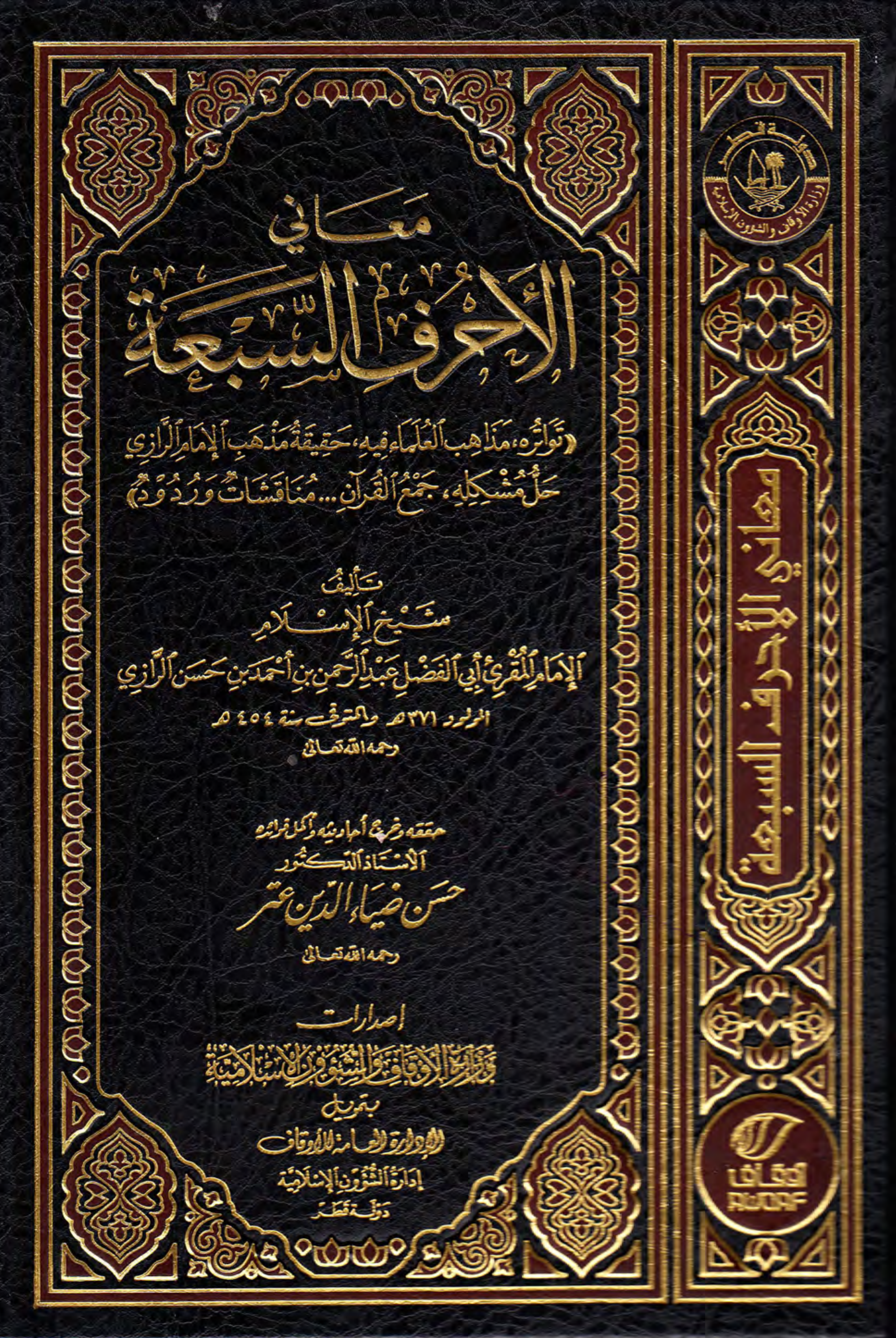
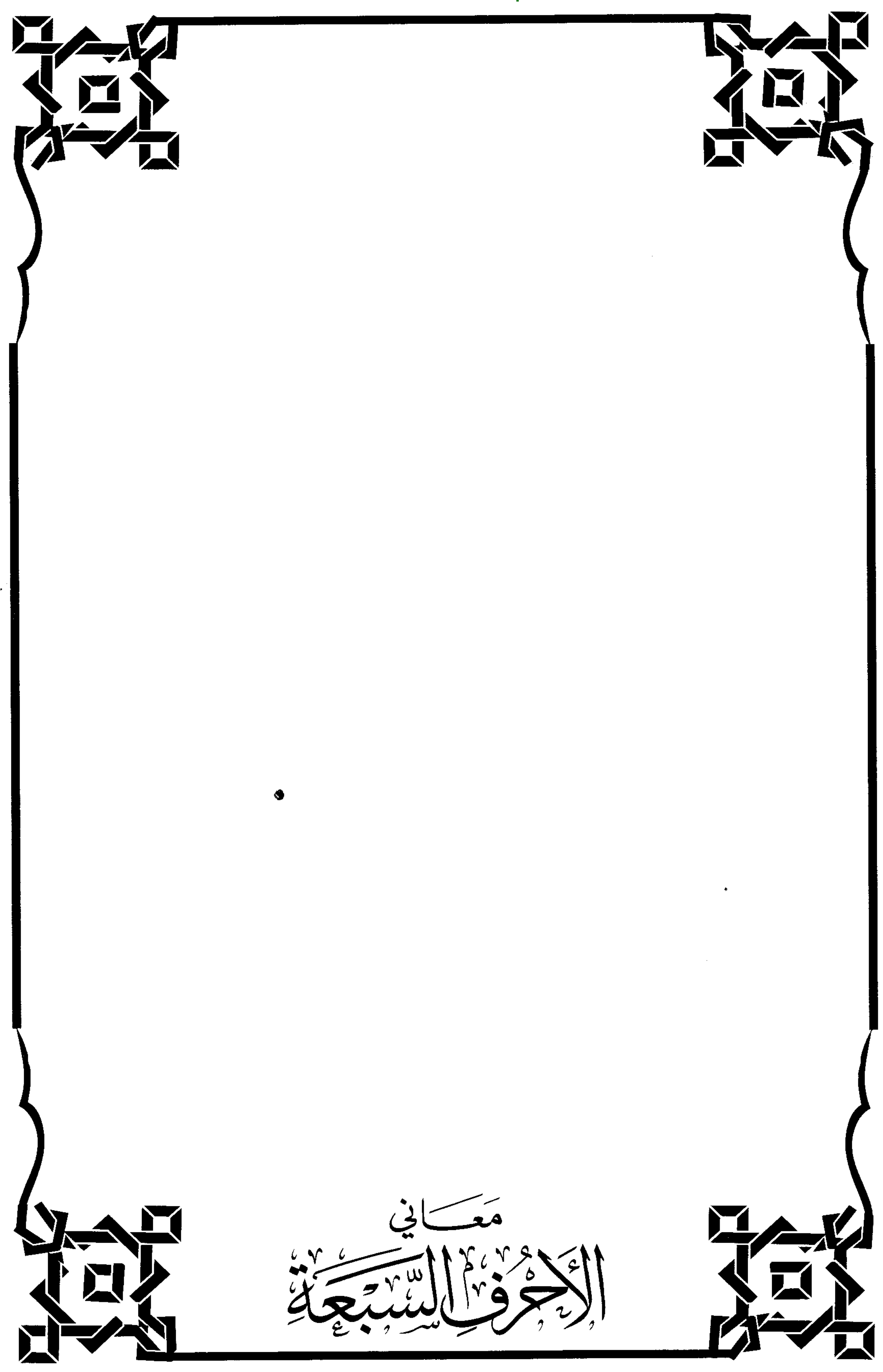
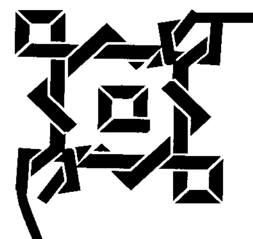
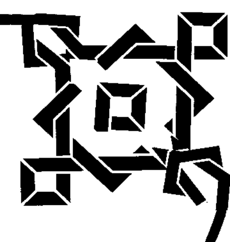
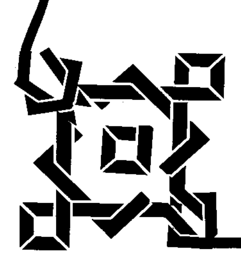
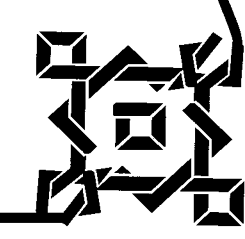

معاني
الأحرف السبعة
«تواتره، مذاهب العلماء فيه، حقيقة مذهب الإمام الرازي
حل مشكله، جمع القرآن... مناقشات وردود»
تأليف
شيخ الإسلام
الإمام المقرئ أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن حسن الرازي
المولود ٣٧١ هـ والمتوفى سنة ٤٥٤ هـ
رحمه الله تعالى
حققه وخرج أحاديثه وأكمل فوائده
الأستاذ الدكتور
حسن ضياء الدين عتر
رحمه الله تعالى
إصدارات
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
بتمويل
الإدارة العامة للأوقاف
إدارة الشؤون الإسلامية
دولة قطر
معاني الأحرف السبعة
أوقاف
AWQAF



معاني الأحرف السبعة

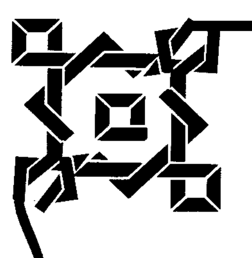



الطَّبْعَةُ الأُولَى / ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م

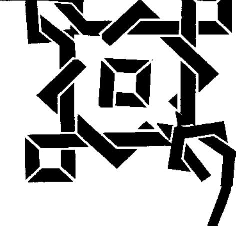



قامت بعمليات التنضيد الضوئي والإخراج الفني والطباعة
دار النوادر®

جنة السنة







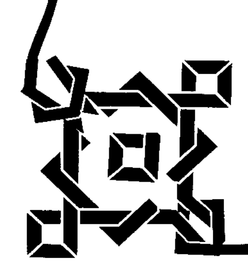
معاني الأحرف السبعة

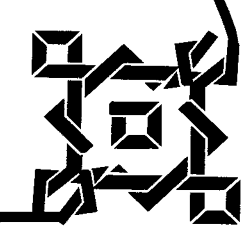
«تواتره، مذاهب العلماء فيه، حقيقة مذهب الإمام الرازي
حل مشكله، جمع القرآن... مناقشات وردود»

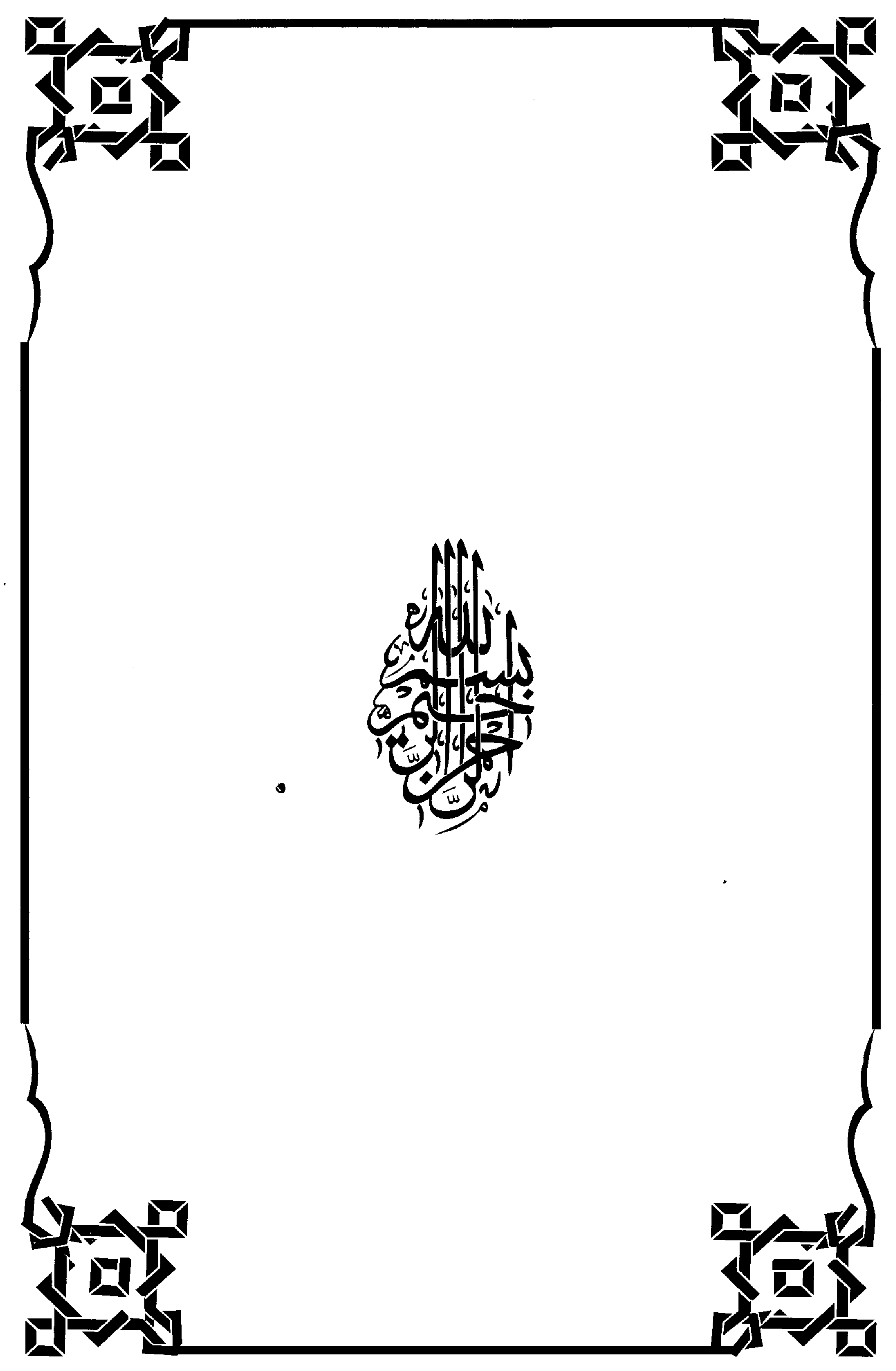
تأليف
شيخ الإسلام
الإمام المقرئ أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن حسن الرازي
المولود ٣٧١ هـ والمتوفى سنة ٤٥٤ هـ
رحمه الله تعالى

حققه وخرج أحاديثه وأكمل فوائده
الأستاذ الدكتور
حسن ضياء الدين عتر
رحمه الله تعالى

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
بتمويل
الإدارة العامة للأوقاف
إدارة الشؤون الإسلامية
دولة قطر






بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب في معاني قول النبي صلى الله

عليه وسلم (أنزل القرآن على سبعة أحرف)

تأليف الشيخ أبي الفضل عبد الرحمن

بن أحمد بن الحسن المقرئ

الرازي رحمه الله

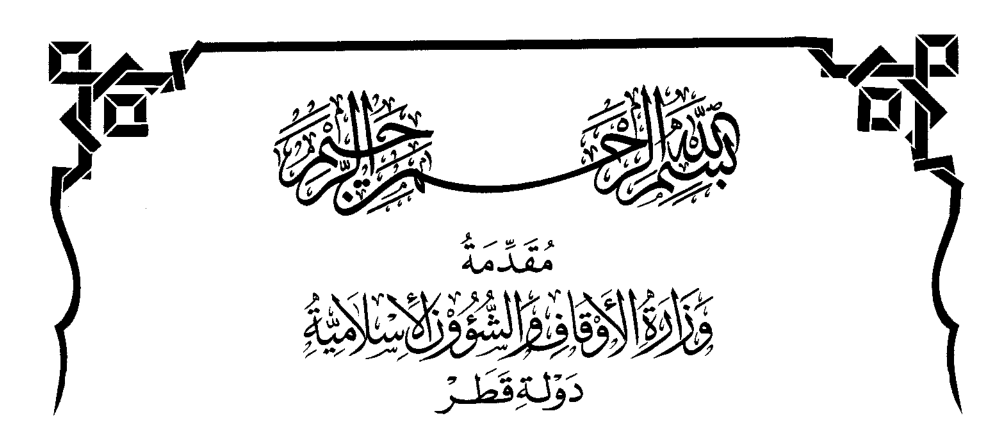
تعالى

آمين



هذا عنوان الكتاب في الأصل المخطوط

انظر مبحث «تسمية الكتاب» في قسم الدراسة



الحمد لله حمداً يوافي نعمه، والصلاة والسلام على أشرف خلقه وخاتم رسله.

وبعد:

فإن علماءنا قد خلَّفوا لنا تراثاً علميًّا ضخماً، متعدد المناحي، وما يزال معظم هذا التراث مخطوطاً لم يرَ النور، ولم يتعرّف عليه الباحثون، رغم ما فيه من المعاني الدقيقة والأفكار العميقة التي تخدم واقعنا المعاصر، وتنير السبل لأمّتنا في مجالات الفكر والتشريع والثقافة، ويقدِّر بعض الخبراء أن ما بقي مخطوطاً من تراث علماء الإسلام يربو على ثلاثة ملايين عنوان، تَقبعُ في زوايا المكتبات، وظلام الصناديق والأَقبية، حتى أن بعضها لم يفهرس فهرسةً دقيقةً فضلاً عن النشر. فكان من المهم في هذه المرحلة أن تتَّجه الجهود لتقويم هذا التراث واستجلاء ما ينفع الناس منه في عصرنا، ثم العمل على تحقيقه ونشره.

وإن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر ـ وقد وفقها الله

لأن تضرب بسهم في إحياء هذا التراث ـ لَتحمد الله ـ سبحانه وتعالى ـ على أنَّ ما أصدرته من نفائس التراث قد نال رضا واستحسان أهل العلم في مشارق الأرض ومغاربها .

والمتابع لِحركة النشر العلمي لا يخفى عليه جهود دولة قطر في خدمة تراث الأمّة منذ ما يزيد على ستة عقود، وقد جاء مشروع إحياء التراث الإسلامي الذي بدأته الوزارة منذ أربع سنوات امتداداً لتلك الجهود، وسيراً على تلك المحجَّة التي عُرفت بها دولة قطر .

ومنذ انطلاقة هذا المشروع المبارك يسَّر الله ـ جل وعلا ـ للوزارة إخراج مجموعة من أمهات كتب العلم في فنون مختلفة تُطبع لأول مرة، ففي تفسير القرآن الكريم أصدرت الوزارة تفسير العُليمي «فتح الرحمن في تفسير القرآن»، وفي علم الرسم أصدرت كتاب «مرسوم المصحف للإمام العُقيلي»، ونحن بصدد إصدارٍ جديد متميز لكتابِ «المحرر الوجيز» لابن عطية مقابَلاً على عدة نسخ خطية .

وفي السُّنّة أصدرت الوزارة كتاب «التوضيح شرح الجامع الصحيح» لابن الملقن، و«حاشية مسند الإمام أحمد» للسندي، وشرحين لموطأ مالك لكل من القنازعي والبوني، و«شرح مسند الإمام الشافعي» للإمام الرافعي، و«نخب الأفكار شرح معاني الآثار» للبدر العيني، إضافة إلى صحيح ابن خزيمة «مختصر المختصر» بتحقيق جديد متقن .

ويخرج قريباً بإذن الله كل من «السنن الكبرى» للنسائي، و«صحيح

ابن حبان» بالوضع الذي صنفه عليه مصنفه على التقاسيم والأنواع. وهناك مشاريع أخرى في السُّنة يُعلن عنها في حينها.

وفي الفقه أصدرت الوزارة «نهاية المطلب في دراية المذهب» للإمام الجويني الذي حققه وأتقن تحقيقه عضو لجنة إحياء التراث الإسلامي أ. د. عبد العظيم الديب ـ رحمه الله تعالى ـ وكتاب «الأوسط» لابن المنذر، بمراجعة وتصحيح عضو اللجنة د. عبدالله الفقيه، وفي الطريق إصدارات أخرى مهمّة تمثِّل الفقه الإسلامي في عهوده الأولى.

وفي السيرة النبوية أصدرت الوزارة الموسوعة النفيسة «جامع الآثار لابن ناصر الدين الدمشقي».

وفي العقيدة والتوحيد أصدرت الوزارة كتاباً نفيساً لطيفاً هو «الاعتقاد لابن العطار» تلميذ النووي رحمهما الله.

ولم نغفل عن الدراسات المتميزة المعاصرة من الرسائل العلمية وغيرها فأخرجنا «القيمة الاقتصادية للزمن» و«نوازل الإنجاب» وغيرهما وفي الطريق ـ بإذن الله تعالى ـ ما تقرّ به أعين أهل العلم من دراسات معاصرة في القرآن والسنة والنوازل، وغير ذلك مما يهم الأمة نشره.

وبين أيدينا اليوم إصدار جديد في علوم القرآن، هو كتاب «معاني الأحرف السبعة» للإمام أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي بتحقيق أ. د. حسن ضياء عتر ـ رحمه الله تعالى ـ(*)، وهو مرجع

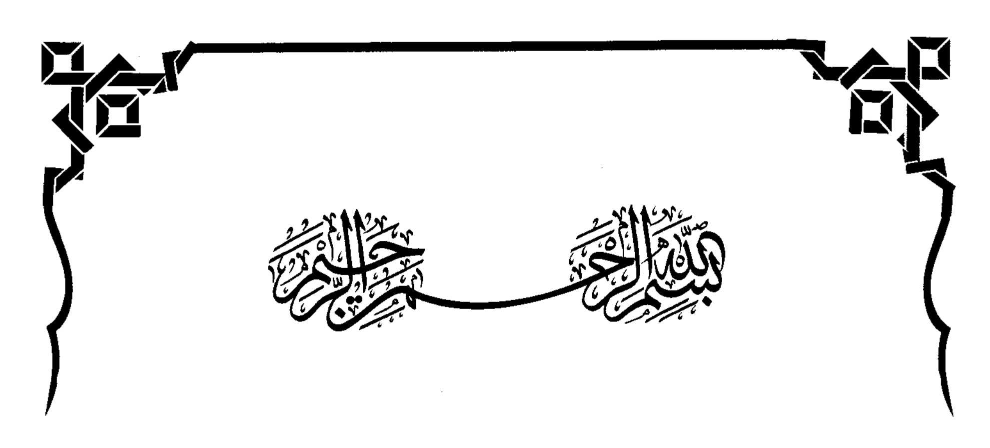
(*) توفي رحمه الله والكتاب يُعد للطباعة.

مهم في معنى حديث إنزال القرآن على سبعة أحرف، اشتمل على مباحث جليلة جديرة بالمدارسة والعناية.

والحمد لله على توفيقه، ونسأله المزيد من فضله.

إدارة الشؤون الإسلامية

❐ ❐ ❐



﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[يوسف: ٢].

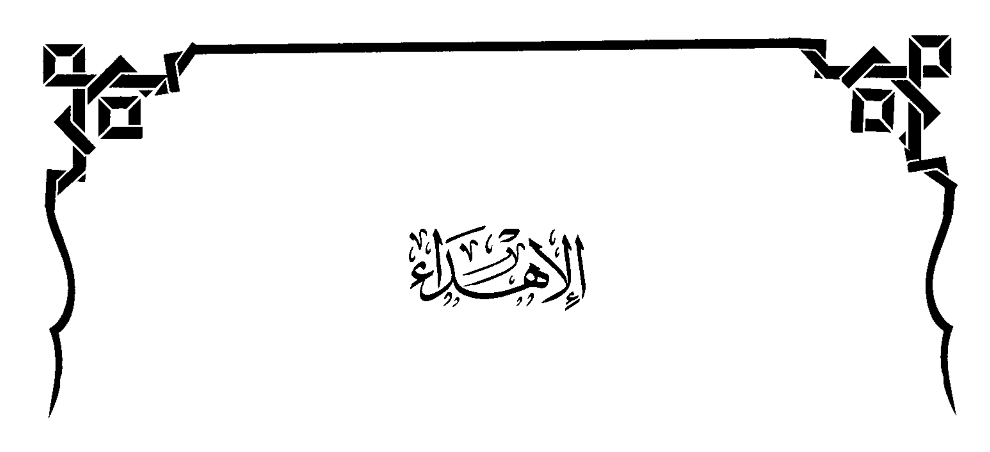
(إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه).

(حديث صحيح).

(لا زلتُ أَستشكل هذا الحديث؛ وأُفكر فيه، وأُمعن النظر؛ من نيف وثلاثين سنة، حتى فتح الله عليَّ بما يُمكنُ أنْ يكونَ صواباً، إن شاء الله).

(الإمام محمد ابن الجزري)

□□□



الإهداء

إلى التي سهرت الليالي من أجلنا

وَضَحَّتْ بِراحتها حرصاً على نجاحنا وراحتنا

ولم يكن شيء في الدنيا أبهج لها من توفيقنا

لم تَكَلَّ ولم تَمَلَّ حتى أَنزَلَ الجَهْد بها الوَهَنا

أَكملَتْ رسالة والدها الشيخ نجيب سراج الدين في رعايتنا

إلى السيدة الوالدة حفظها الله وأكرمنا ببرها ودعائها

جزاكِ الله خير ما جازى أُماً عن أولادها وذرياتها

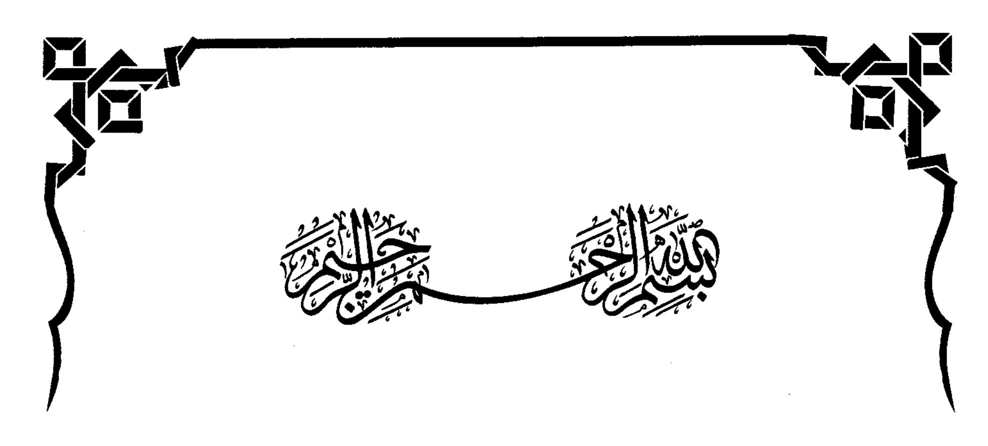
آمين، آمين، آمين.

والحمد لله رب العالمين

ابنك

حسن ضياء الدّين عتر





الحمد لله رب العالمين؛ الوهاب الفتاح العليم؛ الرزاق الجواد الكريم؛ امتن على عباده بألوان العطايا والمواهب والهبات، وخصَّ خواصّ عباده بما لم يعم به الآخرين ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾[المجادلة: ١١] وخصّ علماء رسالاته وكلامه بما لم يمنحه لغيرهم من الفتوح والتوفيق، وجعل الإخلاص لوجهه الكريم أساس الرضا والقبول يوم الدين.

اللهم افتح لنا فتوح العارفين، واجعلنا من عبادك المخلَصين، وصلّ اللهم وسلم وبارك على إمام المتقين؛ عبدك ورسولك وحبيبك سيدنا محمد خاتم المرسلين وعلى آله وأصحابه وأتباعه أجمعين، وشفِّعهُ فينا يوم الدين ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾[الشعراء: ٨٨ ـ ٨٩].

أما بعد، فقد وقف علماء الصحابة وتابعوهم؛ وكذا علماء السلف الصالح؛ جُلَّ أعمارهم على خدمة القرآن العظيم، فضبطوا حفظه وأتقنوا قراءاته بكل الأحرف التي أنزله الله بها على خاتم

المرسلين؛ تعبداً وتقرباً إلى بارئهم تبارك وتعالى. وخدموا العلوم التي تتصل به؛ توصلاً إلى إحكام تفسيره؛ والتماس أحكامه وحِكَمِهِ الإلهية العظيمة؛ واسترشاداً لطريق السعادة في الدنيا والآخرة. فحقق الله لهم مُناهم ووهبهم وأنالهم، فدونوا تلك العلوم؛ في كتب جليلة القدر عظيمة النفع، فغدت الأجيالُ من بعدهم عالةً على جهودهم ومصنفاتهم؛ مع بالغ التقدير والتوقير، إذْ لا سبيل لفهم القرآن والإهتداء بهديه والعمل بتوجيهه، إلا بناءً على تلك العلوم، علوم القرآن العظيم، فجزاهم الله كل خير؛ عنا وعن العلم وأهله وأجياله والمسلمين؛ حتى يرث الله الأرض ومَنْ عليها.

ولا تزال الدراسات في الجامعات الإسلامية وغيرها تعتمد بكل تبجيل تلك الدراسات وتبني على أسسها ومضامينها، للإفادة منها؛ ولاستجلاء معالم ما لم يتم وضوحه وجلاؤه وتمامه؛ من دراسات السابقين، رحمة الله عليهم أجمعين. فحقق الله بذلك صون القرآن المجيد بنصه وقراءاته ومعانيه وهداياته بكل معنى يشمله وعد الله العظيم ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[الحجر: ٩].

وإنك لتجد في كل قرن من تاريخ الأمة الإسلامية أئمة أجلاءَ عظاماً، هم نبغاء الإنسانية بأسرها، وحين تقرأ لهم تشعر يقيناً بتفوقهم وعبقريتهم الفذة، فَتُلقح بأفكارهم ذهنك وأفكارك، فتعرف تماماً أنك حَصَّلتَ بذلك فكراً إسلامياً إنسانياً أخلاقياً راقياً، ما كنتَ

لِتحظى به لولا أنك نهلت من مناهلهم، فَسَمَوْتَ على من دونك؛ كما سموا في أعصارهم على نبغاء البشرية قاطبة. فهنيئاً لمن حظي بمطالعة مصنفاتهم والإفادة من نبوغهم في علومهم.

ومن أخطر الأبحاث الإسلامية وأجلها أهمية وحساسية مبحث الأحرف السبعة والقراءات القرآنية، فما أكثر ما تاهت فيه العقول واضطربت فيه الأفكار على مرّ القرون والأعصار، اللهم إلا من التزم فيه تقصي الأدلة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ. **وهذا كتاب جليل فريد، وإن مؤلفه شيخ الإسلام الإمام المقرئ أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي المتقدم عصره (٣٧١ ـ ٤٥٤هـ). قد سلك فيه مسلكاً علمياً يقفك على حقائق البحث بالأدلة القاطعة، خاصة وأنه تقصى عدداً كبيراً من الأحاديث المتصلة به، وأجاب عن شبهات؛ ودحض أوهاماً كثيرة، ولا تجد كثيراً من إجاباته هذه فيما بين أيدينا من الكتب المطبوعة.**

ويصحح نشر هذا الكتاب خطأً شائعاً في كتب بعض الأئمة المتأخرين والعلماء المعاصرين عن مذهب الإمام الرازي في الأحرف السبعة. **فإن مذهبه الحقيقي غير الشائع عنه، وليس مذكوراً في الكتب منسوباً إليه ولا إلى غيره، فهو مذهب قديم جديد بآن واحد. وستتأكد بنفسك أنه أقدمُ وأقوى كتاب أُفرِدَ لدراسة حديث الأحرف السبعة وليس كتاباً آخر؛ كما هو متداول في بعض الكتب العلمية.**

وجعلت عملي في تحقيق هذا المخطوط الوجيز النفيس على قسمين:

- **القسم الأول**: دراسة مخطوط كتاب (معاني قول النبي ﷺ: أنزل القرآن على سبعة أحرف). ويتضمن هذا القسم:

الفصل الأول: حياة الإمام المقرئ أبي الفضل عبد الرحمن الرازي.

الفصل الثاني: دراسة في المخطوط (كتاب معاني قول النبي ﷺ: أنزل القرآن على سبعة أحرف).

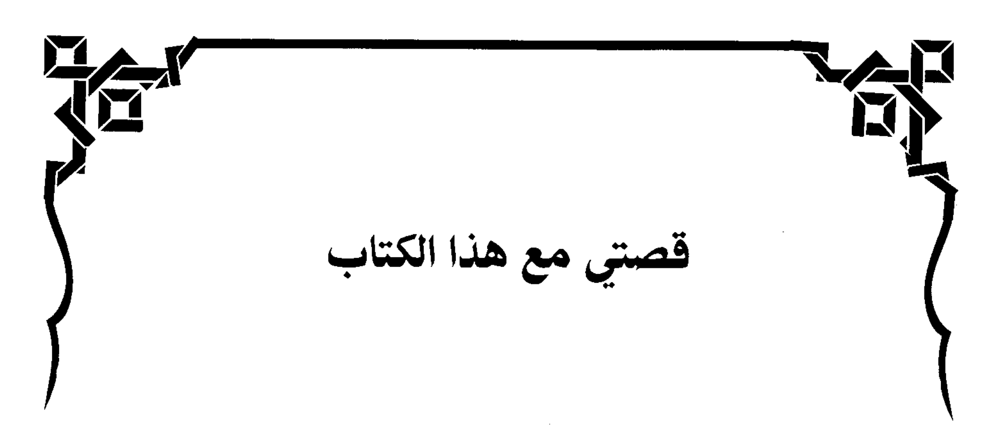
الفصل الثالث: وصف الأصل المخطوط ومنهج التحقيق.

- **القسم الثاني**: تحقيق نص المخطوط (كتاب معاني قول الرسول ﷺ: أنزل القرآن على سبعة أحرف) والتعليق عليه.

وأسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يمنَّ عليَّ بقبول جهودي في خدمة القرآن العظيم والسنة النبوية المطهرة وعلومهما؛ تأليفاً وتحقيقاً وتَعلُّماً وتعليماً، وأن يهبني الإخلاص لوجهه الكريم في ذلك كله؛ وفي جميع جهودي لخدمة الإسلام والمسلمين، وأن ينفع بجميع ما قدمت إلى يوم الدين، وأن يجزل الثواب لي ولمن أعانني وشجعني على إنجاز هذا التحقيق؛ وخاصة أخي الكبير الشيخ الجليل الأستاذ العلامة الدكتور نور الدين عتر حفظه الله. وأن يضاعف الأجر لمؤلفه الإمام أبي الفضل الرازي؛ ولجميع علماء

الإسلام وأئمته الأعلام ولطلاب العلم الكرام؛ ولمن قرأ هذا الكتاب؛ وأعان على نشره؛ أو قدَّمَ لي النصيحة والمشورة المخلصة، ودعا لي بخير؛ ولسائر المسلمين المتمسكين. ﴿وَمَا تَوْفِيقِيَ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾[هود: ٨٨].

❐❐❐



قصتي مع هذا الكتاب

ابتدأت قصتي مع هذا المخطوط النادر مذ كنت أواصل جهودي لتحضير رسالة الماجستير (الأحرف السبعة ومنـزلة القراءات منها) المسجلة في كلية أصول الدين في جامعة الأزهر الشريف.

فأفادني أهل العلم وفي مقدمتهم أخي الكبير العلامة الأستاذ الدكتور نور الدين عتر بوجود هذا الكتاب في المكتبة الوقفية بحلب. وعلمت أن الشيخ الجليل العلامة أبو الخير زين العابدين، الأستاذ في الكلية الشرعية بحلب (الخسروية) قد قرأ الكتاب وأثنى عليه ثناءً جميلاً. واشتهر الشيخ الجليل برسوخ القدم وإنعام النظر في العلم، رحمه الله تعالى. فازددت رغبة في الكتاب وحرصاً عليه، فطالعت كثيراً من جوانبه، وأفدت منه وعزوت إليه في رسالتي المذكورة.

وزادني رغبة في الكتاب؛ **ما اشتهر** في الكتب العلمية؛ أن المصنف الجليل أبا الفضل عبد الرحمن الرازي قد رجح تفسير الأحرف السبعة بالأوجه السبعة، فنقلت ذلك حرفياً منه وعزوته إليه، **ثم تبين لي أخيراً أن الراجح عنده غير ذلك**. كما ستلقاه عن قريب

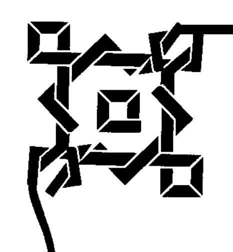
بإذن الله. وسيتم بنشر هذا الكتاب تصويب خطأ علمي عن مذهب الإمام الرازي؛ كما يتم تصويب خطأ آخر؛ وهو أن أقدم كتاب أُفرد مستقلاً لبحث الأحرف السبعة؛ هو كتاب لأبي شامة؛ كما شاع أيضاً في الدراسات والكتب القرآنية المعاصرة وما سبقها. وقد كشف تحقيق هذا المخطوط النادر للإمام أبي الفضل الرازي أنه أقدم كتاب أُفرد مستقلاً بعنوان الأحرف السبعة. وأنه تقدم على علماء عصره قروناً من الزمان. وذلك بتوفيق الله تعالى.

ولم يكن التصوير ميسوراً يوم وقفت على هذا المخطوط، فنقلت منه صفحات كثيرة؛ بخط يدي. ومرَّت سنون حتى أمكن الحصول على صورة من المخطوط بمساعدة مدير المكتبة الوقفية الشيخ أحمد السردار أغدق الله عليه؛ وعلى جميع علمائنا ومشايخ عصرنا والمسلمين؛ رحمته ومغفرته ورضاه، آمين.

وحملت صورة المخطوط معي في الأسفار متنقلاً بين أوطان العلم، حتى استقر بي المقام تشرفاً بجوار رسول الله ﷺ في المدينة المنورة. ومع الشعور بالاستقرار واصلت العمل فيه بغية إنجازه، على الرغم من ظروف خاصة غير مواتية؛ فتدفعه الظروف وتقدم غيره، وعملت فيه بالتأني والروية في فترات متباعدة، آملاً في تحسن الظروف وراحة البال. فلما أن عزمت على إتمام إنجازه وجدت نفسي بين عَرَضٍ ومَرَض، مما يكون في البشر عادة، ومما هو فوق العادة والمألوف السليم . . .

ثم حفزتني همتي؛ مع بقية باقية من ذلك الاستقرار؛ لأخط هذه الأسطر محاولاً إتمام إنجاز الكتاب حسب تيسير الله تعالى في أقرب مهلة ممكنة؛ ومؤملاً أن يمنحني الله استقراراً أوفى وأوفر؛ وسائلاً الفتاح العليم العون والتوفيق في إتمام تحقيق الكتاب على أفضل وجه ممكن، إنه سميع قريب مجيب.

❐❐❐







لشيخ الإسلام

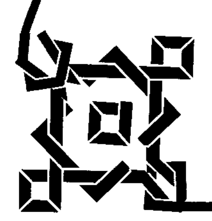
الإمام المقرئ أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن حسن الرازي

المولود ٣٧١ هـ والمتوفى سنة ٤٥٤ هـ

* الفصل الأول : حياة الإمام المقرئ أبي الفضل عبد الرحمن الرازي.

* الفصل الثاني : دراسة في المخطوط (معاني قول النبي ﷺ: أُنزل القرآن على سبعة أحرف).

* الفصل الثالث: وصف الأصل المخطوط ومنهج التحقيق.





الفَصْلُ الأَوَّلُ

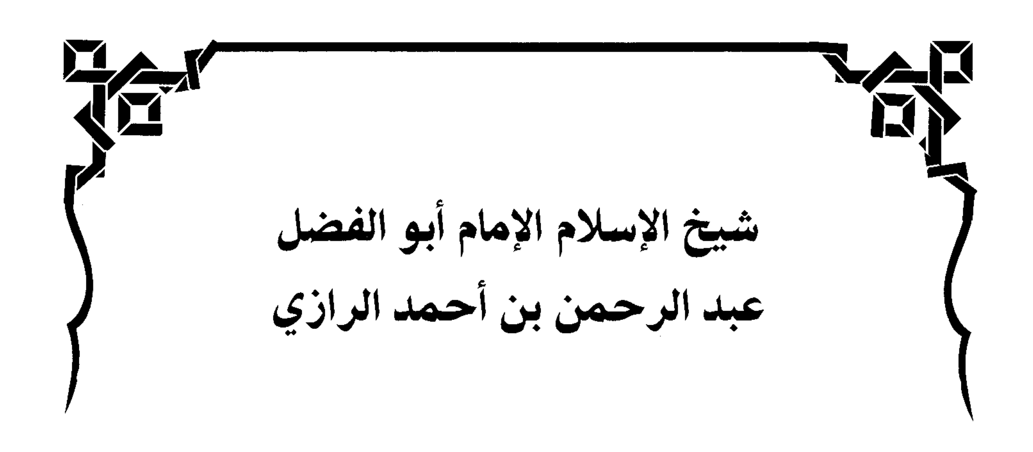
حياة شيخ الإسلام الإمام المقرئ
أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي

* اسمه ومولده ونشأته.
* طلبه للعلم وكثرة رحلاته:

أ ـ تصريح المؤرخين برحلاته.

ب ـ تصريح الإمام الرازي نفسه عن رحلاته.

* أخذه عن الأئمة والعلماء في عصره.
* تلاميذ شيخ الإسلام الإمام الرازي.
* مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.
* عبادته وتوكله على الله.
* ذوقـه الأدبـي.
* مؤلفات الإمام المقرئ الرازي.
* اهتمامه بتعليم النساء تأسياً.
* وفاة شيخ الإسلام الإمام الرازي رحمه الله تعالى.



شيخ الإسلام الإمام أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي

اسـمه ومولده:

اسمه عبد الرحمن وكنيته أبو الفضل. وقد أورد الإمام ابن الجزري نسبه مطولاً:

إنه أبو الفضل عبدُ الرحمن بن أحمد بن الحسن بن بُندار بن إبراهيم بن جبريل بن محمد بن علي بن سليمان العِجْلِيُّ الرازي.

وقال عنه ابن الجزري أيضاً: «الإمام المقرئ شيخ الإسلام؛ الثقة الورع الكامل»[1].

وسبقه الإمام الذهبي فنعت الرازي بقوله: «الإمام القدوة؛ شيخ الإسلام أبو الفضل المقرئ»[2].

وقد وُلِدَ في مكة المكرمة سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة (٣٧١هـ).

---

(١) غاية النهاية، لابن الجزري: ١/ ٣٦١.

(٢) سير أعلام النبلاء: ١٨/ ١٣٥.

نشأتـه:

أتم الله عليه النعمة إذْ ولد في خير بلاد الله؛ بمكة المكرمة؛ من والد عالم محدث جليل، هو أحمد بن الحسن بن بندار. وقد أكرمه الله أن ترعرع في بيت علم وتقوى، فتلقى العلم من صغره فجاء تكوينه العلمي وطيداً راسخاً، لم يذكر المؤرخون ابتداءه بطلب العلم، غير أنهم أفادوا بتلقيه العلم مبكراً إذْ نقلوا قوله عن نفسه: «أول سفري في الطلب كنت ابن ثلاث عشرة سنة»[(١)].

طلبُه العلم وكثرة رحلاته:

نَهَلَ الإمام عبد الرحمن مذ كان فتى من معين ثَرٍ غزير، ولازم التزود منه في صباه وشبابه، إذ كان عن كثب منه في تقلبات حياته. إنه والده العلامة الحافظ المحدث شيخ الحرم المكي أبو العباس أحمد بن الحسن بن بُندار الرازي. وقد عاش والِده إلى سنة تسع وأربعمائة (٤٠٩)[(٢)]. ويفيدك هذا أن الإمام أبا الفضل قد استفاد كثيراً من علوم والده وتوجيهاته حتى بلغ الثامنة والعشرين من عمره.

---

(١) غاية النهاية، لابن الجزري: ١/ ٣٦٣.

(٢) قال الذهبي عنه: شيخ الحرم، أبو العباس، أحمد بن الحسن بن بُندار، الرازي المحدث. حدث بأماكن عن كبار المحدثين، روى عنه ولده الإمام عبد الرحمن، وأبو العباس الخطاب الرازي... وكان من علماء الحديث. عاش إلى سنة تسع وأربعمائة. ا.هـ. انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي: ١٧/ ٢٩٩ - ٣٠٠.

ويفيدنا علماء الإسلام المربون، وكذا علماء التربية المعاصرون أن نشأة الطالب في بيت علم يساعده على التحصيل الممتاز والتفوق المبكر بإذن الله تعالى. يدلنا على ذلك تصريح الإمام عبد الرحمن الرازي أنه استهل الرحلة لطلب العلم منذ الثالثة عشرة من عمره. ويؤكد هذا أنه قد حظي حينئذٍ بتكوين علمي عالٍ. فإن العرف عند المتقدمين أن لا يرحل المرءُ في طلب العلم إلا بعد الأخذ عن علماء بلده علومهم. فلم يكن سائغاً له أن يرحل عن مكة المكرمة، وفيها كثير من أعلام العلماء إلا بعد أن يحظى بالكثير من علومهم.

ثابر المؤلف رحمه الله على الرحلة في طلب العلم وسماع الحديث وأخذ القراءات، ثم أمعن في الرحلة لنشر العلم وللتحديث والإقراء. فكان رَحَّالة مكثاراً، قلَّ نظيره في ذلك. التمسْ رِحلاته فيما نصت عليه كتب المؤرخين؛ وفيما أفاده بتصريحه عن نفسه لدى روايته الأحاديث بأسانيده.

أ ـ تصريح المؤرخين برحلاته:

وقد أفادنا الإمام الذهبي بذكر عدد مهمٍ من أئمة العلم؛ مع ذكر مواطنهم التي رحل الإمام أبو الفضل الرازي إليها للتلقي عنهم فيها.

تأمل قول الإمام الذهبي: «تلا على أبي عبدالله المُجاهدي؛ تلميذِ ابن مجاهد، وتلا بحرف ابن عامر على مُقرئ دمشق عليٍّ بن داود الداراني، وتلا ببغداد على أبي الحسن الحمَّامي، وجماعة.

وسمع بمكة من أحمد بن فِراس، وعليٍّ بنِ جعفر السيرواني الزاهد، ووالدهِ العباس بن بُندار، وبالري من جعفرِ بن فنَّاكي. وببغداد من أبي الحسن الرفاء، وعدة، وبدمشق من عبد الوهاب الكِلابي، وبأَصْبَهان من أبي عبدالله بن مَنْده، وبالبصرةِ، والكوفة، وحَرَّان، وتُسْتَر، والرُّها، وفَسا، وحمص، ومصر، والرملة، ونيسابور، ونَسا، وجُرْجان، وجال في الآفاق عامَّة عُمره، وكان من أفرادِ الدهر علماً وعملاً... ولحق بمصر أبا مسلم الكاتب»[(١)].

ثم نقل الذهبي قول عبد الغافر بن إسماعيل عن أبي الفضل الرازي:

«كان ثقة جوالاً...». تعبيراً عن إمعانه في الرحلة للعلم والتعليم[(٢)].

كان المؤلف رحمه الله تعالى رحالة في طلب العلم وتلقي القراءات وسماع الحديث، كما أوغل في التجوال في تلك الربوع لنشر العلم وللإقراء والتحديث.. حتى اشتُهِرَ بالعلم والفضل والإمامة.

أورد الإمام ابن الجزري ثناء أبي سعد السمعاني على أبي الفضل الرازي، جاء فيه: «كان مقرئاً فاضلاً... يُقرئُ أكثرَ أوقاتِهِ، ويروي

---

(١) سير أعلام النبلاء، للذهبي: ١٨/ ١٣٦. وانظر معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي: ١/ ٤١٧ ـ ٤١٨. وغاية النهاية في طبقات القراء: ١/ ٣٦٢.

(٢) سير أعلام النبلاء: ١٨/ ١٣٦.

الحديث، وكان يسافر وحده ويدخل البراري»[1].

وقال عنه بعض علماء عصره: «... **طوَّفَ الدنيا** مفيداً ومستفيداً»[2].

ب ـ تصريح الإمام الرازي نفسه عن رحلاته:

امتاز الإمام الرازي بتضلعه في علم الحديث والرواية. فقد روى أحاديث الباب بإسناده في مخطوطه هذا عن الأحرف السبعة، وقد فعل مثل ذلك في كتابه اللطيف: (فضائل القرآن وتلاوته وخصائص تُلاتِهِ وحَمَلَتِه)[3]. فقد روى أبو الفضل الرازي فيهما الأحاديث عن جماعة من شيوخه الأجلاء، ونص في أسانيده على اللقاء بهم في بلاد متعددة، فحصلنا من خلال ذلك على أسماء بلدان كثيرة رحل إليها لم نقف على ذكرها في كتب الترجمة، ومنها: «المدينة، بغداد، الإسكندرية، استراباذ، مرو الرُّوذ، بخارى، سمرقند، اسبيجاب، سجستان».

وقد نص أيضاً الإمام الرازي نفسه على أسماء بلادٍ التقى فيها بشيوخه وسمع منهم، وذلك في أسانيده لأحاديث الأحرف السبعة. جاء في إسناده للحديث الثاني عشر في هذا المخطوط عن الأحرف

---

(١) غاية النهاية: ١/ ٣٦٢.

(٢) سير أعلام النبلاء: ١٨/ ١٣٨.

(٣) مطبوع بتحقيق الأخ الفاضل د. عامر حسن صبري. انظر مقدمته: ص١٠.

السبعة: «وحدثني أبي **بالرَّي**، حدثنا أبو بكر محمد بن الحسين الآجري **بمكة**...».

وجاء في إسناده للحديث الرابع والثلاثين: «أخبرنا أبو سعيد محمد بن موسى الصيرفي بنيسابور...، وحدثني أبي **بأصبهان**..»[1].

ولو أحصيتَ أسماء البلدان لوجدتها خمسة وعشرين. وبعضها أقاليم، وفي كل إقليم منها عدة بلدان ازدهر فيها العلم، فنهض بنفسه بنشر العلم والقراءات والحديث في بلدانها. وعندها تتثبت من قوة كلام الإمام الذهبي في نصه الطويل السابق: **«وجال في الآفاق عامة عمره، وكان من أفراد الدهر علماً وعملاً»**[2].

أخذه عن الأئمة والعلماء في عصره:

جاب الإمام أبو الفضل الآفاق ملتمساً لقاء أئمة القراءة ورواة الحديث وأعلام علماء العصر، وذلك بعد أن أتم تكوينه واستعداده العلمي في مكة المكرمة على والده وعلى أجلِّ علمائها يومئذ. وقد توسع الإمام محمد بن الجزري في تقصي شيوخ الرازي فأورد الكثير منهم، وأورد هنا نصه في ذلك. قال ابن الجزري عن الإمام أبي الفضل عبد الرحمن الرازي:

---

(١) انظر الحديثين فيما يأتي في كتاب الرازي هذا، برقم: (١٢ وَ٣٤).

(٢) سير أعلام النبلاء: ١٨/ ١٣٦.

«قرأ القرآن على عليّ بن داود الداراني؛ وعلى أبي عبدالله الحسين بن عثمان المجاهديّ؛ وأبي الحسن الحمّاميّ؛ وأبي نصر أحمد بن عليّ السمعاني؛ وأبي العباس [بن الخطاب الرازي][1]؛ وأحمد بن عثمان بن جعفر المؤدب؛ وأبي عبدالله اللالكائي؛ وأبي بكر الجامدي؛ وأبي القاسم الجناباذي؛ والقاضي أبي الحسين علي بن الحسين البصري؛ وابن هارون؛ ومحمد بن أحمد الدينوري؛ وأبي الفرج النهرواني؛ وبكر بن شاذان؛ وأبي أحمد الفرضي؛ وطاهر بن غلبون؛ وعلي بن سعيد بن آدم فيما أحسب؛ وأبي بكر أحمد بن محمد الشامي الرقي؛ والحسن بن محمد الفحام؛ وأبي الحسين محمد بن أحمد بن المعتمر؛ قرأ عليه القراءات أبو القاسم الهذلي صاحب الكامل؛ وأبو علي الحداد؛ وأبو معشر الطبري؛ ونصر بن محمد الشيرازي شيخ السلفي؛ وإسماعيل بن الفضل السراج؛ ومحمد بن إبراهيم البيضاوي؛ ومحمد بن سالبة الشيرازي؛ وروى عنه القراءات محمد بن إبراهيم بن محمد المزكي؛ ومنصور بن محمد بن الحسن بن محمد شيخ أبي العلاء»[2].

ويمكنك أن تُلم بترجمة وافرة من شيوخه الذينَ تَلَقَّى منهم أحاديث الأحرف السبعة؛ وذلك عند ذكره أسانيده بروايته عنهم في أوائل هذا الكتاب. فالتمسْ ذلك عن قريب في تعليق

(١) سير أعلام النبلاء: ٧/ ٣٠٠.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء: ١/ ٣٦١ ـ ٣٦٢.

المحقق على الأسانيد.

وقد روى الأحاديث بإسناده أيضاً في كتابه: «فضائل القرآن وتلاوته وخصائص تُلاتِهِ وحَمَلَتِه». فذكر بذلك عدداً من شيوخه الأجِلاَّء ومن رواة الحديث الذين تلقى عنهم، فكان عددهم ستة وعشرين شيخاً، وقد ترجم المحقق لكثير منهم، فظهر بذلك فضلهم ومكانتهم السامية عند أهل العلم[1].

وأنت ترى أن أبا الفضل الرازي بلقائه هذا العدد الوفير من علماء عصره ورواة الحديث؛ وبشغفه العلمي القوي؛ قد حاز على قدر عظيم من شتى العلوم الإسلامية والعربية، فغدا إماماً في قراءات القرآن وفي الحديث وفي التفسير، كما غدا أديباً بارعاً ينظم لطائف من الشعر.

تـلاميذ شيخ الإسلام الرازي:

أمعن الإمام أبو الفضل الرازي في التطواف على ربوع العلم والعلماء مفيداً ومستفيداً، كما شهد له بذلك علماء عصره، وكما تدل آثاره على ذلك. وقد عُرف بالإمامة في فنون العلم، فتوافر طلاب العلم على الأخذ عنه، وقد وقف عمره للعلم والتعليم، مع الزهد والعبادة؛ وبساطة العيش والقناعة باليسير وحسن الخلق واستقامة السيرة. فأُولع طلاب العلم بالتلقي عنه، فكان في حله

(١) انظر مقدمة تحقيق كتاب (فضائل القرآن..) لأبي الفضل الرازي: ص١١ ـ ١٤.

وترحاله؛ وما أكثر ترحاله؛ يُقرئ القراءات ويُسمع في أكثر أوقاته، ويروي الأحاديث. فأخذ عنه أجلاء من الأئمة ورووْا عنه. وقد أدت رحلاته إلى كثرة شيوخه وكذلك إلى كثرة تلاميذه المستفيدين منه والرواة عنه.

قال الإمام الذهبي: «أخذ عنه المستغفري[1] أحد شيوخه، وأبو بكر الخطيب، وأبو صالح المؤذن، ونصر بن محمد الشيرازي؛ شيخٌ للسِّلفي، وأبو علي الحداد، ومحمد بن عبد الواحد الدقاق، والحسين بن عبد الملك الخلاَّل، وأبو سهل بن سعدويه، وفاطمة بنت البغدادي، وخلق. ولحق بمصر أبا مسلم[2] الكاتب»[3].

وأضاف الإمام الذهبي ذكر أحد تلاميذه، وأوضح اسم المرأة التي تلقت عنه، وذلك في كتابه «معرفة القراء الكبار»، إذْ قال: «قرأ عليه أبو القاسم الهُذَلِيِّ [صاحب كتاب الكامل في القراءات]... وحدث عنه... وفاطمة بنت محمد بن أبي سعد، وآخرون»[4].

---

(١) هو أبو العباس جعفر بن محمد المستغفري النسفي، المتوفى سنة (٣٤٢)هـ. وقد مرت ترجمته في الجزء السابع عشر برقم: (٣٧٢) من سير أعلام النبلاء.

(٢) انظر ترجمته في الجزء السادس عشر برقم: (٤١١) من سير أعلام النبلاء.

(٣) سير أعلام النبلاء: ١٨/ ١٣٦.

(٤) معرفة القراء الكبار: ١/ ٤١٨.

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

ذاع صيت أبي الفضل عبد الرحمن الرازي في آفاق العلم والعلماء؛ بكثرة ترحاله ووفرة جهوده في خدمة العلم والتعليم. وقد أثنى عليه كثير من علماء عصره، وأثنى عليه الأئمة والعلماء الأجلاء الذين ترجموا له من بعده، حتى وضعه الإمام الذهبي وغيره في الرتبة العليا من الإمامة العلمية، **فهو شيخ الإسلام**.

قال عنه الإمام الذهبي: «ابن بندار، الإمام القدوة، **شيخ الإسلام**، أبو الفضل المقرئ...»[1].

ونعته الإمام محمد بن الجزري بقوله: «... أبو الفضل الرازي العجلي الإمام المقرئ؛ **شيخ الإسلام**؛ الثقة الورع الكامل؛ مؤلف كتاب **جامع الوقوف وغيره**..»[2].

وأورد الإمام الذهبي إطراء عددٍ من الأئمة على الإمام أبي الفضل الرازي كما يلي:

«قال عبد الغافر بن إسماعيل: **كان ثقةً، جَوَّالاً**، إماماً في القراءات، أوحدَ في طريقِه، **كان الشيوخ يعظمونه**، وكان لا يَسْكُنُ الخَوانِق، بل يأوي إلى مسجد خرابٍ، فإذا عُرِف مكانُه نَزَحَ، وكان

(١) انظر ترجمة والده فيما تقدم لدى الكلام عن (طلبه العلم...) وانظر سير أعلام النبلاء: ١٨/ ١٣٥.

(٢) غاية النهاية: ١/ ٣٦١.

لا يأخذ من أحدٍ شيئاً، فإذا فُتِحَ عليه بشيءٍ آثَرَ به[1].

«وقال يحيى بنُ مَنْده: قرأ عليه القرآنَ جماعةٌ، وخرج من عندنا إلى كَرْمان، فحدَّث بها، وتُوفي في بلد أوْشِير في جُمادى الأولى سنة أربعٍ وخمسين وأربعِ مئة.

«قال: وَوُلد سنة إحدى وسبعين وثلاثِ مئة، وهو ثقةٌ، ورع، مُتديِّن، عارفٌ بالقراءات، عالمٌ بالأدب والنحو، هو أكبرُ من أن يَدُلَّ عليه مثلي، **وأشهرُ من الشمس**، وأضوأُ من القمر، ذو فنون من العلم، وكان **مهيباً منظوراً**، فصيحاً، حسنَ الطريقة، كبيرَ الوزن[2].

قال السِّلَفي: سمعتُ عبدَ السلام بن سلمة بمَرَنْدَ[3] يقول: اقتدى أبو الفضل الرازيُّ بالسيرواني شيخِ الحرم، وصحب السيروانيُّ أبا محمد المُرْتَعِشَ صاحبَ الجُنَيْدِ»[4]. ا.هـ.

عبادته وتوكله على الله:

اشتهر شيخ الإسلام الإمام أبو الفضل الرازي بحسن التمسك بأهداب الدين مع الورع والتقوى، وكان أوحد في طريقه بين علماء

(١) انظر: معرفة القراء الكبار: ١/ ٤١٨.

(٢) انظر: معرفة القراء الكبار: ١/ ٤١٩.

(٣) قوله: «مَرَنْد»، قال ياقوت: بفتح أوله وثانيه ونون ساكنة ودال: من مشاهير مدن أذربيجان، بينها وبين تبريز يومان...

(٤) سير أعلام النبلاء: ١٣٦ ـ ١٣٧.

عصره. فكان الأئمة والشيوخ يُجِلُّونَهُ، فقد درج على التعبد والتقوى والورع والترفع عن متاع الدنيا، كما أفادت أقوال الأئمة عنه فيما أورده الذهبي وغيره.

وقال عنه الذهبي أيضاً: «ومازال ينتقل في البلدان على قدم التجريد والأُنسِ بالله»[1].

وقال ابن الجزري: «ولازال يتنقل في البلدان على قدم التجريد والعرفان»[2].

وأثنى عليه أئمة آخرون مع تجلية هذه الأوصاف الكريمة فيه؛ فَنعته معاصره العلامة محمد الدقاق بأنه **ولي من أولياء الله، صاحب كرامات. تأمل ما أورده الذهبي من أقوالهم:**

«قال السمعاني في «الذيل»: كان مُقرئاً فاضلاً، كثير التصانيف، حسن السيرة، زاهداً، متعبداً، خشن العيش، منفرداً، قانعاً، يُقرئ ويُسمع في أكثر أوقاته، وكان يسافر وحده، ويدخل البراري[3].

«قرأت على إسحاق الأسدي: أخبرنا ابن خليل، أخبرنا خليل بن بدر، أخبرنا محمد بن عبد الواحد الدقاق قال: ورد علينا الإمامُ أبو الفضل الرازي؛ لقاه الله رضوانه، وأسكنه جنانه؛ وكان إماماً من الأئمة

---

(١) معرفة القراء الكبار: ١/ ٤١٧.

(٢) غاية النهاية: ١/ ٣٦٢.

(٣) انظر «معرفة القراء الكبار» ١/ ٤١٧.

الثقات في الحديث والروايات والسنة والآيات، ذكره يملأ الفم، ويذرف العين، قدم أصبهان مراراً، سمعت منه قطعة صالحة، وكان رجلاً مهيباً، مديد القامة، **ولياً من أولياء الله، صاحب كرامات، طوف الدنيا مفيداً ومستفيداً**[1].

«وقال الخلاّل: كان أبو الفضل في طريق، ومعه خبز وفانيذ[2]، فأراد قطاع الطرق أخذه منه، فدفعهم بعصاه، فقيل له في ذلك، فقال: لأنه كان حلالاً، ورُبما كنت لا أجد مثله[3].

«ودخل كَرْمان في هيئة رثة وعليه أَخلاقٌ وأَسمال، فحُمل إلى الملك، وقالوا: جاسوس. فقال الملك: ما الخبر؟ قال: تسألني عن خبر الأرض أو خبر السماء؟ فإنْ كنتَ تسألني عن خبر السماء فـ ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٍ﴾[الرحمن: ٢٩]، وإنْ كنتَ تسألني عن خبر الأرض فـ ﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٍ﴾[الرحمن: ٢٦]، فتعجب الملك من كلامه، وأكرمه، وعرض عليه مالاً؛ فلم يقبله[4])[5]. ا.هـ.

---

(١) معرفة القراء الكبار: ١/ ٤١٩.

(٢) نوع من الحلواء يعمل بالنشاء معرب بانيذ، وقد تصحفت في «معرفة القراء الكبار» إلى: القانيد.

(٣) معرفة القراء الكبار: ١/ ٤١٩.

(٤) معرفة القراء الكبار: ١/ ٤١٩.

(٥) سير أعلام النبلاء: ١٣٧ ـ ١٣٨.

ذوقه الأدبي:

يتجلى للباحث أن معظم المشتغلين بالقرآن وقراءاته وبالحديث النبوي الشريف؛ يحظون بذوق أدبي رفيع؛ ولغة فصيحة. وقد وصف الأئمة إمامنا أبا الفضل الرازي بأنه عالم بالأدب والنحو، فصيح اللسان، كما لاحظتَ فيما قدمت إيراده من أقوال الأئمة عنه. وله شعر رائق في الزهد، كما نقل ابن الجزري عن عبد الغافر الفارسي[1].

وقد حفظ لنا الإمام الخلال نماذج من شعره، أورد الإمام الذهبي قوله:

«وقال الخلاّل: خرج أبو الفضل الإمام نحو كرمان، فَشَيَّعَهُ الناس، فصرفهم، وقصد الطريق وحده، وهو يقول:

إِذَا نَحْنُ أَدْلَجْنَا وَأَنْتَ إِمامُنا ... كَفَى لِمَطايانَا بِذِكْرَاكَ حادِياً[2]

قال الخلاّل: وأنشدني لنفسه:

يامَوْتُ ما أَجْفَاكَ مِنْ زائِرٍ ... تَنْزِلُ بالمَرْءِ على رَغْمِهِ

وَتَأْخُذُ العَذْراءَ مِنْ خِدْرِها ... وتأْخُذُ الواحِدَ مِنْ أُمِّهِ»[3]

---

(١) غاية النهاية: ١/ ٣٦٢.

(٢) البيت مع الخبر في «معرفة القراء الكبار» ١/ ٤١٩.

(٣) سير أعلام النبلاء: ١٨/ ١٣٧.

مؤلفات شيخ الإسلام الإمام الرازي:

على الرغم من واسع شهرة أبي الفضل؛ وكثرة شيوخه وتلامذته، فإنك لا تجد كتب المؤرخين ذكرت عن تآليفه عند ترجمته ما يروي الغليل. قال ابن الجزري عنه: «ومؤلف كتاب جامع الوقوف وغيره»[1]. فأوهم هذا النص أنه لم يُذكر له في الكتب من مؤلفاته غير هذا الكتاب.

وظن بعض الفضلاء أنه لم يبق شيء من كتبه إلا كتاب «فضائل القرآن وتلاوته وخصائص تُلاتِهِ وحَمَلَتِه»[2].

أقول: وهذا كتابه: «معاني حديث أُنزل القرآن على سبعة أحرف» ينفي ذلك **ويثبتُ له وجود كتاب ثانٍ.** ونسأل الله التوفيق لمعرفة المزيد من تآليفه والإفادة منها. آمين.

لكن العلامة عبد العظيم الزرقاني[3] بما نقله عن شيخ الإسلام الإمام أبي الفضل الرازي من كتابه (اللوائح) أفادنا بوجود كتاب آخر، حسب ظاهر النص. وقد عول الزرقاني فيما يبدو على الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني فقد ذكر الحافظ في فتح الباري كتاب

---

(١) غاية النهاية: ١/ ٣٦١.

(٢) انظر مقدمة تحقيق كتاب (فضائل القرآن.. لأبي الفضل الرازي) ص١٦.

(٣) مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني: ١/ ١٥٥. ط. دار الفكر. بيروت.

(اللوائح) ونقل منه[١]. وقد ذكره مراراً السمين الحلبي في (الدر المصون)[٢]، ونقل ذلك عنه الإمام المفسر عمر بن علي بن عادل الدِّمشقي الحنبلي في كتابه الواسع: «اللباب في علوم الكتاب»[٣] في مواضع كثيرة منه.

ولكن كتابنا هذا الذي نحققه هل هو كتاب مستقل كما يبدو من بدايته وخاتمته؛ أم هو جانب من كتاب «اللوائح». !!؟؟ سيأتيك بحثنا: تسمية الكتاب.

أقول: وحاصل ما وقفت على معرفته من كتبه كما يأتي:

١ـ جامع الوقوف.

٢ـ فضائل القرآن.

---

(١) فتح الباري، ابن حجر العسقلاني: ٩/ ٣٢، وانظر فيه ص٣٢. ط. المكتبة السلفية؛ القاهرة.

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي، حققه الأستاذ الدكتور أحمد الخراط، ونشرته في أحد عشر جزءاً دار القلم بدمشق.

(٣) ينهض بتحقيقه في هذه الأيام طلاب الدراسات العليا في مجمع أبي النور بدمشق ـ كلية أصول الدين؛ فرع جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان. وتُحضَّر بعض الرسائل فيه بإشرافي شخصياً والحمد لله. لكنْ تم طبعه في بيروت بأخطاء كثيرة على العادة؛ في دار الكتب العلمية. حسبنا الله ونعم الوكيل.

٣ـ اللوامح في القراءة أو «اللوائح».

٤ـ معاني قول النبي ﷺ (أنزل القرآن على سبعة أحرف).

ويبدو لي من علم شيخ الإسلام الإمام أبي الفضل الرازي أن له مصنفات أخرى، والظاهر أن كثرة ترحاله وعدم استقراره قد حال دون المحافظة على مؤلفاته. ولعلَّ الله يُيسر لي وللباحثين الوقوف عليها.

اهتمامه بتعليم النساء تأسياً:

لم يقتصر شيخ الإسلام أبو الفضل الرازي في تحديثه وتعليمه على الرجال فحسب، كما يتوهم العامة في جهود علماء الإسلام، بل اشتمل على تعليم النساء. وقد ذكر المؤرخون منهن **فاطمة بنت محمد بن أبي سعد البغدادي**. وإن ورود اسمها في كتبهم لا يعني أنها الوحيدة التي تلقت عنه، بل إنها أنبغ اللاتي تلقين عنه وأشهرهن. فالمؤرخون لا يذكرون صغار التلامذة؛ بل مشاهيرهم ونبغائهم.

وإنما تأسَّى الإمام الرازي في هذا بسيد المرسلين، إذْ علَّم أزواجه أمهات المؤمنين، فأصبحن منارات للعلم والهداية والإرشاد في مجتمع النساء في الجزيرة العربية. وقد جعل الرسول ﷺ للنساء من نفسه يوماً، فعلمهن ووعظهن كما ثبت في صحيح مسلم وغيره. وكانت المرأةُ تأتي بيته فتسأله فيجيبها ويعلمها، وقد تقوم زوجه بإيضاح ما يلزمها من خاص شأنها.

غدتْ هذه المرأة فاطمة بنت البغدادي عالمة واعظة، فهي مُسندة أصبهان، ولا غرو! فقد تلقت العلم والحديث عن الإمام الرازي وغيره من أئمة عصرها، وبلغ من عظيم شأنها أن حدث عنها أئمة مشاهير.

وهذا يشير إلى نمو العملية التعليمية في الجنس الآخر في صدر الإسلام وعصوره الزاهرة؛ خلافاً لما يتوهمه الواهمون ويُرجف به المرجفون. وأزجي إليك ترجمتها كاملة، قال الإمام الذهبي: «فاطمة بنت البغدادي الشيخة العالمة الواعظة الصالحة المُعمِّرة، مُسندة أصبهان، أُمُّ البهاء، فاطمة بنت محمد بن أبي سعد أحمد بن الحسن بن علي بن البغدادي الأصبهاني.

مولدُها بعد الأربعين وأربع مئة.

وسمعتْ من: أحمد بن محمودٍ الثقفي، وإبراهيم بن منصور سبط بحرويه، وأبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي المقرئ، وسعيد بن أبي سعيد العيَّار.

وعُمِّرتْ، وتفردت بأشياء.

حدث عنها السمعاني، وابن عساكر، وأبو موسى المديني، ومحمد ابن أبي طالب بن شهريار، وعبد اللطيف بن محمد الخوارزمي، ومحمد بن محمد بن محمد الرازاني، وجعفر بن محمد آيوسان، وابن بنتها داود بن مَعْمر.

قال السمعاني: شيخةٌ معمرة مُسندة، وأرَّخ مولدها.

وقال أبو موسى: توفيت في الخامس والعشرين من رمضان سنة تسع وثلاثين وخمس مئة. قال: ولها قريب من أربع وتسعين سنة»[١].

وقد دأب على تعليم النساء أئمة السلف الصالح وأعلام العلماء. والعلاَّمة أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، صاحب التفسير الشهير بـ (الكشاف) وَ(أساس البلاغة) وغيرهما من أمهات كتب العلم، قد روت عنه زينب بنت الشَّعْرِي إجازةً، ثم حدَّثتْ عنه. قال الذهبي «قال ابن النجار: **قرأتُ** على زينب بنت عبد الرحمن بنيسابور عن الزمخشري..»[٢]. وقد توفي الزمخشري ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة.

وانظر في سير أعلام النبلاء ترجمة **سعد الخير**: الشيخ الإمام المحدث المتقن الجوال الرحال سعد الخير بن محمد بن سهل الأنصاري الأندلسي **التاجر**، فإنه كما كان يُسَمِّعُ ولده جابراً الحديث، فإنه «سَمَّعَ بنته فاطمة من فاطمة الجُوز؛ بـ دانية؛ كثيراً؛ وهي حاضرة، وسمَّعَها ببغداد من أصحاب الجوهري..»[٣]. وقد سار سعد الخير من الأندلس إلى إقليم الصين. فتراه يكتب: **سعد الخير الأندلسي الصيني**. وقد مات يوم عاشوراء سنة إحدى

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ١٤٨.

(٢) انظر ترجمة الزمخشري في سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ١٥٤ ـ ١٥٥.

(٣) سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ١٥٨ ـ ١٥٩.

وأربعين وخمسمائة[1].

تحفل كتب التاريخ والترجمة بأخبار تعليم النساء القرآن والحديث والعلم **في المشرق وفي المغرب الإسلامي أيضاً**. فهذا الإمام الجليل العلامة المقرئ أبوعمرو عثمان بن سعيد الداني الأموي القرطبي الأندلسي، وهو معاصر لشيخ الإسلام أبي الفضل الرازي، لكن الإمام الحافظ أبا عمرو الداني أقام معظم عمره في الأندلس. وقد ولد سنة ولادة شيخ الإسلام ٣٧١هـ، وتوفي الإمام الداني سنة ٤٤٤هـ. وقد أقرأ أبوعمرو الداني النساء حتى أتقنت إحداهن عليه القراءات السبع ثم قرأت عليه غير السبع. وقد كتبَ لها إجازة فيما أتقنته، فتأمل تبيان ذلك:

ريحانة «الأندلسية»: أقرأ الإمام أبوعمرو الداني بالمَرِيَّة مدة، وكانت ريحانة تقرأ عليه القرآن بها، إذ تقعد خلف سِتر فتقرأ، ويشير لها بقضيب بيده إلى المواقف، فأكملت عليه قراءة القراءات السبع، ثم قرأت خارج السبع، وظلت عاكفة على ضبط مخارج الحروف وكيفيات النطق بالقراءات حتى ارتضى قراءتها، فكتب لها إجازتها في المرية ذاتها[2].

أقول: اهتمت البنات المؤمنات الفاضلات باستحفاظ القرآن

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ١٥٨ ـ ١٥٩.

(٢) بغية الملتمس، أحمد بن يحيى الضبي: ٤١٢ وَ٥٤٦.

الكريم العظيم من عهد رسول الله ﷺ إلى عصرنا هذا، إضافة إلى اهتمام بعضهن بالعلوم الإسلامية الأخرى. ووثائق التاريخ الغابر والحاضر تثبت ذلك. قال الإمام السيوطي: «ظفرت بامرأة من الصحابيات جمعت القرآن، لم يعدها أحد ممن تكلم في ذلك، فأخرج ابن سعد في الطبقات: أنبأنا الفضل بن دُكين، قال: حدثنا الوليد بن عبدالله بن جميع، قال حدثتني جدتي عن أم ورقة بنت عبدالله بن الحارث ـ وكان رسول الله ﷺ يزورها، ويُسميها الشهيدة، وكانت قد جمعت القرآن ـ أن رسول الله ﷺ حين غزا بدراً، قالت له: أتأذن لي فأخرج معك أداوي جرحاكم وأُمَرِّضُ مرضاكم، لعل الله يهدي لي شهادة! قال: إن الله مهدٍ لك الشهادة، وكان ﷺ أمرها أن تؤم أهل دارها، وكان لها مؤذن، فغمَّها غلام لها وجارية كانت دبَّرتهما، فقتلاها في إمارة عمر، فقال عمر: صدق رسول الله ﷺ، كان يقول: انطلقوا بنا نـزور الشهـيدة»[1].

وفـاة شيخ الإسلام الإمام الرازي:

أمضى الإمام الجليل شيخ الإسلام أبو الفضل عبد الرحمن الرازي عمراً حافلاً بطاعة الله تعالى تعلماً وتعليماً؛ عبادة وورعاً وتقوى وتَصَدُّقاً وزهداً بمتاع الدنيا وزينتها، وساح في الأرض إحدى وسبعين سنة، وأدى مهمة الربانيين من الدعاة إلى الله تعالى على

---

(١) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي: ١/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

بصيرة. وعَمَّتْ شهرته الآفاق، فكان كما قال ابن منده: «أشهر من الشمس وأضوأُ من القمر..».

وقال: «.. خرج من عندنا إلى كرمان، فحدث بها، وتوفي في بلد أُوشِير، في جمادى الأولى سنة أربع وخمسين وأربعمائة». عن عُمُرٍ؛ حافل بالقربات والخيرات؛ يناهز ثلاثاً وثمانين سنة. رحمه الله تعالى ورضي عنه(١).



(١) سير أعلام النبلاء: ١٨/ ١٣٦ ـ ١٣٧، ومعرفة القراء الكبار: ١/ ٤١٩، وغاية النهاية: ١/ ٣٦٣.

ٱلفَصۡلُ ٱلثَّاني

دراسة في المخطوط

(معاني قول النبي ﷺ: أُنزل القرآن على سبعة أحرف)

* منزلة هذا الكتاب.
* مزايا هذا الكتاب.
* نهج أبحاث هذا الكتاب:

ـ **أولاً**: نهجه في الحديث الشريف، تواتر هذا الحديث.

ـ **ثانياً**: نهجه في عرض مذاهب العلماء في الأحرف السبعة.

ـ **ثالثاً**: نهجه في مناقشة الأسئلة والإشكالات حول الأحرف السبعة.

* الأحرف السبعة في القرآن:

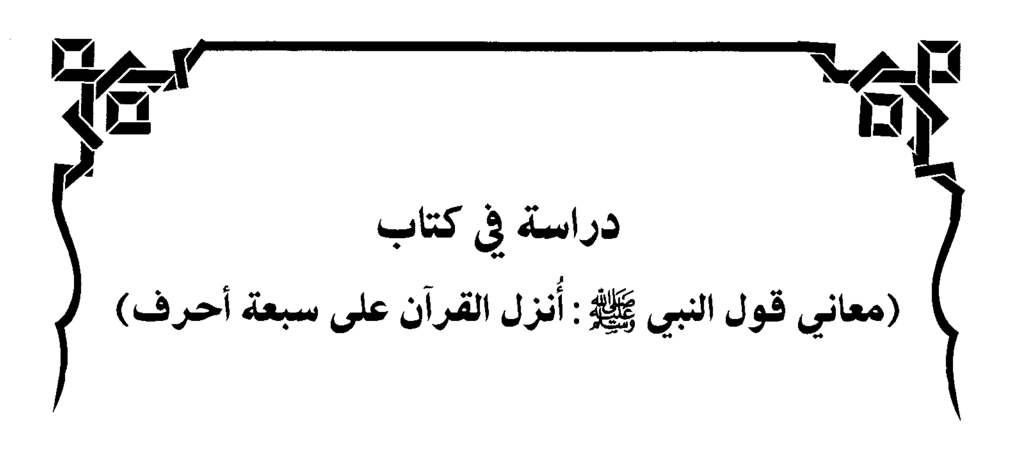
ـ **أولاً**: اللسان العربي في عصر تنزل القرآن.

ـ **ثانياً**: أهم الأحاديث النبوية في الأحرف السبعة.

ـ **ثالثاً**: أهم حكم وأغراض إنزال القرآن على سبعة أحرف.

ـ **رابعاً**: أهم المذاهب في الأحرف السبعة والراجح منها.

* حقيقة مذهب الرازي في الأحرف السبعة.
* القراءات والقراء.



دراسة في كتاب
(معاني قول النبي ﷺ: أُنزل القرآن على سبعة أحرف)

منــزلة هذا الكتاب :

تتجلى أهمية هذا الكتاب من عنوانه فإنه أحد أهم موضوعات علوم القرآن العظيم. وإن هذا الفن الجليل أساسي في تحصيل اليقين بالقرآن العظيم، كما أنه أساسي في تفسيره تفسيراً سليماً يُظهر مراد الله تعالى منه.

وإن موضوع الأحرف السبعة أخطر موضوعات علوم القرآن، وقد التبس أمره على بعض العلماء، فقال الإمامُ المقرئ المحقق محمد بن الجزري عن حديث الأحرف السبعة :

«ما زِلتُ أستشكلُ هذا الحديثَ وأفكرُ فيه وأمعنُ النظرَ من نيِّفٍ وثلاثين سنةً، حتى فتحَ اللهُ عليَّ بما يمكنُ أنْ يكون صواباً، إنْ شاء الله»[1].

وبعد أنْ عالجَ السيوطيُ هذا الموضوع في «الإتقان» كتبَ في

---

(١) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري ١/ ١٩.

«زهر الرُّبى» على سنن النسائي الصغرى؛ بأن هذا الحديث من المشكل الذي لا يُدرى تأويله.

وجاءت الكتابات المعاصرة في هذا الموضوع مضطربةً متباعدةً؛ لوعورة مسالكه، وهذا ما جعل العلامة عبد العظيم الزرقاني يستهل الكلام عنه بقوله: «**هذا مبحث طريف وشائق، غيرَ أنه مخيف وشائك!!**

أما طرافته وشوقه، فلأنه يرينا مظهراً من مظاهر رحمة الله وتخفيفه على عباده، وتيسيره لكتابه على كافة القبائل العربية، بل على جميع شعوب الأمة الإسلامية، من كل جيل وقبيل، حتى ينطقوا به لينة ألسنتهم سهلة لهجاتهم، برغم ما بينهم من اختلاف في اللغات، وتنوع في الخصائص والميزات... وأما مخافة هذا البحث وشوكه، فلأنه كَثُرَ فيه القيل والقال؛ إلى حدٍ كادَ يطمس أنوار الحقيقة، حتى استعصى فهمه على بعض العلماء ولاذ بالفرار منه، وقال إنه مشكل. وحتى اضطر جماعة من كبار المحققين أن يفردوه بالتأليف قديماً وحديثاً ما بين العلاَّمة المعروف بأبي شامة في القرن السابع الهجري، والعلاَّمة الشيخ محمد بخيت في القرن الرابع عشر»[1].

تتعاظم مزايا الكتاب في نظرك عندما تلحظ أن مؤلفه أفرد حديث الأحرف بالتأليف مع تقدم زمانه، أضف إلى تقدم زمانه في إفراد

---

(١) مناهل العرفان ١/ ١٣٠ ـ ١٣١.

كتابه؛ نُضجَهُ الراقي في تصنيفه، فهذا الكتاب يصحح لنا ما تداوله العلماء بأن أول من أفرد موضوع الأحرف السبعة بالتأليف قديماً الإمام أبو شامة؛ المتوفى في القرن السابع الهجري سنة (٦٦٥هـ)، كما قرأت آنفاً كلام العلامة الزرقاني، فجاء هذا الكتاب يبين إفراد الموضوع بالتأليف منذ حياة مؤلفه (٣٧١ ـ ٤٥٤)هـ. وهذا يصحح المشهور من الأقوال العلمية الشائعة في عصرنا. هذا ولم أقف على كتاب مستقل لأبي شامة بعنوان (الأحرف السبعة)[1].

---

(١) أبو شامة: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، العلامة ذو الفنون، شهاب الدين أبو القاسم المقدسي، ثم الدمشقي الشافعي المقرئ، النحوي الأصولي، صاحب التصانيف.

ولد سنة ٥٩٩ وقرأ القرآن صغيراً، وأكمل القراءات على شيخه عَلَمَ الدين السخاوي سنة ست عشرة وست مائة.

واعتنى بأولاده قبل الأربعين، وأسمعهم الكثير من كريمة، والسخاوي، وقرأ بنفسه، وكتب الكثير من العلم، وأحكم الفقه.

ودَرَّسَ، وأفتى، وبرع في العربية، وصنف شرحاً للشاطبية.

وولي مشيخة القراءة بتربة الملك الأشرف، ومشيخة دار الحديث، وكان مع فرط ذكائه وكثرة علمه متواضعاً مطرحاً للتكلف.

وفي جمادى الآخرة، من سنة خمس وستين وست مائة، جاء اثنان من الجبلية، وهو في بيته عند طواحين الأشنان، فدخلا يستفتيانه، فضرباه ضرباً مبرحاً كاد أن يأتي على نفسه. ثم ذهبا ولم يدر مَنْ سَلَّطَهُما عليه، فصبر واحتسب، وتوفي في تاسع عشر رمضان من السنة (٦٦٥هـ)، وكان فوق حاجبه الأيسر شامةٌ كبيرة، فلهذا قيل له: أبو شامة. =

وإن إفراد الإمام أبي الفضل الرازي في تلك الحقبة المتقدمة من الزمن هذا الموضوع بالتأليف لهو دليل على تمكنه في علم القراءات وعلم الحديث أيضاً، وتتأكد من ذلك بملاحظة منهجه في تسلسل أبحاث كتابه، كما سيأتي بإذن الله.

= **أقول: ولم يذكر أحد من الأئمة الذين ترجموا له كتاباً عن الأحرف السبعة؛ فيما رجعت إليه من مصادر.** وهذا مخالف لما ذكره الزرقاني عنه، ولا أذكر في كتب علوم القرآن ولا في فتح الباري لابن حجر؛ أنَّ أبا شامة أفرد كتاباً مستقلاً بعنوان الأحرف السبعة. والله أعلم.

وأقول: إنك تجد الإمام الذهبي قدم ترجمة هذا الإمام بذكر كنيته أولاً: (أبو شامة) «جـ٢ ص٦٧٣». وجعلها المحققون وفقنا الله وإياهم عنواناً وسط الصفحة. ولكن لحق السهوُ مصنفَ الفهارس، إذْ أَورد اسمه في الفهرس أولاً وأخَّرَ كنيته، غير أنه قدَّم في الفهرس كنية إمام آخر (ابن أبي شامة) مما يوهم أنه الأول، مع أن بينهما بَوْناً شاسعاً وآمل منهم تدارك ذلك. وإليك ترجمة الثاني، فهو:

أبو بكر بن أبي شامة الشيخ الجعبري المقرئ، المؤذن، شيخٌ مطبوعٌ، يتعاطى التجويد ويلهج بمعرفة القراءات. قرأ عليه بالروايات كثيرون. وله شعر حسن، وفيه دين وتواضع. وله حلقة مصدرة بجامع دمشق، توفي سنة ثلاث عشرة وسبع مائة (٧١٣هـ)، وهو في عُشر الثمانين. (معرفة القراء الكبار، للذهبي: ٢/ ٧٢٧).

أقول: إن صنيع فهارس كتاب (معرفة القراء الكبار) موهم؛ ومخالف لسرد الإمام الذهبي لمطلع كلٍ من الترجمتين في الكتاب نفسه. وبالله التوفيق.

وهذا وغيره في الكتاب يؤكد لك أن الإمام أبا الفضل الرازي تقدم قروناً على علماء عصره في التصنيف الموضوعي أيضاً، إضافةً إلى تبحره في القراءات والسنة النبوية.

وإنك لتجد نقولاً عن هذا الكتاب وعن مؤلفات الإمام الأخرى في أمهات كتب الحديث وعلوم القرآن.

فقد عوَّل عليه الإمام ابن حجر في فتح الباري عند شرح أحاديث الأحرف السبعة. وأظهر في طريقة سرده النص المنقول منه أنه الرأي الراجح في تفسير الأحرف السبعة بسبعة أوجه من القراءات(1).

أقول: هذا الترجيح عندي فيه نظر.

ونقل الإمام السيوطي في «الإتقان في علوم القرآن»(2) منه أيضاً.

ونقل منه الإمام ابن عادل الحنبلي في تفسيره: «اللباب في علوم الكتاب».

كما نقل منه السمين الحلبي في كتابه القيم «الدر المصون...»(3) ويبدو لي أن نقل العلامة عبد العظيم الزرقاني للرأي الراجح عنده مع نسبته إلى الإمام أبي الفضل الرازي كان بالرجوع إلى كتاب فتح الباري لابن حجر العسقلاني، وإن لم يعزُ إليه(4).

---

(1) فتح الباري، لابن حجر: ٩/ ٢٣ ـ ٢٤.

(2) الإتقان، للسيوطي: ١/ ١٣١ ـ ١٤٢.

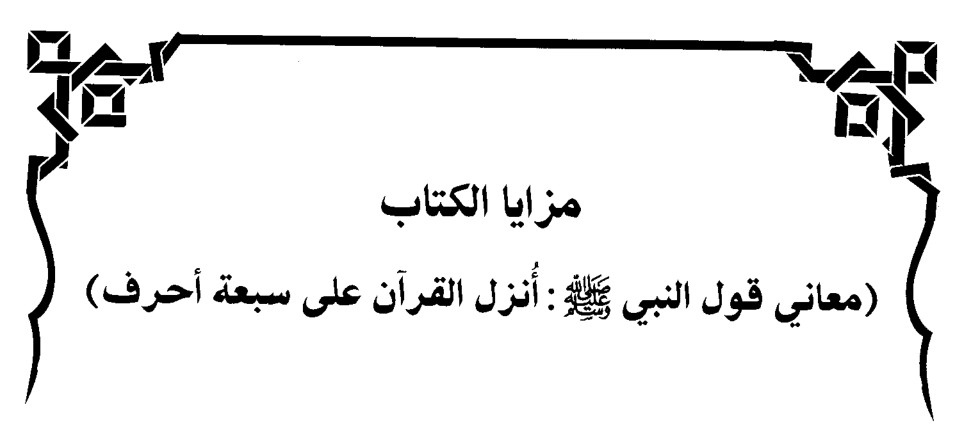
(3) انظر فيما يأتي مبحث: تسمية هذا الكتاب.

(4) مناهل العرفان، عبد العظيم الزرقاني: ١/ ١٤٩.

وقد أعلا منـزلةَ هذا الكتاب العلمُ الغزير لدى صاحبه في الحديث والقراءات؛ ثم قوةُ منطقه وحججه في إزالة الأوهام ودحض الشبهات عن كتاب الله خلال كتابه. وقد أورد في ذلك مناقشات واستدلالات قوية لم أقف عليها في مؤلفات أخرى، على الرغم من سعتها واشتهارها وتمكن مؤلفيها من علوم الكتاب والسنة.

ولا يزال العلماء الأجلاء في كل عصر؛ من اطلع منهم على هذا الكتاب، يثني عليه ويدل الباحثين وطلاب العلم إليه. ومنهم من علماء القرن الهجري السابق الشيخ العلامة الجليل أبو الخير زين العابدين؛ أستاذ في الكلية الشرعية بحلب، وخطيب جامع السبيل، الذي كان يحضر خطبته كبار الشخصيات من علماء وأدباء ومفكرين وأساتذة؛ يفدون إليه خاصة من كافة أرجاء مدينة حلب الشهباء. وهو معروف بالإدمان في المطالعة، فقد قرأ هذا الكتاب؛ وقرأ تفسير القرطبي ثلاث مرات، كما صرح بذلك عند اللزوم؛ رحمه الله وجزاه عنا وعن الإسلام والمسلمين كل خير.





مزايا الكتاب

(معاني قول النبي ﷺ: أُنزل القرآن على سبعة أحرف)

قسم الإمام المؤلف الكتابَ إلى ثلاثة أقسام، **فجعل القسم الأول منه لحديث الأحرف السبعة؛ برواياته كلها؛ بأسانيد الإمام نفسه، فأسسه بذلك على أساس موضوعي قوي لا بد منه**.. ولو خاض في أبحاث الأحرف مباشرة لما كان له من قوة الاستدلال مثلما فعل في كتابه، مع أنه يستشهد في حنايا أبحاث كتابه بالقرآن والسنة، ومنها روايات حديث الأحرف؛ وبالقراءات أيضاً.

وهذا الذي فعله الإمام هو ذروة ما توصل إليه فن التأليف العلمي الجامعي المتخصص [الأكاديمي] في عصرنا هذا. وقد ابتنيتُ عليه كتابي (الأحرف السبعة في القرآن ومنزلة القراءات منها) بإشراف وإرشاد شيخنا الجليل العلامة الأستاذ الدكتور محمد محمد السماحي، أستاذ الدراسات العليا بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر الشريف، رحمه الله رحمةً واسعة، وجزاه عنا وعن العلم وأهله وطلابه والمسلمين كل خير.

وجعل القسم الثاني لمباحث الكتاب في فصول كثيرة.

وجعل القسم الثالث للأسئلة والإجابة عليها.

أقول: هذا تقسيم الإمام الرازي عملياً للكتاب ولم ينص على ذلك

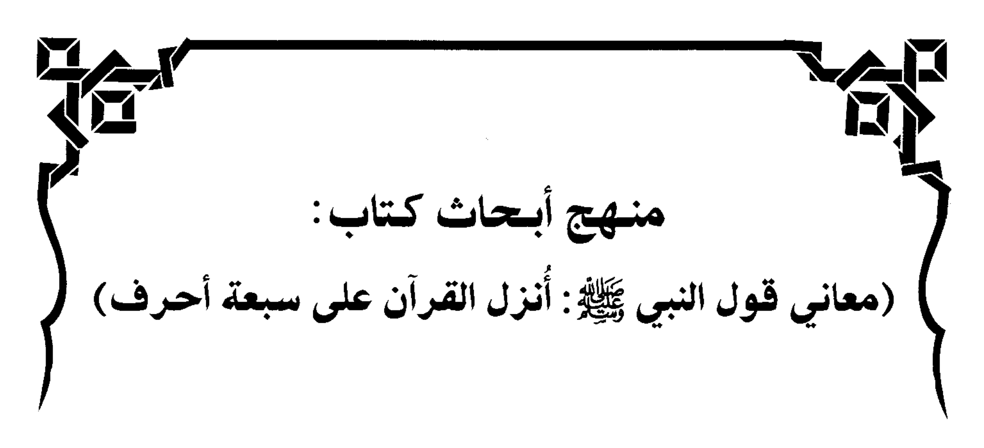
خطياً، فوضعت علامة على ذلك؛ إضافة في أثناء التحقيق هكذا: *الباب الأول* ثم *الباب الثاني* ثم *الباب الثالث* تمييزاً لكل قسم أو باب عما سواه.

وما أفضل ما فعل شيخ الإسلام الإمام أبو الفضل الرازي في كتابه، **إذْ يوجّه القراءات القرآنية، ويكشفُ أنه لا تضادَّ بينها؛ على الرغم من اختلاف ألفاظها وهيئات النطق بها.**

ومن العجب أن يتحدث هذا الإمام مع تقدم عصره عن قضايا ومعـضلاتٍ ويقدم تحقيقات؛ لا تجدُ كثيراً منها منشورة في أمهات الكتب المشهورة المتداولة في القراءات وعلوم القرآن. تأمل ذلك في فصول كتابه؛ ومنها الفصول (٦٢ ـ ٦٣ ـ ٦٦) وتأمل حديثه عن تَـعَمُّدِهم هذا الخط في المصحف الإمام، مصحف عثمان بن عفان ﵁ وأرضاه، إذ ألمح إلى أسرار هذا الخط، على الرغم من أنهم كانوا قبلُ أُميـين، وكتبوا المصاحف في بداية عهدهم بالكتابة، وهذا من البراعة منهم بمكان رفيع، ولا تفسير له إلا عناية الله بكتابه وتوفيقه الصحابة الكرام في ذلك.

ثم تأمل دقة هذه الملاحظة لشيخ الإسلام الإمام الجليل المقرئ المحدث أبي الفضل الرازي لتعرف عُلوَّ قدره وسُمو رُتـبته في التمكن من الاستنباط العلمي. رحمهُ الله رحمة واسعة وجزاه الله كل خير. وفي هذا القدر كفاية، وليلحظ الباحث بنفسه مزايا أخرى؛ تسره معرفتها؛ والله ولي التوفيق والرشاد.

❒❒❒



منهج أبحاث كتاب:
(معاني قول النبي ﷺ: أُنزل القرآن على سبعة أحرف)

افتتح شيخ الإسلام أبو الفضل عبد الرحمن الرازي كتابه هذا بمقدمة وجيزة جداً. أفادك فيها أنه جمع فيه أقوال العلماء المتقدمين والمتأخرين في معنى حديث النبي ﷺ (أنزل القرآن على سبعة أحرف). لكنه قدم على أقوالهم أن سرد أحاديث الأحرف السبعة التي وقف عليها بروايته بأسانيد عصره.

وأفادنا بأن الدافع لتصنيف كتابه مسيس الحاجة إليه، إذْ كثرت الإشكالات والأسئلة في معاني الحديث من ذوي الإستقامة في الدين؛ ومن أهل الزيغ المفسدين بآن واحد. وقد أَتّعبَتْ جوانب البحث أهل العلم المتضلعين بأصول الدين قديماً وحديثاً، فحمله ذلك على تصنيف هذا الكتاب القيم؛ خدمةً للقرآن العظيم وعلومه؛ ولسنة النبي الكريم ﷺ. **فكان أولَّ كتاب استقل بهذا الموضوع في تاريخ العلوم الإسلامية فيما نعلم. وقد تقدم به قروناً على علماء عصره؛ كما أسلفت. والله أعلم.**

وقد صنف كتابه في ثلاثة أبواب أو أقسام:

الباب الأول: قسم أحاديث الأحرف السبعة بأسانيدها.

الباب الثاني: مذاهب العلماء في الأحرف السبعة.

الباب الثالث: مناقشة الأسئلة والإشكالات.

أولاً: نهجه في الحديث الشريف؛ تواتر هذا الحديث:

لقد أوجز الإمام الرازي في كتابة نهجه في الحديث بقوله في أول مقدمته: «هذا كتاب جمعتُ فيه ما جاء في معنى قول النبي ﷺ: (أُنزل القرآنُ على سبعةِ أَحرف) من مقالات العلماء القدماء والمتأخرين؛ متقدماً[1] عليه بـما ظفرتُ به؛ مما وقع لي من طُرق هذا الخبر **صحيحاً** ومروياً من أسانيد الوقت؛ دون النوازل، وذِكرِ[2] مَنْ مَدارُهُ عليه من الصحابة والتابعين مرفوعاً وموقوفاً ومرسلاً»[3].

(١) أي وأقدم على مقالات العلماء في شرح الحديث؛ إيراد ما تلقّيتُ من روايات الحديث. فالأحاديث في صدر الكتاب كلها بإسناد الإمام الرازي، رحمه الله تعالى.

(٢) أي وأقدم على مقالات العلماء في الحديث؛ ذكرَ رواته من الصحابة والتابعين الذين عليهم مدار رواياته، أي ملتقى أسانيده.

(٣) أفاد الإمام الرازي أنه عوّل على الأسانيد العوالي دون الأسانيد النوازل.

يفضل علماء الحديث **الإسناد العالي** ويرغبون فيه: وهو الإسناد الذي قلّ عدد رجاله مع اتصاله وسلامته من الضعف، وكذا إذا تقدم سماع راويه، أوْ تقدمت وفاة شيخه.

ويقابله **الإسناد النازل**: وهو الذي كثُر عدد رجاله فطالت أو بعدُت مسافته. =

ويهم الباحثَ أن يلحظ في منهج الإمام الرازي في الحديث ما يأتي:

١ ـ أورد الإمام الرازي الأحاديث بإسناده إلى الصحابة والتابعين مرفوعاً وموقوفاً ومرسلاً. وهذه الطريقة مزية مهمة لهذا الكتاب الوجيز اللطيف؛ مع تقدم مؤلفه؛ نظراً لأن للإسناد أهمية بالغة عند أئمة الحديث. فالتزم بذلك طريق أئمة العلم بالتمسك بالإسناد.

قال الإمام ابن الصلاح: «فالإسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة المحمدية، وسنة بالغة من السنن المؤكدة... قال عبدالله بن المبارك: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال مَنْ شاء ما شاء»[1].

وقد تحدث العلماء في فضل الإسناد، وأوردوا فيه أقوالاً كثيرة مهمة[2].

= لكن النزول في الإسناد مرغوب عنه عند أئمة الحديث، لكثرة الاحتمالات فيه بالسهو ونحوه، مع كثرة الرواة. انظر (علوم الحديث، لابن الصلاح: ص٢٥٦، ومنهج النقد في علوم الحديث، للأستاذ الدكتور نور الدين عتر: ٣٥٨ ـ ٣٦٤).

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: ٢٥٥ ـ ٢٥٦. باختصار وتصرف يسير.

(٢) انظر في فضل الإسناد: شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي: ١/ ٥٦ ـ ٦٢. وعلوم الحديث لابن الصلاح: ٢٥٥ ـ ٢٥٦. ومنهج النقد في علوم الحديث، أ. د. نور الدين عتر: ٣٤٤ ـ ٣٤٦.

٢ ـ عول الإمام أبو الفضل الرازي على الإسناد العالي دون الإسناد النازل؛ التماساً لقوة الإسناد، وهذا شأن أعلام أئمة الحديث.

وينقسم الإسناد إلى قسمين أساسيين: إسناد عالي؛ وإسناد نازل.

ويفضل علماء الحديث الإسناد العالي: «وهو الإسناد الذي قلَّ عدد رجاله مع اتصاله وسلامته من الضعف». وكذا إذا تقدم سماع راويه، أو تقدمت وفاة شيخه.

ويقابله الإسناد النازل: «وهو الإسناد الذي كثُر عدد رجاله فطالت أو بَعُدت مسافته».

قال الإمام أبو عمرو بن الصلاح:

«وطلب العلو في الإسناد سنة أيضاً، ولذلك استُحِبتْ فيه الرحلة.

قال أحمد بن حنبل رضي الله عنه: طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف.

«قلت: العلو يُبعد الإسناد من الخلل، لأن كل رجل من رجاله يُحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً. ففي قلتهم قلة جهات [أي أسباب] الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل. وهذا جلي واضح»[1].

٣ ـ حرص الإمام الرازي على التنبيه على أهمية التوفيق بين ألفاظ أحاديث الأحرف السبعة، ليتضح المراد منها. وهذا من أقوى

---

(١) علوم الحديث، لابن الصلاح: ٢٥٦. وانظر ما بعدها.

وأفضل أساليب المحدثين في هذا الشأن، قال رحمه الله في مقدمة كتابه:

«فمن أحب الوصول إلى أقصاه والوقوف على مقتضاه؛ أو ما كُلِّف منه؛ احتاج إلى أن يُـلَفِّق بين ألفاظ الخبر على اختلافها[1]، ويتأمل ما في كل واحد منها من فضل المزية والتقييد[2]، فبذلك يتضح، ومنه أتيت مُوَدَّعَه، بعون الله[3]؛ وبه الحول والقوة؛ ومنه التوفيق».

ثم استهل القسم الأول الذي خصصه لأحاديث الأحرف السبعة فروى سبعاً وأربعين حديثاً عن ثلاثة عشر صحابياً، وأفاد بأنه يعلم أن غيرهم من الصحابة قد رووا هذا الحديث أيضاً. ثم أفاد في آخر قسم الأحاديث أنه لابد من دراسة تُقدَّم مستقبلاً عن هذا الحديث «إن شاء الله تعالى».

قال رحمه الله: «**فهذا بعض ما حضرني من طرق الخبر بإسناد الوقت دون النوازل**، من غير أن يُوقَفَ على موجَبِـهِ[4]؛ إلا إذا جُمِعَ

---

(١) أي أن يوفق بين نصوص الروايات المختلفة من هذا الحديث.

(٢) أَنْ يعتبر بـما في كل نص من دلالات ومزايا وإطلاق أو تقييد.

(٣) أي وبهذه الطريقة وقفت على ما أُودع في روايات الحديث، أي ما احتوته من معان ومقاصد ودلالات؛ بعون الله وتوفيقه.

(٤) **أقول**: أراد أنه سرد في كتابه الأحاديث سرداً دون تعليق عليها. وأفاد في الكلام الذي يليه أنه سيرجع إلى مقالات العلماء ومذاهبهم في شرح الأحاديث.
وسأتابع معه بإذن الله وتوفيقه بالتعليق المفيد والتحقيق الدقيق قدر الإمكان. والله ولي التوفيق.

بين هذه الأخبار على اختلاف ألفاظها، ورُدَّ مُطْلَقُها إلى مُقَـيِّدها، إن شاء الله تعالى».

٤ ـ تواتر حديث الأحرف السبعة:

يبدو جلياً أن الإمام الرازي قد هدف بروايته لأحاديث الأحرف السبعة بأسانيدها ـ بدون دراسة مباشرة عنها ـ إلى إظهار وفرة أسانيد الحديث عنده وبالتالي عند غيره، **لإفادة الباحث الحكم بتواتر الحديث**[١].

وقد نصَّ الإمام الكبير أبو عبيد القاسم بن سلاَّم رحمه الله على تواتر حديث الأحرف السبعة عن النبي ﷺ. وأيد حكمه هذا الإمام ابن الجزري[٢].

ثانياً: نهجه في عرض مذاهب العلماء في الأحرف السبعة:

صنف الإمام أبو الفضل الرازي هذا الباب أو القسم الثاني من كتابه، وخصّه لعرض أهم مذاهب العلماء في معاني حديث الأحرف السبعة، فذكر كل مذهب، وانتقد ما رأى داعياً لانتقاده وترك ما هو

---

(١) انظر التعليق على مقدمة الكتاب حول عدد الصحابة رواة أحاديث الأحرف السبعة، مما يثبت؛ مع وفرة الأسانيد؛ تواتر حديث الأحرف السبعة.

(٢) انظر النشر في القراءات العشر، لابن الجزري: ١/ ٢١. وانظر الدراسة الحديثية المستفيضة في كتابي (الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، وبخاصة: ١٠٧ ـ ١١٠).

دونه، وقد صنف هذا القسم في فصول، فجعلتُ لكل فصل عنواناً ورقماً. وأفاض بمعلومات مهمة أثناء عرضه بعض المذاهب، مما دعاني أن أُدرج لها عنواناً يدل على موضوعها. وميزت أيضاً كل عنوان مدرج في أثناء التحقيق بحصره بين نجمتين.

والعجيب أنه ذكر مذهب الأوجه السبعة ولم يرجحه، خلافاً لما أفادت النقول عنه في بعض المصادر العلمية الشهيرة، بل تقدم بمذهب آخر رأى رجحانه، وأبان عن أهمية اللغات العربية في الأحرف السبعة. وقد بينت ذلك تفصيلاً، بعد دراسة قدمتها فيما سيأتي عن الأحرف السبعة، وذلك تحت عنوان: **(حقيقة مذهب الإمام الرازي في الأحرف السبعة)**.

وإليك أهم عناوين فصول هذا القسم الثاني للتعرف على مضامينه:

الفصل (٢): كل حرف شاف كاف.

الفصل (٥): نزول الأحرف السبعة بالتدريج.

الفصل (٧): الأحرف السبعة تغاير الألفاظ بالقرآن.

الفصل (٨): الأحرف السبعة اللغات، تعيين سبع لغات.

الفصل (١١): الأحرف السبعة أوجه سبعة.

- قراءة القرآن طريقة واجبة الاتباع.

- التوقيف في الأحرف والقراءات.

الفصل (١٤): لم تُنسخ الأحرف الستة.

الفصل (١٥): الأحرف السبعة ليست القراءات السبع.

الفصل (١٦): حديث الأحرف السبعة يحتمل تأويلات..

الفصل (٢١): مذهب الإمام الرازي نفسه في الأحرف السبعة.

«وهو الفصل الأخير في هذا القسم الثاني من كتاب الرازي».

ويمكنك النظر إلى عناوين باقي الفصول في فهرس الكتاب في آخره.

ثالثاً: نهجه في مناقشة الأسئلة والإشكالات حول الأحرف السبعة:

عبر الإمام أبو الفضل عن التباس موضوع الأحرف السبعة في أذهان معاصريه من أهل النصح للدين والاستقامة فيه؛ ومن أهل الزيغ والكيد لأهاليه على حد سواء، إذ قال في مقدمة الكتاب: «وهذا الخبر بما تحته من المعاني من أمهات أصول الشريعة التي [تقع][1] بها المحنة كثيرة؛ والمسألة من أُولي[2] الاستقامة والزيغ معاً[3]، ويتصل بها فصول جمّة [بأسئلة][4] عدةٍ من ذوات الإشكال وصعوبة

---

(١) في الأصل: «يقع». والمراد بقوله: «المحنة»: الامتحان.

(٢) في الأصل: «أُلي» بدون واو.

(٣) مراده: يحصل السؤال عن معاني الحديث من الفئتين: أهل الاستقامة؛ وأهل الزيغ أيضاً.

(٤) في الأصل: «بأسولة».

المرام[١]. وقد أَتْعَبتْ ذوي المعرفة بالأصول وممارسيها قديماً وحديثاً على كثرة أقاويلهم وخوضهم فيها».

ثم أبدى تأثره الشديد من دخول الزيغ على عقول أُناس من المصلين في زمانه، يجادلون في أمر الدين، وهذا بالطبع يحدث بلبلة فكرية واجتماعية بين المسلمين، قال الإمام أبو الفضل الرازي في مقدمة الباب أو القسم الثالث من كتابه: «لكنّا قد بُلينا في الوقتِ بقوم يُصَلّون معنا في مساجدنا ويجادلوننا في أمر ديننا، وهم الشياطين على ما ورد به الأثر، ثم إنهم يَسأَلون عما شاؤوا، ويقولون ما أرادوا، ويقرؤون من القراءة بما أَحبّوا، وقد كان قبلَ هذا لأُولي الأمر فيهم نَظَرٌ وردعٌ بالعُنف وغيره؛ على ما استوجبوه بما ركبوه».

فرأى شيخ الإسلام أبو الفضل الرازي أنه لابد له من التصدي لتبديد هجمة التشكيك في مسائل وحقائق الأحرف السبعة والقراءة بها؛ وكذا في حقائق كتابة المصاحف واختلافها. قال الإمام أبو الفضل الرازي في مقدمة القسم الثالث أيضاً: «ولم يكن لنا بد من إيضاح هذه المسائل؛ لإزالة ما يُحْدِثُ مَن ظَهَرَ من المبتدعة وذوي الأهواء المُضِلّة والزنادقة؛ في قلوب أهل السلامة والاستقامة؛ من أولي اللين؛ من الريب والشك في نحو هذه المسائل. والله الموفق».

---

(١) مراده: ويتصل بمعاني الحديث؛ وهي من أمهات أصول الشريعة؛ فصول كثيرة، تتضمن أسئلة عديدة تتسم بالإشكال وبالصعوبة في تحصيل الجواب المطلوب. وَ«المرام»: المطلب.

تتجلى لك في الكتاب كله وفي هذا القسم الثالث خاصة؛ رغبة شيخ الإسلام وعزيمته الماضية على نصرة القرآن العظيم؛ ودرء الشبهات عنه؛ بأقوى الأدلة العلمية وأرقى الإجابات السديدة المنطقية. لذا ستجده قد عول على الاستدلال بالأدلة القوية من الكتاب والسنة ومواقف الصحابة وكبار الأئمة التابعين وتابعيهم، كما عَوَّل على الأدلة العقلية المنطقية الفطرية الملزمة.

وأُورد لك أهم عناوين فصول هذا القسم الثالث فيما يأتي:

الفصل (٢٥): لم تتواتر كلمة بسبعة أوجه.

الفصل (٢٧): منعهم من القراءة من أنفسهم بلغاتهم.

الفصل (٢٨): معظم القرآن بلسان قريش.

الفصل (٣٣): لا تنافي بين آيات القرآن المحكم.

الفصل (٣٥): التنزيل باللغات في الأحرف السبعة.

الفصل (٣٨): القراءات توقيفية.

الفصل (٣٩): الرد على إنكار بعض النحاة بعضَ القراءات الثابتة.

الفصل (٤٢): وجوه الحكمة لعدم اختيار الحروف أيام الرسول.

الفصل (٥٧): التحذير من اتباع الغرائب والشواذ في القراءة.

الفصل (٦٠): الإجماع على تحريم مخالفة رسم مصحف عثمان.

الفصل (٦٢): رسم الإمام ضرورة لاستيعاب الأحرف.

الفصل (٦٥): تحديدهم عدد المصاحف.

الفصل (٧٢): استقرار جمع وترتيب القرآن في مصاحف عثمان.

الفصل (٧٦): مزايا زيد بن ثابت لتقديمه في كتابة المصاحف.

الفصل (٧٨): وجوب اتباع مصحف عثمان.

ويمكنك معرفة باقي عناوين فصول هذا القسم الثالث في فهرس الكتاب في آخره.

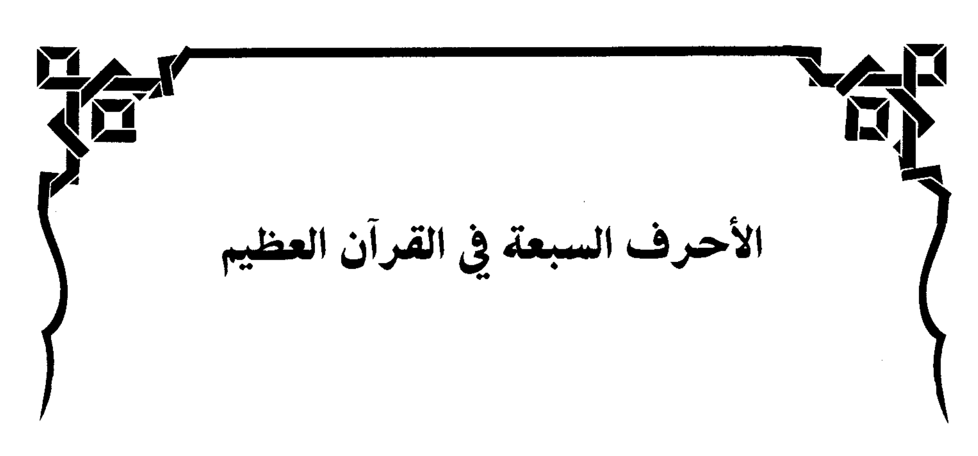
أدب شيخ الإسلام مع الله تعالى:

ويعلن شيخ الإسلام أبو الفضل الرازي ـ مع سعة علمه وتمكنه من موضوعه ـ تَوَجُهَهُ إلى الله تعالى، ليحظى بتيسيره في إعداد كتابه وتوفيقه في تصنيفه وتبيان الراجح فيه. وهذا دأب الأئمة والعلماء الربانيين في تواضعهم وافتقارهم إلى الله تعالى؛ والتزام الأدب مع عظمته وجلاله. أنعمْ النظر في كلامه في آخر قسم الأحاديث إذْ قال: «وإذْ سقناها فلنرجع إلى مقالات العلماء فيها ومذاهبهم، ولِنُتْبِعْهَا بما سَنَح فيها. والله وليُّ التيسير، وإياه أسأل التوفيق، وهو المرغوب إليه في أن يصلي على محمد وآله ويسلم عليهم أجمعين».

وتكرر رجاء الإمام **التوفيق من الله تعالى** في كتابه في كل مهماته الجليلة، كما في آخر تقديمه للقسم الثالث، الذي خَصَّه لنصرة القرآن العظيم؛ لإزالة ما يُحدثه المبتدعة من الريب والشك في قلوب أهل السلامة والاستقامة من أُولي اللين، معتمداً في ذلك على توفيق الله تعالى.

وقد عَوَّل على نفس المعاني عندما خاض غمار التوفيق بين ألفاظ أحاديث الأحرف السبعة، حتى وصل إلى ما فتح الله عليه به. تأملْ قوله عن ذلك في آخر مقدمة الكتاب «. . ومنه أتيتُ مُودَّعَه، بعون الله، وبه الحول والقوة؛ ومنه التوفيق».

❐❐❐



الأحرف السبعة في القرآن العظيم

يسر الله القرآن على عباده لينبه به العقول من غفلاتها، ويقوِّم الأفكار ويصحح العقائد، ويجتذب القلوب إليه؛ وليشرح الصدور بآياته، ويزكي النفوس بعظيم عظاته. قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾[القمر: ١٧].

وتتجلى أهمية هذا البحث إذا لاحظت أنه يتصل بنص القرآن العظيم ذاته بسلامة حفظه يقيناً وثبوت قراءاته، كما أنزلها الله على نبيه سليمة من أدنى تغيير، وبالتالي بصحة معانيه وتناسقها وائتلافها في جميع القراءات الثابتة.

وإنَّ توهم أي خلل في هذا الجانب يؤثر على عقيدة المسلم وقد يفسدها، كيف والقرآن هو كتاب الله ومنه نأخذ أولاً العقيدة والشريعة؟!

فالبحث في الواقع يتصل بأساس العقيدة الإسلامية وأساس التشريع الإسلامي، ومن هنا تظهر جلالة البحث وخطورته.

وقد اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة وتشعبت أقوالهم، وتعددت حتى بلغت نحو أربعين قولاً في تعداد بعضهم،

قلَّ منها ما يصلح للنظر والاعتبار. وما يكاد الباحث المتأمل في هذا الخضم اللجب يصل إلى المذهب القوي الراجح إلا بالجهد الجهيد والتحقيق الدقيق. فكم حارت فيه أنظار العلماء، وتاهتْ في سبر أغواره ألباب الألباء، فقد استشكله كثير منهم، إذْ قال الإمام العلامة المحقق محمد بن الجزري عن حديث الأحرف السبعة: (ما زلتُ أَستشكل هذا الحديث وأفكر فيه، وأُمعن النظر من نيف وثلاثين سنة، حتى فتح الله عليَّ بما يمكن أن يكون صواباً، إن شاء الله تعالى)[1].

وتنصّل أحد فحول العلماء؛ وهو إمام عصره؛ جلالُ الدين السيوطي من ترجيح مذهب فيه، فقال: (إنه من المتشابه الذي لا يُدرى تأويله)[2].

وجاءت معظم الكتابات المعاصرة في هذا الموضوع مضطربة متباعدة لوعورة مسالكه وكثرة الأقاويل فيه، حتى استهل العلامة عبد العظيم الزرقاني الكلام عنه بقوله:

«هذا مبحث طريف وشائق غير أنه مخيف وشائك!!

أما طرافته وشوقه فلأنه يُرينا مظهراً من مظاهر رحمة الله وتخفيفه على عباده، وتيسيره لكتابه على كافة القبائل العربية، بل على جميع

---

(١) النشر في القراءات العشر: ١/ ١٩

(٢) زهر الرُّبى، شرح النسائي، جلال الدين السيوطي: ١/ ١٥٠، المطبعة الميمنية.

شعوب الأمة الإسلامية، من كل جيل وقبيل، حتى ينطقوا به لينةً ألسنتهم، سهلة لهجاتهم، برغم ما بينهم من اختلاف في اللغات، وتنوع في الخصائص والميزات . . .

وأما مخافة هذا البحث وشوكه، فلأنه كَثُرَ فيه القيلُ والقال، إلى حدٍّ كاد يطمس أنوار الحقيقة، حتى استعصى فهمه على بعض العلماء ولاذ بالفرار منه وقال: إنه مشكل. وحتى اضطر جماعة من كبار المحققين أن يُفردوه بالتأليف قديماً وحديثاً، ما بين العلامة المعروف بأبي شامة في القرن السابع الهجري، والعلامة الشيخ محمد بخيت في الرابع عشر.

أضف إلى ذلك أن الخطأ ـ من الباحثين المتسرعين ـ في هذا الباب قد يتخذ منه أعداء الإسلام سبيلاً إلى توجيه المطاعن الخبيثة إلى القرآن»[1].

ولعلك تسمع مناجاة حاقدة حول الأحرف السبعة بين الزنادقة والباطنية في المتقدمين، وتشهد غارة هوجاء في المتأخرين والمبشرين وخبثاء المستشرقين، فقد نشط هؤلاء وأولئك وأضرابهم وأتباعهم من مرضى القلوب والمرجفين، وثارت مطامعهم جميعاً نحو هذه الواجهة القرآنية الخطيرة، وهي نزول القرآن على سبعة أحرف، وافترضوا في طعنهم اختلاف مذاهب العلماء في فهم الموضوع، وكثرةَ الأقوال واختلاط الغث بالسمين، واستغلوا روايات ضعيفة هزيلة لا تساوي في البحث العلمي شيئاً، فاستندوا إليها بغية إخراج المسلمين من

---

(١) مناهل العرفان ـ عبد العظيم الزرقاني: ١/ ١٣٠ ـ ١٣١.

دينهم بالطعن والتشكيك في المصدر الأساسي الأول للإسلام الحنيف، وهو القرآن العظيم، وحرّفوا الكلم عن مواضعه، وتقوّلوا الأقاويل مغالطة وافتراء بتأويلات فاسدة لنصوص البحث. وبذلوا الجهود بشق الأنفس ليبلغوا مرامهم «وماهم ببالغيه بفضل الله» فهاهم يخبطون خبط عشواء تائهين حائرين..

ويملي الواجب العلمي علينا أن نستبين الصواب في الموضوع، وأن نشرح للناس وجه الحق فيه، وأن نصد غارات الإفك والحقد.. وسنوافيك؛ بإذن الله؛ بأهم الردود المفحمة على تخرصات المتخرصين، فارتقب ذلك!

ومن العجيب تماماً أنَّ موضوع الأحرف السبعة قد استقرَّ في أذهان عامة الناس ـ ممن سمعوا به ـ على نحو مشوه مغلوط، حتى التبس عليهم أمره بالقراءات السبع، فلم يميزوا بينهما!! وأنك تجده غامضاً في أذهان كثير من خريجي المعاهد والكليات الإسلامية.

إن خوض غمار هذا البحث يحل مشكلة علمية شَغَلتْ أذهان الكثيرين مدى العصور، ويحقق للباحثين وطلاب العلم فوائد علمية كثيرة، منها:

١ـ معرفة معنى الأحرف السبعة ومشتملاتها، وهل بقيت أم اندثرت؟

٢ـ التيقن من انسجامها وعدم تضادها في الدلالات والأحكام!

٣ـ تذليل العقبات اللغوية التي كانت تحول بين كثير من القبائل

وبين تعلم القرآن، وذلك بإنزال القرآن على سبعة أحرف، فضلاً من الله وتيسيراً على عباده!

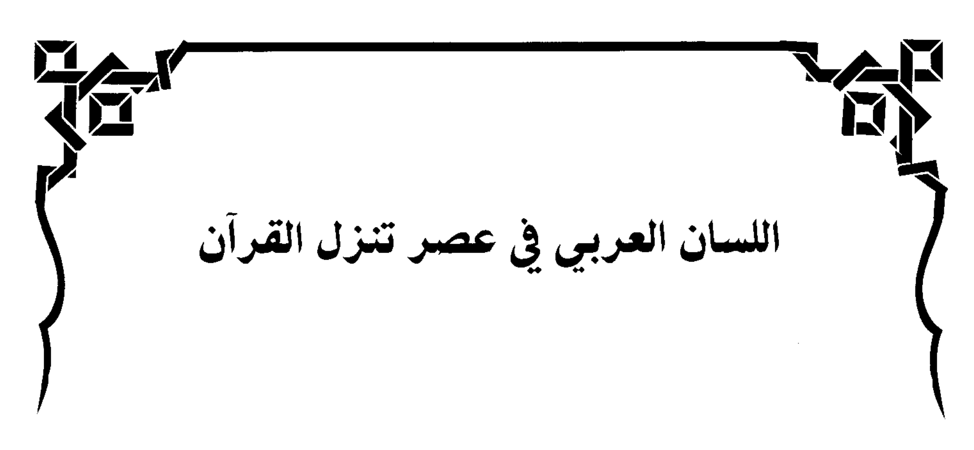
٤ـ بيان كيف تمّ حفظ القرآن من عبث الأهواء وفوضى الخلافات اللغوية الشائعة في العرب بسبب اختلاف لغات قبائل العرب «لهجاتهم».

٥ـ استبانة تأثير القرآن في العرب بتوحيد لسانهم.

يظهر لك مما سبق خطورة هذا الموضوع وأهمية كتابته بمنهج علمي رصين، وأسلوب مبسط ميسر، يفقهه طلاب العلم الشرعي وعامة المثقفين، لينشر الحقائق ويبدد الأوهام.

كشفت الدراسات القرآنية أن أَجَلَّ حِكَم إنزال القرآن على سبعة أحرف هي تيسير قراءته للعرب الأميين بلغات قبائلهم المتفاوتة. فعلمنا أن الحالة اللغوية ذات صلة وثيقة بالموضوع. وهذا ما دعانا إلى إعطاء فكرة عن واقع اللسان العربي في عصر تنزيل القرآن العظيم. ثم عقدنا بحثاً خاصاً لأحاديث الأحرف السبعة ودلالاتها؛ وأهم المسائل المتعلقة بها، مقتصراً على أصح الأحاديث وألزمها؛ في هذه الدراسة المقدمة لهذا المخطوط النفيس. ومن رغب في التوسع فيمكنه أن يطالع كتابي (الأحرف السبعة في القرآن ومنزلة القراءات منها) فسيجد بُغْيته. وبالله التوفيق.





اللسان العربي في عصر تنزل القرآن

تضطرك جوانب البحث في نزول القرآن على سبعة أحرف إلى أخذ فكرة عن الواقع التاريخي للغة العربية في عصر تنزل القرآن العظيم. فإن هذه اللغة هي اللسان العربي العام، الذي ائتلفت عليه جميع ألسن القبائل العربية المتناثرة في البقاع الشاسعة النائية.

فهل كانت مجمعاً عليها بين جميع العرب في جميع ألفاظها، كلمة كلمة، في بنية الكلمة، وكيفية النطق بها، وحركة إعرابها؟؟

أمْ كانت القبائل تتكلم بلغات مختلفة تماماً، نتجت عن أم واحدة؟! أي كما تخالفت الفرنسية والإنكليزية والإيطالية، بعد أن تولدت جميعاً عن أم واحدة، وهي اللغة اللاتينية!!

تخالف لغات العرب:

إن الأمة العربية المنتشرة في الأصقاع المترامية في شبه جزيرة العرب وبلاد الشام والعراق، رغم أنها كانت تتكلم لغة واحدة، فإنها بالاتصال مع غيرها من الأمم واقتباسها منها، وانفراد كل قبيلة عن بقية أمتها، جعلها مختلفة عن غيرها في النطق باللغة العربية من وجوه،

حتى غدا لكل قبيلة منها لهجة خاصة، لكن الاستعمالات المستحدثة في اللسان العربي ظلت محتفظة بالصيغة العربية.

لقد سمى الإسلاميون هذه اللهجات (لغات) تجوزاً. وألّفوا فيها كتباً عرفت بـ (كتب اللغات) وتسمى هذه اللغات في اصطلاح علماء اللغة المُعاصِرين (لهجات) واللهجة فرع من فروع لغة واحدة، لها مجموعة من الصفات اللغوية تتميز بها. من أهمها الأصوات وطبيعتها وكيفية صدورها؛ كالاختلاف في المد والتفخيم، والترقيق... واللهجة أخصُّ من اللغة، لأنها جزء من كلٍ؛ وعضو من جسم، واللغة مجموعة لهجات[1]. لكنا نؤثر هنا اتباع اصطلاح الإسلاميين لصلة الموضوع الوثيقة بنصوصهم فنقول بأن اللسان العربي يتألف من عدة لغات، بدل أن نقول عدة لهجات. ولعل الإسلاميين عمدوا إلى استعمال لفظ اللغة بدل اللهجة لأنها أكثر شمولاً، إذ اللهجةُ عندهم قاصرة على صور أداء اللفظ وكيفياته كالإظهار والإدغام والفتح والإمالة... إلخ.

عوامل اختلاف لغات العرب:

نعم لقد تضافرت أسباب كثيرة في التأثير على اللسان العربي فجعلت منه لغات كثيرة. فالقبائل الموزعة في أطراف من البلاد

---

(١) بتصرف عن محاضرة: لهجات العرب قبل الإسلام للدكتود جواد علي. المنشورة في كتاب: الثقافة الإسلامية والحياة المعاصرة، ص٣١٣ ـ جمع محمد خلف الله ـ مكتبة النهضة المصرية.

مختلفة المناخ، منها ما يقطن اليمن، ومنها الحيرة، ومنها بلاد الشام، ومنها أواسط الجزيرة العربية ذات الجو الصحراوي الجاف. وتعيش القبائل في ظروف اقتصادية مختلفة تماماً حسب البقاع التي كانت تسكنها، من حيث صلاحيتها للزراعة أو أهمية موقعها التجاري. كما أنفذت أنماط الحياة المختلفة آثارها في لغاتهم، فحياة أهل المملكة المستقرة القائمة على تقاليد ملكية وأعراف حكومية تختلف عن حياة التنقل في الصحراء؛ أو الحياة البسيطة التي كانت تقوم في مكة ويثرب ونحوهما. فلا شك أن العلاقات مع الأمم والشعوب الأخرى لها أيضاً آثارها على لغة القوم. فالمناذرة وموالاتهم للفرس وتقليدهم إياهم في مظاهر حياتهم؛ والغساسنة واتصالهم بالروم وموالاتهم لهم، وأهل اليمن واتصالهم بالحبشة والفرس والمصريين، وقريش وصلاتهم التجارية في رحلتي الشتاء والصيف. كل ذلك يوجه لغة القوم وجهات متفاوتة حسب أنماط حياتهم والظروف المحيطة بهم.

نشأة العربية المثلى:

لكن العربية المثلى المتينة التي تكلم بها العرب على عهد رسول الله ﷺ تنتسب إلى اسماعيل عليه السلام. فلقد تزوج من قبيلة جُرْهُم، وعاش بينهم واختلط نسله بهم. لكنَّ تكلُّم اسماعيل بالعربية قد رفع من شأن الاستعمال العربي بفضل ما أوتي من ذكاء ودقة في التعبير والتلفظ. ومن هنا نجد أن اسماعيل قد أضفى على لغة

جرهم طابعاً خاصاً جعلها أفضل من غيرها. يدل على ذلك ما رواه الشيرازي في كتاب الألقاب، أن رسول الله ﷺ قال: (أول من فُتِقَ لسانه بالعربية المتينة اسماعيل عليه السلام، وهو ابن أربع عشرة سنة)[1].

نماذج من اللغات العربية المختلفة:

تختلف اللغات العربية عن بعضها في بعض الكلمات والتراكيب.

فيقول بنو تميم في صفة فعل الأمر من المضاعف:

شُدَّ، وضُنَّ، وفِرَّ، واستعدَّ، واصْطَبَّ يا رجل، واطمئنَّ يا غلام.

بينما يقول أهل الحجاز: اشدُدْ، واضنُنْ، وافرِرْ، واستعدِدْ، واصْطَبِبْ، واطمأنِنْ[2].

وذكر القرآن لغتين في (استطاع) قال تعالى: ﴿فَمَا ٱسۡطَٰعُوٓاْ أَن يَظۡهَرُوهُ وَمَا ٱسۡتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقۡبٗا﴾[الكهف: ٩٩]. وفيه لُغة ثالثة: استعت (بحذف الطاء كحذف التاء) ولغة رابعة: اسطعت (بقطع الهمزة مفتوحة). ولغة خامسة: أستعت. مقطوعة الهمزة مفتوحة أيضاً[3].

---

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، ج١ ص٣٣ وما بعدها، طبعة ثالثة، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه بالقاهرة.

(٢) يقال: اصطب من القربة ماء: صبه منها ليشربه.

(٣) الخصائص، لابن جني: ١/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

أما لغة عرب اليمن حِمير ومن معهم فإنها أكثر بعداً عن لغة ابنيْ نزار، مثال ذلك: حكى الكسائي عن قُضاعة أنها تقول: مررت بَهْ، (بفتح الباء). والمال لِهْ (بكسر اللام) مع سكون الهاء فيهما.

وحكى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال: (سمعتُ رجلاً من اليمن يقول: فلان لَغوب، جاءتْه كتابي فاحتقرها. فقلتُ له: أتقول جاءته كتابي! قال: نعم، أليس بصحيفة!)[1].

تأمل هذه الاختلافات اللغوية، فإنها تكشف لك أن الفوارق بين ما أسماه علماؤنا المتقدمون: «اللغات العربية» كان يسيراً. وليس كالفوارق بين اللغات التي نعهدها اليوم من انكليزية وفرنسية وإيطالية وإسبانية... وذلك لأن لغات القبائل العربية قديماً مشتركة في معظم مفرداتها وتراكيبها مختلفة في القليل من ذلك. فإنها بمجموعها لغة عربية واحدة؛ أو لسان عربي واحد. إلا أن القبائل تنطق به على طرق أو نماذج مختلفة لا على طريقة واحدة. وتُعنى بعضها بكلمات لاتعهدها الأخرى. لكن معظم الكلام العربي دائر على ألسن الجميع، كما أن قواعد تركيب الجمل وصياغة العبارات وأسلوب نظم الكلام مشتركة بين جميع الناطقين باللسان العربي، لا تختلف إلا في القليل.

---

(١) الخصائص ج١ ص٢٤٩ و٣٩٠.

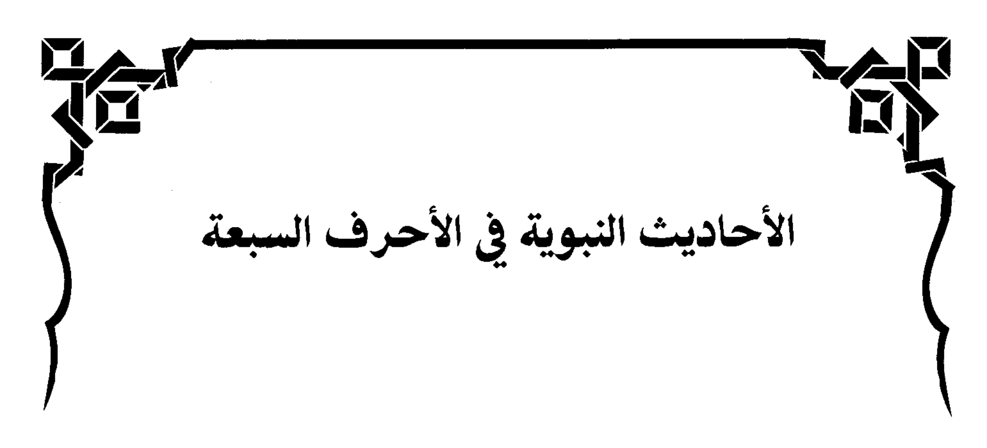
يقال: رجل لَغْبٌ ولَغوبٌ: ضعيف أحمق (لسان العرب، مادة لغب).

لقد جَعَلَتْ طبيعة الحياة العربية؛ بما فيها من بداوة وأمية وعصبية للقبيلة؛ أبناء القبائل معتصمين بلغات قبائلهم، لا ينفكون عن إِلْفِهِمْ ولا يخرجون عما استحكم في ألسنتهم ولا عجب في ذلك! فإنهم أميون لا يقرؤون ولا يكتبون، ولو قرأ كل منهم القرآن بلسان قبيلته ـ من نفسه ـ لكان شعورهم بعدم تمكنهم من تلاوة كلام الله حق تلاوته ما يحرجهم ويقلقهم. . . فأكرمهم الله تعالى ورحمهم ويسَّرَ لهم رعاية لحالهم. ولم يكلفهم ما لا يطيقون! فأنزل الله القرآن العظيم على سبعة أحرف. . فكان ذلك تيسيراً على تيسير. قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾[القمر: ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠] وقال الرسول الكريم ﷺ: (إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه)[١].

❐❐❐

---

(١) رواه الأئمة الستة وغيرهم. وسيأتي تخريجه تفصيلاً.



الأحاديث النبوية في الأحرف السبعة

تضافرت أحاديث كثيرة جداً على إثبات تنزيل القرآن على سبعة أحرف. وقد وردت عن أربعةٍ وعشرين صحابياً في إحصاء بعض العلماء. ولا يتسع المجال هنا لإيرادها. ونكتفي أن نتأمل أهمها، ونستبين أهم فوائدها ودلالاتها.

نزول القرآن بلغة قريش:

١) قال محمد بن اسماعيل البخاري في صحيحه:

«باب نزول القرآن بلسان قريش والعرب قرآناً عربياً بلسان عربي مبين» حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري، وأخبرني أنس بن مالك، قال: فأمر عثمان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص وعبدالله بن الزبير وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام أنْ ينسخوها في المصاحف، وقال لهم: (إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن فاكتبوها بلسان قريش، فإن القرآن أُنزل بلسانهم، ففعلوا)[١].

---

(١) صحيح البخاري على هامش فتح الباري، كتاب فضائل القرآن ج٨ ص٧ مطبعة الخشاب بالقاهرة.

من فوائد الحديث :

كان واضحاً لكبار الصحابة رضوان الله عليهم أن القرآن إنما نزل بلسان قريش قوم رسول الله ﷺ. وفي ذلك حِكَم جليلة أهمها :

١ـ أن قريشاً هم قوم رسول الله ﷺ وقد جرت سنة الله في رسله أن يبعثهم بألسنة أقوامهم ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ . . . ﴾[إبراهيم : ٤].

٢ـ أنه عليه الصلاة والسلام قد أُمر بتبليغهم الرسالة أولاً ﴿ وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ ﴾[الشعراء : ٢١٤]. فلابد من مخاطبتهم بما يألفون ويعرفون، ليستبين لهم أمر دينهم. فأنزل الله القرآن بلغتهم وأساليبهم التي يفضلونها، لكنْ في مستوى رفيع من البلاغة لا يُجارى. وهذا ما دل عليه حديث عمر رضي الله عنه (إن القرآن نزل بلسان قريش) وأيده أمر عثمان (. . فاكتبوها بلسان قريش فإن القرآن أُنزل بلسانهم).

٣ـ إن لغة قريش ـ كما بيناه ـ أفصح اللغات العربية، وأنها تشمل معظم هذه اللغات؛ لاختلاط قريش بالقبائل واصطفائها الجيد الفصيح من لغاتها. فإنزال القرآن قرشياً يعني نزوله بألسنة العرب جميعاً من حيث الجملة. وهذا ما قصده الإمام البخاري في ترجمته للحديث.

نزول القرآن على سبعة أحرف :

٢) روى محمد بن اسماعيل البخاري في كتابه الجامع الصحيح أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : (سمعتُ هشامَ بنَ حكيم يقرأ سورة

الفرقان في حياة رسول الله ﷺ. فاستمعتُ لقراءته فإذا هو يقرأ على حروفٍ كثيرةٍ لم يُقرِئْنيها رسول الله ﷺ. فكدت أُساوره في الصلاة. فتصبَّرتُ حتى سَلَّم فلَبَّبْتُهُ بردائه فقلتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هذه السورة التي سمعتُك تقرأ، قال: أَقرأنيها رسول الله ﷺ. فقلتُ له كذبت، أقرأنيها على غير ما قرأت. فانطلقتُ به أَقوده إلى رسول الله ﷺ فقلتُ: إني سمعتُ هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تُقرئنيها. فقال: أرسله. اقرأْ يا هشام، فقرأ القراءة التي سمعتُهُ. فقال رسول الله ﷺ: كذلك أُنزلتْ. ثم قال رسول الله ﷺ: اقرأ يا عمر. فقرأتُ التي أقرأني فقال: كذلك أُنزلت، إن هذا القرآن أُنزل على سبعةِ أحرف. فاقرؤوا ما تيسر منه)[1].

من معاني الحديث:

قوله (فكدت أساوره في الصلاة): أي أُواثبه وأقاتله.

قوله (فلببته بردائه): بفتح اللام وموحدتين الأولى مشددة والثانية ساكنة. أي جمعتُ عليه ثوبه أو غيره عند لُبته، وجررته به لئلا يتفلت

---

(١) رواه البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْءَانِ﴾ ج٨ ص١٥ طبعة دار الطباعة العامرة. ورواه مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن أُنزل على سبعة أحرف. ورواه النسائي، كتاب الافتتاح، باب جامع ما جاء في القرآن. ورواه أبو داود، كتاب الوتر، باب إنزال القرآن على سبعة أحرف.

مني. واللُّبَّةُ: الهُزمة التي فوق الصدر، وفيها تُنحر الإبل[1].

وقوله (كذبت): فيه إطلاق ذلك على غلبة الظن. أو المراد بقوله كذبت: أي أخطأت. لأن أهل الحجاز يطلقون الكذب في موضع الخطأ.

قوله (فإن رسول الله ﷺ أقرأنيها على غير ما قرأت) هذا قاله عمر استدلالاً على ما ذهب إليه من تخطئة هشام، وإنما ساغ له ذلك لرسوخ قدمه في الإسلام وسابقته بخلاف هشام فإنه كان قريب العهد بالإسلام، فخشى عمر من ذلك أَنْ لا يكون أَتقن القراءة، بخلاف نفسه فإنه كان قد أتقن ما سمع. وكان سبب اختلاف قراءتهما. أن عمر حفظ هذه السورة من رسول الله ﷺ قديماً، ثم لم يسمع ما أُنزل فيها؛ بخلاف ما حفظه من قبل وشاهده. ولأن هشاماً من مُسلمة الفتح، فكان النبي ﷺ أقرأه على ما نزل أخيراً. ومنشأ اختلافهما من ذلك، ومبادرة عمر للإنكار محمولة على أنه لم يكن سمع حديث (أُنزل القرآن على سبعة أحرف) إلا في هذه الواقعة[2].

قال النووي: (وأما أَمرُ النبي ﷺ عمرَ بإرساله فلأنه لم يثبت عنده ما يقتضي تعزيره، ولأن عمر إنما نسبه إلى مخالفته في القراءة والنبي ﷺ يعلم من جواز القراءة ووجوهها ما لا يعلمه عمر. ولأنه إذا

(١) النهاية، لابن الأثير ٤/ ٤٧.

(٢) فتح الباري: ٩/ ٢٠ ـ ٢١.

قرأ وهو يلبث، لم يتمكن من حضور البال وتحقيق القراءة تمكن المطلق)[1]. ا. هـ.

من فوائد الحديث:

١ـ يدل هذا الحديث على أن الخلاف وقع بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم رضي الله عنهما حول كيفية تلاوة ألفاظ القرآن الكريم (فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة..) (فقرأ القراءة التي سمعته..) مما يثبت أن القرآن يقرأ بوجوه كثيرة مختلفة.

فالنزاع بين الصحابيين الجليلين راجع إلى كيفية تلاوة القرآن، لا إلى تفسيره وبيان معانيه بدليل قوله (.. لم يقرئنيها رسول الله ﷺ) ولأن هشاماً كان يقرأ في الصلاة (فكدت أساوره في الصلاة فتصبرت حتى سلم).

٢ـ وليست الصلاة محل تفسير القرآن وإيضاح معانيه، إذْ لا تصح بشيء من ذلك. فيرجع خلافهما إذن إلى التلاوة فحسب، مما يبرهن على أن القرآن يُقرأ بأكثر من وجه. وهذه الأوجه التي أُنزل عليها القرآن ليستْ من لغة عربية واحدة. بل هي من عدة لغات عربية. كما تفيد أحاديث الأحرف السبعة لدى الأئمة الستة، والتي سنأتي على ذكر بعضها، وأورد الإمام الرازي كثيراً في كتابه كما سترى.

---

(١) المنهاج شرح مسلم بن الحجاج، للنووي: ٦/ ٩٩.

٣ـ لم تكن تلاوة الصحابة عن اجتهاد منهم، إنما كانت عن توقيف من رسول الله ﷺ كما أن التفاوت في التلاوة لم يكن من عمل الرسول ﷺ إنما نزل به الوحي (إنَّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه).

٤ـ وبناءً على ذلك: فإن كل ما نزل من الوجوه له حكم التنزل الأول في جميع أحكام القرآن، فكل منها قرآن له أحكام القرآن وحرمته ومكانته.

الاختلاف بين الأحرف في القراءة:

٣) روى مسلم في صحيحه عن أُبي بن كعب قال: (كنتُ في المسجد فدخل رجل يصلي فقرأ قراءة أنكرتها عليه. ثم دخل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه. فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله ﷺ. فقلت: إنَّ هذا قرأ قراءةً أنكرتُها عليه. ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه. فأمرهما رسول الله ﷺ فقرآ. فَحَسَّنَ النبي ﷺ شأنهما. فسُقط في نفسي من التكذيب ولا إذْ كنتُ في الجاهلية. فلما رأى رسول الله ﷺ ما قد غشيني ضرب في صدري ففضت عَرَقاً، وكأني أنظر إلى الله ﷻ فَرَقاً[١]، فقال لي:

يا أُبي أُرسل إليَّ أن اقرأ القرآنَ على حرف، فرددتُ إليه أنْ هَوِّنْ على أمتي، فردَّ إليَّ الثانية: اقرأه على حرفين. فرددتُ إليه أنْ هَوِّنْ

---

(١) (فرَقاً) الفرَقُ: الفزَعُ.

على أمتي. فرد إلي الثالثة: اقرأه على سبعة أحرف. فلك بكل ردة رددتها مسألة تسألنيها. فقلت: اللهم اغفر لأمتي. اللهم اغفر لأمتي. وأخرت الثالثة ليوم يرغب إليَّ الخلقُ كلُّهم حتى إبراهيم ﷺ). رواه الإمام مسلم والإمام أحمد وابن أبي شيبة والطبري.

٤) روى الإمام مسلم في صحيحه عن أُبي بن كعب:

(أن النبي ﷺ كان عند أَضاةِ بني غفار. قال: فأتاه جبريل عليه السلام فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أُمتُك القرآنَ على حرف. فقال: أسألُ الله معافاته ومغفرته، وإن أُمتي لا تُطيق ذلك. ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أُمتك القرآن على حرفين. فقال: أسألُ الله معافاتَه ومغفرتَه وإن أُمتي لا تطيق ذلك. ثم جاء الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف. فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك. ثم جاء الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأيُّما حرفٍ قرأوا عليه فقد أصابوا): رواه مسلم[1] وابن أبي شيبة والطبري ورواه أبو داود مختصراً.

---

(١) انظر الحديثين في المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي، كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف: ٦/ ١٠٢ ـ ١٠٤. المطبعة الأزهرية. وانظر تفصيل التخريج والدراسة في كتابي: (الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها: ٦٨ ـ ٧٣.

من فوائد الحديث:

يدل حديث أبي ﷺ - بروايتيه - أَنَّ تباين الأحرف السبعة التي أنزل عليها القرآن كائنٌ في القراءة وهيئات النطق بالقرآن الكريم، لأن أُبياً ﷺ قد استمع لتلاوة الرجلين في الصلاة، فاستنكر مخالفتهما لما يعهده في التلاوة، فرفع ذلك إلى النبي ﷺ. ولقد أَقَرَّ رسول الله ﷺ بقرآنية تلاوتهما. إذ القرآن منزل على سبعة أحرف تهويناً على الأمة ورفعاً للحرج عنها في تلاوة كتاب الله؛ نظراً لاختلاف ألسنتها في النطق بالعربية.

قال القرطبي في تفسيره:

(ولما رأى النبي ﷺ ما أصابه من ذلك الخاطر نبهه بأن ضربه في صدره، فأعقب ذلك أن انشرح صدره وتنور باطنه، حتى آل به الكشف والشرح إلى حالة المعاينة. ولما ظهر له قُبحُ ذلك الخاطر، خاف من الله تعالى وفاض بالعرق استحياء من الله تعالى. فكأن هذا الخاطر من قبيل ما قال فيه النبي ﷺ حين سألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به، قال: (وقد وجدتموه) قالوا: نعم. قال ذلك صريح الإيمان)[1].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدالله بن أحمد الأنصاري القرطبي: ١/ ٤٩. طبعة دار الكتب المصرية ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م.

تيسير القرآن للعرب:

٥) روى الترمذي في جامعه عن أُبي بن كعب قال:

(لَقِيَ رسول الله ﷺ جبريلَ فقال: يا جبريلُ: إني بُعثتُ إلى أُمة أُميين، منهم العجوزُ؛ والشيخ الكبير؛ والغلام؛ والجارية؛ والرجلُ الذي لم يقرأ كتاباً قط.

قال جبريل: يا محمد إن القرآن أُنزل على سبعة أحرف).

وفي الباب عن عمر وحذيفة بن اليمان وأم أيوب وهي امرأة أَبي أيوب وسَمُرَةَ وابن عباس وأبي هريرة وأَبي جهم بن الحارث بن الصُّمة وعمرو بن العاص وأبي بكرة.

قال أبو عيسى: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح من غير وجه عن أُبي بن كعب[1].

رواه الترمذي والإمام أحمد والطبري وابن أبي شيبة[2].

---

(١) جامع الترمذي بشرح ابن العربي: أبواب القراءات، باب أُنزل القرآن على سبعةِ أحرف جـ١١ ص٦١، مطبعة الصاوي ١٩٣٤م.

(٢) مسند الإمام أحمد جـ٥ ص١٣٢ بلفظ (منهم الشيخ العاصي والعجوز الكبيرة)، وفي تفسير الطبري حديث ٢٩ بلفظ (منهم الغلام والخادم والشيخ العاسي والعجوز). قال أحمد شاكر: وهذا بإسناد صحيح أيضاً، ونقله ابن كثير في الفضائل: ٥٩ عن الرواية الأولى من المسند، ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده رقم ٥٤٣. عن حماد بن سلمة.

ومجمع الزوائد جـ٧ ص١٥، ومصنف ابن أبي شيبة، مخطوط سفر ١٢ ورقة ١٧٢.

من فوائد الحديث:

إن الأُمية صفة اشتُهر بها قوم الرسول ﷺ فهم لا يقرؤون ولا يكتبون.

تحريم الاختلاف في الأحرف:

٦) روى البخاري في صحيحه عن عبدالله بن مسعود أنه سمع رجلاً يقرأ آية سمع النبيَّ ﷺ قرأ خلافها. فأخذت بيده فانطلقت به إلى النبي ﷺ. فقال: (كلاكما محسن، فاقرأا، أَكْبَرُ عِلْمي قال: فإنَّ مَنْ كان قبلكم اختلفوا فأهلكهم)[١].

٧) روى الإمام أحمد في المسند عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال:

(نزل القرآن على سبعة أحرف، على أي حرفٍ قرأتم فقد أصبتم، فلا تتماروا فيه فإن المراء فيه كفر)[٢].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب اقرؤوا القرآن ما ائتلفتْ عليه قلوبكم.

(٢) مسند الإمام أحمد جـ٤ ص٢٠٤ ـ ٢٠٥. وقد ذكره الحافظ ابن حجر، وقال: إسناده حسن. (فتح الباري جـ٩ ص٢١).

قال ابن الأثير: المراء: الجدال. والتماري والمماراة: المجادلة على مذهب الشك والريبة. ا.هـ. النهاية في غريب الأثر، طبعة أولى جـ٤ ص٩٧، مطبعة الخشاب.

وانظر: الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها: ٩٢ و ٩٨.

من فوائد الحديثين:

١ـ إن من قرأ على حرف تلقاه عن الرسول ﷺ بطريق موثوق فقد أصاب وأحسن. فإن كل حرف من السبعة قرآن أنزله الله تعالى على خاتم المرسلين ﷺ.

٢ـ يحض الحديثان وغيرهما من الأحاديث المسلمين على الإلفة والجماعة، وتنهى الأحاديث عن الاختلاف والجدال المؤدي إلى النزاع والخصام والشقاق بين المسلمين، فيما يتعلق بتفاوت الأحرف السبعة التي نزل القرآن عليها. لأنه لا يجدي الاختلاف في الأمر الثابت الذي لا تضارب فيه، بل يؤدي إلى تفرقة الأمة وتمزيق وحدة صفها. لذا نهى عنه الرسول ﷺ بقوله: (فإن مَنْ كان قبلكم اختلفوا فأهلكهم).

٣ـ إن إنكار حرف ثابت من الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن، هو إنكارٌ لبعض القرآن وجحود لوحي من وحْي الله إلى رسول الله. وإنما يوقع هذا فاعله في حظيرة الكفر (فلا تتماروا فيه، فإن المراء فيه كفر)[1].

وترى لدى دراستك للأحرف السبعة والقراءة بها أنها لا يوجد اختلافُ تضادٍّ في القراءات الثابتة، إنما هو اختلاف تنوع؛ دون أدنى تضادٍّ أو تناقض في المعاني بين القراءات الثابتة. ومن أمثلة ذلك:

---

(١) انظر للتوسع: الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها: ٩٥ ـ ٩٦ وَ١٠٠ ـ ١٠١.

١ـ قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا بَـٰعِدۡ بَیۡنَ أَسۡفَارِنَا﴾[سبأ: ١٩] على طريق الدعاء والمسألة، و: (ربُّنا باعَدَ بين أسفارنا) على جهة الخبر، والمعنيان وإنْ اختلفا صحيحان، لأن أهل سبأ سألوا الله أن يفرقهم في البلاد فقالوا: (ربَّنَا باعِدْ بين أسفارنا) فلما فرقهم الله في البلاد أيديَ سبأ؛ وباعَدَ بين أسفارهم؛ قالوا: ربُّنا باعَدَ بين أسفارنا وأجابنا إلى ما سَألْناه، فحكى الله سبحانه وتعالى عنهم بالمعنيين في عرضين.

٢ـ وكذلك قوله: ﴿لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَاۤ أَنزَلَ هَـٰۤؤُلَاۤءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَ ٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[الإسراء: ١٠٢] (لقد علمتُ ما أنزل هؤلاء) لأن فرعون قال لموسى: إن آياتك التي أتيت بها سحر، فقال موسى مرة: لقد علمتُ ما هي سحر ولكنها بصائر، وقال مرة: لقد علمتَ أنت أيضاً ما هي سحر وما هي إلا بصائر، فأنزل الله المعنيين جميعاً.

٣ـ وكذلك قوله تعالى: ﴿نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ونُنْشِرُها، لأن الإنشار: الإحياء، والإنشاز: هو التحريك للنقل، والحياة حركة، فلا فرق بينهما.

لا تضارب في القراءة بالأحرف

٨) روى البخاري في صحيحه:

حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال حدثني عبيدالله بن عبدالله أن ابن عباس رضي الله عنهما حدثه أن رسول الله ﷺ قال: (أقرأني جبريل على حرفٍ فراجعته فلم أزَلْ

أستزيده ويزيدُني حتى انتهى إلى سبعة أحرف).

ورواه البخاري من وجهين آخرين عن ابن شهاب.

وبمثل ذلك أخرجه مسلم والطبري. وأخرجه أحمد من ثلاثة وجوه. كلهم بأسانيدهم عن ابن شهاب الزهري عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وزاد أحمد والطبري ومسلم واللفظ له:

(قال ابن شهاب: بلغني أن تلك السبعة الأحرف إنما هي في الأمر الذي يكون واحداً لا يختلف في حلال ولا حرام)[1].

من فوائد الحديث:

إن عدة الأحرف تنحصر في سبع، لأن استزادة الرسول ﷺ دلت على أن المراد بالسبعة الحقيقة لا المجاز.

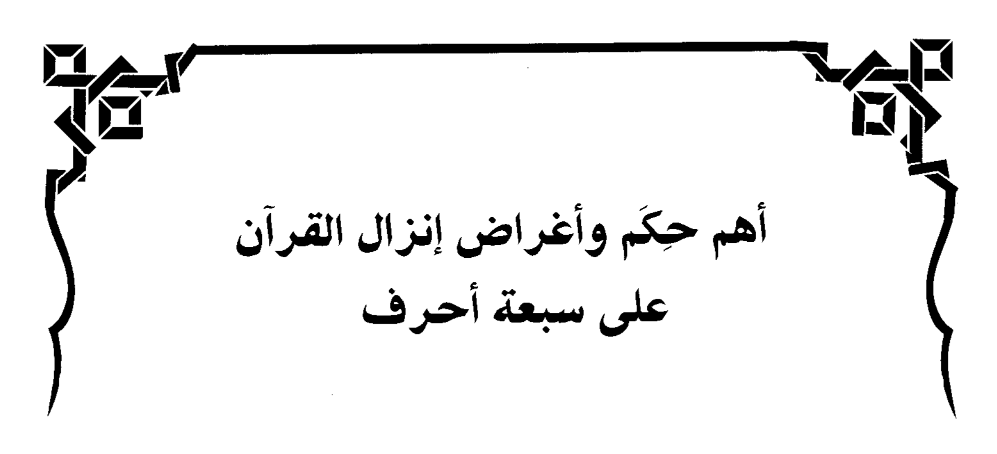
---

(١) رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، البخاري بحاشية السندي جـ٣ ص٢٢٦، وهذا لفظه. في كتاب بدء الخلق: باب ذكر الملائكة، البخاري بحاشية السندي جـ٢ ص٢١٣.
ورواه مسلم في الصحيح انظر: صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب صلاة المسافرين: باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف: ٦/ ١٠١.
وانظر مسند الإمام أحمد جـ١ ص٢٦٣ ـ ٢٦٤ ـ ٢٩٩ ـ ٣١٣.
وانظر تفسير الطبري حديث ١٩ جـ١ ص٢٩. رواه بإسنادين: صحح أحدهما أحمد شاكر وضعف الآخر لضعف رشدين بن سعد. وكان صالحاً فيه غفلة... إلخ.

كما دل هذا الحديث على أن هذه الحروف متناسقة منسجم بعضها مع بعض، وتميزها عن بعضها لا يؤدي إلى التناقض أو الاختلاف في تشريع الحلال والحرام. وتدلُّ على ذلك الأحاديث الثابتة كحديث عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم وأحاديث أُبي ﷺ. لأن الصحابة لما اختلفوا ورفعوا القضية إلى رسول الله ﷺ، أقرَّ اختلافهم وصوَّب جميع تلاواتهم. ويستحيل أن يصوِّب الرسول جميعهم لو كان نزاعهم فيما دلت عليه قراءاتهم من اختلاف في الحلال والحرام، لأن كلام الله منزه عن التناقض ﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾[النساء: ٨٢].

وكلام الزهري صريح واضح في الدلالة على ذلك. ولعله رواه بلاغاً لما ذكرناه من توفر الروايات والأدلة عليه، كما كان يفعله الشافعي وكثير من المحدثين المتقدمين. وفيما سردنا من أحاديث دليل نيِّر على أن الله لم ينزل القرآن إلا بحكم واحد في جميع خلقه لا بأحكام مختلفة فيهم.





أهم حِكَم وأغراض إنزال القرآن على سبعة أحرف

اختطفت أساليب القبائل وتعابيرها وألفاظها، حتى بات بعضهم لا يفهم من بعض مراده في كثير من الأحيان. وقد ذكرنا في التمهيد نبذة عن اللغات العربية، كافية لإلقاء الأضواء على معالم اللسان العربي. ولما كان القصد من إنزال القرآن الكريم هداية الأمة العربية وإرشادها، لتكون حاملة الرسالة الإلهية إلى الإنسانية جمعاء، وتتبوأ في العالم مركز التوجيه والإصلاح، كان لابد من نزول القرآن على وجه يكفل له تحقيق أهداف هذه الرسالة. ومن هنا قضت الحكمة الإلهية بإنزاله على سبعة أحرف لأغراض وحكم جليلة*، أهمها:

أولاً: مراعاة حال العرب في اختلاف ألسنتهم:

١) تقوم الحياة القبلية في الجزيرة على التعصب المرير لكل ما له صلة بالقبيلة من نسب وأرض ومصلحة ولسان. وتسيطر على كافة العرب الأمية ـ نُدرة من شذَّ عن ذلك ـ فالحياة القبلية بظروفها؛ والأمية الفاشية في أرجاء الجزيرة العربية؛ عوامل قوية تدفع العربي إلى الاعتصام بلغة قبيلته، والتشبث بتعابيرها وألفاظها. قال ابن جنِّي:

«وأيضاً فإن أهل كل واحدة من اللغتين عدد كثير وخلق من الله عظيم. وكل واحد منهم محافظ على لغته. لا يخالف شيئاً منها، ولا يوجد عنده تَعادٌّ فيها»[1].

٢) فالضرورة تقضي بوجود قراءات للقرآن موافقة لأشهر اللغات وأفصحها وأكثرها شيوعاً وانتشاراً، ليسهل على عامة العرب تلاوةُ القرآن والعمل بأحكامه.. وكذلك شاءت الإرادة الإلهية معالجة التفرقة اللغوية في الجزيرة؛ بإنزال القرآن على سبع لغات، هي أفصح ما تداولته ألسنة الناطقين بالضاد، وأكثرُ شمولاً لطوائف العرب. ويبقى الشاذ النادر الذي لا حكم له..

وفي ذلك من التخفيف عنهم والتيسير عليهم ما لا يفوت العاقل المتبصر إدراكَه وتقديرَه حق قدره. ولقد سعى رسول الله ﷺ إلى رفع الحرج عن الأمة برجائه المولى تعالى التهوينَ عليهم. أَعلمَ بذلك أُبي ابن كعب بقوله له: (يا أُبي أُرسل إليَّ أن اقرأ القرآن على حرف، فرددتُ إليه أن هَوِّنْ على أمتي، فرد إلي الثانية: اقرأه على حرفين، فرددت إليه أن هون على أمتي..).

لقد هون الله عليهم في عِبءٍ ما كانوا يطيقون حمله، فكان ذلك غايةَ رحمة الله لهم والرفق بهم في أصلِ دينهم.

---

(١) الخصائص، لابن جني: ١/ ٢٤٤.

٣) ثم إنهم بين عجوز وشيخ كبير لا يمكن تقويم لسانهما، وبين غلام وجارية منشغلين عن التعلم بخدمة مولاهما، وبين رجل وامرأة لم يقرآ كتاباً طيلة سالف أيامهما. أفَيَقْرؤون اليوم على غير ما درجتْ عليه ألسنتهم..!؟

عن أبي بن كعب ﷺ قال: لَقِيَ رسولُ الله ﷺ جبريل. فقال: يا جبريلُ إني بُعثتُ إلى أمة أميين، منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط. قال: يا محمد إن القرآن أُنزل على سبعة أحرف).

ثانياً: تيسير حفظ القرآن وتناقله:

لا يقتصر التيسير عليهم في تلاوته وفهمه وعرفانه أن نزل بألفاظ يألفونها فحسب، إنما نزل على قراءات تفيد معاني جديدة بتعديل كلمة بأخرى أو بإضافة كلمة جديدة أو بتغيير في حركات الكلمة الواحدة، فتعطي بذلك أحكاماً جديدة، أو توضحُ•حُكماً يحتاج إلى بيان، فتوفر عليهم حفظ آيات كان يتوجب معرفتها وحفظها لو لم تنزل عوضاً عنها هذه القراءة. فمن أمثلة هذا التيسير ما يلي:

بيان حكم من الأحكام كقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾[الحجرات: ٦] وفي قراءة ابن مسعود وحمزة والكسائي (فتثبتوا) وهي قراءة متواترة. والتبين: طلب البيان والتعرف.

والتثبت: طلب الثبات والتأني حتى يتضح الحال[1].

(١) روح المعاني: ٢٦/ ١٤٥.

ثالثاً: الإيجاز والإعجاز:

أنزل الله تعالى القرآن هداية وإرشاداً، كما أنزله تحدياً وإعجازاً. فالبرهان على أنه كلام الله قائم فيه نابع من ذاته، لما ركبه ورتبه؛ تبارك وتعالى؛ على الوجه الذي تقصر عنه البلاغة البشرية، مهما رقت وسمت. فمن وجوه إعجازه الكثيرة هذا الإيجاز الواضح في غزارة المعنى لقلة من الكلام فلا يمكن للبشر التعبير عن مثله بهذا القدر من الكلام.

وفي إنزال القرآن على سبعة أحرف إعجاز الإيجاز وذروة الإعجاز، فتبديل لفظة يعطي حكماً جديداً يحتاج للتعبير عنه إلى عبارة كاملة أغنى عنها إنزال القرآن على سبعة أحرف.

أما الإعجاز في ذلك؛ فإن كل قراءة أُبدلت فيها كلمة بأخرى؛ أو زيدت فيها لفظة؛ أو غُيِّرَ فيها بناء كلمة أو حركات إعرابها؛ فإنها تعطي مدلولاً جديداً؛ أو حُكماً آخر أو معنى مغيراً للمعنى الأول. وعلى الرغم من ذلك فإنه لم ينتج عن ذلك تنافٍ في الأحكام ولا تضاد في المعاني والمدلولات.

فأي أسلوب هذا الذي تُبدَّل فيه كلمة فتؤتي مثل تلك الثمار البلاغية اليانعة، بل أي منطيق مُفْصِحٍ أقام كلامه على ذرى الفصاحة والبلاغة يقدر بذلك على إعطاء حكم جديد ومعنى ثان في غير تضارب ولا منافاة..!؟

رابعاً: البرهان على أن القرآن وحي من الله تعالى:

إن هذه الأحرف الكثيرة والقراءات العديدة متسقة، بعضها يؤيد بعضاً من غير اختلاف مؤدٍ إلى تضاد في المعاني والدلائل؛ أو تناف في الأحكام والأوامر. وهذا يبرهن على أن القرآن الكريم من لدن حكيم خبير ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[النساء: ٨٢].

خامساً: توحيد لغات العرب:

نزل القرآن بلسان قريش أولاً، ثم أُنزلت الحروف لِتُسهل تلاوتَه للعرب قاطبة على اختلاف لغاتهم. لأن الحروف قد راعت تفاوت اللغات في الألفاظ التي يُحرج العرب النطق بها على قرشيتها. فحصل بذلك التخفيف عنهم، كما أدى بالتالي إلى تعليمهم قسماً كبيراً من لغة قريش، إذْ تضمنته العرضة الأخيرة التي لاقتْ إقبالَ جُل المسلمين عليها، لكونها آخر ما عارض به جبريل رسول الله ﷺ. فعليها استقرت قراءة القرآن وانتظمت آياته وسوره، لذا كتب عثمان بها فيما بعد المصاحف للأمصار الإسلامية.

فإنزال القرآن على سبعة أحرف مرحلة هامة أسهمت كثيراً في تحطيم الحواجز اللغوية بين العرب. بل أدت في خاتمة المطاف ـ بعد كتابة مصاحف عثمان على العرضة الأخيرة ـ إلى وحدة اللسان العربي(١).

---

(١) للتوسع في وجوه الحكمة من الأحرف انظر (الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها: ٢١٤ ـ ٢٢٨).

معنى الأحرف في اللغة:

الأحرف: جمع حرف. وذكر ابن منظور في لسان العرب أن الحرف في الأصل: الطرف والجانب، وبه سمي الحرف من حروف الهجاء.

والحرف: الأداة.. كـ عن، وعلى، ونحوهما.

والجمع: أحرف، وحروف، وحِرَفة.

الجوهري: حرف كل شيء طرفه وشفيره وحده، ومنه حرف الجبل وهو أعلاه المحدد. وفي حديث ابن عباس: «أهل الكتاب لا يأتون النساء إلا على حرف»: أي على جانب.

والحرف من الإبل النجيبة الماضية التي أنضتها الأسفار، شُبهت بحرف السيف في مضائها ونجائها ودقتها.

وقال ابن سِيْده: فلان على حرف من أمره أي ناحية منه، إن رأى شيئاً لا يعجبه عدل عنه.

وفي التنزيل العزيز: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾[الحج: ١١][1] أيْ إذا لم يرَ ما يحب انقلب على وجهه. قيل: هو أن يعبده على

(١) ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةَ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ﴾[الحج: ١١].

السراء دون الضراء[1].

وقال ابن منظور:

وكل كلمة تُقرأ على الوجه من القرآن تسمى حرفاً. تقول: هذا في حرف ابن مسعود. أي: في قراءة ابن مسعود.

ابن سيده: والحرف التي تقرأ على أوجه. وما جاء في الحديث من قوله عليه السلام: «نزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف». أراد بالحرف: **اللغة**. ا.هـ.

وقال الإمام الطبري: «وكذلك تقول العرب لقراءة رجل: حرف فلان»[2]. وذهب إلى أن المراد في الحديث بالحرف اللغة[3].

أقول: ومن ذلك يتبين أن الأصل في كلمة (حرف) في الاستعمال العربي أن يكون معناها الجانب، ثم أُطلقت على معاني أخرى منها: حرف الهجاء في اصطلاح الكاتبين والقارئين، وعلى اللفظة غير المستقلة بالمعنى التي تربط بين الاسم والاسم والفعل والفعل.. في اصطلاح النحويين.

---

(١) انظر للتوسع لسان العرب، لابن منظور، (كلمة حرف)، طبع دار صادر ببيروت سنة ١٩٥٦؛ وانظر تاج العروس من جواهر القاموس، شرح القاموس، محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي. وانظر كتابي (الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها: ١١٧ ـ ١٢٠).

(٢) جامع البيان، للطبري: ١/ ٥٢.

(٣) جامع البيان، للطبري: ١/ ٥٧.

كما أُطلقت كلمة (حرف) على الناقة الضامرة لأنها أشبهت حدَّ السيف. ثم استعملت في الدلالة على وجه من الكلمة التي تقرأ على عدة وجوه في القرآن الكريم.

وأفاد ابن سيده وغيره أنه يراد بالحرف اللغة، كما ورد في الحديث.

فإن لغة كل قبيلة جانب من جوانب اللسان العربي. والله أعلم.

أقول: هذا في اللغة، فما المراد إذن بالأحرف في الحديث الصحيح؟

معنى الأحرف في الاصطلاح:

اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة في الحديث، وتشعبت أقوالهم، وتعددت حتى بلغت في بعض الأقوال أربعين قولاً، منها ما يصلح للاعتبار والنظر، ومنها أقوال قد قالها قائلوها من غير أن يكون لهم سند معتبر.

قال القرطبي: (وقد اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة على خمسة وثلاثين قولاً..)[1].

وقال السيوطي: (اختُلف في معنى الحديث على نحو أربعين قولاً)[2].

---

(١) تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٤٢.

(٢) الإتقان، للسيوطي: ١/ ٤٨، طبعة مصطفى البابي الحلبي، سنة ١٩٥١م.

قال المنذري: (أكثرها غير مختار)[1].

أقول: وقد وفقني الله إلى سرد هذه الأقوال حسب رتبتها؛ الأضعف فالأقوى، حتى وصلتُ ـ فيما أرى ـ إلى الرأي الراجح. فأوردتها مع الاستدلال والمناقشة كما يلي:

أولاً: المذاهب التي لا دليل عليها.

ثانياً: المذاهب التي لها شبهة الدليل.

ثالثاً: المذاهب التي لها دليل في الجملة.

أوردتُ ذلك في كتابي (الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها)[2]. وأحيل القارئ إليه لمعرفة تفاصيل تلك الأقوال ومناقشتها. وقد أورد بعضها كتاب الإمام الرازي هذا وغيره من كتب علوم القرآن، ومنها كتاب: (فنون الأفنان في عيون علوم القرآن، للإمام ابن الجوزي الحنبلي)[3]. وسأكتفي في هذه الدراسة بذكر أهم الأقوال التي لها دليل في الجملة ومناقشتها.

معنى الأحرف اصطلاحاً:

لقد رأيت بعد دراسة الأحرف السبعة أن أُقدم تعريفاً للأحرف السبعة اصطلاحاً:

---

(١) فتح الباري: ٩/ ١٦، طبعة الخشاب.

(٢) الأحرف السبعة: ١٢١ ـ ١٧٦. ط. دار البشائر، بيروت. وسأقدمه للطبع ثانية منقحاً معدلاً عن قريب بتوفيق الله تعالى.

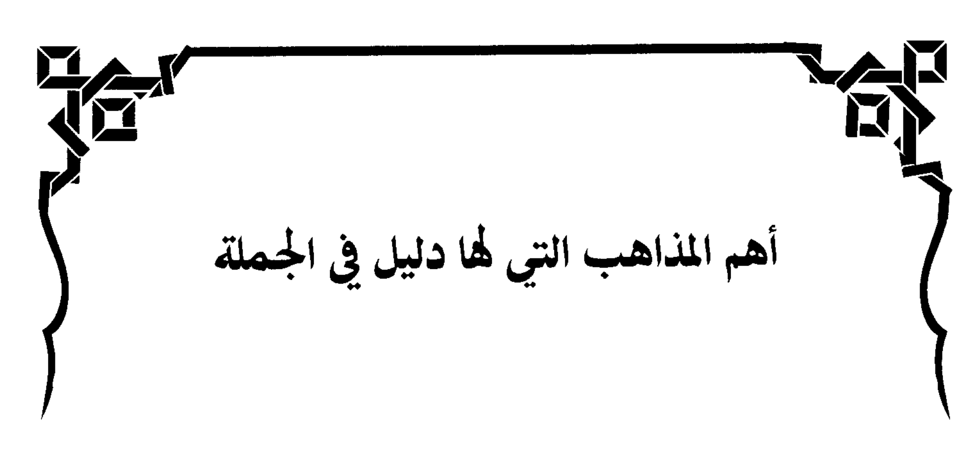
(٣) وقد صدر بتحقيقي لدى دار البشائر الإسلامية. فانظر فيه ص١٩٦ ـ ٢١٩. وسيطبع قريباً بإذن الله بمزيد من التحقيق والتنقيح.

هي نزول القرآن موافقاً لسبع لغات من لغات العرب؛ هي أفصح وأشهر لغاتهم؛ للتيسير عليهم في النطق بالقرآن الكريم.

ويقال في شرح التعريف:

معلوم أن القرآن نزل أول ما نزل بلغة قريش، ثم نزلت الأحرف *بموافقة ست لغات أخرى في مواضع من القرآن العظيم. سواء أكانت* هذه الموافقة للغات الست تخالف لغة قريش في بعض حروف القرآن أمْ في هيئات النطق بها.

❐❐❐



أهم المذاهب التي لها دليل في الجملة

١ـ مذهب الأحرف السبعة سبعة أوجه:

لقد فسر جماعة من العلماء الأحرف السبعة بأنها سبعة أوجه من اللغات والقراءات أُنزل القرآن عليها. ولأصحاب هذا المذهب اجتهادات مختلفة في تحديد هذه الأوجه، لكنهم قد مثّلوا لآرائهم أمثلة يَمجُّها البحث العلمي المدقق، فإنك تجد أكثرها من القراءات المنكرة والشاذة. ولا يجوز إطلاقاً أن ينسب إلى كتاب الله ﷻ شيء من ذلك، ولا يصح أن يقال إنه من الأحرف السبعة، لأن الأحرف السبعة قرآن أوحى به الله تعالى. وإنه لا نزاع في أنَّ اعتقاد قرآنية القراءات المنكرة والشاذة ونحوها، انحراف في الدين وضلال بعيد. وإن علماءنا الأفاضل لم يقصدوا ذلك، وإنما أوردوها أمثلة لما تصوروا أنه نُسخ بعد تنزيله، أو لم يصلنا متواتراً بعد اجتماع الأمة على المصاحف العثمانية، كما هو رأي بعضهم.

لقد ذهب إلى تفسير الأحرف السبعة بالأوجه السبعة أبو حاتم السجستاني[1] وابن قتيبة والباقلاني وأبو الفضل عبد الرحمن الرازي

---

(١) هو أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، صاحب المبرِّد، مات بالبصرة سنة ٢٢٥هـ (إنباه الرواة: ٢/ ٨٥).

ـ **فيما نُسب إليه خطأ** ـ وابن الجزري وغيرهم، وسأقتصر على قول الإمام عبد الرحمن الرازي، فإنه قد أخذ قول أحد سابقيه ونقحه حسب قول بعضهم. وقد أخذتُ قوله من مخطوطه. لكني وجدت أنه لم يورد أمثلة للأوجه إطلاقاً، فتكلفت التمثيل لها كما فعله الزرقاني في مناهله[1].

وإليك الأوجه السبعة عند أبي الفضل الرازي:

أحدها: اختلاف أوزان الأسماء من الواحد والتثنية والجموع والتذكير[2] والمبالغة وغيرها. ونمثل له بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ وَعَهۡدِهِمۡ رَٰعُونَ﴾[المؤمنون: ٨]، [المعارج: ٣٢] وقرئ (لأمانتهم) بالإفراد.

والثاني: اختلاف تصريف الأفعال وما يسند إليه نحو الماضي والمستقبل والأمر. وأن يسند إلى المذكر والمؤنث والمتكلم والمخاطب والفاعل والمفعول به.

ونمثل له بقوله تعالى: ﴿فَقَالُواْ رَبَّنَا بَٰعِدۡ بَيۡنَ أَسۡفَارِنَا﴾[سبأ: ١٩] وقرئ (ربُّنا بَعّد) برفع (رب) وجعل بَعَّدَ فعلاً ماضياً مشدداً.

والثالث: وجوه الإعراب: ويمثل له بقوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٞ وَلَا شَهِيدٞ﴾[البقرة: ٢٨٢] قرئ بفتح الراء وضمها. وبقوله تعالى:

---

(١) مناهل العرفان: ١/ ١٤٨ ـ ١٤٩.

(٢) المراد «والتذكير والتأنيث» فكأن في النسخة المخطوطة نقصاً.

﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾[البروج: ١٥] برفع لفظ (المجيد) وجره.

والرابع: الزيادة والنقص: ونمثل له بقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾[الليل: ٣] وقُرِئ (والذكرِ والأنثى).

والخامس: التقديم والتأخير: ونمثل له بقوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾[ق: ١٩] وقرئ (سكرةُ الحق بالموت).

والسادس: القلب والإبدال في كلمة بأخرى أو أمر بآخر: ونمثل له بقوله تعالى: ﴿وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾[البقرة: ٢٥٩] بالزاي، وقرئ (ننشرها) بالراء.

السابع: اختلاف اللغات: ونمثل له بقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ﴾[النازعات: ١٥] تقرأ بالفتح والإمالة في (أتى) و(موسى).

ثم قال الإمام الرازي: «فهذا [الوجه السابع ـ اختلاف اللغات][(١)] أعمّ وجه، لم يَفُتْهُ شيء من اختلاف اللفظ بحال، بعد التقرير أن مصدر الخبر لم يكن إلا لاختلاف المترافعين إلى النبي ﷺ في لفظ القرآن.

فهذا التأويل مما جمع شواذَّ القراءات ومشاهيرها ومناسيخها على موافقة الرسم[(٢)] ومخالفته، وكذلك سائر الكلام لا ينفعك اختلافه من هذه الأجناس السبعة المتنوعة»[(٣)].

---

(١) ما بين معقوفين زيادة من عندنا لإيضاح مقصود المؤلف.

(٢) المقصود بـ(الرسم): رسم المصاحف العثمانية التي أجمعت عليها الأمة.

(٣) مخطوط كتاب «معاني أنزل القرآن على سبعة أحرف» للرازي ص٤٥/ ٤٦.

أدلة تأويل الأحرف السبعة بالأوجه:

لقد شاع هذا التأويل وانتشر انتشاراً عظيماً، وأهم الدلائل التي تورد في تأييده:

١ ـ ظواهر نصوص الأحاديث، واختلاف الصحابة في تلاوة القرآن وترافعهم إلى النبي ﷺ، كما حصل بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم، ثم بينَ أُبي بن كعب والرجلين الآخرين[١].

٢ ـ أن هذه الأوجه قد أُخذت عن استقراء لما أُثر عن رسول الله ﷺ من القراءات. فهذا يدل على أنها هي المقصودة، لأنها استُنبطت من اختلاف القراءات المأثورة، ولأن الاستقراء نفسه دليل يؤخذ به إذا استجمع شروطه، والاستقراء من الأدلة العقلية الهامة في علم المنطق. وقد بيّن الشيخ عبد العظيم الزرقاني، رحمه الله. تفصيلاً أنه دليل يعوّل عليه إذا استوفى شروطه[٢].

الرد على تأويل الأحرف السبعة بالأوجه:

قولهم «إن الأحرف سبعة أوجه من اختلاف اللغات والقراءات» قول تنقصه دلائل كثيرة أهمها:

١ ـ إن هذا التأويل فيه تكلف لا يتفق مع دلالات أحاديث الأحرف السبعة، مثال ذلك: عدم تعرف الصحابة على الاصطلاحات

---

(١) راجع نصوص الأحاديث فيما تقدم.

(٢) مناهل العرفان جـ١ ص١٥٧ طبعة ثالثة.

النحوية والصرفية. . كالفعل الماضي والمضارع والأمر. . . إلخ. فقد كانوا يتكلمون اللغة العربية بالسليقة وسلامة النشأة العربية.

٢ ـ لقد أجاب الرسول ﷺ المترافعين إليه بقوله: (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف) وإن هذا الجواب لا يدل على أن المراد من الأحرف هو الأوجه السبعة، ثم لو كان ذلك مراداً لما كان في هذا الجواب النبوي حسماً لنزاعهم أو حلاً لمشكلتهم وداعياً لسكوتهم، فإن التصنيفات النحوية والصرفية طرأت فيما بعد، ولم تكن معروفة للصحابة. وإن تحديد الأوجه السبعة إنما ظهر بعد مئات السنين، ولم يكن معروفاً في عهدهم، فكيف يسكتون ولا يستفسرون عن مسألة أساسية في الدين تتصل بالقرآن العظيم، ما دامت غامضة عليهم لم يعرفوها ولم يفهموها!؟

٣ ـ ادعى الزرقاني في مناهله بأن ما قام به الرازي هو استقراء تام للقراءات، وأن الاستقراء دليل عقلي ملزم، مما يوجبُ عنده التسليم بأن الأحرف السبعة هي الأوجه السبعة.

فإنا نجيب على ذلك بالمنع، لأن استقراء وجوه اختلافات القراءات يُلزمنا ـ إن رضينا الاستقراء دليلاً ملزماً ـ بالتسليم بأن ما توصلوا إليه هو وجوه اختلاف القراءات فقط، **أو تصنيفات للفوارق بين القراءات المأثورة**، وليس شيئاً آخر.

أما أن يقال: أن هذه الوجوه التي تتخالف بها القراءات هي الأحرف السبعة!! فهو ادعاء يفتقر إلى سند شرعي معتبر، فأين هو الدليل؟؟

وزبدة القول في نظرنا: أن الأحرف السبعة هي أشهر وأفصح اللغات العربية، التي أنزل الله القرآن عليها ليتمكن عامة العرب من النطق بالقرآن بيسر وسهولة.

فإن تنزيل القرآن على سبع لغات عربية أُريد به مراعاة الاختلافات القائمة بينها، حتى يتلوَ العربي المسلم القرآن دون أنْ يقع في حرج الخروج عن لغة قبيلته «لهجتها الخاصة» التي نشأ عليها، فإن من شب على شيء شاب عليه، خاصة وأن في العرب أولَّ عهدهم بالإسلام مزيدُ اعتزاز وتعصب للقبيلة، وأنهم بسبب أميتهم يتعذر عليهم تحويل ألسنتهم عما درجت عليه سابقاً. وقد أوضحنا هذا وغيره في حكم تنزيل القرآن على سبعة أحرف[1].

ويمكنك أن تقول: إن لغات القبائل العربية هي أنحاء ووجوه اللسان العربي العام. وقد ذكر علماء اللغة في شرح الحديث أن الرسول أراد بالحروف اللغة، وقد ذهب إلى ذلك كثير من العلماء المحققين، وسيأتيك المزيد من ذلك. والله أعلم.

٢ـ القول الفصل هي أفصح وأشهر سبع من لغات العرب:

إن المتأمل للأحاديث ودلالاتها يتبين له أن الرسول ﷺ إنما أراد من الحروف اللغة، فالقرآن نزل على لغات سبع هي أفصح اللغات

(١) وسترى في كتابنا بإذن الله «الأحرف السبعة في القرآن» مزيداً من الأدلة والردود والمناقشات؛ وتوسعاً في عرض الموضوع وتحليل جوانبه.

العربية وأوسعها انتشاراً في الغالبية العظمى من العرب آنئذ.

دلَّ على ذلك حديث عمر وهشام فإنهما اختلفا في تلاوة سورة واحدة؛ هي سورة الفرقان، وكذا حديث أُبي وعبدالله بن مسعود؛ واختلفا في سورة النحل.

وقد ذهب أَجِلةُ علماء الحديث واللغة إلى أن المراد بالأحرف اللغات، منهم أبو عبيد وآخرون، وقد غلط بعض العلماء في فهم هذا المذهب ورده. وتفصيل ذلك في كتابنا: «الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها».

قال ابن سيده: وما جاء في الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام: «نزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف». أراد بالحرف اللغة.

وقال أبو عبيد القاسم بن سلاّم: نزل القرآن على سبع لغات من لغات العرب. وروى الأزهري عن أبي العباس أنه سُئل عن قولة على (سبعة أحرف) فقال: ما هي إلا لغات. قال الأزهري: فأبو العباس النحوي وهو واحد عصره قد ارتضى ما ذهب إليه أبو عبيد واستصوبه.

وقد ذهب إلى هذا القول ابن الأثير في النهاية[1].

---

(١) راجع لسان العرب، وتاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، والنهاية لابن الأثير (كلمة حرف).

وقال أديب عصرنا مصطفى صادق الرافعي رحمه الله: (وما كان العرب يفهمون من معنى الحرف إلا اللغة)[1].

أقول: ليس لإنزال القرآن على سبعة أحرف من معنى مقصود إلا ما ذكرنا، من أنه على سبع لغات؛ مراعياً ما بينها من الفوارق التي لم يألفها بعض العرب. فأنزل الله القرآن بما يألف ويعرف هؤلاء وهؤلاء من أصحاب اللغات حتى نزل في القرآن من القراءات بالأحرف السبعة؛ ما يَسهل على جُلِّ العرب إن لم نقل كلهم. وبذلك كان القرآن نازلاً كما قال البخاري: (بلسان قريش والعرب..).

فالتوسعة جاءت عن طريق الأحرف السبعة إنما كانت بالأخذ بالفوارق القائمة بين اللغات السبع، سواءٌ أدى ذلك إلى إنزال الكلمة على أربعة أوجه أو سبعة أو أكثر من ذلك أو دون ذلك. وسواء أكان الافتراق في الإمالة والإشباع والتفخيم والترقيق؛ أمْ في إبدال حرف مكان حرف، مما تختلف فيه اللغات. **فالأحرف السبعة هي سبع لغات من أفصح وأشهر لغات العرب أنزل القرآن عليها**. لذلك نجد أنها قد تتفق في كلمة على وضع واحد بكيفية واحدة؛ فلا تكون لها إلا قراءة واحدة، وقد تختلف على وجهين أو أكثر. وقد تكون بطون القبيلة الواحدة مختلفة في النطق بالكلمة الواحدة أيضاً على أكثر من وجه[2].

---

(١) إعجاز القرآن، للرافعي.

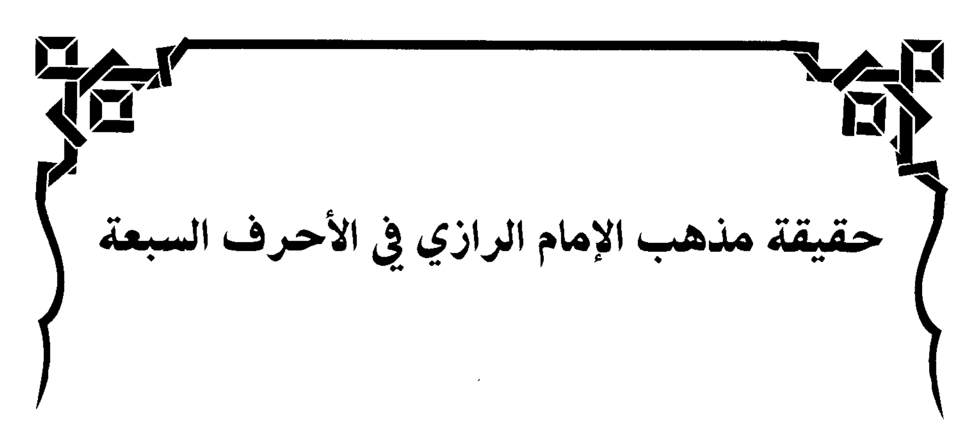
(٢) انظر مثالاً لتفرد بعض بطون القبائل في النطق. في الكلمات الحسان ص٣٠ للشيخ محمد بخيت المطيعي. ط. الخشاب.

فتكون للكلمة استعمالات متعددة في لغة واحدة. لذلك تتعدد القراءة بها حتى تتجاوز العشرين كما في (وعبدَ الطاغوت) وفي (أف لكم).. إلخ.

فالقرآن العظيم أُنزل على سبع لغات، بمعنى أنه أنزل موسعاً وَفق ألسنة الناطقين بهذه اللغات السبع. فغدا ميسوراً لهم قراءته وترتيله. والناطقون بهذه اللغات الفاهمون لكلماتها أو المعتادون ألفاظها ليسوا أبناء هذه القبائل السبع فحسب، **لأن اللغات العربية متداخلة وبينها قدر كبير من الكلمات والألفاظ المشتركة. فما تشمله هذه اللغات السبع إنما يعم معظم القبائل العربية. لذلك كان إنزال القرآن على سبع لغات كفيلاً بنشر القرآن في العرب**، لما في ذلك من تيسير قراءته وفهمه لجميع العرب إلا ما ندر، والنادر لا يعول عليه.

ولا تؤدي الأحرف إلى تهوين تلاوة القرآن وتيسير تعلمه للعرب. مالم تعم معظمَ ألسنتهم، ولا يتحقق هذا إلا أن **تكون الأحرف السبعة سبع لغات من أشهر وأفصح لغات العرب.**





حقيقة مذهب الإمام الرازي في الأحرف السبعة

أ) هل رجَّح الرازي مذهب الأوجه السبعة؟

اشتهر بأن مذهب الأوجه السبعة هي الأحرف السبعة؛ المنسوب إلى الإمام الرازي بأنه المذهب الذي رجحه، أما وقد وفقنا الله للوقوف على كتابه الذي خصصه لهذا البحث فلنذكر أولاً وجهة نظر الإمام الرازي في هذا المذهب وهل صرح بترجيحه أو لا!؟

أورد الإمام أبو الفضل الرازي في الفصل (١٦) قوله: «وقد بقي في الخبر (الحديث) مجال للمجتهدين في تأويله؛ . . . وسأذكر ما احتمله من التأويلات؛ وما أعتقده فيه بعد ذلك، إن شاء الله تعالى».

ثم قال في الفصل (١٧): «فمن التأويلات التي يحتملها الخبر. . .» ثم عدد تلك الأوجه السبعة دون أن يورد مثالاً واحداً لأي منها. ثم قال: «فهذا التأويل مما جمع شواذّ القراءات ومشاهيرها ومناسيخها على موافقة الرسم ومخالفته.

وكذلك سائر الكلام لا ينفك اختلافه من هذه الأجناس السبعة المتنوعة.

فإن وافق هذا التأويل معنى الخبر؛ حذواً بحذوٍ؛ فقد أصاب من اتخذ به، وإن لم يوافقه فلا شك في دخول معنى الخبر تحت هذه الوجوه وإن لم يكن مرتباً عليها».

لقد أورد الإمام ابن حجر هذه الأوجه عن الإمام الرازي وصدَّرها بقوله: «الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه في الاختلاف: الأول...» وفعل ذلك الإمام السيوطي، لكنه عزا ذلك إلى مصدره كتاب «اللوائح» للرازي، وأضاف ابن حجر والسيوطي تبعاً له التمثيلَ للوجه السابع هكذا: «اختلاف اللغات، كالفتح والإمالة، والترقيق والتفخيم، والإدغام والإظهار، ونحو ذلك».

ولم يزيدا على ذلك. وتابع الزرقاني السيوطي، وأفاد في مطلعه أنه مذهب الرازي المعتمد عنده. إذْ قال الزرقاني: «والذي نختاره ـ بنور الله وتوفيقه ـ من بين تلك المذاهب؛ هو ما ذهب إليه أبو الفضل الرازي في اللوائح، إذ يقول: الكلام لا يخرج...».

ويفيد سرد ابن حجر أن هذه الوجوه هي المذهب المعتمد عند الرازي، خاصةً وأنه عَقَّب عليها بقوله: «قلتُ: وقد أخذ كلام ابن قتيبة ونقحه»[1].

أقول: وقد درج العلماء المعاصرون على متابعة هؤلاء.. بسرد كلام الرازي السابق على أنه مذهبه المعتمد لديه.

---

(١) فتح الباري: ٩/ ٢٩ والإتقان: ١/ ١٣٣ ومناهل العرفان: ١/ ١٥٥.

لكن قول الإمام الرازي: «.. مما جمع شواذ القراءات... على موافقة الرسم ومخالفته»، يدل قوله هذا على عدم صلاحية هذه الأوجه كتفسير للأحرف السبعة الواردة في الحديث الشريف. فإن الإجماع قائم على أن شواذ القراءات، وما يخالف الرسم العثماني للمصاحف من القراءات ليس بقرآن.

أفاد الإمام الرازي أن هذه الأوجه تحصي اختلاف قراءات القرآن، وكذلك فإن اختلافات سائر كلام اللسان العربي؛ بجميع لغات قبائله؛ تندرج تحت هذه الأوجه، ولا تنفك عنها. وقد صرح بذلك الإمام الرازي نفسه فيما أورده آنفاً بقوله: «وكذلك سائر الكلام لا ينفك اختلافه من هذه الأجناس السبعة المتنوعة».

أقول: فكيف يمكن اعتبارها تفسيراً للأحرف السبعة فقط!؟ إنها تصنيف ينطبق على جميع كلام العرب. فلا دلالة فيها على الأحرف السبعة بخصوصها. والله أعلم.

وأقول: من أهم فوائد تحقيق هذا المخطوط أن نَقِف على كلام الإمام الرازي نفسه في هذا الموضوع الجليل: موضوع الأحرف السبعة، فإن اختصار الناقلين لكلام الرازي قد ذهب ببعض مراده منه، ثم أدى إلى توهم ما لم يقصده بكلامه.

صدر الإمام الرازي هذا الفصل بقوله: «فَمِنَ التأويلات التي **يحتملها الخبر...**» ثم سرد الأوجه، وقال: «**وكذلك سائر الكلام لا** ينفك اختلافه من هذه الأجناس السبعة المتنوعة» فأعطى بذلك

توضيحاً أنَّ **هذه الأوجه السبعة يحتملها الخبر احتمالاً**، وليست في نظر الرازي تفسيراً خاصاً للأحرف السبعة بل هي تصنيف لاختلافات كلام لغات القبائل العربية.

وإني أرى أن وجوه هذه الفوارق بين اللغات ليست هي اللغات ذاتها ولا الأحرف السبعة نفسها. وإنما هي فوارق بين لغات القبائل العربية فحسب.

وتابع الإمام الرازي تبيانه بأن مذهب الأوجه السبعة هذا؛ **يحتمل بأن يُفسر به حديث الأحرف السبعة احتمالاً**، وقد يوافق معناه؛ وقد لا يوافق معناه. إذ قال الرازي رحمه الله: «فإن وافق هذا التأويل معنى الخبر؛ حذواً بحذو؛ فقد أصاب من اتخذ به، وإن لم يوافقه فلا شك في دخول معنى الخبر تحت هذه الوجوه؛ وإن لم يكن مرتباً عليها».

فعبَّر بذلك عن رأيه في إمكان تفسير الحديث بهذه الأوجه، فإن لم تكن موافقة له؛ فإن معنى الحديث يندرج تحت هذه الوجوه مع أنه ليس نصاً عليها، وليست خاصة به. إذ الأوجه السبعة هذه تنطبق على كل كلام عربي، ومنه القرآن العظيم.

وأقول: ويبدو لي أن اختصار نقل كلام الرازي عند العلماء المتأخرين ثم المعاصرين، بالإضافة إلى بريق اسم «الرازي» قد أدى إلى اغترار كثير من الباحثين والمؤلفين في عصرنا بهذا القول. فاعتبروه مذهبه المعتمد لديه، فاعتمدوه ورجحوه مذهباً لأنفسهم

أيضاً، ودافعوا عنه دفاعاً حاراً جداً. ولكن هذا المخطوط يكشف أن هذه الأوجه السبعة ليست مذهبه المعتمد عنده. وسيلقاك تأكيد ذلك بنص كلامه في (الفصل: ٢٠ وَ٢١).

ب) تصريح الإمام الرازي بنفسه عن مذهبه:

خصص الإمام أبو الفضل الرازي القسم الأول من كتابه لأحاديث الأحرف السبعة التي يرويها عن رسول الله ﷺ. وخصص القسم الثاني لإيراد مذاهب العلماء في هذه الأحاديث. فسرد ما اختاره منها. وكأنه خشي أن يتوهم قارئ الكتاب أنه رجح شيئاً فتعمد التصريح بنفي ذلك، إذْ قال في آخر هذا القسم الثاني في الفصل (٢٠): (وإذ فرغنا من ذكر ما جاء من لفظ الخبر ومعناه؛ **وما أمكن أن يكون معنى له؛** فلنقلْ ما أَعتَقِدُهُ في الخبر على الجملة). فأكّد بذلك أنه أورد ما يمكن أن يحتمله حديث الأحرف السبعة من معاني ومذاهب احتمالاً، وأنه سيورد ما يعتقده في معناه إجمالاً. وأنجز وعده في الفصل التالي (٢١). إذْ قال: (**فأما ما أَعتقدُه في الخبر** من وراء ما ذكرته؛ **وهو أسلم المذاهب؛** وهو **التوصل إلى ما كُلِّفنا بهذه الأخبار؛ والإمساكُ عما كُفينا منها.**

فأما ما كُلِّفنا منه فهو أن نَقْرَأ ما عُلّمنا من القرآن، لأنه جاء بعقب خبر الترافع: (إن رسول الله ﷺ يأمركم أن تقرؤوه كما عُلِّمتم)[1].

---

(١) انظر الحديث رقم ٦ ثم ٧ و٨ في هذا الكتاب للإمام الرازي.

مهما عرفنا ذلك؛ وصِحَّتَهُ؛ وأن يكون موافقاً للمصحف، وأنْ لا نُنكر[1] ما لم نعرف من القراءة، ولا نتجادل فيها، ولا نُماريَ في القرآن، ولا نجحد منه شيئاً، على ما مضى أنَّ: «مَنْ جَحَدَ بآية منه؛ فقد جَحَده كلَّه»[2].

و«المراءُ في القرآن كُفر»[3]؛ وأن لا نُفضِّل حرفاً منه على حرف؛ ولا إعراباً على إعراب. وعلى ذلك كان القومُ، وبه وردت الآثار عنهم). ا.هـ.

أقول: نسفتْ هذه الأسطر القليلة (في الفصلين: ٢٠ ـ ٢١) نسفت نسبة مذهب الأوجه السبعة إلى الإمام الرازي كرأي راجح لديه في تفسير الأحرف السبعة.

وقد شاعت هذه النسبة وتحمّس الكثير من الباحثين في عصرنا لترجيح هذا المذهب اغتراراً به وتأثراً بنسبته إلى الإمام الرازي. وقد نَقَضْتُ هذا الترجيح في كتابي (الأحرف السبعة..). وينفي الإمام في هذا المقام ترجيحه لهذا المذهب تلقائياً، دون علمه بما نَسَبَ إليه الناس من بعده.

فإنه أفاد بأنه أورد سابقاً (ما جاء من لفظ الخبر ومعناه، وما أمكن أن يكون معنى له)، وأنه سيورد ما يعتقده ويرجّحه في معنى

(١) وهذا تبيان الإمام الرازي للشُقّ الثاني من مذهبه وهو الإمساك عما كفيناه.

(٢) انظر في كتاب الرازي الحديث: ١١.

(٣) انظر الحديثين ٣٨ و٣٩.

الحديث. إذْ قال: «**فلنقل ما أعتقده** في الخبر جملة» وأكّد ترجيح ما سيورده على جميع ما ذكره سابقاً من المذاهب بقوله: «فأما ما أعتقده في الخبر من وراء ما ذكرته ـ **وهو أسلم المذاهب**، وهو التوصل إلى ما كُلفنا بهذه الأخبار؛ والإمساك عما كُفينا منها».

أقول: فكأن الإمام أعفى نفسه من تقديم تفسير نظري يُحدد معنى الأحرف السبعة في الحديث، واكتفى بالناحية العملية من شِقين اثنين:

أولهما: أن نقرأ بما ثبت لدينا من قراءات، ثم ذكر الضوابط التي نتحقق بها من ثبوت هذه القراءات. وعبّر عن ذلك بقوله: «التوصل إلى ما كُلفنا بهذه ا لأخبار».

ثانيهما: أن نجتنب جحود شيء ثابت من القراءات، ونجتنب الجدال حولها، بأي صورة من الصور، وفي أي شيء منها، ولو كان اختلافاً في حركات إعراب بعض كلمات القرآن وعبّر عن ذلك بقوله: «والإمساك عما كُفينا منها».

ثم فصّل الإمام الرازي مذهبه بما أورده من ضوابط[1].

جـ) علاقة لغات العرب بالأحرف السبعة عند الرازي:

١ـ أورد الإمام الرازي في الفصل (٨) أن بعض العلماء ذهبوا إلى تأويل الأحرف السبعة بسبع لغات من لغات العرب؛ وأن الفوارق

---

(١) انظر هذه الضوابط في الفصل (٢١) وقد شرحتها تعليقاً في ثمانية بنود. وبالله التوفيق.

بينها تعود إلى تغاير الألفاظ دون المعاني. وذكرمنهم أبا عبيد القاسم ابن سلاّم؛ ومحمد بن جرير الطبري؛ وأبو العباس أحمد بن يحيى النحوي.

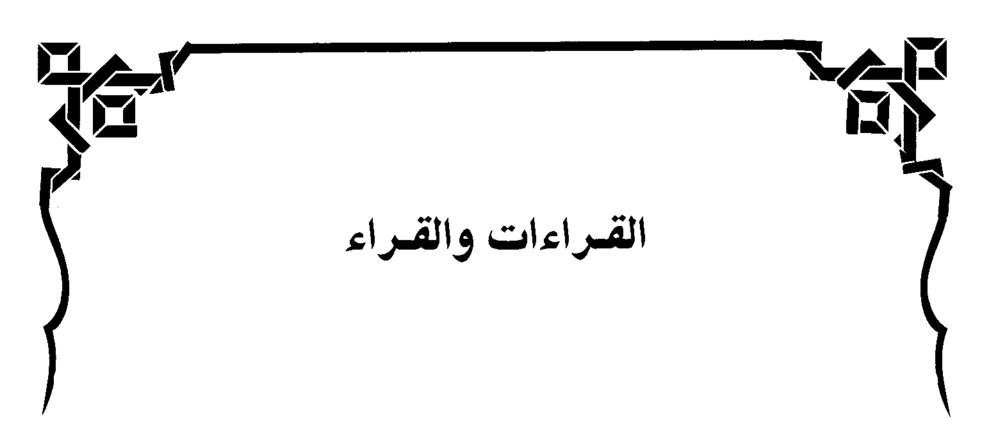
٢ـ أورد الإمام الرازي في الفصل (٩) ما يلي: «فأما مَنْ حمل الأحرف السبعة؛ على ما قدمنا في الفصل؛ من مجرد **اللغات**؛ فإنه لم يَعُمَّ بذلك جميع ما اختلف فيه في القرآن لفظاً، بل يَخْرُجُ بذلك شطرُ حروف الاختلاف من تأويله؛ مما فيه تَرَخُّصٌ في الألفاظ مثل ما في اللغات؛ وتَبَسُّطٌ في المعاني التي لا تدخل في جملة اللغات؛ بعد أن تقرر أن تعاقب اللغات لا تأثير لها في المعاني، **فعلى هذا حَمْلُ الأحرف على اللغات فقط ليس بحدٍّ لها**. ويدلك على ذلك أنَّ ترافعهم إلى رسول الله ﷺ عند اختلافهم كان مطلقاً، لم يُبيِّن فيه ما اختلفوا فيه لا لغةً ولا معنى. وإذا كان كذلك وجب أن يكون اختلافهم لفظاً مما جَمَعَ الأمرين من المعاني واللغات، إلى أن يقوم دليل أنه كان مخصوصاً لِلُغاتٍ».

ثم قال: «فقد قام الدليل أن مجرد اللغات لم يَعُم الأحرف السبعة. والله أعلم».

أقول: يؤكد لك كلامه هذا أن للغات العرب مدخلاً عظيماً في تنزيل القرآن توقيفاً بموافقتها بالأحرف السبعة ويؤكد الإمام الرازي هذا المعنى في الفصل (٢٣) أيضاً. لكنه لم يعتبر لغات العرب تعم جميع الأحرف السبعة.

وهذا الاعتبار منه يحتاج إلى نقاش واسع، ولعل الله يوفقني إلى تقديمه في دراسة وافية في الطبعة الثانية القادمة لكتابي: (الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها). وبالله التوفيق.

❑ ❑ ❑



القراءات والقراء

يجب أن يكون واضحاً في ذهن الباحث أن القرآن في معظم كلماته نزل على شاكلة واحدة. وأن الأحرف السبعة نزلت بألفاظ مغايرة في **بعض كلمات القرآن وليس في جميعها ولا في أكثرها**. بل في القليل منها. وأن القراءات الثابتة هي من الأحرف السبعة.

سبق أن تجلى لك في الأحرف السبعة أنها نزلت بمراعاة سبع لغات؛ هي أشهر لغات العرب وأفصحها وأوسعها انتشاراً، وأن تنزيل القرآن بالأحرف السبعة راعى مواضع اختلفت فيها اللغات، فقضت حكمة الله بالملاءمة فيها بين مقاصد التنزيل وبين حال العرب الأميين للتيسير عليهم بما تطوع به ألسنتهم وتتقبله نفوسهم.

فالقرآن العظيم: (هو النظم العربي المنزل من الله تعالى على محمد ﷺ بواسطة جبريل للإعجاز والهداية. وهو المنقول بالتواتر؛ المكتوب في المصحف؛ المُتَعبّد بتلاوته)[1].

---

(١) انظر المعجزة الخالدة، أ. د. حسن ضياء الدين عتر: ١٠٦.

تعريف القراءات:

والقراءات جمع قراءة، وهي في اللغة مصدر سماعي لفعل (قرأ)[1].

فالقرآن يقرأ بالأحرف السبعة. وجميع القراءات المقطوع بصحتها مصدرها هو مجموع الأحرف السبعة. (فالقرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما)[2]. ا.هـ.

وقد عرَّف ابن الجزري القراءات بقوله: (علم القراءات: علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة).

دلَّ التعريف على خروج النحو واللغة والتفسير، وما أشبه ذلك؛ من علم القراءات.

وأستحسن أن أُورد تعريفاً مفصلاً، فالقراءة اصطلاحاً: (مذهب توقيفي؛ مما نزل في الأحرف السبعة؛ اختاره إمام مقرئ مخالفاً به اختيار غيره في النطق بالقرآن الكريم؛ مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في الحروف أم في نطق هيئاتها).

(١) الإتقان: ١/ ٧٣؛ والمناهل: ١/ ٤٠٥ و٤٠٩.

(٢) البرهان: ١/ ٣١٨.

(والمقرئ: العالم بها رواها مشافهة، فلو حفظ [كتاب] التيسير مثلاً ليس له أن يُقرئ بما فيه إن لم يشافهه من شُوفه به مسلسلاً، لأن في القراءات أشياء لا تُحكم إلا بالسماع والمشافهة)[1].

تواتر القرآن الكريم:

تم جمع القرآن في عهد أبي بكر ﵁ بإشراف الصحابة واطلاعهم، وكان الحفاظ كثيرين، وقد قُتل منهم بالمواقع مَن قُتل، ولكن الأمة ما زالت تتناقل القرآن بالمشافهة وبالكتابة جيلاً عن جيل، مما يثبت تواتر نقله إلى زماننا هذا.

قال الإمام الغزالي:

(هو الكتاب: ما نقل إلينا بين دفتي المصحف على الأحرف السبعة المشهورة نقلاً متواتراً ونعني بالكتاب القرآن المنزل، وقيدناه بالمصحف، لأن الصحابة بالغوا في الاحتياط في نقله، حتى كرهوا التعاشير والنقط، وأمروا بالتجريد، كيلا يختلط بالقرآن غيره، ونُقل إلينا متواتراً، **فنعلم أن المكتوب في المصحف المتفق عليه هو القرآن**، وأن ما هو خارج عنه فليس منه، إذْ يستحيل في العرف والعادة مع توافر الدواعي على حفظه أن يُهمَلَ بعضه فلا يُنقل، أو يُخلط به ما ليس منه)[2].

---

(١) منجد المقرئين ومرشد الطالبين: ص٦١ لابن الجزري، بتصرف يسير، طبع مكتبة القدسي بالقاهرة، سنة ١٣٥٠هـ.

(٢) المناهل: ١/ ٤٢٤.

نشأة علم القراءات :

تمت الفتوحات الإسلامية بنصر الله المؤزر، ودخل الناس من كل قطر في دين الله أفواجاً أفواجاً. . وأقبلت جماهير الإيمان على تعلم كتاب الله العظيم بلهفة وشغف. . وليس لتعلم القرآن وسيلة إلا وسيلة أساسية وحيدة، لا يمكن الاستغناء عنها بغيرها في حال من الأحوال. . وهي طريقة التلقي مشافهة عن مقرئ ثم العرض عليه. وإنما تلقي المقرئ المعلِّم؛ وهو حافظ ضابط ثقة؛ عن إمام آخر قبله؛ بنفس الطريقة، وهكذا. . إلى رسول الله ﷺ.

ولم تكن الصحف في أيام الرسول ولا المصاحف بعده مصدراً مستقلاً لتعلم القرآن منه. . إنما كانت المصاحف والصحف مصدراً إضافياً مساعداً يعتمد عليه القارئ بعد التلقي مشافهة، لئلا يسهو عن آية؛ أو تنقص من قراءته كلمة؛ أو تلتبس عليه، فكان النظر في المصحف أو في الصحف يعينه على ضبط الحفظ والمذاكرة بعد التلقي مشافهة من مقرئ إمام ثم العرض عليه.

ولا يغيب عن بالك أبداً أن الكتابة كانت يومئذ على طريقة أولية. . وكانت الصحف والمصاحف غير منقوطة ولا مشكولة، وليس فيها ألفات متوسطة. . وهذه سمة الرسم القرآني في المصاحف العثمانية. وهذا يثبت حقيقة مذهبهم أنهم كانوا يمنعون من الاقتصار في أخذِ القرآن على صحيفة أو مصحف، **وأنهم يوجبون التلقي مشافهة. وعلى هذا إجماع علماء الأمة سلفاً وخلفاً حتى عصرنا هذا.**

ويتضح لك روعة وجلالة هذا المنهج في نشر القرآن العظيم، حيث تلحظ أن فيه كيفيات نطق؛ وألفاظاً لا تنضبط إلا بالسماع. ومع أن الكتابة تقدمت في عصرنا كثيراً نقطاً وشكلاً.. فلا يزال كثير من الشبان المثقفين يخبطون في تلاوة القرآن العزيز إن لم يتلقوه مشافهة. وربما لا يتمكن بعضهم من التلاوة الصحيحة إلا بعد التلقي والعرض مراراً وتكراراً. فكيف يصح ـ في الحال هذه ـ التعويل على المكتوب وحده!؟

تصور الخط العثماني بغير نقط ولا شكل كيف يصير رسم الكلمة محتملاً لتُقرأ بأكثر من وجه!؟ وهذا يوضح روعة الحكمة من تدبير عثمان ﵁ إذ بعث مع كل مصحف مُقرءاً من الصحابة، يُقرىء أهل كل مصر بما فيه؛ حسبما تلقاه من رسول الله ﷺ.

إن أصحاب النبي ﷺ أخذوا عنه القرآن مشافهة، لكن بعضهم أخذ عنه بحرف؛ وبعضهم بحرفين أو أكثر، وقد تبين أن النبي ﷺ أَقْرَأَ سيداً من سادات قريش؛ وهو هشام بن حكيم؛ بغير حرف قريش[1]. ولما انتشر الصحابة في آفاق الأرض جعل التابعون يأخذون عنهم..

وإليك هذا التصور: فربما يأخذ التابعي عن صحابي مثل عبدالله بن مسعود نصف القرآن الأول، ثم يأخذ النصف الثاني عن صحابي مثل علي ابن أبي طالب نظراً لظروف التنقل والأسفار، فيصير مع الرجل نموذج آخر

(١) يتبين لك حكمة ذلك من مراجعة بحث الأحرف السبعة في كتابي: الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها. ص١٨٤ ـ ١٨٥.

نجم عن الأحرف السبعة. وَهَبْ أن تابعياً آخر أخذ عن نفس الصحابيين لكن على العكس من التابعي الأول فأخذ النصف الأول عن علي رضي الله عنه والثاني عن عبدالله بن مسعود فيصير معه نموذج ثان نجم عن الأحرف السبعة..

ولا شك أن كثيرين من التابعين أخذوا عن ابن مسعود حرفه كاملاً وثابروا عليه. ولا شك أن البعض أخذ عن هذا وعن هذا، فاختار من مجموع حرفيهما قراءة فيها بعض ما في حرف الأول وبعض ما في حرف الثاني؛ حسب تذوقه وميوله اللغوية. وهناك تابعي ثان أخذ عن نفس الصحابيين جميع القرآن بحرفيهما؛ فاختار اختياراً غير اختيار صاحبه.. وهكذا تجد في هذا المثال أن عدة قراءات نجمت من حرفين اثنين نزل بهما القرآن العظيم.. ومن الممكن أن ينجم أكثر من ذلك حسب التلقي والاختيار؛ وخاصة إذا أَدخلتَ طبقة تابعي التابعين.. وهكذا!

وهكذا كثرت القراءات وتعددت كثيراً، مع أن الأحرف التي نزل عليها سبعة فقط. وهذا هو منشأ القراءات. •

انظر إلى نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعيم؛ مقرئ أهل المدينة، وهو من الطبقة الثالثة، ومن أصحاب القراءات السبع المتواترة..

فإنه قال: (قرأت على سبعين من التابعين).

ورُوي عنه أنه كان يُقرئ الناس بكل ما قرأ به، حتى يقال له: (نريد أن نقرأ عليك باختيارك مما رُويت)[1].

---

(١) المرشد الوجيز: ص١٥٥.

وهكذا تجد أن قضية اختيار القارئ قراءته من أكثر من حرف؛ قضية علمية أساسية مُسَلَّمٌ بها. فيجب أن تلحظها أثناء دراستك لتعدد القراءات تعدداً كبيراً تجاوز عدة الأحرف السبعة.

أنواع القراءات حسب أسانيدها:

الأول ـ المتواتر: وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهى السند. وغالب القراءات كذلك.

الثاني ـ المشهور: وهو ما صح سنده ولم يبلغ درجة التواتر، ووافق اللغة العربية، ووافق رسم مصحف عثمان، واشتهر عند القراء؛ فلم يَعدُّوه من الغلط ولا من الشذوذ؛ فإنه تصح القراءة به.

مثاله: ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض. كفرش الحروف؛ كما في كتب القراءات.

الثالث ـ الآحاد: هو ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، وهذا لا تجوز القراءة به. وقد عقد الترمذي في جامعه والحاكم في مستدركه لذلك باباً، أخرجا فيه شيئاً كثيراً صحيح الإسناد.

ومما أخرجه الحاكم في مستدركه عن أبي بكرة أن النبي ﷺ قرأ: (على رفارف خضر وعباقري حسان).

الرابع ـ الشاذ: وهو ما لم يصح سنده. وفيه كتب مؤلفة، من ذلك قراءة: (مَلَكَ يومَ الدين). بصيغة الماضي ونصب يوم.

وقراءة: (إياكَ يُعبد) (ببنائه للمفعول).

الخامس ـ الموضوع: كالقراءة المنسوبة إلى أبي حنيفة ـ زوراً ـ التي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي. ومنها: (إنما يخشى اللهُ من عباده العلماءَ) (برفع الله ونصب العلماء).

وقد كتب الدارقطني وجماعة بأن هذا الكتاب موضوع لا أصل له.

السادس ـ ما يشبه المُدرَج من أنواع الحديث: وهو ما زِيد في القراءات على وجه التفسير؛ كقراءة سعد بن أبي وقاص: (وله أخ أو أخت من أم) بزيادة (من أم). وقراءة: (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج) بزيادة لفظ (في مواسم الحج).

عَلَّق ابن الجزري على ذلك وأمثاله بقولْه: (وربما كانوا يُدخلون التفسير في القراءات إيضاحاً وبياناً، لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرآناً، فهم آمنون من الالتباس، وربما كان بعضهم يكتبه معه.

وأما من يقول إن بعض الصحابة كان يُجيز القراءة بالمعنى؛ فقد كذب)[1].

---

(١) راجع في أنواع القراءات؛ الإتقان: ١/ ٧٦ ـ ٧٧؛ والمناهل ١/ ٤٢٢ ـ ٤٢٤. =

القراءات العشر المتواترة وقراؤها:

تلقى الصحابة القرآن من النبي ﷺ، وقرأت كل قبيلة القرآن كما تعلموه منه ﷺ. ثم خرجت كل قبيلة في الفتوحات..

وكان من الضروري والطبيعي أن يشتهر في كل عصر جماعة من القراء، في كل طبقة من طبقات الأمة، يتفوقون في حفظ القرآن وإتقان ضبط أدائه، والتصدي والتفرغ لتعليمه، من عصر الصحابة، ثم التابعين، وأتباعهم، وهكذا.

وفي عصر التابعين انتشرت القراءات كثيراً، فشعرت طائفة من أهل العلم بضرورة الاحتياط للقرآن وقراءاته، فنهض كل إمام بضبط القراءة عن الأئمة المقرئين؛ وهكذا في العصور التالية، ثم أُودعت تلك القراءات في مؤلفات خاصة، كما فعله أبو عبيدة ثم الطبري ومن جاء بعد...

ثم جاء الإمام أحمد بن موسى بن العباس المشهور **بابن مجاهد** المتوفى سنة ٣٢٤، فأفرد القراءات السبع المعروفة فدونها في كتابه «القراءات السبع».

وقد بنى اختياره هذا على شروط عالية جداً، فلم يأخذ إلا عن الإمام الذي اشتهر بالضبط والأمانة، وطول العمر في ملازمة الإقراء،

= وانظر: أقسام القراءة بالنسبة لقبولها وردها؛ في هذا الكتاب؛ في أواخر الفصل السابع؛ تعليقاً.

مع الاتفاق على الأخذ منه، والتلقي عنه، فتحقق اختياره في قراءات هؤلاء الأئمة السبعة. وسأُورد فيما يلي أسماءهم وأسماء أشهر راويَيْن عن كل منهم:

١ـ عبدالله **بن كثير** الداري المكي المتوفى سنة ١٢٠هـ. واشتهر بالرواية عنه: **البَزِّي** المتوفى سنة ٢٥٠هـ؛ **وقُنْبُل** المتوفى سنة ٢٩١هـ.

٢ـ عبدالله **بن عامر** اليحصُبي الشامي المتوفى سنة ١١٨هـ. واشتهر بالرواية عنه: **هشام** المتوفى سنة ٢٤٥؛ **وابن ذكوان** المتوفى سنة ٢٤٢.

٣ـ **عاصم** بن أبي النَّجُود الأسدي الكوفي المتوفى سنة ١٢٧. ويروي عنه: **شعبة** بن عياش المتوفى سنة ١٩٣؛ **وحفص** المتوفى سنة ١٨٠.

٤ـ **أبو عمرو** بن زَبَّان بن العلاء البصري المتوفى سنة ١٥٤. ويروي عنه: **الدوري** المتوفى سنة ٢٤٦؛ **والسوسي** المتوفى سنة ٢٦١.

٥ـ **حمزة** بن حبيب الزيات الكوفي المتوفى سنة ١٥٦. ويروي عنه: **خلف** المتوفى سنة ٢٢٩؛ **وخَلاّد** المتوفى سنة ٢٢٠.

٦ـ **نافع** بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني المتوفى سنة ١٦٩. ويروي عنه: **قالون** المتوفى سنة ٢٢٠؛ **وورش** المتوفى سنة ١٩٧.

٧ـ **الكسائي** أبو الحسن علي بن حمزة النحوي الكوفي المتوفى سنة ١٨٩. ويروي عنه: **أبو الحارث** المتوفى سنة ٢٤٠؛ **والدوري** المتوفى سنة ٢٤٦.

ثم اختار العلماء ثلاث قراءات أخرى متواترة، فأضيفت إلى السبع، فأصبح مجموع المتواتر من القراءات عشر قراءات، وهذه القراءات الثلاث هي قراءات هؤلاء الأئمة:

٨ـ **أبو جعفر** يزيد بن القعقاع المدني المتوفى سنة ١٣٠. واشتهر بالرواية عنه: **ابن وردان** المتوفى سنة ١٦٠؛ **وابن جَمَّاز** المتوفى بعد سنة ١٧٠هـ.

٩ـ **يعقوب** بن إسحاق الحضرمي المتوفى سنة ٢٠٥. ويروي عنه: **رَوْح** المتوفى سنة ٢٣٤؛ **ورُوَيس** المتوفى سنة ٢٣٨.

١٠ـ **خلف** بن هشام المتوفى سنة ٢٢٩. ويروي عنه: **أبو يعقوب الورّاق** المتوفى سنة ٢٨٦؛ **وأبو الحسن إدريس الحدّاد** المتوفى سنة ٢٩٢هـ[1].

تمام القراء الأربعة عشر:

وهم القراء الأربعة الذين تكتمل بقراءاتهم عدة القراءات إلى أربع عشرة قراءة، وعليها صُنف بعض الكتب مثل: (إتحاف البشر في القراءات الأربع عشر). وإليك هؤلاء القراء:

١١ـ **الحسن البصري** أبو سعيد البصري، الغني بشهرته عن تعريفه. المتوفى سنة ١١٠هـ.

---

(١) انظر للتوسع مناهل العرفان: ١/ ٤٥٦ ـ ٤٦٤. ط. دار الفكر. وعلوم القرآن الكريم: أ. د. نور الدين عتر. وانظر كتابي: الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها: ٢٩٣ ـ ٣٠٦.

١٢ـ ابن محيصن: محمد بن عبد الرحمن السهمي المكي، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير. المتوفى سنة ١٢٣هـ.

١٣ـ يحيى اليزيدي: هو يحيى بن المبارك البصري، المعروف باليزيدي، المتوفى سنة ٢٠٢هـ.

١٤ـ الشنبوذي: هو محمد بن أحمد أبو الفرج الشنبوذي البغدادي، المتوفى سنة ٣٨٨هـ[١].

حكم ما وراء العشر من القراءات:

والتحقيق العلمي هو ما ذهب إليه الإمام أبو الخير محمد بن الجزري في (منجد المقرئين) أن القراءات العشر هي المتواترة دون غيرها، قال: (ولأنه لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء القراءات العشر).

وقال ابن السُبكي في «جَمع الجوامع»: **(ولا تجوز القراءة بالشاذ، والصحيح أن ما وراء العشر فهو شاذ)**[٢]. ●

❐❐❐

---

(١) انظر مناهل العرفان، للزرقاني: ١/ ٤٦٥. ط. دار الفكر.

(٢) انظر للتوسع: مناهل العرفان، للزرقاني: ١/ ٤٦٤ ـ ٤٦٧. ط. دار الفكر.

الفَصْلُ الثَّالِثُ

وصف الأصل المخطوط ومنهج التحقيق

* وصف الأصل المخطوط.
* توثيق الأصل المخطوط.
* تسمية الكتاب.
* نسبة المخطوط إلى الإمام الرازي.
* منهج تحقيق الأصل المخطوط للكتاب.
* منهج التعليق على الكتاب.
* صور نماذج من الأصل المخطوط.



وصفُ المخطوط

بذلتُ قصارى جهدي لفترة طويلة في مصر وسوريا وتركيا، وفي مراكز الأبحاث في جامعات الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة لأقف على نسخ أخرى لهذا المخطوط ولو تصويراً، فلم أحظ إلا بنسخة وحيدة، وهي التي أشرت إليها في التقديم، وجدتها في المكتبة الأحمدية، المشمولة مع مكتبات أخرى تحت اسم (المكتبة الوقفية) بحلب.

وهذه النسخة مكتوبة بخط نسخ عادي؛ مشكولة في كثير من الكلمات شكلاً سليماً في معظم الأحيان، وشكلاً سقيماً في أحيان أخرى..

وترى الصفحة الأولى في المخطوط صفحة بيضاء برقم (١) وتلحظ أن ترقيم الكتاب تمَّ في وقت متأخر أو هو ترقيم معاصر، والله أعلم.

واقتصرت الصفحة الثانية، برقم (٢)، على وصف عنوان الكتاب بشكل مثلث، مع ختم في أسفلها، يفيد أن المخطوط وقف للمدرسة الأحمدية بمدينة حلب الشهباء سنة ١١٦٥هـ، وتتوسط البسملة أعلى الصفحة الثالثة، وكُتب على هامشها الأيمن بخط نسخ كبير هذه

العبارة (وقف للمدرسة الأحمدية بمدينة حلب المحمية). وكُتب في الطرف الأغرِّ الأيسر من أسفلها كلمة (والوقوف) وهي أيضاً الكلمةُ الأولى من الصفحة التالية. وهذا ما يسمى عند الكتاب أو النساخ بـ (**التعقيبة**) وهي مهمة جداً لضبط تسلسل الكتاب إذا انفرط عِقْدُ تجليده. والتزم الناسخ إثبات هذه التعقيبة في الصفحات المفردة الرقم إلى آخر الكتاب، حسب ترقيمي له. وهي في آخر كل صفحة يمنى عادةً.

وقد كُتب بالحبر الأَحمر كل كلمة (فصل) وكذا كل عنوان أثبته المصنف، وذلك في جميع مناحي الكتاب.

ويبلغ الكتاب (١٦٤) صفحة بحسب ترقيمي له. وتضم كل صفحة ١٥ سطراً، وفي كل سطر نحو (١٣ ـ ١٥) كلمة.

ويتغير الخط قليلاً من الصفحة (٧٨ ـ ١١٦)، فيصبح الخط أكبر قليلاً، وتبدو كلماته مستقلة وأبعد عن التحام بعضها ببعض، ويضم كل سطر فيه نحو (٨ ـ ١٠) كلمات، خلافاً للجانب الأول من الكتاب.

ثم يعود الخط إلى شاكلته الأولى غالباً. ويحتمل أن يكون الناسخ واحداً، فغير طريقة نسخه أو ريشة كتابته.

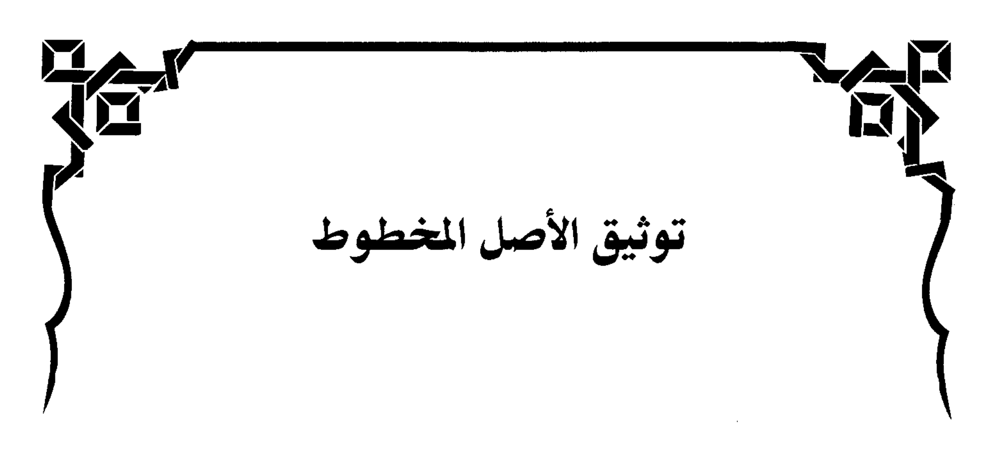
هناك أخطاء في ضبط بعض الكلمات بالشكل، وفي وضع نقطتين تحت كل ألف مقصورة، وفي إهماله إثبات همزة القطع في مثل كلمة (أبي) وهذا واضح في عنوان الكتاب وغيره.

وكذا في كلمات (الأكرمين، الإمام، أبو، أحمد، الأديب) كما في صفحة (١٧). وتَرْكُ همزات القطع كثير جداً عنده.

وسلك الناسخ في الإملاء طريقة قديمة، كما في صفحة (٣) وغيرها: (والمسئلة، بأسولة) يريد: (والمسألة، بأسئلة).

ويترك إثبات الهمزة في مثل (المقري) كما في العنوان وغيره. ولا يُثبتُ المدَّ في كلمة (القرآن) ونحوها.

❒❒❒



توثيق الأصل المخطوط

١ ـ تبدو النسخة موثوقة تماماً، فهي محفوظة وقفاً في مكتبة المدرسة الأحمدية بمدينة حلب، وقد أُثبت ذلك بخط كبير على يمين أول صفحة بعد العنوان، وهذا المعنى موجود في ختم الوقف في صفحة العنوان؛ المؤرخ سنة ١١٦٥هـ. فالنسخة مصونة بإذن الله تعالى عن أيدي العبث والتغيير والتبديل.

٢ ـ يوجد في الهامش استدراكات في عدة مواضع؛ تصويباً لأخطاء في النسخ؛ أو استكمالاً لنقص حصل سهواً أثناء النسخ، وهو بخط الناسخ نفسه، لاحظ ذلك في صفحة (١٣، ٧١، ٨٣...) وهذا يفيد أن النسخة قد قوبلت بعد نسخها من ناسخها نفسه. وهذا بالتالي توثيق لصحة نصها أيما توثيق.

٣ ـ تحوي النسخة الخطية على مطلع الكتاب وعلى خاتمته، إضافة إلى توفر **التعقيبة** في جميع صفحاتها اليمنى. فالكتاب محفوظ بتمامه في النسخة المخطوطة والحمد لله رب العالمين.

أما أول الكتاب فقوله في مطلعه بعد صفحة العنوان:

(الحمد لله رب العالمين، وصلواته على سيد المرسلين محمد النبي وآله وصحبه الأكرمين الطاهرين.

قال الشيخ الإمام أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن المقرئ الرازي رحمه الله:

هذا كتاب جمعتُ فيه ما جاء في معنى قول النبي ﷺ: (أُنزل القرآنُ على سبعةِ أَحرف) من مقالات العلماء القدماء والمتأخرين؛ متقدماً عليه بـما ظفرتُ به؛ مما وقع لي من طُرق هذا الخبر صحيحاً ومروياً من أسانيد الوقت؛ دون النوازل، وذِكرِ مَنْ مَدارُهُ عليه من الصحابة والتابعين مرفوعاً وموقوفاً ومرسلاً).

أما خاتمة الكتاب فهي في صفحة ١٦٤ بحسب ترقيمي شخصياً. ورقم الورقة ٨١، بحسب ترقيم قديم على النسخة للوحاتها لم يظهر في التصوير. ويبدو أنه لم يحتسب الورقة البيضاء قبل العنوان أول الكتاب.

وجاء في خاتمة الكتاب قوله: (فجزى الله الجميع عنّا أفضل الجزاء. فلقد كفونا الخطب العظيم في كتاب الله الكريم الذي: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[فصلت: ٤٢].

تمّ الكتاب ولله الحمد بمصر المحروسة في سابع ليلة، وهي ليلة الجمعة المباركة من شهر جمادى الأولى من شهور سنة تسع وستين وألف من الهجرة النبوية، عليه أفضل صلاة وأكرم تحية.

كتبه بيده الفانية الفقير إلى الله تعالى عبد القادر البغدادي لطف الله به في الدنيا والآخرة، نقلها من نُسخة صحيحة بخط المُقري الهمداني. وهذا كلامه في آخره: «ووقع الفراغ منه على يدي العبد الضعيف الراجي عفو الله سبحانه وتعالى وغفرانه عمر بن الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن أبي حفص الهمداني، غفر الله له ولوالديه، وذلك ببلدة أصفهان، حماها الله من حوادث الزمان؛ في جمادى الأولى من سنة إحدى وسبعين وخمسمائة» ا.هـ.

٤ ـ تتبين لك معالم حفظ النسخة من تواريخها، فقد نُقلت من نسخة صحيحة بخط مقرئ معروف في زمانه؛ بتاريخ ٥٧١هـ. وتم نسخ التي بين أيدينا بتاريخ ١٠٦٩هـ. وحفظت وقفاً سنة ١١٦٥هـ. ويغلب على الظن أن الواقف كان من أهل العلم؛ أو أنه عرف من بعض العلماء قيمةَ الكتاب والثقةَ بنصه المخطوط. وخاصة أنه وَقَفَ النسخة لمكتبة المدرسة الأحمدية الأصيلة الشهيرة بمدينة حلب؛ عاصمة العلم يومئذ في بلاد الشام.

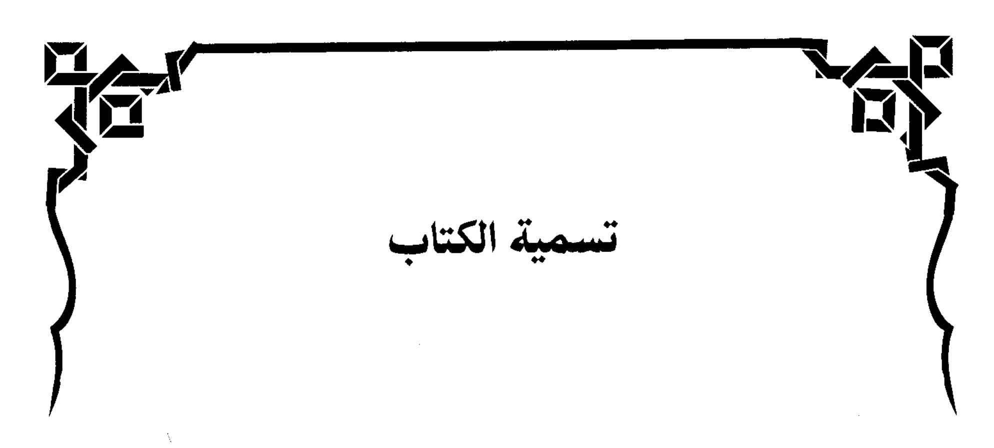
٥ ـ يمكنك أثناء مقابلة نصوص الأحاديث في هذه النسخة مع المصادر أن تلاحظ سلامتها، كما لاحظتُ شخصياً أثناء تخريجها، **وأن تتثبت أن هذه النسخة موثوقة تماماً، فيصحُّ الاعتماد عليها لوحدها، خاصة لدى عدم توفر نسخة أخرى غيرها، مع طول فترة التتبع.**

زِدْ على ذلك أهمية موضوع الكتاب، وقد وفق الله محقق هذا الكتاب للتضلع في موضوعه؛ وللاطلاع على معظم ما كتبه الأئمة

والباحثون قديماً وحديثاً حوله، كما وفق الله المحقق فأَلَّفَ فيه كتاباً واسعاً. وأصدر الأحكام؛ بتوفيق الله تعالى؛ بتقييم أبحاث مهمة فيه؛ بتكليف من مجلات علمية مُحكَّمَة شهيرة. ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾[هود: ٨٨].

ويسأل كاتب هذه الكلمات المولى الكريمَ أن يعينه؛ بالإفادة مما منحه من خبرة ومعرفة؛ على تحقيق هذا السِّفر النفيس على أحسن حال.

❐❐❐



تسمية الكتاب

أولاً: يتبدى للباحث جلياً العنوان المرسوم في وجه هذا المخطوط، هكذا «**كتاب في معاني قول النبي ﷺ: (أُنزِل القرآن على سبعة أحرف) تأليف الشيخ أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن المقرئ الرازي رحمه الله تعالى آمين**».

وتتبادر للبال أسئلة كثيرة:

١ ـ هل هذا يتضمن عنوان الكتاب، وكأن الإمام الرازي سمى كتابه (معاني قول النبي ﷺ أُنزل القرآن على سبعة أحرف).

٢ ـ هل هذا العنوان كتبه الإمام المؤلف، ونقله الناسخ من النسخة الموثوقة... للمقرئ الهمداني؟

أم أن هذا الناسخ أو غيره لم يقف على الاسم في ذلك المخطوط؛ فاستخلص عنوانه من موضوعه؛ لدى مطالعته مضامين الكتاب أو مما أورده في مطلع مقدمته؟

ثانياً: يسترعي اهتمامك؛ في الصفحة الأولى من تقديم الكتاب؛ قولُ المصنف: (هذا كتاب جمعتُ فيه ما جاء في معنى قول النبي ﷺ: أنزل القرآن على سبعة أحرف) فهل قصد المؤلف بهذا إيراد اسم

الكتاب أم التعبير عن موضوعه ومضامينه؟؟

أوْ لعل عنوانه الأساسي قبل أن يلحقه تطوير في النسخ (لوائح حديث الأحرف السبعة) وهو مجرد احتمال أيضاً.

ثالثاً: أورد الحافظ ابن حجر اسم الإمام المؤلف باختصار مرتين. فقال: «وقال **أبو الفضل الرازي**: الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه... ونحو ذلك»[1].

ثم قال: «وقال أبو الفضل الرازي في **اللوائح**...».

«واقتفيت أثرهم لأجل ذلك. وأقول: لو اختار إمام من أئمة القراءة حروفاً؛ وجَرَّدَ طريقاً في القراءة بشرط الاختيار؛ لم يكن ذلك خارجاً عن الأحرف السبعة»[2].

فأفاد ابن حجر صراحة بوجود كتاب للإمام أبي الفضل الرازي باسم (اللوائح) بالهمزة، لا بحرف آخر.

رابعاً: أورد الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي؛ في النوع السادس عشر ـ المسألة الثانية؛ قوله: «وقال أبو الفضل الرازي في **اللوائح**: الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه في الاختلاف...»[3].

فأفادك أن هذا النص مأخوذ حسب علمه من كتاب اسمه «اللوائح» للإمام أبي الفضل الرازي».

---

(١) فتح الباري: ٩/ ٢٩.

(٢) فتح الباري: ٩/ ٣٢.

(٣) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي: ص١٢٥ ط. دار الكتاب العربي، بيروت.

علماً بأن تاريخ وفاة السيوطي ٩١١هـ؛ بينما تاريخ وفاة الإمام الحافظ أحمد بن حجر ٨٥٢هـ.

فيستبعد العقل أن يحصل تصحيف أو تحريف لاسم الكتاب عندهما معاً، خاصة وأن السيوطي لم يصرح بنقله هذا عن ابن حجر.

خامساً: تجد في كتاب مناهل العرفان في طبعاته الأوسع انتشاراً (ط. عيسى البابي الحلبي، وفي ط. دار الفكر العربي) تجد المؤلف العلامة الزرقاني قد نقل النص عن الإمام (أبي الفضل الرازي، في اللوائح) بالهمزة أيضاً. وهذا يفيدك أنه نقله عن الإتقان غالباً أو عن فتح الباري؛ احتمالاً قوياً.

بينما تجد في مناهل العرفان، ط. دار قتيبة، بتحقيق الأخ الفاضل الأستاذ الدكتور بديع السيد اللحام «أبو الفضل الرازي في اللوامح» بالميم. وأكَّدَ ذلك في التعليق بأن اسم الكتاب (اللوامح) في القراءة[1].

سادساً: تتبعتُ مواطن ورود اسم الكتاب واسم مؤلفه «أبو الفضل عبد الرحمن الرازي» في كتاب (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون) للإمام أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي؛ المتوفى سنة ٧٥٦هـ، فوقفتُ على ما يلي:

١ ـ رأيت الإمام أحمد بن يوسف السمين الحلبي يورد اسم الكتاب والمؤلف عند أول مناسبة هكذا (.. ذكره أبو الفضل الرازي في كتاب

(١) مناهل العرفان للزرقاني ـ ١٩٩ ط. دار قتيبة.

(اللوائح على شاذ القراءة[1]) فأورد (اللوائح) بالهمزة وليس بالميم، وذلك عند توجيه أيِّ قراءة شاذة؛ نحواً أو صرفاً أو تفسيراً.

ولكنه تابع إيراد اسم الكتاب بعد ذلك هكذا (اللوامح) بالميم في مواطن كثيرة. وكلها عند نقل توجيه منه لشواذ القراءة.

وهذا يعطيك حكماً قطعياً أن كتاب (اللوامح) الذي اقتبس منه ليس هو الكتاب المخطوط الذي بين أيدينا، بل هو كتاب آخر قطعاً، لأن مضامينه ليست واردة في المخطوط، اللهم إلا أن يكون أدرج في كتابه الواسع عن القراءات الشاذة معلومات يسيرة مما أوردهُ في كتابه المخطوط هذا، فكان قدراً مشتركاً بين الكتابين، **فيكون ذلك قد أدى إلى التباس عند العلماء بين الكتابين**. ولكن هذا الحكم غير ميسور لنا التأكد منه، لأننا لم نقف على كتاب **(اللوائح في القراءة الشاذة)** لنعرف محتوياته أو مضامينه.

فلا يمكننا أن نحكم بوجود قدر مشترك بينه وبين المخطوط عن أحاديث الأحرف السبعة.

٢ ـ واستمراراً في التتبع والاستقصاء لمعظم مواطن ورود اسم كتاب الإمام الرازي؛ مع الاستفادة التامة من فهرس المحقق الأستاذ الدكتور أحمد محمد الخراط في ذلك، فإنك ستجد أن اسم الكتاب في باقي أجزاء الكتاب **ورد بالميم في معظم المواطن (اللوامح)**.

٣ ـ ليس يبعد أن يكون وقع تحريف أو تصحيف في كل أنحاء كتاب الدر المصون لدى ذكره كتاب (اللوامح) باستثناء وروده في

(١) الدر المصون: ٥/ ٢٧٣.

الجزء الخامس باسمه (اللوائح) بالهمزة وليس بالميم.

علماً بأن الإمام السمين الحلبي أورد اسم الكتاب مضافاً إلى ضمير الغائب (أبو الفضل الرازي في لوامحه)، أورده بالميم لا بالهمزة.

٤ ـ نقف عند هذا الحد إلى أن نمسك بدليل قوي يرجح لنا أحد الاحتمالين في اسم كتاب الرازي، أهو (اللوائح في القراءة الشاذة) بالهمزة أم (اللوامح في القراءات الشاذة) بالميم، وبالجمع (القراءات)؟ والله أعلم.

٥ ـ وتجد في تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير؛ بأبي حيان الأندلسي الغرناطي هكذا: (وقال صاحب اللوامح) بالميم. ج٥ آخر ص٤٩٦ ثم في ج٦/ ٤٠٥ بنفس اللفظ.

ثم في ج٧/ ٨٩ س٧ (وقال أبو الفضل الرازي في كتاب اللوامح له).

ثـم في ج٧/ ١٢٤ (وقال صـاحب اللوامح: ولا أعرف وجهه)، بالميم.

وفي كل هذه المواضع التي وقفت عليها بنفسي في البحر المحيط لأبي حيان، نجد اسم الكتاب (اللوامح) بالميم.

أقول: يتأكد لك من هذا وجود كتاب واسع في القراءات للإمام الجليل المقرئ المحدث، أبي الفضل عبد الرحمن الرازي، وأن اسمه (اللوامح) بالميم فإن هذه اللفظة لم ترد إلا مع نقل عن هذا الكتاب في القراءات؛ وليس خاصاً في الأحرف السبعة؛ ولا بما يتعلق بها. مباشرة باستثناء ما ورد لأول مرة في كتاب (الدر المصـون: ٥/ ٣٧٢) فإنـه ورد

بلفظ (اللوائح) بالهمزة. ولعله تصحيف، أو أن المحقق الفاضل قد أنفذ ما عرفه من كتاب الإتقان وكتاب فتح الباري؛ قبل أن يمعن النظر ملياً في مخطوط (الدر المصون للسمين الحلبي) والله أعلم.

وأقول: يتبقى أمامك الشاهد قوياً ماثلاً للعيان يثبت أن هذا المخطوط كتاب آخر، وموضوعه خاص بأحاديث الأحرف السبعة وما يتصل بها من أبحاث، وليس موضوعه في تفاصيل القراءات الشاذة ولا المتواترة.

ونحن الآن بمنأى عن الحكم على اسم ذلك الكتاب أهو: «اللوامح» أَمْ «اللوائح» في القراءات. ولكن يشكل عليك أن الإمام الحافظ ابن حجر والإمام السيوطي قد نسبا نصاً أو أكثر من أبحاث الأحرف السبعة إلى كتاب اسمه «اللوائح» للإمام الرازي، ويرجع هذا إلى أحد احتمالين:

أحدهما: وقوع التباس حالَ دون التمييز بين الكتابين، فنسبا النص إلى المشهور منهما، وهو «اللوائح».

ثانيهما: أن كتاب اللوائح في القراءات، قد ضمنه المصنف في أوائله بعضاً من كتابنا المخطوط **كتاب في معاني قول النبي ﷺ (أنزل القرآن على سبعة أحرف)** فيصبح عندئذ عزو تلك المعلومات إلى كل من الكتابين أمراً سليماً.

ويرى محقق هذا الكتاب أن هذا العنوان بصياغته هذه غير مألوف في عناوين الكتب الإسلامية. ولا يدل دلالة كافية على مضامين هذا الكتاب وأهميته، فحملني ذلك على صياغة عنوان أنسب، وأن أحتفظ بعنوان الأصل في داخله مع النص الـمُحَقَّق، وأضعُ عنواناً أدلَّ على أهمية الكتاب ومضامينه، فجاء هذا العنوان **(معاني الأحرف السبعة ـ**

رواياته ومذاهب العلماء فيه، حل مشكله، وحقيقة مذهب الرازي) لتكون الكلمات الأولى هي العنوان الأصل، ثم تأتي الكلمات الخمس بعدها تبياناً دالاً على أهمية موضوعه ومحتوياته.

فجعلتُ هذا العنوان إعلامياً فحسب، حيث وضعت صورة عنوان الكتاب من المخطوط في الصفحة التالية للعنوان الإعلامي السابق، ونوهتُ في أسفلها بعنوان المخطوط؛ وتعمدتُ أن أعزو إليه في معظم مناحي تحقيقي للمخطوط، وحرصت باجتهادي هذا على التعريف بقيمة الكتاب مع المحافظة على أصالة عنوانه المخطوط، وأسأل المولى الحفيظ العليم أن يكون هذا البيان كافياً لطرد الشيطان عن فكر كل باحث وعالم؛ وعوناً له على التصون عن الطعن في أهل العلم كدأب السفهاء والسخفاء!! والله ولي السداد والتوفيق.

نسبة هذا المخطوط إلى مؤلفه الإمام الرازي:

يعول الباحث في هذا الجانب على عدة أمور:•

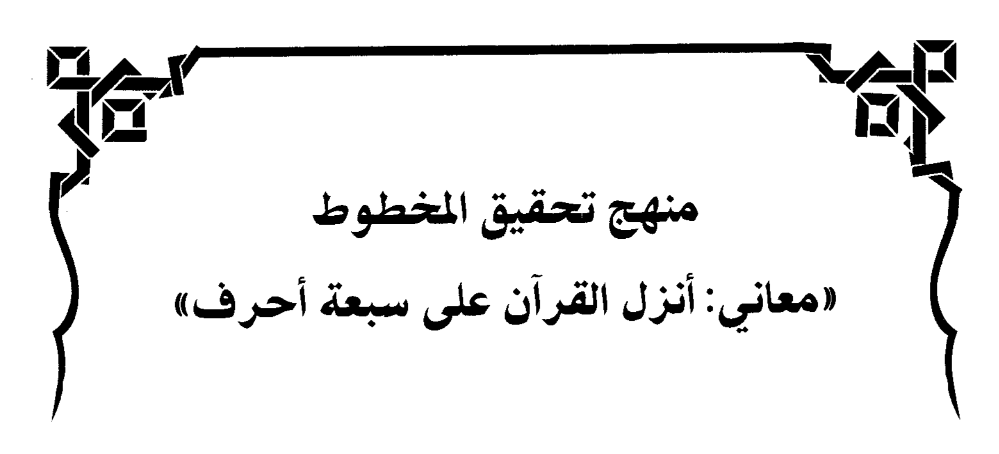
١ ـ **يجد الباحث عنوان هذا الكتاب مقروناً باسم مؤلفه الإمام الرازي على غلاف الكتاب المخطوط.** ويتأكد لديك بالمطالعة والملاحظة أن الخط واحد للعنوان ولسائر الكتاب. فالعنوان المثبت على وجه المخطوط منقول من النسخة الموثوقة السابقة بخط (عمر بن الحسن بن علي بن أبي حفص الهمداني؛ سنة ٥٧١هـ) وليس العنوان مضافاً إلى الكتاب بعد أمد بعيد من نسخه.

٢ ـ ثم تجد تصريح الإمام الرازي في مطلع كتابه يثبت نسبة

الكتاب إليه، إذ قال: (هذا كتاب جمعتُ فيه ما جاء في معنى قول النبي ﷺ: (أُنزل القرآن على سبعة أحرف) وهذا توافق جلي مع العنوان يثبت نسبة الكتاب إلى مؤلفه: الإمام أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي. رحمه الله تعالى.

٣ ـ أن المصنف يروي الأحاديث بأسانيده، حتى إنه روى عن والده، فذكره وذكر اسمه. فعُرف من ذلك أن هذا المخطوط هو بالتأكيد من تأليف الإمام أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي. رحمه الله ووالده رحمة واسعة.

❒❒❒



منهج تحقيق المخطوط

«معاني: أنزل القرآن على سبعة أحرف»

١ ـ اعتمدت في تحقيق هذا المخطوط على النسخة الوحيدة، وهي الأصل الفريد للكتاب. فإني مع مواصلة الجهود في التتبع والتقصي لم أحظ بنسخة ثانية لها. وقد رمزت لها بحرف (أ).

وهذه النسخة ذات خط نسخي جيد، مع الضبط بالشكل الذي يأتي سليماً غالباً وسقيماً في أحيان أخرى.

ولكن الباحث الخبير بمناحي الموضوع يمكنه بإمعان النظر أن يعرف نص الكتاب؛ كما أراده المؤلف الإمام أبو الفضل الرازي، ويمكنه بالتالي أن يثبته وينشره سليماً لطلاب العلم وأهله بتوفيق الله تعالى.

٢ ـ جعلت بين معقوفين كل زيادة على المتن مأخوذة من المصادر الموثوقة، أو كانت مما يقتضيه المقام، أو كانت تصويباً لابد منه؛ وكذا للتعريف بأرقام صفحات المخطوط.

٣ ـ خصص الإمام القسم أو الباب الأول من كتابه لسرد ما وقف عليه من أحاديث الأحرف السبعة، وقد أَثبتَ عناوين لبعض تلك

الأحاديث دون البعض الآخر، **فأثبتُّ لها بدوري عناوين** مناسبة أيضاً. وجعلت كلاً منها بين معقوفين؛ إشعاراً بإدراجها في أصل الكتاب إدراجاً متميزاً.

وقد خصص الإمام القسم أو الباب الثاني لمذاهب العلماء في معاني حديث الأحرف السبعة؛ والقسم أو الباب الثالث لرد الشبهات ولحل مشكلات البحث. وجعل كلاً منها في فصول دون عناوين، **فأثبتُّ بتوفيق الله تعالى لكل فصل عنواناً بين معقوفين**، ومع صعوبة هذا أحياناً فإن الله قد يسره بفتحه وتوفيقه، فلله الحمد والمنة.

٤ ـ ولم أكتفِ بوضع عناوين للأحاديث وللفصول في جميع أقسام الكتاب، **بل أثبتُّ أرقاماً للأحاديث؛ وكذا للفصول** تمييزاً لكل منها؛ وتيسيراً للباحث عند الإحالة أو العزو إلى شيء منها؛ وأكتفي بهذا التنويه في الدراسة عن تكراره في كل موقع من الكتاب؛ وكذا عند عمله أول مرة في الكتاب.

٥ ـ يبدو جلياً أن الناسخ قد استعمل في نسخة الكتاب بعض الرموز أو المصطلحات الخطية المتداولة في عصره. وقد أوضحتُ كلاً منها عند وروده أول مرة فقط، احترازاً من التكرار والإملال. وإليك تلك الرموز:

١ً ـ أثبتَ الناسخ إلحاقات كثيرة عند مقابلته للنسخة. ورمز لكل منها بما يقارب حرف (م) ومراده: (صح). أي تم تصحيح النص.

٢ً ـ أورد (فح) اختصاراً لكلمة (فحينئذ).

٣ًـ أورد (مخ) اختصاراً لكلمة (مختصراً).

٤ًـ أورد (رح) اختصاراً لعبارة (رحمهم الله) للصحابة ومن دونهم.

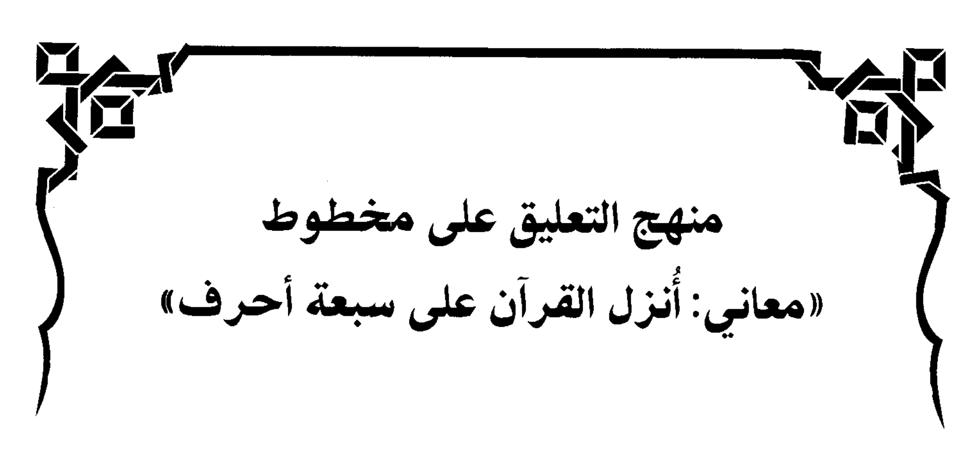
٥ًـ أورد (رض) اختصاراً لـ (رضي الله عنهم) كما في ص١٩ وغيرها.

٦ًـ أورد (حد) اختصاراً لكلمة (حدثنا) كما في الفصل (٣٧).

٧ًـ أورد (الإمام) اختصاراً لعبارة (المصحف الإمام) وهو مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه وأرضاه.

٦ ـ أدرجت في النص العلامات الإملائية اللازمة، فإنها من أهم أسباب تيسير فهم النص. كالفاصلة والنقطة؛ وعلامات الاستفهام؛ والتعجب. وجعلت كل نص قرآني بين قوسين مزهرين، وجعلت كل حديث غالباً بين قوسين عاديين، وجعلتُ كل نص علمي لبعض الأئمة محصوراً بين هلالين وهلالين.

❑❑❑



منهج التعليق على مخطوط
«معاني: أُنزل القرآن على سبعة أحرف»

تعرض شيخ الإسلام أبو الفضل الرازي لمعظم مباحث كتابه بالإجمال والاختصار. **وكتابه هذا باكورة التأليف استقلالاً في موضوع الأحرف السبعة**. ولعله قد كتب بعض مباحثه في مؤلفاته الأخرى مثل كتابه (اللوائح). فاستحسنت أن أجعل التعليق على الكتاب مكملاً لفوائده حسبما يقتضيه المقام. فجاء التعليق مشتملاً على ما يلي:

١ ـ عزو الآيات إلى مواضعها من سورها، وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية.

٢ ـ عزو القراءات إلى مصادرها الوثيقة من كتب القراءات القرآنية؛ حسب التيسير.

٣ ـ تخريج الأحاديث على كثرتها من مصادرها الأصيلة، باستثناء القليل النادر، إذْ لم أقف عليه فيما رجعت إليه من مصادر أصيلة، فلم أعلق عليه بشيء اكتفاء بهذا التنويه هنا، راجياً من الله

تعالى أن يكرمنا بالوقوف مستقبلاً على تخريجها، وبالله المستعان وعليه التكلان.

٤ ـ **الترجمة للرواة والأعلام**: حاولت في هذا الكتاب أن أورد ترجمة موجزة لكثير منهم حسب اللزوم في تقديري. وإني أرى أنه ليس بلازم علمياً أن يترجم المحقق إلا للأعلام أو الرواة الذين يحيج المقام إلى ترجمتهم، وله أن يترك ما وراء ذلك لمن يرغب فيه. خاصة وأن كتب التراجم موفورة في المكتبات العامة والخاصة. وقد وجدت أن المخطوط قد أورد عدداً وفيراً من الأعلام، فصار الاقتصار لازماً احترازاً من إثقال حواشي الكتاب وتضخيم حجمه.

٥ ـ **الحكم على الأحاديث**: فإن إيراد ترجمات الرواة قد أعان على معرفة حال سند الحديث، فإن وجدنا حكماً عليه لبعض أئمة الحديث اكتفينا به، وإلا فإنا نعول على معرفتنا برجال سنده؛ وعثورنا على متابعاته وشواهده، ونصدر الحكم عليه بالصحّة أو الحسن أو الضعف وبالله التوفيق.

٦ ـ أردت أن **أكمل بالتعليق العلمي فوائد هذا الكتاب الجليل**؛ وفقاً لمطالب المطالعين والباحثين المعاصرين، فإن الإمام واسع العلم، وقد أغفل ذكر كثير من الفوائد لأنها بدهية عنده؛ أو لأنه أوردها في بعض مؤلفاته، فكره تكرارها ههنا، لذا عمدتُ إلى مراعاة كل بحث في الكتاب حسب حاله، فأفضت في التعليق العلمي عند الاختصار الشديد، واكتفيت باليسير من الفوائد عند اقتضاء المقام

ذلك. وأحلت في مقامات أخرى للتوسع إلى مصادر أصيلة أو إلى بعض مؤلفاتي مكتفياً بالإحالة عن الإطالة رعاية للمقام. وقد **شرحت ما ورد من لفظ غريب لغة**؛ وهو نادر، وأوضحتُ التركيب المعقد في أسلوب الإمام الرازي، وهو قليل أيضاً.

وآمل أن يجيء عملي متكاملاً في خدمة هذا الكتاب القيم، وأن يحقق الله به من النفع في خدمة علوم القرآن العظيم أحسن وأكمل وأعظم مما رجوت وتصورت، وأن يجعل له أطيب الأثر في النهوض بعلوم القرآن العظيم ودراساته المعاصرة. والأمر لله وحده. ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾[هود: ٨٨].

❐❐❐

وإليك فيما يلي نماذج مصورة من الأصل المخطوط:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلواته على سيد المرسلين محمد النبي وآله وصحبه
الأكرمين الطاهرين قال الشيخ الإمام أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد
بن الحسن المقرئ الرازي رحمه الله. هذا كتاب جمعت فيه ملجأ
في معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم (أنزل القرآن على سبعة أحرف)
من مقالات العلماء القدماء والمتأخرين متقدما عليه بما ظفرت به
مما وقع لي من طرق هذا الخبر صحيحا ومرويا من أسانيد الوقت دون
النوازل وذكر من مداره عليه من الصحابة والتابعين مرفوعا
وموقوفا ومرسلا وهذا الخبر بما تحته من المعاني من أمهات أصول
الشريعة التي تقع بها المحنة كثيرة والمسألة من أولي الاستقامة والزيغ
معا ويتصل بها فصول جمة بأسولة عزة من ذوات الإشكال
وصعوبة المرام وقد أتعبت ذوي المعرفة بالأصول وممارسيها قديما
وحديثا على كثرة آفاتها ولهم وخوضهم فيها من غير أن سلم كل مقالة منها
على حدتها من معارضة أو خلص من مناقضة وإن كان المقصود
غير خارج من الإجماع كلوازم الدين أجمع في أحب الوصول إلى أقصاه

والوقوف

اللوحة ٣ من الأصل المخطوط [أ]

واولي الامر منكم وقد كان ابو بكر وعمر رم باجماع من ينعقد بهم الاجماع
ويتصورون من اولي الامر ولقول النبي صلى الله عليه وسلم اقتدوا باللذين
من بعدي ابي بكر وعمر على ما اخبرناه ابو مسلم ابن الكاتب بمصر حدثنا
ابو القسم البغوي حدثنا محمد بن عون حدثنا سفين عن عبد الملك
بن عمير عن ربعي بن حراش عن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اقتدوا باللذين من بعدي ابي بكر وعمر وفي حديث ابي الدرداء
اقتدوا باللذين ابي بكر وعمر فانهما حبل الله الممدود فمن تمسك بهما فقد
تمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها حدثنيه ابي احمد بن الحسن
الرازي حدثنا الطبراني حدثنا عبد الرحمن بن معوية العتبي حدثنا
محمد بن نصر الفارسي قال حدثنا ابو اليمان الحكم بن نافع حدثنا اسمعيل
بن عياش عن المطعم بن المقدام الصنعاني عن عنبسة بن عبد الله
الكلاعي عن ابي ادريس الخولاني عن ابي الدرداء وقد خرج خبر الاقتداء
ابو عبد الله بن منده في الصحيح فهذا الخبر هو النص المطلق ما لم يسمع معه
احدا من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في جمع القرآن وغيره من امور
الدين الا الاقتداء بهما والايتمار بامرهما فلو ادعى احد النص عليهما في جمع القرآن

من الخبر

اللوحة ١٦٣ من الأصل المخطوط [أ]

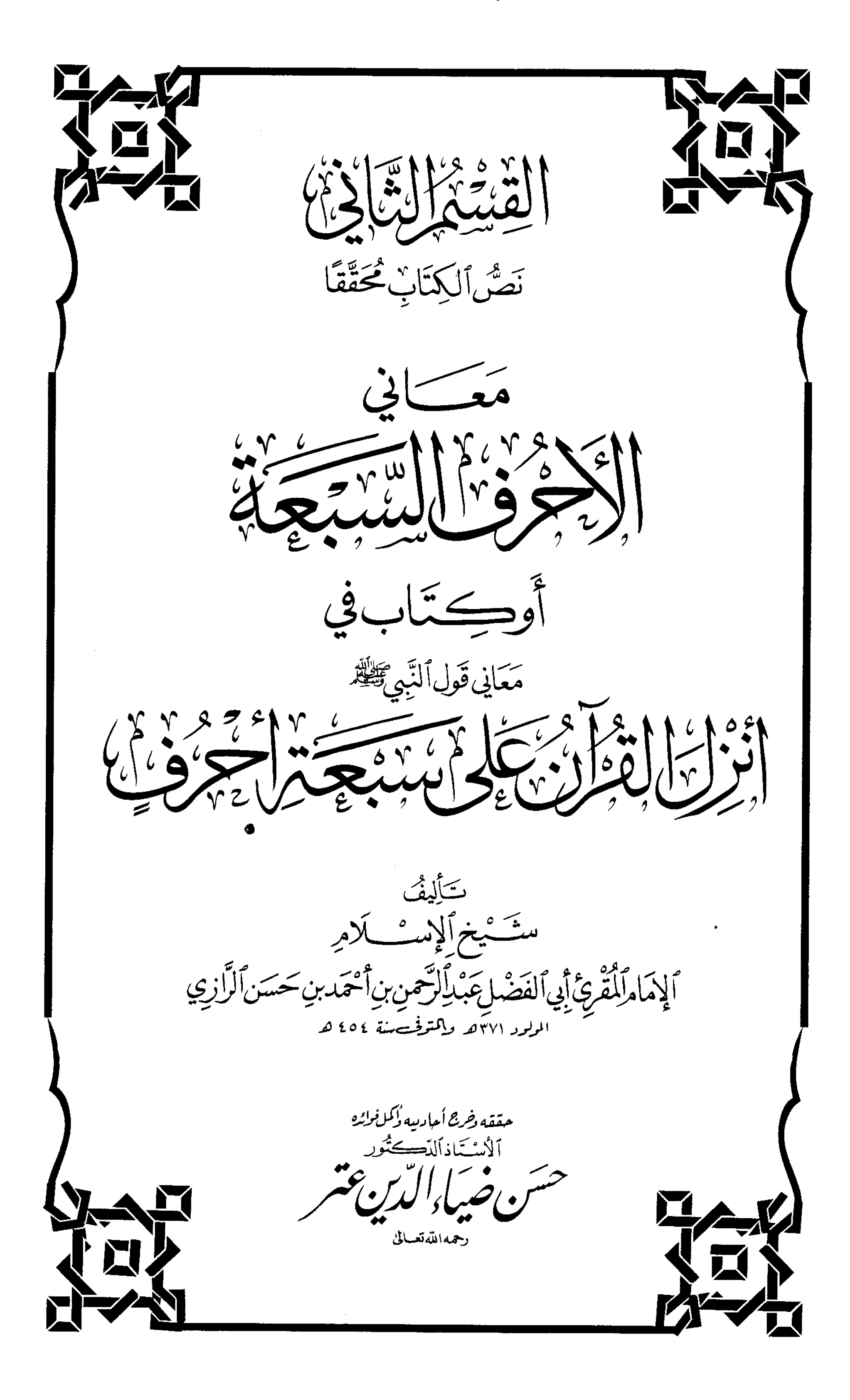
٨١ / ورقة

من الخبر وأنه كان يتصدون لجامع لكان له ذلك الدخول ذلك تحت
الاقتداء فجزى الله الجميع عنا أفضل الجزاء فلقد كفونا الخطب العظيم في كتاب الله
الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد

تم الكتاب ولله الحمد بمصر المحروسة

في سابع ليلة وهي ليلة الجمعة المباركة من شهر جمادى الأولى من شهور سنة
تسعة وستين وألف من الهجرة النبوية عليه أفضل صلاة وأكرم تحية كتبه
الفانية المفتقر إلى الله تعالى عبد القادر البغدادي لطف الله به في الدنيا
والآخرة نقلها من نسخة صحيحة بخط المقرئ الهمداني وهذا كلامه في آخره
« ووقع الفراغ منه على يدي العبد الضعيف الراجي عفو الله سبحانه وتعالى
وغفرانه عمر بن الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن أبي حفص الهمداني
غفر الله له ولوالديه وذلك ببلدة أصفهان حماها الله من حوادث الزمان
في جمادى الأولى من سنة إحدى وسبعين وخمسمائة » ه

اللوحة ١٦٤ من الأصل المخطوط [أ]



القسم الثاني

نص الكتاب محققًا

معاني الأحرف السبعة

أو كتاب في

معاني قول النبي ﷺ

أنزل القرآن على سبعة أحرف

تأليف

شيخ الإسلام

الإمام المقرئ أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن حسن الرازي

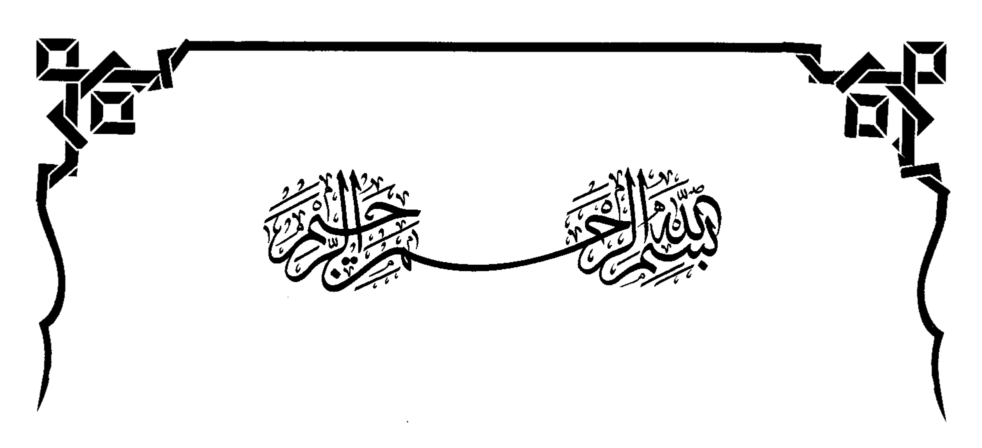
المولود ٣٧١ هـ والمتوفى سنة ٤٥٤ هـ

حققه وخرج أحاديثه وأكمل فوائده

الأستاذ الدكتور

حسن ضياء الدين عتر

رحمه الله تعالى



[أ/ ٣] الحمد لله رب العالمين، وصلواته على سيد المرسلين محمد النبي وآله وصحبه الأكرمين الطاهرين.

قال الشيخ الإمام أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن المقرئ الرازي رحمه الله:

هذا كتاب جمعتُ فيه ما جاء في معنى قول النبي ﷺ: (أُنزل القرآنُ على سبعةِ أَحرف) من مقالات العلماء القدماء والمتأخرين؛ متقدماً[١] عليه بما ظفرتُ به؛ مما وقع لي من طُرق هذا الخبر صحيحاً ومروياً من أسانيد الوقت؛ دون النوازل، وذِكرِ[٢] مَنْ مَدارُهُ

---

(١) أي وأقدم على مقالات العلماء في شرح الحديث؛ إيراد ما تلقّيتُ من روايات الحديث. فالأحاديث في صدر الكتاب كلها بإسناد الإمام الرازي، رحمه الله تعالى.

(٢) أي وأقدم على مقالات العلماء في الحديث؛ ذكرَ رواته من الصحابة والتابعين الذين عليهم مدار رواياته، أي ملتقى أسانيده. وتقدير كلامه: «متقدماً عليه بما ظفرتُ به من الأحاديث وبذكر من مداره عليه من الصحابة».

عليه من الصحابة والتابعين مرفوعاً وموقوفاً ومرسلاً[1].

وهذا الخبر بـما تحته من المعاني من أمهات أصول الشريعة التي [تقع][2] بها الـمحنة كثيرة؛ والمسألة من أُولي[3] الاستقامة والزيغ معاً[4]، ويتصل بها فصول جمّة [بأسئلة][5] عدةٍ من ذوات الإشكال وصعوبة المرام[6]. وقد أتْعَبتْ ذوي المعرفة بالأصول وممارسيها

---

(١) أفاد الإمام الرازي أنه عوّل على الأسانيد العوالي دون الأسانيد النوازل.

يفضل علماء الحديث **الإسناد العالي** ويرغبون فيه: وهو الإسناد الذي قلّ عدد رجاله مع اتصاله وسلامته من الضعف، وكذا إذا تقدم سماع راويه، أوْ تقدمت وفاة شيخه.

ويقابله **الإسناد النازل**: وهو الذي كثُر عدد رجاله فطالت أو بعُدت مسافته.

لكن النزول في الإسناد مرغوب عنه عند أئمة الحديث، لكثرة الاحتمالات فيه بالسهو ونحوه، مع كثرة الرواة. ارتقب المزيد من البيان في الدراسة المقدمة. وانظر (علوم الحديث، لابن الصلاح: ص٢٥٦، ومنهج النقد في علوم الحديث، للأستاذ الدكتور نور الدين عتر: ٣٥٨ ـ ٣٦٤).

(٢) في الأصل: «يقع». والمراد بقوله: «المحنة»: الامتحان.

(٣) في الأصل: «أُلي» بدون واو.

(٤) مراده: يحصل السؤال عن معاني الحديث من الفئتين: أهل الاستقامة؛ وأهل الزيغ أيضاً.

(٥) في الأصل: «بأسولة».

(٦) مراده: ويتصل بمعاني الحديث؛ وهي من أمهات أصول الشريعة؛ فصول كثيرة، تتضمن أسئلة عديدة تتسم بالإشكال وبالصعوبة في تحصيل الجواب المطلوب. وَ«المرام»: المطلب.

قديماً وحديثاً على كثرة أقاويلهم وخوضهم فيها، من غير أن [تَسْلَمَ][1] كلُّ مقالة منها على حِدَتِها من معارضة؛ أَوْ [تخلصَ][2] من مناقضة.

وإن كان المقصود به[3] غير خارج من الإجماع، كلوازم الدين أجمع.

فمن أحب الوصول إلى أقصاه [أ/ ٤] والوقوف على مقتضاه؛ أو ما كُلِّف منه؛ احتاج إلى أن يُـلَفِّق بين ألفاظ الخبر على اختلافها[4]، ويتأمل ما في كل واحد منها من فضل المزية والتقييد[5]، فبذلك يتضح، ومنه أتيت مُوَدَّعَه، بعون الله[6]؛ وبه الحول والقوة؛ ومنه التوفيق.

❐❐❐

---

(١) في الأصل: «سلم». والصواب (من غير أن تسلم). ولعل قوله: (سلم) سهو من الناسخ، أو عائد إلى طبيعة أسلوب المؤلف وتأثير العجمة فيه.

(٢) في الأصل «خلص» والصواب كما أثبتُّ أعلاه.

(٣) أي المقصود بحديث: (أنزل القرآن على سبعة أحرف).

(٤) أي أن يوفق بين نصوص الروايات المختلفة من هذا الحديث.

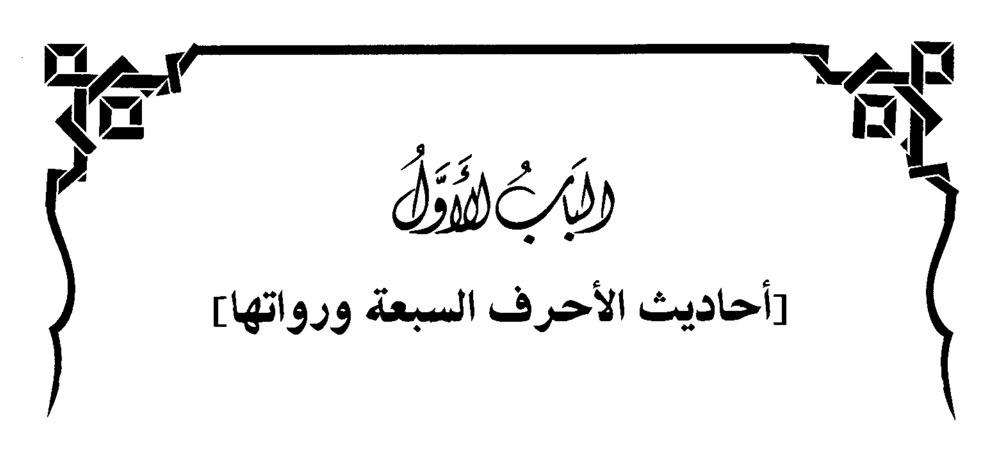
(٥) أَنْ يعتبر بـما في كل نص من دلالات ومزايا وإطلاق أو تقييد.

(٦) أي وبهذه الطريقة وقفت على ما أُودع في روايات الحديث، أي ما احتوته من معان ومقاصد ودلالات؛ بعون الله وتوفيقه.



البَابُ الأَوَّلُ

[أحاديث الأحرف السبعة ورواتها]



الباب الأول

[أحاديث الأحرف السبعة ورواتها]

الصحابة رواة أحاديث الأحرف السبعة[1]:

وهذا ذكر من مداره عليه من الصحابة رضي الله عنهم[2]، وهم: عمر؛ وعثمان؛ وعلي؛ وعبدالله؛ وأُبيّ[3]؛ وزيد بن ثابت؛ وعبدالله بن عمرو؛ وعبدالله بن عباس؛ وحذيفة بن اليمان؛ وأبو هريرة؛ وسَمُرَة بن جندب؛ وأبو الجهم الأنصاري؛ وأبو بكرة؛ وأم أيوب الأنصارية؛ رضي الله عنهم أجمعين.

•

وبعد هؤلاء فقد جاء الخبر عن عمرو بن العاص؛ وأبي أيوب الأنصاري؛ وأنس بن مالك؛ وزيد بن أرقم. ولم أظفر بمسانيدهم؛

---

(١) ما بين معقوفين من عناوين وغيرها هو زيادة في أثناء التحقيق؛ في جميع مناحي الكتاب. وأكتفي بهذا التنويه هنا عن تكراره مستقبلاً.

(٢) هذه العبارة بالمداد الأحمر في الأصل المخطوط.

(٣) هما عبدالله بن مسعود، وأبي بن كعب.

ولا بما جاء عن زيد بن ثابت[1]، من غير أن يخلو الخبر عن أن [يكون][2] رواه غيرهم من الصحابة رضي الله عنهم[3].

---

(١) لم يرو المصنف؛ بإسناده لأي من هؤلاء الأصحاب الخمسة؛ حديثاً يرفعه إلى الرسول ﷺ. أما أنس بن مالك فإنه روى عن عبادة بن الصامت عن أبي بن كعب مرفوعاً. وقد أورده المصنف في الحديث ١٤. **وأستخلص** من هذا العرض أن الصحابة الذين روى الإمام الرازي بإسناده إليهم أحاديث الأحرف السبعة عددهم أربعة عشر صحابياً. وأفادنا أنه يعلم أن غيرهم من الصحابة قد رووا هذا الحديث أيضاً، إذْ قال: «رواه غيرهم من الصحابة رضي الله عنهم». لكنه لم يرْوِ ذلك بإسناده إليهم.

(٢) كلمة [يكون]: زيادة في أثناء التحقيق.

(٣) أورد الإمام جلال الدين السيوطي في الإتقان أسماء واحد وعشرين صحابياً روَوْا أحاديث الأحرف السبعة. وبالمقارنة مع ما أورده منهم الإمام الرازي نجد ما يلي:

أ ـ أن الإمام الرازي ذكر أربعة من الصحابة لم يذكرهم السيوطي، وهم «علي بن أبي طالب، عبدالله بن عمرو بن العاص، زيد بن ثابت، وأُم أيوب».

ب ـ أن الإمام السيوطي زاد عليه هؤلاء الصحابة: «سليمان بن صرد، وعبد الرحمن بن عوف، وعمرو بن أبي سلمة، ومعاذ بن جبل، وهشام بن حكيم، وأبا سعيد الخدري، وأبي طلحة الأنصاري» (أنظر الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي: ١/ ١٣١ ط. مكتبة المشهد الحسيني بالقاهرة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م).

جـ ـ كنت أوردت أحاديث الأحرف السبعة عن ثلاثة من الأصحاب لم يذكرهم السيوطي، وهم: «زيد بن ثابت، وعبادة بن الصامت، وأم أيوب». وذلك في كتابي (الأحرف السبعة ص: ١٠٨ وما حولها. وسيصدر في طبعة ثانية موسعة ومصححة من أخطاء طبعة دار البشائر). =

وهذا ذكر مسانيدهم، فمن ذلك: حديث عمر بن الخطاب ﷺ[1].

(١) أخبرنا أبو القاسم جعفر بن عبدالله بن يعقوب بن فَنَّاكي حدثنا محمد بن هارون الروياني[2] حدثنا عمرو بن علي حدثنا معاذ بن هانيء حدثنا حرب بن ثابت حدثنا إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عن أبيه عن جده؛ وكان جده له صحبة؛ أنه [أ/ ٥] قرأ بين يدي عمر ﷺ، فأخذ عليه

= د ـ يصبح مجموع ما وقفنا عليه من الصحابة **رواة الحديث ستة وعشرين صحابياً**؛ أي بزيادة خمسة لم يذكرهم الإمام السيوطي، وهم: «علي بن أبي طالب، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وزيد بن ثابت، وعبادة بن الصامت، وأم أيوب الأنصارية». رضي الله عنهم.

(١) **تم ترقيم الأحاديث في أثناء التحقيق.**

(٢) في الأصل: «الرؤياني» بالهمزة فوق الواو، لكن في ص٧ وغيرها بدون همزة.
قال السمعاني: «الروياني: بضم الراء وسكون الواو وفتح الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، وفي آخرها النون. هذه النسبة إلى رويان، وهي بلدة بنواحي طبرستان، خرج منها جماعة من أهل العلم». (الأنساب، للسمعاني: ٦/ ١٨٩). وقال ابن ناصر الدين الدمشقي: «والروياني: نسبة إلى رويان، قرية بآيل طبرستان... ومنها الحافظ أبو بكر محمد بن هارون الروياني صاحب المسند وغيره. ورويان ثلاثة: مدينة في جبال طبرستان.. ومحلة بالري، وقرية بحلب، قُتل عندها آق سنقر، جد الملك نور الدين محمود رحمه الله». (توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين الدمشقي: ٤/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠)
أقول: فالصواب أن (الروياني) بالواو المجردة عن الهمز. وقد طبع مسند الروياني بمصر من قريب.

عمر، فقال الرجل: واللهِ لقد قرأتُ عند رسول الله ﷺ فما غيَّر عليَّ، فقُضي لهم أنهم اجتمعوا عند رسول الله ﷺ، فقرأ الرجل، فقال له نبي الله ﷺ: (قد أحسنت)، وكأنَّ عمرَ وجد في نفسه، قال: وعرف نبي الله ذاك منه، فأهوى بيده إلى صدر عمر، فقال: (انـفِرِ الشيطانَ؛ ثلاث مرات، يا عمرُ إنَّ القرآنَ كلَّه صوابٌ؛ ما لم تجعل العذابَ مغفرةً والمغفرةَ عذاباً)[1].

---

(١) **الحديث الأول، إسناده:**

- **أبو القاسم جعفر بن عبدالله بن يعقوب بن فنَّاكي الرازي**، روى مسند الحافظ محمد بن هارون الروياني عنه، وسمع من ابن أبي حاتم، وروى عنه هبة الله اللالِكائي وأبو الفضل الرازي، قال الخليلي: (هو موصوف بالعدالة وحسن الديانة). توفي سنة ثلاث وثـمانين وثلاثـمائة. (الوافي بالوفيات، للصفدي، ١١/ ١١١، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي: ٤/ ١٦٥، وسير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي: ١٦/ ٤٣٠ ـ ٤٣١، وتذكرة الحفاظ، للذهبيٌ: ١٠١٧).
- **محمد بن هارون الروياني**، أبو بكر، حدث عن عمرو بن علي الفلاّس وأبي الربيع الزهراني وأبي زرعة الرازي وآخرين، وحدث عنه ابن فنَّاكي وأبو بكر الإسماعيلي وجماعة، وثقه أبو يعلى الخليلي، ووصفه الإمام الذهبي بقوله: «الإمام الحافظ الثقة صاحب المسند المشهور»، توفي سنة سبع وثلاثمائة. (الوافي بالوفيات، للصفدي: ٥/ ١٤٨، وتذكرة الحفاظ، للذهبي: ٢/ ٧٥٢، وسير أعلام النبلاء، للذهبي: ١٤/ ٥٠٧).
- **عمرو بن علي بن بحر**، أبو حفص البصري الباهلي الفلاّس، ثقة حافظ، توفي سنة تسع وأربعين ومائتين، وهو من رجال الكتب الستة. (تقريب التهذيب: ٤٢٤). =

= ـ **معاذ بن هانيء القيسي البصري**، أبو هانيء، ثقة، توفي سنة تسع ومائتين، أخرج له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (تقريب التهذيب: ص٥٣٦).

ـ **حرب بن ثابت**، أبو ثابت البكري، ويقال: ابن أبي ثابت، روى عن اسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة والحسن ومروان الأصفر، وروى عنه عبد الصمد بن عبد الوارث وأبو عمر الحوضي وأبو سلمة، وثقه ابن حبان، **ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً أو تعديلاً**. وقال ابن كثير: «لا نعرف أحداً جرحه». (الجرح والتعديل: ٣/ ٢٥٢، وفضائل القرآن، لابن كثير ص٦٦. ط أولى ـ ١٤٠٦ دار المعرفة، وتعجيل المنفعة، لابن حجر: ٩١ ـ ٩٢).

ـ **إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة** ـ زيد ـ بن سهل الأنصاري النجاري المدني، ثقة حجة، توفي سنة اثنتين وثلاثين ومائة، وقيل بعدها. وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ١/ ٢٣٩، وتقريب التهذيب: ١٠١).

ـ **عبدالله بن أبي طلحة** ـ واسم أبيه زيد بن سهل الأنصاري النجاري المدني، ولد على عهد النبي ﷺ، ووثقه ابن سعد، توفي بالمدينة سنة أربع وثمانين، أخرج له مسلم والنسائي. (تهذيب التهذيب: ٥/ ٢٦٩، وتقريب التهذيب: ٣٠٨).

ـ **أبو طلحة: اسمه زيد بن سهل بن الأسود النجاري الأنصاري المدني**. من كبار الصحابة، وهو زوج أم سليم، وجعلت إسلامه مهراً لزواجه منها. شهد بدراً وما بعدها، توفي سنة أربع وثلاثين، وقال أبو زرعة الدمشقي: «عاش بعد النبي ﷺ أربعين سنة»، قال ابن حجر: فعلى هذا يكون موته سنة خمسين أو إحدى وخمسين. وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٣/ ٤١٤، وتقريب التهذيب: ٢٢٣، والإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر: ١/ ٥٤٩).

أقول: هذا إسناد فيه ضعف، نظراً للراوي: حرب بن ثابت، ويصير حسناً لغيره إن وجد ما يقويه. =

= **تخريج الحديث الأول:**

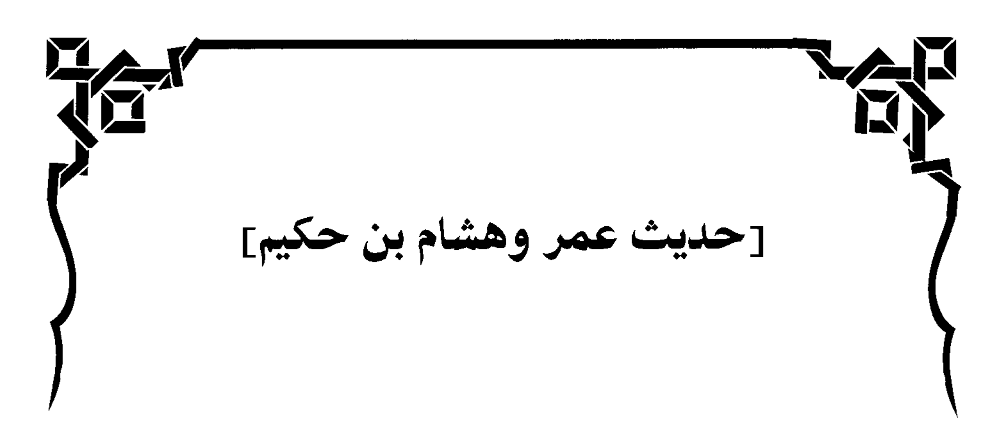
أخرج هذا الحديث الإمام أحمد عن شيخه عبد الصمد (المسند: ٤/ ٣٠)، وابن جرير الطبري عن شيخه أحمد بن منصور حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث حدثنا حرب بن ثابت به (جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ١/ ٢٥ ـ ٢٦ حديث ١٦ ـ تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر). وعند أحمد: (ما لم يُجْعَل عذابٌ مغفرةً، أو مغفرةٌ عذاباً). وعند ابن جرير: (ما لم تَجْعَلْ رحمةً عذاباً، أو عذاباً رحمةً).

عزاه الهيثمي إلى أحمد وقال: «رجاله ثقات»، وذكره ابن كثير من رواية أحمد وقال: «**وهذا إسناد حسن**، وحرب بن ثابت هذا يكنى بأبي ثابت، لا نعرف أحداً جرحه».

أقول: أي هو مستور يتقوى حديثه من طريق آخر. ولعل الهيثمي وقف على ما يتقوى به عنده. والله أعلم. (مجمع الزوائد: ٧/ ١٥٠ ـ ١٥١، وفضائل القرآن، لابن كثير: ص٦٦). وذكره الحافظ ابن حجر بلفظ قريب من رواية الطبري: وفيه قول الرسول ﷺ (.. ابعد شيطاناً، قالها ثلاثاً...) (فتح الباري، لابن حجر: ٩/ ٢٦. ط. الخشاب بمصر).

أقول: عرضت لهذا الحديث ورواياته في كتابي: (الأحرف السبعة ـ الفصل الثامن: لا تضارب في القراءة بالأحرف: ص٨٤ ـ ٩١) ووفقني الله لتبيان المراد من هذه الأحاديث، بما يدفع توهم التعارض بينها وبين ما تواتر من الأحاديث الأخرى للأحرف السبعة. وقد نصّ حديث الإمام مسلم على ذلك المعنى صراحة: (قال ابن شهاب: بلغني أن تلك السبعة الأحرف إنما هي في الأمر الذي يكون واحداً لا يختلف في حلال ولا حرام). (صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب صلاة المسافرين: بيان أن القرآن نزل على سبعة أحرف: ٦/ ١٠١).

وانظر فيما يأتي التعليق على الحديث الثامن والحديث الرابع والأربعين، وبحث: نزول الأحرف السبعة بالتوقيف لا بالاختيار، في كتابي: الأحرف السبعة، وسيصدر بإذن الله في طبعة ثانية مصححة مزيدة.



[حديث عمر وهشام بن حكيم]

(٢) أخبرني والدي أبو العباس أحمد بن الحسن الحافظ الرازي إجازة بالرَيّ؛ وأبو عبدالله محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله اللالكائي قراءةً عليه بالبصرة، قالا: حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن العباس بن الفضل الأسفاطي حدثنا أبو خليفة حدثنا القَعْنبيّ حدثنا مالك حدثنا الزهري.

وحدثنا أبو طاهر محمد بن محمد بن مَحْمَش الزِّيادي الفقيه وأحمد بن الحسن الحَرَشِيُّ[1] قراءة عليهما بنيسابور، قالا: حدثنا أبو علي محمد بن أحمد الميداني حدثنا أبو عبدالله محمد بن يحيى الذُهلي حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير عن المسور بن مَخْرَمَة وابنُ عبدٍ القاري أنهما سمعا عمر بن الخطاب ﵁ يقول: أقرأني رسول الله ﷺ [أ/ ٦] سورة الفرقان، فحفظتها ووعيتها، فبينا أنا قائم في المسجد أصلي إذا هشام بن حكيم بن حزام يصلي إلى جنبي، فافتتح تلك السورة على غير الحرف

(١) في الأصل «الحَرْسِيُّ» بالراء الساكنة والسين المهملة، وهو سهو من الناسخ.

الذي أقرأني رسول الله ﷺ، فهممتُ أن أُساوِرَهُ في الصلاة، ثم كففت عنه حتى صلى، فأخذتُ بـمجامع ثوبه فقلت: مَن أقرأك هذه السورة؟! قال فقال: رسول الله ﷺ أقرأنيها، فقلت: كذبتَ[1]، لقد أقرأنيها رسول الله ﷺ على غير هذا الحرف، أقرأنيها رسول الله ﷺ على غير هذا الحرف، فخرجتُ أقوده، فلما رآني النبي ﷺ قال لي: (يا عمر خلِّ سبيله)، فأرسلت ثوبه، فقلت: يا رسول الله أَقرأْتني سورة من القرآن، فإذا هو يقرأ على خلاف ما أَقرأتني[2]، فقال رسول الله ﷺ: (إقرأْ يا هشام)، فقرأ، فقال: (هكذا أُنزلت)، ثم قال:

---

(١) **قوله**: (أساوره في الصلاة): أُواثبه وأُقاتله. وقال النووي: أي أُعاجله وأواثبه. قال ابن حجر: (قوله: كذبتَ): فيه إطلاق ذلك على غلبة الظن، أو المراد بقوله (كذبت): أخطأتَ، لأن أهل الحجاز يطلقون الكذب في موضع الخطأ. (انظر فتح الباري: ٩/ ٢٠ ـ ٢١، والنهاية: ٢/ ٤٢٠، والمنهاج شرح صحيح مسلم ابن الحجاج: ٦/ ١٠٠ ـ ١٠١).

(٢) **أقول**: هذا برهان عظيم على أنهم كانوا يلتزمون نفس قراءة الرسول ﷺ بكلماتها وهيئات ألفاظها. فأين يذهب المتخرصون والواهمون بزعمهم تصرف الصحابة بألفاظ القرآن وقراءتهم بالمعنى!!؟؟ وقد تضافرت دلالات كثير من الأحاديث الصحيحة على التزام الصحابة قراءة الرسول ﷺ دون تغيير ولا تبديل. وتجد ذلك في الدراسة المقدمة؛ وفي كتابي (الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها) وسيصدر قريباً بإذن الله في طبعة موسعة ومصححة من أخطاء طبعة دار البشائر. وبالله التوفيق.

(إقرأ يا عمر) فقرأت، فقال: (**هكذا**[1] **أُنزلت، إن القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه**). واللفظ لمالك[2].

---

(١) في الأصل: «هكذات» وهو سهو من الناسخ.

(٢) **الحديث الثاني؛ إسناده:**

- **أبو العباس أحمد بن الحسن بن بندار**، الحافظ الرازي المحدث، شيخ الحرم، حدث عن أبي بكر الشافعي وأبي القاسم الطبراني وابن عدي وآخرين، وروى عنه ولده الإمام عبدالرحمن أبو الفضل ـ مصنف هذا الكتاب ـ وغيره، قال الذهبي: «وكان من علماء الحديث، عاش إلى سنة تسع وأربعمائة». (سير أعلام النبلاء: ١٧/٢٩٩ ـ ٣٠٠).
- **أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله اللالكائي، المقرئ البصري**، شيخ متصدر، قرأ على أحمد بن نصر الشذائي، وأبي الأشعث محمد بن حبيب الجارودي، وقرأ عليه أبو علي الحسن بن القاسم وأبو بكر محمد بن أحمد المرزبان وأبو علي الأهوازي. روى عنه الأهوازي قصيدته الرائية سنة ست وثمانين وثلاثمائة. (غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري: ٢/٨٥ ـ ٨٦).
- **أبو بكر أحمد بن محمد بن العباس بن الفضل الأسْفطاي**: لم أقف على ترجمته. انظر الحديث ١٨.
- **أبو خليفة: الفضل بن الحباب الجمحي البصري**، سمع مسلم بن إبراهيم وسليمان بن حرب ومسدداً؛ وطبقتهم، وحدث عنه الطبراني والإسماعيلي وابن عدي وخلق كثير، وكان محدثاً ثقة صادقاً مكثراً، توفي سنة خمس وثلاثمائة. (تذكرة الحفاظ، للحافظ الذهبي: ٢/٦٧٠ ـ ٦٧١، وسير أعلام النبلاء: ١٤/٧ ـ ١١). =

= ـ **القعنبي**: هو عبد الله بن مسلمة بن قعنب، أبو عبد الرحمن المدني نزيل البصرة، ثقة عابد، توفي سنة إحدى وعشرين ومائتين، أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي. (تهذيب التهذيب: ٣١/٦، وتقريب التهذيب: ٣٢٣).

ـ **مالك بن أنس بن مالك**، أبو عبد الله المدني، إمام دار الهجرة، رأس المتقين وكبير المتثبتين، حتى قال الإمام البخاري: «أصح الأسانيد كلها: مالك عن نافع عن ابن عمر» توفي رحمه الله سنة تسع وسبعين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٥/١٠، وتقريب التهذيب: ٥١٦).

ـ **الزهري**: هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب القرشي، أبو بكر المدني، الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه، توفي سنة خمس وعشرين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٤٥٥/٩، وتقريب التهذيب: ٥٠٦).

الطريق الثاني للحديث الثاني:

ـ **أبو طاهر محمد بن محمد بن مَحْمِش الزيادي النيسابوري**، الشافعي، سمع من أبي علي الميداني ومحمد بن الحسين القطان وآخرين، وروى عنه البيهقي وجماعة، وصفه الذهبي بقوله: «الفقيه العلامة القدوة الأديب»، وقال أيضاً: «كان إماماً في المذهب، **وإمام أصحاب الحديث ومسندهم ومفتيهم**»، توفي سنة عشر وأربعمائة. (الوافي بالوفيات، للصفدي: ٢٧١/١، وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي: ١٩٨/٤، وتذكرة الحفاظ: ١٠٥١/٣، وسير أعلام النبلاء: ٢٧٦/١٧).

ـ **أحمد بن الحسن بن أحمد**، أبو بكر الحَرَشيُّ، الحِيريُّ النيسابوري، حدث عن أبي علي الميداني وأبي محمد الفاكهي وجماعة، وسمع منه الحاكم والبيهقي =

= والخطيب وآخرون، وثقه السمعاني، وأثنى عليه الحاكم وفخم أمره، ووصفه الذهبي بقوله: «**الإمام العالم المحدث**، مسند خراسان، قاضي القضاة» توفي سنة إحدى وعشرين وأربعمائة. (الأنساب، للسمعاني: ٣٢٧/٤، والوافي بالوفيات، للصفدي: ٣٠٦/٦، وسير أعلام النبلاء: ١٧/ ٣٥٦ ـ ٣٥٨).

ـ **أبو علي محمد بن أحمد بن محمد بن معقل الميداني النيسابوري**، سمع من محمد بن يحيى الذهلي، وهو صاحبه، وروى عنه ابن منده وأبو طاهر بن محمش وأبو بكر الحيري، وصفه الذهبي بـ «الشيخ الصدوق»، توفي فجأة سنة ست وثلاثين وثلاثمائة. (سير أعلام النبلاء: ١٥/ ٣٩٠ ـ ٣٩١، وشذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي: ٣٤٣/٢).

ـ **أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي النيسابوري**، ثقة حافظ جليل، توفي سنة ثمان وخمسين ومائتين على الصحيح، أخرج له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه. (تهذيب التهذيب: ٥١١/٩، وتقريب التهذيب: ٥١٢).

ـ **عبد الرزاق بن همّام بن نافع الحميري**، أبو بكر الصنعاني، ثقة حافظ مصنف، توفي سنة إحدى عشرة ومائتين. وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٣١٠/٦، وتقريب التهذيب: ٣٥٤).

ـ **معمر بن راشد الأزدي**، أبو عروة البصري، نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل إلاّ أنَّ في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدّث به بالبصرة، توفي سنة أربع وخمسين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٢٤٣/١٠، وتقريب التهذيب: ٥٤١).

ـ **الزهري**: سبقت ترجمته في الطريق الأول لهذا الحديث. =

= - **عروة بن الزبير بن العوام الأسدي**، أبو عبد الله المدني، ثقة فقيه مشهور، توفي سنة أربع وتسعين على الصحيح، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ١٨٠/٧، وتقريب التهذيب: ٣٨٩).

المِسْوَر بن مَخْرَمة بن نوفل، أبو عبد الرحمن الزهري، له ولأبيه صحبة، توفي سنة أربع وستين، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ١٥١/١٠، وتقريب التهذيب: ٥٣٢).

- **ابن عبد القاريّ**: هو عبد الرحمن بن عبدٍ، بغير إضافة، القاريُّ، من ولد القارة بن الديش. يقال: له رؤية، اختلف قول الواقدي فيه. قال تارة: له صحبة، وتارة: تابعي، وذكره العجلي في ثقات التابعين، توفي سنة ثمان وثمانين، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٢٢٣/٦، وتقريب التهذيب: ٣٤٥).

- **هشام بن حكيم بن حزام بن خويلد الأسدي القرشي**، صحابي ابن صحابي، أخرج له البخاريُ ومسلم وأبو داود والنسائي. (تهذيب التهذيب: ٣٧/١١، وتقريب التهذيب: ٥٧٢، والإصابة: ٥٧١/٣).

أقول: ١ـ الطريق الأول للحديث فيه أبو بكر أحمد بنْ محمد الأسفاطي، وهو مجهول بالنسبة إلي، فالإسناد من هذا الطريق الأول ضعيف. والله أعلمْ.

٢ـ **الطريق الثاني**: فيه أبو علي محمد بن أحمد بن مَعْقل الميداني النيسابوري، وهو عند الذهبي (الشيخ الصدوق) فالإسناد من هذا الطريق حسن. والله أعلم.

تخريج الحديث الثاني:

أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (كتاب فضائل القرآن ـ باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ـ فتح الباري: ٢٣/٩ حديث ٤٩٩٢، وباب من لم ير =

= بأساً أن يقول: سورة البقرة وسورة كذا وكذا: ٨٧/٩ حديث ٥٠٤١) ومسلم (كتاب صلاة المسافرين ـ باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف: ٥٦١/١ حديث ٨١٨) والترمذي (كتاب القراءات ـ باب القرآن على سبعة أحرف: ٥٦١/١ حديث ٨١٨) والترمذي (كتاب القراءات ـ باب القرآن أنزل على سبعة أحرف: ٢٦٣/٤ حديث ٤٠١٤) والنسائي (كتاب افتتاح الصلاة: ١٥١/٢) وابن جرير في (جامع البيان: ٢٤/١ حديث ١٥) وأخرجه أبو داود الطيالسي (المسند ص٩ حديث ٤٠) وابن أبي شيبة (المصنف: ٥١٧/١٠) وأحمد (المسند ٤٠/١، ٤٢، ٤٣) والطحاوي (مشكل الآثار: ١٨٨/٤) والبغوي (شرح السنة: ٥٠٣/٤) جميعاً من طرقهم عن الزهري به.

أما رواية مالك التي ذكر المؤلف سندها ثم ذكر الحديث في سياق يوهم أن مالكاً روى الحديث أيضاً عن المسور وعبد الرحمن معاً، وليس الأمر كذلك، وإنما رواه مالك عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبدٍ القاري ـ فحسب ـ عن عمر بن الخطاب.

رواية مالك هذه في الموطأ (كتاب فضائل القرآن ـ باب ما جاء في القرآن: ٢٠١/١) وأخرجها من طريق مالك كلٌ من أحمد (المسند: ٤٠/١) ومسلم (٥٦٠/١ حديث ٨١٨) وأبي داود (كتاب الصلاة ـ باب أنزل القرآن على سبعة أحرف: ١٥٨/٢ حديث ١٤٧٥) والنسائي (السنن ـ كتاب افتتاح الصلاة: ١٥٠/٢ وفضائل القرآن: ٥٤ حديث ١٠) وابن حبان (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: ٨٤/٢) والطحاوي (مشكل الآثار: ١٨٧/٤، ط. دار صادر. بيروت) والبغوي (شرح السنة: ٥٠٣/٤).

أقول: هذا الحديث الثاني قد رواه الشيخان ومالك وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم، فالحديث صحيح، والحمد لله.

(٣) ووجدت في كتاب أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني عن عبد الأعلى عن معمر عن الزهري عن عروة عن ابن مَخْرمة عن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: **(أُنزل القرآنُ على سبعةِ أحرف)**[1].

❐❐❐

---

(١) **الحديث الثالث، إسناده:**

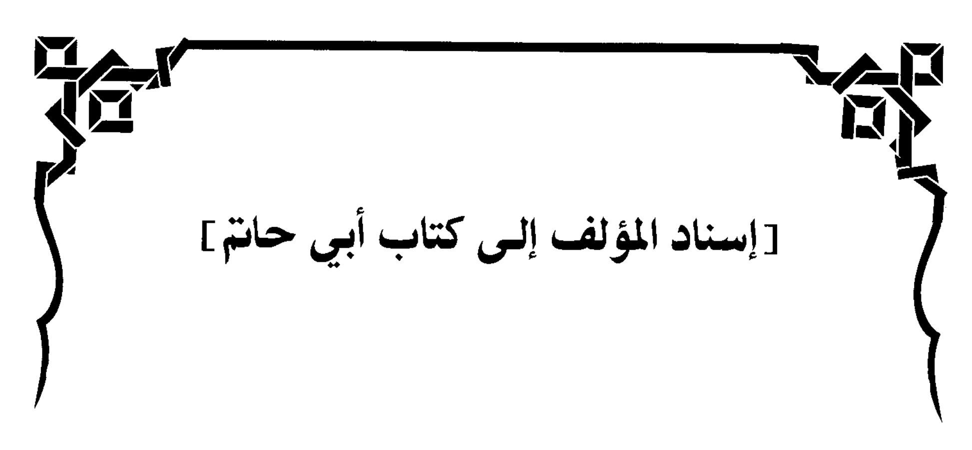
- **سهل بن محمد بن عثمان أبو حاتم السجستاني**، النحوي المقرئ البصري، صدوق. توفي سنة خمس وخمسين ومائتين، أخرج له أبو داود والنسائي. (تهذيب التهذيب: ٤/ ٢٥٧، وتقريب التهذيب: ٢٥٨).
- **عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري السامي ـ بالمهملة ـ** أبو محمد، ثقة، توفي سنة تسع وثمانين ومائة، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٦/ ٩٦، وتقريب التهذيب: ٣٣١).

وباقي رجال السند تقدمت ترجماتهم في الحديث الثاني، وهم ثقات.

تخريج الحديث الثالث:

أخرجه أحمد في المسند (١/ ٢٤) والنسائي في كتاب افتتاح الصلاة: (٢/ ١٥٠) كلاهما عن شيخهما عبد الأعلى بن عبد الأعلى في سياق أطول، جاء فيه: ثم قال رسول الله ﷺ: «إن القرآن نزل على سبعة أحرف».

أقول: الظاهر صحة هذا الإسناد؛ لأنه يعتمد على كتاب. ويؤكد صحة هذا الحديث وروده في الكتب الستة بسياق أطول. والله أعلم.



[إسناد المؤلف إلى كتاب أبي حاتم]

أخبرنا بكتاب أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني كَمَلاً [٧/ أ] أبو القاسم جعفر بن عبدالله بن يعقوب بن فنّاكي العَدْل الروياني بالري سنة تسع وسبعين وثلاثمائة قراءة عليه وأنا أسمع، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن هارون الروياني قال: حدثنا أبو حاتم سهل بن مخمد السجستاني(١)، **وهذا هو الإسناد لجميع ما سقته في كتابي هذا؛ مما قلت فيه: وجدت في كتاب أبي حاتم.**

(٤) وأخبرنا أبو عبدالله البصري حدثنا أبو مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد حدثنا الحسين بن علي بن محمد بن يحيى بن عبد الرحمن التميمي حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد الأزهري السجستاني حدثنا هارون بن حاتم قال:

حدثنا عمر بن زُرعَة وعبد الرحمن بن أبي حمّاد عن عيسى بن عمر الهَمْدَانيّ عن مُسيّب بن عبد خير عن أبيه قال: قال عمر بن

---

(١) أقول: تقدمت ترجمة جعفر بن عبدالله؛ ومحمد بن هارون في الحديث الأول، وتقدمت ترجمة أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني في الحديث الثالث.
والظاهر صحة هذا الإسناد إلى أبي حاتم فإنه يعتمد على كتاب. والله أعلم.

الخطاب ﷺ: (مَن عَلِمَ فَليُعَلِّمْ، ومَنْ لم يعلم فيسأل العلماءَ، **ألا إن القرآن نزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف**)[1].

---

(١) **الحديث الرابع**:

- **أبو عبدالله البصري**: هو محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله اللالِكائي: تقدم ذكره وترجمته في الحديث الثاني.
- **أبو مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي**، مصنف كتاب الأطراف، وأحد من بَرَّزَ في هذا العلم، سافر الكثير، وسمع من مشايخ كثيرين منهم محمد بن عبدالله بن محمد بن السقاء؛ ومن أصحاب مطين، وأصحاب أبي خليفة الجمحي، وكان صدوقاً ديناً ورعاً فهماً، توفي سنة إحدى وأربعمائة. (تذكرة الحفاظ: ٣/ ١٠٦٨ ـ ١٠٧٠، وسير أعلام النبلاء: ١٧/ ٢٢٧ ـ ٢٣٠).
- **الحسين بن علي بن محمد بن يحيى بن عبد الرحمن التميمي**، أبو أحمد النيسابوري المعروف بابن مُنَيْنَةَ، وهو بـ «حُسَيْنَك» أشهر، سمع ابن خزيمة وأبا القاسم البغوي وغيرهما، حدث عنه الحاكم وأبو بكر البرقاني وعدة. قال الخطيب: «كان ثقة حجة»، وقال الحاكم: «الغالب على سماعه الصدق، وهو شيخ العرب في بلدنا». قال الإمام الذهبي عنه: «الإمام الحافظ الأنبل القدوة». توفي سنة خمس وسبعين وثلاثمائة. (تذكرة الحفاظ: ٣/ ٩٦٨، وسير أعلام النبلاء: ١٦/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨).
- **أبو العباس أحمد بن محمد الأزهري السجستاني**: **أقول**: الظاهر أنه الذي ترجم له الإمام الذهبي بقوله: «الإمام الحافظ، أبو العباس، أحمد بن محمد بن الأزهر بن حُريث السِّجْزي... لكنه واهٍ، ذكرته في الميزان» (سير أعلام النبلاء: ١٤/ ٢٩٦، وانظر ميزان الاعتدال، للذهبي: ١/ ١٣٠ ـ ١٣١، ولسان الميزان، لابن حجر: ١/ ٢٥٣).
- **هارون بن حاتم أبو بشر الكوفي البزاز**، سئل عنه أبو حاتم فقال: أسأل الله السلامة، وكتب عنه أبو زرعة ثم ترك حديثه، وقال ابن الجزري: «مقرئ =

= مشهور، ضَعَّفوه»، توفي سنة تسع وأربعين ومائتين. (الجرح والتعديل: ٩/ ٨٨، وغاية النهاية: ٢/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦).

ـ **عمر بن زرعة الخارفي**، روى عن عيسى بن عمر ومحمد بن سالم، وعنه محمد بن عبدالله بن نـمير وابن أبي شيبة وغيرهما، كذا قال أبو حاتم ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. (الجرح والتعديل: ٦/ ١١٠).

ـ **عبد الرحمن بن أبي حمّاد**: هو عبد الرحمن بن سكين أبو محمد الكوفي، صالح مشهور، روى عن عيسى بن عمر الهمداني وحمزة وأبي بكر بن عياش، وروى عنه الحسن بن جامع وعلي بن حمزة الكسائي وغيرهما. (غاية النهاية: ١/ ٣٦٩ ـ ٣٧٠).

ـ **عيسى بن عمر الهَمْداني الأسدي**، أبو عمر الكوفي القارئ، ثقة، توفي سنة ست وخمسين ومائة. أخرج له الترمذي والنسائي. (تهذيب التهذيب: ٨/ ٢٢٢، وتقريب التهذيب: ٤٤٠).

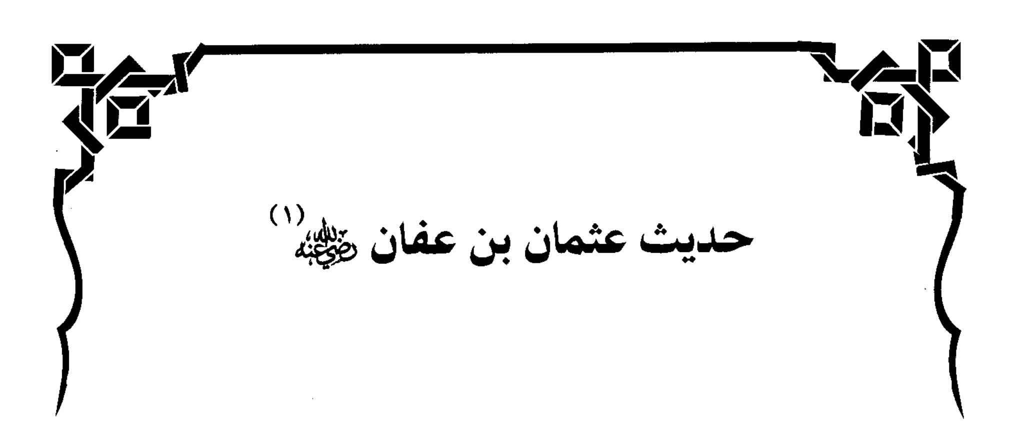
ـ **مسيب بن عبد خير**، ثقة عند ابن معين وابن حبان، من الطبقة السادسة. فوفـاته في القرن الثاني الهجري. أخرج له أبو داود والنسائي. (تهذيب التهذيب: ١٠/ ١٥٣، وتقريب التهذيب: ٥٣٢).

ـ **عبد خير بن يزيد الهَمْداني**، أبو عمارة الكوفي، مخضرم ثقة، من الطبقة الثانية، ولم يصح له صحبة، وهو من رجال أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه. تهذيب التهذيب: ٦/ ١٢٤، وتقريب التهذيب: ٣٣٥).

ـ **عمر بن الخطاب**: القرشي العدوي، أمير المؤمنين، ولي الخلافة عشر سنين ونصف. (الاستيعاب: ٢/٤٥٨؛ والإصابة: ٢/٥١٨؛ وتقريب التهذيب: ٢/٥٤).

تخريج الحديث الرابع:

أقول: لم أجد من أخرجه غير المؤلف. **وإسناده ضعيف** كما عرفت من حال الرواة.



حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه(١)

(٥) وأخبرني أبي رحمه الله أنه حدَّث عن أبي عبدالله محمد بن مَخْلَد العطَّار حدثنا الحارث بن محمد حدثنا هَوْذَةُ حدثنا عوف قال: بلغني أن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال على المنبر: (أُذكِّرُ بالله رجلاً سمع النبي ﷺ قال: إن القرآنَ أُنزل على سبعة أحرف، كلُّهن شافٍ كافٍ إلّا قام)، فقاموا حتى لم يُحصوا، فشهدوا [٨/ أ] بذلك. ثم قال عثمان: (وأنا أشهد معكم، سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك)(٢).

---

(١) كذا ورد في الأصل المخطوط فلم نحصره بين معقوفين. وستجد غيره مثله.

(٢) **الحديث الخامس، إسناده:**

- **أبو عبدالله محمد بن مَخْلَد بن حفص العطار البغدادي، أبو عبدالله الدوري العطار الخضيب؛ الإمام المفيد مسند بغداد.** سمع الحسن بن عرفة ويعقوب الدورقي وغيرهما، وروى عنه الدارقطني وابن الجعابي وغيرهما، ثقة صالح، مجتهد في الطلب. توفي سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة. (تذكرة الحفاظ: ٣/ ٨٢٨، وسير أعلام النبلاء: ١٥/ ٢٥٦ ـ ٢٥٧).

- **الحارث بن محمد:** هو ابن أبي أسامة، أبو محمد التميمي البغدادي، صاحب المسند المشهور، قال الدارقطني: «صدوق»، ووثقه ابن حبان وأحمد =

= ابن كامل وإبراهيم الحربي، وقال الذهبي: «الحافظ الصدوق العالم مسند العراق»، وقال ابن حجر: «تُكلم فيه بلا حجة»، وضعَّفه الأزدي وابن حزم. توفي سنة اثنتين وثـمانين ومائتين. (تاريخ بغداد للخطيب: ٨/ ٢١٨، وتذكرة الحفاظ: ٢/ ٦١٩، وسير أعلام النبلاء: ١٣/ ٣٨٨ ـ ٣٩٠، والميزان: ٢/ ١٥٧، ولسان الميزان: ٢/ ١٥٧).

ـ **هوذة بن خليفة بن عبدالله الثقفي البكراوي**، أبو الأشهب البصري الأصم، نزيل بغداد، صدوق، توفي سنة ست وعشرة ومائتين، أخرج له ابن ماجه. (تهذيب التهذيب: ١١/ ٧٤، وتقريب التهذيب: ٥٧٥).

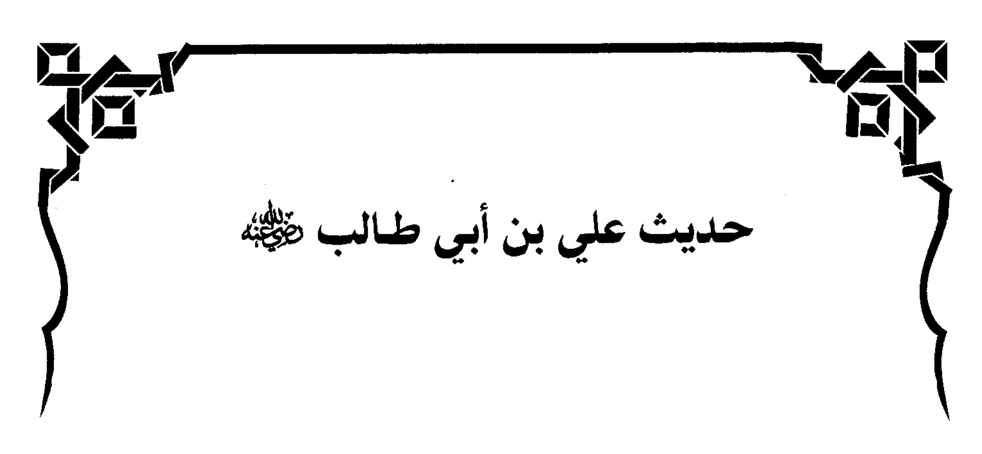
ـ **عوف: هو ابن أبي جميلة المعروف بالأعرابي**، البصري، ثقة، رُمي بالقدر وبالتشيع، توفي سنة ست أوسبع وأربعين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٨/ ١٦٦، وتقريب التهذيب: ٤٣٣).

ـ **عثمان بن عفان**: الخليفة الراشد الثالث، صهر النبي ﷺ، ولد بعد الفيل بست سنين واستشهد يوم الفتنة سنة خمس وثلاثين من الهجرة. (الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر: ٢/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦؛ والاستيعاب: ٣/ ٢٦؛ تهذيب التهذيب: ٧/ ٣٣٤).

أقول: وهو ضعيف بهذا الإسناد لظهور الانقطاع بين عوف وعثمان بن عفان ﷺ لكن المقصود من متنه (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف) صحيح بالأسانيد الأخرى الكثيرة المتضافرة البالغة حد التواتر، بعضها في هذا الكتاب وبعضها في الكتب الستة وغيرها.

تخريج الحديث الخامس:

أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده كما قال البوصيري، وعزاه ابن حجر والهيثمي إلى أبي يعلى، وقال الهيثمي: «وفيه راو لم يسم». وقال البوصيري: «بسند فيه انقطاع». (المطالب العالية وهامشه: ٣/ ٢٨٥، ومجمع الزوائد: ٧/ ١٥٢).



حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه

(٦) أخبرنا أبو مسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب البغدادي بمصر سنة خمس وتسعين وثلاثـمائة قراءة عليه، قال حدثنا أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد.

وأخبرنا أبو عبدالله البصري حدثنا أبو القاسم عبد العزيز عبدالله المنصوري الهاشمي في آخرين، والطريق لهم، قالوا: حدثنا ابن مجاهد حدثنا أحمد بن الصقر ومحمد بن موسى قالا: حدثنا إبراهيم ابن سعيد الجوهري حدثنا يحيى بن سعيد الأموي عن الأعمش عن عاصم بن أبي النَّجود عن زِرٍ عن عبدالله قال: قالْ لنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه: (إنَّ رسول الله ﷺ يأْمرُكم أنْ تَقرؤوا كما عُلِّمتم)[1].

---

(١) **الحديث السادس، إسناده:**

- **أبو مسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب البغدادي، نزيل مصر**، روى عن أبي بكر بن مجاهد وأبي القاسم البغوي وابن أبي داود وغيرهم، روى عنه الحافظ عبد الغني والقضاعي والداني وغيرهم، قال محمد بن علي الصوري: «بعض أصوله عن البغوي وغيره جياد، وهو أمثل من ابن الجندي» وقال أبو الحسين العطار: «ما رأيت في أصول أبي مسلم عن البغوي شيئاً صحيحاً غير جزء واحد كان سماعه فيه صحيحاً. وما عداه كان =

= مفسوداً» توفي سنة تسع وتسعين وثلاثـمائة. (تاريخ بغداد: ١/ ٣٢٣، وميزان الاعتدال: ٣/ ٤٦١، وتذكرة الحفاظ: ٣/ ١٠٢٩، ومعرفة القراء: ١/ ٣٥٩، وغاية النهاية: ٢/ ٧٣، وسير أعلام النبلاء: ٦/ ٥٥٨).

- **أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، العطشي البغدادي،** المقرئ الأستاذ، أول من سبَّع السّبعة، مصنف كتاب «القراءات السبعة»، سمع من سعدان بن نصر وأحمد بن منصور الرمادي وغيرهما، وحدث عنه ابن شاهين وابن شاذان والدارقطني وأبو مسلم الكاتب. كان ثقة حجة، توفي سنة أربع وعشرين وثلاثـمائة. (تاريخ بغداد: ٥/ ١٤٤ - ١٤٨، وطبقات الشافعية للسبكي: ٣/ ٥٨، ومعرفة القراء الكبار للذهبي: ١/ ٢٦٩ - ٢٧١، وتذكرة الحفاظ: ٣/ ٨٢٠، وغاية النهاية: ١/ ١٣٩ - ١٤٢، وسير أعلام النبلاء: ١٥/ ٢٧٢ - ٢٧٤).

أقول: هذا الطريق الأول للحديث ضعيف؛ لضعف أبي مسلم محمد الكاتب البغدادي.

الطريق الثاني للحديث السادس:

- **أبو عبدالله البصري:** سبقت الترجمة له في الحديث الثاني.

- **أبو القاسم عبد العزيز [بن] عبدالله المنصوري الهاشمي،** لعله الدَّارَكي، وهو إمام كبير شيخ الشافعية بالعراق، كان ثقة صدوقاً، توفي سنة خمس وسبعين وثلاثـمائة. (تاريخ بغداد: ١٠/ ٤٦٣ - ٤٦٥، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٣/ ٣٣٠ - ٣٣٣، وسير أعلام النبلاء: ١٦/ ٤٠٤ - ٤٠٦، وتذكرة الحفاظ: ٣/ ٩٧٠).

- **أحمد بن الصقر: ابن ثوبان، أبو سعيد الطرسوسي ثم البغدادي،** حدث عن أبي كامل الجحدري ومحمد بن بشار وغيرهما، وحدث عنه أبو بكر الشافعي وأبو الفتح الأزدي وغيرهما، وثقه الخطيب، ووصفه الذهبي بـ «الإمام الثقه المحدث»، توفي سنة إحدى وثلاثـمائة. (تاريخ بغداد: ٤/ ٢٠٦، وسير أعلام النبلاء: ١٤/ ١٧٣، وغاية النهاية: ١/ ٦٣). =

= ـ **محمد بن موسى: ابن حمّاد، أبو أحمد البربري البغدادي،** سمع علي بن الجعد وعبيدالله بن عمر القواريري وطبقتهما، وحدث عنه ابن قانع والطبراني وغيرهما، قال الخطيب: «كان أخبارياً فَهِماً ذا معرفة بأيام الناس» وقال الدارقطني: «ليس بالقوي». قال الذهبي: «غيره أتقن منه ولكنه من أوعية العلم، يذكر مع المعمريّ والحفاظ وقد أكثر عنه الطبراني». توفي سنة أربع وتسعين ومائتين. (تاريخ بغداد: ٣/ ٢٤٣، والميزان: ٤/ ٥١، واللسان: ٥/ ٤٠٠، وسير أعلام النبلاء: ١٤/ ٩١ ـ ٩٢).

ـ **إبراهيم بن سعيد الجوهري،** أبو إسحاق الطبري، نزيل بغداد، ثقة حافظ، تُكُلِّمَ فيه بلا حجة، توفي في حدود الخمسين ومائتين، أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه. (تهذيب التهذيب: ١/ ١٢٣، وتقريب التهذيب: ٨٩، وانظر تذكرة الحفاظ: ٢/ ٥١٥).

ـ **يحيى بن سعيد بن أبان الأموي الكوفي نزيل بغداد،** صدوقٌ يُغرِب، وهو من رجال الكتب الستة. توفي سنة أربع وتسعين ومائة. (تهذيب التهذيب: ١١/ ٢١٣، وتقريب التهذيب: ٥٩٠، وانظر تذكرة الحفاظ: ١/ ٣٢٥).

ـ **الأعمش هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي،** أبو محمد الكوفي، ثقة حافظ، توفي سنة سبع وأربعين أو ثمان وأربعين ومائة، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٤/ ٢٢٢، وتقريب التهذيب: ٢٥٤).

ـ **عاصم بن أبي النَّجود: واسم أبيه بهدلة، الأسدي الكوفي،** أبو بكر المقرئ، صدوق له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون، توفي سنة ثمان وعشرين ومائة. وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٥/ ٣٨، وتقريب التهذيب ٢٨٥، ومعرفة القراء: ١/ ٨٨ ـ ٩٤، وميزان الاعتدال: ٢/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨، ولسان الميزان: ٦/ ٥٨٣، وغاية النهاية: ١/ ٣٤٦ ـ ٣٤٩). =

ومعناه: أن تقرؤوا من الأحرف السبعة على ما عُلمتم إذْ التنازع كان فيما بينهم لذلك.

❐❐❐

= ـ زرّ بن حُبَيش بن حُبَاشة الأسدي الكوفي، أبو مريم، ثقة جليل مخضرم، توفي سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث وثمانين، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٣/ ٣٢١، وتقريب التهذيب ٢١٥).

ـ عبدالله: هو عبدالله بن مسعود الصحابي الجليل المشهور.

تخريج الحديث السادس:

أخرج ابن مجاهد تابعاً له، قال: «حدثني أحمد بن سعيد قال: حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري» بإسناده بلفظه. (السبعة في القراءات: ٤٧).

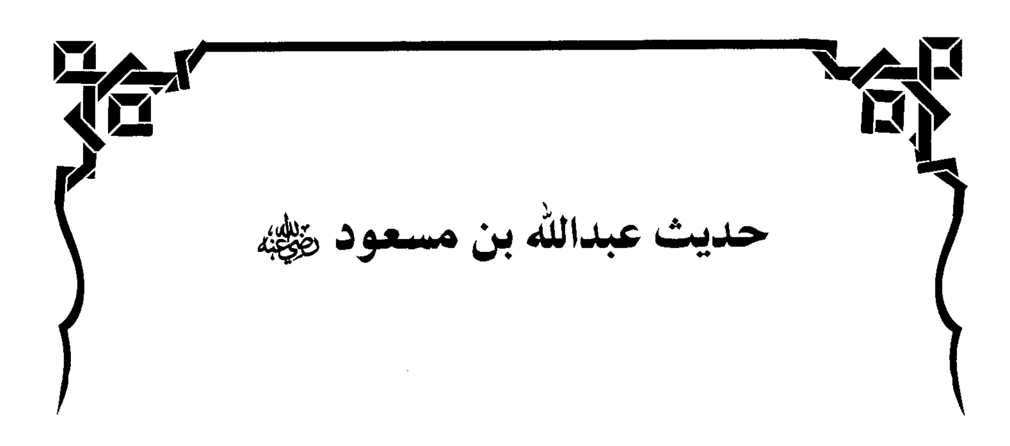
وأخرجه في سياق أطول بلفظه ابن جرير (جامع البيان: ١/ ٢٣ ـ ٢٤ حديث ١٣).

قال أحمد شاكر: إسناداه صحيحان أيضاً، وروى الطبري أيضاً عن أبي كريب عن بكر بن عياش عن عاصم به نحوه. وقال أحمد شاكر: «إسناده صحيح، ورواه أحمد في المسند مطولاً برقم: ٣٩٨١، ورواه الحاكم مطولاً (المستدرك: ٢/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤) وذكره الحافظ في (فتح الباري: ٩/ ٢٣) ونسبه لابن حبان والحاكم». ا.هـ. باختصار. (جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ١/ ٢٣. الحديث ١٢).

وأخرجه ابن حبان (الإحسان: ٢/ ٨٧) من طريق سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي وأحمد بن منيع، كلاهما عن يحيى بن سعيد الأموي به.

أقول: وتشهد له أحاديث أخرى عن ابن مسعود وحذيفة، أخرجها ابن مجاهد في: (السبعة في القراءات: ٤٦ ـ ٤٧).

أقول: إسناده حسن، ويتابعه أيضاً حديث ابن مسعود الآتي برقم ٧.



حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه

(٧) أخبرنا ابن فَنَّاكي حدثنا الروياني حدثنا أبو الربيع [خالد] بن يوسف السَّمْتي حدثنا أبو عَوانة وضّاح بن عبدالله مولى يزيد اليشكري عن عاصم بن أبي النَّجود عن زِرِّ بن حبيش عن عبدالله بن مسعود قال: «أتيت المسجد فجلستُ إلى قوم، أوْ جلسوا إليّ، فاستقرأتُ رجلاً منهم ثلاثين آيةً [أ/ ٩] من سورة، وهي من آل حم، وهي سورة الأحقاف، قال: فقرأ على أحرف لاأقرؤها[1]. ثم استقرأتُ آخر فإذا هو يقرأ شيئاً لا أقرأ أنا ولا صاحبه. قال فقلت لأحدهما: مَن أقرأك؟! قال فقال: رسول الله ﷺ. ثم قُلت للآخر: مَن أقرأك!؟ قال: فقال: رسول الله ﷺ. قال فقلت: وأنا أقرأني رسول الله ﷺ، ثم أخذت بأيديهما، فقلت: انطلقا إلى رسول الله ﷺ فانطلقتُ بهما إلى رسول الله ﷺ فإذا عنده رجل، يعني علياً رضي الله عنه، قال فقلت: يا رسول الله إنا اختلفنا في القراءة، فتغير وجه رسول الله ﷺ حين ذكرتُ الاختلاف، حتى ذكرتُ ذلك له، قال ثم قال: **(إنما هَلكَ مَنْ كان**

(١) في الأصل: «أقرأه» وهو سهو من الناسخ.

قبلكم بالاختلاف)، قال ثم قال الرجل الذي عنده «إن رسول الله ﷺ يأمر كل إنسان منكم أن يقرأ كما أُقْرِيء»[1].

---

(١) **الحديث السابع، إسناده:**

- **أبو القاسم جعفر بن فنّاكي، ومحمد بن هارون الروياني**: سبقت لهما الترجمة في الحديث الأول.
- **أبو الربيع خلف بن يوسف السمتي**: كذا في أصل المخطوط، يبدو أنه تصحيف والصواب هو: «**خالد بن يوسف**» فخالد بن يوسف بن خالد أبو الربيع السمتي البصري، قال أبو حاتم: «**يعتبر حديثه من غير روايته عن أبيه**»، وقوله: «يعتبر حديثه» أي يُخرَّج حديثه للاعتبار، وهو البحث عن روايات تقويه ليصير بها حجة. وقال الذهبي: «أما أبوه فهالك، وأما هو فضعيف» ووثقه ابن حبان، مات سنة تسع وأربعين ومائتين. (الأنساب للسمعاني: ٧/ ١٣٣، وميزان الاعتدال، للذهبي: ١/ ٦٤٨ ـ ٦٤٩، ولسان الميزان لابن حجر: ٢/ ٣٩٢).
- **أبو عَوانة وضاح بن عبدالله مولى يزيد اليشكري البزاز**، ثقة ثبت، توفي سنة خمس أو ست وسبعين ومائة، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ١١/ ١١٦، وتقريب التهذيب: ٥٨٠، وانظر تذكرة الحفاظ: ١/ ٢٣٦).
- **عاصم بن أبي النَّجود، وزرِّ بن حبيش**: سبقت لهما الترجمة في الحديث السادس.

أقول: هذا الإسناد ضعيف، وابن حبان متساهل في التوثيق والتصحيح؛ كما هو معروف لدى علماء الحديث. **لكن متن الحديث صحيح بأسانيد أخرى**، كما يتضح في التخريج الآتي. والله أعلم.

تخريج الحديث السابع:

أخرجه الحاكم بإسناده عن عاصم عن زِرٍّ عن عبدالله بن مسعود، وفيه: (قال رسول الله ﷺ: إنما أهلك من قبلكم الاختلافُ. ثم أسرَّ إلى عليٍّ، =

(٨) وأخبرنا أبو عبدالله البصري حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن الفيض حدثنا أبو عَروبَة بحرَّان أخبرنا عبد الرحمن بن عمرو البَجَلي حدثنا زهير بن معاوية حدثنا الأعمش عن شقيق قال قال عبدالله بن مسعود: (إني سمعتُ القَرَأَةَ فوجدتُهم متقاربين، فاقرؤوا كما عُلِّمتم، وإياكم والتنطعَ والاختلافَ، فإنما هو كقول أحدكم هَلُمَّ وتعالَ)[١].

= فقال عليٌّ: إن رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأَ كلُ رجلٍ منكم كما علم. فانطلقنا وكلُ رجل منا يقرأ حروفاً لا يقرؤها صاحبه).

كما أخرجه الحاكم من طريق آخر عن أبي عَوانة فذكر الحديث بإسنادٍ نحوه. قال فيه: (فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ وإذا عنده رجل. قال: زِرٌّ: إنهم يعينونه. يعني علياً) قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة». وصححه الحاكم وأقره الذهبي. (المستدرك: ٢/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤).

وأخرجه بنحوه أحمد المسند (١/ ٤١٩ ـ ٤٢١) وابن جرير الطبري (جامع البيان: ١/ ٢٣ حديث ١٢، ١٣) وأبو عبيد في (فضائل القرآن حديث ٧٥٧) وابن حبان في (موارد الظمآن: حديث ١٧٨٣ وعنده «سورة الرحمن» بدل «سورة الأحقاف») جميعاً من طرقهم عن عاصم به.

كما أخرجه بنحوه أحمد في المسند (١/ ٤١١، ٤٥٦) والبخاري انظر فتح الباري: ٦/ ٥١٣ حديث ٣٤٧٦، ٩/ ١٠١ حديث ٥٠٦٢.

(١) **الحديث الثامن، إسناده:**

ـ **أبو عبدالله اللالِكائي البصري**، تقدمت ترجمته في الحديث الثاني.

ـ **أبو بكر محمد بن أحمد بن الفيض**: لم أقف على ترجمته.

ـ **أبو عَروبة: اسمه الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود السلمي الحراني**، صاحب التاريخ، سمع من أبي عثمان عبد الرحمن بن عمرو البجلي ومخلد بن مالك السلمسيني ومحمد بن الحارث الرافقي وغيرهم، حدث عنه ابن حبان =

= وابن عدي وأبو أحمد الحاكم وغيرهم، قال الذهبي عنه: «الحافظ الإمام محدث حران، وكان من نبلاء الثقات» وقال أبو أحمد الحاكم: «كان مِنْ أثبتِ مَنْ أدركناه وأحسنهم حفظاً»، توفي سنة ثماني عشرة وثلاثمائة. (تذكرة الحفاظ: ٢/ ٧٧٤ ـ ٧٧٥، وسير أعلام النبلاء: ١٤/ ٥١٠ ـ ٥١٢).

ـ **عبد الرحمن بن عمرو أبو عثمان البجلي الحراني**، روى عن زهير بن معاوية وغيره، قال أبو زرعة: «شيخ». (الجرح والتعديل: ٥/ ٢٦٧ رقم ١٢٥٨).

ـ **زهير بن معاوية بن حُدَيج أبو خيثمة الجعفي الكوفي**، نزيل الجزيرة، ثقة ثبت، إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأَخَرَةٍ، توفي سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع وسبعين ومائة. وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٣/ ٣٥١، وتقريب التهذيب: ٢١٨).

ـ **الأعمش**: تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

ـ **شقيق بن سلمة**، أبو وائل الكوفي الأسدي، ثقة مخضرم، توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز، وله مائة سنة، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٤/ ٣٦١، وتقريب التهذيب: ٢٦٨).

ـ **عبدالله بن مسعود بن غافل الهذلي**: أبو عبد الرحمن، من السابقين الأولين، ومن كبار العلماء من الصحابة، أمّره عليٌّ على الكوفة، مات سنة ٣٢هـ، أو في التي بعدها بالمدينة. (تقريب التهذيب: ٤٥٠).

أقول: إسناد الحديث موقوف على عبدالله بن مسعود، لكن متنه ليس من قبيل الاجتهاد والرأي، ماعدا مضرب المثل، فيأخذ متنه فيما عداه حكمَ المرفوع. لكنه له حكم المرفوع **الضعيف** لوجود الراوي عبد الرحمن البجلي الحراني الموصوف بـ «شيخ»؛ ولجهالة الراوي أبي بكر محمد بن أحمد بن الفيض بالنسبة لي. والله أعلم.

تخريج الحديث الثامن:

أخرجه ابن جرير في (جامع البيان: ١/ ٥٠ حديث ٤٨) وابن أبي شيبة (المصنف: ١٠/ ٤٨٨) من طرقهما عن الأعمش به بدون قوله: =

= «والاختلاف» عند ابن جرير، وعند ابن أبي شيبة: «أُولي القراءة» بدل «القَرَأَةَ». وقد تصحفت كلمة «شقيق» إلى «سفيان» عنده. وأخرجه أحمد في حديث طويل، والطبراني. قال الهيثمي: «وفيه من لم يُسمَّ وبقية رجاله رجال الصحيح». (مجمع الزوائد: ٧/ ١٥٣).

أقول: له إسنادان عند الطبري، أولهما صحيح وعال جداً. انظر (جامع البيان: ١/ ٥٠ ـ ٥١، حديث ٤٨). ورواه الطبري في (جامع البيان: ١/ ٢٨ حديث ١٨) بسياق طويل صحيح المعنى لكنه ضعيف الإسناد جداً.

من فوائد هذا الحديث:

١ ـ أستخلص منه أن القراءات بالأحرف السبعة متقاربة ليس فيها ما يدعو إلى الاختلاف. وهذا بمعنى قول الإمام الزهري: (بلغني أن تلك الأحرف السبعة إنما هي في الأمر الذي يكون واحداً، لا يختلف في حلال ولا حرام). رواه مسلم واللفظ له، صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف: ٦/ ١٠١، وأحمد في المسند: ١/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤ و٢٩٩ ـ ٣١٣، والطبري في جامع البيان: ١/ ٢٩ حديث ١٩.

٢ ـ أن القراءة بالأحرف السبعة توقيفية بوحي الله تعالى لذا قال ابن مسعود: (فاقرؤوا كما عُلمتم، وإياكم والتنطع والاختلاف).

٣ ـ يفيد هذا أن التفاوت في القراءة بالأحرف السبعة لا يؤدي إلى تضاد في المعاني والأحكام، إنما هو تغاير في هيئات النطق وبعض الألفاظ. ولم يكن العرب يفرقون بين التفاوت في هيئات النطق وبين الاختلاف في المفردات. فجاء التمثيل من الصحابي الجليل عبدالله بن مسعود مُثبتاً وحدة المعنى في الجملة ونافياً وجود أي تضاد في دلالات القراءة بالأحرف السبعة. إذ عبر عن ذلك بقوله: «فإنما هو كقول أحدكم: هلم وتعال».

قال ابن قتيبة في اختلاف الأحرف: «الاختلاف نوعان: اختلاف تغاير؛ واختلاف تضاد. فاختلاف التضاد لا يجوز، ولستَ واجده بحمد الله في شيءٍ من القرآن...». (تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة: ٣١).

(٩) وأخبرناه أبو عبدالله [أ/ ١٠] حدثنا يوسف بن يعقوب [السَّعْتَرِيّ][١] حدثنا يعقوب بن غيلان حدثنا بُنْدار حدثنا ابن أبي عَدِيّ عن شعبة عن سليمان عن أبي وائل عن عبدالله بنحو ذلك.

وقال في مواضعَ التنطع: التعمق[٢].

---

(١) في الأصل بالصاد: «الصعتري» وهو **تصحيف**.

(٢) **الحديث التاسع، إسناده:**

- **أبو عبدالله: محمد بن أحمد اللالِكائي البصري**، المقرئ، تقدمت ترجمته في الحديث الثاني.
- **يوسف بن يعقوب السَّعْتَري**: ترجم له الإمام الذهبي تحت: (النَّجِيرَمي) فقال: «الشيخ المسند، محدّث البصرة، أبو يعقوب، يوسف بن يعقوب النَّجِيْرَمي. سمع أبا مسلم الكجِيّ، وجماعة. حدث عنه: أبو نُعيم الحافظ، ومحمد بن عبدالله بن باكويه وآخرون. حدث في سنة خمس وستين وثلاثمائة». (سير أعلام النبلاء: ١٦/ ٢٥٩. وانظر: العبر، للذهبي: ٢/ ١١١. ط. دار الكتب العلمية. وشذرات الذهب: ٣/ ٧٥) وقال السمعاني: «السَّعتري: بفتح السين... هذه النسبة إلى بيع السَّعْتر؛ شيء من البقول.. (الأنساب: ٧/ ٨١)».
- **يعقوب بن غيلان العُماني**: هذه النسبة إلى عُمان. حدث عن سعيد بن عروة الربعي البصري؛ ومحمد بن الصباح الجرجاني. روى عنه أبو القاسم الطبراني في المعجم الصغير، وعبد الباقي بن قانع. ذكره السمعاني تحت (العماني) في: (الأنساب: ٩/ ٥١)، وابن ماكولا: (الإكمال: ٦/ ٣٦٠). =

(١٠) ووجدت في كتاب أبي حاتم بما تقدم في الإسناد: إبراهيم الهَجَري عن أبي الأحوص عن عبدالله عن النبي ﷺ قال: **(نزل القرآن على سبعة أحرف لكل آية منها ظَهرٌ وبَطنٌ)**[1].

= - **بُنْدار هو محمد بن بشار بن عثمان العبدي**، أبو بكر البصري، ثقة، توفي سنة اثنتين وخمسين ومائتين، وله بضع وثمانون سنة وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٩/ ٧٠، وتقريب التهذيب: ٤٦٩).

- **ابن أبي عدي: هو محمد بن إبراهيم بن أبي عدي**، أبو عمرو البصري، ثقة، توفي سنة أربع وتسعين ومائة. وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٩/ ١٢، وتقريب التهذيب: ٤٦٥).

- **شعبة بن الحجاج بن الورد العَتَكي، البصري**، ثقة حافظ متقن، قال الثوري: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتَّش بالعراق عن الرجال وذبَّ عن السنة، وكان عابداً. توفي سنة ستين ومائة، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٤/ ٣٣٨، وتقريب التهذيب: ٢٦٦).

- **سليمان: هو الأعمش**، ثقة حافظ، تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

- **أبو وائل: هو شقيق بن سلمة**، تقدمت ترجمته في الحديث الثامن.

- **عبدالله: هو عبدالله بن مسعود**، تقدّم في الحديث الثامن.

أقول: الحديث موقوف على عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

(١) **الحديث العاشر، إسناده:**

- **إبراهيم الهَجَري: هو إبراهيم بن مسلم أبو إسحاق**، لين الحديث، رفع موقوفات. أخرج له ابن ماجه. (تهذيب التهذيب: ١/ ١٦٤، تقريب التهذيب: ٩٤). =

= **أبو الأحوص: اسمه عوف بن مالك بن نَضْلة الجشمي الكوفي، ثقة، قُتل** في ولاية الحجاج على العراق، أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه. (تهذيب التهذيب: ٨/ ١٦٩، وتقريب التهذيب: ٤٣٣).

تخريج الحديث العاشر:

تدور أسانيد هذا الحديث على إبراهيم الهجري عن أبي الأحوص، فقد أخرجه ابن جرير من طريق سفيان عنه (جامع البيان: ١/ ٢٣ حديث١١)، والبزار وابن حبان كلاهما من طريق محمد بن عجلان (المطالب العالية: ٣/ ٢٨٥، وموارد الظمآن: حديث ١٧٨١)، وابن أبي شيبة من طريق جعفر بن عوف (المصنف: ١٠/ ٥١٦)، كلهم عن إبراهيم الهجري به بلفظه عند الجميع ماعدا الأخير فليس عنده قوله: «لكل آية منها ظهر وبطن». (وانظر صحيح ابن حبان: الحديث ٧٤).

أقول: ضعفه الشيخ أحمد شاكر بإبراهيم الهجري، ونقل الشيخ الأعظمي من المطالب العالية المسندة: «قال البزار: لم يروه عن الهجري إلا ابن عجلان، ولا رواه هكذا إلا الهجري». وعزاه الهيثمي للبزار وأبي يعلى والطبراني في الأوسط وقال: «رجال أحدهما ثقات». (المجمع: ٧/ ١٥٢).

وأخرجه البغوي من طريق جرير بن عبد الحميد عن المغيرة - وهو ابن مقسم - عن واصل بن حبان عن ابن [أبي] هذيل عن أبي الأحوص بلفظه، وزاد: «ولكل حد مطلع». (معالم التنزيل للبغوي، على هامش تفسير الخازن: ١/ ١٤).

أقول: رجال إسناد البغوي ثقات، ولعل هذا هو الطريق عند أبي يعلى والطبراني، الذي قال فيه الهيثمي: «رجال أحدهما ثقات». ويحتمل توثيق الهيثمي النقد، وليس ملزماً.

(١١) أخبرنا أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السُّلَمِي بنيسابور حدثنا أبو الحسين محمد بن محمد بن يعقوب الحجّاجي الحافظ قال أبو الطيب نصر ابن أحمد بن محمد البغدادي البزَّاز، سكن أَذَنَةَ بِأَذَنَةَ والمِصِّيصَةِ، حدثنا أبو عبدالله محمد بن عيسى بن حيان المدائني الباسِكِينِيُّ حدثنا محمد بن فضل بن عطيّة الخراساني حدثنا محمد بن سُوقَةَ عن شقيق بن سلمة عن عبدالله بن مسعود أنه بَعثَ إلى إخوانه من أهل الكوفة أن يجتمعوا فيُودِّعهم، فاجتمعوا في ظُلَّةِ[1] المسجد، فأتاهم فقرأ عليهم السلام، وأمرهم أن لا يتنازعوا في القرآن، وأخبرهم أنه مَنْ جحد آية منه فقد جحده كلَّه. وأخبرهم أنهم كانوا يتنازعون فيه عند رسول الله ﷺ ويقرؤون عليه، **فيخبرهم أنهم كلهم محسن**. وكان رسول الله ﷺ يقول: (**لاتختلف به الأَلسنةُ ولا يَخْلُقُ عن كثرة الردّ**) وذكر الحديث إلى أن قال: (**فمن ردَّ عليَّ** [أ/ ١١] **شيئاً من الحروف فلا أدعه رغبة عنه، فإنه من جحدَ بآية منه فقد جحد به كلِّه**)[2].

---

(١) الظُّلَّة: ما أظلك من شجر وغيره.

(٢) **الحديث الحادي عشر**، إسناده:

- **أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد بن موسى السلمي النيسابوري**، سمع أبا العباس الأصم وأحمد بن محمد بن عبدوس وخلقاً كثيراً، وحمل عنه القشيري والبيهقي وخلق، كتب العالي والنازل وصنف وجمع، إلا أنه ضعيف؛ كان يضع للصوفية الأحاديث، ألف حقائق التفسير، =

= فأتى فيه بمصائب وتأويلات الباطنية، نسأل الله العافية. توفي سنة اثنتي عشرة وأربع مائة. (تذكرة الحفاظ: ٣/ ١٠٤٦ ـ ١٠٤٧، وسير أعلام النبلاء: ١٧/ ٢٤٧ ـ ٢٥٥).

ـ **أبو الحسين محمد بن محمد بن يعقوب الحجاجي، النيسابوري**، سمع ابن جرير الطبري وابن خزيمة وغيرهما، وروى عنه ابن منده والحاكم وآخرون. المقرئ العبد الصالح، قال أبو علي الحافظ: «ما في أصحابنا أحد أفهم ولا أثبت من أبي الحسين» توفي سنة ثمان وستين وثلاثمائة. (تذكرة الحفاظ: ٣/ ٩٤٤ ـ ٩٤٥، وسير أعلام النبلاء: ١٦/ ٢٤٠ ـ ٢٤٣).

ـ **أبو الطيب نصر بن أحمد بن محمد البغدادي البزاز**، سكن أذنة بأذنة والمصيصة. لم أقف على ترجمته.

ـ **أبو عبدالله محمد بن عيسى بن حيان المدائني الباسكيني**: حدث عن ابن عيينة ويزيد بن هارون وشعيب بن حرب وغيرهم، وروى عنه ابن أبي داود وأبو بكر ابن مجاهد وآخرون، قال البرقاني: «لا بأس به»، وضعَّفه الدارقطني، وقال الحاكم: «متروك»، وذكره ابن حبان في الثقات، وضعفه اللالِكائي أيضاً. توفي سنة أربع وسبعين ومائتين. (سير أعلام النبلاء: ١٣/ ٢١، وتاريخ بغداد: ٢/ ٣٩٨ ـ ٣٩٩، وتذكرة الحفاظ: ٢/ ٦٠٣، والميزان: ٣/ ٦٧٨، واللسان: ٥/ ٣٣٣).

ـ **محمد بن فضل بن عطية الخراساني الكوفي**، كذبوه، توفي سنة ثمانين ومائة. أخرج له الترمذي وابن ماجه. (تهذيب التهذيب: ٩/ ٤٠١، وتقريب التهذيب: ٥٠٢).

ـ **محمد بن سُوقَة الغَنَوي**، أبو بكر الكوفي، ثقة مرضي. من الطبقة الخامسة، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٩/ ٢٠٩، وتقريب التهذيب: ٤٨٢). =

(١٢) وحدثني أبي بالري حدثنا أبو بكر محمد بن الحسين الآجُرِّي بمكة حدثنا أبو بكر بن أبي داود السجستاني حدثنا أحمد بن عمروٍ المصريُّ أبو طاهر حدثنا ابن وهب قال: أخبرني حَيْوَةُ بن شُريح

= ـ شقيق بن سلمة: هو أبو وائل، تقدّم في الحديث الثامن.

تخريج الحديث الحادي عشر:

أخرجه ابن جرير الطبري من طريق ابن وهب أخبرني هشام بن سعد عن علي بن أبي علي عن زبيد عن علقمة النخعي قال: لما خرج عبدالله بن مسعود من الكوفة اجتمع إليه أصحابه فودعهم. . . ثم ذكره بنحوه في سياق أطول. (جامع البيان: ١/ ٢٨ حديث ١٨).

قال الشيخ أحمد شاكر: «إسناده ضعيف جداً؛ غاية في الضعف، لأن علي بن أبي علي اللهبي منكر الحديث، ولأن زبيد بن الحارث اليامي لم يدرك علقمة» بالاختصار.

كما أخرجه أحمد من طريق شعبة عن عبدالرحمن بن عابس قال: حدثنا رجل من همدان من أصحاب عبدالله ـ وما سماه لنا ـ عن ابن مسعود وذكره بنحوه. (المسند: مع شرحه للشيخ أحمد شاكر: ٥/ ٣٨٤٤ حديث ٣٨٤٥).

قال الشيخ أحمد شاكر تبعاً للهيثمي: «إسناده ضعيف لجهالة راويه عن ابن مسعود». وانظر (مجمع الزوائد: ٧/ ١٥٣).

أقول: وهو ضعيف جداً بسند المؤلف أيضاً، فإن محمد بن فضل بن عطية قد كذبوه. لكن الحديث صحيح المعنى في أهم مضامينه؛ كالنهي عن الاختلاف في القرآن وعن جحد بعضه. ويدل له القرآن نفسه؛ كقوله تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾[البقرة: ٨٥]. فمن جحد بآية منه فحكمه الكفر؛ كمن جحد به كله.

عن عُقَيل بن [خَالدٍ][1] عن سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن مسعود عن رسول الله ﷺ قال: (كان الكتابُ الأولُ نـزلَ من باب واحد على وجه واحد، ونزل القرآنُ من سبعة أبواب على سبعة أحرف، زاجرٌ وآمرٌ، وحرامٌ وحلالٌ، ومحكم ومتشابه، وأمثال. فأحِلُّوا حلاله، وحرموا حرامه، وافعلوا بما أُمرتم، **وانتهوا عما نُهيتم، واعتبروا بأمثاله، واعملوا بمحكمه، وآمنوا بمتشابهه، وقولوا: آمنا به كلٌ من عند ربنا)**[2].

---

(١) في الأصل: «خلد» بحذف الألف المتوسطة؛ حسب طريقة الخط القديمة، وسترد ترجمته.

(٢) **الحديث الثاني عشر، إسناده:**

- **أبو بكر محمد بن الحسين بن عبدالله الآجري، البغدادي**، سمع أبا مسلم الكجي وجعفر الفريابي وخلقاً، روى عنه ابن بشران أبو الحسن وأبو القاسم وأبو نعيم وخلق كثير، جاء للحج فأعجبته مكة فدعا الله أن يقيم بها سنة، فهتف هاتف: لِمَ سنة يا أبا بكر بل ثلاثين سنة، فعاش بعده ثلاثين سنة. وتوفي سنة ستين وثلاثمائة. (تذكرة الحفاظ: ٣/ ٩٣٦، وتاريخ بغداد: ٢/ ٢٤٣، ووفيات الأعيان لابن خِلّكان: ٤/ ٢٩٢، والمنتظم لابن الجوزي: ٧/ ٥٥، وسير أعلام النبلاء: ١٦/ ١٣٣ ـ ١٣٦).
- **أبو بكر بن أبي داود السجستاني**: هو عبدالله بن سليمان بن الأشعث، الحافظ الغلامة قدوة المحدثين، سمع عيسى بن حماد وأحمد بن صالح وابن السرح وغيرهم، حدث عنه ابن المظفر والدارقطني وابن شاهين وغيرهم، وثقه الدارقطني وأثنى عليه كثيرون، وهو صاحب كتاب المصاحف وكتاب السنن. توفي سنة ست عشرة وثلاثمائة. (تذكرة الحفاظ: ٢/ ٧٦٧ ـ ٧٧٢). =

= ـ **أحمد بن عمرو بن عبدالله، أبو طاهر المصري**، ابن السرح، مصنف شَرحَ الموطأ، حدث عن ابن عيينة وابن وهب وسعيد الآدم وغيرهم، وعنه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن أبي داود وغيرهم، ثقة، توفي سنة خمسين ومائتين. (تذكرة الحفاظ: ٢/ ٥٠٤، وتقريب التهذيب ٨٣).

ـ **ابن وهب: هو عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم**، أبو محمد المصري، الفقيه، صاحب الإمام مالك. ثقة حافظ، توفي سنة سبع وتسعين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٦/ ٧١، وتقريب التهذيب ٣٢٨، ووفيات الأعيان: ١/ ٢٤٩).

ـ **حَيْوَة بن شريح بن صفوان**، أبو زرعة المصري، ثقة ثبت فقيه، توفي سنة ثمان أو تسع وخمسين ومائة، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٣/ ٦٩، وتقريب التهذيب ١٨٥):

ـ **عَقيل بن خالد بن عَقِيل الأيلي**، أبو خالد الأموي، مولاهم، سكن المدينة، ثم الشام، ثم مصر، ثقة ثبت، توفي سنة أربع وأربعين ومائة، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٧/ ٢٥٥، وتقريب التهذيب ٣٩٦).

ـ **سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري**: روى عن أبيه وغيره، قال أبو حاتم: «لابأس به». (الجرح والتعديل: ٤/ ١٦٤، وأورده ابن حبان في الثقات: ٦/ ٣٩٦).

ـ **أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني**، ثقة مكثر، توفي سنة أربع وتسعين؛ وقيل أربع ومائة، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ١٢/ ١١٥ ـ ١١٨، وتقريب التهذيب ٦٤٥).

أقول: سمع **أبو سلمة** من كثير من الصحابة، لكن ابن معين ذكر أن أبا سلمة لم يسمع من طلحة ولا من عبادة. قال ابن حجر: «كذلك لم يسمع أيضاً من عثمان ولا من أبي الدرداء، فإن كلاً منهما قبل طلحة». وقد استُشهد طلحة بن عبيدالله ابن عثمان القرشي سنة ست وثلاثين من الهجرة. (الإصابة: ٢/ ٢٢٢). =

= **أقول**: استُشهد عثمان بن عفان يوم الفتنة سنة خمس وثلاثين من الهجرة. (الإصابة، لابن حجر: ٢/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦، والاستيعاب: ٣/ ٢٦، وتهذيب التهذيب: ٧/ ٣٣٤).

لكن عبدالله بن مسعود توفي قبل عثمان وقبل طلحة، وذلك سنة اثنتين وثلاثين أو ثلاث وثلاثين.

قال البخاري: «مات عبدالله بن مسعود بالمدينة قبل عثمان». وقال أبو نُعيم وغير واحد: مات ابن مسعود سنة اثنتين وثلاثين. (الإصابة: ٢/ ٣٦٠ ـ ٣٦٢، وتهذيب التهذيب: ٦/ ٢٧ ـ ٢٨).

وبناء عليه فإن أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف لم يسمع أيضاً من عبدالله بن مسعود ﷺ.

الحكم على إسناد الحديث:

أقول: في إسناده سلمة بن أبي سلمة، من المرتبة الخامسة عند أهل الجرح والتعديل، فيكتب حديثه ويُختبر، أي يُبحث عن روايات تُقويه ليصير بها حجة. يُضاف إلى هذا وجود الانقطاع بين أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وبين عبدالله بن مسعود، فالإسناد بهذا ضعيف. والله أعلم.

تخريج الحديث الثاني عشر:

أخرجه هكذا مرفوعاً بنحوه ابن جرير من طريق يونس بن عبد الأعلى في جامع البيان: ١/ ٦٨ حديث٦٧، وأبو يعلى كما في المطالب العالية: ٣/ ٢٨٤ وعنه ابن حبان (الإحسان: ٢/ ٨٧، وموارد الظمآن: حديث ١٧٨٢)، والحاكم عن عبدالله بن أحمد بن حنبل في (المستدرك: ١/ ٥٣)، كلاهما عن أبي همام، كلاهما عن ابن وهب به. وأخرجه الطحاوي من طريق أبي زُرعة عبدالله بن راشد أخبرنا حيوة بن شريح به نحوه. (مشكل الآثار: ٤/ ١٨٤).

قال الحاكم: «حديث صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي. **وأعله الطحاوي وابن عبد البر وابن حجر بالانقطاع** بين أبي سلمة وابن مسعود؛ لأن أبا سلمة =

= لا يتهيأ في سنه لقاءُ عبدالله بن مسعود، ولا أخذه إياه عنه. قال ابن عبد البر: «هذا حديث لا يثبت». وانتقد الحافظ ابن حجر تصحيح ابن حبان والحاكم لهذا الحديث، فقال: «وفي تصحيحه نظر، لانقطاعه بين أبي سلمة وابن مسعود». (مشكل الآثار: ٤/ ١٨٤، وفتح الباري: ٩/ ٢٩).

أقول: وهذا حكم جازم من ابن حجر بانقطاع إسناد هذا الحديث.

والصحيح أنه موقوف على ابن مسعود أخرجه أحمد المسند: (١/ ٤٤٥) وابن أبي داود (المصاحف: ١٨) والنسائي (فضائل القرآن: ٥٣ حديث٩) والطحاوي (مشكل الآثار: ٤/ ١٨٢) جميعهم إلا النسائي من طريق عثمان ابن حسان العامري عن فُلْفُلَة الجُعْفِيُّ قال: فزعت فيمن فزع إلى عبدالله بن مسعود في المصاحف، فدخلنا عليه، فقال رجل من القوم: إنا لم نأتك زائرين، ولكنا جئنا حين راعنا هذا الخبر، قال: إن القرآنَ أُنزل على نبيكم من سبعة أبواب على سبعة أحرف، وإن الكتاب الأول كان ينزل من باب واحد على حرف واحد» واللفظ لأحمد. أما النسائي فقد ذكر في إسناده «القاسم بن حسان العامري» بدلاً من «عثمان».

هذا الطريق موصول رجاله ثقات معروفون غير عثمان بن حسان العامري وفُلْفُلَة الجُعْفِيُّ، أما فلفلة فقد وثقه ابن حبان، وروى عنه جماعة من الثقات، وذكره ابن أبي حاتم دون أن يحكي فيه جرحاً أو تعديلاً. وقال الهيثمي: «فيه عثمان بن حسان العامري وقد ذكره ابن أبي حاتم ولم يجرحه ولم يوثقه، وبقية رجاله ثقات» (الثقات، لابن حبان: ١/ ١٨٥، ومجمع الزوائد: ٧/ ١٥٢ ـ ١٥٣).

أقول: ظهر مما تقدم أن الراوي عثمان بن حسان العامري مستور، فإسناد الحديث ضعيف، إلا إذا تقوّى من طريق آخر. يُضاف إلى ذلك مخالفة متن الحديث لروايات الثقات في الصحيحين وغيرهما، فيُسمّى مُنْكراً عند المتأخرين، ويكون الحديث بذلك ضعيفاً سنداً ومتناً. والله أعلم.

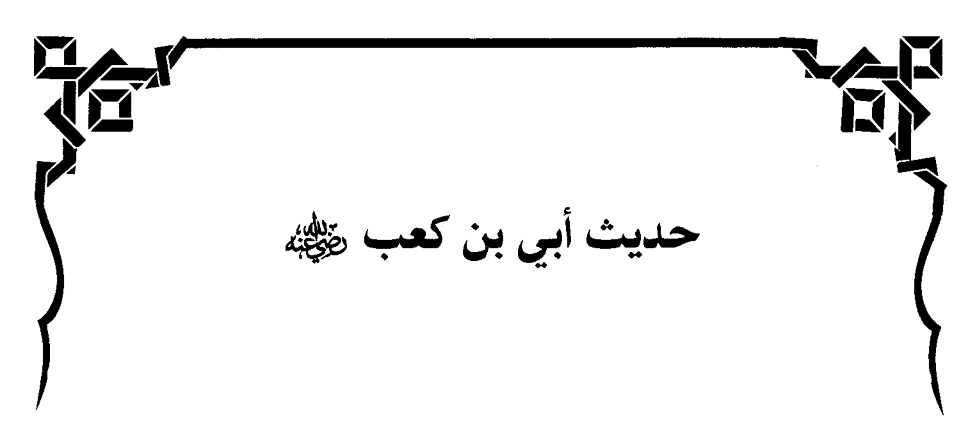
أقول: تصدى الأئمة للحكم على هذا الحديث؛ وردوه، لكن عدداً من أعلامهم =

= أخذوا في حسبانهم وَهْمَ من توهم ثبوته؛ من المتساهلين في التصحيح، فقدم كل منهم توجيهاً له وفق فهمه ليظهر تناسق معنى هذا الحديث مع باقي أحاديث الأحرف السبعة، خاصة وأنها بلغت رتبة التواتر، فاستحال قبول معارضتها بحديث ضعيف، فعانى بذلك طلاب العلم من الاضطراب في فهم نزول القرآن على سبعة أحرف. ولعل الله ييسر لي التوسع في هذا الجانب في الدراسة المقدمة. أسهب بعضهم كالإمام الطبري في الكلام عنه في تفسيره، ونقل الإمام الطحاوي كثيراً منه في مشكل الآثار، وأورد الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني زبدة كلام الأئمة في ذلك:

قال الإمام الحافظ: «قلت: وأطنب الطبري في مقدمة تفسيره في الرد على من قال به، وحاصله أنه **يستحيل أن يجتمع في الحرف الواحد هذه الأوجه السبعة**. وقد صحح الحديث المذكور ابن حبان والحاكم، وفي تصحيحه نظر لانقطاعه بين أبي سلمة وابن مسعود. وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن الزهري عن أبي سلمة مرسلاً: وقال هذا مرسل جيد، ثم قال: إن صح فمعنى قوله في هذا الحديث (سبعة أحرف) أي: سبعة أوجه كما فسرت في الحديث، وليس المراد الأحرف السبعة التي تقدم ذكرها في الأحاديث الأخرى، لأن سياق تلك الأحاديث يأبى حملها على هذا، بل هي ظاهرة في أن المراد أن الكلمة الواحدة تقرأ على وجهين وثلاثة وأربعة إلى سبعة؛ تهويناً وتيسيراً، والشيء الواحد لا يكون حراماً وحلالاً في حالة واحدة.

«وقال ابن أبي شامة: يحتمل أن يكون **التفسير المذكور للأبواب** لا للأحرف، أي هي سبعة أبواب من أبواب الكلام وأقسامه، وأنزل الله على هذه الأصناف لم يقتصر منها على صنف واحد كغيره من الكتب.

«قلت: ومما يوضح أن قوله زاجر وآمر إلخ ليس تفسيراً للأحرف السبعة ما وقع في مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب عقب حديث ابن عباس الأول من حديثيْ هذا الباب؛ **قال ابن شهاب: بلغني أن تلك الأحرف السبعة إنما هي في الأمر الذي يكون واحداً لا يختلف في حلال ولا حرام**». (فتح الباري: ٩/ ٢٩).



حديث أبي بن كعب رضي الله عنه

(١٣) حدثني أبي رحمه الله حدثنا أبو بكر الشافعي محمد بن إبراهيم حدثنا أحمد بن عُبيدالله النَّرْسِيُّ حدثنا عبيدالله بن موسى حدثنا ابن أبي ليلى عن أبي بن كعب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: **(إن جبريل عليه السلام أتاني، فقال: إن ربك يأمرك أن تقرأ على سبعة أحرف)**[1].

---

(١) **الحديث الثالث عشر**، إسناده:

- **أبو بكر الشافعي**: اسمه محمد بن عبدالله بن إبراهيم بن عبدويه، البغدادي البزاز، سمع ابن أبي الدنيا وإسماعيل القاضي وغيرهما، وحدث عنه الدارقطني وابن شاهين وآخرون، ثقة ثبت، حسن التصانيف، جمع أبواباً وشيوخاً، له «فوائد» رواها عنه ابن غيلان، توفي سنة أربع وخمسين وثلاثمائة. (تذكرة الحفاظ: ٣/ ٨٨٠ ـ ٨٨١، وتاريخ بغداد: ٥/ ٤٥٦، وسير أعلام النبلاء: ١٦/ ٣٩ ـ ٤٤).
- **أحمد بن عبيدالله النرسي**: هكذا ذكره الخطيب أيضاً، وقال الذهبي: «الإمام المحدث، الثقة، أبو بكر أحمد بن عبيد بن إدريس الضّبيّ مولاهم البغدادي النرسي»، سمع يزيد بن هارون وأبا بدر شجاع بن الوليد وغيرهما، وحدث عنه أبو بكر الشافعي وابن صاعد وغيرهما، توفي سنة ثمانين ومائتين. (سير أعلام النبلاء: ١٣/ ٢٤٠ ـ ٢٤١، وتاريخ بغداد: ٤/ ٢٥٠ ـ ٢٥١). =

= ـ **عبيدالله بن موسى**: ابن أبي المختار باذام، العبسي الكوفي، أبو محمد، ثقة كان يتشيع، روى عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، روى عنه البخاري (٢٧) حديثاً. توفي سنة ثلاث عشرة ومائتين، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٧/ ٥٠ ـ ٥٣، وتقريب التهذيب: ٣٧٥، والجرح والتعديل: ٥/ ٣٣٤).

ـ **ابن أبي ليلى**: هو عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري المدني ثم الكوفي، ثقة، سمع من أبي بن كعب، واختلف في سماعه من عمر، ولم يذكر عبيدالله بن موسى في تلاميذه، وإنما سمع عبيدالله هذا من محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، توفي عبد الرحمن بن أبي ليلى سنة ثلاث وثمانين. وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٦/ ٢٦٠، وتقريب التهذيب: ٢٤٩).

ـ **أبي بن كعب بن قيس الأنصاري النجاري**: أبو المنذر وأبو الطفيل، سيد القراء، من أصحاب بيعة العقبة الثانية، وشهد بدراً والمشاهد كلها. مات في خلافة عثمان سنة ثلاثين، وهو أثبت الأقاويل: (الإصابة: ١/ ٣١ ـ ٣٢).

تخريج الحديث الثالث عشر:

أخرجه في سياق أطول بفرق يسير الإمام أحمد المسند: (٥/ ١٢٧) وابنه رواه على المسند: (٥/ ١٢٨) وابن جرير جامع البيان: (١/ ٦٩ حديث ٦٩) ومسلم (كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف: ١/ ٥٦١ حديث ٨٢٠) وابن حبان كما في (الإحسان: ٢/ ٨٣) كلهم من طريق عبدالله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه عن جده عن أبي بن كعب مرفوعاً.

أقول: فالحديث صحيح سنداً ومتناً. والله أعلم.

(١٤) وأخبرنا ابن فَنَّاكِي حدثنا أبو بكر الروياني قال: حدثنا عُبيدالله بن الحجّاج بن المنهال حدثنا هشام بن عبد الملك حدثنا حمّاد بن سلمة عن حُميد الطويل [أ/ ١٢] عن أنس بن مالك عن عبادة بن الصامت عن أبي بن كعب قال قال رسول الله ﷺ: **(أُنزل القرآن على سبعة أحرف)**[1].

---

(١) **الحديث الرابع عشر**، إسناده:

- **ابن فناكي، وأبو بكر الروياني**: تقدمت الترجمة لهما في الحديث الأول.
- **عبيدالله بن الحجاج بن المنهال**. لم أقف على ترجمته.
- **هشام بن عبد الملك**، أبو الوليد الطيالسي، البصري، ثقة ثبت، توفي سنة سبع وعشرين ومائتين، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ١١/ ٤٥، وتقريب التهذيب: ٥٧٣).
- **حماد بن سلمة**: ابن دينار البصري، أبو سلمة، ثقة، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأَخَرَةٍ، توفي سنة سبع وستين ومائة، أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه. (تهذيب التهذيب: ٣/ ١١، وتقريب التهذيب: ١٧٨).
- **حُمَيد الطويل**: ابن أبي حميد، أبو عبيدة البصري، ثقة مدلس، قال ابن حبان: «وهو الذي يقال له حميد بن أبي داود، كان يدلس. سمع من أنس ثمانية عشر حديثاً، وسمع من **ثابت البناني** فدلس عنه». وقال الحافظ أبو سعيد العلائي: «فعلى تقدير أن تكون أحاديث حميد مُدلَّسة فقد تبين الواسطة فيها، وهو ثقة صحيح». أما ترك زائدة حديث حميد فذاك لأمر آخر، لدخوله في شيء من أمور الخلفاء. توفي سنة اثنتين وأربعين ومائة، =

(١٥) وأخبرنا ابن فناكي حدثنا الروياني حدثنا عمرو بن علي حدثنا عفان بن مسلم واللفظ له حدثنا حماد حدثنا حُميد عن أنس عن عبادة أن أُبي بن كعب قال: «أَقرأَني رسول الله ﷺ آيةً آية، وأقْرَأَ آخر غير قراءتي، فقلت: من أقرأكما؟! فقال: أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقلت: والله لقد أقرأنيها رسول الله ﷺ كذا وكذا، قال أُبي: ما تَخَلَّجَ

= وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٣/ ٣٨، وتقريب التهذيب: ١٨١).

- **أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي**، الصحابي الجليل خادم رسول الله ﷺ، توفي سنة اثنتين وتسعين، أخرج له أصحاب الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ١/ ٣٧٦، وتقريب التهذيب: ١١٥).
- **عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري الخزرجي**، أبو الوليد المدني، أحد النقباء، بدري مشهور، توفي بالرملة سنة أربع وثلاثين، أخرج له أصحاب الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٥/ ١١١، وتقريب التهذيب: ٢٩٢).

إسناد الحديث: ضعيف؛ لجهالة الراوي عبيدالله بن الحجاج بن المنهال؛ بالنسبة لي.

تخريج الحديث الرابع عشر:

أخرجه ابن أبي شيبة من طريق يزيد بن هارون المصنف: (١٠/ ٥١٧)، وابن جرير الطبري جامع البيان: (١/ ٣٤ حديث ٢٨) وابن حبان (الإحسان: ٢/ ٨٥) من طريق أبي الوليد، كلاهما عن حماد به. بلفظه.

أقول: وقد روى الأئمة الستة متن الحديث بسياق أطول، **وهذا المتن من الحديث صحيح بل متواتر**؛ كما حققت في كتابي (الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها) وسيصدر قريباً بإذن الله في طبعة مصححة موسعة.

فِيَّ شيءٌ من الإسلام ما تَخَلَّجَ فِيَّ يومئذ، فقلت: يا رسول الله ألمْ تُقْرِئني آية كذا وكذا؟! قال: بلى، قلت: هذا زَعَم أنك أقرأته، قال: فضرب بيده على صدري فما وجدتُ بعد شيئاً، ثم قال رسول الله ﷺ: أتاني جبريل وميكال فقال[1] جبرئيل: اقرؤوا القرآن على حرف واحد[2]، فقال ميكائيل: استزده حتى بلغ سبعة أحرف، فقال: كلٌ شافٍ كافٍ[3].

---

(١) قوله: «فقال»: كُتبت في الأصل مرتين تكراراً، وهو سهو من الناسخ.

(٢) في الأصل «واحدة» وهو سهو من الناسخ.

(٣) **الحديث الخامس عشر، إسناده:**

- **ابن فناكي؛ الروياني؛ عمرو بن علي: تقدمت ترجماتهم في الحديث** الأول.
- **عفان بن مسلم بن عبدالله الباهلي**، أبو عثمان الصفار البصري، ثقة ثبت، توفي سنة تسع عشرة ومائتين، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٧/ ٢٣٠، وتقريب التهذيب: ٣٩٣).
- **تقدمت الترجمة لحماد بن سلمة، وحميد الطويل، في الحديث السابق** (١٤). فالحديث صحيح الإسناد.

تخريج الحديث الخامس عشر:

أخرجه من طريق عفان بن مسلم هذا أحمد المسند (٥/ ١١٤) والطحاوي مشكل الآثار: (٤/ ١٨٢) وأبو بكر الشافعي في (الفوائد حديث ١٦٩٧ رسالة دكتوراة بجامعة أم القرى) بلفظه.

قال أحمد محمد شاكر في تعليقه على حديث أُبي بن كعب هذا: «صحيح» ثم قال: «فالظاهر عندي أن حماد بن سلمة هو الذي انفرد بزيادة «عبادة» =

(١٦) وأخبرنا ابن فنّاكي حدثنا الروياني حدثنا محمد بن مَعْمَر قال حدثنا عبيدالله بن موسى عن اسرائيل عن أبي إسحاق عن سُقَيْرٍ العَبْدِيّ عن سليمان بن صُرَد عن أُبيٍّ بن كعب قال: سمعتُ رجلاً يقرأ فقلت: من أقرأك؟! قال: رسول الله، قال فقلت: انطلق إليه، فأتيتُ رسول الله ﷺ [أ/ ١٣] فقلت: استقرئ هذا، فقال: اقرأ، فقرأ، فقال رسول الله ﷺ: (أحسنت)، قال فقلت: ألم تُقرئني كذا وكذا؟! فقال: (بلى، وأنت قد أحسنت قراءتك). قال: فضرب رسول الله ﷺ بيده في صدري ثم قال: (اللهم أَذْهِبْ عن أُبيٍّ الشكَ)، قال: ففضت عرقاً وامتلأ جوفي فرقاً، فقال رسول الله ﷺ: (يا أُبيُّ إنَّ مَلَكَين أتياني فقال أحدهما: اقرأ على حرف، فقال الآخر: اقرأ على حرفين، فقال الآخر: زِدْهُ، قلت: زِدني، قال[1]: اقرأ على ثلاثة أحرف، قال

= في الإسناد، ولعل هذا سهو منه فقد رواه الرواة الذين ذكرنا من قبل دون هذه الزيادة، وهم أكثر منه عدداً وأحفظ وأشد إتقاناً، وأياً ما كان **فالحديث صحيح** سواء أسمعه أنس من أُبي مباشرة أم سمعه من عبادة بن الصامت عن أُبي». (جامع البيان: ١/ ٣٥ حديث ٢٨).

والذين ذكرهم من قبل هم: محمد بن ميمون الزعفراني ويحيى بن أيوب عن حميد به بدون عبادة. (جامع البيان: ١/ ٣٣و٣٤ الحديثان ٢٦و٢٧). وستأتي له طرق أخرى في الحديث ٢٠ بإذن الله.

أقول: فالحديث صحيح سنداً ومتناً؛ بحمد الله.

(١) في الأصل «قلت» وهو سهو من الناسخ.

الآخر: زده، قلت: زدني، قال: اقرأ على أربعة أحرف، قال الآخر: زده، قلت: زدني، قال: اقرأ على خمسة أحرف، قال الآخر: زده، قلت زدني، قال: اقرأ على ستة أحرف، قال الآخر: زده، قلت: زدني، قال: **اقرأ على سبعة أحرف، فالقرآن أُنزل على سبعة)**[1].

---

(١) **الحديث السادس عشر، إسناده:**

- **ابن فنّاكي والروياني**: تقدمت الترجمة لهما في الحديث الأول.
- **محمد بن مَعْمَر**: ابن رِبعي القيسي البصري البَحْراني، صدوق، توفي سنة خمسين ومائتين. وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٩/ ٤٦٦، وتقريب التهذيب: ٥٠٨).
- **عبيدالله بن موسى**: ثقة، تقدمت الترجمة له في الحديث الثالث عشر.
- **إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي**، أبو يوسف الكوفي ثقة تكلم فيه بلا حجة، توفي سنة ستين ومائة، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ١/ ٢٦١، وتقريب التهذيب: ١٠٤).
- **أبو إسحاق**: اسمه عمرو بن عبدالله السبيعي، ثقة مكثر، توفي سنة تسع وعشرين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٨/ ٦٣، وتقريب التهذيب: ٣٢٣).
- **سُقَيْر العبدي**: ذكره البخاري وابن أبي حاتم دون أن يحكيا فيه جرحاً أو تعديلاً، فهو مستور عندهما. وذكره ابن حبان في الثقات. (الجرح والتعديل: ٤/ ٣١٨ رقم ١٣٨٣، وتعجيل المنفعة: ١٥٧).
- **سليمان بن صُرَد**: ابن الجَوْن الخزاعي، أبو مطرف الكوفي، صحابي قُتِل بعين الوردة سنة خمس وستين. أخرج له أصحاب الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٤/ ٢٠٠، وتقريب التهذيب: ٢٥٢). =

(١٧) وأخبرنا أبو عبدالله البصري حدثنا أحمد بن نصر الشَّذَائيّ وعمر بن محمد بن سيف قالا: حدثنا ابن أبي داود حدثنا يوسف بن موسى القطان ومحمد بن يحيى ومحمد بن عوف الحمصي قالوا: حدثنا عبيدالله بن موسى القطان، وفي حديثهم: «فقلتُ بيدي قد

= تخريج الحديث السادس عشر:

أخرجه عبدالله بن أحمد عن شيخه أبي بكر بن أبي شيبة ثنا عبيدالله بن موسى به بلفظه. (زوائد المسند: ٥/ ١٢٤). وأخرجه ابن جرير الطبري من طريق يحيى بن آدم حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن فلان العبدي ـ قال أبو جعفر الطبري: ذهب عني اسمه ـ عن سليمان بن صرد به؛ بنحوه.

أقول: لكن الجملة الأخيرة (فالقرآن أُنزل على سبعة) ليست عند الطبري، ولعلها مدرجة من بعض الرواة. والله أعلم. (جامع البيان: ١/ ٣٢ حديث ٢٥). وأخرجه أبو عبيد أيضاً عن شيخه حجاج عن إسرائيل به. (وانظر فضائل القرآن، لابن كثير: ٥٧).

وقد أوردت هذا الحديث وأسانيده؛ وأقوال أئمة العلم في موضوعه، إذْ عقدتُ فصلاً خاصاً بعنوان (عدة الأحرف سبعةٌ على الحقيقة) ويمكنك أن ترجع إليه في الطبعة الجديدة المعدلة.

وروى الإمام الطبري الحديث بروايات كثيرة مجملة ومفصلة؛ وبأسانيد متعددة عن أُبي بن كعب «بالأرقام: ٢٥ ـ ٣٩». وقد صحح العلامة محمود محمد شاكر كثيراً منها في تعليقه وخرجها من عدة مصادر. والحديث مرويٌّ عن أُبي بن كعب أيضاً في صحيح مسلم بسياق طويل، فالحديث صحيح في ذاته. (صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب صلاة المسافرين ـ جامع بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف: ٦/ ١٠٢ ـ ١٠٤، وانظر جامع البيان، للطبري: ١/ ٣٠ ـ ٤٣).

أحسنتَ قد أحسنتَ»، لمّا قال له النبي ﷺ: (بلى وأنت قد أحسنتَ)[1].

---

(١) **الحديث السابع عشر، إسناده:**

- **أبو عبدالله البصري:** تقدم في الحديث الثاني.
- **أحمد بن نصر الشذائي:** ابن منصور، أبو بكر البصري، أحد القراء المشهورين، مشهور بالضبط والإتقان، توفي سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة أو في سنة ست وسبعين. (معرفة القراء: ١/ ٣١٩ ـ ٣٢٠، وغاية النهاية: ١/ ١٤٤ ـ ١٤٥، وشذرات الذهب: ٣/ ٨٠).
- **عمر بن محمد بن سيف بن محمد،** أبو القاسم المالكي البغدادي، مقرئ معروف، قرأ عليه الحسن ابن ملاعب بالبصرة سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة. (غاية النهاية: ١/ ٥٩٦).
- **ابن أبي داود السجستاني:** تقدم في الحديث الثاني عشر.
- **يوسف بن موسى بن راشد القطان:** أبو يعقوب الكوفي، نزيل الري ثم بغداد، صدوق، توفي سنة ثلاث وخمسين ومائتين، أخرج له البخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه. (تهذيب التهذيب: ١١/ ٤٢٥، وتقريب التهذيب: ٦١٢).
- **محمد بن يحيى بن عبدالله بن خالد بن فارس الذُّهْلِي،** النيسابوري، ثقة حافظ جليل، توفي سنة ثمان وخمسين ومائتين، أخرج له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه. (تهذيب التهذيب: ٩/ ٥١١، وتقريب التهذيب: ٥١٢).
- **محمد بن عوف بن سفيان الطائي أبو جعفر الحمصي:** ثقة حافظ، توفي سنة اثنتين أو ثلاث وسبعين ومائتين، أخرج له أبو داود. (تهذيب التهذيب: ٩/ ٣٨٣، وتقريب التهذيب: ٥٠٠). =

(١٨) وأخبرني أبي مُنَاوَلَةً وأبو عبدالله البصري قراءةً عليه، قالا: حدثنا أبو بكر الأسفاطي حدثنا أبو خليفة حدثنا أبو الوليد حدثنا حماد حدثنا قتادة عن يحيى بن يَعْمُر حدثنا سليمان بن صُرَد عن أُبيّ بن كعب قال: أقرأني [أ/ ١٤] رسول الله ﷺ آيةً، وأقرأ ابنَ مسعودٍ خِلافَها، فأتيت إلى النبي ﷺ فقلت ألم تقرئني كذا وكذا؟! وقال ابن مسعود: ألم تقرئني كذا وكذا؟! قال: **(كلاكما مُحسنٌ مُجمِل)** قال قلت: ما منا محسن ولا مجمل. قال: فضرب بيدي وقال: (يا أُبيّ إني أُقرِئتُ القرآن على حرف؛ وعلى حرفين؛ **حتى بلغ سبعة أحرف؛ ليس فيها إلا شافٍ، إن قلت غفوراً رحيماً؛ عليماً حكيماً؛ سميعاً بصيراً؛ ما لم تختم عذاباً برحمةٍ؛ ورحمةً بعذاب)**[1].

= ـ **عبيدالله بن موسى القطان**: الظاهر أنه عبيدالله بن موسى. بإسناده الوارد في الحديث السابق. ولعل كلمة (القطان) مدرجة سهواً من الناسخ. وقد تقدمت ترجمته في الحديث ١٣.

أقول: إسناده حسن، فإن الراوي يوسف بن موسى صدوق، كما أفاد ابن حجر.

(١) **الحديث الثامن عشر، إسناده**:

ـ **أبو بكر الأَسْفاطي**: لم أقف على ترجمته. لكن روى عنه ثقتان هنا، كما هو واضح في الإسناد، فهو مجهول الحال. و(الأَسْفاطيّ): بفتح الهمزة وسكون السين المهملة. وذلك نسبة إلى بيع الأَسْفاطِ وعملها. (اللباب في تهذيب الأنساب، للعز بن الأثير: ١/ ٥٤).

ـ **أبو خليفة**: ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث الثاني. [توفي سنة ٣٠٥]. =

= - **أبو الوليد**: هو أبو الوليد **الطيالسي** فيما يبدو: **هشام بن عبد الملك البصري الحافظ**، حدث عنه الدارمي وعبد بن حميد والبخاري وأبو داود، قال عنه الإمام أحمد: أبو الوليد محدث متقن. قال العجلي: ثقة ثبت. قال أبو حاتم: ثقة حافظ. مات سنة ٢٢٧هـ (تذكرة الحفاظ: ١/ ٣٨٢).

- **حماد**: ثقة، تقدمت ترجمة حماد بن سلمة في الحديث الرابع عشر. [توفي سنة ١٦٧هـ].

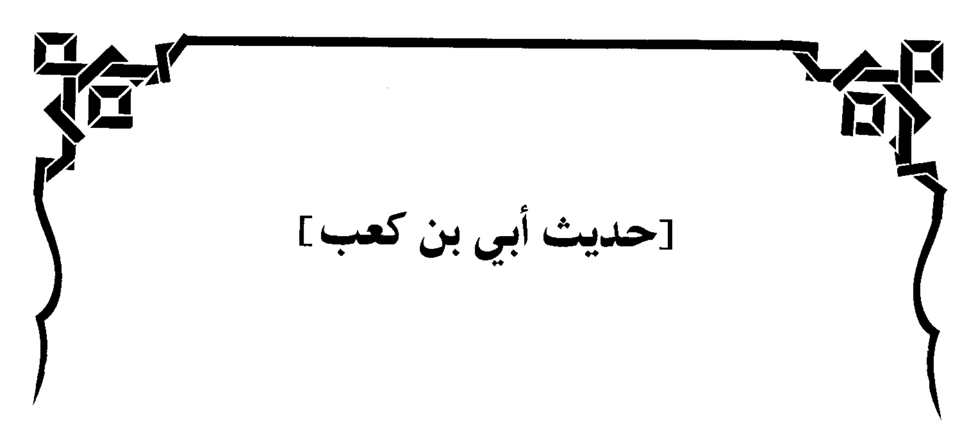
- **قتادة بن دِعَامة بن قتادة**، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، توفي سنة بضع عشرة ومائة، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٨/ ٣٥١، وتقريب التهذيب: ٤٥٣).

- **يحيى بن يَعْمَر البصري**، نزيل مرو وقاضيها، ثقة وكان يرسل، توفي قبل المائة أو بعدها. وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ١١/ ٣٠٥، وتقريب التهذيب: ٥٩٨).

تخريج الحديث الثامن عشر:

أخرجه أحمد المسند: (٥/ ١٢٤) وأبو داود بنحوه عن أبي بن كعب (كتاب الصلاة باب أنزل القرآن على سبعة أحرف: ٢/ ١٦٠ حديث ١٤٧٧) والطحاوي مشكل الآثار: (٤/ ١٨٩) كلهم من طريق همام بن يحيى عن قتادة به بنحوه.

أقول: إسناده هذا فيه أبو بكر الأسفاطي؛ مجهول الحال؛ فالإسناد ضعيف ما لم يُعلم حاله. والله أعلم.



[حديث أبي بن كعب]

(١٩) وأخبرنا أبو عبدالله البصري حدثنا أبو حفص عمر بن الحسن بن سليمان الأصبهاني حدثنا عبدالله بن محمد بن عبد العزيز حدثنا إسحاق بن إبراهيم المرزوي حدثنا محمد بن جابر عن أبي إسحاق عن سليمان بن صُرَد عن أُبيّ بن كعب عن النبي ﷺ: **(نزل القرآن على سبعةٍ)**[١].

---

(١) **الحديث التاسع عشر**، إسناده:

ـ **أبو حفص عمر بن الحسن بن سليمان الأصبهاني**: لم أقف على ترجمته.

ـ **البَغَويُّ: عبدالله بن محمد بن عبد العزيز: بن المرزبان**، أبو القاسم البغوي الأصل، البغدادي الدار والمولد، الحافظ الثقة الكبير، مسند العالم، توفي سنة سبع عشرة وثلاثمائة. (تذكرة الحفاظ: ٢/ ٧٣٧ ـ ٧٤٠، والسير: ١٤/ ٤٤٠ ـ ٤٥٧، وتاريخ بغداد: ١٠/ ١١١ ـ ١١٧).

ـ **إسحاق بن إبراهيم المرزوي**: هو إسحاق بن أبي إسرائيل إبراهيم بن كَامَجْر أبو يعقوب. نزيل بغداد، الحافظ. وثقه ابن معين والدارقطني. مات سنة خمس وأربعين ومائتين عن خمس وتسعين. (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ١/ ٧٠). =

(٢٠) وأخبرني أَبي مُناولةً؛ أنه حُدّثَ عن أبي عبدالله محمد بن مَخْلَدٍ العطار حدثنا الحارث بن محمد حدثنا عبدالله بن بكر حدثنا حُميد.

وقال أبو حاتم في كتابه: بِشر بن المُفَضّل عن حُميد عن أنس

= ـ **محمد بن جابر: ابن سيار**، أبو عبدالله اليمامي الكوفي، صدوق، **ذهبت كتبه فساء حفظه، وخلط كثيراً، وعمِيَ فصار يلقن**، ورجحه أبو حاتم على ابن لهيعة، توفي بعد السبعين والمائة، أخرج له أبو داود وابن ماجه. (تهذيب التهذيب: ٩/ ٨٨، وتقريب التهذيب: ٤٧١).

تخريج الحديث التاسع عشر:

أخرجه ابن جرير جامع البيان: (١/ ٣٠ حديث ٢١) وأحمد المسند: (٥/ ١٢٥) والطحاوي مشكل الآثار (٤/ ١٩٠) جميعاً من طريق شريك، والنسائي من طريق العوام بن حوشب عمل اليوم والليلة (ص٤٢١ وَ٤٢٢ الحديثان ٦٧٠ وَ٦٧١)، كلاهما عن أبي إسحاق به؛ بنحوه في سياق أطول. **وطريق النسائي هذا صححه أحمد محمد شاكر في تعليقه على هذا الحديث في تفسير ابن جرير**. وأخرجه الطحاوي من طريق زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحاق به في سياق أطول. (مشكل الآثار: ٤/ ١٩٠).

أقول: هذا الإسناد فيه ضعف. بسبب محمد بن جابر؛ حتى لو ظفر الباحث بترجمة أبي حفص وتوثيقه. لكن متن الحديث مختصر وأصله صحيح، لوروده في الصحيحين وغيرهما بسياق طويل. انظر الحديث الثاني؛ والثاني والعشرين.

عن أُبي بن كعب قال: ماحَكَّ[1] في صدري منذ أسلمتُ إلا أنه قرأتُ

---

(١) قال ابن منظور في مادة (حوك): «حاك الثوب يحوكه حوكاً وحياكاً وحياكة: نسجه... وهذه الكلمة تذكر في (حيك) أيضاً؛ لأنها واوية ويائية. قال الأزهري: ما حك في صدري منه شيء وما حاك، كل يقال: حك يحك، وحاك يحيك. وما حاك في صدري كلامك، أي: ما رسخ.
وقال المبرد: «وما حك في صدري شيء منه، أي ما تخالج».
وقال ابن منظور في مادة (حيك): وحاك القول في القلب حيكاً: أخذ.
وروى الأزهري بسنده عن النواس بن سمعان الأنصاري أنه سأل النبي ﷺ عن البر والإثم فقال: (البر حسن الخلق، والإثم ما حاك في نفسك وكرهت أن يطلع عليه الناس). أي أثر فيها ورسخ. وروى شمر في حديث: (الإثم ما حاك في النفس وتردد في الصدر وإن أفتاك الناس). وقال ابن الأعرابي: ما حك في قلبي شيء ولا حز. ويقال: ما يحيك كلامك في فلان، أي: ما يؤثر، والحيك: أخذ القول في القلب. يقال: ما يحيك فيه الملام، إذا لم يؤثر فيه». ا.هـ. باختصار وتصرف يسير. (لسان العرب، ابن منظور: ١٢/ ٣٠٠ ـ ٣٠١. وانظر القاموس المحيط، للفيروز أبادي: ٣/ ٣٠٠ ـ ٣٠١، وأساس البلاغة، للزمخشري: ١/ ٢١١، ط. دار الكتب ١٩٧٢م).
أقول: والظاهر أن الصحابي الجليل أبي بن كعب أراد: أنه لم يؤثر فيه فيعكر صفوه شيء منذ أسلم إلى أن سمع قراءة تغاير قراءته للقرآن.. كما أفاد نص الحديث. وليس مقصوده رسوخ شك في صدره بسبب ذلك.
وهذا ما يؤكده البيان اللغوي البلاغي لمعنى الكلمة عند الزمخشري، ويؤكده كذلك تبيان شراح الحديث. وقد أسهبت في ذلك في كتابي: (الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها). وسيصدر إن شاء الله تعالى في طبعة موسعة ومصححة من أخطاء طبعة دار البشائر. وبالله التوفيق.

آيةً وقرأها غيري غير قراءتي. فقلت: أَقرأَنيها رسول الله ﷺ قال صاحبي: أَقرأَنيها رسول الله ﷺ. قال: فأتيناه، فقلت: يا رسول الله أقرأتني آية كذا، قال: (نعم). وقال صاحبي: أقرأتنيها كذا. قال: (نعم، أتاني [أ/ ١٥] جبرئيل وميكائيل، فجلس جبرئيل عـن يـميني، وجلس ميكائيل عن يساري، قال: اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده، فقلت: زدني، فقال: اقرأه على حرفين، فقال ميكائيل: استزده، فقلت: زدني، ثم كذلك **حتى بلغ سبعة أحرف، فقال: كُلٌّ شَافٍ كَافٍ**). واللفظ لعبدالله بن بكر، وليس من الطريقين عبادة بن الصامت بين أنس وبين أُبيّ رضي الله عنه[1].

---

(١) **الحديث العشرون، إسناده:**

- **أبو عبدالله محمد بن مخلد العطار: ضعفه** الإمام الذهبي، وقال: «والعجب أن الخطيب ذكره في تاريخه ولم يضعفه، وكأنه سكت عنه لانتهاك حاله. مات سنة اثنتين وستين ومائتين». (ميزان الاعتدال، للذهبي: ١/ ٢٢٣).
- **الحارث بن محمد بن أبي أسامة**؛ واسم أبي أسامة: داهر؛ الإمام أبو محمد التميمي مولاهم البغدادي؛ الحافظ الصدوق العالم؛ مسند العراق، صاحب المسند المشهور، ولد سنة ست وثمانين ومائة، وممن روى عنه: أبو بكر بن أبي الدنيا؛ ومحمد بن جرير الطبري... وثقه إبراهيم الحربي مع علمه بأنه يأخذ الدراهم على التحديث.

وقال الدارقطني: صدوق، وأما أخذه على الرواية فكان فقيراً كثير البنات.

=

= وقال أبو الفتح الأسدي؛ وابن حزم: **ضعيف**. مات يوم عرفة سنة اثنتين وثمانين ومائتين. (سير أعلام النبلاء: ١٣/ ٣٨٨، وتذكرة الحفاظ: ١/ ٢٧٦، وانظر الثقات: ٨/ ١٨٣).

- **عبدالله بن بكر**: بن حبيب السهمي الباهلي، أبو وهب البصري، نزيل بغداد، ثقة، امتنع من القضاء، توفي سنة ثمان ومائتين. وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٥/ ١٦٢ ـ ١٦٣، وتقريب التهذيب: ٢٩٧).

- **بشر بن المفضل**: بن لاحق الرقاشي، أبو إسماعيل البصري، ثقة ثبت، توفي سنة ست أو سبع وثمانين ومائة. وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ١/ ٤٥٨، وتقريب التهذيب: ١٢٤).

تخريج الحديث العشرين:

أخرجه الطحاوي من طريق إبراهيم بن مرزوق ثنا عبدالله بن بكر السهمي به بلفظه لكن جاء فيه: «إلا أني قرأت» بدل: «إلا أنه قرأت» و«مَاحِلٌ» بدل: «ماحَكَّ». وهو تصحيف في النسخ أو الطبع فيما أرى. انظر: مشكل الآثار: (٤/ ١٨٨ ـ ١٨٩). وأخرجه أيضاً بفروق يسيرة الإمام أحمد المسند: (٥/ ١١٤، ١٢٢) والنسائي السنن (٢/ ١٥٤) من طريق يحيى بن سعيد، والنسائي أيضاً من طريق يزيد بن هارون فضائل القرآن (٥٤ حديث ١١) ومن طريق يزيد هذا أخرجه ابن حبان أيضاً الإحسان (٢/ ٨٠)، وأبو عبيد من طريقي يزيد ويحيى بن سعيد عن حميد الطويل به فضائل القرآن (حديث ٧١٤) جميعاً عن حميد الطويل به بفروق يسيرة. وجاء عند الجميع: «إلا أني قرأت» بدل «إلا أنه قرأت».

أقول: في أول إسناد هذا الحديث انقطاع، فإنه لم يذكر الراوي الواسطة بين والد الإمام المؤلف وبين أبي عبدالله محمد بن مخلد العطار، زد على ذلك ضعف محمد بن مخلد العطار، كما ذكر الإمام الذهبي. =

(٢١) وقال أبو حاتم في كتابه: شعبة عن الحكم عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن أُبيّ بن كعب عن النبي ﷺ نحوه، وزاد فيه: **(أيما حرف قرؤوا به أصابوا)**[١].

= فيكون هذا الطريق لهذا الإسناد ضعيفاً. أما الطريق الثاني بإسناد أبي حاتم في كتابه «بشر بن المفضل عن حميد..» فإنه إسناد صحيح. والله أعلم.

وأسانيد هذا الحديث كثيرة؛ كما أشرت في تخريجه آنفاً؛ ويغلب عليها الصحة. فقد رواه الإمام الطبري في تفسيره جامع البيان: (١/ ٣٢ ـ ٣٤، الحديث ٢٥) بدون عبارة (كل شاف كاف).

وقال أحمد شاكر في تعليقه: «ورواه أحمد في المسند (٥/ ١٢٤). ورواه أبو داود في السنن (٢/ ١٠٢). حديث رقم (١٤٧٧) بنحوه مختصراً. وهذه أسانيد صحاح على شرط الشيخين». ورواه الطبري أيضاً بنحو ما أورده الإمام الرازي هنا في الحديث (٢٦)، ثم أورده مختصراً في الحديث (٢٧) (جامع البيان: ١/ ٣٣ ـ ٣٤).

وقال أحمد شاكر في تعليقه: «والحديث صحيح بكل حال». وأشار إلى رواياته عند الإمام أحمد والنسائي وابن أبي عدي. ثم ذكر كلام الإمام ابن كثير في ذلك.

ثم قال أحمد شاكر: «وهذا إشارة منه إلى أسانيد الطبري الثلاثة هنا. وهي كلها أسانيد صحاح». (جامع البيان: ١/ ٣٤).

(١) **الحديث الحادي والعشرون، إسناده:**

ـ **الحكم بن عُتَيبة**، أبو محمد الكندي الكوفي، ثقة ثبت فقيه، كان الحكم إذا قدم المدينة خلوا له سارية النبي ﷺ يصلي إليها، وكان صاحب عبادة وفضل. =

= قال القطان: «شعبة عن الحكم عن مجاهد؛ كتاب، إلا ما قال: سمعت».
وقال ابن حبان في الثقات: «كان يدلس». يبدو أنه دلس قليلاً عن ثقات، توفي سنة ثلاث عشرة ومائة أو بعدها، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٢/ ٤٣٢، وتقريب التهذيب: ١٧٥).

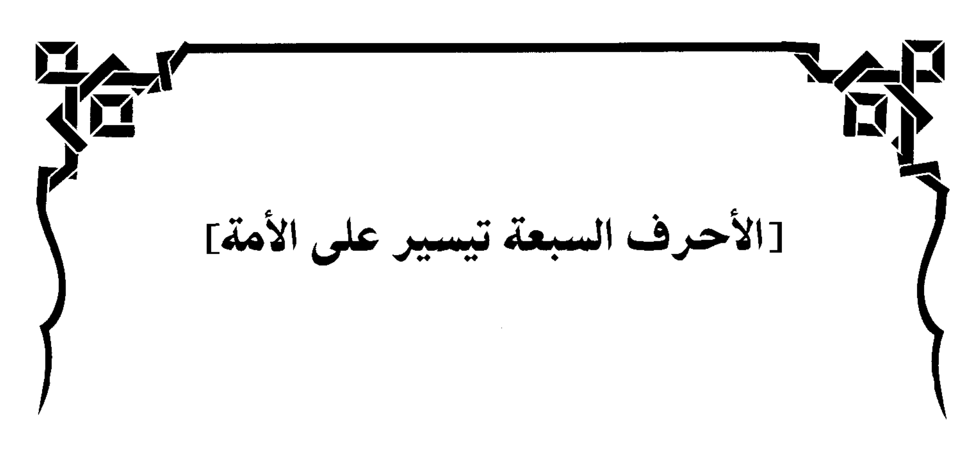
- **مجاهد بن جَبْر**، أبو الحجاج المخزومي مولاهم، المكي، ثقة إمام في التفسير والعلم، توفي سنة إحدى ومائة أو بعدها، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ١٠/ ٤٢، وتقريب التهذيب: ٥٢٠).

- **ابن أبي ليلى**: تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

تخريج الحديث الحادي والعشرين:

أخرجه؛ بفروق يسيرة وبدون ذكر قصة أُبي مع صاحبه؛ كلٌ من أحمد المسند: (٥/ ١٢٨) وابن جرير جامع البيان: (١/ ٤٠ حديث ٣٥) من طريق محمد بن جعفر غندر، وابن جرير أيضاً من طريق ابن أبي عدي وموسى بن داود وشبابة جامع البيان: (١/ ٤٠ ـ ٤١ حديث ٣٦ و٣٧)، جميعاً عن شعبة به. وانظر الحديث ٢٣ أيضاً.

أقول: إسناده صحيح.



[الأحرف السبعة تيسير على الأمة]

(٢٢) وأخبرنا ابن فناكي حدثنا الروياني حدثنا محمد بن بشار وعمرو بن علي قالا: حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا اسماعيل بن أبي خالد حدثنا عبدالله بن عيسى عن ابن أبي ليلى عن أُبيّ بن كعب قال: «كنتُ في المسجد فدخل رجل فقرأ قراءة أنكرتُها عليه، ودخل رجل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه، فقال لهما رسول الله ﷺ: (أصبتما). فقال: «كبر عليَّ ولا إذْ كنتُ في الجاهلية، فلما رأى الذي غشيني ضرب في صدري، فَفِضْتُ عرقاً، فكأني نظرت إلى الله فَرَقَاً، فقال: (ياأُبيّ إنَّ ربي أرسل إليَّ أنِ اقرأ القرآنَ على حرف، فَردَدْتُ إليه أنْ هَوِّن على أُمتي، [فَردَّ إليَّ الثانيةَ: اقرأْهُ على حرفين. فَردَدْتُ إليه: أنْ هوِّن على أُمتي][1]، فقال[2]: **اقرأ على سبعة أحرف، ولك بكل [رَدَّةٍ][3] مسألة تسألنيها،**

---

(١) ما بين معقوفين من صحيح مسلم، ولا يستقيم المعنى بدونه، مما يؤكد أنه سقط سهواً أثناء النسخ.

(٢) قوله: «فقال» ورد في صحيح مسلم بدلاً منه قوله: «فردَّ إليَّ الثالثة».

(٣) قوله: [رَدَّةٍ] من صحيح مسلم لكن في المخطوط الأصل: «حرف» وهو سهو قلم.

فقلت: اللهم اغفر لأمتي، اللهم اغفر لأمتي، [أ/ ١٦] [وأَخَّرتُ][١] الثالثة ليوم يحتاج إليّ فيه الخلق حتى إبراهيم)[٢].

---

(١) قوله: [وأَخَّرتُ] من صحيح مسلم. يبدو أنه سقط سهواً

(٢) الحديث الثاني والعشرون، إسناده:

- **محمد بن بشار**. ثقة، تقدم في الحديث التاسع.
- **عمرو بن علي**: ثقة، تقدم في الحديث الأول.
- **يحيى بن سعيد**: ابن فرُّوخ، أبو سعيد القطان البصري، ثقة متقن حافظ إمام قدوة، توفي سنة ثمان وتسعين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ١١/ ٦١٢، وتقريب التهذيب: ٥٩١).
- **إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولاهم**، البجلي، ثقة ثبت، توفي سنة ست وأربعين ومائة، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ١/ ٢٩١، وتقريب التهذيب: ١٠٧).
- **عبدالله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى**، أبو محمد الكوفي، ثقة فيه تشيع، توفي سنة ثلاثين ومائة، وهو أيضاً من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٥/ ٣٥٢، وتقريب التهذيب: ٣١٧).
- **عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري**، المدني ثم الكوفي، ثقة، تقدم في الحديث ١٣.

تخريج الحديث الثاني والعشرين:

أخرجه ابن أبي شيبة المصنف: (١٠/ ٥١٦)، ومسلم (١/ ٥٦١ ـ ٥٦٢ حديث ٨٢٠) ومن طريقة البغوي شرح السنة (٤/ ٥٠٣ حديث ١٢٢٧) من طريق عبدالله بن نمير، كلاهما عن اسماعيل بن أبي خالد به بنحوه بسياق أطول، جاء فيه: (فقال لي: يا أُبَيُّ! أُرْسِلَ إليَّ: أَنِ اقرإِ القرآنَ على =

(٢٣) وأخبرنا ابن فناكي حدثنا الروياني حدثنا محمد بن بشار وعمرو بن علي قالا: حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن الحكم عن مجاهد أوْ عن ابن أبي ليلى عن أُبيّ بن كعب (أن النبي ﷺ كان عند [أَضَاةِ][1] بني غِفَار، فأتاه جبرئيل فقال: إن الله يأْمُرك بأن تقرأ أمتُك القرآن على حرف. قال: **أسألُ اللهَ معافاتَهُ ومغفرتَهُ، وإن أمتي لاتطيق ذلك. قال: إن الله يَأمُرُك أن تَقْرأَ أُمتُك القرآنَ على حرفين. قال: أسأل اللهَ معافاتَهُ ومغفرتَهُ، وإن أمتي لا تطيق ذلك**، قال: إن الله يأمرك أن تَقْرأَ أُمتُكَ القرآن على ثلاثة أحرف. فقال: **أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أُمتي لا تطيقُ ذلك. ثم جاءه الرابعة فقال: إنَ الله يأمرك أن تَقْرأَ أُمتُكَ القرآن**

= حرفٍ. فَرَدَدْتُ إليهِ: أَنْ هَوِّن على أُمتي. فَردَّ إليَّ الثالثةَ: اقرأْهُ على سبعةِ أَحرُفٍ. فلكَ بِكلِّ رَدَّةٍ رَدَدْتُكَهَا مسألَةٌ تَسْأَلُنيهَا. فقلتُ: اللهم! اغفر لأُمتي. اللهم! اغفر لأُمتي. وأَخَّرْتُ الثالثةَ ليوم يَرْغَبُ إليَّ الخلقُ كُلُّهم. حتى إبراهيمُ ﷺ).

أقول: الحديث صحيح بهذا الإسناد، وهو صحيح المتن، وهو في صحيح مسلم بسياق أطول.

(١) بدون همز من صحيح مسلم، لكن في الأصل: «أَضاءة»، وهو تصحيف. و(أضاة): بفتح الهمزة وبضاد معجمة مقصورة، وهي الماء المستنقع، كالغدير، وجمعها: «أضا» كحصاة وحصا، وإضاء بكسر الهمزة والمد، كأكمة وإكام. (صحيح مسلم مع شرح النووي «المنهاج»: ٦/ ١٠٣ ـ ١٠٤).

على سبعة أحرف، أيَّما [حرف][1] قرؤوا عليه فقد أصابوا)[2].

(٢٤) وأخبرنا ابن فناكي حدثنا الروياني حدثنا أبو الربيع حدثنا أبو عَوانة عن عاصم عن زِرٍّ عن أُبيّ أنه قال: لقي رسول الله ﷺ

---

(١) قوله: [حرف] من صحيح مسلم، وليست في الأصل.

(٢) **الحديث الثالث والعشرون، إسناده:**

- **محمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري مولاهم**، المدني، ثقة من الطبقة السابعة، أخرج له الأئمة الستة. (تهذيب التهذيب: ٩/ ٩٤ ـ ٩٥، وتقريب التهذيب: ٤٧١).
- **تقدمت الترجمة لباقي رجاله**، وهم ثقات، انظر الحديث ١ و٩ و١٣ و٢١.

تخريج الحديث الثالث والعشرون:

أخرجه مسلم (١/ ٥٦٢ ـ ٥٦٣ حديث ٨٢١) والنسائي (٢/ ١٥٢) عن محمد بن بشار به، بنحوه. وأبو داود كتاب الصلاة ـ باب أنزل القرآن على سبعة أحرف (٢/ ١٦٠ حديث ١٤٧٨) وابن جرير جامع البيان (١/ ٤٠ حديث ٣٥) جميعاً عن محمد بن المثنى به، بنحوه. ورواه الطيالسي المسند (٧٦ حديث ٥٥٨)؛ والطحاوي من طريقي شبابة بن سوار وعبد الرحمن بن زياد، ثلاثتهم عن شعبة به، بنحوه. وأحمد المسند (٥/ ١٢٨) وابن جرير جامع البيان (١/ ٣٩ حديث ٣٤) وابن حبان (الإحسان: ٢/ ٨١) جميعهم من طريقي محمد بن جُحَادة عن الحكم عن مجاهد عن ابن أبي ليلى به؛ بنحوه.

أقول: الحديث صحيح سنداً ومتناً، والحمد لله.

جبرئيل عليه السلام عند أحجار المِرآءِ[1]، فقال رسول الله ﷺ: **(إني أُرسلت إلى أمةٍ أُميين، فيهم الشيخ والعجوز والجارية؛ والرجل القاسي الذي لم يقرأ شيئاً قطّ. فقال له جبرئيل: إن القرآن نزل على سبعة أحرف)**[2].

❐❐❐

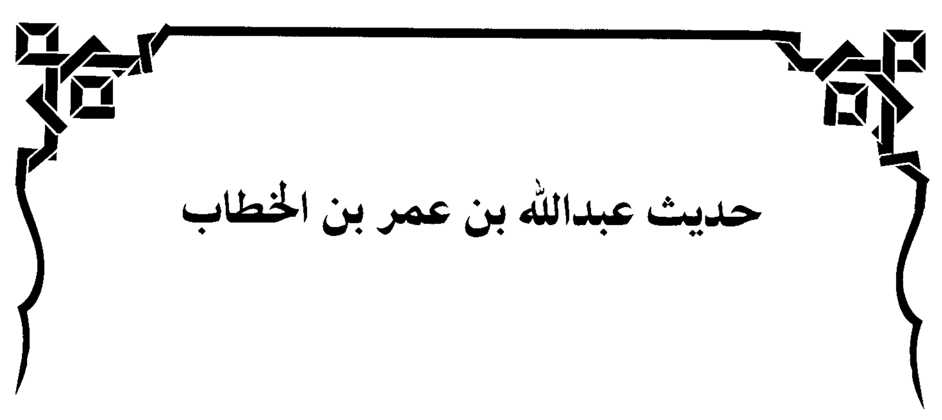
(١) **قوله:** (أحجار المراء): أو أحجار المرى: بكسر الميم وتخفيف الراء وبالمد؛ موضع بقباء خارج المدينة، وقال مجاهد: هي قباء. (النهاية لابن الأثير: ١/ ٢٠٣، و٤/ ٩١).

(٢) **الحديث الرابع والعشرون، تخريجه:**

- **تقدمت الترجمة لرجاله في الحديث السابع**، وإسناده ضعيف.

أخرجه أبو داود الطيالسي من طريق حماد بن سلمة في المسند (٧٣ حديث ٥٤٣)، والإمام أحمد المسند (٥/ ١٣٢) وابن حبان (الإحسان: ٢/ ٨٢) وابن جرير جامع البيان (١/ ٣٥ حديث ٢٩) من طريق زائدة، والترمذي من طريق شيبان كتاب القراءات ـ باب ماجاء أن القرآن أنزل على سبعة أحرف (٤/ ٢٦٣ حديث ٤٠١٣)، جميعهم عن عاصم به، بنحوه.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه عن أبي بن كعب».



حديث عبدالله بن عمر بن الخطاب

(٢٥) أخبرنا أبو عبدالله البصري قال: حُدِّثتُ عن عبدالله بن أحمد بن موسى بن عبدان حدثنا [أ/ ١٧] يونس بن عبد الأعلى حدثنا ابن وهب قال حدثني عمرو بن الحارث أن كثير بن فَرقدٍ حدثهم عن نافع عن عبدالله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: **(أُمرتُ أن أَقرأَ القرآنَ على سبعةِ أحرفٍ كلُّها شافٍ كافٍ)**(١).

---

(١) **الحديث الخامس والعشرون، إسناده:**

- **أبو عبدالله البصري**، توفي سنة٣٨٦هـ. تقدمت ترجمته في الحديث الثاني.
- **عبدالله بن أحمد بن موسى بن عبدان**: أبو محمد الأهوازي الجواليقي، صاحب التصانيف، حافظ صدوق، توفي سنة ست وثلاثمائة. (تذكرة الحفاظ: ٢/ ٦٨٨ ـ ٦٨٩).
- **يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصدفي**، أبو موسى المصري، ثقة، توفي سنة أربع وستين ومائتين، أخرج له مسلم والنسائي وابن ماجه. (تهذيب التهذيب: ١١/ ٤٤٠، وتقريب التهذيب: ٦١٣).
- **ابن وهب**: ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث الثاني عشر.
- **عمرو بن الحارث**: ابن يعقوب الأنصاري مولاهم، المصري أبو أيوب، ثقة فقيه حافظ، من الطبقة السابعة، توفي قديماً قبل الخمسين والمائة، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب الكمال: ٢/ ١٠٢٨، وتقريب التهذيب: ٤١٩). =

= ـ **كثير بن فرقد**: المدني، نزيل مصر، ثقة، من الطبقة السابعة، أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي. (تهذيب التهذيب: ٨/ ٤٢٤، وتقريب التهذيب: ٤٦٠).

ـ **نافع مولى ابن عمر**، أبو عبدالله المدني، ثقة ثبت فقيه، توفي سنة سبع عشرة ومائة، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ١٠/ ٤١٢، وتقريب التهذيب: ٥٥٩).

ـ **عبدالله بن عمر بن الخطاب**، أبو عبد الرحمن العدوي، أحد المكثرين من الصحابة والعبادلة، وكان من أشد الناس اتباعاً للأثر، توفي سنة ثلاث وسبعين، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٥/ ٣٢٨، وتقريب التهذيب: ٣١٥).

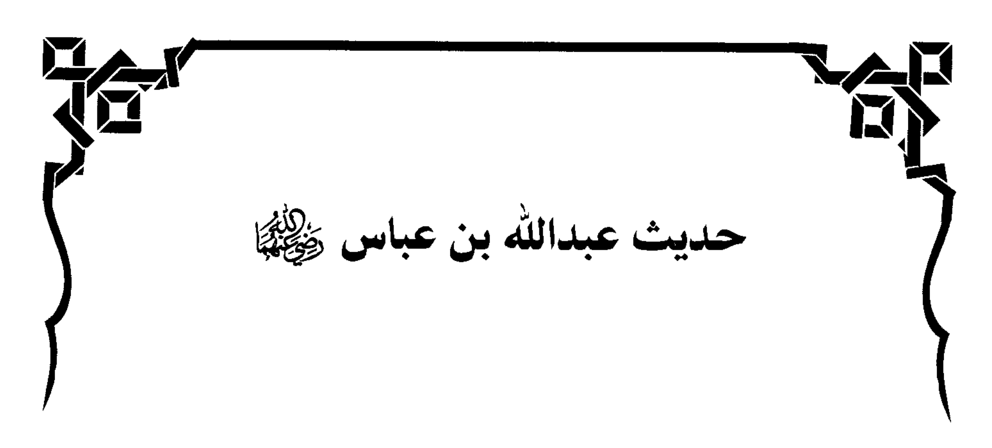
أقول: إسناده منقطع، فهو ضعيف. وانقطاعه بين أبي عبدالله البصري وعبدالله بن أحمد بن موسى بن عبدان.

تخريج الحديث الخامس والعشرين:

وأخرجه ابن جرير عن عبيدالله بن محمد الفريابي حدثنا عبدالله بن ميمون حدثنا عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: سمع عمر بن الخطاب رجلاً يقرأ القرآن، فسمع آية على غير ما سمع من النبي ﷺ، فأتى به عمر إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إن هذا قرأ آية كذا وكذا، فقال رسول الله ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف» وضعفه أحمد شاكر بعبدالله بن ميمون. (جامع البيان: ١/ ٢٧ حديث: ١٧).

قال أحمد شاكر في تعليقه: «إسناده ضعيف جداً من أجل عبدالله بن ميمون» وذكر أقوال أئمة الحديث في نقده. ثم قال: «ومعنى الحديث في ذاته صحيح، كأنه مختصر من معنى حديث عمر بن الخطاب». (جامع البيان: ١/ ٢٧ ـ ٢٨). أي الذي مضى عندنا برقم (٢).

لكن الإمام الرازي أخرجه من طريق آخر، إلا أن سنده منقطع، فهو ضعيف. والله أعلم.



حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما

(٢٦) أخبرنا أحمد بن الحسن الحَرْشيّ حدثنا أبو عليّ الميداني قال: حدثنا أبو عبدالله الذُهْلِيُّ حدثنا عبد الرزاق عن مَعْمر عن الزُّهري عن عبيدالله بن عبدالله عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ قال: **(أقرأني جبرئيل فراجعته، فلم أَزَلْ أستزيدُه ويزيدني فانتهى إلى سبعة أحرف)**[1].

(١) **الحديث السادس والعشرون إسناده وتخريجه:**

- **عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الهذلي**، أبو عبدالله المدني، ثقة ثبت فقيه، توفي سنة أربع وتسعين. وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٧/ ٢٣، وتقريب التهذيب: ٣٧٢).
- **عبدالله بن عباس بن عبد المطلب**: ابن عم رسول الله ﷺ، الصحابي المُكثر المعروف، توفي سنة ٦٨هـ. (الاستيعاب: ٢/ ٣٥٠؛ والإصابة: ٢/ ٣٣٠؛ وتهذيب التهذيب: ٥/ ٢٧٦).

أخرجه **البخاري** كتاب فضائل القرآن ـ باب أنزل القرآن على سبعة أحرف (٩/ ٢٣ حديث ٤٩٩١) وابن جرير في جامع البيان (١/ ٢٩ حديث ١٩) كلاهما من طريق عُقَيل، وأخرجه البخاري أيضاً في كتاب بدء الخلق ـ باب =

(٢٧) وأخبرنا ابن فناكي حدثنا الروياني حدثنا أبو الربيع السَّمْتـيُّ حدثنا أبو عَوانة عن مغيرة عن إبراهيم قال: سمع ابن عباس رجلاً يقول: الحرفُ الأول، فقال ابن عباس: «ما الحرفُ الأول» قال رجل: يا ابن عباس إن عمر بن الخطاب بعث ابن مسعود مُعَلِّماً، فحفظوا قراءته، فغَيَّر عثمانُ القراءةَ، فهو يدعوه الحرفَ الأولَ. قال ابن عباس: **(إن القرآن أنزل على سبعة أحرف**، وإن جبرئيل عليه السلام كان يُعارض النبي ﷺ عند كل رمضان، وإنه عارضه في

= ذكر الملائكة (٦/ ٣٠٥ حديث ٣٢١٩) ومسلم كتاب صلاة المسافرين - باب أن القرآن أنزل على سبعة أحرف (١/ ٥٦١ حديث ٨١٩) وابن جرير الموضع السابق والطحاوي مشكل الآثار (٤/ ١٩٠) جميعهم من طريق يونس بن يزيد، كلاهما عن الزهري به بفرق يسير. وأخرجه مسلم أيضاً (١/ ٥٦١ حديث ٨١٩) بإسناده عن ابن شهاب الزهري به، ولفظه: (أَقرأَني جبريل عليه السلام على حرف، فراجعتُهُ، فلم أزلْ أَستزيدُه فيَزيدُني حتى انتهى إلى سبعة أحرف.

قال ابن شهاب: بلغني أن تلكَ السبعةَ الأَحرفَ إنما هي في الأمرِ الذي يكون واحداً، لا يختلف في حلال ولا حرام). والبغوي شرح السنة (٤/ ٥٠١ حديث ١٢٢٥) من طريق أحمد بن منصور الرمادي، كلاهما عن عبد الرزاق به بلفظه.

وأخرجه البغوي أيضاً عن شيخيه أبي علي الحسن بن محمد القاضي وأبي حامد حمد بن عبدالله الصالحي قالا: أخبرنا أحمد بن الحسن الحيري بـه بلفظه (شرح السنة: ١/ ٥٠١ حديث ١٢٢٥).

السنة التي قُبِضَ فيها مرتين، وإنه لآخر حرف عَرَضَ عليه: ألم تنزيل[1])[2].

---

(١) أي سورة السجدة.

(٢) **الحديث السابع والعشرون، إسناده:**

- **أبو الربيع خلف السمتي، أبو عوانة:** تقدمت ترجمتهما في الحديث السابع.
- **مغيرة:** ابن مِقْسَم الضبي مولاهم، أبو هشام الكوفي الأعمى، ثقة متقن إلا أنه كان يدلس ولاسيما عن إبراهيم، توفي سنة ست وثلاثين، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ١٠/ ٢٦٩، وتقريب التهذيب: ٥٤٣).
- **إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي،** أبو عمران الكوفي الفقيه، ثقة إلا أنه يرسل كثيراً، توفي سنة ست وتسعين ومائة، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ١/ ١٧٧، تقريب التهذيب: ٩٥).

تخريج الحديث السابع والعشرون:

أخرجه مسدد في مسنده من طريق إبراهيم النخعي به بفرق يسير، وفيه: (فهم يدعون قراءة ابن مسعود الحرف الأول، فقال ابن عباس: إنه لآخر حرف عَرض به النبي ﷺ على جبريل. (المطالب العالية وهامشه: ٣/ ٢٨٧ حديث ٣٤٩٥، وفتح الباري: ٩/ ٤٤). وإسناده ضعيف لأنه مرسل إبراهيم عن ابن عباس.

ورواه النسائي بإسناد صححه الحافظ ابن حجر من طريق أبي ظبيان قال: قال لي ابن عباس: أي القراءتين تقرأ؟ قلت: القراءة الأولى؛ قراءة ابن أم عبد؛ يعني عبدالله بن مسعود، قال: بل هي الأخيرة، إن =

= رسول الله ﷺ كان يَعرُض على جبريل القرآن في كل عام مرة، وإنه عرض عليه في العام الذي قبض فيه مرتين، فحضر ذلك ابن مسعود، فَعلِمَ ما نُسخ من ذلك وما بُدِّل»: ثم وفق الحافظ ابن حجر: بين الآثار التي أفادتْ أن قراءة زيد بن ثابت كانت العرضة الأخيرة وبين التي أفادت أنها قراءة عبدالله بن مسعود فقال: «ويمكن الجمع بين القولين بأن تكون **العرضتان الأخيرتان** وقعتا بالحرفين المذكورين. فيصح إطلاق الآخرية على كل منهما».

أقول: وهذا يؤكد أنَّ الأحرف السبعة لم تُنسخ. (فتح الباري: ٩/ ٤٤ ـ ٤٥). والحديث في فضائل القرآن للنسائي (ص٦٢ حديث ١٩) ومسند أحمد (١/ ٣٦٢) وابن سعد في الطبقات (٢/ ٣٤٢).

وأقول: إسناد الحديث هنا ضعيف لانقطاعه، فإنه من مراسيل إبراهيم النخعي عن ابن عباس. لكن المتن الذي رواه عن ابن عباس صحيح لوروده في الصحيحين وغيرهما، باستثناء قوله: (وإنه لآخر حرف عرض عليه: ألم تنزيل). تفرد به إبراهيم النخعي عن ابن عباس.

وأفاد هذا الحديث إشارة إلى أن عبدالله بن مسعود عرف القراءة الأخيرة، نظراً لملازمته لرسول الله ﷺ وحرصه الشديد على التلقي منه. ويؤكد هذا المعنى الإمام الطحاوي إذ روى في مشكل الآثار ثلاثة أحاديث صرح فيها الصحابي الجليل عبدالله بن عباس بأن عبدالله ابن مسعود شهد العرضة الأخيرة. إذ كان جبريل يعرض القرآن على رسول الله ﷺ في كل رمضان مرة، فلما كان العام الذي مات فيه عرضه عليه مرتين، فشهده عبدالله بن مسعود فكانت قراءته القراءة الآخرة. (مشكل الآثار: ٤/ ١٩٦).

(٢٨) وأخبرنا أبو الحسين أحمد بن زكريا بن فارس الأديب بالرَّيّ حدثنا [أبو الحسن][1] علي بن إبراهيم [أ/ ١٨] حدثنا أبو الحسن علي بن عبد العزيز عن أبي عبيد القاسم بن سلاَّم عن شيخ له أنه سمع الكلبي يُحدث عن أبي صالح عن ابن عباس قال: **(نزل القرآن على سبعة أحرف**، أو قال: سبع لغات، منهن خمس بلغة العجز من هوازن، وهم الذين يقال عُلْيا هوازن، وهم خمس قبائل أو أربع، منها: سعد بن بكر؛ وجُشَمُ بن بكر؛ والنضر بن معاوية؛ وثقيف)[2]. وقال أبو عبيد: وأَحْسِبُ أفصحَ هؤلاء بنو سعدِ بن بكر.

---

(١) هذا هو الصواب، وفي المخطوط بإثبات الياء «أبو الحسين». وهو تصحيف من الناسخ.

(٢) **الحديث الثامن والعشرون، إسناده:**

- **أبو الحسين أحمد بن زكريا بن فارس الأديب**: هكذا جاء في هذا المخطوط وفي الديباج المذهب، وجاء في مراجع أخرى أبو الحسين أحمد بن فارس ابن زكريا بن محمد الرازي اللغوي، حدث عن أبي الحسن علي بن إبراهيم ابن سلمة القطان والطبراني وغيرهما، وحدث عنه أبو منصور محمد بن عيسى وعلي بن القاسم الخياط المقرئ وغيرهما، كان رأساً في الأدب، بصيراً بفقه مالك، وكان من رؤوس أهل السنة المجردين على مذهب أهل الحديث. كذا قال الذهبي، وله مصنفات ورسائل، توفي سنة خمس وتسعين وثلاثمائة. (الديباج المذهب: ١/ ١٦٣ ـ ١٦٥، وسير أعلام النبلاء: ١٧/ ١٠٣ ـ ١٠٦) وغيرهما من المصادر.

- **أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة بن بحر القطان، القزويني**، سمع أبا حاتم الرازي وابن ماجه وغيرهما، وروى عنه أبو الحسين أحمد بن فارس =

= اللغوي والزبير بن عبد الواحد الحافظ وغيرهما، قال الذهبي: «الحافظ الإمام القدوة»، **وقال الخليلي: «شيخ عالم بجميع العلوم التفسير والفقه والنحو واللغة»**، توفي سنة خمس وأربعين وثلاثمائة. (تذكرة الحفاظ: ٣/ ٨٥٦ ـ ٨٥٧، وغاية النهاية: ١/ ٥١٦).

- **علي بن عبد العزيز بن عبد الرحمن أبو الحسن البغوي البغدادي نزيل مكة**، روى عن أبي عبيد القاسم بن سلاّم ولزمه، وروى عنه الطبراني وغيره، قال ابن الجزري: شيخ مسند ثقة، توفي بمكة سنة سبع وثمانين ومائتين. (غاية النهاية: ١/ ٥٤٩ ـ ٥٥٠).

- **أبو عبيد القاسم بن سلاّم، البغدادي، الإمام المشهور**، ثقة فاضل، مصنف، توفي سنة أربع وعشرين ومائتين. (تهذيب التهذيب: ٨/ ٣١٥، وتقريب التهذيب: ٤٥٠).

- **شيخ لأبي عبيد**: مبهم.

- **الكلبي: هو محمد بن السائب بن بشر**، أبو النضر الكوفي، النسّابة المفسر، متهم بالكذب، ورُمِيَ بالرفض، توفي سنة ست وأربعين ومائة، أخرج له الترمذي، وابن ماجه في التفسير. (تهذيب التهذيب: ٩/ ١٧٨، وتقريب التهذيب: ٤٧٩).

- **أبو صالح**: اسمه باذام مولى أم هانئ، بنت أبي طالب، ضعيف يرسل، قال زكريا بن أبي زائدة: «كان الشعبي يمر بأبي صالح؛ فيأخذ بأذنه فيَهزُّها، ويقول: ويلك تُفَسر القرآن وأنت لا تحفظ القرآن». قال ابن حبان: يُحدث عن ابن عباس ولم يسمع منه. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه. توفي بعد سنة ١٠٠هـ. (تهذيب التهذيب: ١/ ٤١٦ ـ ٤١٧، وتقريب التهذيب: ١٢٠). =

وذلك:

(٢٩) لقول رسول الله ﷺ: (أنا أفصحُ العرب بَيْد أَني من قريش، ونشأت في بني سعد بن بكر)[1].

= **تخريج الحديث الثامن والعشرين:**

أخرجه أبو عُبيد في الفضائل (حديث ٧٢٥)، وتابع الكلبي عن أبي صالح الأعمش عند ابن عبد البر، كما نقله الزركشي في كتابه البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٨٤ ـ تحقيق أبي الفضل إبراهيم ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٧٦/ ١٩٥٧).

وقوله: «وهم الذين يقال عليا هوازن إلى آخره» ليس من قول ابن عباس، وإنما هو قول أبي عبيد، كما صرح به في الفضائل عقب هذا الأثر.

أما قول أبي عبيد: «وأحسب أفصح هؤلاء بنو سعد...» إلى آخره (فلم يذكره في الفضائل، لعله ذكر ذلك القول في كتابه: «القراءات» الذي مازال مفقوداً، ولكن قوله هذا ذكره ابن فارس في كتابه (الصاحبي: ٢٨ ـ المكتبة السلفية، القاهرة، ١٣٢٨هـ ـ ١٩١٠م).

الحكم على الحديث: إسناده ضعيف جداً بسبب الكلبي وهو متهم بالكذب، فضلاً عن إبهام شيخ أبي عبيد.

(١) **الحديث التاسع والعشرون:** ذكره العلامة إسماعيل بن محمد العجلوني بلفظ: «أنا أفصح من نطق بالضاد بَيْدَ أَني من قريش» ثم قال: «قال في اللآلئ: معناه صحيح، ولكن لا أصل له، كما قال ابن كثير وغيره... وأورده أصحاب الغريب **ولا يُعرف له إسناد.**

ورواه ابن سعد عن يحيى بن يزيد السعدي مرسلاً بلفظ: «أنا أعربُكم، أنا من قريش، ولساني لسان سعد بن بكر». =

(٣٠) وقال أبو حاتم في كتابه: الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: **(نزل القرآن على سبعة أحرف، صارت في عَجُزِ هوازن منها خمسة)**[١].

= ثم قال: «ومثله: (أنا أفصح العرب بيد أني من قريش) أورده أصحاب الغرائب، ولا يُعلم مَنْ أخرجه؛ ولا إسناده. انتهى». انظر كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي: ١/ ٢٣٢، الحديث: ٦٠٩، ط. رابعة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

وهذا الحديث من نوع المشهور عند علماء العربية، ومعناه حق ولكن ليس لهذا اللفظ إسناد إلى النبي ﷺ. (منهج النقد في علوم الحديث، أ. د. نور الدين عتر: ٤١١).

وانظر (البرهان في علوم القرآن، للزركشي: ١/ ٢٨٣، ت٤).

(١) **الحديث الثلاثون، إسناده وتخريجه:**

ـ **الكلبي**: متهم بالكذب، تقدمت الترجمة له في الحديث ٢٨.

ـ **أبو صالح**: هو باذام مولى أم هانئ، ضعيف، تقدمت الترجمة له في الحديث ٢٨.

أما أبو صالح: ميزان البصري، فهو مقبول، من الثالثة. وهو مشهور بكنيته. أخرجه له الترمذي في الجامع الصحيح. توفي بعد سنة ١٠٠هـ (تقريب التهذيب: ٥٥٥).

أقول: أما أبو صالح ميزان هذا فإنه لم يثبت رواية للكلبي عنه. (تهذيب التهذيب: ١٠/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦). وليس هو المقصود في هذا الإسناد، فتنبه له. فالإسناد ضعيف جداً. والحديث موقوف على ابن عباس رضي الله عنهما.

وقوله: «صارت في عجز هوازن منها خمسة» مدرج من كلام الكلبي أو من كلام أبي صالح. والله أعلم.

(٣١) وبهذا الإسناد عن ابن عباس قال: **(أُنزل القرآن على أربعة أحرف، منه حلال، ومنه [حرام][١]، ومنه عربية لا يعلمها إلا العرب، ومنه تفسير لا يعرفه إلا الفقهاء، ومنه تأويل لا يعلمه إلا الله، فمن ادعى [علمه][٢] فهو كاذب)**[٣].

❒❒❒

---

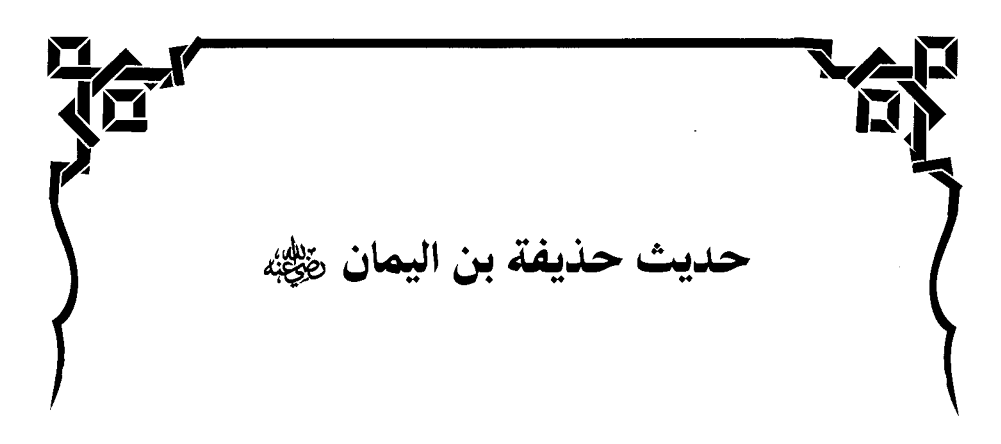
(١) في الأصل: «.. ومنه حرام». والصواب ما أثبتّه أعلاه، نظراً لأن الحديث نصّ على أنها أربعة، ولأن هذا التصويب يوافق نص الحديث عند الإمام الطبري.

(٢) في الأصل: «علماً». والصواب ما أثبتّه أعلاه، حسب مقتضى سياق نص هذا الحديث، وبموافقة نص حديث الإمام الطبري، وسنورده فيما يأتي.

(٣) **الحديث الحادي والثلاثون، تخريجه:**

أخرج ابن جرير عن شيخه يونس بن عبد الأعلى الصدفي قال: أخبرنا ابن وهب قال: سمعت عمرو بن الحارث يحدث عن الكلبي عن أبي صالح مولى أم هانئ عن عبدالله بن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «أُنزل القرآن على أربعة أحرف: حلال، وحرام، لا يُعْذَر أحدٌ بالجهالة به، وتفسيرٌ تُفسِّره العرب، وتفسيرٌ تُفسِّره العلماء، ومتشابه لا يعلمه إلا الله تعالى ذكره، ومن ادعى علمه؛ سوى الله تعالى ذكره؛ فهو كاذب». **قال ابن جرير: «خبر في إسناده نظر»** وعلق عليه أحمد شاكر: «لأن الذي رواه هو الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس». (جامع البيان: ١/ ٧٦ حديث ٧٢).

أقول: تقدم القول بضعف إسناده الشديد، والحديث موقوف على ابن عباس رضي الله عنهما. لكن معناه مقبول، لذلك أورده علماء علوم القرآن في أصول التفسير؛ تبياناً لأقسام التفسير الأساسية، فحمل العلماء الأحرف على المعنى اللغوي البحت: «الجوانب»، فالأحرف في هذا السياق: أقسام التفسير عند ابن عباس رضي الله عنهما؛ في نظرهم. والله أعلم.



حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه

(٣٢) حدثنا ابن فناكي حدثنا الروياني حدثنا ابن بشار وعمرو بن علي قالا: حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفيان عن إبراهيم بن مُهاجِر عن رِبْعِيّ بن حِراشٍ قال: أخبرني مَنْ لم يكذبني حذيفة بن اليمان عن النبي ﷺ (أن جبرئيل أتاه فقال: **إن من أُمتِك الضعيفَ؛ فمن قرأ** [أ/ ١٩] **منهم على حرفٍ فلا يتحولْ منه رغبةً عنه إلى غيره**)(١).

---

(١) **الحديث الثاني والثلاثون**، إسناده:

- **محمد بن بشار**: هو من رواة الأئمة الستة، وهو شيخهم، تقدم في الحديث التاسع (بندار محمد بن بشار).
- **عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولاهم**، أبو سعيد البصري، ثقة ثبت، حافظ عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني: ما رأيتُ أعلمَ منه. توفي سنة ثمان وتسعين ومائة. وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٦/ ٢٧٩، وتقريب التهذيب: ٣٥١).
- **سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري**، أبو عبدالله الكوفي، ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة، توفي سنة إحدى وستين ومائة، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٤/ ١١١، وتقريب التهذيب: ٢٤٤). =

(٣٣) وقد ذكره أبو حاتم في كتابه فقال: قَبِيصَةُ عن سفيان واللفظ لعبد الرحمن[1].



= - **إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي الكوفي**، صدوق لين الحفظ. أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه. (تهذيب التهذيب: ١/ ١٦٧ ـ ١٦٨، وتقريب التهذيب: ٩٤).

- **رِبْعي بن حِراش: أبو مريم العبسي الكوفي**، ثقة عابد مخضرم، توفي سنة مائة. وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٣/ ٢٣٦، وتقريب التهذيب: ٢٠٥).

- **حذيفة بن اليمان الأزدي**: حليف الأنصار، صحابي جليل من السابقين، أبوه صحابي أيضاً، استشهد بأُحد، توفي حذيفة في أول خلافة علي سنة ست وثلاثين، أخرج له أصحاب الكتب الستة. (الإصابة: ١/ ٣١٧، وتقريب التهذيب: ١٥٤).

أقول: إسناده حسن. والله أعلم.

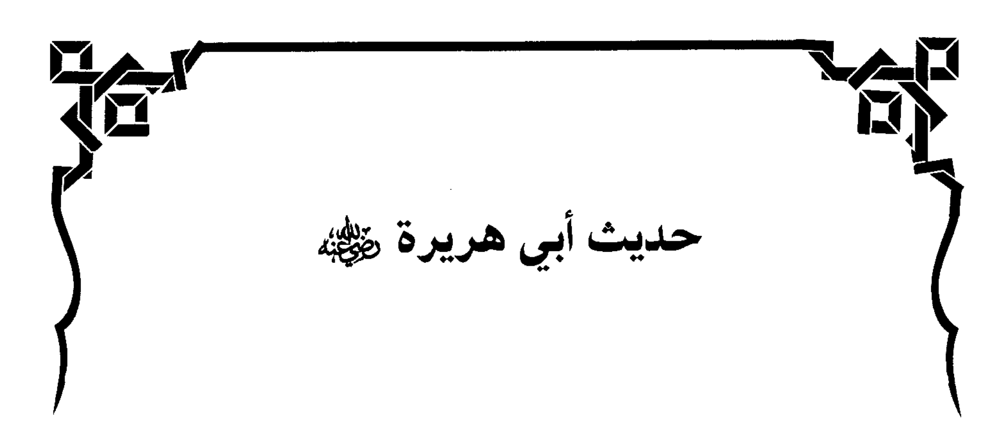
تخريج الحديث الثاني والثلاثين:

أخرجه أحمد عن شيخه عبد الرحمن به بلفظه المسند (٥/ ٤٠١). وأخرجه أحمد أيضاً عن شيخه وكيع ثنا سفيان به بنحوه. المسند (٥/ ٣٨٥، ٤٠١). وذكره ابن كثير وصححه فضائل القرآن (٥٥ ـ ٥٦).

(١) **الحديث الثالث والثلاثون**:

- **قبيصة بن عقبة**: ابن محمد، أبو عامر السوائي الكوفي، صدوق ربما خالف، توفي سنة خمس عشرة ومائتين، أخرج له أصحاب الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٨/ ٣٤٧، وتقريب التهذيب: ٤٥٣).

أقول: هو حسن بهذا الإسناد كما يبدو، وقد تقدم آنفاً تخريجه.



حديث أبي هريرة رضي الله عنه

(٣٤) أخبرنا أبو سعيد محمد بن موسى الصيرفي بنيسابور حدثنا محمد بن يعقوب الأصم حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي.

وحدثني أبي بأصبهان حدثنا أحمد بن يوسف حدثنا القاضي حدثنا إسماعيل بن أبي أُوَيس حدثنا أخي عن سليمان بن بلال عن محمد بن عجلان عن المَقْبُرِيِّ عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: **«إِنَّ هذا القرآنَ أُنزل على سبعةِ أَحرفٍ؛ فاقرؤوا ولا حرج، ولكن لا تختموا ذِكْرَ رحمةٍ بعذاب، ولا ذِكْرَ عذابٍ برحمة»**(١).

---

(١) **الحديث الرابع والثلاثون، إسناده:**

- **أبو سعيد محمد بن موسى الصيرفي** بن الفضل بن شاذان، النيسابوري، ثقة مأمون، توفي سنة إحدى وعشرين وأربعمائة. (سير أعلام النبلاء: ١٧/ ٣٥٠ ـ ٣٥١، وشذرات الذهب: ٣/ ٢٢٠).
- **محمد بن يعقوب الأصم** بن يوسف، المعقلي النيسابوري، أبو العباس، إمام ثقة، توفي سنة ست وأربعين وثلاثمائة. (تذكرة الحفاظ: ٣/ ٨٦٠ ـ ٨٦٣). =

= ـ **إسماعيل بن إسحاق القاضي بن إسماعيل**، البصري ثم البغدادي، أبو إسحاق، حافظ، شيخ المالكية بالعراق وعالمهم، صنف المسند، وله كتاب **أحكام القرآن** لم يسبق إلى مثله، توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين. (تذكرة الحفاظ: ٤/ ٦٢٥ ـ ٦٢٦، وتاريخ بغداد: ٦/ ٢٨٤ ـ ٢٩٠، والمنتظم: ٥/ ١٥١ ـ ١٥٣، وسير أعلام النبلاء: ١٣/ ٣٣٩ ـ ٣٤٢).

ـ **أحمد بن يوسف بن خالد المهلبي الأزدي**، أبو الحسن السلمي النيسابوري؛ المعروف بـ حمدان. روى عنه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم. قال عنه مسلم: ثقة، وأمر بالكتابة عنه. توفي سنة أربع وستين ومائتين، وله إحدى وثمانون وسنة. (تهذيب التهذيب: ١/ ٩١ ـ ٩٢، وتقريب التهذيب: ٨٦).

ـ **القاضي: هو إسماعيل بن إسحاق القاضي**، السابق ذكره في الطريق الأول لهذا الإسناد. وهو ملتقى الطريقين.

ـ **إسماعيل بن أبي أويس**: هو إسماعيل بن عبدالله بن عبدالله بن أويس، ابن أخت الإمام مالك ونسيبه، أبو عبدالله بن أبي أويس المدني، صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، وقد أكثر عنه البخاري في صحيحه، وأخرج له أيضاً مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه، توفي سنة ست وعشرين ومائتين. (تقريب التهذيب: ١٠٨).

وقال عنه الإمام الذهبي: إسماعيل بن أبي أُويس الإمام الحافظ، محدث المدينة... (تذكرة الحفاظ: ١/ ٤٠٩ ـ ٤١٠).

لكن الحافظ ابن حجر أورد تفاصيل عن **إسماعيل** بن عبدالله بن أبي أويس في تهذيب التهذيب، فذكر أقوالاً متضاربة فيه لبعض الأئمة؛ جرحاً وتعديلاً. والإمام النسائي هو الوحيد من الأئمة الستة الذي لم يخرج له، بل بالغ في الكلام عليه مما يؤدي إلى تركه. «انظر التفاصيل في =

= تهذيب التهذيب: ١/ ١١٠ ـ ٣١٢». لكني أستحسن ما قاله ابن حجر في هدي الساري: «احتج به الشيخان، إلا أنهما لم يكثرا من حديثه، ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوى حديثين وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله، وأَذِنَ له أن ينتقي منها. وهو يشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه» «هدي الساري: ٢/ ١١٧، ط. المنيرية، مصر».

ويبدو أن الإمام مسلم فعل كشيخه البخاري، فانتقى من أحاديث إسماعيل ابن أُويس ما رآه صحيحاً. فإنه حامل علم البخاري ومتخرج به ومقتفٍ آثاره.

أخوه: هو عبد الحميد بن عبدالله بن عبدالله بن أويس، أبو بكر بن أبي أويس، ثقة، توفي سنة اثنتين ومائتين، أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي. «تهذيب التهذيب (٦/ ١١٨)، وتقريب التهذيب: ٣٣٣».

ـ **سليمان بن بلال التميمي مولاهم،** أبو محمد المدني، ثقة، توفي سنة سبع وسبعين ومائة، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٤/ ١٧٥، وتقريب التهذيب: ٢٥٠).

ـ **محمد بن عجلان المدني،** صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، توفي سنة ثمان وأربعين، أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه. (تهذيب التهذيب: ٩/ ٣٤١، وتقريب التهذيب: ٤٩٦).

ـ **المقبري: هو سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبُري،** أبو سعد المدني، ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق. **تغير قبل موته بأربع سنين،** وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسلة، توفي في حدود سنة عشرين ومائة، وهو من =

= رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٤/ ٣٨، وتقريب التهذيب: ٢٣٦).

- أبو هريرة: الدوسي، الصحابي الجليل المُكثر، حافظ الصحابة، توفي سنة ٥٩هـ على خلاف، أخرج له أصحاب الكتب الستة. (الاستيعاب: ٤/ ٢٠٢؛ والإصابة: ٤/ ٢٠٢؛ وتقريب التهذيب: ٢/ ٢٤٣).

تخريج الحديث الرابع والثلاثين:

أخرجه ابن جرير عن شيخه عمرو بن عثمان العثماني قال: حدثنا ابن أبي أويس به بلفظه.

قال الشيخ محمود محمد شاكر: «وهذا الحديث، بهذا الإسناد واللفظ لم أجده في موضع آخر، وإسناده صحيح على شرط الشيخين «جامع البيان: ١/ ٤٥ ـ ٤٦/ حديث ٤٥». وأخرجه الطحاوي من طريق الليث بن سعد عن محمد بن عجلان به بلفظه.

وهذا تساهل من الشيخ محمود شاكر؛ رحمه الله؛ في التصحيح، كما عرف عنه ذلك وأخرجه الطحاوي مشكل الآثار (٤/ ١٨٣) من طريق الليث بن سعد عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة، لكن بلفظ: «.. غير أن **لا تجمعوا** بين ذكر رحمة بعذاب، ولا ذكر عذاب برحمة».

وأخرجه ابن عبد البر التمهيد (٨/ ٢٨٨) من طريق إسماعيل بن إسحاق عن إسماعيل بن أبي أويس بنفس الإسناد إلى أبي هريرة، وبنفس لفظ الإمام الرازي مصنف هذا المخطوط. لكن محقق كتاب التمهيد أثبت زيادة لفظ (آية) من نسخة الأصل المخطوط، وهي من جملة ما اعتمد عليه من نسخ في تحقيقه؛ هكذا: (ولكن لاتختموا ذكر [آية] رحمة بعذاب؛ ولا ذكر عذاب برحمة). =

= **أسانيد هذا الحديث:**

أقول: إن مدار أسانيد هذا الحديث في الكتب الأربعة: (جامع البيان للطبري، مشكل الآثار للطحاوي، والتمهيد لابن عبد البر، ومخطوط الأحرف السبعة لأبي الفضل الرازي) على محمد بن عجلان المدني عن المقبري عن أبي هريرة.

١) **وأما محمد بن عجلان فقد وثقه** كثيرون توثيقاً عاماً، لكن انتقده بعضهم في جوانب معينة من رواياته:

كان داود بن قيس يجلس إلى ابن عجلان يتحفظ عنه، وكان يقول: «**إنها اختلطت على ابن عجلان، يعني أحاديث سعيد المقبري**».

قال عنه العقيلي: «يضطرب في حديث نافع».

ثم ساق الإمام الحافظ ابن حجر نقداً يطعن في حفظ محمد بن عجلان؛ إذ قال: «إنما أخرج له مسلم في المتابعات ولم يحتج به. وقال يحيى القطان عن [أفحش أخطاء] محمد بن عجلان: كان سعيد المقبري يحدث عن أبي هريرة؛ وعن أبيه عن أبي هريرة؛ وعن رجل عن أبي هريرة. **فاختلطت عليه، [اختلطت على محمد بن عجلان] فجعلها كلها عن أبي هريرة**».

ودافع ابن حبان عنه بعد ذكر قصة اختلاط روايات محمد بن عجلان بإسناده عن أبي هريرة؛ فمن ذلك أنه قال: «وربما قال: ابن عجلان عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، فهذا مما حمل عنه قديماً قبل اختلاط صحيفته..». (تهذيب التهذيب: ٩/ ٣٤١ ـ ٣٤٢).

أقول: وإن دفاع ابن حبان لا يساعد على توثيق الرواية التي بين أيدينا؛ لاختلافٍ في إسنادها، فإن ابن عجلان لم يروها عن سعيد عن أبيه.. بل عن سعيد عن أبي هريرة. فلا يكون هذا مما حمل عنه قديماً قبل اختلاط =

= صحيفته. وإن ابن حبان معروف لدى النقاد بتساهله في التصحيح. والله أعلم.

ولديك ملحظ آخر في كلام يحيى القطان: فقد أفاد أن محمد بن عجلان خلط رواية الإبهام «عن رجل عن أبي هريرة» بروايات التصريح، فجعلها صريحة لا إبهام فيها، فزاد الطين بلةً؛ نظراً للضعف الواضح في الإبهام. والله أعلم.

وزبدة القول: أن هذا الإسناد ضعيف بضعف رواية محمد بن عجلان عن أبي هريرة. والله أعلم.

٢) وورد في إسناد الطحاوي راوٍ آخر اختلف أهل الحديث في توثيقه، إذ قال الطحاوي: «وحدثنا فهد بن سليمان، قال: حدثنا عبدالله بن صالح، قال: حدثني الليث بن سعد عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة». وقد سبق تبيان محمد بن عجلان تفصيلاً.

لكن طرأ على دراستنا لهذا الحديث راو جديد واسع الشهرة بشهرة شيخه؛ والراوي هو:

- **عبدالله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، أبو صالح المصري**، كاتب الليث، **صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة**. مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين، وله خمس وثمانون سنة. أخرج له البخاري في صحيحه تعليقاً، وأبو داود في السنن، وكذا الترمذي وابن ماجه. (تقريب التهذيب: ٣٠٨).

ولو نظرت في تهذيب التهذيب لوجدت أئمة الجرح والتعديل قد اختلفوا في شأن عبدالله بن صالح كثيراً، فمنهم من وثّقه، ومنهم من اتهمه بالكذب في الحديث، ومنهم من حسّن حديثه، ومنهم من ذكر حوادث وأحوالاً ثبت أن فيه غفلة. =

(٣٥) قال أبو حاتم في كتابه: ابنُ عقيل عن مُعَارِك بن عبَّاد عن عبدالله بن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُرِي عن أبيه عن أبي هريرة قال: (نزل القرآن على خمسة أوجه: حلالٍ؛ وحرامٍ؛ ومُحْكَمٍ؛ ومُتَشابهٍ؛

= **أقول**: بل هي غفلة فاحشة.

وروى النسائي عنه حديثاً يبين أنه موضوع. ومنهم من رأى أنه سليم الناحية، لكن بعض الكذابين قد أدخل عليه بعض الأحاديث فانخدع فقبلها. وذكر بعضهم أنه كان يروي عن شيخه الليث مناكير.

وأقول: ولو تأمل الباحث أقوال النقاد في جرحهم لروايته لرآه جرحاً معلّلاً، لا يتأتى له دفعه. والله أعلم.

وقال ابن حبان عنه: «**منكر الحديث جداً**، يروي عن الأثبات ما ليس من حديث الثقات، وكان صدوقاً في نفسه». ثم ذكر قصةً تُفيد أن فيه غفلة فاحشة جداً، أدت به أن يروي من كتاب غيره من الوضّاعين متوهماً أنه من خطه شخصياً. وهذا طعن حتى فيما يرويه من كتاب.

قال يحيى بن معين: «هما ثبتان: ثبت حفظ؛ وثبت كتاب. وأبو صالح كاتب الليث ثبت كتاب». (تهذيب التهذيب: ٥/ ٢٥٦ ـ ٢٦١).

أقول: بانت لك أحوال عبدالله بن صالح كاتب الليث. وظاهر تماماً أنه ضعيف الرواية جداً إذا حدّث من حفظه لا من كتاب. والإسناد هنا يُفيد ذلك، إذ ورد فيه: «قال: **حدثنا عبدالله بن صالح، قال: حدثني** الليث بن سعد عن محمد بن عجلان..».

فلم يعتمد في روايته هنا على كتاب؛ فهي ضعيفة جداً، إضافة إلى ضعف رواية محمد بن عجلان عن أبي هريرة. **فالإسناد ضعيف جداً. والله أعلم**.

وأمثالٍ، فاعملوا بالحلال، واجتنبوا الحرامَ، واتّبعوا المُحْكم، وآمِنُوا بالمتشابِه، واعتبروا بالأمثال) **هكذا وجدته موقوفاً**[1].

(٣٦) وأخبرنا أبو عبدالله البصري حدثنا أحمد بن عبيدالله [النَّهْدِيُّ] حدثنا إبراهيم بن عبد الوهاب الأبزاري حدثنا سُوَيد بن سعيد الحَدَثانِيُّ حدثنا محمد بن مروان العُقَيلِيُّ عن ابن عبّادٍ عن المُقْبُرِيُّ عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ [أ/ ٢٠]:

---

(١) **الحديث الخامس والثلاثون، إسناده:**

- **ابن عقيل**: هو عُبَيد بن عَقِيل، أبو عمرو الهلالي البصري، الضرير المعلم، صدوق، مات سنة سبع ومائتين، أخرج له أبو داود. (تهذيب التهذيب: ٧/ ٧٠، وتقريب التهذيب: ٣٧٧).
- **مُعارِك بن عباد**: العبدي، بصري ضعيف، أخرج له الترمذي. (تهذيب التهذيب: ١٠/ ١٩٧، وتقريب التهذيب: ٥٣٦).
- **عبدالله بن سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري، أبو عباد الليثي** مولاهم، المدني، روى عن أبيه وجده وعبدالله بن أبي قتادة، من رجال القرن الثاني الهجري، متروك. أخرج له الترمذي وابن ماجه. (تهذيب التهذيب: ٥/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨، وتقريب التهذيب: ٣٠٦).
- **أبوه: سعيد**... تابعي ثقة. تقدمت ترجمته في الحديث السابق ٣٤.

تخريج الحديث الخامس والثلاثين:

أقول: إسناده ضعيف، ولم أجد من أخرجه في غير هذا الكتاب. وانظر الحديث ١٢.

وهذا الحديث بكل رواياته هو بالوقف أشبه منه بالرفع. والله أعلم.

(أعرِبوا القرآن، والتمِسوا غرائِبَهُ، وغرائِبُهُ فرائِضُهُ، وحدُودُه، أُنزل القرآنُ على خمسة أوجه) وذكر مثله[1]. وأخبرنا أبو عبدالله قال:

---

(١) **الحديث السادس والثلاثون، إسناده؛ الطريق الأول:**

ـ **أحمد بن عبيدالله النهددي**: كذا في الأصل، والظاهر أنه «النهدي» بدال واحدة، وتكرارها سهو قلم. لم أقف على ترجمته.

ـ **إبراهيم بن عبد الوهاب الأبزاري**: لم أقف على ترجمته.

ـ **سويد بن سعيد الحدثاني بن سهل**، الهروي الأصل، أبو محمد، صدوق في نفسه، إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه، فأفحش فيه ابن معين القول، توفي سنة أربعين ومائتين، أخرج له مسلم وابن ماجه. (تهذيب التهذيب: ٤/ ٢٧٢، وتقريب التهذيب: ٢٦٠).

ـ **محمد بن مروان العقيلي بن قدامة**، أبو بكر البصري، صدوق له أوهام، أخرج له ابن ماجه. (تهذيب التهذيب: ٩/ ٤٣٥، وتقريب التهذيب: ٥٠٦).

ـ **مُعارِك بن عباد وهو ضعيف، والمقبري**: تقدمت الترجمة لهما في الحديثين ٣٤ و٣٥.

•

الطريق الثاني لإسناد الحديث السادس والثلاثين:

ـ **أبو عبدالله البصري**، تقدمت الترجمة له في الحديث الثاني.

ـ **محمد بن أحمد بن أبي غسان**: لم أقف على ترجمته.

ـ **زكريا بن يحيى الساجي**: ابن عبد الرحمن، أبو يحيى البصري. سمع كثير من علماء عصره وجمع وصنف. وروى عنه كثيرون، وعنه أخذ أبو الحسن الأشعري الأصولي تحرير مقالة أهل الحديث والسلف. وللساجي هذا كتاب جليل في علل الحديث يدل على تبحره في هذا الفن. مات سنة ٣٠٧هـ وقد قارب التسعين رحمه الله (تذكرة الحفاظ: ٢/ ٧٠٩ ـ ٧١٠، وسير أعلام النبلاء: ١٤/ ١٩٧ ـ ٢٠٠). =

وحدثناه محمد بن أحمد بن أبي غسّان حدثنا زكرياء بن يحيى السّاجي حدثنا ابن المُثَنَّى حدثنا محمد بن مروان.

(٣٧) وقد روى الليث ابن سعد عن عقيل عن الزهري عن

= ـ **ابن المثنى**: هو محمد بن المثنى بن عبيد، أبو موسى البصري المعروف بالزَّمِن، ثقة ثبت، توفي سنة اثنتين وخمسين ومائتين، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٩/ ٤٢٥، وتقريب التهذيب: ٥٠٥).

ـ **محمد بن مروان العقيلي**: صدوق له أوهام، ترجمته في الطريق الأول؛ في الحديث.

أقول: إسناده ضعيف من طريقيه. والله أعلم.

تخريج الحديث السادس والثلاثين:

وأخرجه الحاكم من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ثنا أبو معاوية حدثني عبدالله بن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه» وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد على مذهب جماعة من أئمتنا، ولم يخرجاه»، وخالفه الذهبي فقال: «**بل أُجمع على ضعفه**». (المستدرك: ٢/ ٤٣٩). وأخرجه أبو يعلى أيضاً بلفظ الحاكم، قال الهيثمي: «وفيه عبدالله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري وهو متروك». (مجمع الزوائد: ٧/ ١٦٣).

وأخرجه ابن أبي شيبة بلفظ الحاكم من طريق شيخه ابن إدريس عن المقبري عن جده عن إبراهيم عن أبي هريرة مرفوعاً. (المصنف: ١٠/ ٤٥٦). وعزاه السيوطي إلى ابن أبي شيبة والحاكم والبيهقي في الشعَب، وقال المناوي: «وفيه ضعيفان في إسناده». (فيض القدير: ١/ ٥٥٨).

أقول: وردُّ هذا الحديث هو الحديث السابق تفرّد هذا السند برفعه، فالراجح أنه موقوف، نظراً للضعف الشديد في سند المرفوع. والله أعلم.

سلمة بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة يرفعه، قال: (نزل القرآن على سبعة أحرف: حلالٍ وحرامٍ؛ وأمرٍ ونهيٍ؛ وخبرِ من كان قبلكم؛ وخبرِ ما هو بعدكم؛ وضربِ الأمثال)(١).

❐❐❐

---

(١) **الحديث السابع والثلاثون:**

ـ **الليث بن سعد بن عبد الرحمن**، أبو الحارث المصري، ثقة ثبت، فقيه إمام مشهور، توفي سنة خمس وسبعين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٨/ ٤٥٩، وتقريب التهذيب: ٤٦٤).

ـ **عُقَّيل**: هو ابن خالد بن عقيل. ثقة ثبت. تقدمت ترجمته في الحديث الثاني عشر.

ـ **الزهري**: ثقة ثبت، تقدمت ترجمته.

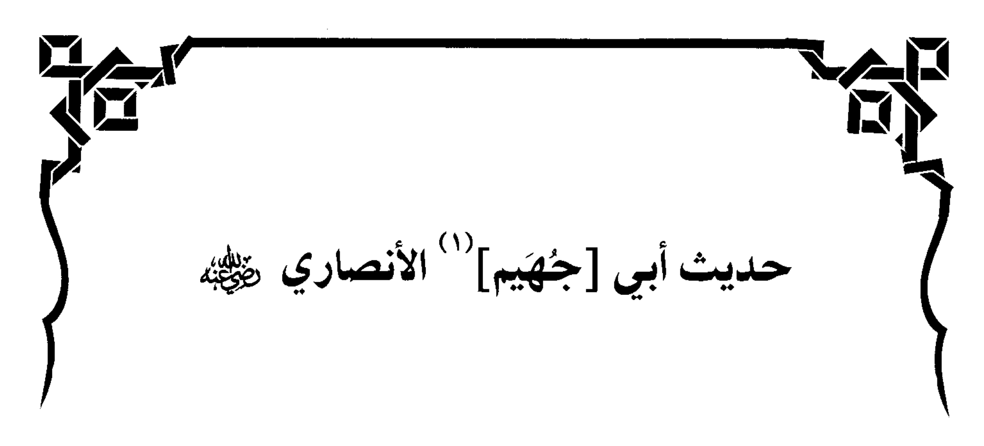
ـ **سلمة بن أبي سلمة، وأبوه**: تقدمت الترجمة لهما في الحديث ١٢.

إسناد الحديث السابع والثلاثين:

قول الإمام الرازي مصنف هذا الكتاب: «وقد روى الليث بن سعد...» يحتمل أمرين:

الأول: الظاهر أن الرازي أورد حديثاً مستقلاً في إسناده ومتنه، فيكون سنده معلقاً، حُذف منه الرواة؛ دون الليث، من أول إسناده، فهو ضعيف.

الثاني: يحتمل أن يكون سند الحديث بالطريق الثاني من الحديث السابق، فإسناده من رواية محمد بن مروان العقيلي، على تقدير: «حدثنا محمد بن مروان، قال: وقد روى الليث بن سعد..» فيكون حسب هذه الصيغة قد حذف الواسطة بينه وبين الليث، فثبت انقطاع في سنده، فهو ضعيف أيضاً.



حديث أبي [جُهَيم][(1)] الأنصاري رضي الله عنه

(٣٨) قال أبو حاتم في كتابه: إسماعيل بن جعفر قال حدثنا يزيد ابن خُصَيْفَةَ عن مُسلمِ بن سعيدٍ[(2)] مولى بني الحضرمي عن أبي جهم الأنصاري أن النبي ﷺ قال: (أُنزل القرآن على سبعة أحرفٍ، فلا تماروا في القرآن، فإن مراءً فيه كفر)[(3)]. أخبرناه ابن فناكي حديث الروياني عنه.

---

(١) في الأصل المخطوط: «جهم» بدون ياء، وهو كذلك في المسند.

(٢) في الأصل المخطوط: «سعد» بدون ياء، وهو سهو من الناسخ.

(٣) **الحديث الثامن والثلاثون، إسناده:**

- **إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، الأنصاري**، أبو إسحاق الزرقي القارئ، ثقة ثبت، توفي سنة ثمانين ومائة، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ١/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨، وتقريب التهذيب: ١٠٦).
- **يزيد بن خُصَيفة**: هو يزيد بن عبدالله بن خصيفة، الكندي، المدني، وقد يُنسب لجده، ثقة، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ١١/ ٣٤٠، وتقريب التهذيب: ٦٠٢).
- **مسلم بن سعيد مولى ابن الحضرمي**: وذكره ابن حجر في ترجمة أبي جهيم في تهذيب التهذيب: «مسلم بن سعيد الحضرمي»، وفي =

= الإصابة: «مسلم بن سعيد مولى ابن الحضرمي»، وترجم له ابن أبي حاتم فقال: مسلم بن سعيد الحضرمي، ولم يذكروا فيه جرحاً أو تعديلاً، أي سكتوا عليه فهو مستور. (تهذيب التهذيب: ١٢/ ٦١، والإصابة: ٤/ ٢٦، والجرح والتعديل: ٨/ ١٨٤ رقم ٨٠٦).

ـ **أبو الجهيم بن الحارث بن الصمة بن عمرو بن النجار الأنصاري:** قيل اسمه عبدالله، وقيل: الحارث بن الصمة. وجزم ابن عبد البر في الاستيعاب بأَن اسم والده الحارث فقال: «أبو الجهيم، ويقال: أبا الجهم ابن الحارث بن الصمة الأنصاري، أبوه من كبار الصحابة..». وهو ابن أُخت أُبيّ بن كعب؛ الصحابي الجليل؛ كاتب الوحي لرسول الله ﷺ. (الإصابة ومعه الاستيعاب: ٤/ ٣٦).

أقول: أبو الجهيم بن الحارث بن الصمة هو صحابي وأبوه صحابي كبير، وخاله صحابي كبير أيضاً. فهو على قدر هام من العلم والفهم.

تخريج الحديث الثامن والثلاثين:

أخرجه أبو عبيد في الفضائل (حديث ٧١٨)، والبغوي من طريق علي ابن حجر في شرح السنة (٤/ ٥٠٥ حديث ١٢٢٨)، كلاهما عن إسماعيل بن جعفر به بلفظه في سياق أطول. ونقله ابن كثير، (الفضائل: ٦٤ ـ ٦٥).

وقال أبو عبيد بإسناده عن يزيد بن خصيفة عن مسلم بن سعيد مولى الحضرمي ـ وقال غيره: عن بسر بن سعيد ـ عن أبي جهيم. وانظر (فتح الباري: ٩/ ٢٦، وجامع البيان: ١/ ٤٤. محمود شاكر). =

= وأخرجه أحمد المسند (٤/ ١٦٩ ـ ١٧٠) وابن جرير جامع البيان (١/ ٤٣ ـ ٤٤ حديث ٤١) والطحاوي (المشكل: ٤/ ١٨٣) جميعاً من طريق سليمان بن بلال حدثني يزيد بن خصيفة أخبرني بسر بن سعيد حدثني أبو جهيم نحوه وفي سياق أطول. وقال ابن كثير: «وهذا إسناد صحيح أيضاً». وقال الهيثمي بعد أن عزاه إلى أحمد: «رجاله رجال الصحيح». (مجمع الزوائد: ٧/ ١٥١). وبسر بن سعيد هذا قال ابن حجر: «بسر بن سعيد مولى ابن الحضرمي، المدني العابد، ثقة جليل، كثير الحديث، تابعي روى عن بعض الصحابة، منهم أبو جهيم ـ بالياء ـ ابن الحارث بن الصمة. وكان من العباد المنقطعين وأهل الزهد في الدنيا.

قال عمر بن عبد العزيز للوليد بن عبد الملك: «أفضل أهل المدينة مولى لبني الحضرمي يقال له: بُسر» كان سعيدٌ متزهداً، قال مالك: «مات ولم يُخلف كفناً». مات سنة مائة، وأخرج له أصحاب الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٤٣٧ ـ ٤٣٨، وتقريب التهذيب: ١٢٢).

أقول: مسلم بن سعيد وبُسر بن سعيد أخوان، كما أفاد ابن حجر، لكنه ثبت عنده «بشر» بالشين المعجمة، وذلك في (تهذيب التهذيب: ١٢/ ٦١، والإصابة: ٤/ ٣٦، وفضائل القرآن لابن كثير ٥٩ ـ ٦٠). والظاهر أنه خطأ مطبعي. والله أعلم.

وقفتُ أخيراً على نص للشيخ أحمد محمد شاكر يثبت خطأ من كتب اسم هذا الراوي بالشين المعجمة. قال رحمه الله: (و «بُسر بن سعيد»: بضم الباء وسكون السين المهملة. ووقع في مطبوعة الطبري «بشر» وهو خطأ مطبعي). (جامع البيان: ١/ ٤٤).

(٣٩) أخبرنيه أبي مُناولة عن محمد بن أحمد بن إسحاق حدثنا أحمد بن سهل حدثنا فُراتٌ حدثنا إسماعيل بن جعفر نحوه[١].

❐❐❐

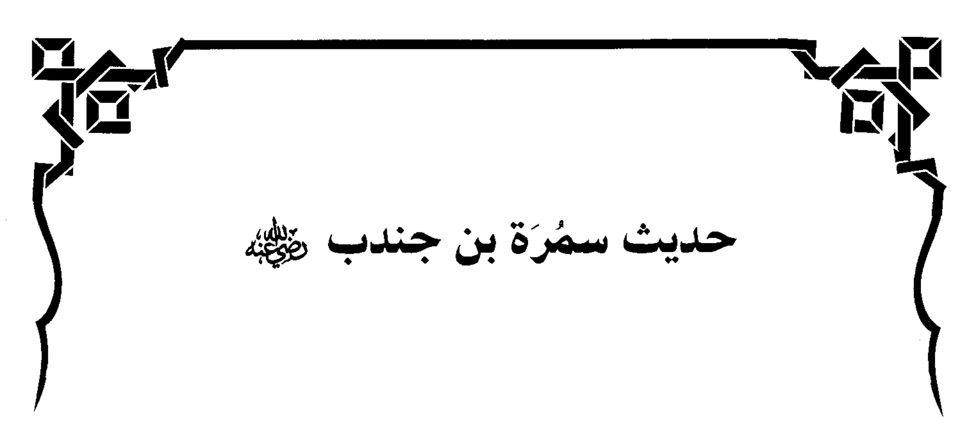
---

(١) **الحديث التاسع والثلاثون، إسناده:**

- **محمد بن أحمد بن إسحاق الماسي:** ضعفه ابن حجر. (لسان الميزان: ٥/ ٤٩، ترجمة: ١٦٧).
- **أحمد بن سهل:** الحافظ الإمام المتقن؛ أبو العباس أحمد بن سهل بن بحر النيسابوري، سمع أحمد بن حنبل وغيره، وله رحلة واسعة ومعرفة جيدة، توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين. (سير أعلام النبلاء: ١٣/ ٥١٥).
- **فرات بن خالد الضَّبي؛** أبو إسحاق الرازي؛ الحافظ؛ ثقة. وهو والد أبي مسعود أحمد بن الفرات، وهو من الطبقة التاسعة، فتكون وفاته بعد المائتين من الهجرة. أخرج له الإمام البخاري في الأدب المفرد. (تهذيب التهذيب: ٨/ ٢٥٨، وتقريب التهذيب: ٤٤٤).
- **إسماعيل بن جعفر:** ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث السابق.

إسناد الحديث بالطريق الثاني ضعيف، حسب تضعيف ابن حجر لمحمد ابن أحمد بن إسحاق.

تخريج الحديث التاسع والثلاثين: هو كما تقدم في الحديث السابق.



حديث سمُرَة بن جندب رضي الله عنه

(٤٠) قال أبو حاتم في كتابه: قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ: (أنزل القرآن على ثلاثة أحرفٍ)[1].

---

(١) **الحديث الأربعون، إسناده:**

- **قتادة:** هو قتادة بن دعامة، مرت ترجمته في الحديث الثامن عشر.
- **الحسن: هو الحسن بن أبي الحسن يسار البصري،** ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس، توفي سنة عشر ومائة، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٢/ ٢٦٣، وتقريب التهذيب: ١٦٠).
- **سمرة بن جندب الفزاري:** يكنى أبا سليمان، كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعرض غلمان الأنصار فمر به غلام فأجازه في البعث وعرض عليه سمرة فرده فقال: لقد أجزت هذا ورددتني ولو صارعته لصرعته قال: فدونكه فصارعه فصرعه سمرة فأجازه. وعن عبدالله بن بريدة عن سمرة كنت غلاماً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكنت أحفظ عنه ونزل سمرة البصرة وكان زياد يستخلفه عليها إذا سار إلى الكوفة وكان شديداً على الخوارج فكانوا يطعنون عليه وكان الحسن وابن سيرين يثنيان عليه. مات سمرة قبل سنة ستين من الهجرة. (سير أعلام النبلاء: ٣/ ١٨٣ ـ ١٨٦، والإصابة، لابن حجر: ٢/ ٧٧ ـ ٧٨).

أقول: معلوم أن سمرة كان يحتج لقتاله الخوارج بقوله: إنهم يكفرون المسلمين.

تخريج الحديث الأربعين:

قال الهيثمي: «عن سمرة أن رسول الله ﷺ قال: أنزل القرآن على سبعة أحرف»، وفي رواية: «ثلاثة أحرف» ثم قال: «رواه أحمد والبزار والطبراني في الثلاثة =

أخبرناه ابن فناكي عن الروياني عنه[1].

(٤١) وأخبرناه أبو عبدالله البصريُّ حدثنا عمر بن محمد الكاتب حدثنا محمد بن يحيى بن الحسن العَمِيّ حدثنا [أ/ ٢١] عبيدالله بن محمد بن عائشة حدثنا حماد بن سلمة عن قتادة[2].

❐❐❐

= ورجال أحمد وأحد إسنادي الطبراني والبزار رجال الصحيح». (مجمع الزوائد: ٧/ ١٥٢). قلت: لم أجده في المعجم الصغير.

(١) انظر إسناده في الحديث الأول.

(٢) **الحديث الحادي والأربعون، إسناده:**

- **أبو عبدالله البصري**، تقدمت ترجمته في الحديث الثاني.

- **عمر بن محمد الكاتب**: لم أجده.

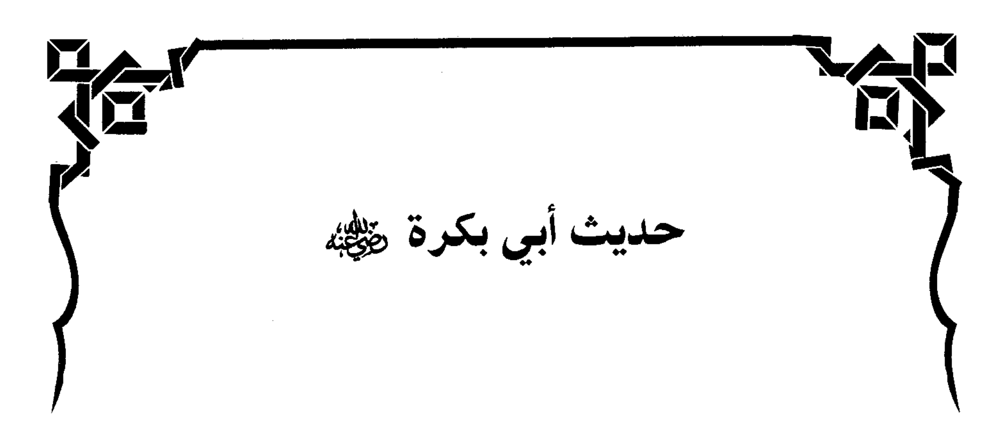
- **محمد بن يحيى بن الحسن العمي**: وثقه الدارقطني، وقال البرقاني: «ليس به بأس»، توفي سنة سبع وثلاثمائة. (لسان الميزان: ٥/ ٤٢٢).

- **عبيدالله بن محمد بن عائشة**: هو عبيدالله بن محمد بن حفص المعروف بابن عائشة، التيمي، ثقة جواد، توفي سنة ثمان وعشرين ومائتين، أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي. (تهذيب التهذيب: ٧/ ٤٥، وتقريب التهذيب: ٣٧٤).

- **حماد بن سلمة**: بن دينار البصري. أبو سلمة، ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأَخَرَةٍ، من كبار الطبقة الثامنة، مات سنة سبع وستين ومائة. أخرج له البخاري في صحيحه تعليقاً، ومسلم في صحيحه وأصحاب السنن الأربعة. (تقريب التهذيب: ١٧٨ وتهذيب التهذيب: ٣/ ١١ ـ ١٦).

تخريج الحديث الحادي والأربعين:

أخرجه ابن أبي شيبة المصنف (١٠/ ٥١٧) وأحمد المسند (٥/ ٢٢) وأبو عبيد فضائل القرآن (حديث ٧٢٢) والحاكم المستدرك (٢/ ٢٢٣) والطحاوي مشكل الآثار (٤/ ١٩٥) كلهم عن عفان حدثنا حماد به بلفظه. قال الحاكم: «قد احتج البخاري برواية الحسن عن سمرة، واحتج مسلم بأحاديث حماد بن سلمة، وهذا الحديث صحيح وليس له علة» ووافقه الذهبي على قوله: «صحيح ليس له علة».



حديث أبي بكرة رضي الله عنه

(٤٢) أخبرنا ابن فناكي حدثنا الروياني حدثنا عبيدالله بن الحجاج حدثنا هشام بن عبد الملك حدثنا حماد بن سلمة عن علي بن جُدْعان عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: (أُنزل القرآنُ على سبعةِ أَحرفٍ)[1].

---

(١) **الحديث الثاني والأربعون، إسناده وتخريجه:**

- الرواة الخمس الأوائل تقدمت ترجماتهم.

- **علي بن زيد بن جُدعان:** هو علي بن زيد بن عبدالله بن زهير بن عبدالله بن جُدعان، التيمي البصري، أصله حجازي من مكة، وهو المعروف بعلي ابن زيد بن جُدعان، يُنسب أبوه إلى جدّ جدّه، وهو ضعيف، توفي سنة إحدى وثلاثين ومائة، أخرج له مسلم مقروناً بغيره وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه. (تهذيب التهذيب: ٨/ ٣٢٢ ـ ٣٢٤، وتقريب التهذيب: ٤٠١).

- **عبد الرحمن بن أبي بكرة:** اسم أبيه نفيع بن الحارث الثقفي البصري، ثقة، توفي سنة ست وتسعين، أخرج له أصحاب الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٦/ ١٤٨، وتقريب التهذيب: ٣٣٧). =

(٤٣) وأخبرنا أبو عبدالله البصري حدثنا يوسف بن يعقوب [السعتري][١] حدثنا الحسن بن المثنّى حدثنا عفّان بن مسلم حدثنا حماد بن سلمة أخبرنا علي بن زيد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبي بكرة: (أن جبرئيل عليه السلام قال: يا محمدُ اقرأ القرآنَ على حرفٍ، فقال ميكائيل: استزده، قال: اقرأْ على حرفين؛ حتى بلغ سبعة أحرفٍ. وقال: كلٌ شافٍ كافٍ، ما لم تختم آية عذابٍ برحمةٍ، وآية رحمةٍ بعذابٍ؛ نحو قولك: هلم وتعال وأسرع واعجل)[٢].

= ـ **أبو بكرة:** هو نُفيع بن الحارث بن كَلَدة الثقفي، صحابي، توفي بالبصرة سنة إحدى أو اثنتين وخمسين، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ١٠/ ٤٦٩، وتقريب التهذيب: ٥٦٥).

أقول: هذا إسناد ضعيف، ولم أجد من أخرجه بهذا الإسناد غير المؤلف، وأخرجه الشيخان وغيرهما بأسانيد أخرى صحيحة؛ وبسياق أطول ذكر فيه سبب ورود الحديث. فمتن الحديث صحيح؛ بل متواتر كما حققتُ. انظر الحديث ١٤.

(١) في الأصل «الصعتري» بالصاد، والصواب بالسين كما أثبتُّ أعلاه، وقد تقدم تبيان ذلك في الحديث التاسع.

(٢) **الحديث الثالث والأربعون، إسناده وتخريجه:**

ـ **الحسن بن المثنى بن معاذ بن معاذ العنبري**، روى عن أبي حذيفة ومسلم وعارم وعفان، كتب إليَّ ببعض حديثه. كذا قال أبو حاتم. (الجرح والتعديل: ٣/ ٣٩ رقم ١٦٦).

ـ الرواة الباقون تقدمت ترجماتهم. =

(٤٤) وقال أبو حاتم في كتابه: حماد عن علي بن زيد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه رضي الله عنه[١] قال: (نزل القرآن على سبعة أحرفٍ، كلٌّ شافٍ كافٍ؛ كنحو هلم وتعال وأقبل؛ وانطلق واذهب

= إسناده ضعيف، لضعف علي بن زيد بن جُدعان، وقد تقدم في الحديث السابق.

أخرجه أحمد عن شيخه عفان به بلفظه المسند (٥/ ٥١) وقال الهيثمي: «رواه أحمد والطبراني وفيه علي بن زيد بن جُدعان، **وهو سيءُ الحفظ**، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح». (مجمع الزوائد: ٧/ ١٥١).

وأخرجه أحمد من طريق ابن مهدي المسند (٥/ ٤١)، وابن أبي شيبة المصنف (١٠/ ٥١٧) وابن جرير جامع البيان (١/ ٤٣، ٥٠) حديث (٤٠ وَ ٤٧) عن زيد بن الحباب، كلاهما عن حماد به بنحوه.

(١) في الأصل المخطوط: «عن النبي ﷺ». ويظهر لي أنه سهو قلم من الناسخ، والصواب: «عن أبيه قال: نزَل القرآن. . .» بدليل قول الإمام المؤلف في آخر الحديث: «هكذا ذكره موقوفاً» فلا يعقل أن يكون أبو حاتم قد رفعه إلى النبي ﷺ. ويؤكد ما ذهبنا إليه صنيع المصنف في الحديث الخامس والثلاثين، وهو «هكذا وجدته موقوفاً». وقد صنع الإمام المصنف مثله في هذا الحديث (٤٤). فثبت أنه موقوف كذلك. ويدل على ذلك أيضاً: أن المصنف رواه بإسناده موقوفاً على أبي بكرة في الحديث السابق (٤٣). لكن فيه زيادة ثلاثة ألفاظ (وأقبل وانطلق واذهب) فتصير الألفاظ مختلفة المعاني غير مؤتلفة، فلا يتحقق الغرض بالتيسير بالأحرف السبعة. والله أعلم.

وارجع إلى الحديث الثامن فإنه موقوف أيضاً، لكن على عبدالله بن مسعود، مع تفاوت في سياقه.

وأسْرِعْ واعجل، ما لم تختم آية عذابٍ برحمةٍ؛ أَوْ آية رحمةٍ بعذابٍ) **هكذا ذكره موقوفاً**[1].

---

(١) **الحديث الرابع والأربعون، إسناده: ضعيف.**

- تقدم رجاله في الحديثين السابقين: (٤١و٤٢).

من فوائد هذا الحديث:

١ - أفاد مطلع هذا الحديث أن الأحرف السبعة منزلة من الله تعالى أنزل القرآن على سبعة أحرف وأن من تلقى منها حرفاً فقرأ به كفاه ذلك عما سواه من الأحرف الستة الأخرى. (كل شاف كاف).

٢ - ضرب مثالاً للتفاوت بين الأحرف (هلم وتعال. . .) وهذا يؤكد بلاغ الزهري (بلغني أن تلك الأحرف السبعة إنما هي في الأمر الذي يكون واحداً لا يختلف في حلال ولا حرام). (رواه الإمام مسلم. سبق تخريجه. انظر فوائد الحديث الثامن).

والعرب أميون، وروح التعصب للغة القبلية غالبة على معظمهم، لا يفرق أحدهم في هذا بين الاختلاف في هيئة نطق الكلمة أو في صورة الكلمة وحروفها. فجاء هذا المثل في الحديث يُهون عليهم أمر التفاوت بين الأحرف السبعة، فإنها جميعاً لا تضاد بينها ولا تنافي.

٣ - لاحظت بعد الدراسة الحديثية لهذه الأحاديث أن بينها قدراً مشتركاً من معنى هذا الحديث وأن أسانيدها كلها أسانيد ضعيفة. لا يحتج بواحد منها. وإذا تحاشيت توثيق أو تصحيح متساهل كابن حبان والهيثمي وأحمد شاكر فلعلك تتحرج - مثلي - من ادعاء وجود متابعات وشواهد تتقوى بها هذه الأحاديث، لتبلغ رتبة الحسن لغيره، أو غير ذلك.

٤ - وأرى أنه مع ضعف بعض الرواة هنا، ومع الرواية بالمعنى لا يبعد أن يحصل بسبب ذلك ونحوه بعض التصرف غير المتعَمَّد في لفظ الحديث، فغدا مُشكلاً في جانب من معناه، وهو قوله: (ما لم تختم. .) وفي لفظ آخر (ولكن لا =

= تختموا. .) «في الحديث ٣٤»، بينما ورد في الحديث الأول: (ما لم تجعل العذاب مغفرة والمغفرة عذاباً). (مراجع تخريج الحديث الأول، ومسند الإمام أحمد: ٤/ ٣٠. ط. الميمنية). وليس في الحديث الأول التمثيل بالمفردات الأخرى. وقد ورد منها لفظان في الحديث الثامن: (فإنما هو كقول أحدكم: هلم وتعال).

وورد منها أربعة ألفاظ في الحديث الثالث والأربعين، وورد سبعة ألفاظ في هذا الحديث الرابع والأربعين. ولم يرد منها شيء في الحديث الرابع والثلاثين. بينما ورد في الحديث الثامن عشر تمثيل آخر: (ليس فيها إلا شاف. إن قلت غفوراً رحيماً؛ عليماً حكيماً؛ سميعاً بصيراً؛ ما لم تختم عذاباً برحمة؛ ورحمة بعذاب).

أقول: ولا يبعد أن يخطىء الرواة بالمعنى في ألفاظ هذا الحديث. فإن معنى حديث الأحرف السبعة قد التبس على كثير من العلماء؛ بل على بعض أئمة العلم، فكيف برواة الحديث الذين ضَعُف أو خف ضبطهم، وليسوا على تضلع في هذا العلم!؟ فلا يبعد أن يختاروا ألفاظاً لا تكون سديدة في التعبير عن المراد من حديث الأحرف السبعة.

٥ ـ إنّ صَدْرَ كل واحد من هذه الأحاديث وغيرها من أحاديث الأحرف السبعة أفاد أن القراءة توقيفية لا اجتهادية، إذْ ورد بلفظ: (نزل، أنزل القرآن. . .).

وفي الحديث الثامن الموقوف قال عبدالله بن مسعود: (إني سمعت القراءة فوجدتهم متقاربين **فاقرؤوا كما علمتم**. وإياكم والتنطع والاختلاف). وهذا يُفيد أيضاً أن القراءة بالأحرف السبعة أمر توقيفي لا اجتهاد فيه. أما ضرب المثل في آخر كلامه: (فإنما كقول أحدكم: هَلم وتعال) فإنما هو لتبيان عدم التضاد والتنافي بين الأحرف السبعة فقط، **كما أسلفت**. ثم إن التشبيه وضرب المثل ليس يُشترط التوافق بين الجانبين من كل وجه، بل يكفي من وجه واحد أوْ أكثر؛ حسب سياق الكلام.

٦ ـ أدت بي الدراسة لأسانيد هذه الأحاديث في هذا الكتاب إلى الحكم بضعفها، وعدم الاحتجاج بواحد منها. ويظل الاحتمال وارداً أن يحكم بعض أهل العلم =

= غير المتساهلين بحسن شيء منها، فإني أرى أن تثبيت الانسجام في الحديث يكون عندئذ بتأويله لإثبات أن القراءة بالأحرف السبعة توقيفية، وليست اجتهادية كما قد توهم بعض ألفاظ الحديث.

٧ ـ فيكون تأويل حديث أبي بكرة: «إن كل حرفٍ شافٍ كافٍ»، لأنك إن قرأتَ به لم تختم آية عذاب برحمة؛ ولا آية رحمة بعذاب، فلا تخرجُ التلاوةُ عن كونها قراءة للقرآن.

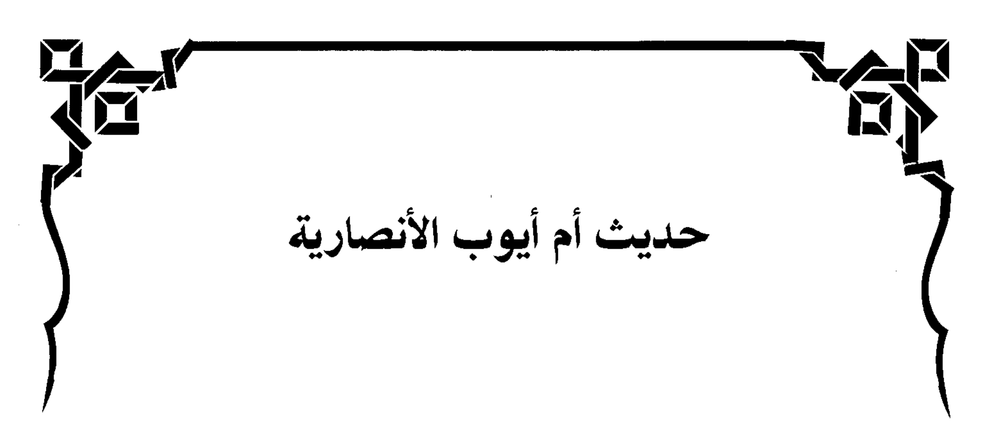
ويكون تأويل قوله: (. . ولا تختموا. .) (ولكن لا تختموا. .) (في الحديث ٣٤ ونحوه): إن تنزيل القرآن على سبعة أحرف وقراءتكم بها لا تبلغ بكم أن تختموا ذكر رحمة بعذاب، ولا ذكر عذاب برحمة).

أو أن الرسول ﷺ أراد أنه لو وقع منكم خطأ في التلاوة، فإنه معفو عنه، أيْ ولو كان في صلاة، ما لم يبلغ أن تختموا آية عذاب برحمة. . . قال ابن عبد البر: «**إنما أراد بهذا ضرب المثل للحروف**؛ التي نزل القرآن عليها؛ أنها معانٍ متفق مفهومها؛ مختلفٌ مسموعها، لا يكون في شيء منها معنىً وضِدُّه، ولا وجهٌ يخالف معنى وجهٍ خلافاً يَنفيه ويُضادّهُ، كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضده». (البرهان في علوم القرآن: ١/ ٢٢).

وقال البيهقي: «أما الأخبار التي وردت في إجازة قراءة «غفور رحيم» بدل «عليم حكيم»، فلأن جميع ذلك مما نزل به الوحي، فإذا قرأ ذلك في غير موضعه **فكأنه قرأ آية من سورة؛ وآية من سورة أخرى، فلا يأثم بقراءتها كذلك**، ما لم يختم آية عذاب برحمة، ولا آية رحمة بعذاب». (المرشد الوجيز: ٨٨ ـ ٨٩).

أي هو خطأ يسير في التلاوة لا يؤدي إلى تغيير في المعاني يُفسد القراءة أو يُبطل الصلاة. فيصحح له ذلك دون نكير.

والخلاصة: أن الأحرف بالحدود التي أُنزلت بها تُلزم العاقل أنْ يُؤمنَ بها ويُسلِّم تسليماً. لأنه إنْ قرأ وفق ما أُنزلت، لا وفق رأيه، لم يُؤدِّ به ذلك إلى التناقض، أو الخروج بالنص عن الأسلوب القرآني المنسجم المتسق.



حديث أم أيوب الأنصارية

(٤٥) قال أبو حاتم في كتابه: ابن عُيينة عن عبيدالله بن أبي [يزيد](١) عن أبيه قال أخبرتني أم أيوب أن النبي ﷺ قال: **(نَزَلَ القرآنُ على سبعةِ أَحرفٍ، أَيَّها قرأتَ أصبتَ)**(٢).

---

(١) في الأصل: «بُريدة».

(٢) **الحديث الخامس والأربعون، إسناده:**

- **ابن عُيينة:** هو سفيان بن عيينة الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة، توفي سنة ثمان وتسعين ومائة، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٤/ ١١٧، وتقريب التهذيب: ٢٤٥).
- **عبيدالله بن أبي يزيد:** المكي مولى آل قارظ بن شيبة، ثقة كثير الحديث، توفي سنة ست وعشرين ومائة، وله ست وثمانون سنة من العمر، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٧/ ٥٦، وتقريب التهذيب: ٣٧٥).
- **أبو يزيد:** المكي حليف بني زهرة، مولى آل قارظ بن شيبة، يقال: له صحبة، ووثقه ابن حبان، هو من رجال القرن الأول، أخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجه. (تهذيب التهذيب: ١٢/ ٢٨٠، وتقريب التهذيب: ٦٨٥).
- **أم أيوب الأنصارية:** أم أيوب بنت قيس بن عمرو بن امرئ القيس الخزرجية الأنصارية امرأة أبي أيوب الصحابي المشهور. (الإصابة: ٤/ ٤١٧).

أقول: إسناده صحيح. =

(٤٦) وأخبرنا أبو عبدالله البصري حدثنا أبو الحسن مرحومُ بن عبدالله بن مرحوم العَمِيّ حدثنا عبد الرحمن بن سَعْدَان السُّكري حدثنا أبو الأشعث حدثنا سفيان بن عُيينة «لفظَ أبي حاتم»[١].

□□□

= تخريج الحديث الخامس والأربعين:

أخرجه ابن أبي شيبة المصنف (١٠/ ٥١٥)، وأحمد المسند (٦/ ٤٣٣، ٤٦٢ ـ ٤٦٣)، وأخرجه الطبري جامع البيان (١/ ٣٠ حديث ٢٠) والطحاوي مشكل الآثار (٤/ ١٨٣) من طريق يونس بن عبد الأعلى، والطبري أيضاً (١/ ٣٠ حديث ٢٠) من طريق محمد بن عبد الأعلى، بن أبي مخلد الواسطي، أربعتهم عن ابن عيينة به بلفظه. وعزاه ابن كثير إلى أحمد وصححه فضائل القرآن (٦٤)، وعزاه الهيثمي إلى الطبراني فقط، وقال: «رجاله ثقات». (مجمع الزوائد: ٧/ ١٥٤).

وأخرجه الطبري أيضاً من طريق أسد بن موسى عن ابن عيينة به بلفظه. (جامع البيان: ١/ ٣١ حديث ٢٣و٢٤).

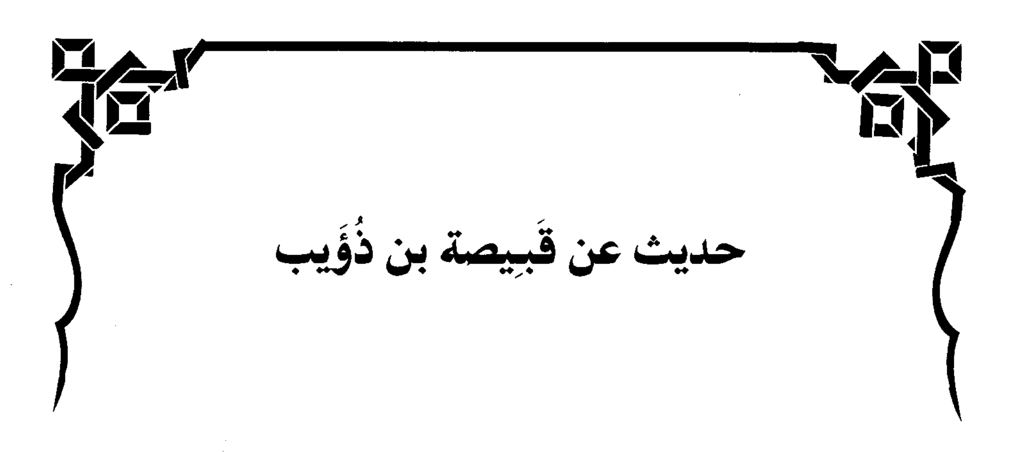
(١) **الحديث السادس والأربعون، إسناده:**

ـ **أبو الحسن مرحوم بن عبدالله بن مرحوم العمي**: لم أقف على ترجمته.

ـ **عبد الرحمن بن سعدان السُّكري**: أبو سهل الدلال، روى عن أبي الأشعث أحمد بن المقدام، وروى عنه عبدالله بن أحمد بن عبدالله التمار. كذا قال الخطيب، ولم يذكر جرحاً أو تعديلاً. (تاريخ بغداد: ١٠/ ٢٨٨).

ـ **أبو الأشعث**: اسمه أحمد بن المقدام العجلي، بصري صدوق، توفي سنة ثلاث وخمسين ومائتين، أخرج له البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه (تهذيب التهذيب: ١/ ٨١، وتقريب التهذيب: ٨٥).

أقول: في إسناده أبو الحسن مرحوم؛ مجهول بالنسبة لي، فهو ضعيف. لكن الإمام الرازي أخرجه بإسناد آخر صحيح؛ في الحديث السابق (٤٥).



حديث عن قَبِيصة بن ذُؤَيب

(٤٧) أخبرنا أبو عبدالله البصري حدثنا يوسف بن يعقوب [السَّعْتريّ][١] حدثنا يعقوب بن غَيْلان حدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي قال: سمعت إسماعيل بن عبيدالله يذكر عن قَبِيصةَ بن ذؤيب (أن رجلين اختلفا في قراءة حرف، فأتيا رسول الله ﷺ فقال رسول الله لأحدهما: اقرأْ، فقرأَ، فقال: أحسنتَ، وقال للآخر: اقرأْ، فقَرأَ، فقال رسول الله ﷺ: أَحسنتَ)[٢].

---

(١) في الأصل: «الصعتري» بالصاد، والصواب ما أثبته أعلاه. وقد تقدم في الحديث التاسع.

(٢) **الحديث السابع والأربعون، إسناده:**

- **أبو عبدالله البصري**: تقدمت ترجمته في الحديث الثاني.
- **محمد بن بشار بن عثمان العبدي**، البصري، أبو بكر، بُنْدار، ثقة، تقدمت ترجمته في الحديث التاسع.
- **الوليد بن مسلم**: القرشي مولاهم، أبو العباس الدمشقي، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، توفي سنة أربع أو خمس وتسعين ومائة، أخرج له أبو =

= داود والترمذي والنسائي وابن ماجه. (تهذيب التهذيب: ١١/ ١٥١، وتقريب التهذيب: ٥٨٤).

ـ **الأوزاعي**: هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، الفقيه، ثقة جليل، توفي سنة سبع وخمسين ومائة، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٦/ ٢٣٨، وتقريب التهذيب: ٣٤٧).

ـ **إسماعيل بن عبيدالله بن أبي المهاجر المخزومي**، الدمشقي، ثقة، توفي سنة إحدى وثلاثين ومائة، أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه. (تهذيب التهذيب: ١/ ٣١٧، وتقريب التهذيب: ١٠٩).

ـ **قَبيصة بن ذُؤيب بن حَلْحَلة الخزاعي** المدني نزيل دمشق، من أولاد الصحابة؛ وله رؤية، توفي سنة بضع وثمانين، وهو من رجال الكتب الستة. (تهذيب التهذيب: ٨/ ٣٤٦، وتقريب التهذيب: ٤٥٣).

ـ **الحكم على إسناد الحديث**:

لابد لتحقيق ذلك من الاعتناء بجانب من التدليس:

التدليس قسمان: تدليس الإسناد، وتدليس [إبهام] الشيوخ.

وتدليس الإسناد أربعة أضرب، شرها تدليس التسوية: (وهو أن يروي المدلِّس حديثاً عن ضعيف بين ثقتين لقيَ أحدُهما الآخر، فيُسقط الضعيف ويجعل بين الثقتين عبارة موهمة، فيستوي الإسناد كله ثقات بحسب الظاهر لمن لم يخبر هذا الشأن. وقد سماه القدماء: «تجويداً» لأنه ذكر فيه الأجواد من رواته وحذف غيرهم). (منهج النقد في علوم الحديث: ٣٨٢).

وحكم تدليس الإسناد بأضربه كلها: أنه مكروه جداً، ذمّه أكثر العلماء، فهو عند أئمتهم أخو الكذب؛ والغش؛ والخداع والغرر.

وحكم الحديث المُدَلَّس تدليس الإسناد عند الجمهور حسب حالته: =

فهذا بعض ما حضرني من طرق الخبر بإسناد الوقت دون النوازل، من غير أن يُوقَفَ على موجَبِـهِ[1]؛ إلا إذا جُمِعَ بين هذه

= ١ ـ إما أن يكون المدلِّس الثقة قد رواه بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال، **فحكمه حكم المنقطع، فهو ضعيف مردود.**

٢ ـ وإما أن يكون الثقة المدلِّس قد رواه بلفظ يبين الاتصال، نحو: «سمعت، وحدثنا، وأخبرنا»، فهو بهذه الحال متصل، ويحتج به إذا استوفى الحديث في متنه وباقي سنده شروط الاحتجاج. (منهج النقد في علوم الحديث: ٣٨٣ ـ ٣٨٤، وعلوم الحديث، لابن الصلاح: ٧٤ ـ ٧٥).

وقد اشتهر الوليد بن مسلم وغيره من الثقات بالتدليس. وقد حذّر العلماء من الاغترار بتدليسهم. أبو مُسهِر: «كان الوليد بن مسلم يُحدث بأحاديث الأوزاعي عن الكذابين، ثم يُدلسها عنهم». (منهج النقد في علوم الحديث: ٣٨٢).

أقول: ورد في سند هذا الحديث الأخير «. . . حدثنا الوليد بن مسلم **عن الأوزاعي**. .» فإن الوليد بن مسلم قد روى الحديث بلفظ محتمل في إسناده، لايبين السماع والاتصال. **فهو منقطع، أي ضعيف مردود،** حسب حكم الجمهور. وقد نصّ أبو مسهر رحمه الله على **تدليس الوليد بن مسلم** أحاديث عن الأوزاعي. وهذا منها، كما تبين لك. والله أعلم.

تخريج الحديث السابع والأربعين:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد غير المؤلف.

(١) **أقول**: أراد أنه سرد فيما سبق الأحاديث سرداً دون تعليق عليها. وأفاد في الكلام الآتي أنه سيرجع إلى مقالات العلماء ومذاهبهم في شرح الأحاديث.

وسأتابع معه بإذن الله وتوفيقه بالتعليق المفيد والتحقيق الدقيق قدر الإمكان. والله ولي التوفيق.

الأخبار على اختلاف ألفاظها، ورُدَّ مُطْلَقُها إلى مُقَيِّدها إن شاء الله تعالى.

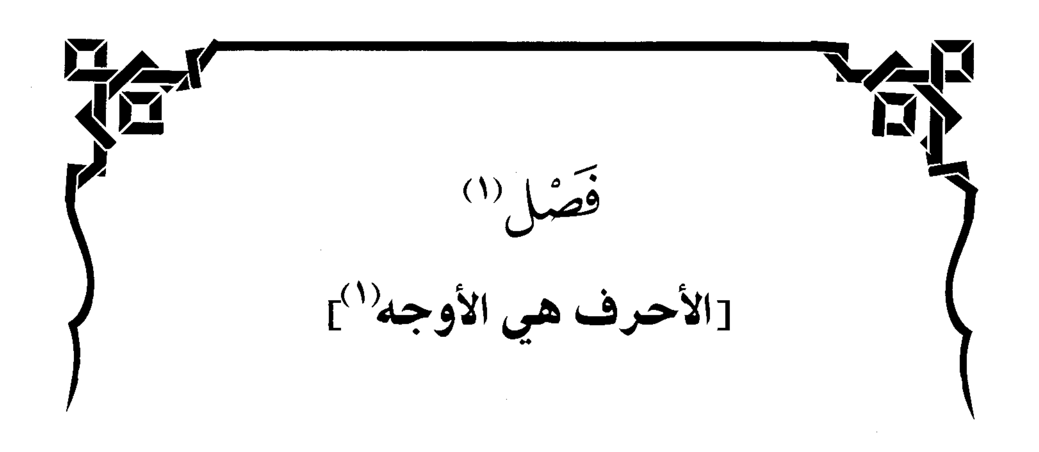
وإذْ سقناها فلنرجع إلى مقالات العلماء فيها ومذاهبهم، ولِنُتْبِعْهَا بما سَنَح فيها. والله وليُّ التيسير، وإياه أسأل التوفيق، وهو المرغوب إليه في أن يصلي على محمد وآله ويسلم عليهم أجمعين.

❐❐❐



الباب الثاني

[مذاهب العلماء في الأحرف السبعة]



فَصْل (١)

[الأحرف هي الأوجه(١)]

فَأَولُ ذلك أُجمع على أن الأحرف من قوله عليه الصلاة والسلام: (أُنزلَ القرآنُ على سبعة أحرف)(٢) هي الأوجه، وليستْ حروفَ التهجي؛ ولا حروفَ المعاني.

وبيان [أ/ ٢٣] ذلك في خبر ابن مسعود: (كان كتابُ الله(٣) الأولُ نزل من بابٍ واحد على وجه واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف). وذلك لأن ما سُمِّي في هذا الخبر بوجه واحد سُمي فيه بأحرف في الجمع، وإليه ذهبوا في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾[الحج: ١١](٤) أي على وجه واحد، وهو وجه الرغبة والرجاء؛ دون الرهبة واللأْواء(٥)،

---

(١) رقم كل فصل وعنوانه المحصور بين معقوفين إضافة في أثناء التحقيق. وأكتفي بهذا التنويه عن تكراره.

(٢) انظر الحديث الثاني؛ في قسم الأحاديث من هذا الكتاب.

(٣) مطلع الحديث: (كان الكتاب الأول. . .) انظر تمامه وتخريجه في الحديث الثاني عشر.

(٤) ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةَ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ﴾[الحج: ١١].

(٥) معنى قوله (اللأواء): ضيق المعيشة، والشدة. (المعجم الوسيط: مادة «لأى»: ١/ ١١٨ ط. دار الدعوة، استانبول).

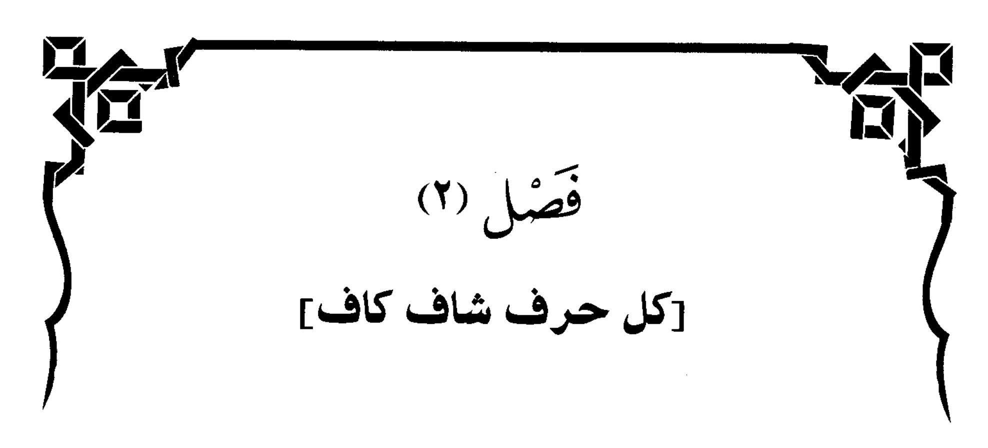
إلا أحمد بن يحيى النحوي[1] فإنه قال في الآية: «معناه: على شك في دينه»، ولعله أراد بتفسيره هذا أيضاً **الوجه**، غير أنه حذف المضاف بإقامة المضاف إليه مُقامه، وتقديره: على وجهِ شكٍ دون وجه اليقين، لأنه لم يكن مما[2] يخالف الجمهور في ذلك[3].

❒❒❒

(١) وهو العلامة المحدث، إمام النحو، أبو العباس، أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني مولاهم البغدادي الملقب بـ **ثعلب**.
ولد سنة مائتين، وكان يقول: . . . وسمعتُ من القواريري مئة ألفِ حديث.
قال الخطيب: ثقةٌ حُجّة، ديِّن صالح، مشهورٌ بالحفظ.
وقيل: كان لا يتفاصح في خطابه. قال المُبَرِّد: أعلمُ الكوفيين ثعلب. فذُكر له الفرّاء، فقال: لا يَعْشُرُه.
وكان يُزري على نفسه، ولا يَعدُّ نفسه.
قال ابن مجاهد: فرأيت النبي ﷺ، [في المنام] فقال لي: أَقْرِئ أبا العباس السلام، وقل له: إنك صاحبُ العِلْم المُسْتطيل.
(وعُمِّرَ، وأَصَمَّ، صَدَمَتْه دابّةٌ، فوقع في حفرة، ومات منها في جُمادى الأولى، سنة إحدى وتسعين ومائتين). (سير أعلام النبلاء: ١٤/ ٥ ـ ٧، وإنباه الرواة: ١/ ١٣٩ ـ ١٤٤).

(٢) الأظهر أن يقول: «لم يكن ممن. . .» ولكن يصح قوله على تقدير: «لم يكن قوله مما. . .».

(٣) والحرف في اللغة: الطرف والجانب، وبه سمي الحرف من حروف الهجاء، والحرف الأداة: كعن وعلى ونحوهما. وحرف الشيء: ناحيته. وذهب ابن سيده والإمام الطبري وغيرهما إلى أن المراد في الحديث بالحرف: اللغة. (لسان العرب، لابن منظور «كلمة: حرف» وجامع البيان، للطبري: ١/ ٥٧) وكذلك تقول العرب لقراءة رجل: حرف فلان (جامع البيان: ١/ ٥٢) وانظر تفصيلاً شافياً لمعنى الحرف لغة في كتابي: (الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها). وانظر الفصل الثاني في الدراسة المتقدمة.



فَصْل (٢)

[كل حرف شاف كاف]

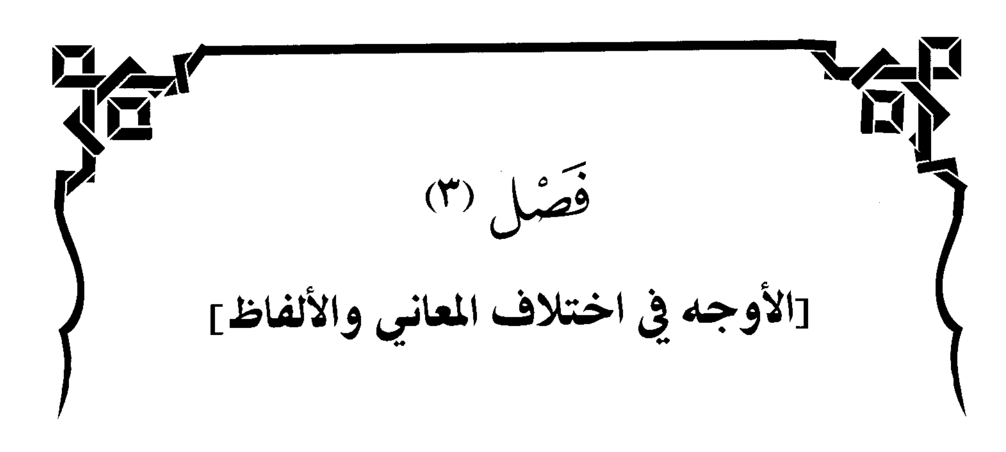
فأما قوله عليه الصلاة والسلام في الخبر: (كُلُّها شافٍ كافٍ)[١] فإن ابن عباس قال: (كلها بيان وحكمة شافية للعباد كافية لهم). ومعنى ذلك: أن كل حرف من الأحرف السبعة يشفي العباد ويكفيهم، ليس لأحدها فضلُ مزيةٍ على الآخر؛ بعد كون جميعها مُنْزَلاً من عند الله، وكلامُهُ بكل واحد من الأحرف في الخبر موصوف بالشفاء والكفاية كأصل التنزيل على الجملة، نحو: ﴿شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾[الإسراء: ٨٢][٢]، ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَٰبَ﴾[العنكبوت: ٥١][٣].

□□□

(١) سبق الحديث بتمامه وتخريجه برواية عثمان بن عفان ﷺ، انظر الحديث الخامس.

(٢) الآية بتمامها: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾[الإسراء: ٨٢].

(٣) والآية بتمامها: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[العنكبوت: ٥١].



فَصْل (٣)

[الأوجه في اختلاف المعاني والألفاظ]

فأما اختلافهم في معنى الأحرف؛[1] بعد التقرر أنها بـمعنى الأوجه:

فمنهم من ذهب إلى أنها سبعة أوجهٍ من اختلاف المعاني فقط

---

(١) ذكر الإمام القرطبي أن العلماء اختلفوا في المراد بالأحرف السبعة على خمسة وثلاثين قولاً.. وذكر السيوطي أن أقوالهم بلغت نحو أربعين قولاً. وقال الإمام المنذري: «أكثرها غير مختار». (انظر الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: ١/ ٤٢. والإتقان في علوم القرآن، للسيوطي: ١/ ٤٨. ط. مصطفى الحلبي، سنة ١٩٥١. وفتح الباري، لابن حجر العسقلاني: ٩/ ١٦.. ط. الخشاب).

أقول: وقد صنفت أقوالهم على ثلاثة أصناف:

أولاً: المذاهب التي لا دليل عليها.

ثانياً: المذاهب التي لها شبهة الدليل.

ثالثاً: المذاهب التي لها اعتبار في الجملة. ومنها القول الراجح.

(انظر كتابي: الأحرف السبعة في طبعته الجديدة المصححة المعدلة، الفصل الثاني. وستصدر قريباً بإذن الله تعالى، وانظر الدراسة المتقدمة).

دون تغاير الألفاظ.

ومنهم من عكس ذلك فجعلها اختلاف تغاير الألفاظ في القرآن دون المعاني.

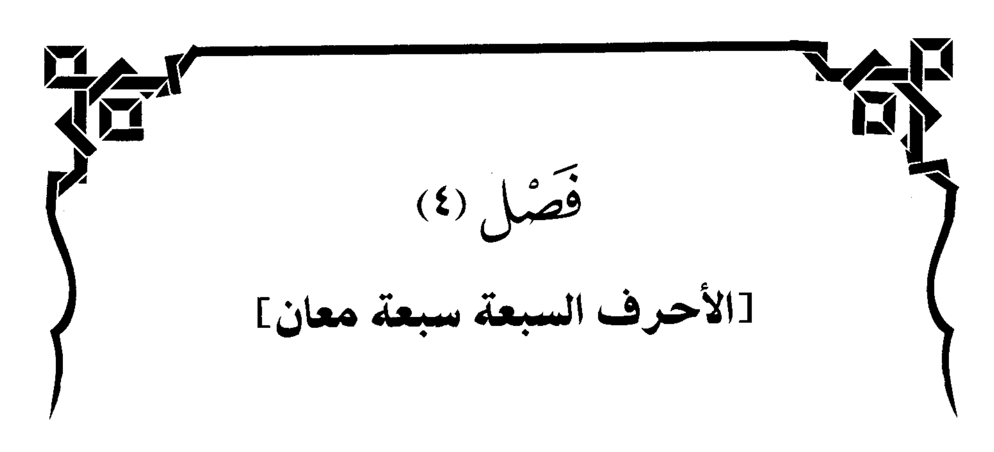
وَمنهم من جمع فيها بين الأمرين، فقال: معناها [أ/ ٢٤] هو اختلاف الألفاظ باتفاق المعاني واختلافها.

فهذه جملة ما ذهبوا إليه. ولا يجوز أن يكون القصد بها خارجاً عن هذه الأقسام الثلاثة، وذلك لأن مقيد ذلك نُطقُ سائر الأمم عرباً وعجماً غير خارج منها، إذْ لم[1] يبق من ممكن النطق إلا ضربٌ واحدٌ، وهو اتفاق الألفاظ باتفاق المعاني، ولا فائدة في ذلك إلا أن يكون على جهة التأكيد: بالتكرير وذلك على النُدرة. والله أعلم.

❐❐❐

---

(١) في المخطوط: (إذْ لوْ لمْ) والظاهر من السياق أنه سهو قلم، والصواب ما أثبتُّ أعلاه.



فَصْل (٤)

[الأحرف السبعة سبعة معان]

فأما من ذهب إلى أن الأحرف السبعة هي سبعة معان في ضم جميع القرآن دون تغاير الألفاظ بظاهر تلاوته؛ فإنه قد روي عن ابن عباس مثله، وذلك لأنه قال:

«منها ـ يعني من السبعة الأحرف ـ ما أنزل الله به من قول أو عمل يتعبد به عباده ليطيعوه ويذكروه.

وَمنها ما نهاهم به من قول وعمل فيه فسادهم في دينهم وفساد بينهم.

وَمنها حكمه بين عباده في كل مأثور من أمر ونهي.

وَمنها بيان عن حجج الله في توحيده وأنه لا شريك له في خلقه.

وَمنها احتجاجه لرسله ودينه بأن الله أرسلهم وتَعَبَّدهُم بادعائهم إليه رسلهم[1].

---

(١) قوله «رسلهم» كذا في الأصل أ. ولعل الصواب «رسله». بمعنى أنهم يعبدون الله بدعوتهم الناس إليه، وأنهم رسله يبلغون رسالاته.

وَمنها مواعظ وأمثال ليتعظ بها خلقه ويذكرهم فيها بنعمهِ عليهم، يُلين القاسي ويصلح الفاسد».

وَمنها وعده ووعيده على ثوابه وعقابه؛ خَوَّفَ بها عباده[1]. **فلذلك سبعة أوجه لمعنى الأحرف السبعة مما وجدته عن ابن عباس مقطوعاً**[2].

❐❐❐

---

(١) هذا الأثر موقوف على ابن عباس رضي الله عنهما.

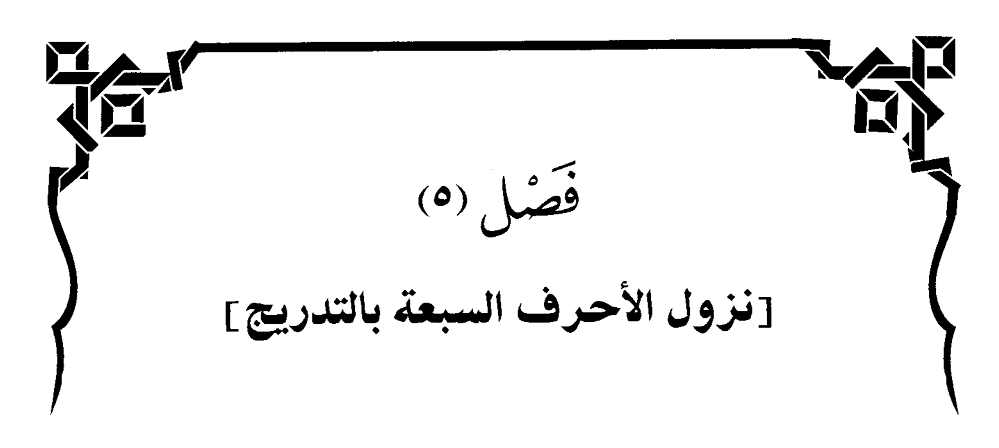
والحديث الموقوف: ما روي عن الصحابي من قوله أو فعله. ويكون له حكم المرفوع فيما لا يحتمل الاجتهاد من الصحابي. ويبدو لك بالمقارنة أنه تبيان من ابن عباس لحديثٍ بَلَغَهُ عن النبي ﷺ، يقارب ألفاظ الحديث الثاني عشر. وقد مرَّ بك سابقاً.

(٢) **والحديث المقطوع**: ما أُضيف إلى أحد التابعين من أقواله أو أفعاله. **وقد عبَّر بعض الأئمة المتقدمين بالمقطوع عن المنقطع.**

أقول: وقد درج الإمام الرازي هنا على ذلك. إذْ وصف أثر ابن عباس بأنه مقطوع، وأراد أنه منقطع الإسناد إلى ابن عباس، فهو ضعيف، والأخذ به في فهم معنى الأحرف السبعة غير صحيح، إلا من قبيل تبيان ألوان معاني مضامين القرآن الكريم، ولا صلة له بالنطق بألفاظ القرآن.

والحديث المنقطع عند المتقدمين: كما أفاد الحافظ ابن عبد البر: كل حديث لا يتصل إسناده، سواء أكان يُعزى إلى النبي ﷺ أم إلى غيره.

أما عند المتأخرين فالحديث المنقطع: الذي سقط من إسناده راوٍ واحدٍ قبل الصحابي في موضع واحد أو مواضع متعددة؛ ولم يزدْ الساقط في كل موضع على راوٍ واحد، ولم يكن الساقط من أول السند. (علوم الحديث، لابن الصلاح: ٤٧ و٥٦ ـ ٥٧. ومنهج النقد في علوم الحديث: ٣٢٧ و٣٦٧ ـ ٣٦٨).



فَصْل (٥)

[نزول الأحرف السبعة بالتدريج]

وقد روى الضحاك عن ابن عباس أنه قال: «أنزل [القرآن][١] [أ/ ٢٥] على سبعة أحرف؛ فظهرٌ وبطنٌ؛ وناسخ ومنسوخ؛ ومحكم ومتشابه؛ وأمثال».

وقد تقدم مثل هذا التأويل مرفوعاً من حديث عبدالله[٢] وأبي هريرة[٣]، غير أن خبرهما مما يحتمل وجهاً آخر لم يحتمله خبر ابن عباس، وسيُذكر[٤].

فأما ما جاء في أن القرآن أنزل على خمسة أوجه؛ أو أربعة أوجه؛ مما مضى مفسراً بنحو هذه المعاني التي ذكرناها في الفصل؛

(١) كلمة [القرآن] زيادة في أثناء التحقيق.

(٢) راجع حديثي عبدالله بن مسعود، برقم (١٠ و١٢).

(٣) راجع حديثي أبي هريرة، برقم (٣٥ و٣٧).

(٤) **أقول**: والحديث أعلاه موقوف على ابن عباس رضي الله عنهما، وقد أَحلتُ إلى مثله من المرفوع. وهو يتصل بألوان معاني القرآن وليس بقراءة ألفاظه. وانظر المذهب السابع والتاسع؛ والمناقشة حولهما؛ في كتابي (الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها).

فإنه مما يحتمل وجهين:

أحـدهما: أن الأوجه كانت أربعة أو خمسة أوَّلاً، قبل تتمة السبعة؛ إلى أن أُكملت سبعة. وعلى ذلك كانت سنة الله في القرآن. والسُّنة جمعها الله له عليه الصلاة والسلام شيئاً بعد شيء إلى أن قال ﷻ: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي﴾[المائدة: ٣] فعلى ذلك يجب أن يكون الخبران اللذان هما: (أُنزل القرآنُ على أربعة أوجه)؛ . . و(. . . على خمسة أوجه)؛ كانا قد سبقا خبر السبعة من قوله عليه الصلاة والسلام: (أُنزل القرآن على سبعة أحرف) فأُكملا به.

والوجه الثاني: أن الأربعة الأحرف والخمسة الأحرف والسبعة الأحرف صدرت في ثلاث دفعات، فتارة كانت الأحرف مبسوطة بأنْ جُعلت سبعة، وتارة مجموعة بأن رُدَّت أربعة وخمسة، فدخل بعض الحروف تحت بعض، فلذلك آلت السبعة إليهما منْ حيث العدد دون المعاني المُودَعَة في السبعة[1]، ولذلك نظائر.

وأما خبر سَمُرَة (أن القرآن نزل على ثلاثة أحرف) فإنه جاء مطلقاً غير مقيد بتأويل، فعلى ذلك يحتمل أمرين:

أحدهما: أنه أريد به [أ/ ٢٦] تغاير الألفاظ، وكان مصدره قبل

(١) أقول: وهذا بعيد، ولا دلالة عليه في موضوعه. وإن **الأحاديث متوافرة وبالأحرى متواترة بالأحرف السبعة**؛ وليس بغيرها. والله أعلم.

تتمة الأحرف اللفظيّة؛ فيمن ذهب[1] بالأحرف السبعة إلى ما تتغير به الألفاظ.

والثاني: أنه أُريد بالأحرف الثلاثة تغاير المعاني، على نحو ما ذكرناه من المقيد بتفسيره. وإذا كان كذلك وجب أن يكون صدوره قبل إكمال المعاني السبعة، أو يكون قد حُمِلَ فيه بعض المعاني في بعض؛ على ما قدّمنا.

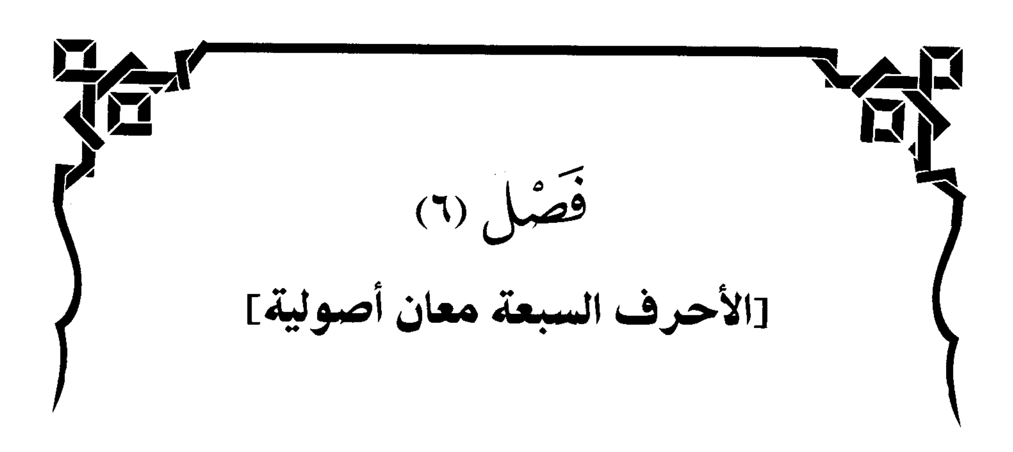
فيكون الثلاثة الأحرف بمعنى السبعة. وصورة ذلك أن الناسخ والمنسوخ قد دخلا تحت المحكم والمتشابه؛ فلذلك آلت السبعة إلى الخمسة، أو الجميع[2] تحت المحكم والمتشابه والأمثال، فلذلك رجعت إلى ثلاثة، أو تحت الناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه فذلك أربعة أحرف، وعلى ذلك **يُحتمل** دخول بعضه في بعضٍ، **على أن إيرادي هذه الأمثلة على جهة الشَّبَه والتقريب؛ دون القطع بها. والله أعلم**[3].

❐❐❐

(١) قوله: «فيمن ذهب» هكذا في الأصل، ومراده: عند من ذهب.
أقول: وهذا التركيب وأمثاله في المخطوط لعله من آثار العجمة. والله أعلم.

(٢) أي جميع الأحرف السبعة اندرجت تحت المحكم والمتشابه والأمثال.

(٣) انظر مبحث نزول القرآن على ثلاثة أحرف؛ ثم التوفيق بين نزوله على ثلاثة أحرف وعلى سبعة، في كتابي (الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها) وسيصدر قريباً بإذن الله في طبعة ثانية مصححة مزيدة.



فَصْل (٦)

[الأحرف السبعة معان أصولية]

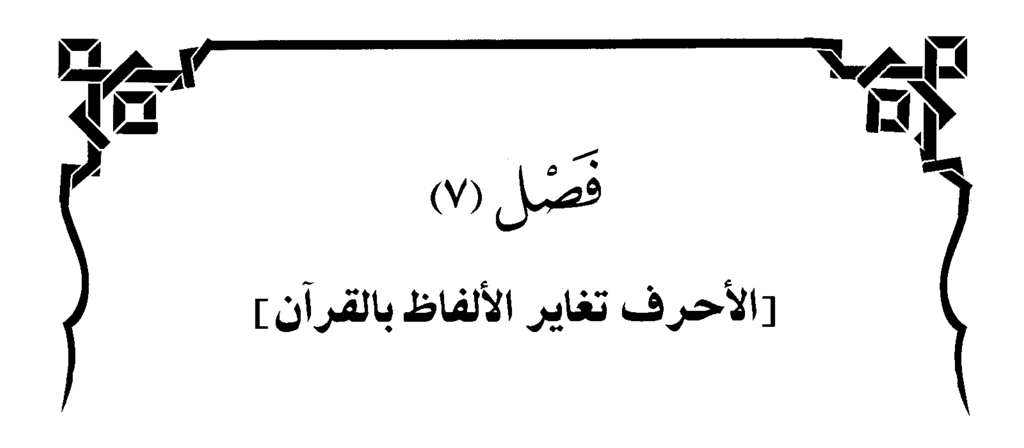
وقد قيل: معنى الأحرف الفرض والنفل والخاص والعام والأقسام والمطلق والمُقَيَّد.

وقيل: هو الحظْر والإباحة والوعد والوعيد والخاص والعام والأقسام.

وقيل: معناها الخبر والاستخبار والأمر والنهي والجَحْدُ والتمني والدعاء[1].

□□□

(١) هذه الأقوال وأمثالها مؤيدة بشُبهِ الدليل. وتتصل بمعاني القرآن وليس بقراءة ألفاظه. وقد توسعت في مناقشتها تحت عنوان: المذاهب التي لها شبهة الدليل؛ المذهب السابع والتاسع؛ في كتابي (الأحرف السبعة...).



فَصْل (٧)

[الأحرف تغاير الألفاظ بالقرآن]

فأما هذه التأويلات كلها التي تقدمت؛ مما لا يؤدي إلاَّ إلى تغيُّر المعاني دون الألفاظ، فإنها سائغة في تأويلها صحيحةٌ في التقسيم. ولا تخلو[1] معاني القرآن؛ بما فيه من الأحرف السبعة المنزلة؛ منها، **غير أنها لا تحتمل أن تكون** [أ/ ٢٧] **معاني الأحرف السبعة؛ التي رُخِّصت لرسول الله ﷺ؛ أن يقرأ القرآن عليها**، وأن يقرأ كل أحد منها من المترافعين إليه فيها؛ كما عُلِّم وما تيسر منها، وذلك لأن تلك الأحرف السبعة هي توسعة في لفظ القراءة للأمة. ولم يكن تنازعهم إليه في المعاني فحسب دون الألفاظ، ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام كيف استصوب اختلاف ألفاظهم جميعاً وقال لهم: «أصبتم، وأحسنتم»، «وكلاكما مُحسن»، أو «مُجمِل»، و «أُنزل القرآن كذلك»، «ومن كفر بحرف منه كفر به كله»[2]

---

(١) في الأصل: «يخلو» وهو تصحيف في النسخ.

(٢) راجع نصوص الأحاديث التي رواها الإمام الرازي في أوائل كتابه هذا. (انظر الأحاديث ذوات الأرقام: ٢ وَ٧ وَ٨ وَ١١..).

ونحو ذلك من الكلام الذي في ألفاظ الخبر، مما لم يدل إلا على **اختلافهم وترافعهم إليه لتغاير الألفاظ بالقرآن، سواءٌ تغير كُنهُ معنىً أولم يتغير.**

فأما ما جاء من نحو هذا التأويل، الذي ليس فيه دلالة على تغاير الألفاظ؛ مما تقدمنا به مرفوعاً؛ مُقيَّداً به الأحرف السبعة، أو مأثوراً في التأويل عن الصَّدر الأول ومَن بعدهم؛ فإنه يحتمل معنيين:

أحدهما: أن يكون تفسيراً للأحرف السبعة فما دونها من الخمسة والأربعة والثلاثة؛ الذي جاء في بعض الرواية، وعلى ذلك هذه الأحرف تكون غير تلك الأحرف السبعة، التي جاءت للتوسعة لاختلاف المختلفين وتنازعهم إلى رسول الله ﷺ من قبل الألفاظ[1].

والمعنى الآخر: أن تكون هذه السبعة الأحرف فما دونها؛ المُقيَّدة بالحلال والحرام والأمثال ونحوها؛ تكون تلك الأحرف بعينها.

غير أن ما جاء [أ/ ٢٨] من حلال وحرام ونحوهما لا يكون تفسيراً للأحرف التي جاء معها، بل يكون إخباراً عن جملة معاني

(١) إن تفسير الأحرف السبعة بأن المراد منها المعاني وليس الألفاظ مصادم للقرآن وللأحاديث الصحيحة ولإجماع المسلمين. انظر للتوسع «المذاهب التي لها شبهة الدليل: المذهب التاسع، مناقشته، المراد من الحديث» وذلك في كتابي (الأحرف السبعة...).

القرآن على تقدير: «أنزل القرآن على سبعة أحرف مما اختلفتم فيه منكِرِينَ بعضُكم حروفَ بعض وقراءَته مما ترافعتم فيه لفظاً، والقرآن مع هذا الاختلاف الذي اختلفتم: زاجرٌ وآمرٌ وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال». فعلى هذا الوجه تكون هذه الأشياء ونحوها خبرَ مبتدأ محذوف، وتكون صفةً لجملة القرآن مما اختُلِف فيه لفظاً واتُّفِق عليه، فإن أَخرجتَ المبتدأ المضمر فيه إلى اللفظ؛ كانت «هو» أو «ذلك»؛ ونحوهما. على تقدير: «أنزل القرآن على سبعة أحرف، وذلك حلال أو حرام»؛ أوْ «هو حلال وحرام»؛ أو «منه حلال وحرام» **فتكون هذه الأشياء السبعة ليست بتفسير للأحرف؛ بل تكون زيادة في الفائدة**، بعد توسُّعِه عليه الصلاة والسلام لهم في اللفظ.

ولما أُضمر فيه المبتدأ نظائرُ في القرآن كثيرة، نحو: ﴿فَأَوۡلَىٰ لَهُمۡ﴾[محمد: ٢٠] ثم قال: ﴿طَاعَةٞ وَقَوۡلٞ مَّعۡرُوفٞ﴾[محمد: ٢١][1] - ﴿إِلَّا سَاعَةٗ مِّن نَّهَارِۭ﴾ ثم جاء: ﴿بَلَٰغٞ﴾[الأحقاف: ٣٥][2].

فلو نُصِبَتْ هذه الصفات في القرآن وساعده الأثر ووافقه الرسم لكان جائزاً.

---

(١) والتقدير في الآية: «فطاعة وقول معروف أولى لهم».

(٢) والآية بتمامها: ﴿فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسۡتَعۡجِل لَّهُمۡۚ كَأَنَّهُمۡ يَوۡمَ يَرَوۡنَ مَا يُوعَدُونَ لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّن نَّهَارِۭۚ بَلَٰغٞۚ فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾[الأحقاف: ٣٥].

وقد جاء في الشواذ التي لا يُتَّخَذُ بها تلاوة[1]: (من نهارٍ بلاغاً) بالنصب.

(١) **أقول**: سيتكرر قوله عن القراءات الشواذ: «لا يُتخذ بها قراءة». وهو يعني أنها لا تأخذ حكم القرآن، فلا تصح بها صلاة؛ ولا تُقرأ على أنها من القرآن. وإنْ كان يُستفاد منها في العربية؛ أو في الفقه عند بعض الفقهاء.

وقد عُني العلماء بتبيان أقسام القراءات؛ فقد ذكر الإمام مكي بن أبي طالب:

أقسام القراءة بالنسبة لقبولها وردها:

القسم الأول: ما اجتمعت فيه بنود ضابط قبول القراءة، وهي ثلاثة: أن يُنقل عن الثقات إلى النبي ﷺ، ويكون وجهه في العربية شائعاً، وموافقاً لخط المصحف.

وحكم هذا القسم الأول: يُقرأ به، ويُقْطَعُ على قرآنيته، ويكفر جاحده.

ثم قال مكي رحمه الله:

«**والقسم الثاني**: ما صح نقله عن الآحاد وصح وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف. فهذا لا يُقبل، ولا يُقرأ به لعلتين:

إحداهما: أنه لم يؤخذ بإجماع، إنما أُخِذَ بأخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد.

والعلة الثانية: أنه مخالف لما قد أُجمع عليه، فلا يُقطع على مغيبه وصحته، وما لم يُقطع على صحته لا تجوز القراءة به، ولا يكفُر من جحده، وبئس ما صنع إذ جحده.

والقسم الثالث: هو ما نقله غيرُ ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية.

فهذا لا يُقبل وإن وافق خط المصحف».

وبقي قسم مردود أيضاً، وهو ما وافق العربية والرسم ولم يُنقلْ ألبتة، فهذا رده أحق ومنعه أشد، ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر. (انظر الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن طالب حموش القيسي: ص ٥٧ ـ ٥٩. وانظر مناهل العرفان، للزرقاني: ١/ ٤٢٤ ـ ٤٢٦. وانظر النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي المشهور بابن الجزري: ١/ ١٧. ط. دار الفكر. بيروت).

ولو ورد في الخبر: «أُنزل القرآن على سبعة أحرف زاجراً وآمراً» لكان سائغاً على هذا التأويل.

فكانت تصير هذه الأشياء زيادةً على ما اختلفوا فيه وترافعوا إليه.

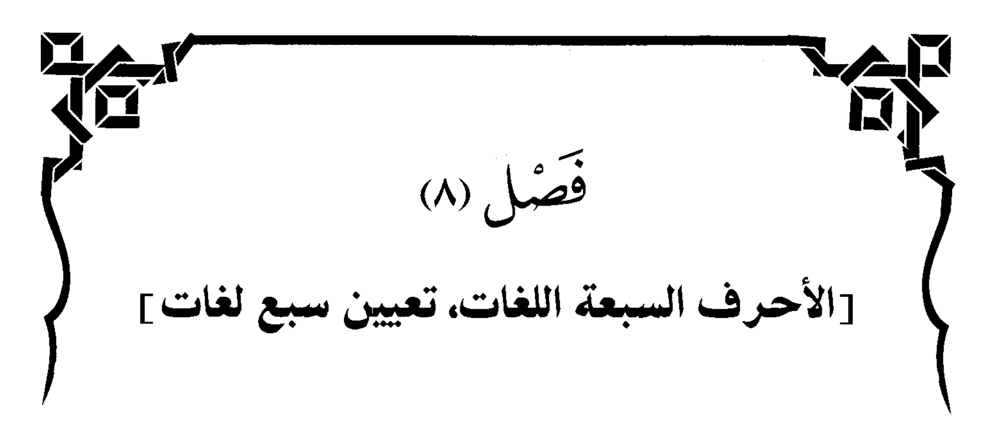
وقد كان [أ/ ٢٩] من شأنه ﷺ أن يبتدئَهم فيعلمهم، وإذا سألوه أن يجيبَهم عما سألوه، ويزيدَهم مالا يهتدون إليه؛ تبليغاً للرسالة؛ وتعليماً لهم. ألا ترى أنه لما سُئل عليه الصلاة والسلام فقيل: أفنتوضأ بماء البحر؟ فقال: «هو الطهور ماؤه والحل ميتته».

وكذلك في الخبر فيمن ذهب إلى هذا التأويل أجابهم عليه الصلاة والسلام: بأن الجميع صواب ما اختلفتم فيه لفظاً. وزادهم: زاجرٌ وآمرُ، أي: وهو زاجر وآمر. وعلى ذلك يجري ما جاء في الخبر وتأويلُه عن الصحابة والتابعين، إذْ لا يسعنا ردٌّ عليهم ولا تخطِئتُهم بحال وإن عدلنا عن بعض أقوالهم واتخذنا فيه بقول مثلِهم بل نفوض إلى الله سبحانه، ونقول: هو أعلم بما ذهبوا إليه؛ فيما لا يُتَّخذُ به[1].

❐❐❐

---

(١) قوله: «فيما لا يُتخذ به» مرَّ نظيره من قريب عن القراءات الشاذة: «لا يُتخذ به تلاوةً»، بمعنى: لا تجوز القراءة بها على أنها قرآن في صلاة ولا في غيرها.



فَصْل (٨)

[الأحرف السبعة اللغات، تعيين سبع لغات]

فأما من ذهب بالأحرف السبعة إلى تغاير الألفاظ دون المعاني، فهو أَوَّلها بـمجرد **اللغات**، إذ لا تأثير لتغايرها في معنى الكلم. واستدل على صحة ما ذهب إليه بما جاء من التقييد المرفوع من خبر أبي بكرة مما مضى، وهو: (أُنزل القرآن على سبعة أحرف نحو هلُمَّ؛ وتعال؛ وأقبل؛ وانطلق؛ واذهب؛ وأسرع؛ وعجِّل)[1].

فقال: قد اختلفت هذه الألفاظ واتفقت معانيها، وإن كانت في كل واحدة لطيفة ليست في الأخرى، لكنها مما يُقامُ بعضُها مقامَ بعض.

واستدل أيضاً بما جاء عن ابن مسعود: (**إنـما هو كقول أحدكم**: هلُمَّ، وتعال)[2]، وبما جاء من نحوه عن ابن عباس في بعض أقواله، [أ/ ٣٠] وعيَّن فيه على بعض **اللغات**، وجعله تفسير الأحرف السبعة، وهو قوله: «منهن خمس بلغة العَجُزِ من هوازن»

(١) راجع الحديثين: ٤٣ و٤٤.

(٢) راجع الحديث: ٨.

على ما مضى[١].

وكذلك بما جاء عن سعيد بن المسيب قال: «نزل القرآن على لغة هذا الحي من لدن هوازن وثقيف إلى ضَبَّةَ»[٢].

وعن ابن سيرين: «إنما هو كقول أحدكم: هلم وتعال وأقبل»، ثم فسره فقال: «في قراءة ابن مسعود (إن كانت إلا زَقْيةً واحدة)[٣] وفي قراءتنا ﴿صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ﴾[يس: ٢٩]» فالمعنى فيهما واحد.

وعن هُشيم عن عبد الرحمن بن يحيى عن الهُجَيْع[٤] بن قيس قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف، منها على ألسن هوازن وسائر ذلك على ألسن سائر العرب».

وروى أبو خَلْدَةَ عن أبي العالية قال: «قَرَأَ عند النبي ﷺ من كل خمسةٍ رجلٌ، **واختلفوا في اللغة**، ورضي قراءتهم كلهم».

---

(١) راجع الحديث: ٢٨.

(٢) في الأصل المخطوط «إلى ضرية» والصواب كما أَثْبَتُّ أعلاه. ولا يجوز تقدير «المضرية» فإنه لو أراد هذه النسبة لقال «المضريتان» بالتثنية نظراً لذكره قبل «هوازن وثقيف». والله أعلم.

(٣) وقراءة (زقية) تخالف المصحف العثماني، فهي قراءة شاذة.

(٤) في الأصل (الهَجَنَّع) والظاهر أنه كما أَثبتُّ أعلاه. قال الذهبي: (الهُجَيْع بن قيس الكوفي. قال الدارقطني: لاشيء، له حديثان). (المغني في الضعفاء والمتروكين، للذهبي، تحقيق د. نور الدين عتر: ٢/ ٣٦٧، برقم ٦٧٣٧. ط. دار إحياء التراث الإسلامي بقطر).

وكانت تميم أعرب القوم. أخبرنا به وبما تقدمه من خبر الهُجَيْع[1] وابن المسيب ابن فناكي عن الروياني عن أبي حاتم على ما ذكره في كتابه.

وقد ذهب إلى **اللغات** أيضاً قوم من المتأخرين منهم أبو عبيدٍ القاسم بن سلاَّم؛ ومحمد بن جرير الطبري؛ وأبو العباس أحمد بن يحيى النحوي.

فأما أبو عبيد فقال: «يعني سبعَ لغات من لغات العرب، وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه [هذا لم يُسمع به قط][2]، ولكنَّ هذه اللغاتِ السبعَ متفرقةٌ في القرآن، فبعضه[3] نزل بلغة قريش؛ وبعضه بلغة هوازن؛ [أ/ ٣١] وبعضه بلغة هُذَيل؛ وبعضه بلغة أهل اليمن؛ وكذلك سائر اللغات. ومعانيها في هذه كلِّها واحدةٌ. ومما يُبين ذلك قول ابن مسعود: ([إني سمعتُ القَرَأَةَ فوجدتهم متقاربين، فاقرؤوا كما عُلمتم، وإياكم والتنطع والاختلاف]

---

(١) مر التعليق عليه من قريب.

(٢) ما بين معقوفين من نص أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي في كتابه (غريب الحديث): ٣/ ١٥٩ ـ ١٦٠. تصوير دار الكتاب العربي، بيروت.

(٣) لا يعني بعض المصحف، بل بعض النازل قرآناً بلغة هُذَيل، وبعضه بلغة أهل اليمن، وهكذا إلى أن تكتمل سبع لغات، فكل حرف من القرآن (من أوله إلى آخره) نزل بلغة. أي كما ورد **الإجماع**: كل حرف وجه. والوجه هنا وجه من أوجه اللسان العربي العام، فهو لغة من لغات القبائل.

إنما هو كقول أحدكم هلُمَّ وتعال وأقبل)[1]. مضى قول أبي عبيد[2].

---

(١) ما بين المعقوفين هنا من كتاب غريب الحديث، لأبي عبيد. وهو موافق لنص الحديث الثامن فارجع إليه. أما قوله في آخر الحديث (وأقبل) فليس في نص الحديث الثامن، ولم يورده أبو عبيد إلا في أثر آخر عن ابن سيرين، فارجع إلى كتابه: (غريب الحديث: ٣/ ١٥٩ ـ ١٦٠).

(٢) **حول تفسير الأحرف باللغات:**

أقول: إن كلام أبي عبيد لا يعني أن قسماً أو سوراً من المصحف بلغة، وأن قسماً آخر نزل بلغة أخرى، وهكذا!! فهذا تصور غير صحيح؛ وإن أوردته بعض الكتب؛ ثم احتجت بضعفه أو فساده في رفضها تفسير الأحرف السبعة بسبع لغات.

وظاهر أن أبا عبيد أراد أن النازل قرآناً بالأحرف السبعة، بَعضُهُ بلغة قريش، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة هذيل.. وهكذا إلى سبع لغات. فكل حرف نزل عليه القرآن نزل بلغة من لغات القبائل العربية من أول القرآن إلى آخره.

وقد أفاد الإجماع أن كل حرف وجه. والحرف حسب كلام أبي عبيد وجه من أوجه اللسان العربي العام، فهو لغة من لغات القبائل العربية. ويُعبَّر عن لغة القبيلة في عصرنا بأنها لهجة عربية. واللغات العربية متداخلة ليست كاللغات اللاتينية، تتميز كل منها وتستقل عن غيرها الانكليزية والفرنسية والأسبانية والإيطالية. فإن اللغات العربية متداخلة، تشترك في القسم الأعظم من ألفاظها والفوارق بينها يسيرة، وكثير منها يرجع إلى كيفية النطق. فاللغات العربية كلها لسان عربي واحد.

أقول: وتفيد النصوص أن هذه اللغات التي أُنزل عليها القرآن هي أفصح وأشهر لغات القبائل، وإن نزول القرآن عليها بمراعاتها يؤدي إلى مايلي: =

وأما محمد بن جرير فإنه قال: «معناه نزل بسبع لغات، وأمر النبي ﷺ بقراءته على سبعة ألسن. وأما الأبواب السبعة من الجنة فهي المعاني التي فيها كالأمر والنهي والقصص والمثل ونحوها. إذا عمل العامل بها، وانتهى إلى حدودها استوجب بها الجنة». انقضى قول ابن جرير[1].

وأما أحمد بن يحيى[2] فقال: «معناه عندي في الإعراب مثل أفَّ

= ١ـ أن نزول القرآن على سبع لغات لا يعني اشتماله على جميع ما فيها من شواذ وألفاظ سيئة مثل كشكشة قيس وعَنعنة تميم، بل نزل مراعياً أفصح وأشهر ما فيها، ولم يحو شيئاً من شواذها.

٢ـ أن يتمكن كل عربي ـ إلا ما ندر ـ من النطق بالقرآن دون حرج ولا وعورة، والنادر لا حكم له، ويتقوم لسانه ويطوع بالقرآن مع الزمن لشيوعه حوله.

٣ـ اتسع نطاق القرآن في أبناء العرب وأدى بقراءته وَفْقَ الأحرف السبعة إلى زوال حاجز العصبية للغة القبلية، وبالتالي إلى توحد اللسان العربي العام، وسريانه في الأجيال القادمة مع توالي الزمان. وتميزت بذلك العربية عن سائر لغات العالم، وحفظت كما هي دون تغيير على مر القرون. فلله الحمد والمنة لعظم هذه النعمة. (انظر للتوسع: تداخل اللغات، في كتابي: الأحرف السبعة، وارتقب صدور طبعته الثانية قريباً بإذن الله تعالى).

(١) أورد الإمام الرازي قول محمد بن جرير الطبري باختصار شديد. (انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ١/ ٤٦).

(٢) تقدمت ترجمته في الفصل الأول.

وأفٍّ وهيتُ وهيتَ وهيتِ». فقيل له: قد رُوي عن ابن مسعود أنه قال: «هو مثل قولك هلم وتعال». فقال: «وهذا أيضاً مثله تكون سبعُ لغات بمعنى واحد». مضى قول أحمد بن يحيى.

فهذه جملة ما بلغني من أقاويل من ذهب بمعنى الأحرف السبعة إلى سبع لغات، غير أنهم لم يُعيِّنُوا على تلك اللغات إلا ماذكرتُه من أربعٍ أو خمسٍ من لغات العَجُز، عن ابن عباس وغيره[1].

وقد بلغني أن بعضهم نص عليها كلها، فقال: هي لغة قريش وثقيف وهذيل وتميم وأسدٍ وخزاعة وقيس إلى [ضَبَّة][2]. ولست أدري من قال ذلك.

---

(١) انظر الحديث الثامن والعشرين.

(٢) في الأصل المخطوط: «ضَرِيَّة» كما مر نظيره من قريب. ولم نقف على قبيلة بهذا الاسم. وأفاد صاحب اللسان أنه اسم امرأة سمي موضع بها وهو بأرض نجد، وفيه حمى للمسلمين، هو حِمَى ضرية، واسم بئر بأرض نجد، واسم قرية لبني كلاب على طريق البصرة إلى مكة، وهي إلى مكة أقرب (لسان العرب، مادة: ضري).

فتعين أن مراد الإمام الرازي (ضَبَّة) وهي ذات شأن مهم في الجاهلية والإسلام، ويُثبت هذا ما ورد في الكتب المطبوعة عن لغات القبائل التي نزل القرآن بها «.. وضبة وألفافها». وورد «.. لِضبة؛ ولِطانجة» (البرهان: ١/ ٢١٩، وجامع أحكام القرآن: ١/ ٤٥) ومعلوم أن ضبة بطن من طانجة من العدنانية. (معجم قبائل العرب: ٢/ ٦٦١).

وكان أبو عمرو يقول: هم عُليا هوازن وسُفلى تميم[1]. وقد جاء في المرفوع (نزل القرآن على لغة الكعبين)[2]: ومعناه كعب بن لُؤَي [جد قريش][3] وكعب بن عمرو، [وهو أبو خزاعة][4]. ولعل ذلك [أ/ ٣٢] مما يتفرع من سبع لغات.

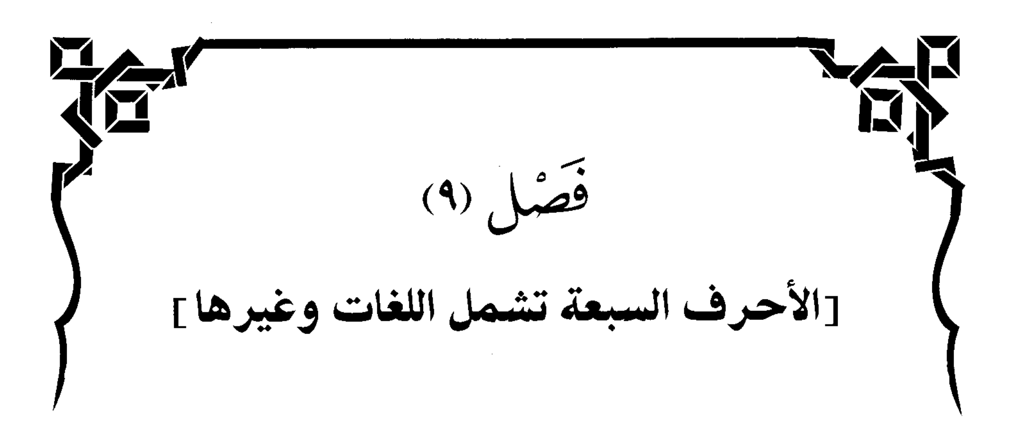


(١) قال أبو عمرو بن العلاء: «أفصح العرب عُليا هوازن وسُفلى تميم»: أما عليا هوازن منهم العَجُز من هوازن. قال أبو عبيد: «العَجُزُ هم: سعد بن بكر، وجشم بن بكر، ونصر بن معاوية، وثقيف، وهذه القبائل هي التي يُقال لها عُليا هوازن» وهم أفصح العرب كما ذكر أبو عمرو بن العلاء، وكذا سفلى تميم، وهم: بنو دارم. (انظر البرهان: ١/ ٢٨٣، والصاحبي، لابن فارس: ص٢٨).
ونقل ابن فارس عن أبي عبيد: «وأحسب أفصح هؤلاء بنو سعد بن بكر، لقول رسول الله ﷺ: (أنا أفصح العرب، بيد أني من قريش، وأني نشأت في سعد بن بكر). وكان مسترضعاً فيهم». (نقلاً عن البرهان: ١/ ٢٨٣، ت٤). وراجع التعليق على الحديث٢٩، فيما تقدم.

(٢) أورده أبو عبيد في كتاب فضائل القرآن موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما. (البرهان: ١/ ٢٨٣).

(٣) قولي: [جد قريش] إضافة ضرورية في أثناء التحقيق.

(٤) في الأصل: (وهم) والصواب كما أثبتُّ أعلاه بالمفرد (وهو). والله أعلم. وانظر لهذا الموضوع تفصيلاً وافياً في كتابي: (الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها..).



فَصْل (٩)

[الأحرف السبعة تشمل اللغات وغيرها]

فأما من حمل الأحرف السبعة؛ على ما قدمنا في الفصل؛ من مجرد **اللغات**؛ فإنه لم يَعُمَّ بذلك جميع ما اختلف فيه في القرآن لفظاً، بل يَخْرُجُ بذلك شطرُ حروف الاختلاف من تأويله؛ مما فيه تَرَخُّصٌ في الألفاظ مثل ما في اللغات؛ وتَبَسُّطٌ في المعاني التي لا تدخل في جملة اللغات؛ بعد أن تقرر أن تعاقب اللغات لا تأثير لها في المعاني، **فعلى هذا حَمْلُ الأحرف على اللغات فقط ليس بحدٍّ لها.**

ويدلك على ذلك أنَّ ترافعهم إلى رسول الله ﷺ عند اختلافهم كان مطلقاً، لم يُبيِّن فيه ما اختلفوا فيه، لا لغةً ولا معنى[1]. وإذا كان كذلك وجب أن يكون اختلافهم لفظاً مما جَمَعَ الأمرين من المعاني واللغات، إلى أن يقوم دليل أنه كان مخصوصاً لِلُغاتٍ. فأما استدلاله على أنها اللغاتُ فقط؛ بالخبر المُقَيَّد الذي جاء فيه أنها مثلُ: هلُمَّ وتعالَ؛ فقد يحتمل من المعنى ما لا مُستدلَّ فيه له معه، وهو أن يكون نحو ما جاء؛ من نحو هلم وتعال وأسرع؛ أمثلةٌ لنوعٍ من الأحرفِ

(١) راجع الحديثين: (٢ و١٦).

السبعة وبعضها؛ لا لجميعها. كما أن التقييد الآخر فيه كان ذلك، وهو قوله عليه الصلاة والسلام في معنى الأحرف: (إنْ قلتَ غفوراً رحيماً؛ عليماً حكيماً؛ سميعاً بصيراً، ما لم تختمْ عذاباً برحمةٍ ورحمةً بعذاب)[1] فلما جاء الخبرُ مقيّداً من بعض الطرق بهذه الأمثلة، وكان فيها تغاير المعاني بخلافِ اللغات؛ دلَّ على أنَّ هلُمَّ وتعالَ [أ/ ٣٣] وأسرع [ونحوه][2]، مما كان لنوع من الأحرف السبعة لا لجميعها.

وإن إطلاق الخبر من الطرق التي جاء كذلك؛ مما يعم جميع ما اختُلِفَ فيه في القرآن؛ إما لفظاً فقط دون معنى؛ وإما لفظاً ومعنى، وأنْ لا يخرج شيء من اختلافِ القراءة من الأحرف السبعة بحالٍ. وبالحَرَى[3] على مَنْ يُنكِر ما سمعه في القرآن من اختلاف اللغات الذي

---

(١) قوله: (ورحمة...) هكذا في نص الحديث (١٨). لكن في المخطوط هنا: «ولا رحمة» بزيادة لفظ «لا» ولعله سهو من الناسخ؛ للالتباس بالحديث (٣٤).

(٢) في الأصل: «ونحو»، وهو سهو.

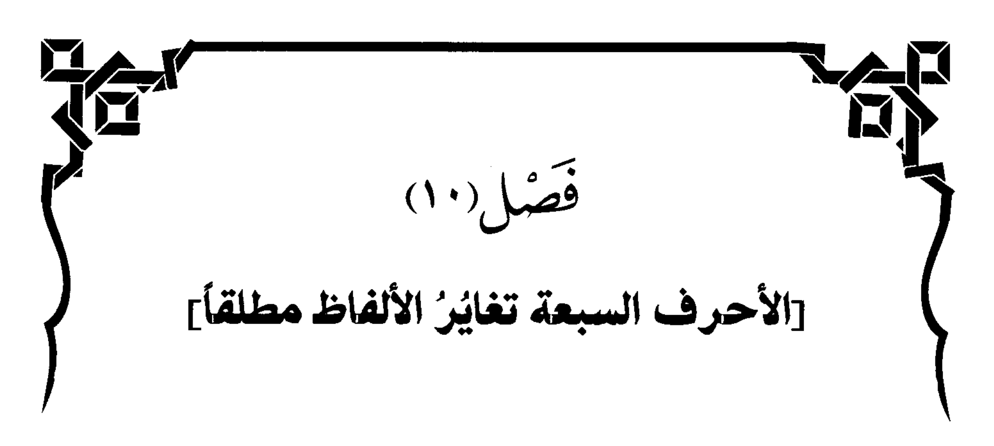
(٣) قوله: «وبالحرى..» هكذا في الأصل. قال الفيروز أبادي: «والحرا: الخليق، ومنه: بالحرا أن يكون ذاك، وإنه لَحَرَى بكذا، وحري كفني.. وأَحْرِ به، وما أحراه به: ما أجدره. وتحراه: تعمده». (القاموس المحيط: ٤/ ٣١٦. مادة «حرا» والمعجم الوسيط: ١٦٩).

وقوله أعلاه: «وبالحرى على من ينكر...» فيه اسم الموصول «من» تأتي صلته بعد أسطر، وهي قوله «أن ينكر ما يسمعه». ومثل هذا البعد بين اسم الموصول وصلته... مألوف في كتابات المتقدمين. والله أعلم.

لايتغير به معنى وتخاصم إلى النبي ﷺ في ذلك، حتى يقول له النبي ﷺ (كذلك أُنزِل) للمُختَلِفين (وأنزل القرآن على سبعة أحرف) أن ينكر ما يسمعه من تغاير الألفاظ، مما يؤدي إلى تغيير الأحكام الخطيرة؛ والمعاني المختلفةِ التي شطر حروف اختلاف القرآن عليها، فيُنازَع فيه إلى النبي ﷺ فيكونُ بذلك مصدرُ القولِ منه عليه الصلاة والسلام (أُنزِل القرآنُ على سبعة أحرف) استصوابُ الجميع من اللغات والأحكام[1]؛ وإقامة بعض صفاتِ الله مُقام بعضٍ، وكذلك صفات أهل الجنة والنار. وإذا كان كذلك **فقد قام الدليل أن مجرَّد اللغات لم يَعُمَّ الأحرف السبعة**. والله أعلم.

❐❐❐

(١) قوله: «الأحكام» المراد من إطلاقها هنا فيما سيأتي أحكام الألفاظ: (مد وَقصر، إمالة وَفتح، ترقيق وَتفخيم، همزة وَتسهيل) والله أعلم.

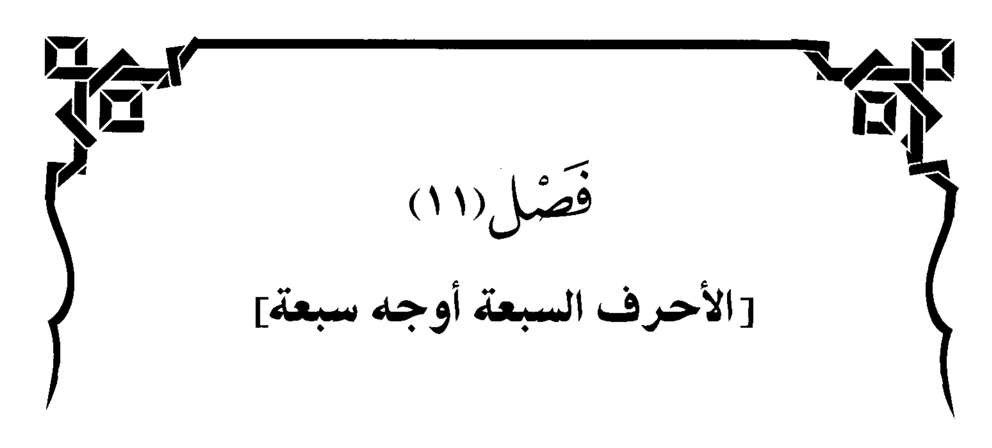


فَصْل (١٠)

[الأحرف السبعة تغايُرُ الألفاظ مطلقاً]

فأما من ذهب بالأحرف السبعة إلى أنها تغاير الألفاظ مطلقاً؛ باتفاق المعاني واختلافها؛ **فإن لهم في ذلك مذاهبَ مختلفة**، أُبيِّنها إن شاء الله .

□□□



فَصْل (١١)

[الأحرف السبعة أوجه سبعة]

فمن ذهب إلى ذلك؛ فمنهم من قال: أحدُ [أ/ ٣٤] الأحرف السبعة: الجمعُ والتوحيد[1].

---

(١) أورد الإمام الرازي هذه الأوجه السبعة نقلاً عن بعض أعيان الفقهاء، بتلخيص؛ وبتصرف؛ مع حذف أمثلتها، لأنها في نظره مشهورة. لكن الإمام الرازي قد أورد مذهب ابن قتيبة؛ فيما سيأتي (فصل: ١٢)، وفيه أمثلة لمعظم الأوجه التي ذكرها الإمام الرازي هنا. وقدم العلامة محمد عبد العظيم الزرقاني أمثلة كافية لهذه الأوجه. (انظر: مناهل العرفان: ١/ ١٥٥ ـ ١٥٧. ط. دار الفكر، بيروت. والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٨٤). ويعفيني هذا من الإطالة بذكر الأمثلة.

وقد سرد العلامة الزرقاني تفسير الأحرف السبعة بأوجه سبعة، وهي تقارب ما نقله هنا الإمام الرازي عن بعض أعيان الفقهاء. وصرح الزرقاني بأن ما أورده هو مذهب الإمام أبي الفضل الرازي؛ وقد نقل ذلك عن العلماء المتأخرين. وما نقله الزرقاني؛ ونسبه مذهباً للإمام الرازي؛ سيلقاك فيما يأتي (فصل: ١٣). وستجد بعد حين أنه ليس المذهب الذي اعتمده الإمام أبو الفضل الرازي في تفسير حديث الأحرف السبعة، وأن له مذهباً آخر. والله أعلم.

والثاني: التذكير والتأنيث.

والثالث: وجوه الإعراب.

والرابع: وجوه التصريف.

والخامس: اختلاف الأدوات.

والسادس: اختلاف المخاطبة عيناً ومواجهةً.

والسابع: التفخيم؛ والإمالة؛ والمد والقصر؛ والهمز وتركه.

وهذه مقالة بعض أعيان الفقهاء على ما بلغني، لكني أوردتها بمقتضاها دون لفظها سواء؛ تلخيصاً. وقد حذفتُ أمثلتها للشهرة.

فأما قوله: تغاير الألفاظ؛ وقد كان؛ فهو حدّ الخبر.

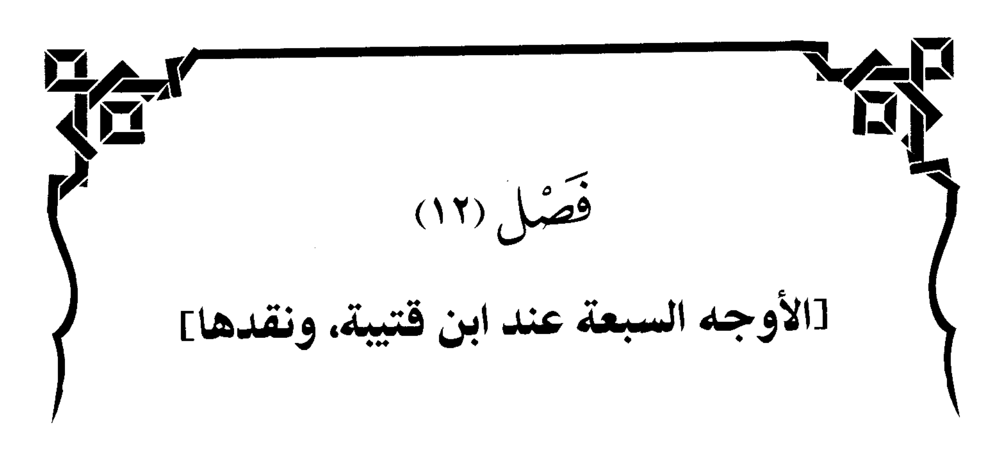
فأما في إيراده الأمثلة فإني وجدتُ نُقصاناً عما كان حدّدها، إذْ لم يَدخُل فيما حدّ لها الإدغامُ والإظهارُ والإخفاءُ والرَّوْمُ والإشمامُ؛ على تنوّع الإشمام والاختلاس، ولابعض الزيادة والنقصان نحو (فإن الله الغني الحميد) في الحديد[1]، ولااختلافُ بعض الأبنية، نحو جبريل؛ وميكائيل؛ وإبراهيم، ولاإقامة بعض الحروف مُقامَ بعضٍ نحو «السراط؛ وبسطة».

فكُلُّ ذلك من تغاير الألفاظ؛ وخارجٌ من أمثلته ونوعها. والله أعلم.



---

(١) أورد شطر الآية بنقص لفظ (هو) بمخالفة خط المصحف الذي بين أيدينا، وفي المصحف: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾[الحديد: ٢٤]، و[الممتحنة: ٦].



فَصْل (١٢)

[الأوجه السبعة عند ابن قتيبة، ونقدها]

وقال ابن قتيبة(١): «تدبرتُ وجوه الاختلاف في القراءات فوجدتُها سبعة أوجُهٍ:

أولها: الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها؛ بما لايُزيل عن صورتها في الكتاب ولايُغيِّرُ معناها، نحو قوله عزوجل: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ﴾[هود: ٧٨] وَ(أطهَرَ لكم)(٢) وَ﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾[سبأ: ١٧](٣)

---

(١) انظر قوله في البرهان ـ النوع الثاني والعشرين: ١/ ٣٣٤ ـ ٣٣٦، وقد أورده موجزاً في النوع الحادي عشر: ١/ ٢١٤ ـ ٢١٥. وقد تابع الباقلاني ابن قتيبة بترتيب جديد وانظره ونقده في كتابي: (الأحرف السبعة: ١٥٢ ـ ١٥٩).

(٢) قرأ الحسن البصري وعيسى بن عمر بفتح الراء، أي والعامة بضمها (الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: ٩/ ٧٦). قال أبو عمرو بن العلاء: «من قرأ (هن أطهرَ) بالفتح فقد تربع في اللحن». (المحرر الوجيز، لابن عطيه: ١/ ٣٦ت).

(٣) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر وأبو جعفر (يُجازى إلا الكفورُ) والباقون بنون العظمة وكسر الزاي ونصب الكفور. (إتحاف فضلاء البشر: ٣٥٩).

وَ(هل يُجازَى) وَ﴿بِٱلۡبُخۡلِ﴾[النساء: ٣٧] وَ(البَخَل)[1] وَ﴿إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖ﴾[البقرة: ٢٨٠] وَ(مَيسُرة)[2].

[أ/ ٣٥] **والثاني**: الاختلاف في إعراب الكلمة وحركاتِ بنائها بما [يُغَيِّرُ][3] معناها ولا يُزيلُها عن صورتها في الكتاب، نحو ﴿رَبَّنَا بَٰعِدۡ﴾، وَ﴿ربُّنَا باعَدَ﴾[سبأ: ١٩][4]، وَ﴿إِذۡ تُلۡقُونَهُۥ﴾؛ ﴿تَلَقَّونَهُ﴾[النور: ١٥][5]، ﴿بَعۡدَ أُمَّةٍ﴾؛ ﴿بَعْدَ أَمَهٍ﴾[يوسف: ٤٥][6].

---

(١) من قوله تعالى في سورة النساء: ﴿ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ وَيَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبُخۡلِ﴾ [النساء: ٣٧]، قرأ حمزة والكسائي وخلف بفتح الباء والخاء، والباقون بالضم والسكون (إتحاف فضلاء البشر: ١٩).

(٢) من قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖ﴾[البقرة: ٢٨٠] قرأ نافع بضم السين، ووافقه ابن محيصن، والباقون بالفتح (إتحاف فضلاء البشر: ١٦٦).

(٣) في الأصل: (لا يغيرها) وهو سهو، والصواب ما أثبتُّ أعلاه. وانظر (البرهان، للزركشي: ١/ ٢١٤ و٣٣٤).

(٤) الثانية قراءة يعقوب، والأولى قراءة الباقين (إتحاف فضلاء البشر: ٣٣١).

(٥) والقراءة الأولى: (تُلْقُونَهُ) قراءة محمد بن السميقع، بضم التاء وسكون اللام وضم القاف؛ من الإلقاء، وهذه قراءة بيِّنة. والثانية قراءة جمهور السبعة. (جامع أحكام القرآن، للقرطبي: ١٢/ ٢٠٤).

(٦) ﴿بَعۡدَ أُمَّةٍ﴾ أي بعد حين من الزمن. والثانية عن الحسن (بعد أَمَهٍ) بفتح الهمزة، وتخفيف الميم وبهاء منونة، من الأمه، وهو النسيان. (إتحاف فضلاء البشر: ٢/ ١٤٨ وجامع أحكام القرآن، للقرطبي: ٩/ ٢٠١).

والثالث: الاختلاف في حروف الكلم دون إعرابها بما يُغَيِّرُ معناها ولا يُزِيلُ صورتها، نحو ﴿نُنشِزُهَا﴾؛ ﴿نُنشِرُها﴾[البقرة: ٢٥٩][1]، ﴿إِذَا فُزِّعَ﴾؛ ﴿فَزَّعَ﴾[سبأ: ٢٣][2].

والرابع: الاختلاف في الكلمة بما يُغَيِّرُ صورتها في الكتاب ولا يَتغيَّرَ معناها، نحو: (إلا زَقْيَة) ﴿إِلَّا صَيْحَةً﴾[يس: ٢٩][3]، (كالصوف) وَ﴿كَالْعِهْنِ﴾[القارعة: ٥][4].

والخامس: الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها،

---

(١) الأولى قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، والثانية قراءة الباقين.

(٢) الثانية قراءة الحسن، والأولى قراءة الباقين. (إتحاف فضلاء البشر: ٣٦٠، وانظر المحتسب، لابن جني: ٢/ ١٩١ ـ ١٩٢).

(٣) قوله تعالى: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾[يس: ٢٩]. و﴿صَيْحَةً﴾ قراءة متواترة موافقة لخط المصحف العثماني؛ وعليها القراءات العشر. أما (زَقْيَة) فإنها مروية عن ابن مسعود؛ كما أفاد الزمخشري في الكشاف؛ فهي قراءة شاذة، لمخالفتها خط المصحف العثماني.

(٤) في الأصل المخطوط: (والعهن). والصواب ما أثبتُّ أعلاه من خط المصحف ﴿كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ﴾[القارعة: ٥]. أما قراءة (كالصوف) فإنها مروية عن ابن مسعود؛ كما أفاد الزمخشري في الكشاف؛ فهي قراءة شاذة، لمخالفتها خط المصحف.

* وتمام كلام ابن قتيبة كما نقله الزركشي في البرهان (١/ ٣٣٥): «**فهذا يُقبل إذا صحت روايته، ولا يُقرأ به اليوم لمخالفته خط المصحف، ولأنه إنما ثبت عن آحاد**».

نحو: (وطَلْعٍ) في موضع ﴿وَطَلْحٍ﴾[الواقعة: ٢٩][1].

والسادس: التقديم والتأخير، نحو ﴿وَجَآءَتۡ سَكۡرَةُ ٱلۡمَوۡتِ بِٱلۡحَقِّ﴾[ق: ١٩][2] وَ(سكرةُ الحق بالموت).

والسابع: الزيادة والنقصان، نحو ﴿وَمَا عَمِلَتۡهُ﴾[يس: ٣٥][3]؛ (وما عَمِلت)، ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾[الحديد: ٢٤][4]؛ (فإن الله

---

(١) ﴿وَطَلۡحٖ مَّنضُودٖ﴾ وتمام قول ابن قتيبة عن قراءة (وطلع منضود): «فهذا لا يُقرأ به أيضاً لمخالفته الخط، ويُقبل منه ما لم يكن فيه تضاد لما عليه المصحف».

(٢) هكذا في المصحف في سورة ق. أما قراءة: (سكرة الحق بالموت) فرواية آحاد عن أبي بكر الصديق كما أفاد ابن قتيبة، ثم قال: «وبهذا قرأ ابن مسعود، فهذا يُقبل [أي في التفسير ونحوه] لصحة معناه إذا صحت روايته؛ ولا يُقرأ به لمخالفته خط المصحف؛ ولأنه خبرُ واحدٍ». أي هذه قراءة شاذة. (البرهان: ١/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦).

(٣) في خط المصحف الذي بين أيدينا ﴿وَمَا عَمِلَتۡهُ أَيۡدِيهِمۡ﴾ بإثبات الضمير في الفعل. لكن أبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف (عملتْ) بغير هاء؛ موافقة لمصاحفهم، والباقون بالهاء؛ موافقة لمصاحفهم (إتحاف فضلاء البشر: ٢/ ٤٠٠)

أقول: إنَّ جميعَ ما يخالف خط المصحف العثماني؛ في أمثلة ابن قتيبة وغيرها؛ فهو من القراءة الشاذة. فلْينتبه الباحث لذلك.

(٤) في المصحف العثماني الذي بين أيدينا بإثبات ﴿هُوَ﴾. قال الإمام محمد بن الجزري: «واختلفوا في ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ﴾ فقرأ المدنيان وابن عامر بغير ﴿هُوَ﴾ وكذلك هو في مصاحف المدينة والشام. وقرأ الباقون بزيادة ﴿هُوَ﴾وكذلك هو في مصاحفهم». (النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٨٤). =

الغني)، في الحديد. انقضى قوله.

فأما هذه المقالة فقد فاتها أكثر أصول القراءات، نحو الإدغام والإظهار والإخفاء والإمالة والتفخيم والإلطاف في الإمالة؛ والمد والقصر **وبعض أحكام الهمز**؛ وكذلك الرَوم؛ والإشمام؛ على اختلاف أنواعه.

وهذه كلها اختلاف القراءات وتغاير الألفاظ مما اختلف الأئمة فيه. وهي عمدة العلماء في معنى الخبر، وقد كانوا يترافعون بدون ذلك إلى رسول الله ﷺ، ويَرُدُّ بعضُهم على بعض.

فمن ذلك ما ذكره أبو حاتم في كتابه: أبو تُمَيْلَةَ الخراساني عن أبي [أ/ ٣٦] حَصِينٍ المُقرِئ عن إبراهيم بن الرَّهِين قال: (سمع النبي ﷺ رجلاً يقول (قالت الاعراب) فلم يهمز، فقال رسول الله ﷺ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾[الحجرات: ١٤][1] فقطع وهمَز).

فهذا مما تغير به اللفظ ودخل في اختلاف اللغات ولم يدخل في

= **أقول**: وإليك تتمة كلام ابن قتيبة كما أورده الزركشي في البرهان «و[قراءة] (فإن الله الغني) ونحو ذلك مما اختلف فيه المصاحف التي وجه بها عثمان إلى الأمصار فيُقرأ به إذا لم يُخرجه عن خط المصحف، ولا يقرأ منه ما لم تختلف فيه المصاحف، ولا يُزاد شيء لم يُزَدْ فيها، ولا يُنقص شيء لم يُنقص منها». (البرهان: ١/ ٣٣٦).

(١) **أقول**: لم تثبت قراءة (الأعراب) بغير همز في شيء من القراءات العشر المتواترة (النشر: ٢/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦).

تقسيم ابن قتيبة. وإنما ردَّ عليه رسول الله ﷺ حيث رآه فارق طبعه أو لغته، أو أحب أن يقرأ بأوضح اللغات؛ مما هو من عزائم القراءة دون الترخيص، بعدَ أن الوجه الذي ردّ عليه مقروء به.

وعن زِرّ بن حُبَيْشٍ قال قرأ رجل على عبدالله (طَهَ) فقال عبدالله (طِهِ) بالكسر فقال له الرجل: يا أبا عبد الرحمن أليس إنّما أَمَرَهُ أن يَطَأَ قدمه؟ فقال له عبدالله: طِهِ، **هكذا أقرأني رسول الله ﷺ**[1].

أخبرناه أبو سعيد محمد بن موسى الصيرفي بنيسابور حدثنا محمد بن يعقوب الأصم حدثنا محمد بن الجَهْم قال سمعت أبا زكرياء يحيى بن زيادٍ الفراء قال حدثني قيسُ بن الربيع عن عاصم عن زِرٍّ.

فأما خروج هذه الأشياء عن تقسيم ابن قتيبة في مقالته هذه؛ مما لم يدخل في تقسيمه وأمثلته، قد ذَهَب عليه؛ بعد طلبه؛ جميعُ اختلاف القراءة، وإذا كان كذلك؛ فلم يكن ممن أنعم التدبر كما ذكره في صدر مقالته. وبذلك

[أولاً][2]: يدخل النقص في تأويله الأحرف السبعة، فلم يستوعب [أ/ ٣٧] جميعها تأويلاً.

---

(١) **أقول**: القراءة المنسوبة إلى عبدالله بن مسعود بكسر الطاء والهاء في (طه) لم تثبت في شيء من القراءات المتواترة ولا الآحاد. انظر (النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣١٩). وإتحاف فضلاء البشر: ٢/ ٢٤٣).

(٢) لفظ [أولاً]؛ إضافة في أثناء التحقيق.

والثاني: أنه لم يجعل ما أهمله منها؛ مما تداركتُ عليه؛ من اختلاف القراءة الموقوف على التنزيل، **بل جعله مما يجوز للناس أن يأخذوا به بغير أَثرٍ!! وهذا مما لا يجوز كذلك.**

فإن هذه الأشياء التي تركها هي أصولٌ تتكرر، ولعلها أكثرُ مما ذكره لتكررها. وقد كان في أول الإسلام تُرُخِّص لهم في مثل هذا التّصرف والقراءة في القرآن؛ على صفة أذكرها فيما بعدُ[1].

[قراءة القرآن طريقة واجبة الاتباع]:

لكن ما نُقِل إلينا من جميع اختلاف الألفاظ ليس من تلك الجملة، **بل جميعُ ما نقرؤه في الوقت؛ حتى المد والقصر؛ والروم والإشمام؛ وغيرها؛ مما لم يذكره، فإنها منقولة إلينا مرفوعةً بآثارٍ صحيحة، وهي سُنّة مُتَّبعة، وداخلة في الأحرف السبعة المُنْزَلِ عليها القرآن. والأخبار في مثل ذلك؛ والآثار به أكثر من أن تُحصى، مما يدل على توقيفه على التنزيل لا غير.**

وكما لم يكن لمن لقيناهم أن يأخذوا علينا بما لم يقرؤوا، وكذلك لم يكن لمن كان قبلهم ذلك.

---

(١) لم أقفْ على دليل يثبتُ الترخيص لهم بالتصرف في قراءة القرآن، بل تُثبت الأدلة المتواترة التوقيف فيها. وننتظر معرفة الصفة التي وعد بذكرها فيما يأتي. ولعله أراد ما ذكره في آخر الفصل (١٩). وهو تصور محض لا يصح له دليل. والله أعلم.

وقد مضى لنا من خبر عبدالله وغيره من رفعهم الإمالة والهمز.

وقد ذكر أبو حاتم في كتابه[1]: ابن أبي الزّناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه[2] أنه قال: **«قراءة القرآن سنة، فاقرأوه كما تجدونه»**.

---

(١) راجع إسناد الإمام أبي الفضل الرازي إلى أبي حاتم؛ في أوائل كتابه هذا بعد الحديث الثالث؛ وانظر التعليق عليه **والحكم بأنه إسناد صحيح**.

(٢) أما إسناد هذا الحديث فإليك ترجمة رجاله:

ابن أبي الزناد: عبد الرحمن بن أبي الزناد؛ واسم أبي الزناد: عبدالله بن ذكوان؛ أما عبد الرحمن فهو: المدني، مولى قريش، **صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد، وكان فقيهاً**، وَلِيَ خَراجَ المدينة فَحُمِد، مات سنة أربع وسبعين ومائة من الهجرة، وله أربع وسبعون سنة من العمر. أخرج له الإمام مسلم، وأخرج له البخاري في صحيحه معلقاً، وأخرج له أصحاب السنن الأربعة. (تقريب التهذيب: ٣٤٠).

أبو الزناد: عبدالله بن ذكوان القرشي، أبو عبد الرحمن، المدني، **ثقة فقيه**، مات سنة ثلاثين ومائة من الهجرة، وقيل: بعدها. أخرج له الأئمة الستة. (تقريب التهذيب: ٣٠٢).

خارجة بن زيد بن ثابت: الأنصاري، أبو زيد المدني، **ثقة فقيه**، من الثالثة، مات سنة مائة من الهجرة النبوية. وقيل: قبلها، أخرج له الأئمة الستة. (تقريب التهذيب: ١٨٦).

زيد بن ثابت: هو الصحابي الجليل المعروف، كاتب الوحي لرسول الله ﷺ، ثم كتب الصحف لأبي بكر الصديق رضي الله عنه، ثم نسخها في المصاحف أيام عثمان ابن عفان رضي الله عنه مستعيناً بعدد من خيرة الكُتّاب الضابطين الثقات المتقنين للكتابة.

إسناد الحديث:

١ـ الحديث موقوف على زيد بن ثابت، لكنه يأخذ حكم الحديث المرفوع، فإن مضمونه لا مجال للاجتهاد فيه. =

= ٢ـ في إسناده: (عبد الرحمن بن أبي الزناد، أي هو عبد الرحمن بن عبدالله بن ذكوان القرشي) وقد قيل في عبد الرحمن: «صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد» فلو ثبت أن الراوي عنه روى الحديث عنه قبل قدومه بغداد؛ لأمكن الحكم على إسناده بالحسن لذاته.

٣ـ يعاضده آثار أخرى بأسانيد أخرى؛ منها اثنان في كتاب أبي حاتم نفسه، أحدهما عن محمد بن المنكدر التيمي المدني، وهو ثقة توفي سنة ١٣٠هـ (تقريب التهذيب: ٥٠٨) والآخر عن عروة بن الزبير بن العوام وهو تابعي ثقة فقيه مشهور. ولد في خلافة عثمان (تقريب التهذيب: ٣٨٩).

٤ـ وتعاضده آثار أخرى أوردها أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد في (كتاب السبعة في القراءات: ٤٦ ـ ٥٢). وأورد ابن مجاهد في جملتها الآثار الثلاثة أعلاه، بإسناده إلى رواتها المذكورين هنا. وكلها تفيد التوقيف في القراءات القرآنية المأثورة. وقد أوردتْ كتب القراءات الآثارَ التي تفيد التوقيف في القراءة. ومنها: (النشر في القراءات العشر، لابن الجزري: ١/ ١٧، وإبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي شامة: ٤). ونقلتْ هذه الكتب **إطباق أئمة القراءة من لدن الصحابة ومن بعدهم على التوقيف في قراءة القرآن**. انظر تفصيل ذلك في كتابي: (الأحرف السبعة: بحث القراءات توقيفية).

ومصدر هذا كله **أن الأحرف السبعة والقراءة بها كانت توقيفية، كما أفادت الأحاديث النبوية**. انظر تفصيل ذلك في كتابي (الأحرف السبعة: بحث الأحرف السبعة بالتوقيف).

٥ـ إن هذا الحديث صحيح المعنى، لما أفادته أحاديث الأحرف السبعة الصحيحة في ذلك. ومن أراد التوسع في هذا الجانب فيمكنه أن يستفيد كثيراً مما أوردته وعزوت إليه. وبالله التوفيق.

وقال أبو حاتم أيضاً في كتابه: أبو تُمَيْلَة الخراساني يحيى بن واضحٍ عن إسماعيل بن عيَّاش عن شعيب بن دينار عن محمد بن المُنكَدِر قال سمعته يقول: **«قراءة القرآن سنة يأخذها الآخِرُ عن الأول»**.

وقال [أ/ ٣٨] أبو حاتم أيضاً في كتابه: حدثني أبو عبد الرحمن المُقرئ عن ابن لَهِيعة قال: حدثنا خالد بن أبي عمران عن عُروة بن الزبير قال: **«قراءة القرآن سنة فاقرأوه كما عُلِّمتُمُوه»**.

أخبرنا بجميع ذلك ابن فنَّاكي عن الروياني عن أبي حاتم، وأخبرناه أبو مسلم ابن الكاتب بمصر حدثنا ابن مجاهد عن محمد بن المُزَرِّع؛ ويعرف بيَمُوتَ؛ عن أبي حاتم[1].

ومع هذا فإن ابن قتيبة مع إغفاله ما مضى من أصول القراءات، **التي لا يسع الاتخاذ بها إلا سُنَّة، ولا يجوز أن تكون خارجة عن التنزيل**، فإنه قد تنطع فيما تمحّل للأحرف السبعة مِّن الوجوه، وذلك لأنه ركب طريقاً فيما خرَّجه لها من الوجوه يعسر ارتيامُها[2] على النحارير من الكتاب المستنبطين غوامض ما في الخطوط، **فكيف على**

---

(١) هذا إسناد آخر من شيخ الإسلام الإمام أبو الفضل الرازي إلى أبي حاتم. وانظر في هذا الموضوع ما سيأتي في الفصل (٣٨) «القراءات توقيفية». وبالله التوفيق.

(٢) قوله: «ارتيامها» مأخوذة من «رام» بمعنى: طلب. و«المرام»: الطلب أو المطلب. انظر القاموس المحيط، مادة «روم»: ٤/ ١٢٣.

الأُمي الذي لا يعرف الكتابة بحال!؟

وهو ما ذكره ابن قتيبة في تأويل الأحرف السبعة، من نحو حركات البناء والإعراب، وإعجام الكلم، وإزالةِ صُوَرِه من الكتاب؛ وغيرِ إزالته؛ على ما مضى له، فلو ابتغى أُمي أن يقف على ما خرَّجه من الوجوه الأحرفِ السبعة؛ لما وقف عليه أبداً؛ ولكان ملازمته الحرفَ الواحد أيسرَ عليه من تتبع تأويلها على الصفة التي ذكرها، ولو لم يكن مظانُّ الأحرف ومطلبُها إلا على ما استنبطه لكان ذلك أشبه بالتضييق منه بالتوسيع، بعد أنها[1] لم ترد إلا للتوسعة [أ/ ٣٩] والترخيص.

هذا وقد كان طريقُ الكتابة والاستخراجُ منها مقطوعةً على رسول الله ﷺ بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾[العنكبوت: ٤٨][2]، **إما نفياً** عنه جملةً ومحاشاةً، وذلك فيمن رفع (ولا تخطُّه) على قراءة العامة، **وإما نهياً** إياه عنها فيمن فتح (ولا تخطَّه) طلباً للجزم، وذلك مرويٌّ **عن الحسن البصري**[3]. والله أعلم.

---

(١) أي مع أن الأحرف السبعة لم تنزل على النبي إلا للتوسعة على قبائل العرب في تلاوة القرآن. ويتكرر في المخطوط ورود قوله (بعد أن) بمعنى (مع أن).

أقول: وهذا التعبير وأمثاله من سمات أسلوب الإمام الرازي رحمه الله.

(٢) ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾.

(٣) **أقول**: إن قراءة الحسن البصري (ولا تخطَّه) بفتح الطاء ليست من العشر المتواترة، ولم أجدها في الآحاد في كتاب (إتحاف فضلاء البشر: ٢/ ٣٤٨ ـ ٣٥٣).

فكان من الواجب أن يُخْرِجَ الأحرفَ وجوهاً يعرفها الأمي كالكاتب، حتى لو أُمِرَ عليه السلام ببيانها بأكثرَ مما بَيَّن عليه الصلاة والسلام؛ لكان يُبيِّنُ لهم؛ ولم يكن طريقها مقطوعةً عليه، **إما نفياً** عنه عليه الصلاة والسلام وهو الذي أعتَقِدُهُ، وإما نهياً على ما ذكرناه عن الحسن[1].

وإنـما لم يَحدَّها عليه الصلاة والسلام بحدٍّ محدود جليٍّ لأنهم لم يكلفوا من الخبر إلا أن لا يتنازعوا في شيء من حروف اختلاف القراءة ورد به أثر، وكان كذلك أوسع على الأمة، ولولا ذلك لما اختلفوا في الأحرف هذا الاختلاف المتباين؛ الذي بعضه مضى وبعضه يأتي؛ أنْ لو حُدَّ لهم وكُشفَ عن جميع وجوهها[2].

---

(١) أراد الإمام الرازي ببيانه هذا أن بعض الأوجه التي حددها ابن قتيبة في معنى الأحرف السبعة إنما يختص بمعرفتها **الخبير بالكتابة والخط العربي،** لذلك فإنها لا تصح تفسيراً لبعض الأحرف السبعة؛ نظراً لأمية الرسول ﷺ وعدم اعتنائه بالكتابة. وبذلك لا يمكن اعتماد مذهب ابن قتيبة في تفسير الأحرف السبعة. والله أعلم.

(٢) أظهر الإمام الرازي هنا؛ حسب وجهة نظره؛ بعض أوجه الحكمة في عدم تحديد النبي ﷺ كلاً من الأحرف السبعة.

أقول: وهناك حِكَمٌ أُخرى مهمة: **منها** أن بعض اللغات تشترك في القسم الأعظم من الكلام العربي. وأن من قرأ بواحد منها فقد وافق عدة لغات عربية، خاصة وأن الأحرف السبعة لم تنزل إلا بالفصيح المشهور من كلام العرب، دون الشاذ والحوشيِّ منه. =

واعتقادي أن عِلْمَ معنى الخبر غير خارج عن إجماع الأمة، ولا عن النبي عليه الصلاة والسلام. فلو كان على ما ذكره ابن قتيبة ترتيباً؛ لكان بعضُ ذلك منفياً عن رسول الله [أ/ ٤٠] عليه الصلاة والسلام؛ وهو ماذكره مما يتعلق بالكتابة. والله أعلم.

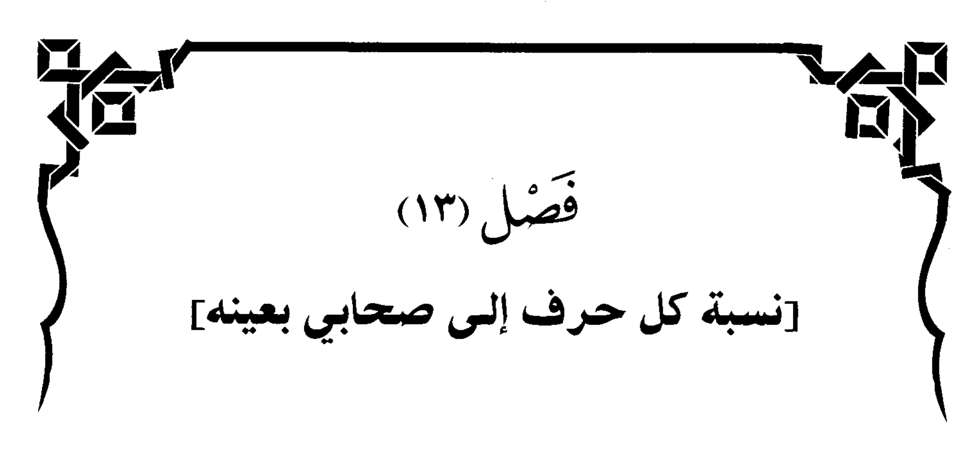
❒❒❒

= **ومنها**: أنه لو صدر عن النبي ﷺ تحديد؛ لَفَهِمَ الناس وجوبَ التزام هذه الأحرف السبعة، كل منها بلغته؛ من أول القرآن إلى آخره، وهذا أمر غير لازم، بل يقرأ المسلم من جملة الأحرف السبعة ما يطوع به لسانه، ولو كان بالاختيار من عدة أحرف. وهذا ما حصل فإن الأحرف السبعة نزلت للتيسير وليس لمزيد من التقييد ولا للتعسير.

ومنها: أن العرب كانوا يتعصبون كلٌّ لقبيلته ولغتها وأحسابها وأمجادها، مما ساعد على تفرقهم بل واقتتالهم، وحال دون توحدهم قبل الإسلام.

وإن تحديد النبي للقبائل التي نزل القرآن بلغاتها يثير فيهم حميةً وافتخاراً لدى البعض على الآخر الذين لم تَرِدْ أسماء قبائلهم في لغات الأحرف السبعة وفي هذا التحديد أيضاً إحراج لهم أن يقرؤوا القرآن بلغة غيرهم.

وقد نزل القرآن ليهديهم؛ وليصهرهم جميعاً في كيان أمة واحدة. فجاءت الحكمة الإلهية العظيمة؛ بعدم تحديد لغات الأحرف السبعة؛ عاملاً مهماً في تحقيق وحدتهم تحت راية القرآن العظيم. والله أعلم.



فَصْل (١٣)

[نسبة كل حرف إلى صحابي بعينه]

وممن ذهب إلى أن الأحرف السبعة هي تغاير الألفاظ مطلقاً على اختلاف أحواله؛ مَن قال: كلُّ حرف منها مضافٌ إلى رجل بعينه من الصحابة، نحو حرف ابن مسعود؛ وحرف أُبيّ؛ وحرف سالم مولى أبي حذيفة؛ وحرف زيدٍ؛ من غير أن بلغني عنهم أن عيّنوا على السبعة بأعيانهم منهم.

وعن الشافعي أنه قال: مُصحَفُنا على حرف زيد.

فإن أراد مَنْ ذهب إلى ذلك أنَّ **الأحرف مضافة إليهم؛ على حدِّ الجمع أو الكتابة؛ وكون مدارها عليهم فهو محتمِل**، وإلى هذا ذهب الشافعي، والله أعلم، أو إلى مصحف بعينه مما كان عندهم.

وإن أراد من ذهب إلى ذلك أن كل حرف من الأحرف السبعة المنزَّلة هو ما أضيف إلى واحد منهم فهذا مما يَبعُدُ أن يكون كل حرف منها كان مفروزاً مجموعاً عند واحد منهم دون غيره، **ومع ذلك فإنه لم يبلغنا عنهم سبعة أحرفٍ كذلك؛ ولا سبعة مصاحف**؛ على أنّ مدار القرآن [بالأحرف][1]

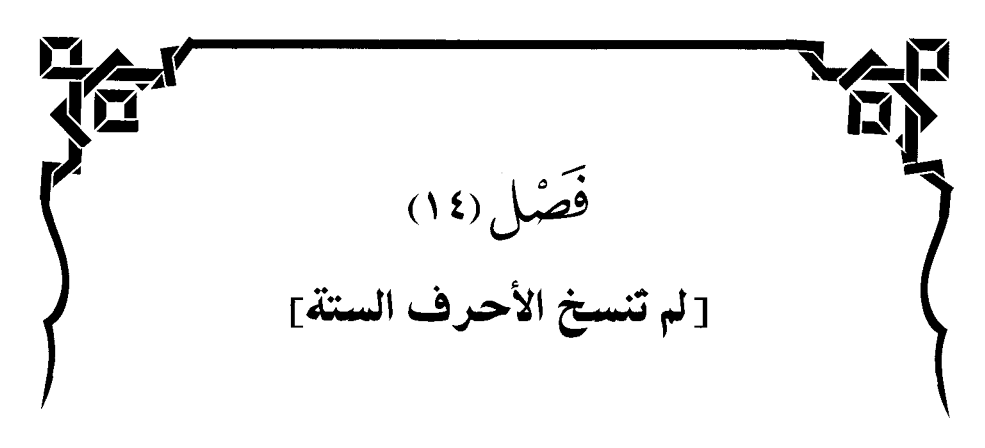
---

(١) في الأصل المخطوط «بأحرف» وهو سهو، والصواب بالتعريف، وقول المصنف «على أن مدار» بمعنى: مع أن مدار القرآن بالأحرف...

السبعة على جميع الصحابة من الرجال والنساء، وهم مما يجاوزون العدد كثرةً. **وإذا كان كذلك؛ كانت الإضافة إليهم إضافة الملازمة والمواظبة، دون أن يكون كل حرف من الأحرف المنزَّلة بيدِ واحدٍ منهم**[1]. والله أعلم.

❐❐❐

(١) **أقول**: هذا تحقيق مهم من الإمام أبي الفضل الرازي، وعليه درج أئمة القراءة في نحو قولهم: «حرف أُبي بن كعب، وحرف زيد بن ثابت...» ومرادهم: قراءة أُبيّ، وقراءة زيد.. وهكذا.



فَصْل (١٤)

[لم تنسخ الأحرف الستة]

وممن ذهب إلى أن الأحرف السبعة هي ما [أ/ ٤١] أضيف إلى النفر من الصحابة؛ مَن قال: إنّ الستةَ مما نُسِخت، فلم يبق منها إلا حرفُ زيد، وهو ما في مصحف عثمان فقط[1]. وهذا مما يدخله

---

(١) لم يذكر أبو الفضل الرازي أصحاب القول بنسخ الأحرف الستة. وقد ذهب إلى ذلك الإمام الطبري وابن حبان والطحاوي وغيرهم.

وحجتهم في ذلك ضرورة جمع الأمة على حرف واحد منعاً من الاختلاف والتفرق والاتهام بالكفر.

وقد أجاب عن ذلك الإمام الرازي بثلاثة أدلة، وأورد دليلاً رابعاً إدراجاً في أثناء الدليل الثالث. وهو قوله: «**إنَّ الحكم إذا ظهر** لا يزول بزوال سببه إلا بحجة قاطعة».

أقول: ومعلوم أن الأمة مجمعة على أنه لا نسخ في القرآن إلا بدليل ناسخ قطعي. وهو هنا مفقود وغير موجود. فكيف يسوغ الزعم بأنَّ عثمان والصحابة والتابعين اجترؤوا على نسخ شيء من وحي الله قرآناً دون دليل ناسخ!!؟ ويعبر بعض علماء عصرنا عن مثل هذا الزعم بأنه: «من فلتات الكبار». وهم غير معصومين. والعصمة للأنبياء والمرسلين. نسأل الله السداد في القصد والقول والعمل. آمين. (انظر: جامع البيان، للطبري: =

النقضُ من وجهين:

أحدهما: مِن حيث إن مصحف عثمان ﷺ لم يكن على نسخة واحدة؛ بل كانت نُسَخاً، وقد كان في كل واحد منها حروف ليست في الأخرى. **ولاشك في أنَّ الاختلاف الذي مابين النُسخ من الأحرف السبعة المُنْزَلة**، وذلك غير حرف.

والثاني: أن جميع نسخ مصحف عثمان كُتبَ غُفْلاً من غير شكلٍ ولا نقطٍ، فلما كانت كذلك؛ وقرأ أئمة الأمصار من الصورة الواحدة؛ التي ليست بمشكولة ولا منقوطة؛ أوجهاً مختلفة الألفاظ باتفاق المعاني تحتها واختلافِها، مما لم يكن أحدُ الوجوه منها أَوجَهَ أثراً من الآخَرِ؛ ولا أولى بالصورة الواحدة المرسومة فيها من ضده؛ دلَّ على أنَّ جميع ذلك غير حرف من الأحرف المنزلة؛ ولا حرفين؛ ولا أكثر.

• **فإنْ نُسخَ شيء من الأحرف السبعة فهو الأقل.**

بلى. لو كانت مصاحفُ عثمان كلها على هجاء واحد ونسخة واحدة من غير تغاير ما بينها بحال، فكانت كلها مشكولةً مُقيّدةً منقّطةً، أو إنْ لم تكن مشكولة؛ لم تقرأ الأئمة من الصور والغُفْل إلا وجهاً

= ١/ ٦٣ ـ ٦٥. ومشكل الآثار، للطحاوي: ٤/ ١٩٠ ـ ١٩١ والمنهاج شرح مسلم بن الحجاج، للنووي: ٦/ ١٠٠ والبرهان في علوم القرآن، للزركشي: ١/ ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣٩ ـ ٢٤٠).

واحداً؛ لأمكن أن يُقطع بنسخِ ستةِ أحرفٍ من السبعة، وأن المُبَقَّى هو الذي لم يُنسخ، وكان يلزم الأمة [أ/ ٤٢] قاطبةً أن لا يخالفوه في القراءة بحال؛ لا بالحروف ولا بالنقط والإعجام.

الثالث: التوسعة بالأحرف السبعة تثبت بقاء جميع الأحرف وعدم نسخها.

وهنا وجه آخر وهو: أنه قد [تقرّر](١) أنَّ الأحرف السبعة لم تكن تتعاقب على الحاصل من القرآن في كل سنة تنزيلاً إلا للتوسعة، **ثم تلك التوسعة كانت لمعنيين:**

[الأول](٢): إمّا لائتلاف قومٍ بالأحرف السبعة على الإسلام، ليقرأ كل أحد بلغته، لأنه قد كان فيهم مَنْ يستنكف أن يفارقَ طبعَه ولغته في كل الأحوال وإنْ كان في القراءة.

وَالثاني: لعجز آخرين، أنْ لو حُملوا على وجه واحدٍ في القراءة مما لم يكن في طباعهم. فإنْ عَزَّ الإسلام وذاك الائتلاف؛ فإنّ العجز والضرورة باقيان في كثير من الأمة. على أن مِن أصْلِنا **أنّ الحُكم إذا ظهر لا يزول بزوال سببه إلا بحُجَّةٍ قاطعةٍ.**

وكيف يجوز أن يكون قد وُسِّع على أوائل الأمة؛ بأن يقرأ القرآن على سبعة أحرف؛ ورُدَّ أواخرها إلى حرف واحد بنسخ ستة منها

---

(١) في الأصل المخطوط: (تقدّر) بالدال. والظاهر أنه سهو، وأن الصواب بالراء كما أثبتُّ أعلاه.

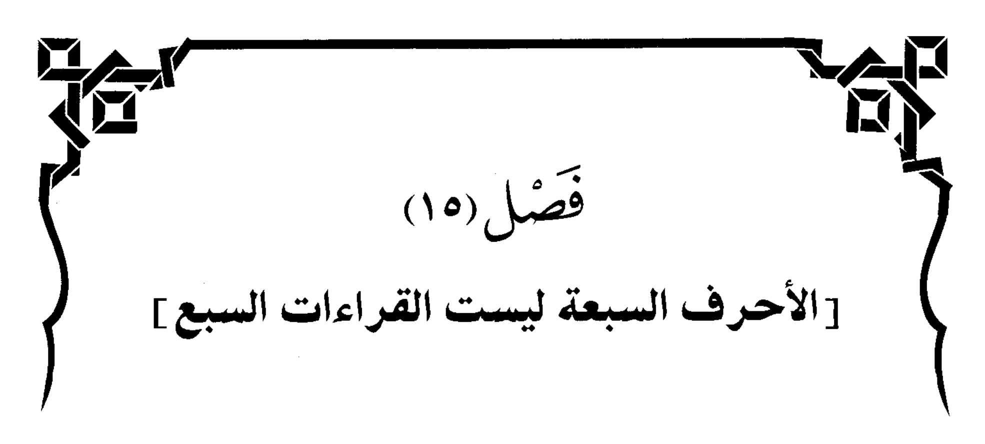
(٢) كلمة [الأول] إضافة في أثناء التحقيق.

تضييقاً عليهم!!؟ مع بقاء الضرورة فيهم. التي من أجلها وُسِّعَ عليهم قراءة القرآن بالسبعة الأحرف.

بل جميع ما نقرؤه في الحال من تغاير الألفاظ؛ المنقول من طريق التواتر؛ الموافقِ لمرسوم المصحف؛ **فهو من جملة الأحرف السبعة، وإن نُسِخَ شيء منها فهو الأخفّ دون الأكثر**. والله أعلم[1].



(١) **أقول**: وللعلماء مذاهب ومناقشات في موضوع بقاء الأحرف الستة. ولعل أهم سبب لذلك ما وقع فيه لبعضهم من خطأ بتفسير الأحرف السبعة قصراً على اختلاف الكلمات، مثل (هلم، وتعال..). ولكن الراجح رجحاناً باهراً أن نسخ القرآن لا يحصل إلا بناسخ من القرآن أو السنة المتواترة. وهذا غير موجود قطعاً. أما زعم بعضهم اتفاق الصحابة على النسخ فإنه لا دليل له على ذلك. وإن مثل هذا الاتفاق لو حصل ـ ولم يحصل أبداً ـ فيهم ولا في غيرهم فإنه لا ينسخ شيئاً ولو يسيراً من القرآن. والصحابة رضوان الله عليهم أعظم في التقوى والورع والعلم من المجازفة بالاتفاق على شيء من ذلك. فالأحرف السبعة باقية جميعها، لم ينسخ أحدها فضلاً عن ستة منها. وقد حفظها الله جميعاً، ويدل على ذلك أيضاً قوله جلت عظمته: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[الحجر: ٩].
للتوسع في ذلك انظر كتابي (الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها. فصل: هل بقيت الأحرف الستة أم تُركت؟ ـ الطبعة الثانية المعدلة المصححة). ستصدر قريباً بإذن الله تعالى.



فَصْل (١٥)

[الأحرف السبعة ليست القراءات السبع]

وممن ذهب إلى أن الأحرف السبعة تغاير الألفاظ السبعة على اختلاف حالاتها؛ [أ/ ٤٣] إنما هي الأحرف المضافة إلى الأئمة السبعة الذين جمعهم ابن مجاهد فَمَنْ بعده من المؤلفين في كُتُب القراءات، وأنّ كل حرفٍ من الأحرف المُنزَّلة هو ما اتخذ به واحدٌ منهم.

وهذا مذهب دون الوسط تعلّق به قوم أغبياء القرّاء والعوام. قد قام ذلك في نفوسهم وأُولِعوا به، حتى إنهم قد يُنكرون اختيار من تقدّمهم في القراءة وحُرُوفَه، أو تأخّرهم أو قارنهم. ويُشذّون حروف مَنْ عداهم، وإنما أُوتوا من حيث سُبِّعَ القوم في مؤلفاتِ مَنْ ذكرتْهُم من المتأخرين؛ فوافق كَونُهُم سبعةَ أُناسٍ سبعةَ أحرفٍ عدداً على ما جاء من لفظ الخبر[1]. وقد تجدُ فيهم من يتوهم أنَّ نصاً قد ورد

---

(١) إن أول من صنّف في القراءات السبع، فكان مسبِّع السبعة كما قالوا، هو أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي، وهو المعروف بـ «ابن المجاهد» وُلد في بغداد سنة ٢٤٥، ثم كانت وفاته سنة ٣٢٤هـ. وكان عمره حافلاً بخدمة قراءات القرآن العظيم وضبطها والتأليف فيها. ومن ذلك تأليفه (كتاب السبعة في القراءات). وقد اختار القراءات وفق شروط علمية مهمة. =

عليهم؛ وفي جمعهم حروف القرآن، كما لا يجوز معه أن يُضاف الحروف أوْ أي شيء منها إلى غيَّرهم[1].

وقد كان الأئمة السبعة الأعلام؛ الذين مضى ذكرهم؛ من الدين والعلم بمكانٍ عليٍّ ورتبةٍ رفيعةٍ. غير أنه لا خلاف فيما بين من ينعقد بهم **إجماع الأمة من العلماء** أنَّ المسلمين عن آخرهم؛ على اختلاف الأعصار وتباين الديار والأمصار؛ كواحدٍ منهم في القرآن بأحرفه السبعة، وسائر مناهج الدين كلها تصريفاً وتكليفاً؛ لأحدهم ما لمثله منها؛ وعليه ما على شكله، إلاّ مَنْ خُصَّ مِنْ ذلك بشيء أو نُصَّ عليه، وقام فيه دليل واضح؛ وحجَّة فاصلة؛ نحو مَنْ أُبيحَ له التَّخَتُّم بالذَّهب من الرجال، أوْ رُخِّصَ له لبس الحرير، أوْ مَنْ ضحَّى بِجَذَعَةٍ مِنَ المعز، فقيل له: (يُجزئ عنك، [أ/ ٤٤] ولا يُجزِئ أحداً بعدك)، في غير ذلك؛ مما يكثُر تعداده. فلما لم يَرِد نصٌّ في ذلك بالأئمة السبعة؛ ولم يكونوا مما أجمعت الأمة على أن لا يجوزُ الاتخاذ بحروف غيرهم؛ دَلَّ ذلك على غباوة مَن ذهب إلى ما قدمناه مِن المذهب.

= والتحقيق العلمي الراجح أن القراءات المتواترة هي هذه القراءات السبع؛ وأيضاً الثلاث المتممة لها إلى عشر قراءات متواترة.

(انظر للتوسع: مناهل العرفان في علوم القرآن، للزرقاني: ١/ ٤١٧ ـ ٤٢٨ وَ٤٤٠ ـ ٤٤١. ط. دار الفكر. بيروت).

(١) أي لا يجوز؛ عند هؤلاء الأغبياء؛ أن تنسب الحروف السبعة إلى إمام آخر غير أئمة القراءات السبع.

فإن قيل: فقد أجمعت الأمة على الائتمام بهم وقبول اختياراتهم!

فالجواب: أن الأمر على ذلك أو قريب منه. وهذه سنة الله في أَهْلِيهِ من خلقِهِ: والعلماء من خواصه من حملة كتابه حفظاً مع العلم به؛ أن يجعلهم قدوة الأمة؛ ويجمعهم عليه من غير نزاع؛ دون غيرهم من علماء الشرع. لكن قبول هؤلاء السبعة لم يدل على ردّ غيرهم بالإجماع دون أقرانهم، وهذا بعد أن مضت برهة في الإسلام، ولم يكن يُعرفُ فيها عدد من الرجال في اختيار حروف القرآن، ولم يكن المعتبر فيها عددٌ من الرجال، إلى أن نشأ الأئمة الخمسة في الأمصار الخمسة، وصاروا أخلافاً للتابعين؛ وإن كان بعضهم منهم؛ وجمعوا الحروف واختاروها من المأثور المشهور، فائْتَمَّ به أهل كل مصرٍ منها بواحد منهم في القراءة من غير أن شَذَّ ما وراء اختيار ما ائْتَمَّ به أهل كل مصرٍ منها بواحد منهم في القراءة.

لكنْ كل من رَضِـيَه أهل مصرٍ ديناً وعلماً واختياراً[1] رضِـيَه ذوو

(١) هذا مجمل صفات المقرئ الذي تقبل روايته وقراءته. وجاء اقتصار الإمام ابن مجاهد على الأئمة القراء السبعة في (كتاب السبعة في القراءات) بمحض الصدفة العفوية؛ دون قصد تحديدهم بسبعة ولا عمد. «ذلك أنه أخذ على نفسه ألا يروي إلا عمن اشتهر بالضبط؛ والأمانة؛ وطول العمر في ملازمة القرآن؛ واتفاق الآراء على الأخذ عنه والتلقي منه. فلم يتم له ما أراده إلا عن هؤلاء السبعة وحدهم، [حسب جهوده واطلاعه]. وإلا فأئمة القراء لا يحصون كثرة..» (البرهان: ١/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠ ومناهل العرفان: ١ ـ ٤١٧).

الأمصار الأُخَرِ، من غير أن عرف ردّ اختيار أحد الخمسة في عصره، في مصره أو غير مصره، فوافق ذلك رضاء المسلمين كافة، لمَّا كانت تلك الأمصار الخمسة[1] أمهات أمصار المسلمين، وكانت [أ/ ٤٥] علماؤها رؤساءَ سائر ذوي العلم في الإسلام.

فهذا كان وجه قبول الخمسة أولاً من جملة السبعة، وصار بذلك قَبولُ اختياراتهم على صورة الإجماع.

على أن الناس قد كانوا يؤلفون في القراءات فيما بعد الأئمة الخمسة؛ فيقدمون فيها ماشاؤوا عدداً من الأئمة؛ من الخمسة وغيرهم، ولم يكونوا مما يعرفون التسبيع بحالٍ. بل لو كانت الأئمة الخمسة شعارهم في مؤلفاتهم؛ مَنْ أحبّوا من الأئمة؛ ممن كان على منهاجهم زيادةً على عددٍ ممن اتخذوا بحروفه على نحو ما نجده في كتاب أبي حاتم وأبي عبيدٍ وغيرهما، فإنك تجدُ في كل واحدٍ عدداً كثيراً من الأئمة، وحروفهم تَجاوَزَ الخمسة والسبعة والعشرة، **إلى أن نشأ بعدهما ابنُ مجاهدٍ** بِمَلْيءٍ من الزمن[2]، لأنه لم يكن مما لحق أبا حاتم ولا أبا عبيدٍ، بل نقل عن أصحابهما، فأضاف في تأليفه **حمزةَ بنَ حبيبٍ الزياتَ؛ وعليَّ بنَ حمزةَ الأسديَّ**؛ لفضل عنايتهما بالقرآن؛ وَعلمهما؛ وأمانتهما في دينهما؛ وصحتهما في روايتهما؛ ولأن

(١) أراد بالأمصار الخمسة: المدينة؛ ومكة؛ والكوفة؛ والبصرة؛ والشام.

(٢) قوله: «بِمَلْيءٍ من الزمن»: بوافر من الزمن.

قراءتهما مما وقع له تلاوةً بإسناد وقته. فلذلك أَلحقهما بالخمسة فبقَّعَ كتابه بهما[1].

وهذا بعد أن تربص مدة من الدهر بتأليف كتابه المسبِّع يترجح فيها [بين][2] تقديم علي بن حمزة الأسدي وبين يعقوب بن إسحاق فيه، إلى أن رأى ما أوجب أن يُقَدِّم علياً على يعقوب، ولعل ذلك كان منه لتحصّل حروفه قبله متلوةٌ عاليةً بعد [أ/ ٤٦] أن لم يكن عنده حروفُ يعقوبَ كذلك.

فلما سبّع الأئمةَ الخمسة في كتابه بحمزة وعلي؛ وقع ما تقدم في هذا الفصل من الشبهة ما بين العوام، فتوهّم بعضهم أن الأحرفَ السبعة ما اختاره من الحروف هؤلاء السبعةُ الذين جمعهم ابن مجاهد في كتابه؛ فَمَنْ بعده من المؤلفين[3]؛ **إلى أن رأى أولو البصائر** أن يزيدوا على الأنفُسِ السبعة من المختارين لإزالة تلك الشبهة عن قلوب العوام، ولم يرُدُّوا من السبعة إلى الأئمة الخمسة الذين كانوا في الأصل، لأنَّ ذلك مما كان يُوهِمُ غمض الشيخين؛ اللذين هما حمزة وعليّ؛ بعد أن أَلحقهما ابن مجاهد؛ ومَنْ أَلّف بعده؛ بالخمسة.

---

(١) يقال: «بقَّعَ الشيء» جعله ذا بُقع. ومراد الإمام الرازي من قوله «بَقَّعَ كتابه بهما»: أن ابن مجاهد قد بَثَّ قراءتيهما في أنحاء كتابه: (السبعة في القراءات) وهما: حمزة الكوفي؛ وعلي الكسائي.

(٢) كلمة [بين] إضافة في أثناء التحقيق.

(٣) ومن المقرر علمياً أن القراءات السبع بل العشر المتواترة؛ لا تخرج عن الأحرف السبعة التي أنزل الله عليها القرآن.

فلما لم يُمكنُهم ذلك ورأوا أن العوام قد ينكرون ما جاوز اختيارات السبعة زادوا في العدد على ما [يجدونه][1] من الثمانية فصاعداً.

وهذا الذي ذكرته عمن زاد الأئمةَ على السبعة؛ مع العلة التي ذكرتُها الموجبة ذلك؛ على التخمين قُلتُه؛ لا عن سماعٍ سَمِعتُه، لكني لم أقتفِ أثرهم تثميناً في التصنيف؛ أو تعشيراً؛ أو تفريداً؛ إلا لإزالة ماذكرته من الشبهة.

وليُعلَم أنْ ليس المُراعى في الأحرف السبعة المُنْزَلَة عدداً من الرجال دون آخرين؛ ولا الأزمنةَ ولا الأمكنة. **وأن لو اجتمع عدد لا يحصى من الأمة؛ فاختار كل واحد منهم حروفاً بخلاف صاحبه؛** وجرّد طريقاً في القراءة على ضده؛ في أيّ مكان كان؛ [أ/ ٤٧] وفي أيّ أوانٍ أراد؛ بعد الأئمة الماضين في ذلك، بعد أن كان ذلك المختار بما اختاره من الحروف بشرط الاختيار[2]؛ **لما كان بذلك خارجاً عن**

---

(١) في الأصل المخطوط: «يجده» والصواب ما أثبته أعلاه حسب السياق. والله أعلم.

(٢) **أقول**: أفاد الإمام الرازي ما يلي:

١ـ أن الأحرف السبعة لا تختص بعدد معين من الرجال دون غيرهم. ولا تختص بزمان معين ولا بمكان معين.

٢ـ أنه لو اجتمع في زمانه أو بعده، وفي أي مكان كان كثير من الناس، ما يكاد يحصى عددهم، فاختار كل واحد منهم حروفاً في قراءته تخالف اختيار غيره، وكان اختياره لتلك القراءة بإسناد متواتر أو صحيح مشهور، =

الأحرف السبعة المنْزلة، بل فيها متسع وإلى القيامة. والله أعلم.

❏❏❏

= جاءه فيه ألفاظ في القراءة لم تأت إلى غيره؛ كان ذلك سائغاً؛ إذا كان موافقاً لخط المصحف وللغة العربية.

٣ـ يجب أن تتوفر في القراءة المقبولة شروط الاختيار.

٤ـ إذا تحقق ذلك في كل قراءة جاءت على هذا الوصف، لكانت تلك القراءات كلها داخلة في الأحرف السبعة المنزلة على رسول الله ﷺ.

٥ـ إنه لو تحقق ذلك في قراءة أو أكثر في زمانه؛ أو فيما يليه إلى يوم القيامة؛ لكانت تلك القراءة مقبولة، ولكانت من الأحرف السبعة.

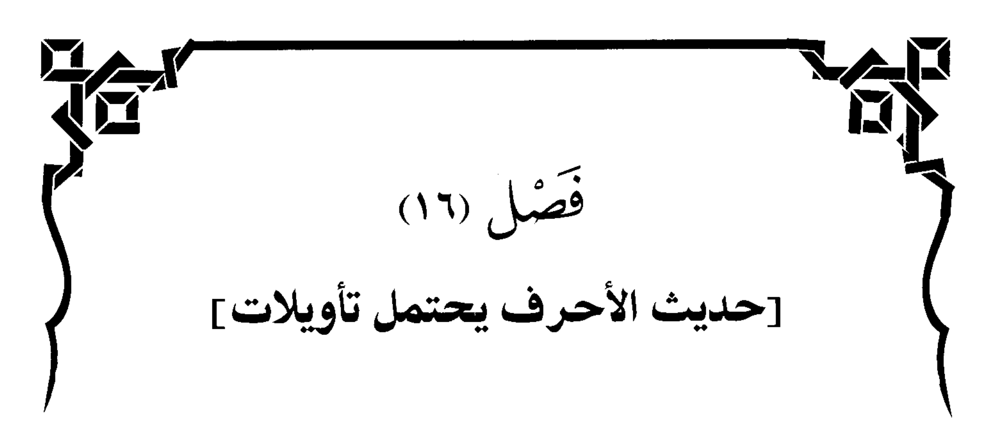
أقول: لكن المعروف أن الأمر قد استقر قبل عصرنا، وعُرِفَ في الواقع، أنه ليس بعد القراءات العشر المتواترة قراءة أخرى متواترة. خاصة وأن الرواية بالإسناد المتصل إلى رسول الله ﷺ لم تعد متوفرة في رواية أخرى من الروايات المدونة والمعروفة لدى القراء، فلا يمكن أن يحصل قارئ على جديد في هذا الميدان. والله أعلم. (انظر مناهل العرفان: ١/ ٤١٧).

٦ـ إن شروط الاختيار التي عناها الإمام الرازي هي أركان ضابط قبول القراءات. وهي:

١ ـ كل قراءة وافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً.

٢ ـ ووافقت اللغة العربية ولو بوجه فصيح أو أفصح.

٣ ـ وصح إسنادها إلى رسول الله ﷺ واشتهر، سواء أكانت عن طريق أحد القراء العشر أو عن غيرهم. (انظر البرهان، للزركشي: ١/ ٣٣٠ ـ ٣٣١، وفتح الباري: ٩/ ٢٧، والنشر في القراءات العشر، لابن الجزري: ١/ ٩، والإبانة، لمكي بن أبي طالب: ص٥١. ط. مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ومنجد المقرئين: ص٩٤، وانظر في تفصيل هذه الشروط: مناهل العرفان، للزرقاني: ١/ ٤١٨ ـ ٤١٩).



فَصْل (١٦)

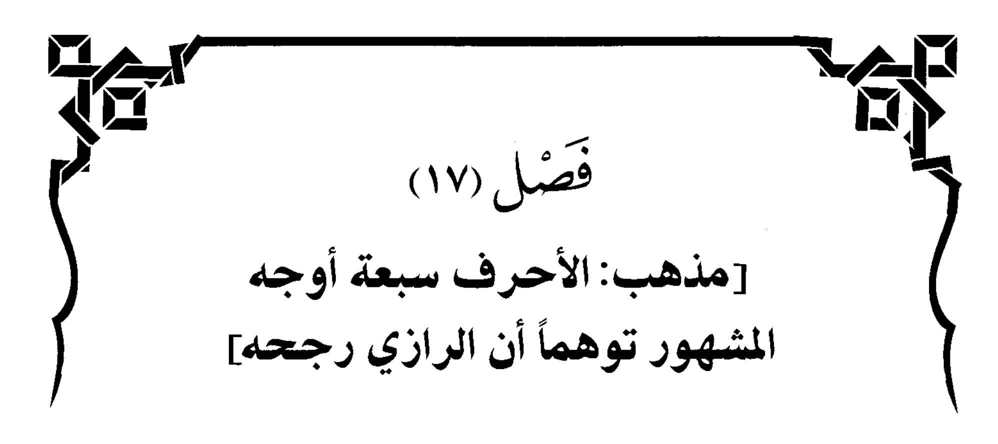
[حديث الأحرف يحتمل تأويلات]

فهذه جملة ما بلغني من أقاويل العلماء في معنى الأحرف السبعة.

فإنْ عُورِض كل مقالة منها على حدتها بما ذكرنا؛ أو نُوقِضَ بعضُ ذلك؛ فإن القصد بها لم يخرج من هذه الجملة.

وقد بقي في الخبر مجال للمجتهدين في تأويله؛ لاحتماله أوجهاً أُخَرَ لم يتقدم على نسق كل واحد منها تأويلٌ، وإنْ كانت تلك الأوجُهُ غيرَ خارجةٍ مما ذكروه. **وسأذكر ما احتمله من التأويلات؛ وما أعتقده فيه بعد ذلك**، إن شاء الله تعالى.

❐ ❐ ❐



فَصْل (١٧)

[مذهب: الأحرف سبعة أوجه المشهور توهماً أن الرازي رجحه]

فمن التأويلات التي **يحتملها الخبر**؛ ولم يتقدم على نظامه تأويلٌ؛ هو **أنَّ كل حرف من الأحرف السبعة المنزلة جنس ذو نوع من الاختلاف.**

أحدها[1]: اختلاف أوزان الأسماء من الواحد والتثنية والجموع

---

(١) لم يورد الإمام الرازي أمثلة لهذه الأوجه السبعة، ولعله اكتفى بإيراده مذهب ابن قتيبة وما يحتويه من أمثلة (الفصل: ١٢). وقد أورد العلامة محمد عبد العظيم الزرقاني أمثلة لهذه الأوجه السبعة. (مناهل العرفان: ١/ ١٥٥ ـ ١٥٧. ط. دار الفكر، بيروت).

أقول: وصرح العلامة الزرقاني بأن مذهب الأوجه الذي نقله عن الرازي؛ وهو المذكور هنا؛ هو المذهب الراجح للإمام الرازي في تفسير حديث الأحرف السبعة. **لكن التحقيق العلمي يفيد أن هذا القول ليس المذهب الراجح لدى الإمام الرازي في تفسير الأحرف السبعة**. وسأبين ذلك عن قريب بإذن الله تعالى. وخلاصة القول أن مذهب الأوجه السبعة هو أول تأويلات أربعة محتملة في تصور الإمام الرازي ولم يرجح واحداً منها. وستلقى باقيها في الفصلين (١٨ و١٩). والله أعلم.

والتذكير والمبالغة[١]؛ في غيرها[٢].

والثاني: اختلاف تصريف الأفعال وما يُسند إليه، نحو الماضي والمستقبل والأمر، وأن يُسند إلى المذكر والمؤنث والمتكلم والمخاطب والفاعل والمفعول به[٣].

والثالث: وجوه الإعراب[٤].

والرابع: الزيادة والنقصان[٥].

والخامس: التقديم والتأخير[٦].

---

(١) ويمثل له بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾[المؤمنون: ٨]، وقرئ (لأمانتهم) بالأفراد.

(٢) قوله: «في غيرها»: بمعنى: وغيرها. ويورد المصنف هذا التعبير كثيراً؛ للإشعار بالاختصار.

(٣) ويمثل له بقوله تعالى: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾[سبأ: ١٩]، وقرئ (ربنا بعد) برفع (رب) وجعل (بعد) فعلاً ماضياً.

(٤) ويمثل بقوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾[البقرة: ٢٨٢]، وقرئ بفتح الراء وضمها. وقوله: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾[البروج: ١٥]، برفع لفظ (المجيد) وجره.

(٥) ويمثل له بقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَىٰ﴾[الليل: ٣]، وقرئ (والذكر والأنثى)، خلافاً لخط المصحف.

(٦) ويمثل له بقوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾[ق: ١٩]، وقرئ (وجاءت سكرة الحق بالموت)، خلافاً لخط المصحف العثماني.

والسادس: القلب والإبدال [أ/ ٤٨] في كلمة أخرى، أو أحرفٍ بأُخَر[1].

والسابع: اختلاف اللغات[2].

فهذا أعم وجه لم يفته شيء من اختلاف اللفظ بحال. بعد التقرر أنَّ مصدر الخبر لم يكن إلا لاختلاف المترافعين إلى النبي ﷺ في لفظ القرآن.

فهذا التأويل مما جمع شواذّ القراءات ومشاهيرها ومناسيخها

---

(١) ونمثل له بقوله تعالى: ﴿وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ كَيۡفَ نُنشِزُهَا﴾[البقرة: ٢٥٩] بالزاي، وقرئ (ننشرها) بالراء. والقراءاتان متواترتان.

(٢) أورد الإمام ابن حجر هذه الأوجه عن الإمام الرازي وصدرها بقوله: «الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه في الاختلاف: الأول...» وفعل ذلك الإمام السيوطي، لكنه عزا ذلك إلى كتاب «اللوائح» للرازي، وأضاف ابن حجر والسيوطي التمثيل للوجه السابع هكذا: «اختلاف اللغات، كالفتح والإمالة، والترقيق والتفخيم، والإدغام والإظهار، ونحو ذلك».
ولم يزيدا على ذلك. وتابع الزرقاني السيوطي، وأفاد في مطلعه أنه مذهب **الرازي المعتمد عنده**. إذْ قال الزرقاني: «والذي نختاره ـ بنور الله وتوفيقه ـ من بين تلك المذاهب؛ هو ما ذهب إليه أبو الفضل الرازي في اللوائح، إذ يقول: الكلام لا يخرج...».
ويفيد سرد ابن حجر أن هذه الوجوه هي المذهب المعتمد عند الرازي، خاصة وأنه عَقَّب عليها بقوله: «قلتُ: وقد أخذ كلام ابن قتيبة ونقحه».
(فتح الباري: ٩/ ٢٩ والإتقان: ١/ ١٣٣ ومناهل العرفان: ١/ ١٥٥).
أقول: وقد درج العلماء المعاصرون على متابعة هؤلاء.. بسرد كلام الرازي السابق على أنه **مذهبه المعتمد لديه**.

على موافقة الرسم ومخالفته[1].

وكذلك سائر الكلام لا ينفك اختلافه من هذه الأجناس السبعة المتنوعة[2].

فإن وافق هذا التأويل معنى الخبر؛ حذواً بحذوٍ؛ فقد أصاب من اتخذ به، وإن لم يوافقه فلا شك في دخول معنى الخبر تحت هذه الوجوه وإن لم يكن مرتباً عليها[3].

---

(١) **وأقول**: قول الإمام الرازي أعلاه: «.. مما جمع شواذ القراءات... على موافقة الرسم ومخالفته»، يدل قوله هذا على عدم صلاحية هذه الأوجه كتفسير للأحرف السبعة الواردة في الحديث الشريف. فإن الإجماع قائم على أن شواذ القراءات، وما يخالف الرسم العثماني للمصاحف من القراءات ليس بقرآن.

(٢) أفاد الرازي أن هذه الأوجه تحصي اختلاف قراءات القرآن، وكذلك فإن اختلافات سائر كلام اللسان العربي؛ بجميع لغات قبائله؛ تندرج تحت هذه الأوجه، ولا تنفك عنها. وقد صرح بذلك الإمام الرازي نفسه، فيما أورده أعلاه، بقوله: «وكذلك سائر الكلام لا ينفك اختلافه من سائر هذه الأجناس السبعة المتنوعة».

أقول: فكيف يمكن اعتبارها تفسيراً للأحرف السبعة فقط!؟ إنها تصنيف ينطبق على جميع كلام العرب. فلا دلالة فيها على الأحرف السبعة بخصوصها. والله أعلم.

(٣) **وأقول**: من أهم فوائد تحقيق هذا المخطوط أن نَقِف على كلام الإمام الرازي نفسه في هذا الموضوع الجليل: موضوع الأحرف السبعة، فإن اختصار الناقلين لكلام الرازي قد ذهب ببعض مراده منه، ثم أدى إلى توهم ما لم يقصده بكلامه. =

= صَدَّرَ الإمام الرازي هذا الفصل بقوله: «فمن التأويلات التي **يحتملها الخبر...**» ثم سرد الأوجه وقال: «**وكذلك سائر الكلام** لا ينفك اختلافه من هذه الأجناس السبعة المتنوعة» فأعطى بذلك توضيحاً **أنَّ هذه الأوجه السبعة يحتملها الخبر احتمالاً**، وليست في نظر الرازي تفسيراً خاصاً للأحرف السبعة بل هي تصنيف لاختلافات كلام لغات القبائل العربية.

وإني أرى أن أوجه هذه الفروق بين اللغات ليست هي اللغات ذاتها ولا الأحرف السبعة نفسها، وإنما هي فروق بين لغات القبائل العربية فحسب.

وتابع الإمام الرازي تبيانه **بأن مذهب الأوجه السبعة هذا؛ يحتمل بأن يُفسر به حديث الأحرف السبعة احتمالاً**، وقد يوافق معناه؛ وقد لا يوافق معناه. إذ قال الرازي رحمه الله: «فإن وافق هذا التأويل معنى الخبر؛ حذواً بحذو؛ فقد أصاب من اتخذ به، وإن لم يوافقه فلا شك في دخول معنى الخبر تحت هذه الوجوه؛ وإن لم يكن مرتباً عليها».

فعبَّر بذلك عن رأيه في إمكان تفسير الحديث بهذه الأوجه، فإن لم تكن موافقة له؛ فإن معنى الحديث يندرج تحت هذه الوجوه مع أنه ليس نصاً عليها، وليست خاصة به. إذ الأوجه السبعة هذه تنطبق على كل كلام عربي، ومنه القرآن العظيم.

وأقول: ويبدو لي أن اختصار نقل كلام الرازي عند العلماء المتأخرين ثم المعاصرين، بالإضافة إلى بريق اسم «الرازي» قد أدى إلى اغترار كثير من الباحثين والمؤلفين في عصرنا بهذا القول. فاعتبروه مذهبه المعتمد لديه، فاعتمدوه ورجحوه مذهباً لأنفسهم أيضاً، ودافعوا عنه دفاعاً حاراً جداً. ولكن هذا المخطوط يكشفُ أن هذه الأوجه السبعة ليستْ مذهبه المعتمد عنده. وسيلقاك تأكيد ذلك بنص كلامه في (الفصل: ٢٠ وَ٢١).

بلى وجه **الاعتراض** على هذا المذهب بأن يقال: هل يجوز صَرْفُ[1] حرف نكرة إلى جنس متنوع، فيكون ذلك الجنس تأويلاً له؟ لأنَّ سبعة أحرف نكرة وإن أضيف؛ فإن إضافتها بمعنى الانفصال من تعريف الجنس، ألا ترى أن الواحد إذا أُفرد به منها يكون نكرةً نحو حرف؛ حرفان، فإذا قلت: ثلاثة أحرف؛ وسبعة أحرف، فلذلك هي نكرة مع واحدها وتثنيتها!.

فالجواب في ذلك: نعم، قد يجوز أن يكون ما جاء من الواحد أنّ نكرة **أسماء الجنس**، فمن ذلك نحو قولك: **قرأت القرآن على حرف؛ وعلى حرفين؛ وعلى ثلاثة أحرف**؛ ولم تُرِدْ بذلك **إلا جنساً** من **القراءة** مما يجمع أنواعاً من الحروف في الإعراب واللغات والمعاني المختلفة في جميع القرآن.

وقد يقول: أنشدني [أ/ ٤٩] قافيةً. وقال عليه الصلاة والسلام: (أصدقُ كلمةٍ كلمةُ لبيد: ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ)[2] وهذه كلمات. وفي التنزيل: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ حَسَنَةً﴾[البقرة:

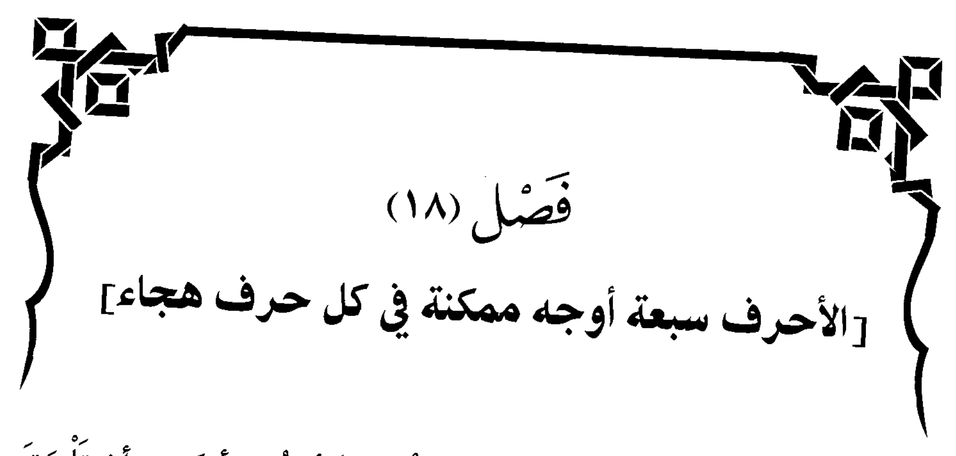
---

(١) في الأصل المخطوط: «ضرب» وهو تصحيف. ويستعمل المصنف هذا التعبير في مثل هذا المورد (انظر السطر الأول من الفصل ٣٣).

(٢) روى الحديث البخاري ومسلم وابن ماجه. ولفظه عند البخاري: عن أبي هريرة ﷺ، قال النبي ﷺ... (أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد: «ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ» وكاد أمية بن أبي الصلت أن يُسْلِم). وله عند مسلم عدة روايات عن أبي هريرة بنحوه. (صحيح البخاري: كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشعر...: ٧/ ١٠٧. وصحيح مسلم: كتاب الشعر: ٤/ ١٧٦٨ ـ ١٧٦٩، الحديث ٢٢٥٦. وأخرجه ابن ماجه عن أبي هريرة ﷺ في كتاب الأدب، باب الشعر: ٢/ ١٢٣٦، الحديث ٣٧٥٧).

٢٠١] ولاشك في أن كل واحدة من هاتين الحسنتين؛ على تنكرها؛ تجمع أصنافاً من الحسنات المختلفة على حسب طلبات الناس في الدنيا؛ من الصحة والسلامة والأهل البارّ والزهد والكفاف وغيرها؛ وفي الآخرة من الأمن والنجاة ودخول الجنة؛ فيما لا يحصى.

❑❑❑



فَصْل (١٨)

[الأحرف سبعة أوجه ممكنة في كل حرف هجاء]

ومنها[1]: أن تكون الأحرفُ السبعةُ سبعةَ أوجُهٍ، أمكنت أن تَلْحَقَ كلَّ حرف من حروف التهجي من التغاير لفظاً؛ إما في انفراده؛ وإما في اتصاله بغيره وتأليفه.

فمن ذلك: تغيير ترتيبه بالتقديم والتأخير نحو: ﴿سَحَّارٍ﴾[الشعراء: ٣٧]؛ (ساحرٍ)، ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ﴾[ق: ١٩] (سكرة الحق بالموت).

والثاني: تبديله بغيره، نحو: ﴿فَتَوَكَّلْ﴾[آل عمران: ١٥٩]، [النمل: ٧٩]، وَ(توكل)، (إلا زَقْيَةً) ﴿إِلَّا صَيْحَةً﴾[يس: ٢٩، ٤٩، ٥٣م]، (حكيماً عليماً)، بدل ﴿غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[2]. ونحو تبديل الهمزات باللين، والألف المفخمة بالممالة.

والثالث: الحذف؛ وذلك على أضرب: **حذف** بلا عوض ولا إرادةِ المحذوف، **وحذف** للخفة، والمحذوف فيه مراد، **وحذف** مع

---

(١) قوله: «ومنها» أي ومن التأويلات المحتملة في تفسير الأحرف السبعة؛ حسب تصور الإمام الرازي، وهذا التأويل الثاني منها.

(٢) في سورة النساء: ٢٣. وفي عدة مواطن في القرآن.

بقاء الأثر، **وحذف** بعوض، نحو: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾[المائدة: ٥٣]، [محمد: ٢٠] فيمن حذف الواو، والإدغام، والإخفاء.

والرابع: مَدُّ لَيِّنهِ على القصر والتوسط والاتمام على حسب اختلاف القراءة، وفيه نحو: ﴿بِمَآ أَنزَلَ﴾[البقرة: ٩٠]، ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾[البقرة: ١٤]، ﴿بَنِيٓ ءَادَمَ﴾[الأعراف: ١٧٢].

والخامس: تحوّل حركاته من إحداها إلى أخرى، [أ/ ٥٠] نحو: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾[البقرة: ٣٧].

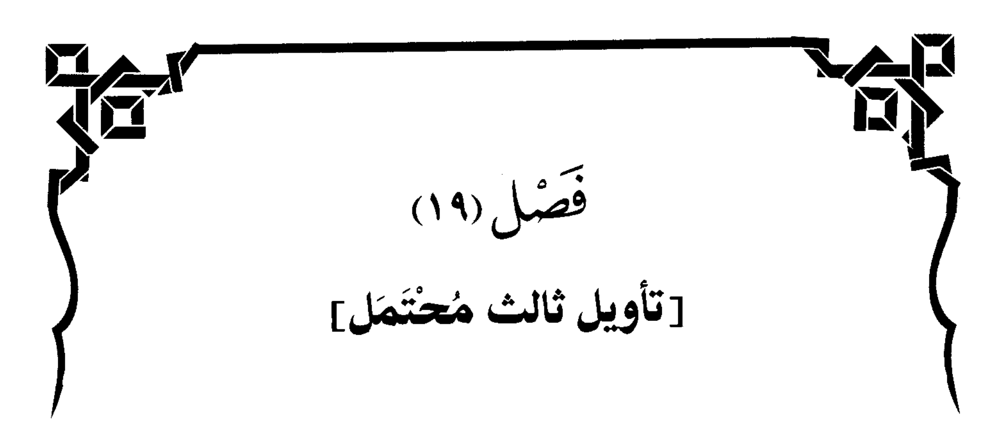
والسادس: تباعض حركاته بالروم والإشمام والاختلاس.

والسابع: إسكانه بعد الحركات الثلاث.

فأما الروم والإشمام والاختلاس فنحو ما يَلحقُ المدْغَمَ والموقوفَ عليه[1].

□□□

(١) أقول: هذا تأويل بعيد لمعنى الأحرف السبعة، ويستحيل تحققه فيما ثبت من قراءات القرآن. والله أعلم.



فَصْل (١٩)

[تأويل ثالث مُحْتَمَل]

وههنا تأويل ثالث، وهو أقوم جميع ما تقدم من الأقاويل، في نفسي أن لو ذهب إليه ذاهب(١)، وهو أن الترافع إلى رسول الله ﷺ في القرآن كان غير مرة ومن أناسٍ كثير، ومصدر القول منه عليه الصلاة

---

(١) **أقول**: يعرض الإمام الرازي تفسيراً للأحرف السبعة تحتمله النصوص احتمالاً، لكن لم يذهب إلى القول به أحد من الأئمة، ولم يعتمده المصنف، فليس مذهباً راجحاً عنده. والله أعلم.

يفيد ذلك قوله أعلاه: «وههنا تأويل ثالث، وهو أَقْوَمُ جميعِ ما تقدم من الأقاويل، في نفسي لو ذهب إليه ذاهب». وكذلك الاحتمالَ الأول الذي بيّنَ وجوهه السبعة سابقاً (الفصل ١٧) **وعُزي إليه في كتب بعض المتأخرين والمعاصرين على أنه مذهبه الراجح عنده في تفسير الأحرف السبعة**. وأورد الإمام الرازي الاحتمال الثاني، بأن الأحرف السبعة سبعة أوجه ممكنة في كل حرف هجاء (فصل ١٨) على أنه مجرد احتمال فكري، لكنه ليس راجحاً لديه. ويستقبلك احتمال رابع، لا فائدة فيه؛ كما صرح الإمام بذلك في هذا الفصل. **وهذا يفيدك أن الإمام لم يرجح واحداً من هذه الأربعة ولم يعتبره مذهباً راجحاً عنده**. ويؤكد ذلك ما يلقاك من كلامه في الفصلين (٢٠ و٢١). والله أعلم.

والسلام كان كذلك على حسب ما اختلفوا فيه.

فتارة قال عليه الصلاة والسلام: (أنزل القرآن على سبعة أحرف) وأراد به والله أعلم ما يتغير به الألفاظ دون المعاني، وأخرى ما يتغير به المعاني دون الألفاظ، والثالثة ما يجمع الأمرين؛ لوجود هذه الأشياء الثلاثة في القرآن وتكرار القول منه عليه الصلاة والسلام.

والدليل على ذلك: أنه عليه الصلاة والسلام قد كان يُقيِّد الأحرف السبعة ويفسرها بتأويلين مختلفين، وقد كان يطلق، فلو كان تفسيره إياها بوجه واحد عند التكرار منه لكنا نقول بأنهم لم يختلفوا إلا من وجه واحد، ولَكُنَّا نردّ المطلق من مقالته إلى المقيد لا غير، فلما وجدنا مطلقاً بين مقيدين مختلفين علمنا أن هناك معنى ثالثاً، وصار كالعلامة بين العلامتين، وكان ذلك المعنى الثالث معلوماً عند المتنازعين إليه فلذلك [أ/ ٥١] أطلق واستغنى عن ذكره، إذ ليس في طباع المتكلمين عرباً وعجماً إلا تلك الألفاظُ الثالثة فقط وهو اختلاف المعاني بتغاير الألفاظ، وعليه يبتني أكثر كلام الأمم، واتفاق الألفاظ بتغاير المعاني.

وهناك رابع لا فائدة فيه؛ وإن كان ذلك في طباعهم، وهو اتفاق الألفاظ باتفاق المعاني[١]. ولا يستعمل ذلك إلا في التأكيد، ومع ذلك

(١) وهذا تأويل رابع محتمل في تصور الإمام الرازي، لكنه لم يرجحه أيضاً. والله أعلم.

فإنه مهما استغنى المخاطب بالأول من اللفظين إذا كانا بهذه الصورة اكتفى المتكلم به أيضاً ولا فائدة في تكراره.

فأما أحد المقيدين فهو ما قاله ﷺ (أنزل القرآن على سبعة أحرف زاجر وآمر، وحلال وحرام، وناسخ ومنسوخ، وأمثال)[1]. **فهذا مما أخبره عليه الصلاة والسلام عن المعاني المضمونة في القرآن دون الألفاظ**، وهو ممكن أنه ابتدأهم من غير سؤال، ويحتمل أنهم اختلفوا في المعاني فأجابهم به. وقد يحتمل أن هذه المعاني جعلها تأويلاً للأحرف السبعة، وقد يحتمل أن لا يكونَ تفسيراً لها بل يكونَ خبرَ

---

(١) أخرج الإمام الرازي هذا الحديث بإسناده بسياق طويل، ورد فيه (... على سبعة أحرف، زاجر وآمر، حرام وحلال، ومحكم ومتشابه، وأمثال...) وليس فيه قوله في الحديث أعلاه: (..وناسخ ومنسوخ..).
أقول: وقد درست إسناده في الحديث (١٢) وتبين أن إسناده ضعيف، فارجع إليه. ثم إن من اعتمد تقويته من الأئمة فقد تأوله على أن المراد منه غير المراد من حديث عمر وهشام، وحديث أبي بن كعب عند مسلم.. وأنه تعريف بأصناف المعاني التي اشتمل القرآن عليها، وليس تعريفاً بتفاوت ألفاظه في الكلمة الواحدة.

وأخرجه المصنف بنحوه موقوفاً على أبي هريرة بإسناد ضعيف أيضاً. انظره في الحديث (٣٥). وقد رواه الرازي بإسناد آخر في الحديث (٣٧). وفيه (.. وخبر من كان قبلكم، وخبر ما هو بعدكم..) بدلاً من قوله: (.. ومحكم ومتشابه..) أو من قوله: (وناسخ ومنسوخ). وإسناده ضعيف أيضاً فارجع إليه.

ابتداءٍ محذوف؛ على ما مضى فيما تقدم؛ فيصير على ذلك قوله عليه الصلاة والسلام (أنزل القرآن على سبعة أحرف) مطلقاً، وهو مع ذلك زاجر وآمر.

وأما **المقيد الثاني** فهو ما قاله عليه الصلاة والسلام (أنزل القرآن على سبعة أحرف؛ كلها شافٍ كافٍ؛ نحو هلم وتعال وأقبل وانطلق واذهب وأسرع واعجل)[1] من حديث [أ/ ٥٢] أبي بكرة. وقد جاء الحديث على هذا التأويل من غير رواية ولا طريق؛ بل أكثر. لكنه أثبت الجميع وأَبْيَنُهُ. ولا يحتمل أن تكون هذه الأشياء غير تأويل للخبر بحال.

وقد جاء تقييد آخر مما يجوز أن يكون مشابهاً لهذا التأويل؛ وقد **يحتمل**[2] أن يكون تأويلاً ثالثاً، وهو ما جاء من حديث أُبيّ عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: (يا أُبيّ، إنّي أُقرئتُ القرآن على حرف

---

(١) روى المصنف هذا الحديث بأسانيد وبألفاظ متقاربة، فقد رواه موقوفاً في الأحاديث (٣٥ و٤٣ و٤٤) وكل من أسانيده الثلاثة ضعيف. وأخرجه في الحديث (٣٧) بنحوه مرفوعاً بإسناد ضعيف أيضاً. كما أخرجه في الحديث (١٢) عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً، بإسناد ضعيف أيضاً، وفي الحديث (٨) موقوفاً عليه ومختصراً.

(٢) **أقول**: يلاحظ الباحث أن المصنف قد أَورد هذا الرأي أوالتصور على الاحتمال، كما ترى في تعبيره هنا؛ وفي سابقه. وما كانت مقدمته محتمَلَة لا تكون نتيجته أكيدة ولا قطعية.

وعلى حرفين؛ حتى بلغ سبعة أحرف؛ ليس فيها إلا شافٍ كافٍ إن قلت: غفوراً رحيماً؛ حليماً حكيماً؛ سميعاً بصيراً؛ ما لم تختم عذاباً برحمة أو رحمة بعذاب)[1]. وقد جاء مثل هذا التقييد عن غير أُبيّ رضي الله عنه.

فأما جهة الشَبَهِ بين التقييدين [ليصيرا][2] كالواحد فلأنّ (غفوراً رحيماً) ونحوها تغاير الصفات على مسمى بعينه، كما أنّ (هلم وتعال) ونحوهما مشتملة على معنى بعينه، وليسا مما يحدث بهما، ليس في القرآن ولا لفظةٍ ليست فيه، وإن كان ذلك في موضع آخر غير المواضع التي يتعاقب عليها التقييدان، فإنْ حدث بهما معنى أو لفظ ليس في جملته فإنه لم يكن مسوغاً لهم، والله أعلم[3].

فهذا التقييد الثاني الذي هو (هلم وتعال وأقبل) فهو اختلاف الألفاظ دون المعاني بضد الأول، وإن كان في ضمن كل لفظة من (هلم وتعال) ونحوهما **لطيفة من المعنى ليست في الأخرى**؛ لأن عامة [أ/ ٥٣] العربية إذا اشتركت فيها ألفاظ مختلفة على معنى بعينه،

---

(١) جاء في الحديث الأول الجملة الأخيرة منه، وإسناده ضعيف. وقد روى المصنف نص الحديث أعلاه في الحديث (١٨). وإسناده ضعيف أيضاً. والله أعلم.

(٢) في الأصل المخطوط: «ليصير» بدون ألف التثنية.

(٣) هكذا النص في الأصل المخطوط. ولعل للتصحيف والعجمة آثاراً ظاهرة فيه.

فقد يوجد في كل لفظة معنى لست تجده في الأخرى[1].

وأما **المطلق** الذي جاء من لفظ الخبر وهو الأكثر في الرواية من قوله عليه الصلاة والسلام: (أنزل القرآن على سبعة أحرف)[2]. هذا لفظُهُ فقط، **فإنه يقتضي معنى ثالثاً**: [وهو][3] ما بقي من مقيد الكلام من اختلاف اللفظ باختلاف المعنى، لأنّ المطلق إذا حاذاه كل واحد من المقيدين لم يَجُزْ صرفه إلى أحدهما إلا بدليل، فلما لم يكن هناك دليل؛ وقد كان الاختلاف في القرآن من الأوجه الثلاثة التي ذكرناها؛ علمنا أن انطلاقه للمعنى الثالث لا غير. وذلك المعنى الثالث هو أولى بالسؤال والبحث عنه والتنازع فيه؛ وإن لم يكن توسعة للأمة من المقيَّدَيْن اللذين مضيا، وذلك لأن اختلاف المعاني باتفاق الألفاظ [إن][4] كان فيه

---

(١) نبّه الإمام الرازي إلى مَلْحظ لغوي حصيف؛ يغفل عنه كثير من الباحثين في عصرنا، وهو أن الألفاظ المترادفة في العربية ليست متوافقة في معانيها تمام الموافقة، دون زيادة ولا نقصان، فإنك تجد غالباً أن في كل لفظة مزيةً بزيادة معنى لا تجده في مرادفة أخرى، وهكذا.. وقد قرر ذلك أئمة التفسير وأئمة العربية في مناحي أبحاثهم. والله أعلم.

(٢) هذا الطرف من الحديث ثابت في الصحيحين وغيرهما، وأثبتُّ تواتره في كتابي (الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها). وقد تقدم تخريجه في قسم الأحاديث في مطلع كتاب الإمام الرازي الذي بين أيدينا.

(٣) في الأصل المخطوط: «وهي».

(٤) لفظ [إنْ] ليس في الأصل، فأثبته التحقيق استدراكاً.

توسعة [ففي][1] المعنى دون اللفظ. ولا يقتضي أن يتنازع اثنان فيه من حيث أن تكون تلك المعاني في ضمن القرآن. وكذلك اتفاق المعاني باختلاف الألفاظ، إن كان فيه توسعة ففي اللفظ دون المعنى، ولم يكن يَأْخُذُ في الصحابة حتى يزعجَ مثلَ عمرَ بن الخطاب [فَيُساور][2] مثلَ هشامِ بنِ حكيم بن حزام؛ مع مرتبته في الصحابة، فيأْخذَ بجوامع ثوبه، فينازعه إلى رسول الله ﷺ، ولا يَحْتَملُ أُبي ابن كعب [أ/ ٥٤] مع جلالته في القراءة وعلمه بالقرآن (حتى يشير بيده بين يدي رسول الله ﷺ ويقول: قد أحسنتَ قد أحسنتَ) محاكياً لقوله عليه الصلاة والسلام كالشاكّ، حتى ضرب رسول الله ﷺ بيده في صدره وقال: (اللهم أذهِب عن أُبيّ الشّكّ)، ولا أن يقول أُبيّ: «ما تَخَلَّجَ فيَّ شيءٌ من الإسلام ما تخلَّجَ يومئذ»[3].

ففي كل ذلك دليل على أنهم سمعوا ضرباً ثالثاً من الاختلاف الذي هو **اختلاف المعنى باللفظ**، وأنكروا من ذلك تغاير المعاني والأحكام؛ **إذْ ليس لأحد أن يغير معنى في القرآن إلا أن يكون ذلك من الله سبحانه.**

---

(١) في الأصل المخطوط: «نفي».

(٢) في الأصل: «فيشاور» بالشين، وهو سبق قلم. والصواب بالسين، بمعنى أُواثبه وأُقاتله. راجع الحديث الثاني.

(٣) راجع الحديثين: (١٦و١٧).

فأما تغاير لغات القرآن دون المعاني فإنه قد كان معلوماً عندهما[١]؛ أوْ عند [الأَجِلاّء][٢] من الصحابة؛ أنها كانت مرخَّصة للأعرابيّ والبدوي ومَنْ [شابَهَهُما][٣]؛ ومَنْ بَعُدتْ دارُه من دار قريش، أن يقرؤوا بلغاتهم، لقوله عليه الصلاة والسلام: (إني أُمِرتُ أَن أُقرِئَ كلَّ قوم بلغتهم)؛ وإن كان[٤] يشق عليهم حالَما يدخلون المدينة ويُسْلِمُونَ أن يتحولوا من طباعهم ولغاتهم. فَرُخِّصَ لهم ذلك[٥].

---

(١) قوله: «عندهما» يريد عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم.

(٢) في الأصل المخطوط: «الإملاء». وهو سهو قلم.

(٣) في الأصل المخطوط: «شأنيْهما»، وأثبت التحقيق في أعلاه ما يناسب معنى السياق.

(٤) قوله: «وإن كان يشق» بمعنى: وإنه كان يشق.

(٥) **أقول: مجمل الرد لدعوى الترخيص لكل صحابي أن يقرأ بلغة قبيلته،** فيما يأتي:

١ ـ ذهب الإمام أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي إلى أنه شُرعت للصحابة ومن معهم في صدر عهد النبوة بالمدينة المنورة رخصة بأن يقرؤوا القرآن؛ كل بحسب لغة قبيلته، إذْ كان حينئذ نزل بلغة قبيلة قريش فحسب، وذلك أن طباعهم وألسنتهم يومئذ تأبى التحول إلى لغة غير لغة القبيلة. فراح كل صحابي يقرأ القرآن بقراءة تخالف قراءة صاحبه. وقد أشار المؤلف من قبل إلى هذا المعنى في منتصف الفصل (١٢).

٢ ـ **استدل** الرازي لهذه الرخصة بالحديث المنسوب للرسول ﷺ، وهو قوله: (إني أُمرتُ أن أُقرئ كل قوم بلغتهم). =

= ٣ ـ **لم يذكر المؤلف لهذا الحديث إسناداً ولا مخرجاً، ولم يذكر اسم الصحابي الذي رواه، ولم يَرْوه المصنف في قسم الأحاديث التي رواها بإسناده في صدر الكتاب**، وقد أسس كتابه عليها. وإني لم أقف في مطالعاتي على نص هذا الحديث في أي كتاب على الإطلاق، اللهم إلا في مخطوط الرازي هذا!!.

٤ ـ لو كان هذا الترخيص حاصلاً لما اختلف عمر مع هشام، ولا أُبي بن كعب مع أحد من الصحابة.. ولو كان حاصلاً لما احتاج الرسول ﷺ أن يرجو من الله التوسعة في قراءة القرآن على الصحابة ومَنْ تابعهم. فقد روى الإمام الترمذي عن أُبيّ بن كعب قال: «لقي رسول الله ﷺ جبريل فقال: (يا جبريل؛ إني بُعثت إلى أمة أُميين، منهم العجوزُ؛ والشيخُ الكبير؛ والغلامُ؛ والجارية؛ والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط. قال: يا محمد إنَّ القرآن أُنزل على سبعة أحرف). (جامع الترمذي بشرح ابن العربي، أبواب القراءات، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف: ١١/ ٦١، ط. الصاوي سنة ١٩٣٤م. ورواه الإمام أحمد في المسند: ٥/ ١٣٢. ورواه الطبري في جامع البيان: ١/ ٣٥، حديث: ٢٩. ورواه غيرهم. وانظره في كتابي: الأحرف السبعة...). **وإن لفظ (أنزل) في الحديث تفيد التوقيف بالوحي في قراءة القرآن بأحرفه السبعة.**

٥ ـ لو كانت تلك الإباحة شُرعت لثَبَتَتْ بالتواتر، فإن معظم المسلمين والصحابة يزاولونها، وليسوا قرشيين. أو لكانت على الأقل؛ رواياتها موفورة في الكتب الستة إن لم تبلغ التواتر.

٦ ـ أين دليل تشريع ذلك الترخيص!؟ وإذا كان نُسخ بعد ذلك؛ فأين دليل النسخ!؟ فإنه لا نسخ بدون دليل ناسخ!!.

٧ ـ كيف استُغني عن هذه الرخصة مع أن الحاجة إليها متزايدة بتزايد انتشار القرآن في حياة الرسول ﷺ، وفتح الفتوحات بعده!؟ فإذا كانت الأحرف =

ومع ذلك فإنه لا يجوز أنهم كانوا مما[1] يتخاصمون فيما لا يتغير به معنىً؛ ولا يُحدثُ حكماً في القرآن؛ ويترافعون فيه من اللغات ونحوها؛ يُغفِلون المجادلةَ فيما يرون فيه تغايراً؛ وأَمْرَ الشرعِ الموهمَ للتنافي والتضاد[2]. ثم إنهم يجدون شطر حروف القراءة [أ/ ٥٥] على ذلك.

= تشملها افتراضاً؛ فما حكمة تشريعها أولاً ثم نسخها أخيراً!؟ أليس المعقول بداهة وحكمة أن تُشرع الأحرف السبعة أساساً ثابتاً؛ لحل مشكلة تفاوت اللغات العربية؛ بدلاً من تشريع الإباحة أو الرخصة ثم نسخها؟ والله سبحانه وتعالى أحكم الحاكمين، وهو بكل شيء عليم حكيم.

٨ ـ إن نص هذا الحديث ذاته لا يفيد منحهم حريّة القراءة، إنما يفيد وجوب التزامهم ما أقرأهم به رسول الله ﷺ، لئلا يقرأ كلٌّ بلغة قبيلته وحسب رغبته، بل كما تلقاه من الرسول مما نزل في الأحرف السبعة.

٩ ـ يبدو لي أن ذلك الحديث المزعوم هو مما رواه بالمعنى بعض الضعفاء، فلم يُحْسِن التعبير به عن معنى حديث الأحرف السبعة الوارد في الصحاح. والذي حققتُ تواتره بحمد الله. وإن المعنى الذي فسره به الإمام الرازي معارض للحديث المتواتر عن الأحرف السبعة! لذا فإن تفسيره هذا مردود علمياً.

١٠ ـ إن الإمام الرازي نفسه قد صرح بأن القراءة بالأحرف السبعة إنما تكون بالتوقيف حسبما علَّم الرسول الكريم ﷺ أصحابه. وذلك في الفصل الآتي برقم (٢١). وذكر من الأدلة على ذلك ما هو كاف واف. وبالله التوفيق.

(١) قوله: [مما يتخاصمون]: يكثر في المخطوط إيراد «ما» للعاقل بدلاً من «من».

(٢) أما أن الصحابة كانوا يرون في الأحرف السبعة أموراً شرعية توهم التنافي والتضاد، فهذا افتراض من الإمام الرازي غير سليم. فإن حديث الأحرف =

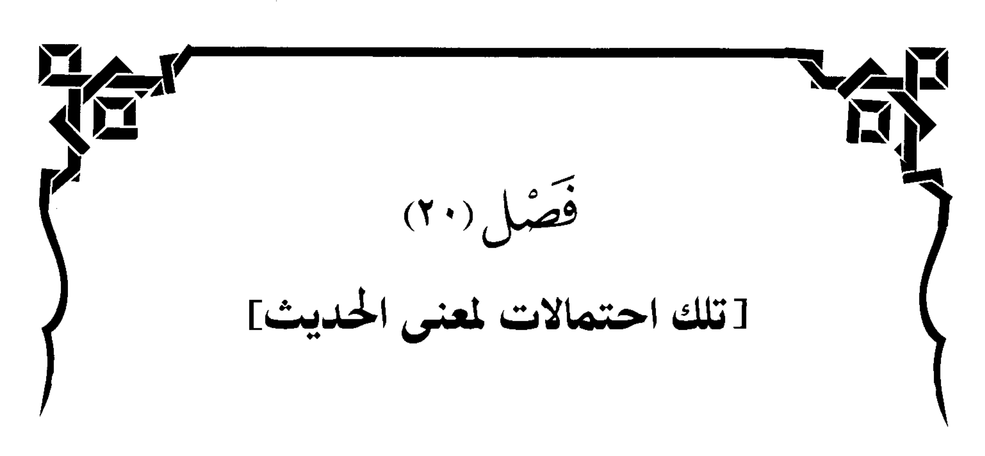
فلما كان كذلك دلَّ على صحة ما قلنا، وأن المطلق من الأخبار الثلاثة لم يقتض إلا تَغَايُرَ المعنى باللفظ، وفيه توسعة في اللفظ والمعنى، بخلاف المُقيَّدَيْن الآخرين. والله أعلم.



= السبعة ينفي ذلك. «قال ابن شهاب: بلغني أن تلك السبعة الأحرف إنما هي في الأمر الذي يكون واحداً؛ لا يختلف في حلال ولا حرام». أخرج الحديث بهذه الزيادة الإمام أحمد والطبري ومسلم واللفظ له. (صحيح مسلم بشرح النووي: كتاب صلاة المسافرين، بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف: ٦/ ١٠١. وانظر مسند الإمام أحمد: ١/ ٢٦٣ و٢٦٤ و٢٩٩ و٣١٣. وجامع البيان، للطبري: ١/ ٢٩ حديث ١٩. وانظر كتابي: الأحرف السبعة، فصل: لا تضارب في القراءة بالأحرف السبعة).

أقول: نسفت هذه الأسطر القليلة (في الفصل ٢٠ ومطلع الفصل ٢١)، أجل نسفت نسبة مذهب الأوجه السبعة إلى الإمام الرازي كرأي راجح لديه في تفسير الأحرف السبعة.

وقد شاعت هذه النسبة وتحمّس الكثير من الباحثين في عصرنا لترجيح هذا المذهب اغتراراً به وتأثراً بنسبته إلى الإمام الرازي. وقد نقضْتُ هذا الترجيح في كتابي (الأحرف السبعة..). وينفي الإمام في هذا المقام ترجيحه لهذا المذهب تلقائياً، دون علمه بما نَسَبَ إليه الناس من بعده.

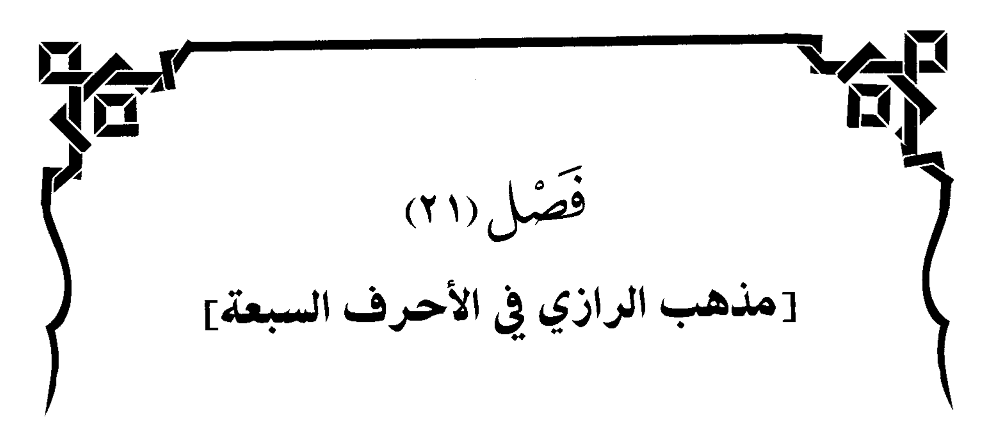


فَصْل (٢٠)

[تلك احتمالات لمعنى الحديث]

وإذ فرغنا من ذكر ما جاء من لفظ الخبر ومعناه؛ **وما أمكن أن يكون معنى له**؛ فلنقل ما أَعتَقِدُهُ في الخبر على الجملة، ثم أُتبِعُهُ بأسئلة يُعترض بها على ما مضى؛ مما لا يجوز إغفالَهُ لمن أحبَّ أن يقف عليها.

❐❐❐



فَصْل (٢١)

[مذهب الرازي في الأحرف السبعة]

فأما ما أَعتقدُه في الخبر من وراء ما ذكرته؛ وهو أسلم المذاهب؛ وهو التوصل إلى ما كُلِّفنا بهذه الأخبار؛ والإمساكُ عما كُفينا منها[1].

---

(١) فإنه أفاد بأنه أورد سابقاً (ما جاء من لفظ الخبر ومعناه، **وما أمكن أن يكون معنى له**)، وأنه سيورد ما يعتقده ويرجّحه في معنى الحديث. إذْ قال: «**فلنقل ما أعتقده** في الخبر جملة» وأكّد ترجيح ما سيورده على جميع ما ذكره سابقاً من المذاهب بقوله: «فأما ما أعتقده في الخبر من وراء ما ذكرته ـ وهو **أسلم المذاهب**، وهو التوصل إلى ما كُلفنا بهذه الأخبار؛ والإمساك عما كُفينا منها».

أقول: فكأن الإمام أعفى نفسه من تقديم تفسير نظري يُحدد معنى الأحرف السبعة في الحديث واكتفى بالناحية العملية من شِقين اثنين:

أولهما: أن نقرأ بما ثبت لدينا من قراءات، ثم ذكر الضوابط التي نتحقق بها من ثبوت هذه القراءات. وعبّر عن ذلك بقوله: «التوصل إلى ما كُلفنا بهذه الأخبار».

ثانيهما: أن نجتنب جحود شيء ثابت من القراءات، ونجتنب الجدال حولها، بأي صورة من الصور، وفي أي شيء منها، ولو كان اختلافاً في حركات إعراب بعض كلمات القرآن وعبّر عن ذلك بقوله: «والإمساك عما كُفينا منها». =

فأما ما كُلِّفنا منه فهو أن نَقْرَأ ما عُلّمنا من القرآن، لأنه جاء بعقب خبر الترافع: (إن رسول الله ﷺ يأمركم أن تقرؤوه كما عُلِّمتم)[1].

مهما عرفنا ذلك؛ وصِحَّتَهُ؛ وأن يكون موافقاً للمصحف، وأنْ لا نُنكر[2] ما لم نعرف من القراءة، ولا نتجادل فيها، ولا نُماريَ في القرآن، ولا نجحد منه شيئاً، على ما مضى أنَّ: «مَنْ جَحَدَ بآية منه؛ فقد جَحَده كلَّه»[3].

و«المراءُ في القرآن كُفر»[4]؛ وأن لا نُفضِّل حرفاً منه على حرف؛ ولا إعراباً على إعراب[5]. وعلى ذلك كان القومُ، وبه وردت الآثار

= ثم فصّل الإمام الرازي مذهبه بما أورده من ضوابط. سأوضحها فيما سيأتي إن شاء الله.

(١) انظر الأحاديث المتقدمة: ٦و٧و٨.

(٢) شرع الإمام الرازي هنا ببيان الإمساك عما كُفيناه. وهو الشق الثاني من مذهبه.

(٣) انظر الحديث: ١١.

(٤) انظر الحديثين: ٣٨ و٣٩.

(٥) أورد الإمام الرازي ضوابط يجب توافرها فيما يصح للقارئ أن يقرأ به من القراءات المأثورة:

ضوابط صحة القراءة عند الرازي:

١ ـ أن تكون القراءة مما تعلمه، أي بالتوقيف والنقل عن رسول الله ﷺ، وليست اجتهاداً شخصياً أو اختياراً من لغة قبيلة عربية.

٢ ـ يمكن أن تتعدد القراءة إلى وجه وإلى وجهين فأكثر دون تحديد بالسبعة، مادام ذلك مما عرفناه بالتوقيف. =

عنهم: فمن ذلك ما أخبرنا به ابن فناكي [أ/ ٥٦] حدثنا الروياني عن أبي حاتم في كتابه عن الطنافسي عن الأعمش عن إبراهيم قال: «كان ابـن مسـعود يُقرئ رجلاً فجعل يُغيّر عليه ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾[الطور: ٢١] ويُعيدُ عليه، والرجلُ يقول مثل مقالته الأُولى (وأتْبعناهم ذريّاتِهم بإيـمانٍ ألْحقنا بهم ذريّاتِهم)[1].

قال إبراهيم فلقد أخبرني أصحاب عبدالله أنه أعاد عليه عشرين مرة وأكثر من عشرين مرة. يعني في كل ذلك لاينهاه عبدالله عن قراءته الأُولى.

= أقول: إذا تجاوزت وجوه القراءات في الكلمة الواحدة سبعة أوجه؛ فإن ذلك لا يتنافى مع كونها من سبع لغات عربية، فإن للقبيلة الواحدة بطوناً متعددة، وكثيراً ما تختلف ألسن بطون هذه القبيلة في الكلمة الواحدة إلى وجهين فأكثر. والله أعلم.

٣ ـ أن يكون الوجه الذي يقرأ به القارئ مما عُرفت صحته، وتم التسليم به.

٤ ـ أن يكون موافقاً لخط المصحف الإمام؛ مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه.

٥ ـ أن لا نُنكر على قارئٍ قراءته إذا لم نعرف بطلانها.

٦ ـ أن لا نتجادل في القراءات المأثورة بغير علم، فإنه كفر.

٧ ـ أن لا نجحد شيئاً من القراءة لم نتثبت من عدم صحته. وحكم جحود شيء ثابت منه كفر ﴿أَفَتُؤۡمِنُونَ بِبَعۡضِ ٱلۡكِتَٰبِ وَتَكۡفُرُونَ بِبَعۡضٍ﴾[البقرة: ٨٥].

٨ ـ أن لا نفضل وجهاً على وجه آخر، ما لم نعرف ثبوت أحدهما دون الآخر، وذلك سواء أكان اختلافهما في حروف الكلمة أم في حركات إعرابها؛ أم في هيئة النطق بها.

(١) وكذلك قرأها أبو عمرو، فهي من القراءات المتواترة. انظر (النشر: ٢/ ٣٧٧، وإتحاف فضلاء البشر، للبنا: ٢/ ٤٩٥ ـ ٤٩٦).

وأخبرناهُ أبو سعيد الصيرفي عن محمد بن يعقوب الأصم عن ابن الجهم عن الفراء عن مُفَضَّلٍ عن علقمة عن عبدالله.

وقد سمعت أبا عبدالله البصري قال: روى نصر بن علي عن أبيه عن مهديّ بن ميمون عن شعيب عن أبي العالية[1] قال: قرأ رجل عنده: ﴿يوم لا تنفعُ نَفْسَاً إيـمانُها﴾ بالتاء. قال: فلم يقل له: ليس كما قرأت، قال: وكان لا يُغيّر على أحد قراءة. ثم قرأ هو: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾[الأنعام: ١٥٨][2] بالياء، قال: فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي فقال: أحسنتَ. صاحِبُكَ قد بلغه؛ أوْ سمع؛ أنه «من كفر بحرف منه كفر به كله».

وقد روى أحمد بن يزيد الحُلواني؛ فيما ذكره البصري قال: حدثنا الحسن بن علي حدثنا خالد عن أبي العالية قال: «إذا خالفك

---

(١) أبو العالية الرِّياحي: رُفيع بن مِهران البَصْريّ، مولى امرأة من بني رياح بن يَرْبُوع. أسلم في خلافة أبي بكر ﷺ ودخل عليه، وصلى خلف عمر، وقرأ القرآن على أُبي؛ وعلى غيره من الصحابة، وروى عنهم الأحاديث. وقال أبو العالية: كنت آتي ابن عباس وهو أمير البصرة، فيُجْلسني على السرير. كان أبو العالية إماماً في القرآن والتفسير والعلم والعمل، مات سنة تسعين، وقيل سنة ثلاث وتسعين، وهو من الذين دارت عليهم أسانيد القراءات المشهورة ورواياتها. والله أعلم. (معرفة القراء الكبار، للإمام الذهبي: ١/ ٦٠ _ ٦١).

(٢) وقراءة (لا تنفع) بالتاء؛ ليست في النشر: ٢/ ٢١٦، وليست في إتحاف فضلاء البشر، للبنا: ٢/ ٣٩. والظاهر أنها قراءة شاذة.

أحدٌ في القراءة فلا تقلْ: ليس كما تقول، ولكن قل: أما أنا فأقرأُ كذا وكذا».

وقد حدثونا عن أبي بكر بن مِقْسَمٍ عن أحمد بن يحيى [أ/ ٥٧] ثعلبٍ النحوي أنه كان يقول: «لا تُفضّل إعراباً على إعراب في القرآن(١)، فإذا جئت إلى كلام الناس ففضّل الأقوال»(٢).



(١) يفيدك هذا الفصل أن القراءة كانت بالتوقيف، لذلك لم يُغير أحد الأئمة على أحد من الناس قراءته، إذْ كانوا يرون أنه ربما تلقاها من غيرهم، لئلا يقعوا في المنع مما أقرأ به رسول الله ﷺ، وتناقله الناس عنه. والله أعلم.

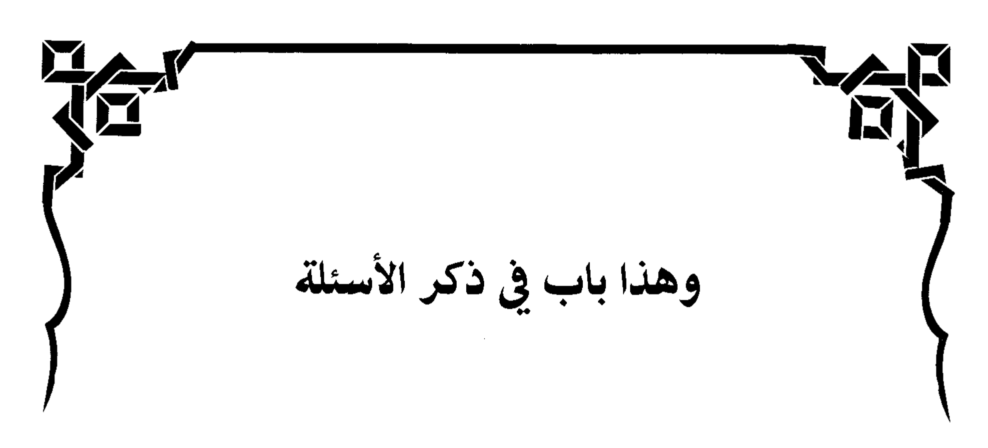
(٢) **أقول**: يُنهي هنا الإمام الرازي عرضه للمذاهب في تفسير الأحرف السبعة. ويتبين لك تماماً من عرضه السابق **أنه لم يُرجح مذهب الأوجه السبعة. وهذا كشف علمي مهم جداً، يصوب ما ورد في كتب بعض المتأخرين والمعاصرين.**

وينتهي هنا القسم الثاني من كتابه: «قسم مذاهب العلماء في الأحرف السبعة». ويشرع الإمام الرازي فيما يأتي بالقسم الثالث من كتابه، وهو إيراد الأسئلة حول الموضوع، وتقديمه الإجابات عنها. وهذا القسم الثالث أوسعُ من سابِقَيْه، ويبلغ ضعفيهما، جزى الله المؤلف خير الجزاء.



البَابُ الثَّالِثُ

وهذا باب في ذكر الأسئلة



وهذا باب في ذكر الأسئلة

التي يعترض بها على ما مضى من معاني الخبر، و[على][(١)] غيره مما يضارعه من كتابة المصاحف واختلافها.

واعلم أننا قد كفينا بحمد الله أن نخوض في شيء من هذه الأسئلة؛ بعد أن[(٢)] الأحرف السبعة ورودُها، لنقرأ بما عُلِّمنا منها، ولا ننكر ما لم نَعْلَمْهُ منها، بَعدَمَا لم يُمكِّنا دَفْعُهُ وكونُه من القرآن، ومصدرها لقطع المِراءِ في القرآن[(٣)]، لا لنزداد بها جدلاً، فلو لَزِمَنا أكثرُ من ذلك لَبُيِّنتْ لنا، وكُشِفت عن جميعها، كما لا يرتابُ فيها أحد، كما حُدِّث وقُطِع بها كأصل التنزيل، وإنما لم يفْعل ذلك؛ والله أعلم؛ ليكون بذلك أوسعَ وأَفسحَ على الأمة لفظاً ومعنى، كما كان بعض الأجوبة

---

(١) في الأصل المخطوط: «وفي» وأثبتُّ أعلاه ما يناسب الأسلوب.

(٢) قوله هنا «بَعدَ أنَّ» بمعنى: مع أنَّ. هذا ونحوه كثير في المخطوط. وتكرر مثله مرتين في الفصل (٢). وستلقى هنا بعد سطرين قوله «بعد ما لم» بمعنى: «بعد أنه لم...».

(٣) قوله: «ومصدرها...» لعل مراده: مصدر الكفاية؛ عن الخوض في تحديد الأحرف السبعة؛ هو أمر النبي ﷺ بمنع المراء؛ أي منع الجدال في القرآن. والله أعلم.

من القرآن، والخاص بلفظ العام؛ والمطلق بمعنى المقيد؛ في غير ذلك منه، كذلك كُلُّ ذلك كان توسعةً للأمة؛ ومحبةً للعلماء؛ و[هو][1] اتساعٌ في العلم؛ وتحقيق لكون القرآن جوامعَ الكلم؛ وفصلَ الخطاب؛ لَطيفَ الكتابة والقراءة؛ نشيطَ العلم والمعاني، على ما قاله عليه الصلاة والسلام:

(فيه خَبَرُ ما قبلكم، ونبأُ ما بعدكم، وحُكْمُ ما بينكم)[2].

---

(١) إضافة لفظ [هو] في أثناء التحقيق، مراعاة للسياق والصواب في العربية.

(٢) أخرجه الإمام الترمذي بإسناده عن الحارث الأعور قال: (مررت في المسجد فإذا الناسُ يخوضونَ في الأحاديث، فدخلتُ على عليٍّ، فقلتُ: يا أمير المؤمنين، ألا ترى أن الناسَ قدْ خاضوا في الأحاديثِ، قال: وقد فعلوها؟ قلتُ نعم. قال: أمَا إني قد سمعتُ رسول الله ﷺ يقولُ: «ألا إنها ستكونُ فتنةٌ»، فقلتُ: ما المخرجُ منها يا رسول الله؟ قالَ: «كتابُ الله، فيه نبأُ ما كان قبلكم، وخبرُ ما بعدكم، وحُكْمُ ما بينكم، وهو الفَصْلُ ليس بالهَزْلِ، منْ تركه منْ جَبّارٍ قَصَمَهُ اللهُ، ومن ابتغى الهُدى في غيرِهِ أضلَّهُ اللهُ، وهو حبْلُ اللهِ المتينُ، وهو الذِّكْرُ الحكيمُ، وهو الصِّراطُ المستقيمُ، هو الذي لا تَزِيغُ به الأهْواءُ، ولا تلْتَبِسُ به الألسنةُ، ولا يَشبعُ منه العلماءُ، ولا يَخْلَقُ على كثرة الرَّدِّ، ولا تَنْقضي عجائبُهُ، هو الذي لمْ تَنْتَهِ الجِنُّ إذْ سمعتْهُ حتى قالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ﴾[الجن: ١ ـ ٢]، منْ قالَ به صُدِّقَ، ومَنْ عَمِلَ به أُجِرَ، ومَنْ حَكَمَ به عَدَلَ، ومَنْ دعا إليه هُدِيَ إلى صراطٍ مُسْتقيمٍ. خُذها إليك يا أعور». =

لكنَّا قد بُلِينا في الوقتِ بقوم يُصَلّون معنا في مساجدنا ويجادلوننا [أ/ ٥٨] في أمر ديننا، وهم الشياطين على ما ورد به الأثر، ثم إنهم يَسأَلون عما شاؤوا، ويقولون ما أرادوا، ويقرؤون من القراءة بما أَحبّوا، وقد كان قَبلَ هذا لأُولي الأمر فيهم نَظَرٌ وردعٌ بالعُنف وغيره؛ على ما استوجبوه بما ركبوه. وإذا ضَعُفَ الأمر وخِيفَ من المِلْحِ النَّتْنُ؛ وقد نَتُنَ الأكثرُ ولا مداواة له؛ عادَ الأمرُ

= قال أبو عيسى: هذا لا نعرفُهُ إلا من هذا الوَجْه وفي إسناده مجهول. وفي الحارث مقالٌ. (جامع الترمذي، كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل القرآن: ٢/ ١٧٢ ـ ١٧٣، الحديث ٢٩٠٦).

ورواه الدارمي في سُننه عن محمد بن يزيد الرفاعي بنفس إسناد الترمذي عن الحارث عن علي. ثم أورد له رواية أخرى بإسناد آخر عن الحارث عن علي. (سُنن الدارمي، كتاب فضائل القرآن، باب فضل من قرأ القرآن: ٢/ ٤٣٥ ـ ٤٣٦).

ورواه الإمام أحمد مختصراً بإسناده عن الحارث بن عبدالله الأعور عن علي ﷺ. (المسند، للإمام أحمد بتعليق أحمد محمد شاكر: ٢/ ٨٨، الحديث ٧٠٤. وانظر التعليق عليه، فقد ضعف إسناده من أجل الحارث ابن عبدالله الأعور).

ويبدو أن جميع روايات الحديث المتداولة المعروفة مدارها على الحارث ابن عبدالله الأعور. وانظر روايته عن عبدالله بن عمر والتعليق عليها. (جامع الأصول، لابن الأثير الجزري: ٨/ ٤٦٣ ـ ٤٦٤).

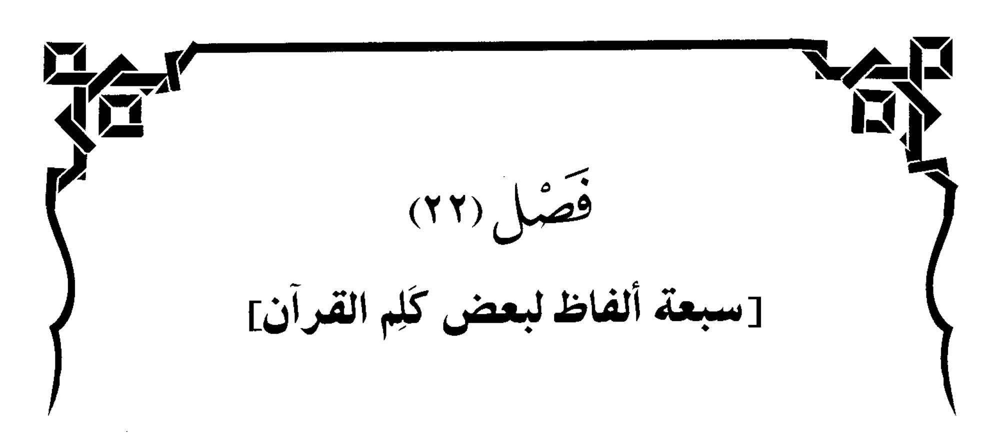
أقول: لكن هذا الحديث صحيح المعنى، لموافقة معناه لآيات من القرآن ولما ورد من أحاديث صحيحة في فضائل القرآن. والله أعلم.

فيـه إلـى مـا قال الله ﷻ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦٨]

ولم يكن لنا بدّ من إيضاح هذه المسائل، **لإزالة ما يُحْدِثُ؛ مَن ظَهَر من المبتدعة** وذوي الأهواء المُضِلّة والزنادقة؛ في قلوب أهل السلامة والاستقامة من أولي اللين؛ **من الريب والشك في نحو هذه المسائل**[١]. والله الموفق.

❑❑❑

(١) يقصد المسائل المتصلة بمعاني حديث الأحرف السبعة وغيره، وبكتابة المصاحف العثمانية وتفاوتها. كما أفادني أول سطرين من هذا الباب.



فَصْل (٢٢)

[سبعة ألفاظ لبعض كَلِم القرآن]

فإن قال قائل: إذا قلتم: إن الأحرف السبعة هي اختلاف الألفاظ؛ وجبَ أن يكون هذا التغاير بالألفاظ السبعة لازماً لجميع كَلِم القرآن؛ لورود اللفظ به عاماً!!؟

فالجواب: أنْ لا يجب ذلك، بل يكون ذلك لازماً لبعض الكلم، وإذا صحتْ الأوجه السبعة في ثلاث كلمات من القرآن فصاعداً؛ فقد تحققَ به الخبر. وذلك لأن في حديث عمر ﷺ أنه قال: (أقرأني رسول الله ﷺ سورة الفرقان، إذا هشام يصلي فافتتح تلك السورة على غير الحرف الذي أقرأني رسول الله ﷺ فحينئذ[1] قال النبي ﷺ: «أُنزل القرآن على سبعة أحرف».) فكأن هذه المقالةَ معلومةٌ أنها لبعض حروف السورة [أ/ ٥٩] دون سائرها. فلو [كانت][2] الأحرف لازمةً للسورة كلها؛ لما عَرَف عُمر أنها سورة الفرقان، بل

---

(١) في الأصل المخطوط (فح) وهو اختصار في الخط لكلمة: (فحينئذ)، ويتكرر هذا الاختزال في المخطوط. وأكتفي بالتنويه به هنا عن تكراره.

(٢) في الأصل: (كان) ولعله سهو من الناسخ.

كان يتوهم أنها سورة لم يسمعها بعد. وكذلك جاء في حديث عبدالله أنه ذكر سورة الأحقاف.

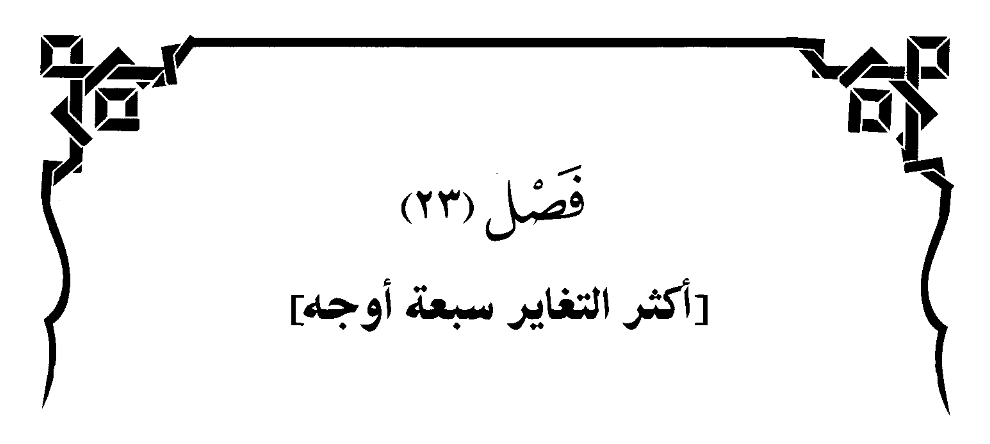
وهذا كما أن كلام العرب كُلَّه على طريقة واحدة، ثم تنتاب اللغات المختلفة على بعضها، فكذلك الأحرف على القرآن[1].

وكذلك حكم ما يتغير به المعنى لا يجوز أن يتغير جميع معاني القرآن بالأحرف السبعة، وإنْ كان في الأحرف السبعة ما نُسخ حُكماً؛ أو لفظاً دون حُكمٍ؛ أو نُسخا معاً، لأن في القرآن مالا فيه[2] النسخ بحال، وكذلك الشرائع كلها؛ فإنْ نُسخت أَلفاظها لم ينسخْ جميع أحكامها.



(١) أقول: أعاد الإمام الرازي تأويل الأحرف هنا إلى اللغات بهذه الطريقة في التحليل. والله أعلم. وتلاحظ شيئاً من تعقد الأسلوب في هذين السطرين. وهذه ظاهرة متكررة في المخطوط.

(٢) قوله: (مالا فيه..) بمعنى: ما ليس فيه... أو ما لم يرد فيه النسخ بحال.



فَصْل (٢٣)

[أكثر التغاير سبعة أوجه]

فإن قال: إذا [كانت][1] الأحرف السبعة لم تلزم إلا بعضَ كلم القرآن؛ وجب أن يكون كلُّ كلمة اختُلفَ فيها بلغَ **تغايُرها** الأوجهَ السبعة!!

قيل: إنما هي إخْبارٌ؛ أكثرُ ما يبلغ به الاختلاف في الكلمة الواحدة المنفردة؛ ثم التغاير ما دون ذلك. فما اختُلف فيه إلى الوجهين فلا ذلك. وهذا كما جاء: (إن القرآنَ أُنزل على سبعة أحرف) معموماً، ثم لم توجد تلك الأحرف إلا في بعضه. فكان ذلك معلوماً عندهم، فكذلك هذا كان معلوماً أنه يجتمع في بعض كلمٍ الاختلافُ.

وإنما قلنا: إنه يتردد ما بين السبعة الأوجه إلى الوجهين، لأن في الخبر: (إني أُقرِئتُ القرآنَ على حرف) **وهو ما لم يُخْتَلَفْ فيه**، ثم قال: (وعلى حرفين). وهو ما اختُلِف فيه من وجهين. ثم[2] قال: [أ/ ٦٠]

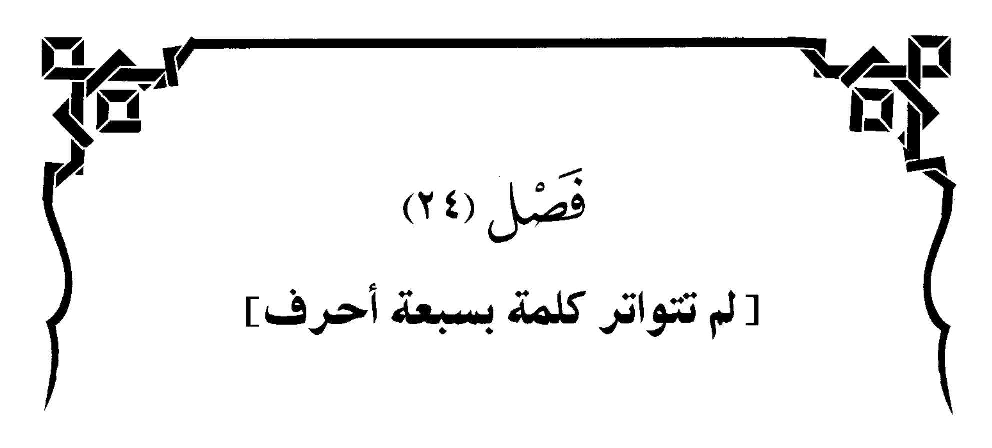
(١) في الأصل: (كان) ولعله سهو من الناسخ.

(٢) زاد في الأصل: «ثم قال: وعلى ثلاثة وهو ما اختلف فيه من وجهين» وهو سهو من الناسخ احتوى خطأ علمياً.

(وعلى ثلاثة) وهو ما اختُلِف فيه من ثلاثة أوجه. وكذلك إلى السبعة. فمهما وجدنا كَلِماً في القرآن بهذه الصورة فقد استوفينا السبعةَ الأحرف. والله أعلم[1].

❐❐❐

(١) أقول: يُبيِّنُ لنا الإمام أبو الفضل الرازي في هذا الفصل (٢٣) أن الأحرف السبعة جاءت برعاية أهم الفوارق بين لغات القبائل العربية. وقد سبق شرح فهمه الحصيف هذا في الدراسة المقدمة. (الفصل الثاني: جـ - علاقة لغات العرب بالأحرف السبعة عند الرازي).



فَصْل (٢٤)

[لم تتواتر كلمة بسبعة أحرف]

فإن قال: فأي كلمةٍ استوفتْ في القرآن الأحرف السبعة فلم يجاوزها إلى ما فوقها وإلى ما دونها؟؟

فالجواب: أنّا لا نعرف كلمةً بهذه الصورة مما اختُلِف فيه من سبعة أوجهٍ **يجوز الاتخاذ بجميعها**، مما نُقل إلينا لفظاً على صورة يُتَّخذُ بها القرآن من وجوه التواتر وموافقة الإمام[1].

وإنْ كنا قد علمنا أنَّ كلَّها تجاوز هذا العدد **بالشواذ** التي لا يتخذ بجميعها، نحو: (مَلِكِ يومِ الدين) وَ(هيهاتَ هيهاتَ) وَ(هيتَ لك) وَ(حتى إذا فُزِّع عن قلوبهم) وَ(عَبَدَ الطاغوتَ)[2] وإنما لم نعرفْ فيه،

---

(١) **أقول:** مراده: أن يكون هذا اللفظ ثبت نقله بالتواتر وبموافقة المصحف الإمام؛ وهو مصحف عثمان. أي توفرت فيه شروط القراءة المقبولة عند الأئمة القراء، وفقاً للضابط المعتمد عندهم. فثبتتْ بذلك قرآنيّته قطعاً. عبَّر الإمام عن ذلك بقوله: «يُتَّخذ به. . . ويجوز الاتخاذ به» وتكرر ذلك في مناحي المخطوط. والله أعلم.

(٢) الآيات الخمس على التوالي من سورة الفاتحة: ٣، وسورة المؤمنون: ٢٣، وسورة يوسف: ٢٣، وسورة سبأ: ٢٣، وسورة المائدة: ٦٠. =

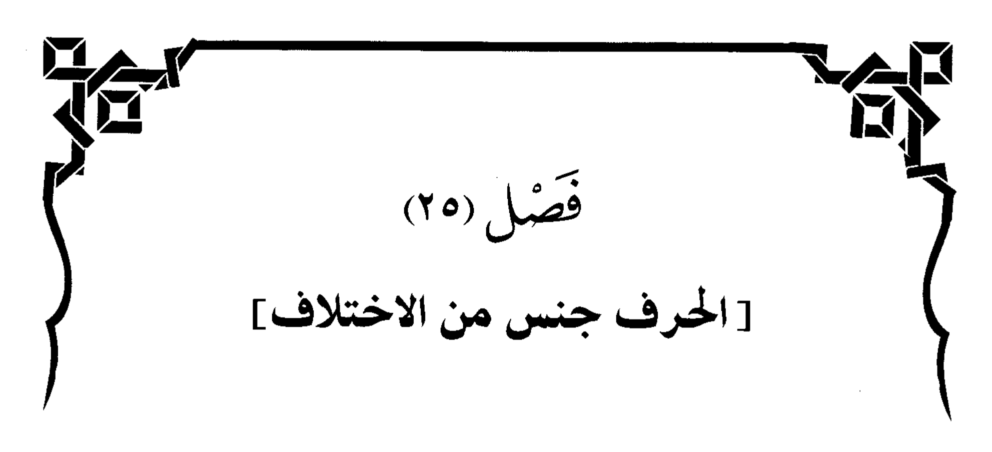
إذْ لم يَرِدْ فيه تعيين، على أنه[1] قد نُسخ كثير من السبعة[2]، فَمَنْ عَيَّنَ على شيء منه بهذا العـدد، فقـد أخذ في الابتداع، وخرج به عن حد الاتباع.

❐❐❐

= **أقول**: يفيد كلام الإمام الرازي أن كلاً من هذه الآيات قد وردت فيها قراءات متواترة وشاذة يتجاوز عدد كل منها السبعة في كل آية، أما المتواترة منها فهي دون سبعة أوجه في كل آية من هذه الآيات، أو من آيات القرآن كلها.

(١) قوله: «على أنه» بمعنى: مع أنه. وهذه طريقته في أسلوبه يربط الجمل ببعضها بالأدوات وكأنها جملة واحدة.

(٢) **أقول**: سبق قوله في الفصل (١٤) «فإن نُسخ شيءٌ من الأحرف السبعة فهو الأقل» ثم قوله في آخره: «وإن نُسخ شيء منها فهو الأخفُّ دون الأكثر». ويفيدك قوله هنا «قد نُسخ كثير من السبعة» أنه كثير في تعداده في نظر الإمام الرازي، ولكن المنسوخ ليس الأكثر بالنسبة إلى مجموع الأحرف السبعة، بل هو الأقل أو الأخف دون الأكثر. والله أعلم.



فَصْل (٢٥)

[الحرف جنس من الاختلاف]

فإن قال: فكيف يجوز أن يجاوز الاختلافُ في شيء من حروف القرآن على الأوجه السبعة، بعد التقرر أن النهاية هي السبعة تنزيلاً؟.

فالجواب: أننا إذا ذهبنا إلى أن المقصودَ مِن (أُنزل القرآنُ على سبع أحرفٍ) كان مرةً اللغات دون المعاني؛ وأخرى المعاني واللغات معاً، جاء من ذلك أنه إذا تعاقبت اللغات والمعاني على كلمة واحدة؛ وجب أنْ يكون ذلك أربعة عشر وجهاً[1].

[أ/ ٦١] فلذلك جاز أن [تجاوزَ][2] الكلمةُ الواحدةُ أربعة عشر وجهاً. بلى لو زاد باختلاف كلمة باللغات على سبعة أوجهٍ دون مغانٍ تُداخلها؛ أوْ بالمعاني دون لغات؛ لكان خروجاً بذلك عن السبعة، ولم يكنْ يجوز ذلك. ونحن لا نعرف في القرآن

---

(١) كل لفظ من القرآن رُويت قراءته بأكثر من سبعة أوجه؛ فإنه لم تتوفر في كل منها شروط القراءة المقبولة أو التواتر، كما أسلف الإمام الرازي في الفصل السابق: ٢٤.

(٢) في الأصل: (يُجاوز) بالياء. وهو سهو من الناسخ.

أحدَ القبيلين بهذه الصفة[1].

وإنْ ذهبنا إلى أن الأحرف السبعة **كلُّ حرفٍ منها جنس من الاختلاف؛ ذو نوع على ما مضى**[2]؛ فعلى ذلك أنْ لو اجتمع في كلمة واحدة ما زاد على عشرين من اختلاف اللفظِ؛ تغيَّر به المعنى أمْ لم يتغير؛ لما كان [خروجاً][3] عن السبعة الأحرف.

فأما ما زاد في الكَلِم على سبعة أوجه، أحدها: زيادةٌ عليها، وذلك ما وجدته من الاختلاف في **الكلمة الواحدة**، والثاني: ما يتولد من **تسلسل الكلم**[4]، وليس ذلك مجاوزةً عن السبعة، نحو ما في: ﴿كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾[النور: ٣٥] ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾[القمر: ٤١] ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝١ إِۦلَٰفِهِمْ﴾[قريش: ١ ـ ٢] لأنك إذا أَفردتَ كلَّ كلمةٍ من ذلك لم يكن اختلافُها إلا ما دون ذلك.

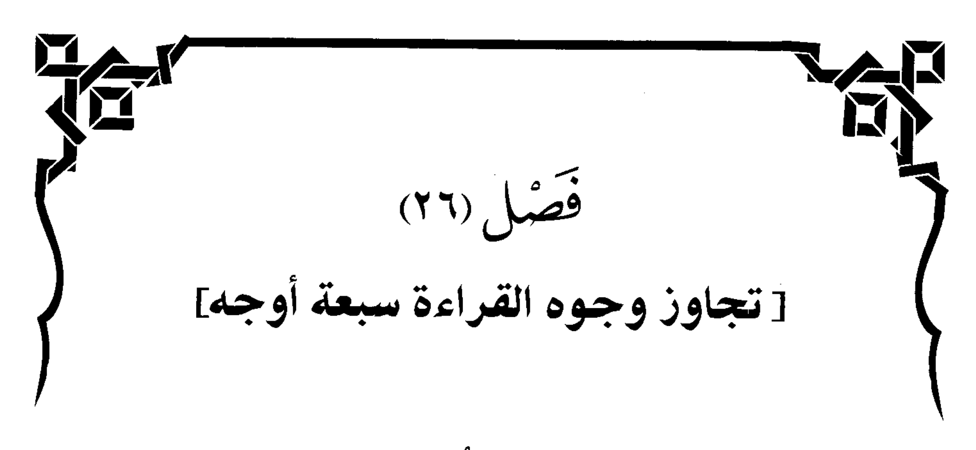
❐❐❐

(١) راجع التعليق على الفصل (٢١) وانظر ملياً الفصل الآتي (٢٦) والتعليق عليه.

(٢) مرَّ بك مثل هذا التعبير، وهو قول الإمام الرازي: «إن كلَّ حرفٍ من الأحرف السبعة جنسٌ ذو نوع من الاختلاف». وهو عند الإمام الرازي من التأويلات المحتملة احتمالاً. (انظر مطلع الفصل ١٧).

(٣) في الأصل: «به خروجاً» والصواب لغة كما أثبتُّ أعلاه. بتقدير: «لما كان اجتماع العشرين وجهاً خروجاً...».

(٤) مراده من «تسلسل الكلم»: التراكيب والجمل، وليس اللفظ المفرد أو الكلمة الواحدة.



فَصْل (٢٦)

[تجاوز وجوه القراءة سبعة أوجه]

فإن قيل: فكيف يصح أن يَبلُغ اختلافُ اللفظِ ما ذكرتَ من العدد؛ ما فوق الواحد ودون الثلاثين؛ ولم يَنزِل القرآنُ إلا دُفعةً واحدةً، كلُّ نجم منه نزل بوجه من القراءة متفقِ الألفاظِ على ما وُعي عند نزوله. ولم يبلغنا أنه رُفع ثم أُنزل مرة بعد أخرى على عدد وجوه اختلاف لفظه؟.

فالجواب: إنَّ إمكان ذلك من تغاير الأحرف السبعة على المُنْزَلِ الحاصلِ من القرآن في كل سنة [أ/ ٦٢] عند عَرَضَات رسول الله ﷺ على جبرائيل عليه السلام؛ ومُدَارستِهِ معه؛ على ما أسوق الخبر بإسناده آخر الفصل.

فعلى هذا **قد كان يَنزل كل نجم منه بوجه**، ويُلحقُ ما حصل من نجومه في كل سنةٍ ما شاء الله أن يُلْحِقَهُ من الأحرف السبعة، فيأخذ جبرائيل به على رسول الله ﷺ؛ مُبلِّغاً عن الله و[مُؤدياً][1] عنه، ويؤديه

(١) في الأصل المخطوط: «مؤدٍ». والظاهر أنه سهو من الناسخ والصواب لغة كما أثبته أعلاه.

رسول الله ﷺ إلى الأمة، فاسْتَجْمَعَتْ هذه الوجوه المختلفة من القراءات في مدة حياته ﷺ. فرُبَّ رجلٍ شَهِدَ وجهاً، ورب آخرَ شهد وجهين؛ وآخرَ ثلاثاً؛ وعلى هذا إلى تتمة الوجوه المُنْزَلة مُسَانَهَةً[1]. فلذلك كان يقع بينهم الترافع والتنازع في القراءة، لأنَّ واحداً منهم ربما لم يسمع جميع وجوه الاختلاف، أوْ إن سَمِع لم يَحفظ، فلو قِيسَ جواز عدد اختلاف كلمةٍ في اللفظ تعرّضاً به[2] ﷺ؛ لجاز أن يكون اختلافُ كلِّ كلمة اختُلف فيها زيادةً على عشرين وجهاً؛ فيمن قال بأن اللغات السبع لم تنزل إلا متعاقبة؛ على ما نزلت به المعاني.

ومن قال بأن اللغات نزلتْ جملةً وذهب بهم إلى خبر الاستزادة، لأنه عليه الصلاة والسلام كان [يستزيدُ][3] المَلَكَ ويَزيدُهُ إلى أن بلغَ سبعةَ أحرفٍ في حالة واحدة، فبذلك ارتفعت له اللغات في عَرْضةٍ واحدة، فعلى ذلك [أ/ ٦٣] يجوز أن يَبْلُغَ تغاير اختلاف الكلمة الواحدة ثلاثين وجهاً، لحصول سبعة أوجه من اللغات له في عرضةٍ واحدةٍ، وثلاثة [وعشرين][4] وجهاً من التغاير التي هي غير

---

(١) قوله: «مسانهة» بمعنى: سنوياً في شهر رمضان كما ثبت في الصحيح.

(٢) كذا في الأصل: (تعرضاً به) والظاهر أن مراده: بعدد معارضة جبريل للرسول ﷺ بالقرآن.

(٣) في الأصل: «يستزيده» بزيادة الهاء، وهو سهو في النسخ.

(٤) في الأصل المخطوط «وثلاثة وعشرون» خطأ نحوي، والصواب بالياء والنون.

اللغات[1]؛ في مدة حياته في مبعثه، وذلك ثلاثة وعشرون سنة.

وقد كان يَعْرِض[2] القرآنَ في كل سنة منها، ويتعاقب على قراءته ما شاء الله من الحروف، وقد عرض في السنة التي توفي فيها مرتين بذلك.

حدثنا أبو محمد عبدالله بن يوسف بن باموية الأصبهاني بنيسابور حدثنا إبراهيم بن عبدان الهمَذاني بمكة حدثنا مسلم بن حاتمٍ العُكْليّ

---

(١) **أقول**: هذا التصور ملازم للقراءات الشاذة، التي لم يتوفر فيها التواتر أو شروط القراءة المقبولة. ولكن لا داعي لهذا الافتراض أو التصور. ويلاحظ هنا عدة أمور:

١ ـ إن لغة كل قبيلة فيها أكثر من لفظ لبعض الكلمات. وذلك حسب تعدد ألفاظها في بطون تلك القبيلة. فالقرآن منزل بمراعاتها تحقيقاً للتيسير، وخاصة في بداية تنزيل القراءة بالأحرف السبعة.

٢ ـ وقع بعد ذلك نسخ لكثير من الأحرف السبعة؛ حسبما أفاد الإمام الرازي في الفصل (٢٤).

٣ ـ إنَّ الكلمات التي بلغتْ سبعة أوجه أو أكثر في القراءة لا يمكن القطع بقرآنيّة كل وجه منها، إذْ لم يُنْقل بالتواتر كل منها، أوْ لم تتوفر فيها جميعاً شروط القراءة المقبولة. راجع الفصل (٢٤).

٤ ـ إن قول المصنف بجواز حصول ثلاثة وعشرين وجهاً من التغاير؛ غير اللغات؛ في ثلاثة وعشرين سنة، إنه مجرد تصور عجيب، لا صلة له بالواقع، ولا يستند إلى دليل مقبول. والله أعلم.

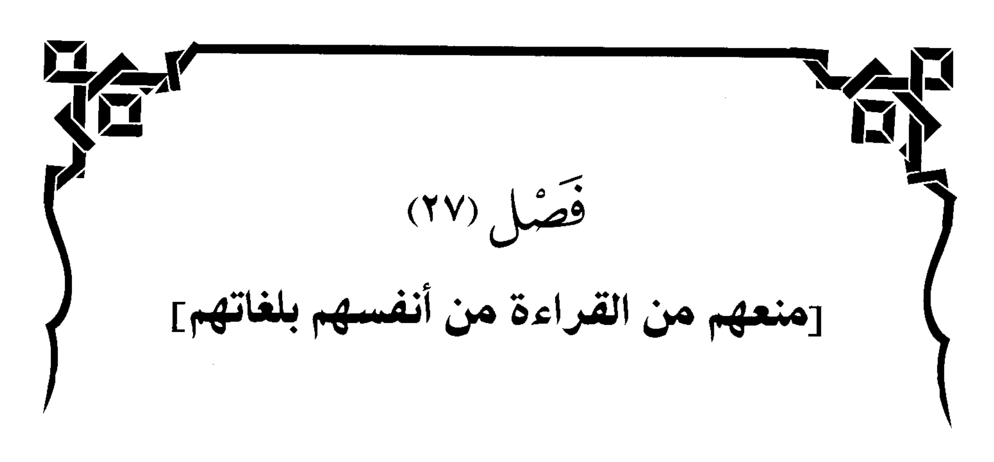
(٢) يعني أن الرسول ﷺ كان يعرض القرآن على جبريل كل سنة، كما نصَّ عليه الحديث أعلاه.

حدثنا هُدْبة بن خالد عن حمّاد بن سلمة عن ثابت عن أنس عن عائشة عن فاطمة رضوان الله عليها قالت: قال لي رسول الله ﷺ: (يا فاطمة كان جبرائيل يأتيني في كل سنة مرة يعارضني بالقرآن، وقد أتاني العامَ مرتين، ولا أُراني إلا أُفارق الدنيا)[1].

❐❐❐

---

(١) رواه البخاري بسياق طويل، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، الحديث: ٣٦٢٣ وَ٣٦٢٤ وفيه: (.. وإنه عارضني العامَ مرتين، ولا أُراه إلا حضر أجلي..). ط. أولى. المطبعة العصرية ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م. ورواه مسلم في فضائل فاطمة، وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم، وانظر فتح الباري: ٩/ ٤٣. وانظر أحاديث معارضة جبريل للرسول بالقرآن في مبحث: شغف الرسول وأصحابه بحفظ القرآن أساس تواتره. ط. جامعة أم القرى. وانظر المعجزة الخالدة. ص: ٦٩ ـ ٧٠. ط. رابعة، دار اليمامة، دمشق، وكلاهما من تأليف: أ. د. حسن ضياء الدين عتر. وانظر: الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها؛ مبحث: معارضة جبريل رسول الله بالقرآن. ص٢٦٦ ـ ٢٦٧.



فَصْل (٢٧)

[منعهم من القراءة من أنفسهم بلغاتهم]

فإن قال: كيف يكون مدار جميع اختلاف القراءة على التنزيل؛ ويكون جميع ذلك من الأحرف السبعة؛ مما صح في عَرَضاته عليه الصلاة والسلام؛ وقد وجدنا عُمر نَهَى عن بعض اللغات والإقراءِ [بها][1] عبدَالله بن مسعود؟ فلولا أن بعض الأحرف مما توسع فيه الناس من تلقاء أنفسهم؛ وإن لم يكن جميعها؛ لما كان لعمر أن ينهاه عن ذلك؟.

فالجواب في ذلك: أن هذا الخبر صحيح، وبه أخبرنا أبو عبدالله البصري قال حدثني أحمد بن إسحاق [أ/ ٦٤] المالكي قال: حدثنا أبو العباس المُعدِّل **حدثنا أبو داود** حدثنا الحسن بن علي الواسطي عن هُشيم عن عبدالله بن عبد الرحمن بن كعب الأنصاري عن أبيه عن جده أنه قال: «قرأ رجل ﴿ثم [بدا][2] لهم من بعد ما رأوا الآيات لَيَسْجُنَنَّه عتى حين﴾[يوسف: ٣٥] فقال عمر: مَنْ

---

(١) لفظُ [بها] زيادة أثناء التحقيق.

(٢) في الأصل: (ندا) بالنون وهو تصحيف أثناء النسخ.

[أقرأكها](1)؟ فقال: أقرأنيها ابن مسعود، فقال عمر: ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾[يوسف: ٣٥]. فكتب إلى ابن مسعود: (أما بعد؛ فإنَّ اللهَ أَنزلَ القرآنَ بلغة قريش، فإذا أتاك كتابي هذا، [فأَقْرِئِ](2) الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هُذَيْل. والسلام عليك).

لكن هذا الخبر يحتمل أمرين:

أحدهما: أن هذا الحرف قد كان مما نزل كذلك، ثم نُسخ القراءةُ بمثله، ولم يكن عبدالله يعلم به حتى أَعلَمه عمرُ، ويكون دليلُ نسخه أننا لم نجده في مصاحفنا؛ مع إقراء عبدالله؛ مع علمه بالقرآن به، ونهي عمر عنه(3).

وَ[ثانيهما](4): يحتمل أن يكون مما رُخِّص لكل قوم أن يقرؤوا

---

(١) في الأصل: (أقرأكما) بالميم، وهو تصحيف.

(٢) في الأصل: (فاقرا).

(٣) **أقول**: يحتمل النص ـ كما أفاد المصنف ـ أن يكون ذلك مما نزل في الأحرف السبعة ثم نُسخ في جملة ما نُسخ منها؛ جمعاً للمسلمين على لسان واحد متقارب مع اللغات العربية الأخرى، وهو لسان قريش. و«ما قام به الاحتمالُ سَقَط به الاستدلال» هذا بعد أن يتقرر ثبوت النص عن عمر ﷺ، وبعد أن يلزم الأخذ به؛ فإنه يتعارض مع أحاديث الأحرف السبعة البالغة رتبة التواتر؛ ويتعارض أيضاً مع كثير من القراءات المتواترة التي تثبت نزول ألفاظ من القرآن بغير لغة قريش. وبالله التوفيق.

(٤) [ثانيهما]: زيادة في أثناء التحقيق.

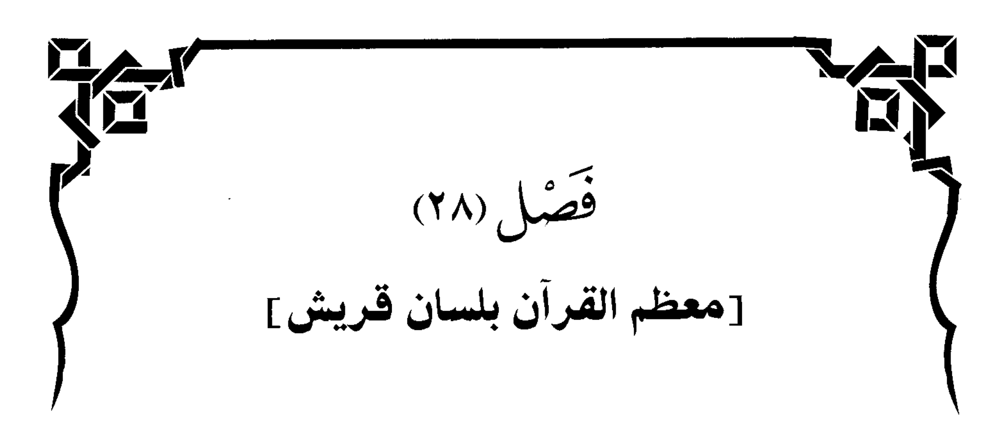
بلغاتهم في بدء الإسلام(١)، ثم حُمِلوا بعد استقراره على الوجوه المنزلة، إن كان وجهاً أو وجهين فصاعداً؛ على لغة قريش ومن داناهم من العرب.



(١) **أقول**: إن زعم الترخيص في بدء الإسلام لكل قوم أن يقرؤوا بلغة قبيلتهم؛ كحكم عام؛ هو تصور وهمي محض، ولا دليل عليه أبداً. إنما الإباحة في ألفاظ قليلة بسبب العجز عن تعديل النطق؛ أو مداراة للحرج الشديد، بسبب شدة العصبية للقبيلة ولغتها، وخاصة عند حديثي العهد بالإسلام. فكانت الإباحة تألفاً لقلوب هؤلاء؛ وهم قلة، وحكمها مؤقت لكل مسلم بحسب حاله إلى أن يتمكن أمره. ومثله في ذلك مثل الأعجمي المتعسر نطقه بالقرآن، حتى في زماننا: قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾[الحج: ٧٨]. أما الأحرف السبعة فحكمها عام للجميع في كل أحوالهم، يقرأ بها كل منهم بحسب رغبته واختياره، مما أنزل الله فيها.

لكن هذا القول يُرجع **تفسير الأحرف السبعة إلى سبع من لغات القبائل العربية**؛ ويؤكده تأكيداً قوياً.

وسبق أن ناقشتُ زعم الترخيص لكل قوم أن يقرؤوا بلغة قبيلتهم. (راجع التعليق في الفصل: ١٩، وانظر للأهمية الفصل: ٣١).



فَصْل (٢٨)

[معظم القرآن بلسان قريش]

فإن قال: فقد قال عمر: «أما بعد؛ فإن الله أنزل القرآن بلغة قريش» فهذا ما يدل على أن التنزيل لم يكن في اللغات إلا بوجه واحد!.

فالجواب: أن ذلك مما يحتمل أنه إخبار عن أكثر القرآن [أ/ ٦٥] وعامّته[1]، لأننا نجد في القرآن لغاتٍ كثيرةً مما ليس من لغة قريش؛ **بإجماع من أولي اللسان**، ثم لم يمكنّا دفعها عن كونها من القرآن.

وَيحتمل أنه أراد تلك الكلمة التي هي ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾[يوسف: ٣٥]. وقد يُسمى ذلك بالقرآن[2]، وما أكثرَ ما جاءنا في الخبر مثل هذه اللفظة

---

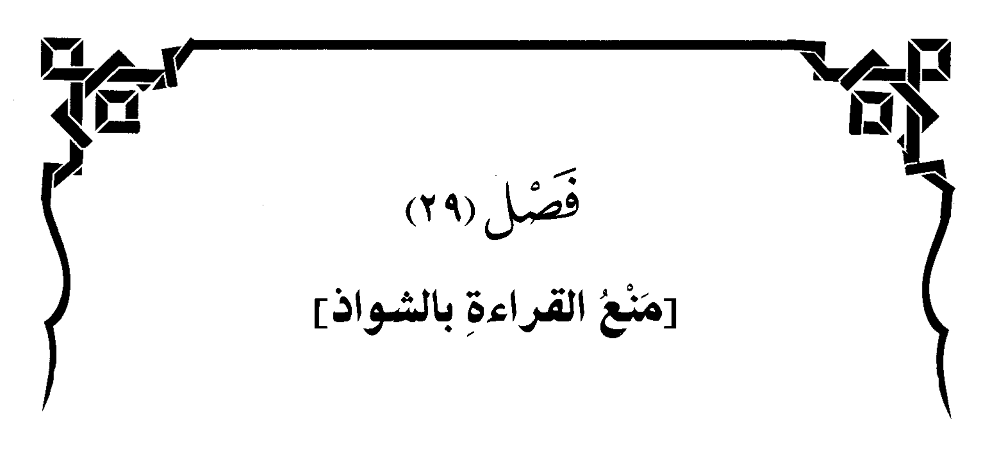
(١) مراد عمر من كلامه؛ عند المصنف: (أكثر القرآن بلسان قريش، وكذا قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾[يوسف: ٣٥]). والله أعلم.

(٢) وتفهم كلام عمر؛ حسب هذا الاحتمال؛ بتقدير مضاف محذوف، نحو: «فإن الله أنزل **هذا الموضع** من القرآن بلغة قريش». ويقصد قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾[يوسف: ٣٥].

في المخصوص من الأحكام مما أُريد به موضع بعينه؛ وبعضٌ من القرآن؛ دون جميعه[1].

❐❐❐

(١) وهذا من باب العام الذي أُريد به خاص، وهو موفور في النصوص؛ ومعروف في كتب أصول الفقه وكتب علوم القرآن. والله أعلم.



فَصْل (٢٩)

[مَنْعُ القراءةِ بالشواذ]

فإن قال: فقد تقدم أنَّ بعضَ الأحرف السبعة هي نحو (هلم؛ وَتعال؛ وأقبل) وبعضَها نحو: «إلا زَقيةً» بدل (إلا صيحة)، وَ«كالصوف» مكان ﴿كَٱلْعِهْنِ﴾[القارعة: ٥][(١)]. وأنْ جاء فيها التقديمُ والتأخير والزيادة والنقصان؛ وإقامةُ صفات الله بعضِها مُقامَ بعض؛ نحو ﴿عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[النساء: ٢٦] مكان ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[البقرة: ١٧٣ ـ ١٨٢ ـ ١٩٢]. وكذلك صفاتُ أهلِ الجنة والنارِ، بعد أن لا يوصف أهلُ إحدى الدارين بصفة أُولي الأخرى. ونحن لا نجد شيئاً من ذلك في مصاحفنا، ولا في تلاوة عوامِّ المسلمين، فهل يجوز أن يَترك [القارئ][(٢)] شيئاً من القرآن مهجوراً؟

فالجواب: أنْ لا يجوز أنْ يترك القراءة بشيء من السبعة الأحرف؛ إلا على صفة نذكرها، **وأنَّ نحو ما ذكرتَ في شبهها من**

---

(١) راجع في هذه القراءات الفصل (١٢).

(٢) كلمة [القارئ] إضافة في أثناء التحقيق، ليستبين القصد، والمراد به الصحابي والتابعي ونحوهما.

الشواذ الكثيرة؛ المتنافرة الغريبة؛ الخارجة عن مشاهير القراءات؛ واختيارات الأعلام من الأئمة على موافقةِ الخطِ؛ ومخالفتِهِ؛ مما لا يدع [للقارئ التلاوةَ][1] بها في المحاريب وعلى المنابر [أ/ ٦٦] وفي المكاتب؛ وفيما بين محافل المسلمين؛ والإقراءَ بها؛ ولا كتابةَ المصاحف عليها؛ فإن لها إعلالاً من وجوه مختلفة، فلذلك تَخلَّفتْ عما ذكرتُ[2]، وإنْ تداولتها الأئمة فيما بينهم؛ إِخباراً وتحديثاً ومذاكرة، واستدلوا ببعض ذلك على ما اختاروه من مشاهير القراءة، واعتبروا ببعضها. وقد نزعوا[3] بعض ذلك فجعلوه أدلة على الأحكام والسنن والتفسير، وقد أُضيفَ بعض ذلك إلى النبي ﷺ، فَسُمّي

---

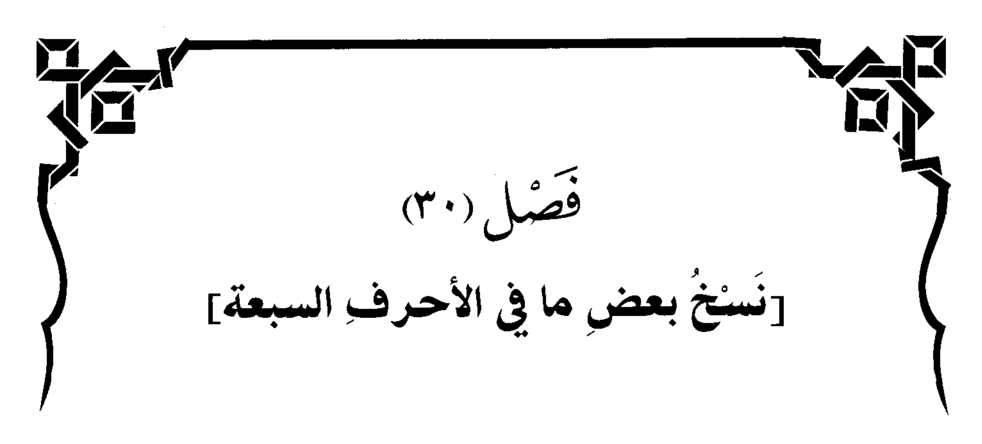
(١) في الأصل المخطوط: «القارئ والتلاوة» ولا يستقيم المعنى بذلك إطلاقاً. فدل على وجود سهو قلم. والصواب ما أثبت أعلاه. ومراد المصنف: أن وصفَ الشذوذ في القراءات لا يسمح للقارئ التلاوة بها؛ ولا الاقراء بها؛ ولا كتابتَها في المصاحف. أي لا يُباح له ذلك لأن فيها عللاً مختلفة.

(٢) يعني أن وصف الشذوذ في تلك القراءات؛ وتوفر العلل فيها؛ جعلها متخلفة عن جواز القراءةِ أو الإقراءِ بها؛ أو كتابة المصاحف عليها. فذلك ممنوع شرعاً.

(٣) قوله: «**وقد نزعوا بعض ذلك** فجعلوه أدلة على الأحكام والسنن والتفسير»: يعني: نزعوا بعض القراءات الشواذ، أي أخرجوه، أو استخرجوه أدلة. كما ورد في القرآن: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ﴾[الأعراف: ١٠٨] أي أخرج يده.

بقراءته؛ وبعضُها إلى الصحابة وإلى مصاحفهم وإلى التابعين من بعدهم؛ على ما نجده ما بين المرفوع والموقوف والمُرسل والمُدْرَج والمقطوع؛ وها أنا ذاكرٌ إِعلالَها مفصّلةً إن شاء الله.

❒❒❒



فَصْل (٣٠)

[نَسْخُ بعضِ ما في الأحرفِ السبعة]

فأَوَّلُ تأخُّرِها عن التلاوة نَسْخٌ، والنسخ جائز على الأحرف السبعة، كما كان جائزاً في أصل التنزيل. فإنْ رأيتَ شيئاً من هذه الشواذ خارجاً عن رسم المصحف مع صحته في الأثر؛ فاعلم أنه مما رُفع وبقيَ مذاكرتُه في أفواه الناس، على ما جاء من حديث أبي موسى: (سورةٌ كنا نقرؤها ونُشبهها ببراءة بطولها وحدِّها، وسورةٌ كنا نسميها المسبِّحات) ونحو ذلك.

فإن قال: فبأي شيء [أ/ ٦٧] **يُستدل على نسخ** هذه الأحرف التي ذكرتَها؟.

فالجواب: أننا كما وجدنا هذه الحروف صحيحةً، ولم نجدها في المصاحف، علمنا أنها منسوخة؛ بدليل خروجها عن الإمام[١]. [ولولا][٢] ذلك لاتَّخَذَ بها الإجماع. كما لم يَبِـنْ لنا نسخُ المسبِّحات

(١) قوله: (الإمام) على حذف الموصوف، يريد: المصحف الإمام، وهو مصحف عثمان رضي الله عنه.

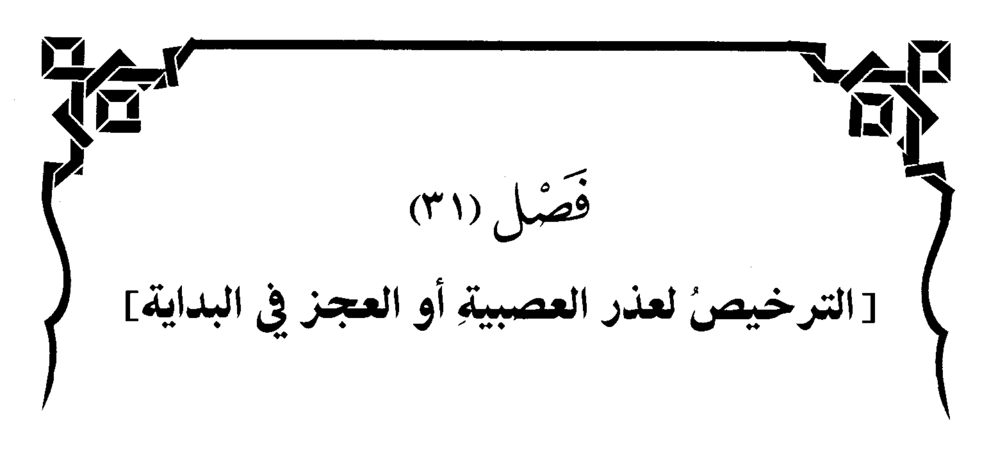
(٢) في الأصل: (ولا) وهو سهو في أثناء النسخ.

وغيرها إلا بذلك. فإن اتخذ به متخذٌ من الصحابة؛ فإنْ كان قَبلَ إجماعهم على ما في الإمام؛ وإنْ ثَبَتَ عليه بعضهم بعد ذلك؛ فإنه على شك منه، **والأَخذُ بالإجماع لا غير.**

وقد يكون منسوخاً من الأحرف السبعة حكماً؛ وثابتاً خطاً. وذلك كل كلمة اختُلِف فيها لفظاً وحكماً على موافقة الخط واتَّخَذَ بأوجه الاختلاف التي فيها الأئمةُ مما لا يمكن دفع أحد الوجوه منها عن كونه قرآناً. ولاسيما إذا تَنافت الأحكام بتغايرها، فيَجري مثلُ ذلك مَجْرى: ﴿وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾[البقرة: ٢٤٠] مع ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾[البقرة: ٢٣٤] ومَجْرى ﴿فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ﴾[النساء: ١٥] مع ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾[النور: ٢].

وقد كان في أصل التنزيل ما رُفِع من القلوب جُملة على ما جاء أَنها: «رُفعت البارحة من صدور الرجال». ولا أدري هل كان مثل ذلك في الأحرف أم لا.

❐❐❐



فَصْل (٣١)

[الترخيصُ لعذر العصبيةِ أو العجز في البداية]

ومما تأخر عن التلاوة شِبهُ النسخِ، وهو ما رُخص لأوائل أهل الإسلام [أ/ ٦٨] أنْ يقرؤوا بلغاتهم؛ لمعنيين:

أحدهما: لتأليف قوم من الأعراب على الإسلام؛ بمثل ذلك، لِمَا كان فيهم من جفاء البادية وغِلظة الطباع؛ ممن لم يكن كلامهم على لغة قريش. فلو كُلّفوا قراءة القرآن بغير ما يعتادونه من اللغات لأدّاهم إلى النَّبْوة عن الدين؛ أو النَّفرةِ عن القرآن، لِمَا كان عليه أمر العرب العاربة من الأَنَفَة والعصبية؛ والمشاحة في اللغات؛ وترجيح كل قبيلة منهم لسانه على لغة غيره فصاحة. **وقد كان فيهم مَنْ يكون بذلُ المهجة أيسرَ عليه من تبديل اللغة.**

وفي مثل ذلك جاء عن حماد بن زيد أنَّ رجلاً استعدى السلطانَ على آخرَ بالمدينة، فقال له: إنه يُمدّد القرآنَ، وإذا هو رجل إذا قرأ هَمَزَ.

وبلغني أنه قيل لأعرابي: أَقَرَأَ أبوك؟ **فغضب**، فقال: لا، فقيل له: أَقَرَا أبوك؟ فقال: نعم، الأول بهمزتين، والثاني بهمزة واحدة.

ثم إن هذه الرخصة كانت لهم بمنزلة ما دُعوا إليه في ابتداء الإسلام من تجريد كلمة التوحيد فقط، فقيل لهم: (من قال لا إله إلا الله دخل الجنة)[1]. ولم يُكَلّفوا حينئذ أحكام الشريعة، فلما استقوا الإسلام وهاجر قوم إلى المدينة، وصدقوا ما عاهدوا الله عليه ببذل المهج في المعارك، وأُومِنَ منهم الردةُ، كُلِّفوا لوازم الشرع على الاستدراج شيئاً منها بعد آخر. **ولعل أنْ لو كُلِّفوا ابتداءً لرغب كثير منهم [أ/ ٦٩] عن الدين جملة، أو ارتدَّ من شاء الله عنه بعد الدخول فيه.**

وكذلك كانت هذه الرخصة لأُلئك في القراءة. ومثل هذه الرخصة ما أُعطي قوم من الأشراف الأغنياء سهماً من الزكاة، وهم

---

(١) أخرجه الإمام أبو داود بلفظ: (من كان آخر كلامه: لا إله إلا الله؛ دخل الجنة). «سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب التلقين: ٤/ ١٩، الحديث ٣١٠٧. ط. أولى، دار القبلة، تحقيق الشيخ محمد عوامة». وأخرجه الحاكم وصححه، وأقره الذهبي: المستدرك: ١/ ٣٥١.

وأخرجه الإمام مسلم بلفظ (من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة) كتاب الإيمان، باب الدليل أنه من مات على التوحيد دخل الجنة: ١/ ٥٥. ويشهد له في الباب قبله حديث النبي عند موت عمه أبي طالب.

وأخرجه الإمام البخاري بسياق آخر في معرض جواب عن سؤال لأبي هريرة بقوله: (أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة، من قال لا إله إلا الله؛ خالصاً من قلبه أو من نفسه). «صحيح البخاري، كتاب العلم، باب الحرص على الحديث: ١/ ٥٩، الحديث: ٩٩».

المؤلفة قلوبهم، فلما عَزَّ الإسلامُ مُنِعوا[١].

---

(١) **أقول**: هذا استدلال مع الفارق، فإن الصحابة رضوان الله عليهم، لما دخلوا في الإسلام لم يلبثوا أن تمكّن الإيمان في قلوبهم، وأضحى الاعتصام بكتاب الله وسنة الرسول ﷺ أَوْلى وأجدر بالتمسك أو التعصب؛ حرصاً على ثواب الله وشرف النطق السليم بوحي الله. وإذا كان حصل غض النظر عن تجاوز بعضهم في التلاوة مع القدرة بسبب العصبية، والحرج الشديد، فإنه سرعان ما ينتقل من هذه الحالة رغبة فيما عند الله. لذلك لا نجد في نصوص أحاديث الأحرف السبعة تعليلاً صريحاً بأنها نزلت لمعالجة هذه العصبية. بينما نجد تعليلاً قوياً بالأُميّة والإغراق فيها بتقدم السن أو بالانشغال عن التعلم لدى المرأة والخادم ونحو ذلك. (راجع الحديث رقم ٤) وما تصورّه المصنف من حصول ترخيص بسبب العصبية؛ فإنه يُتصور لأُناسٍ قلائل بحسب حالهم؛ أو كحكم الأعجمي الحديث العهد بالإسلام والعربية، وتكون قراءة الواحد منهم مختلفة عن كلمات الوحي بلسان قريش في ألفاظ معدودة.

جعل الإمام الرازي التعصب للغة القبيلة؛ والحرج الشديد في النطق بغيرها؛ موازياً للمشقة أوْ للعجز عن النطق بلغة قريش. وتؤيّده القاعدة الفقهية: «ما قاربَ الشيءَ أُعطيَ حكمه».

أقول: لكن هذا لا يعني وجود ترخيص عام أو إباحة عامة لكل امرئ أن يقرأ القرآن بلغة قبيلته؛ ولو بدون مشقة أو عجز. وأرى أَن هذه الإباحة تَجاوزٌ في التعبير، وأنها مبنية على مجرد تصور يفتقرُ إلى دليل قوي مُلزم!!

إلا أنه حصل إرساءُ حكمٍ عامٍ للجميع بتنزيل القرآن على سبعة أحرف، ليقرؤوا بما تيسر منه. فأزال هذا الحكم عن العرب المشقة؛ كما أزال الحرج الشديد بسبب التعصب للغة القبيلة. فقد وَسِعَ تنزيلُ القرآن على سبعة أحرف تفاوتَ لغاتهم. فالحمد لله على تيسيره القرآن لتلاوةِ وتدبُّرِ جميع أفرادِ الأمة العربية، وهم أساسُ ونواةُ الأمة الإسلامية. (راجع التعليق الطويل للمحقق في آخر الفصل١٩).

[ثانيهما][1]: **والمعنى الآخر** الذي رُخِّص به لقوم أن يقرؤوا بلغاتهم وإن خالفوا لغة التنزيل **هو رخصة ضرورة**. وذلك لأن العرب كانت أُمّة أُمية، وقد [كان][2]يدخل في الإسلام من طَعَنَ في السن من المشايخ والعجائز، [فلو][3] أُخذوا بتأدية القراءة على لغة التنزيل؛ لَعَجَزَ كثير منهم عن أخذه جملة، إنْ شئتَ من جهة تحويل الطباع، وإنْ شئتَ لما في القرآن من كثرة التشابه في الكَلِم والإعرابِ والتكرارِ، فرُخّص لهم أنْ يقرؤوا بلغاتهم بعد أنْ لا يخرجوا عن معنى التنزيل جملة، وأن يقيموا على ما مضى من الصفات بعضـِها مُقَامَ بعض. فكان ذلك لهم توسع في القرآن؛ وتنقّلٌ من موضع إلى آخر؛ دون تغييرِ حكمٍ ولا إحداثِ صفةٍ ليست في القرآن؛ وإن كان في موضع غير ما يتلونه؛ ولا الإتيانِ بمعنى معدوم في جملته.

فلما هاجر أولئك أيضاً، وكثروا، وعُنُوا بالشريعة، وارتفعت الأمية عن كثير منهم بتعلمهم الكتاب والحكمة والكتابة، **حُملوا أيضاً في قراءة القرآن على أفصح اللغات، وأوضحها من لغة قريش ولفظه المعجز؛ ولغة من نزل القرآن بلغتهم**. فإنهم تُركوا وإياها على ما هي به في المصاحف؛ من غير أنْ علم كل واحد بالنهي عن مثل ذلك إلا بعد كتابة المصحف. فلما كُتبت المصاحف لِقَطْعِ [أ/ ٧٠] الخلاف

---

(١) كلمة [ثانيهما] إضافة في أثناء التحقيق.

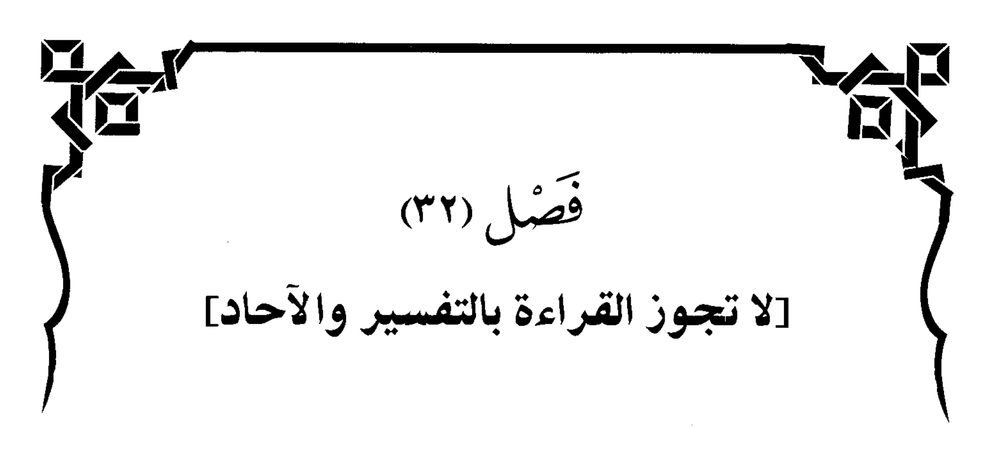
(٢) في الأصل: (كانت) سهو في النسخ.

(٣) في الأصل: (فلولا) وهو سهو قلم.

مابين الناس، صار ما جاوز مرسومها معلوماً عند الإجماع، أنه مما نزل ثم نُسخ، أو رُخص لهم أن يقرؤوا به ثم نُهوا عنه، على أنَّ حكمَ المضطرِ باقٍ في ذلك[1].

❐❐❐

(١) **أفاد المؤلف أن حكم المضطر باق إلى يوم القيامة**، ويلاحظ المسلم النبيه أحوال العوام والعجم المسلمين فيجد أنه من العسير على كثير منهم اتقان ألفاظ القرآن، وأنه لابد من غض النظر عن بعض ألفاظهم ومن قبول عذرهم لفرط العامية أو العجمة عند أحدهم، واستحكامها في لسانه. إلى أن ييسر الله له بالتعلم الخروج من ربقتها. فيطوع لسانه بالقرآن فتجده حريصاً على إتقان النطق بالألفاظ القرآنية كما وردت؛ بشوق ولهفة، وذلك بدافع إيمانيّ راسخ.



فَصْل (٣٢)

[لا تجوز القراءة بالتفسير والآحاد]

فأما ما عدا ما ذكرته من الناسخ؛ والمرخَّصِ لهم للتأليف؛ أو الضرورة؛ مما يتعاطاه الناس من هذه الشواذ على الصفة التي مضت أول الفصل، فإنه على ضربين: موافق للخط؛ ومخالف له.

فإن كان مخالفاً فإنه كان كالتفسير من الصدر الأول، فيوهم النقلة أنه ظاهر التلاوة.

وإن كان موافقاً بحيث كان شذوذه منْ قِبَل الحركات والسكون والألفاظ المستغربة؛ فإنما تخلف عن اختياراتِ الأئمة، وقراءة العوام[1]، **لوروده من طريق الآحاد دون التواتر.**

وقد يقع في مثل ذلك: المُصَحَّفُ، والموهوم، والمشكوك فيه، والأغلوطات. ومنه يقصد القرآنَ أُولو الزيغ والإلحاد بالتدليس على الغباة من العوام، فلذلك لا يُمَكَّن من الاتخاذ بشيء من ذلك مخافة الشبهة، فلْيتحقق امرؤ مسلم أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا أعرف

---

(١) قوله: (قراءة العوام): ظاهر السياق أنه أراد: قراءة العموم، أي القراءة المشهورة المتداولة.

بكتاب الله ولفظه المعجز من غيرهم، لأنه نزل بين ظهرانَيْهم، وذلك الذي تحداهم للإيمان، والله هداهم، [وكانوا][1] أشح على القرآن من غيرهم. فلو علموا أن شيئاً منهم شذَّ عن الإمام[2]، أو دخل فيه ما ليس منه، لما أجمعوا عليه، إلا أن يكون منسوخاً مرفوعَ الخط والحكم، مما أجمعوا على نسخه فلم يرسموه خطاً. [أ/ ٧١] وهم كانوا أعلمَ بالناسخ والمنسوخ من غيرهم، فلذلك أخّروه[3].

ثم إن الأئمة الأعلام المختارين لحروف الاختلاف كانوا أعرف بأثر ما وجب تقديمه من رسم المصحف ممن بعدهم، لأنهم كانوا نُقّاداً عرفوا صحيحَها من سقيمِها؛ ومتواترَها من شواذِّها وآحادِها؛ ومُوافِقَها للرسم من مخالِفِها. ولْيَتَّقَ اللهُ في كتابه، فإنه السبب المتصل بينه وبين خلقه، ولا يُتَّخَذَنَّ إلا بما وافق رسم الإمام واختيارات الأعلام من الأئمة. فإن الصحابة والأئمة هم المحجة والحجة، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

فهذا ما حضرني في هذه المسألة أوردته على الوَجْز، وفيه غُنْيَةٌ لمن أراد أن يتصورها، لكنني قد أردفتها بمسائلَ أُخُرَ مما يُعترض عليها بها، والله الموفق.

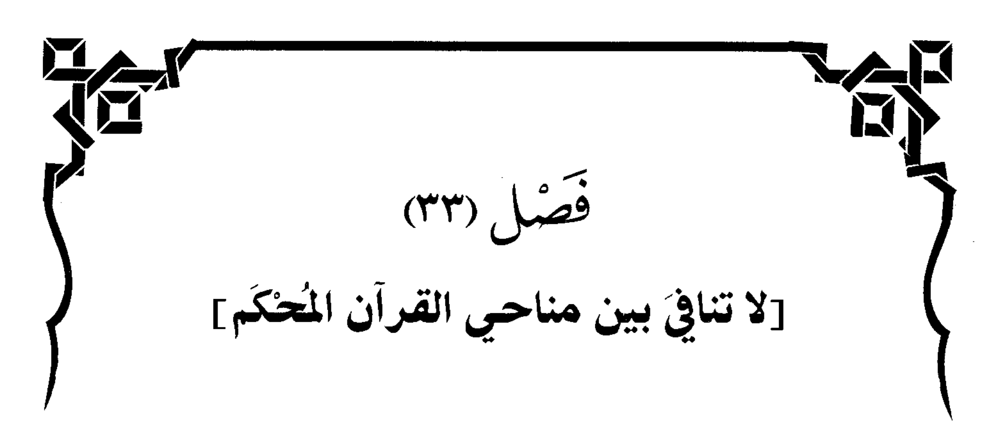
❏❏❏

---

(١) في الأصل: (وكان).

(٢) أي شذَّ بعضهم عن المصحف الإمام، وهو مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه. وقد أجمعت الأمة عليه دون غيره، من عصر الصحابة إلى عصرنا هذا.

(٣) أي لم يدونوا في مصحف عثمان ما نُسِخَ تلاوة؛ ولا التفسير.. بل جرَّدوا المصحف عن كل ما ليس قرآناً مُحكمَ التلاوة.



فَصْل (٣٣)

[لا تنافيَ بين مناحي القرآن المُحْكَم]

إن قيل: هل تتنافى معاني الأحرف السبعة إذْ صرفناها إلى تغاير المعاني باختلاف الألفاظ؟.

فالجواب: أن جملتها على ثلاثة أضرب:

أحدها: فيه تنافي المعنى، وهو ما تقدمنا به من المناسيخ؛ على ضربيها اللذين هما: رفعُهُ جُملة رسماً وحكماً؛ أو رفعُه حكماً مع بقاء الرسم، وذلك لاستحالة وجود الحكمين المختلفين حظراً وإباحة من جهة واحدة في حالة على شيء بعينه.

والثاني: قد جاء في صورة التنافي أو التضادّ وليسا فيه، وذلك ما نجده في الكلمة الواحدة من اختلاف اللفظ باختلاف المعنى، مما يوجب أحدُ اللفظين: النفي. والثاني: الإثباتَ، أو الخبرَ والاستخبارَ، وكذلك [أ/ ٧٢] اختلاف أبنية الأسماء؛ وتصريف الأفعال؛ مع اختلاف ترتيبها بإسنادها إلى الفاعلين والمفعولين؛ ووجوه الإعراب؛ وتناوب الأدوات وتغاير المخاطبات. وكذلك ما نجده من الإثبات والحذف، والتقديم والتأخير، وعلى هذا القياس إنْ خرج شيء من اختلاف الألفاظ بتغاير المعاني مما أوردته.

والثالث: اختلاف الألفاظ فقط؛ دون المعاني، مما لا تنافي فيه، ولا يوهمه، وهي اللغات.

فأما المناسيخ فقد مضى صورتها.

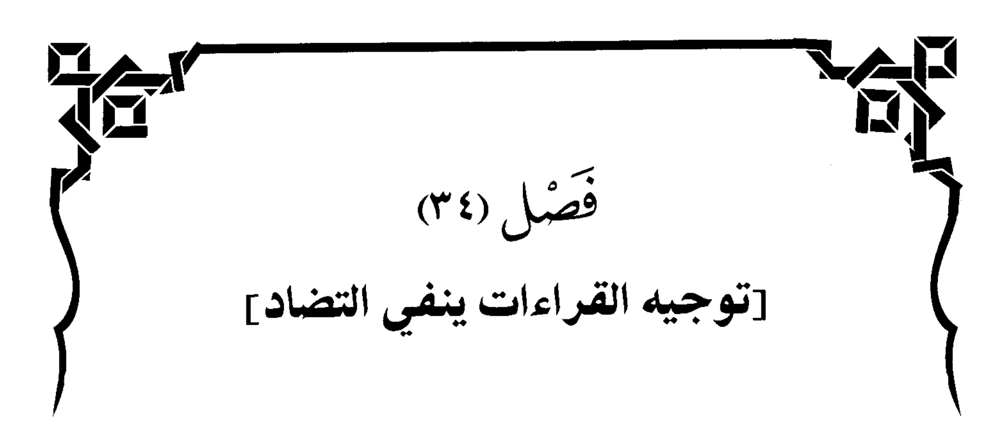
وأما اللغات فكذلك، غير أنا نعيد بعض أمثلتها.

وأما هذا الضرب الذي في صورة التضاد، فهذا توضع أمثلته[1]، وإنما صار هذا الضرب بهذه الصورة لاختلاف الوحي به؛ وتعاقبه على حاصل التنزيل مُسَانهَةً[2] في عَرَضات رسولِ الله ﷺ على جبريل عليه السلام القرآنَ؛ على ما أراد الله سبحانه من إعلامه نبيَّه عليه الصلاة والسلام الأخبارَ المختلفةَ والأمورَ المتباينةَ، بألطف خطاب وأخفّه في الكتاب الواحد. فيكون بذلك كتابُنا أسهلَ الكتبِ وأيسرَها، وأعذَبَ الكَلِمِ وأهذبَها، وأسبقَ إلى فهم المخاطب، وأسرعَها. فلهُ الحمدُ على ذلك كثيراً.

❐❐❐

(١) يفيد الإمام الرازي أنه وضع أمثلة له في الفصل الآتي: (٣٤).

(٢) قوله «مُسانهةً»: أي سنوياً، وقد تقدم تعليقاً في الفصل (٢٦).



فَصْل (٣٤)

[توجيه القراءات ينفي التضاد]

١]⁽¹⁾ وأما أمثلة هذا الضرب الثاني فنحو: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾[القيامة: ١]. وهذه الكلمة مما احْتَمَلَتْ أربعةَ أوجُهٍ من المعنى متفرعةٍ من الوجهين المقروء بهما، وهما حذف الألف وإثباتها:

أحدها: فيمن أثبت الألف، وهو نفي القسم بيوم القيامة؛ للرفع من شأنه تعظيماً، [أ/ ٧٣] وتصديق وقوعه، وأنه ليس مما في إتيانه ريب؛ فيُقْسَمَ به⁽²⁾. وعلى هذا اللفظ أكثرُ المقارئ بالتفاسير.

والثاني: أن يشاركه لفظاً ويخالفه معنى، قاله الفراء: وهو أن يكون «لا» نفياً لتكذيبهم بيوم القيامة؛ مع وقوع القسم عليه، لأنك تقول مبتدئاً: والله إن الرسولَ لَحَقٌّ. فإذا قلت: «لا؛ والله؛ إنَّ الرسولَ لَحَقٌّ». وكأنك أكذبتَ قوماً أنكروه.

---

(١) أثبتُّ هذا المعكوف والرقم إضافة أثناء التحقيق. وأكتفي بالتنويه هنا عن تكراره مستقبلاً.

(٢) هذا الفهم للآية يُعول على يقين راسخ باليوم الآخر، فكأنه أمر ظاهر للعيان، فلا داعي للقسم بأنه سيحصل.

والثالثُ: ما قاله الكسائي وأبو عبيد وهو: **أَن القَسَمَ واقع عليه**، لكن «لا» صلة في الكلام كالزائدة، وليستْ نفياً. ومثل ذلك: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾[الحديد: ٢٩] ومعناه: ليعلم أهل الكتاب.

والرابع: **هو أنَ اليومَ مُقْسَمٌ به**، وذلك فيمن حذف الألف، وقد ذهب إلى هذا المعنى: الحسنُ بالقراءة فقال: «لَ أُقسم بيوم القيامة»[١] ولم يقسم بالنفس اللوامة. على ما جاء عن أهل مكة فيجيءُ من هذه القراءة. والمعنى تعظيم شأن القيامة؛ من حيث أَقسمَ به، وهو أن النفس اللوامة؛ [لم][٢] يقسم بها؛ لأنها النفس الكافرة؛ عند من ذهب إلى ذلك.

فهذا مثال لجواز اجتماع النفي والإثبات في الأحرف[٣].

وأما الخبر والاستخبار فنحو: ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾[يوسف: ٩٠][٤] وجواز ثبات الوجهين معاً، هؤلاء لأنهم كانوا منكرين له [أ/ ٧٤]

---

(١) في الأصل «أقسم» بدون لام، وهو سهو في النسخ، والله أعلم.

(٢) في الأصل: «لمّا لم». لكن الأسلم لغة كما أثبتُّ أعلاه.

(٣) **أقول**: ابتنى الإمام الرازي حكمه في الفرع «الرابع» على قراءة الحسن البصري، وهي قراءة آحاد؛ لكن الإمام ابن الجزري ذكر في (النشر: ٢/ ٢٨٢ و٣٩٣) عن قنبل والبزي حذف الألف التي بعد اللام؛ فتصير لام توكيد، وكذلك ذكرها المقرئ أحمد البنا، في: (إتحاف فضلاء البشر: ٢/ ٥٧٣ ـ ٥٧٤) فهي من القراءات السبع المتواترة.

(٤) وقرأ ابن كثير؛ وأبو جعفر ﴿إِنَّكَ﴾ بهمزة واحدة (إتحاف فضلاء البشر: ٢/ ١٥٣).

في الأصل. فلما سألهم بقوله: ﴿هَلۡ عَلِمۡتُم﴾[يوسف: ٨٩] ظنّوه إياه، فسألوه مستفهمين، وذلك فيمن استفهم به.

فلما أخبرهم بأنه يوسف بعد الاستفهام؛ أعادوا القولَ عليه مرة أخرى مُخبرين مثبتين له تيقناً، وذلك فيمن أخبر به.

٢] وأما اختلاف [أبنية][1] الأسماء؛ من التثاني والجموع؛ والتذكير والتأنيث؛ ونحوها، وما يتعاورها من الأوزان؛ **واختلاف التصريف** نحو: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلّٗى﴾[البقرة: ١٢٥] في وجهيه، وذلك مما يحتمل أنهم لما أُمروا باتخاذه مصلى وذلك فيمن كسره، فلما اتخذوه أخبر عنهم بالإئتمار رضي الله عنهم على ما كان منهم؛ وذلك فيمن فتح، وذلك لأن عمر رضي الله عنه سأل النبي ﷺ فقال: هذا مقام أبينا إبراهيم؟ قال: «نعم»، قال: أَفَلا نَتخذهُا مصلى؟ فأنزل الله تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلّٗى﴾[البقرة: ١٢٥] على الأمر، ففعلوا، فأَخبَرَ عنهم بذلك[2]، فصحّ الوجهان في العَرْضَتَين.

وقد قيل: لما أَنْزَلَ الله: ﴿وَٱتَّخَذُواْ﴾ بالفتح؛ إخباراً عن ولد إبراهيم وأُمته؛ قال عمر رضي الله عنه: «أفلا نتخذه كما اتخذوه»؟ فأُمروا به.

---

(١) في الأصل المخطوط: «الأبنية». وهو سهو قلم. والصواب ما أثبته أعلاه.

(٢) أي بعد أن أطاعوا وجعلوا مقام إبراهيم مصلى نزلت قراءة الفتح (واتخَذوا) في عرضة أخرى.

فهذا يتناوله ثلاثةُ معان بالوجهين من اللفظ(١).

ومثله: ﴿نُنجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[الأنبياء: ٨٨] في الأنبياء(٢)؛ مَنْ شدَّد، [فَإِخْبارٌ](٣) عن تنجية المؤمنين قبل يونس؛ ممن ذكرهم في السورة، ومَنْ خَفَّفَ وقرأها بنونين، [فَإِخْبارٌ](٤) عما يكون من الله بإنجاء المؤمنين في الدنيا والآخرة.

٣] **وأما اختلاف ترتيبها فهو** أن يُسنَدَ مرة إلى [أ/ ٧٥] الفاعلين وأخرى إلى المفعولين، نحو: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾[آل عمران: ١٤٦](٥) فمن قرأ: (قاتل) أسنده إلى الفاعلين؛ لا غَيْرُ؛ الذين هم الربيون، ومن قرأ: (قُتِلَ) أسنده إلى المؤمنين.

---

(١) الوجهان المقصودان من لفظ (واتخِذوا) هما: فتح الخاء وكسرها. فقرأ نافع وابن عامر بفتح الخاء على الخبر؛ وقرأ الباقون بكسرها على الأمر. (النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٢٢). والآية من سورة البقرة: ١٢٥. ويفيدك هذا أن الإمام الرازي قصد هنا اختلاف أبنية الألفاظ من أسماء وأفعال. وستجد اختلاف الأدوات فيما سيأتي بالرقم: ٦.

(٢) والقراءتان متواترتان. انظر (النشر: ٢/ ٣٢٤، وإتحاف فضلاء البشر: ٢/ ٢٦٦).

(٣) في الأصل المخطوط: «فاختار» وهو سهو قلم. والصواب ما أَثبتُّ أعلاه، إذْ يدل عليه السياق، ولا يصح المعنى إلا به.

(٤) في الأصل المخطوط: «فاختار» وهو سهو قلم، ولا يستقيم المعنى إلا بما أثبت أعلاه.

(٥) والقراءتان متواترتان. انظر (النشر: ٢/ ٢٤٢).

واحتمل ذلك معنيين: **أحدهما**: أن الأنبياء قُتلوا فما وَهَنَ الربيون بعدهم، وما ضعفوا عجزاً عن القتال والجهاد.

والثاني: أن الرِّبيين قُتلوا؛ على أن بعضاً منهم قُتلوا، فما وهن الباقي منهم. وقد كان الأمر على ذلك أنهم قاتلوا، فقُتل بعضهم، وقُتل بعض الأنبياء أيضاً معهم. وهو كما قال الله ﷻ في موضع آخر: ﴿قُتِلُوا وقاتلوا﴾[آل عمران: ١٩٥][1] فيمن قرأ كذلك، كأنه قُتل بعض منهم وقاتل الباقون.

واحتمل أن القتل أي على جميع الربيين، فلم يَهِنِ الأنبياء بذلك بل قاتلوا[2]، فأخبر اللهُ تعالى نبيَّهُ عليه الصلاة والسلام بجميع ذلك بالآية الواحدة على اختلاف عَرَضاتِه عليه السلام.

٤] **وأما تغاير المخاطبة** فنحو: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ يعني المؤمنين ﴿هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[يونس: ٥٨] يعني الكفارَ. وذلك فيمن قرأهما بالياء على المغايبة، فأُخبر عليه الصلاة والسلام مرة بذلك؛ وفي أخرى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ يعني ﴿هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ يا معشر الكفار، وذلك فيمن رجع بين الياء والتاء. وقد صرفت المخاطبة في ثالثة إلى المواجهة ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾ يا معشر المؤمنين ﴿هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا

---

(١) قرأ حمزة والكسائي وخلف بتقديم ﴿وَقُتِلُواْ﴾ وقرأ الباقون بتقديم ﴿وَقَـٰتَلُواْ﴾. (النشر: ٢/ ٢٤٦).

(٢) هذا الوجه أولى بالرجحان، فإنه لم يثبت أن بعض الأنبياء قتلوا في ساحة المعركة. والظاهر أنهم معصومون من ذلك. والله أعلم.

يَجۡمَعُونَ﴾ يعني من المال، وذلك فيمن قرأهما بالتاء وصرفهما [أ/ ٧٦] إلى المؤمنين لا غَيْرُ. وفي أخرى: ﴿فلتفرحوا﴾ أيها المؤمنون ﴿هو خير مما تجمعون﴾[1] يا أيها الكافرون.

ونحو ذلك: ﴿لَقَدۡ عَلِمۡتَ﴾ يا فرعونُ ﴿مَآ أَنزَلَ هَـٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ﴾[2] فيمن فتح التاء، وذلك لأن فرعون كان جاحداً بعد العلم بذلك؛ على ما أخبر الله[3] تعالى عن [قومه][4]، فقال تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ﴾[5]؛ ومن ضم التاء[6]؛ فأخبر موسى عليه السلام عن نفسه بالعلم لما رآه أنكر، بعد إلزامه إياه الجحد،

---

(١) والقراءات المذكورة فيها متواترة. انظر (النشر: ٢/ ٢٨٥).

(٢) إن الله تعالى أيّد موسى عليه السلام بتسع آيات بينات، فاتهمه فرعون بالسحر، وذكر الله جواب موسى له: ﴿قَالَ لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَآ أَنزَلَ هَـٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَـٰفِرۡعَوۡنُ مَثۡبُورٗا﴾[الإسراء: ١٠٢]. قرأ الكسائي بضم التاء وقرأ الباقون بفتحها (النشر: ٢/ ٣٠٩).

(٣) قوله: «على ما أخبر الله» بمعنى: كما أخبر الله، وهذا من أسلوب المؤلف.

(٤) في الأصل المخطوط: «عن قومك وعن قومك». سهو في النسخ، والصواب أعلاه.

(٥) والآية عن معرفة قوم فرعون الحق وإصرارهم على إنكار الآيات التسع تكبراً. قال تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ ظُلۡمٗا وَعُلُوّٗاۚ فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾[النمل: ١٤].

(٦) مراده قراءة من ضم التاء في آية الإسراء ﴿لَقَدۡ عَلِمۡتَ﴾[الإسراء: ١٠٢] والقراءة بالضم هذه نزلتْ في عرضة أخرى بعد نزول القراءة الأولى بفتح التاء، وفي الأولى توبيخ موسى لفرعون لإنكاره الآيات مع علمه بالحق فيها.

بفتح التاء.

٥] وأما وجوه الإعراب فنحو: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾[البقرة: ٣٧][1] فمرة أخبر بما كان من آدم عليه السلام في تلقيه الكلمات، وذلك فيمن رفع الميم وكسر التاء، وأخرى أخبر بأن الكلمات هُن تَلَقَّيْنَ آدم؛ وذلك على الوجه الآخر من القراءة، لأن من تَلَقَّاكَ فقد تَلَقَّيْتَهُ، كما أن من لَقِيَكَ فقد لَقِيتَهُ.

٦] وأما تناوب الأدوات فنحو: ﴿إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ﴾[2][التوبة: ١١٠] فيمن خفف [إلى][3] بمعنى الغاية، ومنْ شدّد فعلى الاستثناء [إلا][4] وقد كان القوم بالصفتين.

ونحو ذلك: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ﴾[الشعراء: ٢١٧][5] فمرة أُمِرَ بالتوكل

---

(١) قرأ ابن كثير بنصب (آدمَ) ورفع (كلماتٌ) وقرأ الباقون برفع (آدمُ) ونصب (كلماتٍ) بكسر التاء. (النشر: ٢/ ٢١١).

(٢) وقراءة ﴿إلى﴾ قراءة يعقوب من العشر المتواترة (المهذب في القراءات العشر، د. محمد سالم محيسن: ١/ ٢٨٥. ط. ثانية سنة ١٣٨٩هـ بمصر).

(٣) [إلى] زيادة في أثناء التحقيق.

(٤) [إلا] زيادة في أثناء التحقيق.

(٥) قرأ نافع وابن عامر ﴿فتوكل﴾ بالفاء، كذا في مصاحفهما. وقرأ الباقون بالواو. وحجتهم أنها مكتوبة في مصاحف أهل العراق بالواو ﴿وَتَوَكَّلْ﴾. (حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة: ٥٢١ ـ ٥٢٢. تحقيق العلامة سعيد الأفغاني. ط. رابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت سنة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).

على الإطلاق، وذلك فيمن قرأ بالواو، وأُخرى أُمر به بعقب عصيان من تقدم ذكرهم.

وقد كان ﷺ مأموراً بالتوكل في كل الأحوال، وكان يُؤْمَرُ به على التكرار.

٧] وأما اتفاق الخط صورة على اختلاف المعنى واللفظ معاً، فنحو: ﴿ننشرها﴾[البقرة: ٢٥٩][١] فالنَّشْرُ بالراء: ضد الطي، ومعناه **الإحياء** ههنا، وبالزاي: **الرفعُ**. [أ/ ٧٧] فقيل مرة: انظر إلى العظام كيف نرفع بعضها فوق بعض تركيباً وتأليفاً للإحياء، وقد كانت العظام كذلك أولاً ثم أُحييتْ، وكان الأمر على ذلك أنها رُكبت ثم أُحييت.

وكذلك: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا﴾[يوسف: ١١٠][٢] فَمَنْ خَفَّفَ جَعلَ الظنَّ توهماً وشكّاً، والواو فيه ضمير الكفار، على معنى: **وتوهم الكفار** أن الرسل قد كَذَبُوهم فيما وعدوهم به من العذاب. وجاز إسناد الفعل إليهم مُضْمَرين؛ وإنْ لم يَجْرِ لهم ذكر، لما على ذلك من الدليل من تقدم ذكرِ الرسلِ، لاقتضائه ذِكْرَ المُرسَلِ إليه.

ومن شَدَّدَ جعل الظنَّ يقيناً، على معنى: وأيقن الرسل أنهم قد

---

(١) قرأ ابن عامر والكوفيون بالزاي المنقوطة (نُنشزها) وقرأ الباقون بالراء المهملة. (النشر: ٢/ ٢٣١).

(٢) قرأ أبو جعفر والكوفيون ﴿كُذِبُواْ﴾ بالتخفيف، وقرأها الباقون بالتشديد. (النشر: ٢/ ٢٩٦).

كُذِّبوا فيما جاؤوا به من عند الله بعد إياسهم من إيمان قومهم جاءهم نصرنا.

وقد كان الأمر مرة بهذه الصورة، وأخرى بالأخرى؛ من الأنبياء عليهم السلام؛ ومن الكفار.

وعلى ذلك: ﴿ربُّنا باعَدَ بين أسفارنا﴾[سبأ: ١٩][1] فمن رفع الباء وفتح العين والدال[2]؛ فعلى بثِّ الشكايةِ من قوم سبأ، بعد سؤالهم ربَّهم أن يُبَاعدَ بين أسفارهم بطراً منهم[3]، فهذا مما يقتضيه أنهم سألوا مرة؛ وأُجيبوا فَشَكَوْا، وأخبر عنهم بالأمرين في دفعتين.

ومن اختلاف اللفظ باختلاف المعنى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[التكوير: ٢٤][4] فمن قرأ بالضاد فهو من البخل، أي ليس محمد ﷺ في تبليغ الرسالة؛ كما[5] لا يبلغها إلا بالأجرة، كما كانت الكهنة تطلب [أ/ ٧٨] الحُلوان فيما يخبرون به الناس. ومن قرأ

---

(١) القراءتان أعلاه متواترتان.

(٢) هذه قراءة يعقوب.

(٣) يقصد قراءتين، وهما: ﴿رَبَّنَا بَعِدْ﴾ و﴿بَعِّدْ﴾ والقراءات الثلاث من العشر المتواترة. (المهذب في القراءات العشر: ٢/ ١٥٣).

(٤) والقراءتان بالضاد؛ وبالظاء؛ من العشر المتواترة. (المهذب: ٢/ ٣٢٥).

(٥) قوله: (كما) بمعنى «كمن» فالمؤلف يستعمل (ما) للعاقل بمعنى (من) في مواضع من هذا الكتاب.

بالظاء؛ أي ليس ممن يُظَنُّ به الكذبَ تهمةً فيما جاء به من عند الله.
وقال الفراء: ليس بضعيف في تبليغه الرسالة، بل هو ناهض برسالة الله.
قال: ويُقال للشيء القليل والرجل الضعيف: هو ظَنُون، كما يقال:
ماء شروب وماء شريب.

فعلى ذلك قد تعاقب على هذه الكلمة ثلاثة معان مختلفة بالوجهين من اختلاف اللفظ، **وهي نفيُ البخلِ والتهمةِ والضعفِ** عنه عليه الصلاة والسلام، فيكون صورته على ما مضى من أَمْرِ العَرْضَات.

وعلى ذلك حكم الزيادة والنقصان مما اختلف فيه.

فأما التقديم والتأخير فنحو: ﴿وَجَآءَتۡ سَكۡرَةُ ٱلۡمَوۡتِ بِٱلۡحَقِّ﴾[ق: ١٩٠] وفي حرف عبدالله[١]: ﴿وجاءت سكرة الحق بالموت﴾ فعلى قراءته **الحقُّ هو الله** ﷻ، وإضافة السكرة إليه على حد المُلْكِ على التخصيص لِهَوْلِها. وقد يكون على ذلك الحقُّ الموتَ نفسَهُ، وَوُصف بذلك لتحقيق وقوعه، فيكون إضافةَ الصفة إلى الموصوف. فأما على ما في الإمام[٢]؛ فمعناه: وجاءتْ سكرةُ الموت بتحقيق ما وُعِد به [أ/ ٧٩] من أَمْرِ النَّشرِ والحشرِ.

فهذه ثلاثة معان اجتمعت بالوجهين من الاختلاف.

---

(١) **أقول**: أما قراءة أو حرف عبدالله بن مسعود المذكور أعلاه فإنه مخالف لخط المصحف العثماني، فهو قراءة شاذة، ولعله من القراءات التفسيرية. فلسنا ملزمين باعتبارها من الأحرف السبعة؛ ولا بتوجيهها! والله أعلم.

(٢) يقصد خط المصحف الإمام، وهو مصحف عثمان رضي الله عنه.

وعلى ما ذكرتُ: جميعُ ما جاء من الاختلاف في هذا الضرب الثاني لا تَنَافِيَ في شيء منه، بل يشدُّ بعضه بعضاً، ويشهَد بعضُه لبعض. وجاز اجتماع مثل ذلك في الكلمة الواحدة لتفرُّقهِ بالوحي على التكرار؛ على ما قدَّمناه؛ في نيّف وعشرين سنة، في عَرَضاته على جبريل عليهما السلام.

وإنما صار أمر اختلاف القراءات في القرآن على ذلك؛ والله أعلم؛ لأن الله أجاب نبيه ﷺ بعد ما عَلَّمَهُ ما يسأله، وكيف يسأله عند عجلته بالقرآن مع نَهيه عنها، فقال ﷻ: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤] أي علماً بالقرآن، فلم يكن ينزل بعد ذلك نجم من القرآن، ولا يَعرضُه [عرضةً][1] أخرى في كل سنة إلا ازداد به علماً بما غبر وبقي وما هو كائن؛ وبما لزمه وأُمتَهُ من اختلاف الأحكام.

ولم يكن طريقٌ إلى تقريبه إليه إلا بما صوَّرتُهُ [أ/ ٨٠] من **اختلاف المعاني المختَلِفَةِ على الكلمة من اللفظ والصورة من الخط.**

فكان النبي ﷺ أعلَمَ البشر، متمسّكاً بأصول الحكمة، وصار القرآن به[2] أوجز الكتب [وأرفعها][3] بلاغة؛ والمؤدي إلى الاجتهاد

---

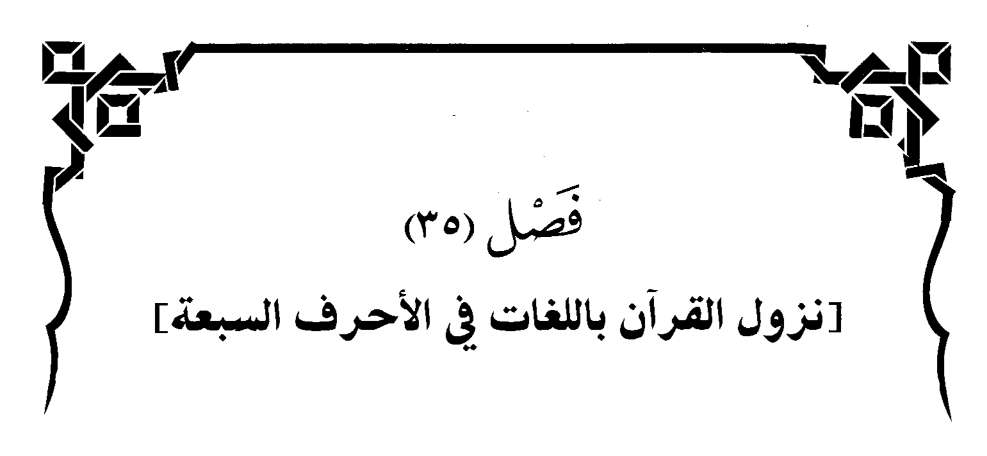
(١) في الأصل: (عرض) وهو سهو من الناسخ.

(٢) قوله: (به) كذا في الأصل، ويبدو لي أن الضمير عائد على اختلاف المعاني في الكلمة الواحدة المختلفة لفظاً وصورة حسبما نزل بها الوحي بالأحرف السبعة.

(٣) في الأصل: (وأرفعهما) وهو سهو من الناسخ.

والاستنباط؛ والعائد بالرعاية على حسب العناية؛ والرافع للدرجات في الدنيا والآخرة.

❐❐❐



فَصْل (٣٥)

[نزول القرآن باللغات في الأحرف السبعة]

فأما من ذهب إلى أن اللغات المختلفة على الكلمة الواحدة من القرآن نزلتْ متعاقبة؛ دون دفعة واحدة؛ فإنها صَحَّتْ عليها عدداً على حسب عَرَضات النبي ﷺ، وذلك نحو: ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾[يوسف: ٩٠][(١)] بما فيه من الألفاظ الخمسة؛ مع المعنيين اللذين هما الخبر والاستخبار؛ على ما تقدمنا به، فعلى الأقل [صحت][(٢)] الوجوه فيها في عرضتين؛ وعلى [الأكثر][(٣)] في خمس، لاجتماع أربع لغات فيها على الاستخبار. واللفظة الخامسة هي للخبر.

وكذلك [كل][(٤)] كلمة اشتركت فيها المعاني المختلفة على اللفظة الواحدة منها؛ لم [تصح][(٥)] تلك المعاني فيها إلا على عدد العَرَضات.

---

(١) راجع أوائل هذا الفصل (٣٤) آخر الفقرة (١).

(٢) في الأصل: (صح). والصواب كما أَثبتُّ أعلاه.

(٣) في الأصل: (الأكبر) بالباء، وهو تصحيف في النسخ.

(٤) في الأصل: (كك) تصحيف في أثناء النسخ.

(٥) في الأصل: (يصح) سهو في النسخ.

فأما اللغات فقد [أ/ ٨١] يحتمل أنها أُجْملتْ في عَرْضة واحدة؛ وقد يحتمل تفرقها على قدر عددها.

وإنما قلنا: إن كل معنى على حِدَّته لم يصح إلا في عَرْضة واحدة؛ اجتمعتْ المعاني في الكلمة الواحدة واشتركتْ فيها، لأنك إذا نطقتَ بكلمة صِيغتْ لمعنيين مختلفين فأكثر؛ لم يتقرر مرادك بها عند المخاطب [إلا][1] بوجه، ولم يسبق وهمه إلا إلى معنى من جملة ما تحتمله الكلمة. إلا إذا أعدتها بعدَدِ ما قصدتَ بها من المعاني؛ على ما نجده في الأقسام الثلاثة من الكلام من اتفاق اللفظ باختلاف المعاني، ففي الأسماء مثل: اليد والرجل والعين، وفي الأفعال مثل: وجد وغبر وظن، وفي الحروف نحو: ما ولا وإن؛ في غيرها[2]. فعلى ما بينتُ، لا [تصح][3] المعاني المختلفة من اللفظة الواحدة إلا على ترديدها على عدد المعاني.

وقد ذهب قوم إلى جميع ما أدى إليه الاجتهادُ من أهله من الأحكام المتنافية والمتضادة؛ لم [يَخْلُ][4] من أن مراد الله تعالى في جميعها؛ على اختلافه وتضاده. [أ/ ٨٢] ويتعلَّق من ذهب إلى هذا بهذه اللفظة السائرة: «كل[5] مجتهد مصيب» من غير أن أدري أن هذه

(١) في الأصل: (لا) سهو في النسخ.

(٢) قوله: (في غيرها) كذا في الأصل. ومراده: وغيرها.

(٣) في الأصل: (يصح). سهو في النسخ.

(٤) في الأصل: (لم يَحْك) ولا ينسجم مع مراده في السياق.

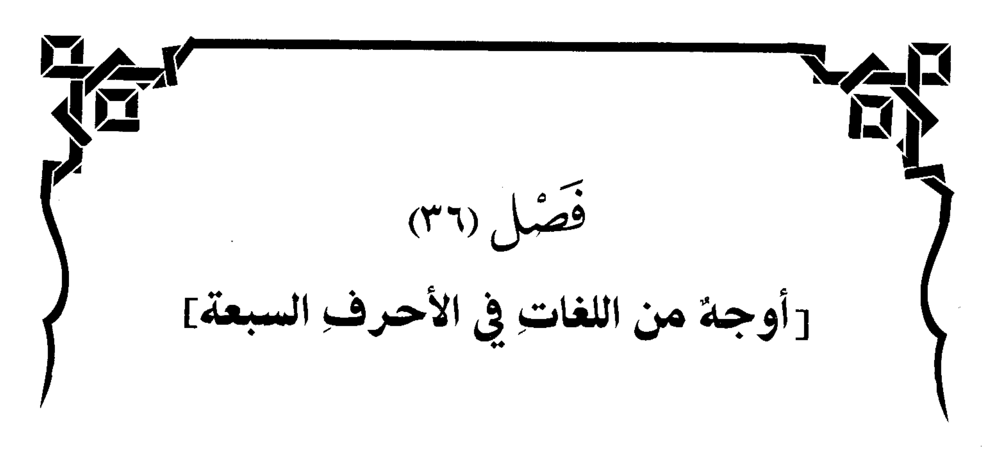
(٥) هكذا في الأصل المخطوط: (كل مجتهد مصيب).

الكلمة مَنْ ابتدَأها؛ ولا ما وراءها. فمن ذهب إلى هذا المذهب قد يصح [عنده](1) نزول المعاني المختلفة في الدفعة الواحدة في نحو ما تقدمنا به؛ من ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾[القيامة: ١]، ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ﴾[يوسف: ٩٠] وَ﴿قَدۡ كُذِبُواْ جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا﴾[يوسف: ١١٠](2).

❒❒❒

(١) كلمة [عنده] إضافة في أثناء التحقيق.

(٢) وقد سبق كلام الإمام الرازي عليها في الفصل (٣٤).



فَصْل (٣٦)

[أوجهٌ من اللغاتِ في الأحرفِ السبعة]

وأما **الضرب الثالث** الذي تقدم لنا في أول التقسيم من اتفاق المعنى باختلاف اللفظ، وهو **اللغات**. فإنه على أربعة أضرب:

أحدها: ما كان منه مرخصاً للأعراب أن يقرؤوا بلغاتهم؛ نحو قراءتهم: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[الفاتحة: ٢] بفتح الدال. وقد جاء ذلك عن الحسن. و«الحمدَ لَلّه» بفتح الدال واللام معاً؛ و«الحمدُ لُلّه» بضمهما؛ و«الحمدِ لِلّه» بكسرهما.

ومثل هذه الألفاظ [مما][1] لم يجئ بأثر ثابتٍ من وجوه التواتر؛ واتخذ به أحد الأئمة[2]. فلا يجوز الاتخاذ بشيء من ذلك، إلا أن يجريَ على لسان ساهٍ، أو يتخذَ به مضطرٌ عاجزٌ عن غيره؛ فيجاز له إلى أن يُحْكِمَ غيرَه.

[أ/ ٨٣] فأما ما ذكره الفراء في كتابه على ما أخبرنا أبو سعيد الصيرفي عن الأصم عن ابن الجهم عنه أن أبا عمرو قال: «بلغني عن

---

(١) لفظ: (مما) إضافة في أثناء التحقيق؛ رعاية للأسلوب.

(٢) «اتخذ به» بمعنى: قرأ به.

أصحاب محمد ﷺ أنهم قالوا: (إِنَّ في المصحف لحناً، وستقيمه العرب)، وأنا عربي أقيمه». وذلك في قراءته: ﴿إن هذين﴾ على ياء، فليس مما فوضه إلى لغته فقط، دون [أثرٍ لَهُ][1] فيه ثابت، لكنه لما وَجَد الأثرَ قد وَرَد بالوجهين؛ وكان في المصحف على وجه أخفى؛ اتخذ بالوجه الأظهر.

فأما قولهم: «فيه لحن» فلم [يريدوا][2] به لحن الفساد، وسيأتي بيانه.

والضرب الثاني من اللغات: ما كان مداره على التنزيل، وهو ما تتداوله الأمة فيما بينها تلاوة وإلى الساعة؛ حال الرفاهية، نحو ما يقرؤوه في الحال من الأوجه الخمسة في ﴿القِسْطَاسِ﴾ وهو القُسْطَاسُ والقِصْطَاصُ والقُصْطَاسُ. ولو قرئ القِسْطَاصُ والقُسْطَاصُ لكانا على هذا النحو. ولا أدري هل جاء فيهما أثر [أ/ ٨٤] أم لا؟! فهذه سبع لغات في الكلمة مما قرئ به! ولوْ قرئ لجاز، فإنها على الرسم.

ومن ورائها لغاتٌ أُخَرُ في الكلمة، **ولا يجوز الاتخاذ بها تلاوة وإن ساعدها الأثر لمخالفتها الرسم**. وهي قِسَاط وقُسَّاط وقَسَّاط، ذكره أبو الحسين بن فارس.

---

(١) في الأصل: (أنزله).

(٢) في الأصل: (فلم يردوا).

والضرب الثالث: هو لغات نحو: هلم وتعال و[أقبل][1]، وما جاء من ذلك، فهذه اللغات؛ في أشباهٍ لها؛ يمكن أنها كانتْ منزلةً فنُسخت بعد أن لم نجدها في الإمام، ويمكن أنها كانت مما رخص [لأوائل][2] الإسلام؛ أن يقرؤوا بلغاتهم، وليس انتيابها في الكلمة الواحدة، كما ذكرناه في القصطاص، بل إذا أقيم بعضُها مُقام بعض فعلى الاستعارة، لأن في كل لفظة لطيفةٍ معنى [ليس][3] في الأخرى. ألا ترى أنك إذا قلت: هَلُمَّ، فكأنكَ أَمرْتَهُ بالقصد إلى شيء، فتلك على طريق الاستفهام منه في رغبته. وإذا قلتَ: تعال، فكأنك أَمرتَهُ بالارتفاع إليك؛ عن جُلوس أو قيام[4]؛ وإقبالٍ عليك. [أ/ ٨٥] وإذا قلتَ: أقبل، فقد دعوتَهُ إليك بعد تَوَلٍّ منه عنك.

والضرب الرابع: هو ما جاء من التقييد من بعض الطرق: «إن قلت: ﴿غَفُورًا رَّحِيمًا، عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[النساء: ٢٣ ـ النساء: ١١]» فهذه وإن لم تكن من جملة اللغات **فإنها مشابهة لها، لأن الله سبحانه متصف بجميع ذلك**. وكذلك ما جاء من صفات الجنة والنار، لأن من دخل إحدى الدارين فكأنما ناله جميع ما فيها من الكرامة أو الهوان.

---

(١) في الأصل المخطوط: (فيك) وهو سهو من النسخ.

(٢) في الأصل المخطوط: (لاوائك).

(٣) في الأصل: (ليست) سهو في النسخ.

(٤) قوله: (عن جلوس أو قيام) معترض في أثناء الجملة، وتأخيره بعد قوله: (عليك) أظهرُ لمعنى الجملة.

فهذا أيضاً مما نسخ وقطع طريق القراءة به إلا المضطر. والله أعلم.

فليس من جملة ما ذكرنا من [الأحرف][1] السبعة تناف أو تناقض بحمد الله، إلا ما ذكرنا مما نسخ حكمه؛ بعد بقائه[2] خطاً؛ أو [تم رفعه][3]، لكن الأولى [أن يتخذ][4]من ذلك بما [وافق][5] مصاحفنا؛ واختاره أئمتنا؛ وعرفه عوامنا؛ [قَرَأَةُ][6] المكاتب؛ والعجائز. فإن ذلك من أفصحِ اللغات وأمضاها؛ وأشهرِها وأوفاها؛ من المستفيضة المنتشرة؛ المعروفة المألوفة من لغة قريش ومن جاورهم، فإنهم الفصحاء [أ/ ٨٦] البلغاء، لم ينزل القرآن إلا بين أظهرهم؛ وعلى لسان أفصحهم محمد ﷺ.

❐❐❐

---

(١) في الأصل: (الاعراب).

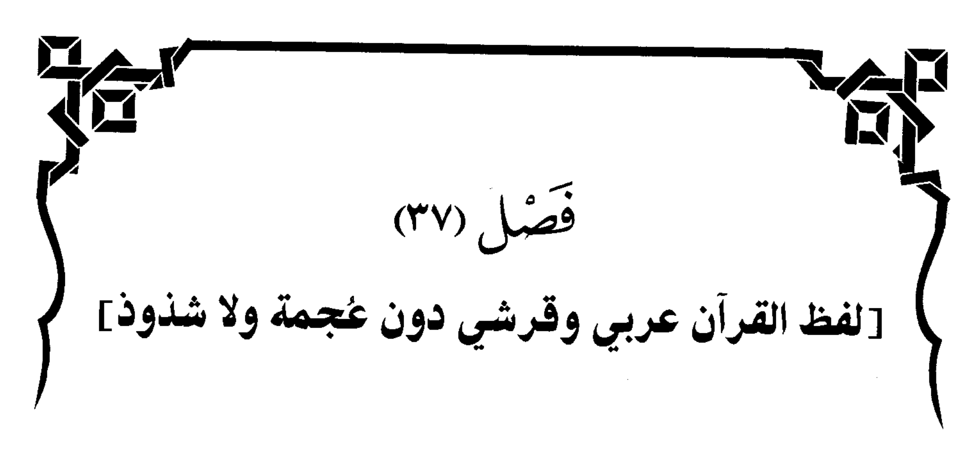
(٢) قوله: (بعد بقائه) بمعنى: مع بقائه، وهذا التعبير بكلمة (بعد) بمعنى (مع) كثير عند المؤلف.

(٣) في الأصل المخطوط: (دفعه) ولا يستقيم المعنى به. والله أعلم.

(٤) في الأصل: (أيتخذ).

(٥) في الأصل: (أوفق).

(٦) في الأصل: (قرآة)، بالمد بدل الهمزة.



فَصْل (٣٧)

[لفظ القرآن عربي وقرشي دون عُجمة ولا شذوذ]

فإن قيل: كيف يكون التنزيل بأحرفه السبعة بلغة قريش خاصة وقد وصفه الله بلسان العرب على العموم؟ مع ما نجد فيه من لغات غيرهم نحو ما جاء أن ﴿ٱلْعَرِمِ﴾[سبأ: ١٦]: المُسَنَّاة[1]؛ بلحن اليمن، وَ﴿سَٰمِدُونَ﴾[النجم: ٦١] بلغة حمير، وَ﴿هَيْتَ﴾[يوسف: ٢٣] بلغة حوران، وكذلك غيرها من اللغات.

وقد يوجد كَلِمٌ يقال: إنها بالرومية نحو: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾[الفاتحة: ٦]، و﴿ٱلْفِرْدَوْسِ﴾[الكهف: ١٠٧]، و﴿القسطاس﴾[الإسراء: ٣٥][2]، وأخرى بالسريانية نحو: ﴿ٱلْيَمِّ﴾[الأعراف: ١٣٦]، و﴿ٱلطُّورَ﴾[البقرة: ٦٣]، و﴿رَبَّٰنِيِّۦنَ﴾[آل عمران: ٧٩][3]، وأخرى بالحبشية نحو: ﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾[النور: ٣٥]، و﴿كِفْلَيْنِ﴾[الحديد:

---

(١) (المُسَنَّاة): سدٌّ يُبنى لحجز ماءِ السيل أو النهر، به مفاتح الماء تُفتح على قدر الحاجة (المعجم الوسيط: مادة سنَّ: ص٤٥٧. ط. دار الدعوة، استانبول، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩).

(٢) وفي غيرها من السور.

(٣) وفي مواطن أخرى من القرآن.

٢٨]، وأخرى بالفارسية نحو: ﴿سِجِّيلٍ﴾[هود: ٨٢]، و﴿كُوِّرَتْ﴾[التكوير: ١] وغيرها.

فالجواب: أن نحو هذه الكَلِم مما **تَوَافَقَ** فيه لسان العرب مع غيرهم، ونزل القرآن بالعربية؛ وإن [كانت في الأصل عجميةً][1]، ثم وقع إلى العرب فاستعربوه، فصار بذلك من جملة كلامهم. ولذلك [نظائرَ][2] كثيرةٌ مما لم تكن العرب تعرفه؛ [فلمّا][3] [أ/ ٨٧] تكلمتْ به؛ إما تركوه على حاله؛ وإما [استعربوا][4] بعض حروفه؛ إن كان فيه عجمة.

فأما وجه [تخصيص][5] التنزيل بأحرفه على **لغة قريش**، **فلأنهم كانوا أفصحَ العرب بإجماع منهم**، وذلك لكون دارِهم وسيطَها؛ ونَسَبِهم سَليلَها، فكأنما إذا وُصِفَ بكلامهم فقد وُصِفَ بسلالة العربية، ونُفِي عنه تعسف اللغات. وعلى ذلك يدل قوله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾[الزمر: ٢٨] أي مستقيم؛ لا تعسف فيه؛ ولا عجمة.

وقد كانت قريش سكانَ حرم الله وقُطّانَه؛ وحماةَ البيت وولاتَه. وقد كان البيت محجوجاً إليه في الجاهلية وفي الإسلام؛ من زمن

(١) في الأصل المخطوط: (وإن كان في أصل عجمية).

(٢) في الأصل المخطوط: (تطاير) وهو تصحيف في أثناء النسخ.

(٣) (فلما) تكررت في الأصل سهواً في أثناء النسخ.

(٤) في الأصل: (ما استعربوه) تصحيف في أثناء النسخ.

(٥) في الأصل: (التخصيص).

إبراهيم عليه السلام إلى وقتنا، فنالت قريش بذلك من لغات العرب أفصحَها؛ ومن هيئات سائر الناس ممن يثوبون إليهم أصبَحَهَا، وتجنبوا من [لغات العرب][1] أسمجَهَا وأقبَحَها. فلذلك صار التنزيل بلغتهم[2].

وعن قتادة أن معاوية رحمه الله قال يوماً: [أ/ ٨٨] (أي الناس أفصح)؟ فقام رجل فقال: (قوم ارتفعوا عن قَراتية العراق؛ وتياسروا عن كَسْكَسَةِ بكر؛ وتيامنوا عن كَشْكَشَةِ تميم، ليس فيهم غَمْغَمَةُ قُضاعة؛ ولا طُمْطُمَانِيَّةُ حِمير. قال: من هم؟ قال: قومك قريش، قال: صدقت، ممن أنت؟ قال: من جَرْمٍ)[3].

---

(١) زيادة في أثناء التحقيق.

(٢) انظر بحث «أفصح اللغات العربية» في كتابي (الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها) ففيه إسهاب كافٍ شاف بإذن الله تعالى. وانظر أيضاً: الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس: ٢٣، والمزهر للسيوطي: ١/ ٢٠٩ ـ ٢١١و٢٢١، والخصائص لابن جني: ٢/ ١١ ـ ١٢، وأسواق العرب في الجاهلية والإسلام، للأستاذ العلامة سعيد الأفغاني: ٢٧٧ ـ ٣٥٦. ط٢، دار الفكر بدمشق. وجامع البيان للإمام الطبري: ١/ ١١ ـ ١٢.

(٣) وطرف حديث معاوية في المجموع المغيث في غريبَيْ القرآن والحديث، للإمام الحافظ أبي موسى محمد المديني الأصفهاني: ٣/ ٤٦ و ٤٨ في مادتَيْ: كسكس؛ وكشكش. طبعة أولى، جامعة أم القرى، سنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م. =

أخبرناه ابن فناكي [حدَّثنا] الروياني [حدَّثنا] ابن قتيبة [حدَّثنا][1] أبو حاتم سهل بن محمد عن الأصمعي عن شعبة عن قتادة.

وقد سمعتُ هذه الحكاية من وجه آخر؛ وفيها: (.. ارْتَفَعُوا عن فُرَاتِيَّةِ العراق..) ولعلها الإمالاتُ الكثيرة المشبعة التي توجد في لسان أهل الحيرة.

وأما في هذه الرواية[2]، فالقَراتية على قاف وتخفيف الياء، **وهي الانعقاد الذي يوجد في كلام المستعربين**؛ الذين من صميم العرب، يقال منه: قَرَتَ الدَّمُ: إذا انعقد واشتد، وقد سمعت فيها (.. كَشْكَشَةُ بكر..)، وهي لثغة لهم. غير أن روايتنا بالسين [الكسكسة][3]، **وهو**

= و«الكشكشة» وهي في ربيعة ومضر كذلك، يجعلون بعد كاف الخطاب في المؤنث شيناً، فيقولون: رأيتُكِشْ، ومنهم من يجعلها مكان الكاف ويكسرها في الوصل (أيـتُشِ).

و«الكسكسة»: في هذه القبائل يجعلون بعد الكاف أو مكانها في **المذكر** سيناً. (الصاحبي: ٢٤ ـ ٢٥. والمزهر: ١/ ٢٢١ ـ ٢٢٢ ومواضع أخرى، والخصائص: ٢/ ١١ ـ ١٢). وانظر بحث: لغات عربية مفضولة متروكة؛ في كتابي (الأحرف السبعة) ففيه الكفاية.

(١) في الأصل: «جد» بالجيم، والصواب أنها بالخاء دون نقط في المواضع الثلاثة، وأُطلق هذا الاصطلاح أو الرمز اختصاراً لكلمة: [حدثنا].

(٢) يقصد رواية قتادة عن معاوية.

(٣) إضافة في أثناء التحقيق. وتعريفها كما أورده المصنف: «إبدال السين من الكاف».

إبدال السين من الكاف.

[أ/ ٨٩] وكذلك سمعت (.. لَخْلَخَانِيَّةِ العراق..)، وهي العجمة. كما أن الطمطمانية كذلك.

وعن سلمة بن نبيط عن الضحاك قال: «نزل القرآن على كل لسان قريش».

حدثنا أبو عبدالله البصري قراءة عليه، قال حدثني إبراهيم بن محمد الضّبي حدثنا الحسين بن علي التميمي حدثنا أحمد بن محمد ابن الأزهر السجستاني حدثنا هارون بن حاتم حدثنا الفضل بن دكين عن سلمة؛ وقد مرَّ؛ أن عمر قال: (فإنما نزل بلسان قريش).

وقد جاء في معنى قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤] أي: القرآن شرف لك ولقومك؛ لنزوله بلغتكم.

فعلى ما مضى أن القرآن مبناه على لسان جميع العرب، فما اختلفوا فيه من اللغات؛ أو تعسّفوا فيه؛ فمعدول به إلى لغة العَجُزِ من هوازن، وهي القبائل التي ذكرها ابن عباس وغيره؛ على ما مضى، وما لحق كلامَ العَجُزِ من العنعنة والعجوفية فمعدول به إلى لغة قريش. وما لحق بادية قريش [من][1] [أ/ ٩٠] خطأ وغفلة الأعراب؛ وجعلهم القاف شبه الكاف؛ فالقرآن معدول به إلى لغة حاضرتهم، ثم إلى لغة رسول الله ﷺ، لأنه كان عليه السلام من أفصح البشر أجمعين.

---

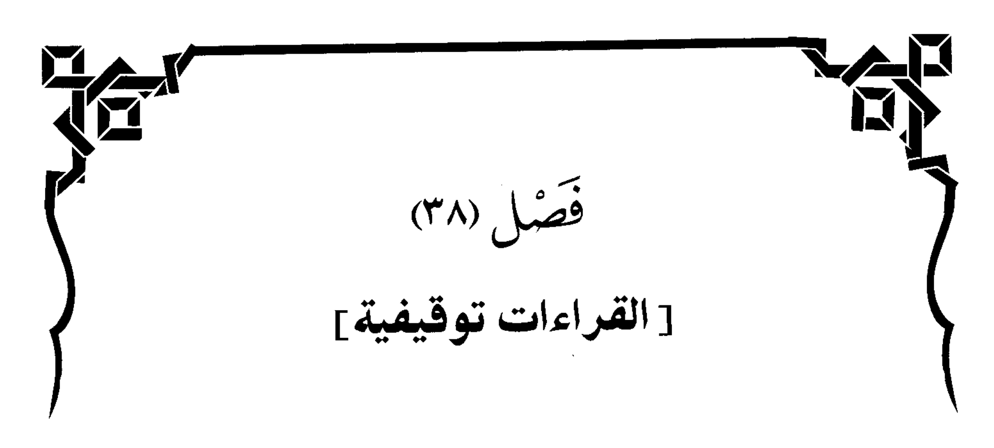
(١) [من] إضافة في أثناء التحقيق، وليست في الأصل.

وقد قال الله ﷻ: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوْمًا لُّدًّا﴾[مريم: ٩٧] أي بلغتك.

وقد روى الكلبي عن أبي صالح عن ابن الشمردَل أن النبي ﷺ قال: (أنا أفصحكم، إني امرؤ من قريش، ونشأت في بني سعد بن بكر) أخبرناه ابن فناكي عن الروياني عن أبي حاتم[1].

❐❐❐

(١) راجع التعليق على الحديث (٢٩) وعلى آخر الفصل (٨).



فَصْل (٣٨)

[القراءات توقيفية]

فإن قيل: فهل تكلف أحد من السلف فاختار حرفاً من القراءة لم يُسْبَق إليه؛ بعدما ذكرتَ مما رُخص للأعراب في أول الإسلام أن يقرؤوا بلغاتهم؟

فالجواب: أنه لم يكن ذلك، ولا يجوز بحال، بدليل ما تقدمنا به: (أن قراءة القرآن سنة[1] يأخذها الآخر عن الأول)، من غير أن يجوز فيه الاختراع والابتداع ولا التخريج بالقياس.

[أ/ ٩١] وعلى ذلك كان أئمةُ القرآن، ألا ترى أن **نافعاً** قال: «قرأت على سبعين رجلاً من التابعين فما اجتمع عليه نفْسَان أخذت، وما شذَّ فيه واحد تركت».

وكان يقول أيضاً: «نتبع في القرآن ولا نبتدع».

كان **أبو عمرو** يقول: «لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قُرِئ لَقَرأتُ حرف كذا وكذا خلافاً لما نقرؤه».

---

(١) قوله: «سنة» يعني: قراءة القرآن طريقة واجبة الاتباع. راجع منتصف الفصل (١٢).

وقال أيضاً: «ما قرأتُ [برأيي][1] حرفاً إلا ﴿وَأُمْلِي لَهُمْ﴾[القلم: ٤٥] فوجدتُ الناسَ سبقوني إليه، وما أخذته إلا عن المشايخ».

وقال الأصمعي: «قلت لأبي عمرو: في موضع (وباركنا) وفي موضع (وتركنا) أتعرف هذا؟ قال: ما أعرف إلا أن أسمع من الشيوخ».

وقال له مرة أخرى: «الوصية في كلام العرب أكثر أم الوصاة؟ فقال: بل الوصاة، قال، قلت: فلم قرأتَ الوصية؟ قال: كذا أُقرِئـتُها هناك».

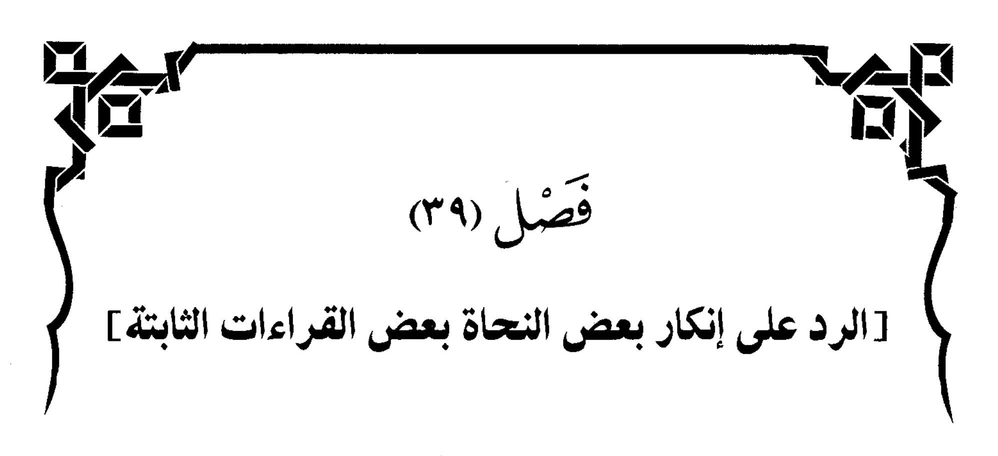
وكان سفيان الثوري يقول في حمزة الزيات: «ما قرأ هذا حرفاً إلا بالأثر». وقال الكسائي: «لو قرأتُ على قياس العربية لقرأتُ [أ/ ٩٢] «كُبْره»[2] يعني بالضم، لأن معناه عِظَمهُ، لكني قرأتُ بالأثر».

وما جاء في هذا المعنى؛ مما يدل على أن أحداً منهم لم يختر حرفاً في القرآن إلا بالأثر؛ أكثرُ من أن يُحصى.

❐❐❐

(١) في الأصل: (براي) بياء واحدة.

(٢) لكن القراءات المتواترة: (كِبْرَهُ) بكسر الكاف، كما في الآية: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[النور: ١١].



فَصْل (٣٩)

[الرد على إنكار بعض النحاة بعض القراءات الثابتة]

فإن قيل: فإذا كان مبنى جميع الحروف التي اختلف فيها من القراءة على الأثر؛ فما بال هذه الترجيحات التي جاءت عنهم بين الحروف؟ نحو ما جاء عن أبي عمرو أنه لما اختار: ﴿مَلِكِ يوم الدين﴾[الفاتحة: ٤] ردَّ على مَنْ قرأ: ﴿مَالِكِ﴾[1] بالألف؛ وقال: أفلا تقرؤون: ﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ﴾[المؤمنون: ١١٦].

وقد قال أيضاً: إني لأَستحي من الله أن أقرأ: ﴿إِنَّ هَـٰذَانِ﴾[طه: ٦٣] يعني بالألف!.

الجواب: أن وجوهَ القراءات كالعـزائم والرخص، كأنه أراد بذلك أي: أستحي أن أترخص، فأَتخذَ بوجـهٍ أخفى؛ مثل الرخـصة حال الرفاهية؛ وأترُكَ حرفاً أجلى وأشهر.

وعلى ذلك كان أمر من رجَّـح حرفاً على آخر أوْ ردَّ في الأسـلاف،

---

(١) والقـراءتان (مـلك، مالك) متـواترتـان. انظـر (إتحـاف فضـلاء البشـر: ١/ ٣٦٣).

إنما كانوا ينكرون اختيار حرف أَسَدَّ[1] على حرفٍ أكثرَ استعمالاً[2]؛ وأقوى [أ/ ٩٣] في الأثر [على ضعفٍ فيه][3]، لا أنهم كانوا مما ينكرون الحرف جملة.

فأما ما ظهر من قوم من النحاة في ردّهم حروفاً لا يعرفون وجهها؛ فَمِنَ الجراءة، ولم يَصِرْ جهلُهم بها حجةً على ما صح من الحروف نقلاً وأثراً، بعد أن المُراعى في الاتخاذ بحروف اختلاف القراءة الأثرُ والروايةُ[4]، من الاستشهاد عليها من [الظاهر][5] ووجوه الدلائل، بدليل ما تقدمنا به من الحكايات عن الأئمة. فإن صح الحرفُ المُتخذ به من طريق المعنى، ولم يَرِدْ به أثر أجحف به؛ وبمن

---

(١) أي كان القراء ينكرون اختيار حرف لكونه أرجح أو أقوى عند علماء اللغة والنحو والصرف.

(٢) أي على حرف أكثر وروداً على ألسنة أئمة القراءة؛ وأقوى ثبوتاً عندهم.

(٣) ورد في الأصل: (وأقوى في الأثر على أضعف فيه) بينما يدل السياق على أنهم كانوا ينكرون اختيار حرف أضعف أثراً على الأثبت في الأثر. ولعل قوله في الأصل: (على أضعف فيه) فيه زيادة ألف أثناء النسخ خطأ، أي: ينكرون اختيار حرف أرجح لغةً على حرف أكثر وروداً وأقوى إسناداً **على ضعف فيه**؛ من ناحية اللغة وقواعد علماء النحو والصرف.

(٤) قوله: (بعد أن المُراعى...) هذا تركيب يكثر منه المصنف ويعني: مع أن المراعى في اختيار حروف من القراءات؛ إنما هو الأثر والتوقيف المنقول عن قراءة رسول الله ﷺ.

(٥) في الأصل: (الطائر) ولا ينسجم مع السياق.

اتخذ به، **وإنْ ورد به الأثر على الصحة ولم يُعرفْ له وجه**[1] **فلا بد من الاتخاذِ به؛ والاستسلامِ له بعد العدول [عن]**[2] **غيره.**

على أن مثل ذلك لا يخلو من وجه وإن كان خفياً، غير أن عِلْمَنا ربما يقصُرُ عن ذلك، وإذا كان كذلك فلقصورنا عن إدراك مالم نُحطْ به علماً؛ لا يجب أن ننكر شيئاً من مأثور القراءة، بعد أنّ أمرَ العربية مبنيٌّ على السماع أولاً؛ ثم على القياس فيما لم [أ/ ٩٤] يَرِدْ به سماع.

---

(١) قوله: (لم يعرف له وجه) الظاهر أنه أراد: لم نقف على شاهد يؤيده لغة؛ ولا على ما يبطله لغة أيضاً، فيلزم الأخذ به بصحة الأثر.

أقول: وإن أسانيد علماء القراءة والحديث الصحيحة المحتج بها أقوى وأثبت مما يعتمد عليه أهل اللغة والأعراب من روايات في الشعر وغيره.

وقد أجاد الإمام المصنف أبو الفضل الرازي في الرد على بعض النحويين لإنكارهم بعض الثابت من القراءات؛ والعجب منهم أنهم يثبتون قاعدة في النحو لبيت شعر رواه أعرابي مجهول، ثم يجادلون في قراءة مسندة ثابتة عن رسول الله ﷺ.

وأقول: إن مناقشة المصنف هنا **أقدم** ما اطلعتُ عليه من ردٍّ على إنكار النحويين لبعض القراءات الثابتة إذ لم يعرفوها برواياتهم؛ والحق الجلي أن تقعيد القواعد العربية بما ثبت بطرق أئمة القراءة والحديث أولى وأصح من كثير مما اعتمده النحويون؛ حسب رواياتهم وطرقهم عن الأعراب وعن رواة ضعفاء متروكين أو مجهولين من الشعر الجاهلي وغيره.

(٢) في الأصل: (إلى) ولا يصح المعنى به بأي حال.

فمن لم يكن عند لسان كل قائل من العرب؛ مع كثرتها وجماهيرها؛ واختلاف قبائلها وشعوبها وعشائرها؛ وتباين ديارها، ممن خلقهم الله وأحاط بهم علماً من الصغار والكبار والعبيد والأحرار، وأنطقهم بما شاء من اختلاف الصيغ واللغات، وحفظ عليهم ما نطقوا به مما بقي فيما بينهم، أو نسوه وتركوه على مر الدهور، ثم أنزل ما شاء الله من كتابه بما عِلِمه منهم، وحفظه عليهم بعدما نطقوا به؛ مما كان شاذاً في كلامهم أوْ كان مما نسوه على طول المُدد؛ رخصةً لعباده ليتوسعوا فيه قراءة نحو: ﴿والأرحامِ﴾[النساء: ١] فيمن جرَّ و﴿مَعَايِشَ﴾[الأعراف: ١٠] فيمن همز، و﴿ومصرخيِّ﴾[إبراهيم: ٢٢] فيمن كسر، أو ﴿إِنَّ هَٰذَانِ﴾[طه: ٦٣] فيمن قرأ بالألف، أو ﴿مكر السيىء﴾[فاطر: ٤٣] فيمن سكن، أو ﴿إِيَابَهُمْ﴾[الغاشية: ٢٥] فيمن شدَّد؛ في غيرها مما صح أثراً وأُولع به قوم ينكرونه، فلا يجب أن ينكر شيئاً منه[١] بعدما ورد من النهي بمثل ذلك.

---

(١) هذا جواب لفعل الشرط الوارد في صدر هذه الفقرة بقول المصنف: (فمن لم يكن عند لسان كل قائل من العرب... فلا يجب أن ينكر شيئاً منه...).

والمعنى: أن النحوي أو اللغوي لم يُحط علماً بكل لغات العرب، وإن مَنْ عجز من الباحثين أن يحيط بكل كلام قاله العرب حسب اختلاف لغات قبائلهم فإنه لا يجوز له أن ينكر شيئاً مما ورد به الأثر الصحيح عند علماء القراءة، وإن لم يجد له اللغوي أو النحوي شاهداً عنده في روايات الشعر وغيره.

و (من كفر [أ/ ٩٥] بحرف منه كفر به كله)[1].

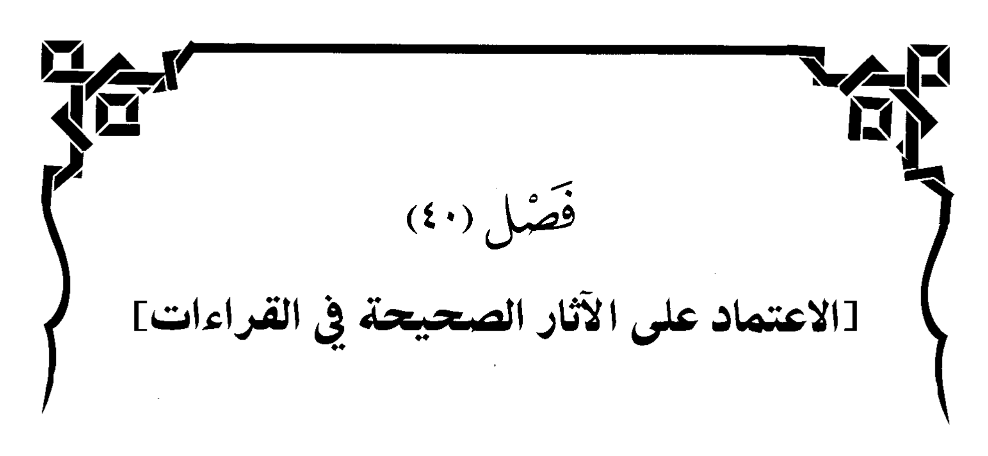
فإن لم يكن مثل هذه الحروف من مستعمل الكلام؛ فقد يكون من [شذوذه][2] ونوادره وغرائبه، والاتخاذُ به [اختياراً][3] للترخص والتوسع والتبسط في القراءة. والله أعلم.

❐❐❐

(١) راجع الحديث (١١) والتعليق عليه، والحديث (٣٨) في القسم الأول.

(٢) في الأصل: (شدوده).

(٣) في الأصل: (اختباراً) بالباء الموحدة.



فَصْل (٤٠)

[الاعتماد على الآثار الصحيحة في القراءات]

فإن قيل: فإذا كان مباني الاختيار من اختلاف القراءة على الأثر لا غير، [فلماذا][1] يُطالَب المُخْتارُ حرفاً منه بالدليل؟ وقد يُرَدُّ عليه [الحرف][2]، وإنْ لم يكن إنكاراً للحرف؟.

فالجواب: إنما يُطالب بذلك لخروجه عن حد رواية ما اتخذه من الحروف على جهته، وأَخْذه في التصرف فيه، اختياراً بتقديم حرف على آخر، بعدما[3] كان الجميع عنده مأثوراً، فلو وقف مع الرواية على جهتها؛ ولم يكن يُقدم ويُؤخر ويُرتب؛ لَمَا طُولب إلا بتصحيح الرواية فقط، وأنه لم يقع عليه فيها تصحيف ولا غيره. على أنه[4] قد يلزم الراوي أيضاً أنْ لا يروي إلا ما علم

(١) في الأصل: (فيماذا) تصحيف في النسخ.

(٢) في الأصل: (الحروف) بزيادة الواو.

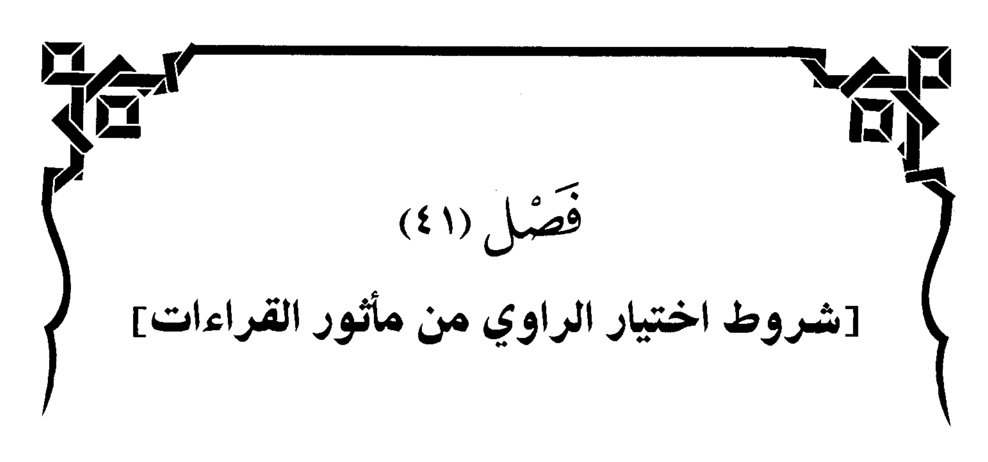
(٣) يورد المصنف كثيراً تركيب (بعدما) بمعنى: مع أنه.

(٤) يورد المصنف تركيب (على أنه) بمعنى: مع أنه.

بصحته، لما جاء في الخبر [أ/ ٩٦] (كفى بالمرء كذباً أن يُحدِّث بكل ما سمع)[1].

❒❒❒

(١) رواه مسلم، المقدمة، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، صحيح مسلم ١/ ١٠ الحديث رقم ٥. ورواه أبو داود بلفظ (كفى بالمرء إثماً...)، الأدب، باب في التشديد في الكذب: ٤/ ٢٩٨ الحديث ٤٩٩٢.



فَصْل (٤١)

[شروط اختيار الراوي من مأثور القراءات]

فإن قيل: فبأي شرط يجوز للراوي أن يختار ما شاء من الحروف، ويُجَرِّدَ من مأثوراته، فَيُؤْتَمَّ به؟.

فالجواب: أنه إذا كان عدلاً في دينه؛ ثقة في روايته؛ ذا حفظ للقرآن في وقت أَخْذِهِ ونشره؛ وقد قيّد ما نقله من الرواية بخطه؛ لم ينس شيئاً منه؛ بعدما عرفَ وجْهَهُ؛ ولم يتصحف عليه ما أخذه؛ بعدما كان عارفاً بخط المصاحف على اختلافها؛ لم يخرج عن مرسومها فيما اختاره بحال؛ ولا اتَّبَع الشواذّ والغرائب من خطها، ومع ذلك يكون ممن يَعرف الصحيحَ من السقيم والتواترَ من الآحاد؛ مع كلام العرب؛ ووجوه التفسير والمعاني والإعراب؛ فإذا اختار كان شعاره أولاً تصحيحَ الأثر؛ ثم مرسومَ المصحف؛ ثم المشهورَ منه، فإذا جاز هذه الشرائط[1] فهو الذي يُقتدى به في اختياره. والله أعلم.

---

(١) ومجمل شروط اختيار الراوي التي ذكرها المصنف كما يلي:

١ ـ أن يكون الراوي للقراءة عدلاً في دينه.

٢ ـ أن يكون حافظاً ضابطاً للقرآن لدى تلقيه من شيوخه، ولم يعرف عنه النسيان. =

= ٣ ـ أن يقيد ما تلقاه من شيوخه بخط يده.

٤ ـ أن يكون عرف وجه القراءة.

٥ ـ أن لا يتصحف عليه ما دَوَّنه من القراءات.

٦ ـ أن يكون عارفاً بخط المصاحف العثمانية على اختلاف رسمها في بعض المواضع.

٧ ـ أن لا يخرج في قراءته عما يحتمله خط هذه المصاحف.

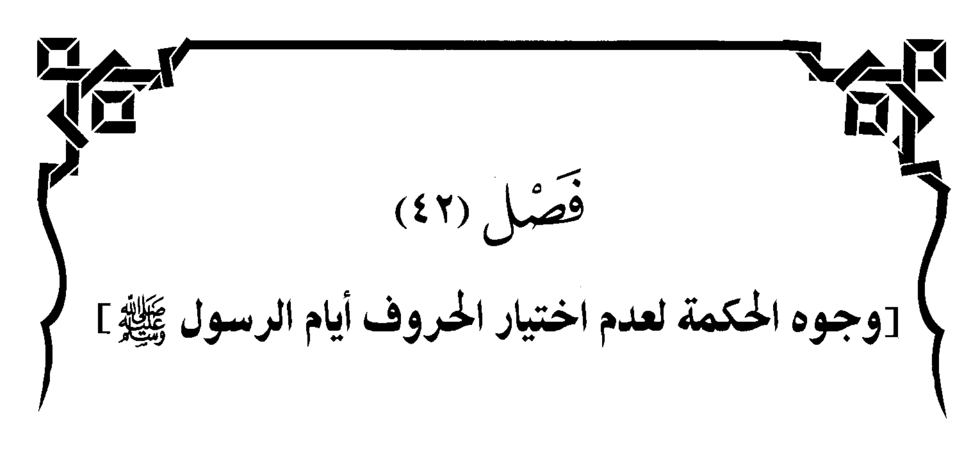
٨ ـ أن يكون محترزاً من الشواذ والغرائب في مرويات خط المصحف.

٩ ـ أن يكون عارفاً للصحيح من السقيم؛ والمتواترِ من الآحاد من القراءات.

١٠ ـ أن يكون عارفاً بكلام العرب ووجوه التفسير.

١١ ـ أن يعتمد في اختياره للقراءة على صحة الرواية وموافقة خط المصحف وعلى المشهور دون رواية الفرد.

أقول: هذه الشروط حصن منيع للراوي في اختيار القراءة من متعدد الروايات، وهذا **أقدم ما اطلعت عليه من تحديد لهذه الشروط، وبالله التوفيق.**



فَصْل (٤٢)

[وجوه الحكمة لعدم اختيار الحروف أيام الرسول ﷺ]

فإن قيل: فهلا اختيرت الحروف على نحو ما نجده [أ/ ٩٧] عن التابعين ومن بعدهم؛ في عهد رسول الله ﷺ.

فالجواب: إنما لم يفعلوا ذلك لخلالٍ:

إحداها: لأنهم لم يعلموا [بتكملة](١) التنزيل؛ ولا تتمة الأحرف السبعة؛ فيُخْتارَ منها.

والثانية: لأنهم لم يكونوا مما يأمنون حينئذ من تغايرها نسخاً، فلو اختاروا حرفاً في مبلغ التنـزيل؛ لَلَزِم الرجوع أنْ لوْ نُسِخ منها شيء فيما نُسخ منها.

والثالثة: لأنّ الواحد منهم لم يكن يختار حرفاً على ما سمعه من رسول الله ﷺ. وقد أُضيف إليهم بعضُ الحروف لهذا المعنى.

والرابعة: لأنه لم يكن في الواحد منهم من الاتساع في اختلاف الحروف؛ [كيما](٢) يحتاج أن يختار منها شيئاً على شيء، **ولو كان**

(١) في الأصل: (بتكمة) بدون لام، سهو في النسخ.

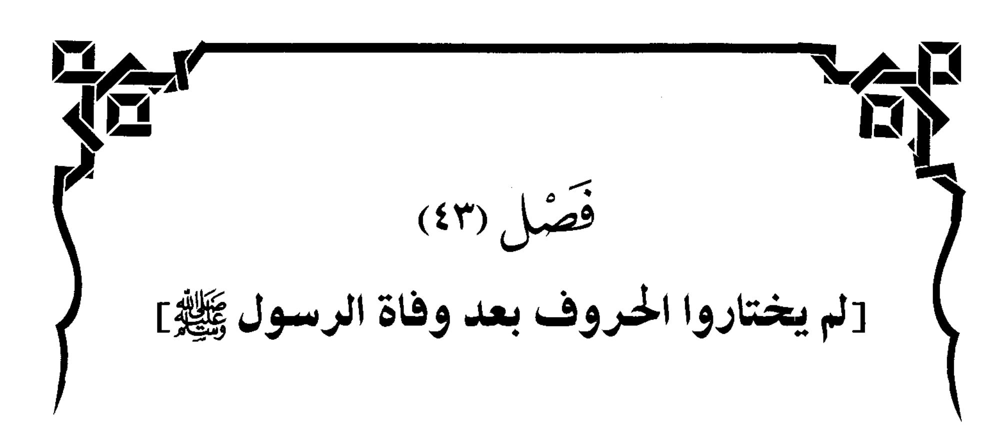
(٢) في الأصل المخطوط: (كما).

لهم من الاتساع فيها كما جاء من بعدهم؛ واتسع فيها لحصولها له من قبل جماعتهم؛ **لما ترافعوا** فيها إلى رسول الله ﷺ، [أ/ ٩٨] ولمَاَ أنكر بعضهم قراءة بعض.

والخامسة: أن الواحد منهم ربما لم يكن يعرف جميع الناسخ والمنسوخ؛ فَيَختارَ؛ تجنباً من الاتخاذ بالمنسوخ.

والسادسة: أنّ القوم سبقوا اللحن والعجمة، فلم يحتاجوا مع ذلك إلى الاختيار، وهذا مما ينكشف بمن اختار من بعدهم.

❐❐❐



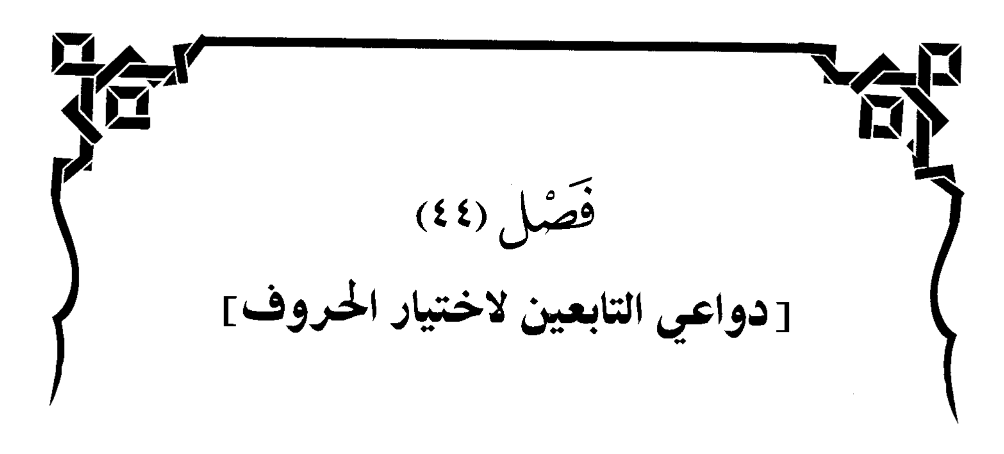
فَصْل (٤٣)

[لم يختاروا الحروف بعد وفاة الرسول ﷺ]

فإن قيل: فهلا اختيرت الحروف بعد وفاة رسول الله ﷺ؛ عند جمعهم القرآن؛ من بعد معرفتِهم بالناسخ والمنسوخ؛ وتَيَقُّنِهم إكمالَ القرآنِ وخَتْمَه بأحرفه السبعة؟

فالجواب: أن العلل الماضية قد كانت باقية فيهم؛ وإن كانوا على يقين من ختمه وتتمة حروفه.





فَصْل (٤٤)

[دواعي التابعين لاختيار الحروف]

فإن قيل: فما الذي دعا التابعين إلى [تحرير][1] الحروف واختيارها، بعد أن لم يُسْبقوا إليه على النحو الذي اختاروه؟!

فإن ذلك لخلال:

إحداها: **توسعهم في الحروف** [أ/ ٩٩] **المختلفة؛ لحصول الواحد منهم على عامة ما كان منها متفرقاً ما بين الصحابة**؛ ومعرفتهم بشاذ ذلك ومستعمله وناسخه ومنسوخه؛ وما جاء منه من طريق الآحاد والتواتر؛ وما كان منه عزيمة ورخصة.

فلما لم يمكنهم الجمع بين جميع ذلك اختاروا الأصح والأوضح على ما يسر الله لهم.

والثانية: **أنهم لما رأوا أن الألسنة قد مَرَنَتْ على لحن الفساد وسوء الأداء؛ لاختلاط العرب بالعجم بعد إسلام العجم**، وتركت العربُ كثيراً من طباعها، على حسب ما ظهر في العجم من الفصاحة،

(١) في الأصل: (تجديد) وهو تصحيف في النسخ.

خَشُوا أن الواحد من الطائفتين ربما جمع بين حرفين مختلفين؛ مما يتولد عند الجمع بينهما اللحنُ الفاحشُ؛ بعد صحة كلا الحرفين في الأثر والمعنى؛ مفترقين دون متداخلين.

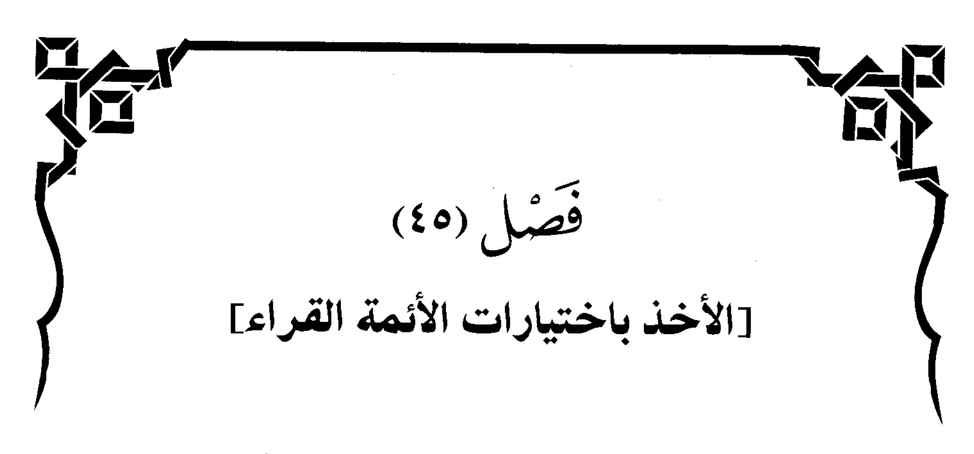
ومثال ذلك: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾[البقرة: ٣٧] فهذا مما **لا يجوز** [أ/ ١٠٠] الجمع فيه بين رفع الميم والتاء؛ ولا بين نصب الميم وكسر التاء، بعد أن كل واحد منهما على انفراده صحيح في الأثر والمعنى. وإنما يتولد اللحن ما بينهما في اتصال الأول بالثاني، فربما تقدم الواحد من الغوام فيجمع بين الرفعتين؛ أو الفتحة والكسرة، بعد أن قرأهما على رجلين أو سمعهما منهما في دفعتين فيتوهم أن ذلك جائز.

وهذا الوجه قد كان يُؤْمَنُ اعتراؤه في زمن الصحابة لاستقامة الطباع وسبقهم اللحن، فلذلك لم يختاروا، فلما لم يكن مثل ذلك مأموناً في زمن التابعين اختاروا؛ وأفردوا الحروف وجردوها، لئلا يجد اللحن إلى كتاب الله سبيلاً من قبل العوام.

والثالثة: أن العلماء من التابعين لما رأوا حروف الصحابة متفرقة في أيدي الناس، وقد كان فيها مناسيخ وتفاسير وغيرُ ذلك؛ لم[1] يأمنوا أن يتخذ العوام بشيء من ذلك، واختاروا [أ/ ١٠١] الحروف لذلك لأنفسهم ولمن بعدهم.



(١) في الأصل زيادة هكذا: (لمن لم).



فَصْل (٤٥)

[الأخذ باختيارات الأئمة القراء]

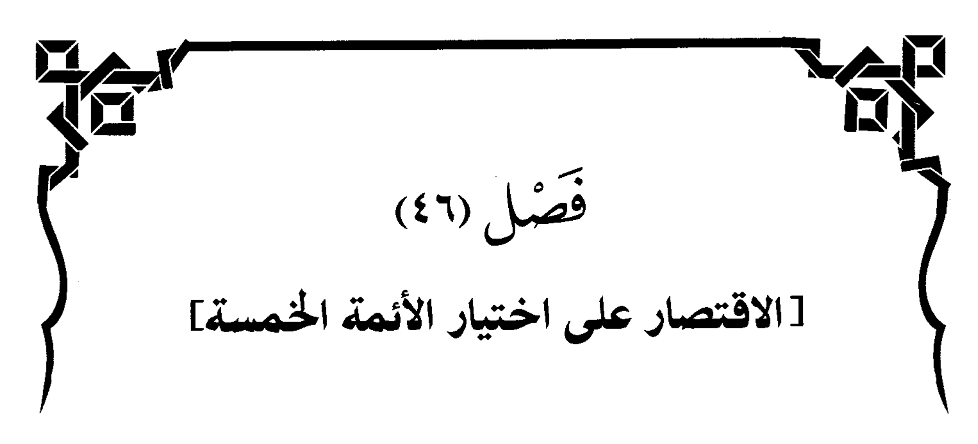
فإن قيل: فبعد أن اختار التابعون الحروفَ، مثلُ الزهريِّ والحسنِ ومجاهدٍ وابنِ جبير وابنِ أبي اسحاق، فما الذي أوجب العدولَ عن اختياراتهم على جهتها والاتخاذَ بما اختاره مثلُ: عاصمِ بنِ أبي النَّجُودِ؛ وأبي عمروٍ؛ ونافعٍ؛ وغيرِهم؟.

فإن العلوم كلها لم تتهذب إلا باختلاف التابعين تجريداً وتدويناً، وإن كان السبق لهم والفضل.

[والجواب: ذلك][١] لأن جمعَ أولئك وتجرداتِهم لم تكن مُبَيَّنَةَ الأصول والفروع مفصَّلَة مسوّرة، كما لا يَفْتَقِرُ المُتَّخِذُ بحروف أحدهم إلى شيء من حروف الأصل والفرش، من ذلك استَغْنَوْا بالمتأخر عن المتقدم، وقد كان يوجد في حروف التابعين الحرفُ بعد الحرف؛ مما خولف فيه الإمام. فكرهوا أن يتخذوا باختيارٍ، ثم يُخالفوه في شيء مما عُدل به عن السواد.



(١) في الأصل: (وذلك).



فَصْل (٤٦)

[الاقتصار على اختيار الأئمة الخمسة]

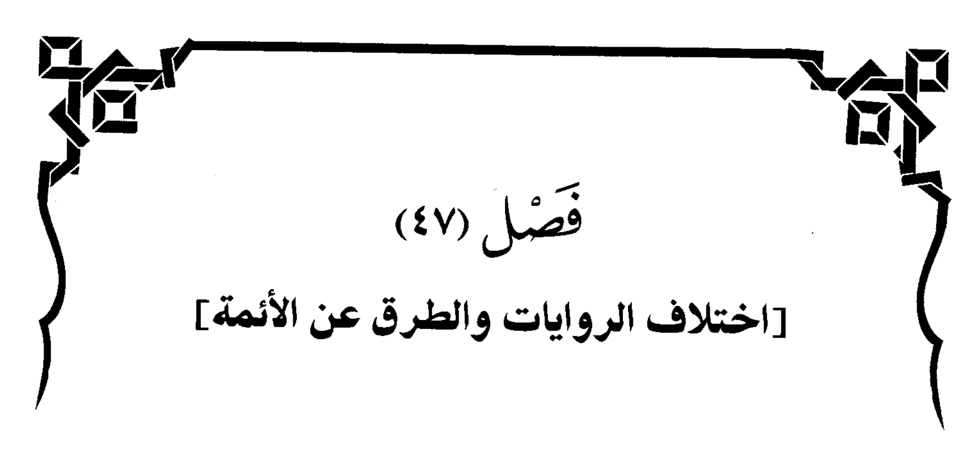
فإن قيل: فلأي شيء [أ/ ١٠٢] اقتصروا على ما اختاره الأئمة الخمسة، الذين هم: **عاصم بن أبي النَّجود الكوفيُّ؛ وعبدالله بن عامر الشامي؛ وعبدالله بن كثير؛ ونافع بن عبد الرحمن المدني؛ وأبو عمرو بن العلاء البصري**، دون من عداهم من أَخلاف التابعين؟.

[فالجواب: لأن][1] هؤلاء كانوا أسدَّ طريقة في القراءة في الأمصار الخمسة، التي كانت أمهات مدائن الإسلام؛ ومجمع الصحابة والعلماء من التابعين، بعد أن الصحابة انتشروا وانتقلوا إليها؛ إلى المغازي والرباط. فلما توجه في كل مصر منها واحد من هؤلاء؛ وفَاقَ من في مِصْرهفي القراءة وشرائط الاختيار؛ رَضِيَهُ أهل مِصْرِهِ واتتموا به. فأما أقرانهم فلم تكن حروفهم نقاوة كحروفهم؛ إما لغرابة؛ وإما للخروج عن رسم المصحف، وإما لشذوذه؛ وإما لضعف الأثر، في غير ذلك من الإعلال التي لحقتْ اختيار مَنْ عداهم [أ/ ١٠٣] من أقرانهم في أمصارهم، وذلك على حسب التوفيق والحرمان. فلذلك أُخِّر كثير من حروف الأسلاف، واتُّخِذَ في مثل ذلك بحروف الأَخلاف.

□□□

---

(١) في الأصل: (فلأن).



فَصْل (٤٧)

[اختلاف الروايات والطرق عن الأئمة]

فإن قيل: فإذا كانت الأئمة الخمسة قد جرد كلٌّ واحد منهم طريقاً في القراءة وجمع حروفاً بعينها، فما بالُ هذه الحروف المختلفة التي جاءت عن كل واحد منهم بروايات مختلفة وطرق شتى؟؟

[فالجواب: إن](١) **الواحد من الأئمة قد كان مستكثراً**(٢) **من الحروف متبحراً فيها**، فربما قدم حرفاً، ثم لاح له معنى آخر في ضده مما يوجب تقديمه أيضاً. فإما أخَّر الأوَّل؛ وإما خَيَّر بين الحرفين، ومع ذلك فإنهم قد كانوا رواة، [فربما](٣) اتخذوا بما روَوْهُ عن غيره على جهته، دون ما اختاروه، وربما ما جمعوا في بعض ما اختاروه عدولاً عنه إلى غيره(٤)،

---

(١) في الأصل: (فإن).

(٢) أي: «كان واسع العلم مستكثراً من الحروف...».

(٣) في الأصل: (ربما) كررها على التتابع، وهو سهو في النسخ.

(٤) والظاهر أن مراده: «ربما لم يجمعوا روايات وطرقاً في الحرف الذي اختاروه عدولاً عن اختيارهم إلى غيره، بل كانوا يروون ما وثقوا به نشراً للعلم وإقراراً لتلك الألفاظ، واحترازاً من توهم إنكارهم ما ثبت عن رسول الله ﷺ فيها».

وقد كانوا [يروون][1] ما لم يختاروه، ويتذاكرون فيه، ويَخُصّون [أ/ ١٠٤] من يقرأُ عليهم بالحروف وينقل عنهم؛ على حسب علمهم ومعرفتهم وأخذهم ولفظهم.

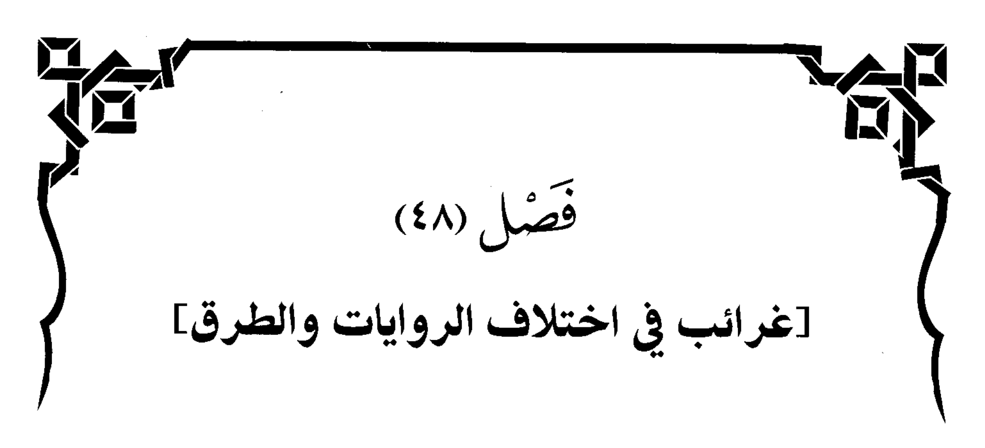
ولم يكونوا مما إذا قدموا حرفاً اختياراً هجروا ما عداه ونبذوه [تضييقاً][2] على الأمة ما وسع الله عليهم، بعد إفرادهم ما جردوه من الحروف. فلذلك اختلفتْ الحروف عنهم؛ وعلى حسب ما نقل كل راوٍ عنهم قبل الاختيار وبعده، وقد كانت الرواة تختلف عليهم الأحوالُ، معَ منْ نُقل عنهم؛ على حسب ما شاهدوا من أئمتهم، فمن ثَمَّ اختلفت الروايات والطرق إلى انتهائها إلينا.

❒❒❒

---

(١) في الأصل: (يرون) بواو واحدة فقط.

(٢) في الأصل: (تضعيقاً). ولا معنى له، فهو تصحيف في النسخ.



فَصْل (٤٨)

[غرائب في اختلاف الروايات والطرق]

فإن قيل: فقد نجد عن الأئمة الخمسة غرائب باختلاف الروايات والطرق عنهم، نحو: ﴿مَلْكِ يوم الدين﴾[الفاتحة: ٤] بإسكان اللام، عن أبي عمرو وَ: ﴿الزِّراط﴾[الفاتحة: ٦] بالزاي. وعن ابن كثير: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ﴾[الفاتحة: ٧][1] وعن غيرهم أيضاً ممن قورنوا بهم، نحو ما يروى عن علي بن حمزة: ﴿ٱلْمَلَكَيْنِ﴾[البقرة: ١٠٢] بالكسر؛ [أ/ ١٠٥] ﴿ والذين يدعون﴾[فاطر: ١٣] بالياء في فاطر، ونحوها من الحروف الغريبة.

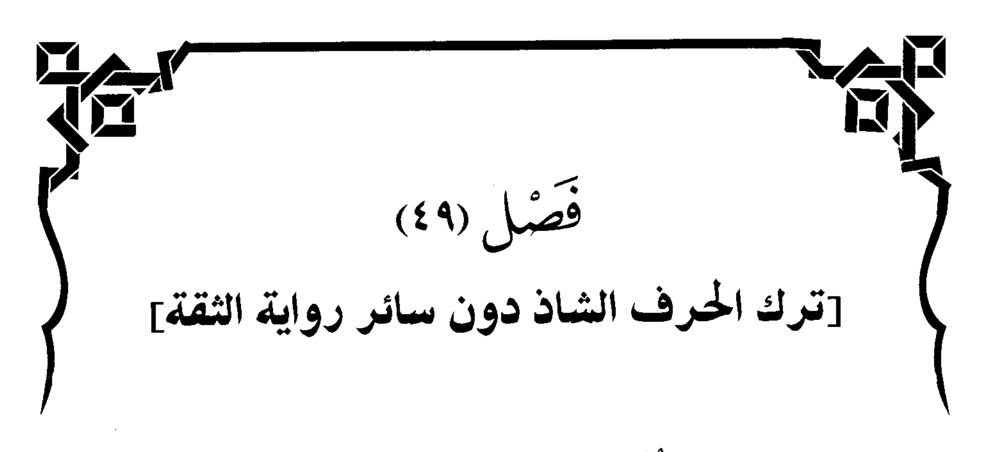
[فالجواب: إن][2] جميع ذلك مما كانوا يختارونه مرة؛ ويَدَعونه أُخرى؛ والمعمولُ عليه: [هو] المشهورُ عنهم.

□□□

---

(١) انظر للتوسع القراءات الواردة في سورة الفاتحة (إتحاف فضلاء البشر: ١/ ٣٥٧ ـ ٣٦٩).

(٢) في الأصل: (فإن).



فَصْل (٤٩)

[ترك الحرف الشاذ دون سائر رواية الثقة]

فإن قيل: فهل [تُطَوَّحُ][(١)] رواية راو عن واحد منهم جملة بعد أن يَخْرج فيها حرف من هذه الشواذ؟.

فأما أنا فأعدل عن مثل ذلك الحرف بعينه، دون أن أمسك عن رواية ذلك الراوي صفحاً؛ إذا كان ثقة معروفاً، ولست أُراه قد جاء في رواية الراوي. [وأَرى][(٢)] أن الجمع بين الروايتين خير من اللَّحَقِ بالقرآن[(٣)]؛ إن كان مثل ذلك الحرف مغلوطاً فيه؛ [و خير من][(٤)] الاتخاذِ بالشواذ.

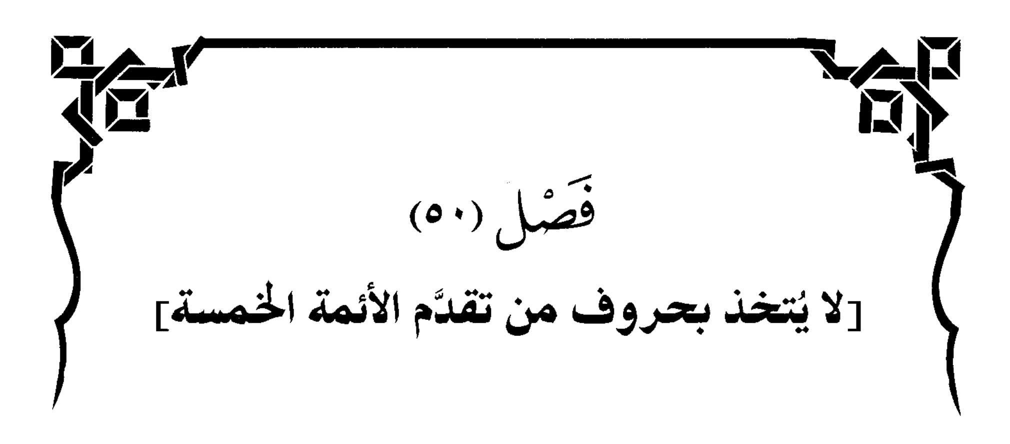
❐❐❐

(١) في الأصل: (يُطوح). ويحتمل أن تكون (تُطرح). والأظهر عندي ما أثبته أعلاه بمعنى (هل تُسقط أو تُترك رواية الراوي بجملتها...!؟).

(٢) في الأصل: (واي). وكأن مراد المصنف: «ولست أرى أن الحرف الشاذ جاء بطريق موثوقة في رواية الراوي الثقة».

(٣) سيأتي تعريف الإلحاق في الفصل: ٥١ تعليقاً مع الإحالة للتوسع.

(٤) في الأصل: «والاتخاذ».



فَصْل (٥٠)

[لا يُتخذ بحروف من تقدَّم الأئمة الخمسة]

فإن قيل: فهل يُتخذ بحروف مَنْ تقَدَّمَ الأئمةَ الخمسة، إذا كانت مجموعة مجردة مُبَيَّنَةَ الأصول مُسوَّرة الفروش؟.

[**فالجواب: لا يُتَّخذُ بها**][1] فإن جميع ذلك مما سقط عن التلاوة [جملة][2]؛ فلم يُنقل إلينا إلا تحديثاً وإخباراً، وما كان كذلك [أ/ ١٠٦] فليس لنا أن نروي إلا على ما ورد به رواية، فإن وجدتَ شيئاً من ذلك في وقت تلاوة؛ فاعلم بأن متكلِّفاً أخذ به تلاوة من غير تورّع بعدما سمعه سماعاً.

وقد قرأتُ بأحرف منها، لكني أرغب عن الأخذ بها جملة، نحو حروف ابن محيصن والأعمش وغيرهما، وذلك لورود الأمر بأخذ القرآن تعلماً واستقراءً، نحو ما جاء من قوله عليه السلام: (استقرئوا القرآن أربعة، وتعلموا القرآن من أربعة)[3].

---

(١) ما بين المعقوفين إضافة في أثناء التحقيق. ومراد المصنف: «لا يُتّخذُ بتلك الحروف لعدم توفر شروط الأخذ بها».

(٢) في الأصل: (وجملة) بإثبات واو، وهو سهو.

(٣) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه وكذا مسلم بلفظ: «استقرؤوا القرآن من أربعة، من عبدالله بن مسعود، وسالم مولى أبي حذيفة، وأبي بن كعب، ومعاذ ابن جبل». وسيأتي في بقية الكتاب بلفظ «خذوا القرآن من أربع...» الحديث. =

ولو جاز نقل المسموع من القراءة تلاوة[1]؛ لكان المكثرون من الصحابة حديثاً وسُنناً في رفعهم إياها عن رسول الله ﷺ، مثل ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة وعبدالله بن عمرو وجابر بن عبدالله وأبي سعيد الخدري، يرفعون القراءة إلى رسول الله ﷺ تلاوة، ولما نزلوا فيها بدرجة [أ/ ١٠٧] فروَوْها عن أُبيّ بن كعب وغيرهم؛ ممن رفع القراءة[2]، لأن هؤلاء المكثرين عنه عليه السلام حديثاً قد كانوا يسمعون من تلاوته أكثر مما يسمعون من حديثه، [ويشاهدون][3] من سننه، **لكنهم لما لم يلحقوا القراءة عليه القرآن[4]؛ والتلقن منه، نزلوا**

= صحيح البخاري (كتاب المناقب ـ باب مناقب سالم مولى أبي حذيفة رضي الله عنه (٣/ ١٣٧٢) حديث: (٣٥٤٨) و(كتاب المناقب ـ باب مناقب معاذ بن جبل رضي الله عنه (٣/ ١٣٨٥)حديث: (٣٥٩٥) ومسلم (كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم ـ باب من فضائل عبدالله بن مسعود وأمه رضي الله تعالى عنهما (٤/ ١٩١٤) حديث: (٢٤٦٤).

(١) التصحيح من هامش الأصل: (تلاوة وتلاوة).

(٢) **أقول**: تقدير كلام المصنف: «ولما رووْا التلاوة ينسبونها إلى أُبي بن كعب وإلى صحابة آخرين غير أنفسهم ممن رفعوا القراءة إلى الرسول ﷺ مثل زيد بن ثابت وعبدالله بن مسعود».

(٣) في الأصل: (وشاهدون) بدون ياء المضارعة، وهو سهو من الناسخ.

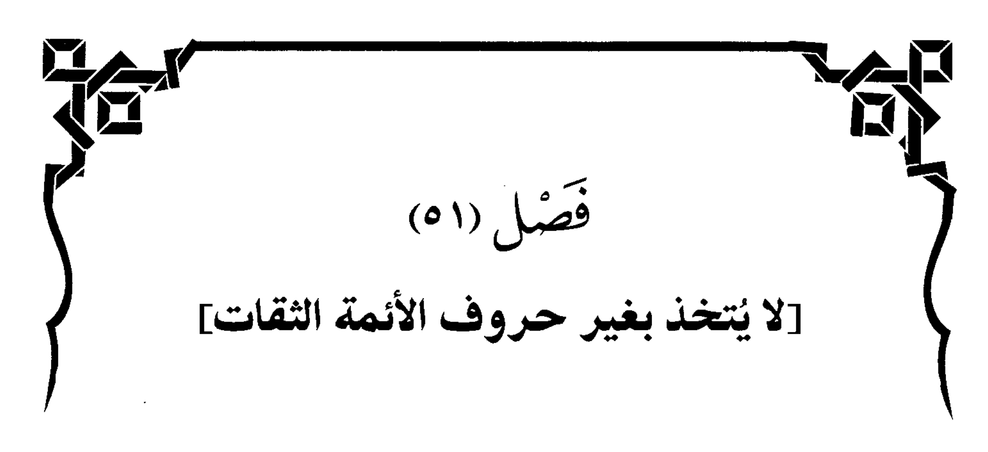
(٤) كذا في الأصل: (لم يلحقوا القراءة عليه القرآن..). كأنه يقصد لم يعرضوا على رسول الله القرآن؟

بدرجة[1]، وذلك لأن رسول الله ﷺ كان مشغولاً بأمور المسلمين والغزوات ووفود الأعراب، فندب لذلك قوماً، وحثَّ عليهم في أَخْذِ القرآن منهم.

وقد كان في حروف الأئمة الخمسة مندوحةٌ عن حروف مَنْ تقدمهم؛ إلا أن يكون حرفَ أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني، فإنه لم ينقطع عن التلاوة؛ وإلى وقتنا، فلذلك نتخذ به.



(١) **أقول**: والظاهر أن مراده من هذه الفقرة: «أنه لو صح أن يكتفي الراوي بالسماع من شيخه تلاوة؛ فيتلوها على غيره أيضاً؛ أي دون عرض على من تلقى منه؛ لوجدتَ مكثري الحديث عن رسول الله ﷺ من الصحابة يروون القرآن عن الرسول مباشرة، ولما ذكروا في إسناد قراءاتهم أبي بن كعب وعبدالله بن مسعود... وغيرهم من قراء الصحابة».



فَصْل (٥١)

[لا يُتخذ بغير حروف الأئمة الثقات]

فإن قيل: فهل يُتخذ بحروف من جاوز الأئمة الخمسة مما جاء بعدهم؟!.

فإنه قد كان في حروفهم غنية أيضاً عمن تأخرهم، [أ/ ١٠٨] وذلك لأنهم فازوا بهذه المنقبة التي هي الاختيار على واجبه، كما كان فيها مندوحة عن حروف من تقدمهم، لكنَّ الناس قد اتخذوا بعدهم بحروف **حمزة بن حبيب الزيات العِجلي؛ وعلي بن حمزة الأسدي؛ ويعقوب بن اسحاق الحضرمي؛** واتَّخَذْنا بها كلها؛ على مخالفتها حروف الأئمة الخمسة في بعضها. وليس في شيءٍ من حروف هؤلاء الثلاثة مغمز ولاخروج عن المرسوم.

فإنْ رأيتَ في جميع المذاهب خروجاً عن الرسم [فعليك][1] بمخالفته وملازمة الخط في ذلك الحرف بعينه دون جميع القرآن.

وصورة ذلك: أنْ تقفِ على جميع ما حُذف منه هاء الاستراحة في وَصلٍ في نحو: ﴿يَتَسَنَّهْ﴾[البقرة: ٢٥٩]، ﴿واُقْتَدِهْ﴾[الأنعام: ٩٠]، و﴿مَالِيَهْ﴾[الحاقة: ٢٨]، ﴿وسُلْطَنِيَهْ﴾[2] [الحاقة: ٢٩] فإنهم لم يختلفوا

---

(١) في الأصل: (فعلتك) بالتاء، تصحيف أثناء النسخ.

(٢) في الأصل: (وسلطانية) أثبت على هاء الاستراحة نقطتين، فجعلها تاء مربوطة، =

في [الوقف][(1)]؛ بعد أنَّ الهاءَ ثابتةٌ رسماً.

وأن تصل (هو) وَ(هي) وَ(عمَّ) [أ/ ١٠٩] ونحوها، فإن من وقف بها وخالف فيها الخط[(2)]؛ فإنه وصل بغير هاءٍ؛ فيكون [موافقاً للمصحف الإمام][(3)] ومجرِّداً حرف صاحبك[(4)]، التي صورته فيها ما ذكرتُ لك على رواية محمد بن المتوكل؛ ورَوْح بن عبد المؤمن؛ والوليد بن حسان؛ فإنها مما آل **أمرُ يعقوبَ** إليه في اختياره، **بعدما كان يختار غرائب** ـ فيما رَوى عنه زيد؛ وابنُ بحر؛ وغيرهما ـ **ومستنكراتٍ؛ ثم رجع عنها. فأنا لا أتخذ بشيء من ذلك**[(5)].

❑❑❑

= وهو تصحيف.

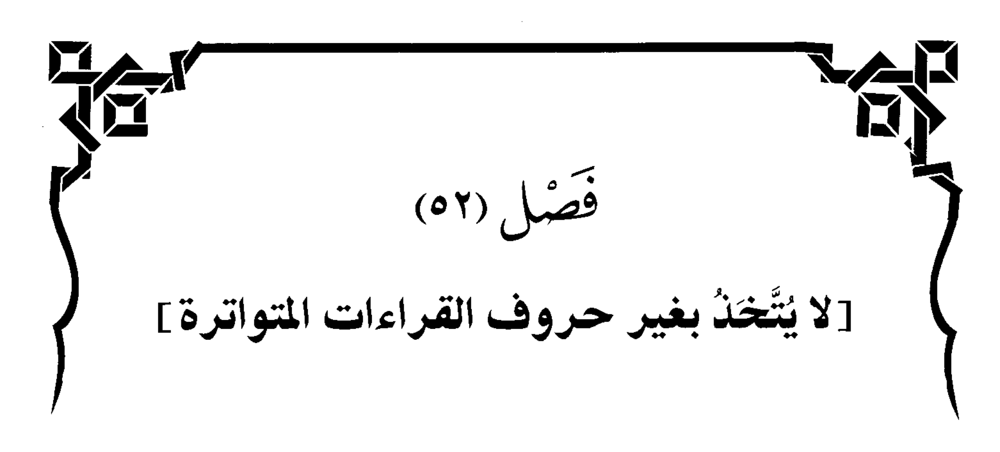
(١) في الأصل: (القف) تصحيف في النسخ.

(٢) أي وخالف فيها خط المصحف العثماني الإمام؛ إذْ تُلفظ بها بإثبات هاء ساكنة في آخر كل منها، وهي هاء السكت؛ هكذا: (هوْه، هِيَهْ، عَمَّه) ويسمى هذا **بالإلحاق**. (انظر للتوسع: إتحاف فضلاء البشر، للبنا: ١/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣).

(٣) في الأصل: (مفاقاً للإمام).

(٤) كذا في الأصل المخطوط: (ومجرداً حرف صاحبك التي).

(٥) **أقول**: أظهر الإمام الرازي في هذا الفصل وسابقه أنه يعتمد قراءة القراء السبعة المشهورين، وأضاف هنا أنه يعتمد قراءة يعقوب الحضرمي، فهي من القراءات الثلاث المتواترة المكملة للعشر عند المحققين من القراء. واعتماد الامام ثمانية قراءات متواترة فيه احتراز من توهم العامة أن القراءات السبع هي المتواترة لوحدها، أو أنها الأحرف السبعة المذكورة في الأحاديث النبوية. وقد فعل أئمة كثيرون مثل فعله فلم يلتزموا بتحديد السبع المتواترة.



فَصْل (٥٢)

[لا يُتَّخَذُ بغير حروف القراءات المتواترة]

فإن قيل: فهل يجوز الاتخاذ بحروف من اختار بعد هؤلاء [الثمانية][1] الذين مضى ذكرهم؟.

فإنهم كانوا نُقاداً لم يُبْقوا للاختيار موضعاً، ولم يغادروا إلا حروفاً معلولة بما ذكرنا من العلل.

فمَنْ جاء بعدهم لم يَخْلُ من أحد أمرين:

إما التردد فيما اختاروه، وذلك مباح لمن أحب ذلك [أ/ ١١٠] من أهل العلم بالقرآن، وعلى ذلك اختار أبو حاتم وأبو عبيد، وأيوب [ابن][2] المتوكلِ، وخلفِ بن هشام، فيما بين من اتخذ بما اختار هؤلاء، وسماه: **بالاختيار؛** دون أن قال حرف أبي حاتم أوْ خلف؛ وبين من اكتفى باختيار القدماء ومجرداتهم عن ما قدم هؤلاء

---

(١) في الأصل: (التمنية).

(٢) في الأصل: (من) تصحيف في النسخ. وأيوب بن **المتوكل البصري الصيدلاني،** كان إماماً ضابطاً ثقة، متبعاً للأثر. مات سنة مائتين للهجرة (معرفة القراء الكبار، للذهبي: ١/ ١٤٨ ـ ١٤٩).

[المتأخرون][(١)].

وإما الخروج عما اختار هؤلاء؛ فمن خرج عن التردد فيما بين ما اختاره الأئمة فلا بد له من الخروج عن شرائط الاختيار، **وبذلك يسقط؛ ولا يجب الاتخاذ بحروفه.**

وقد فعله ابن شَنَبُوذ وابن مِقْسَم فلحقهم التأديب من السلطان بضرب أحدهما وغسل الآخر[(٢)]، وذلك بفتيا من كان في عصرهما من

---

(١) في الأصل: (المتأخرين) بالياء، وهو تصحيف أيضاً.

(٢) قوله: «وغسل الآخر»: كذا في الأصل المخطوط.

أما الذي ناله التأديب ضرباً بأمر السلطان فهو: «**أبو الحسن بن شَنَبُوذ**: هو محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت، ومنهم من يقول: ابن الصلت بن أيوب بن شَنَبوذ البغدادي. شيخ الإقراء بالعراق، مع ابن مجاهد.

قرأ القرآن على عدد كثير بالأمصار، منهم قُنْبُل. وتهيأ له من لقاء الكبار ما لم يتهيأ لابن مجاهد، وقرأ بالمشهور والشاذ. قرأ عليه عدد كثير.

واعتمد أبو عمرو الداني والكبار على أسانيده في كتبهم.

وكان يرى جواز الصلاة بما جاء في مصحف أُبي، ومصحف ابن مسعود، وبما صح في الأحاديث.

وكان ثقة في نفسه، صالحاً ديناً، متبحراً في هذا الشأن، لكنه كان يَحُطُّ على ابن مجاهد، ويقول: هذا العَطَشيّ لم تغبر قدماه في طلب العلم، يعني أنه لم يرحل من بغداد، وليس الأمر كذلك، قد حج وقرأ على قنبل بمكة.

قال محمد بن يوسف الحافظ: كان ابن شَنَبوذ إذا أتاه رجل من القراء، قال: هل قرأت على ابن مجاهد، فإن قال: نعم. لم يُقرئه. =

= قال أبو بكر الجلاءُ المقرئ: كان ابنُ شنبوذ رجلاً صالحاً.

قال أبو عمرو الداني: سمعتُ عبد الرحمن بن عبدالله الفرائضي، يقول: استُتيب ابن شنبوذ على هذه الآية: ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[المائدة: ١١٨] قرأ (فإنك أنت الغفور الرحيم).

قال الداني: حُدِّثت عن إسماعيل بن عبدالله الأشعري، حدثنا أبو القاسم ابن زنجي الكاتب الأنباري، قال: حضرت مجلس الوزير أبي علي بن مُقلة وزير الراضي وقد أحضر ابن شَنَبوذ، وجرت معه مناظرات في حروفٍ، حُكِيَ عنه أنه يقرأ بها، وهي شواذ، فاعترف منها بما عُمِلَ به محضرٌ بحضرة أبي علي بن مُقلة، وأبي بكر بن مجاهد، ومحمد بن موسى الهاشمي، وأبي أيوب محمد بن أحمد، وهما يومئذ شاهدان مقبولان.

نسخة المحضر: سُئل محمد بن أحمد بن أيوب المعروف بابن شنبوذ، عما حُكي عنه أنه يقرؤه، وهو: «فامضوا إلى ذكر الله» فاعترف به، وعن «وتجعلون شُكركم أنكم تكذبون»، وعن «كل سفينة صالحة غصباً» فاعترف به، وعن «كالصوف المنفوش» فاعترف به، وعن «فاليوم ننحيك ببدنك» فاعترف به، وعن «تبت يدا أبي لهب وقد تب» فاعترف به، وعن «فلما خر تبينت الإنس أن الجن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا حولاً في العذاب المهين» فاعترف به، وعن «والذكرِ والأنثى» فاعترف به، وعن «فقد كذب الكافرون فسوف يكون لزاماً»، وعن «وينهون عن المنكر ويستغيثون الله على ما أصابهم، وأولئك هم المفلحون» وعن «وفسادٍ عريض» فاعترف بذلك.

وفيه اعترف ابن شنبوذ بما في هذه الرُّقعة بحضرتي، وكتب ابن مجاهد بيده يومَ السبت لِست خلونَ من ربيع الآخر سنة ثلاث وعشرين وثلاث مئة (٣٢٣هـ). =

أئمة الشرع في مدينة السلام. غير أنهما لم يَسْقُطا عما [روياه][1] على حده دون التصرف فيه اختياراً، وذلك لأنهما كانا عالمين ثقتين، **فلا يجوز الاتخاذ بما اختاراه [أ/ ١١١] لأن في ذلك خرقَ الإجماع.**

وأما ابن مِقْسم [فله][2] في العدد اختيار خالف فيه الإجماع،

= فأمر الوزير بضربه سبع دِرر، وهو يدعو على الوزير، بأن يقطع الله يده، ويشتت شمله، ثم أُوقف على الحروف التي يقرأ بها، فأُهدر منها ما كان شُنعاً، وتَوَّبوه عن التلاوة بها غصباً.

وقد استُجيب دعاؤه على الوزير، وقُطعت يده، وذاق الذل.

توفي ابن شنبوذ في صفر سنة ثمان وعشرين وثلاث مئة (٣٢٨هـ)، وفيها هلك ابن مُقلة. (معرفة القراء الكبار، للذهبي: ١/ ٢٧٦ ـ ٢٧٩).

أقول: إن الموقف من ابن شنبوذ في المحاكمة صحيح، باستثناء الأمر بضربه، مع أنه أخطأ وخالف الإجماع، فإنه من أهل القرآن، ولعل هذا التشديد في العقاب استدعى استجابة الدعاء ونزول البلاء على الوزير. والله أعلم.

وأقول: وقفتُ أخيراً على تصريح لأبي شامة يؤكد صحة رأيي في تخطئة التشدد في عقاب ابن شنبوذ، فالحمد لله على توفيقه.

«قال أبو شامة: كان الرفق بابن شنبوذ أولى، وكان اعتقاله وإغلاظ القول له كافياً. وليس ـ كان ـ بمصيب فيما ذهب إليه، لكنْ أخطاؤُه في واقعةٍ لا تُسقطُ حقَّه من حُرمة أهل القرآن والعلم». (سير أعلام النبلاء: ١٥/ ٢٦٦).

(١) في الأصل: (راوياه) تصحيف في النسخ بزيادة الألف بعد الواو.

(٢) في الأصل: (فلعله) تصحيف.

وكذلك التفاسير والمعاني، [فأُدين فهو مهجور][1]. والله أعلم[2].

---

(١) في الأصل المخطوط: (فابين فهم مهجوران) تصحيف.

(٢) وإليك ترجمة ابن مِقْسَم، فهو: **محمد بن الحسن بن يعقوب**: بن الحسن بن مِقْسَم الإمام أبو بكر البغدادي، المقرئ النحوي العطار.

أخذ القراءة عَرْضاً عن إدريس الحداد وكثيرين غيره، وأكثر من الآداب عن ثعلب، وعُمِّرَ دهراً.

قرأ عليه إبراهيم بن أحمد الطبري وآخرون.

وكان من أحفظ أهل زمانه لنحو الكوفيين، وأعرفهم بالقراءات، ومشهورها وغريبها وشاذها.

فكان يُنسب إليه أن كل قراءة تُوافق خط المصحف، فالقراءة بها جائزة، وإن لم يكن لها مادة.

قال أبو بكر الخطيب: لابن مقسم كتاب جليل في التفسير، ومعاني القرآن سماه كتاب «الأنوار»، وله تصانيف عدة، ومما طُعن عليه أنه عَمَدَ إلى حروف من القرآن فخالف الإجماع فيها، فقرأها وأقرأها على وجوه، ذكر أنها حروف تجوز في اللغة والعربية، وشاع ذلك عنه، فأُنكِر عليه، فارتفع الأمر إلى السلطان، فأحضره واستتابه بحضرة الفقهاء والقراء، فأذعن بالتوبة، وكتب محضر توبته.

وقال أبو طاهر بن أبي هاشم في كتاب «البيان»: وقد نبغ نابغ في عصرنا هذا، فزعم أنَّ كلَّ من صحَّ عنده وجه في العربية لحرف من القرآن يوافق خطَّ المصحف، فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها، فابتدع بقيله ذلك بدعة ضلَّ بها عن قصد السبيل، وأورط نفسه في منزلةٍ عظُمت بها جنايتُه على الإسلام وأهله، وحاول [دون قصد] إلحاقَ كتابِ الله من الباطل ما لا يأتيه من بين يديه ولا من خلفه، إذ جعل لأهل الإلحاد في دين الله بسبب رأيه طريقاً إلى مغالطة أهل الحق، بتغيير القراءات من جهة والبحث والاستخراج =

= بالآراء، دون الاعتصام والتمسك بالأثر، وكان شيخنا أبو بكر ـ نَضَّرَ الله وجهه ـ سُئل عن بدعته المُضلة، فاستتابه منها بعد أن سُئل البرهان على ما ذهب إليه، فلم يأتِ بطائل، ولم يكن له حجة، فاستوهب أبو بكر تأديبه من السلطان، عند توبته، ثم عاود في وقتنا هذا إلى ما ابتدعه، واستغوى من أصاغر الناس مَنْ هو في الغفلة والغباوة دونه.

إلى أن قال ابن أبي هاشم: وذلك أنه قال: لَما كان لِخَلف بن هشام وأبي عبيد، وابن سعدان، أن يختاروا، وكان ذلك لهم مباحاً غير منكر، كان لمن بعدهم مباحاً.

فلو كان حذا حذوهم فيما اختاروه، وسلك طريقهم، لكان ذلك سائغاً له ولغيره، وذلك أن خَلَفاً ترك حروفاً من حروف حمزة، اختار أن يقرأها على مذهب نافع، وأما أبو عبيد وابن سعدان، فلم يتجاوز واحدٌ منهما قراءةَ أئمةِ الأمصار، وإنما كان النكير على هذا شذوذه عما عليه الأئمة الذين هم الحجة فيما جاؤوا به مجتمعين ومختلفين. [فخالف بذلك الإجماع].

ولد ابن مقسم سنة (٢٦٥) خمس وستين ومئتين، وتوفي (٣٥٤هـ) في ثامن ربيع الآخر سنة أربع وخمسين وثلاث مئة. [توفي على ساعات من النهار ودفن بعد صلاة الظهر من يومه]. (معرفة القراء الكبار، للذهبي: ١/ ٣٠٦ ـ ٣٠٩).

دحض القول بحرية القراءة وفقاً للعربية وخط المصحف!

يلاحظ على مذهبه ما يلي:

١/ لم يقدم صاحبه حجة شرعية إطلاقاً، وسجلوا عليه ذلك في محاكمته.

٢/ تعلل بأن بعض أئمة القراءة اختاروا، وأنه من حقه هو أيضاً أن يختار.

أقول: هذا قياس مع الفارق، لما يلي:

١ ـ أنهم اختاروا من قراءات ثابتة لها أسانيدها إلى رسول الله ﷺ. وقد اكتملت فيها بنود ضابط القراءة المقبولة. =

= ٢ ـ هذه المختارات من القراءات السبع أو العشر المتواترة، إنما هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن على سيد المرسلين ﷺ.

٣ ـ أن اختيارات هذا النابغ كانت من لغات العرب والأعراب، فاستحسن هو الأخذ بها بمزاجه فحسب، وليس لقراءتها أسانيد؛ وبالتالي فليست مما وحاه الله إلى رسوله، وإن إدراجها بالقرآن ليس قراءة للقرآن ببعض الأحرف السبعة، بل يقال بأنها تحريف للكلم عن مواضعه، ولو بدون قصد سيء من القارئ بها. لذلك نعته الأئمة بالغباء والغفلة.

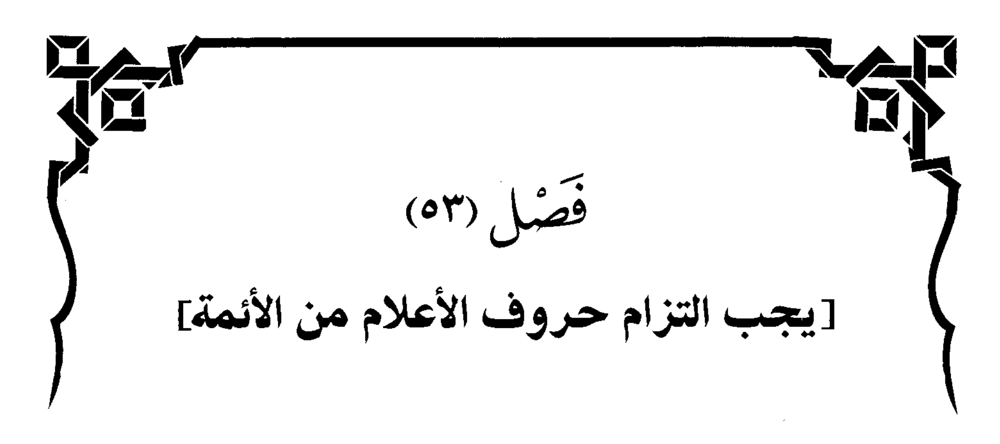
٤ ـ أن هذا النهج الفاسد سيفتح الباب واسعاً أمام أهل الباطل والمفسدين؛ فيُكثرون منه، حتى لا يميز عامة الناس أصل وحي الله بالقرآن من أقاويل الأعراب وألفاظهم. وهذا خطر عظيم يُطيح بالثقة بكلام الله تعالى عند عامة الناس.

فصار سبباً لحزم العلماء في منعه بقوة القضاء الإسلامي وسلطة الحاكم المسلم.

● لقد ألهمه الله هذا الموقف، وهو برهان آخر على تحقق وعد الله تعالى بحفظه كتابه ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ۝٤١ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤١ ـ ٤٢].

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

إن في العربية لغات فصيحة؛ وشاذة مستنكرة. فلو فُتح هذا الباب لذهب إعجاز القرآن بهذا التحريف بالقراءة بما صح في العربية ووافق خط المصحف. ولعله يتطور إلى ترك موافقة الخط أو التوسع في تفسير هذه الموافقة لخط المصحف. فأَوقفتْ يقظةُ العلماء هذه المهزلة. وهذا شأن علماء الإسلام العاملين في كل زمان ومكان. فجزاهم الله عنا وعن القرآن وأهله والمسلمين كل خير.



فَصْل (٥٣)

[يجب التزام حروف الأعلام من الأئمة]

فإن قيل: فهل لـ [بعض][1] أهل العصر أن يختار الحروف ويتوسع فيها؟

[فالجواب: له][2] ذلك، فأما الائتمام به بذلك؛ فلا يجوز بحال.

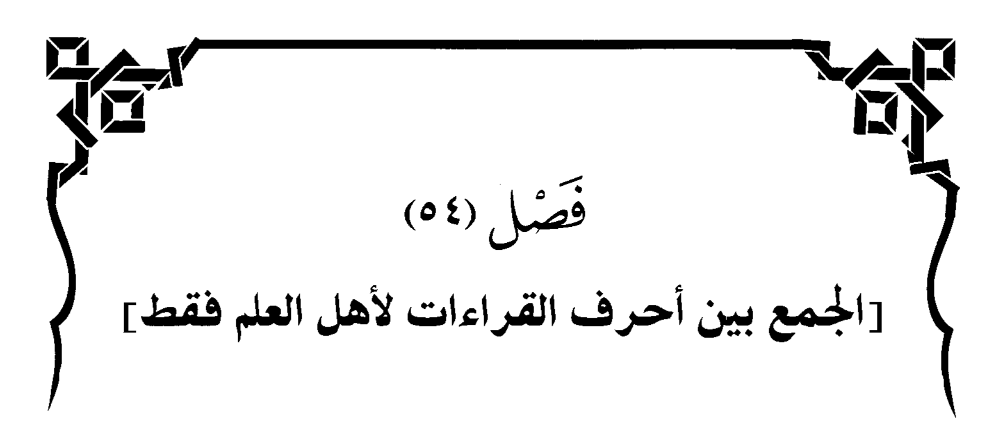
فإنه إن خالف الأعلام من الأئمة فقد خرج عن شرائط الاختيار، وإن تردد في حروفهم فقد سبقه إلى ذلك أبو حاتم وأبو عبيد وخلف وغيرهم، وفازوا بالأحسن تردداً.

ومثل ذلك، ممن يتعاطاه يكون من الغباوة والإعجاب ونتائج الغفلة. وفاعله وإن لم يُغرَّب؛ فيوشك أن يُسْقَطَ، إذا رام أن يُقَدِّم ما اختاره بتأخير اختيار القدماء.

❐❐❐

(١) في الأصل: (فهل لأهل).

(٢) في الأصل المخطوط: (فله).



فَصْل (٥٤)

[الجمع بين أحرف القراءات لأهل العلم فقط]

فإن قيل: فهل يجوز التقليد في القراءة وحرفها؛ بعد الأمر بالاجتهاد في أحكام الشريعة؟؟ فإن ذلك [التقليد][1] مما يكره للعلماء في الأحكام خاصة [أ/ ١١٢] فيما لم يرد به نص ولا إجماع من تقليد الأمثال.

[فالجواب: أما][2] **العوام** فلهم ذلك لسقوطهم عن درجة الاجتهاد، ولاسيما في القراءة، [إذ][3] التوسع فيها والجمع [بينها][4] لا يصلح إلا للإمام، لأن من لم يكن ذا علم بالغ في القراءة؛ وقد فارق التجريد؛ لم يُؤْمَن أن يُحدث في قراءته ما يتولد من اللحن الفاسد؛ لجمعه بين حرفين؛ مما الجمعُ بينهما خطأٌ أو لحن أو بدعة؛ لمفارقة الأثر فيه؛ بنحو ذلك الجمع. مما حمل التابعين فَمَنْ بعدهم

---

(١) كلمة (التقليد) زيادة في أثناء التحقيق.

(٢) في الأصل: (فأما).

(٣) في الأصل: (إذا) سهو في النسخ.

(٤) في الأصل: (بينهما) تصحيف.

إلى تجريد الحروف على ما مضى. اللهم إلا أن يلازموا قراءة المكاتب على ما جاء عن التابعين.

وقد كانت عائشة رضي الله عنها تقول: «اقرؤوا ما في مصحفكم هذا»[1].

وكان ابن جبريل يقول: «اقرؤوا القرآن صبيانية، ولا تَنَطَّعُوا».

والأخبار في مثل ذلك كثيرة. وهو التقليد بعينه.

بلى من كان عالماً [أ/ ١١٣] بالقراءة حق العلم؛ فله التجريد، فإن ذلك أسهل عليه؛ وليس ذلك بتقليد إنما هو اتباع، وله أن يتوسع

---

(١) لم أجد هذا الأثر من كلام عائشة رضي الله عنها، وقد وقفت على قول عبد الملك بن مروان وهو بمعنى قول عائشة رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى:

قال أخبرنا محمد بن عمر قال: حدثني ابن أبي سبرة، عن أبي موسى الحناط، عن ابن كعب قال: سمعت عبد الملك بن مروان يقول: (يا أهل المدينة، إن أحق الناس أن يلزم الأمر الأول لأنتم، وقد سالت علينا أحاديث من قبل هذا المشرق لا نعرفها ولا نعرف منها إلا قراءة القرآن، **فالزموا مافي مصحفكم الذي جمعكم عليه الإمام المظلوم رحمه الله**).

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (طبقات البدريين من الأنصار ـ بقية الطبقة الثانية من التابعين ـ عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص ابن أمية ـ حديث: (٥/ ٢٣٣).

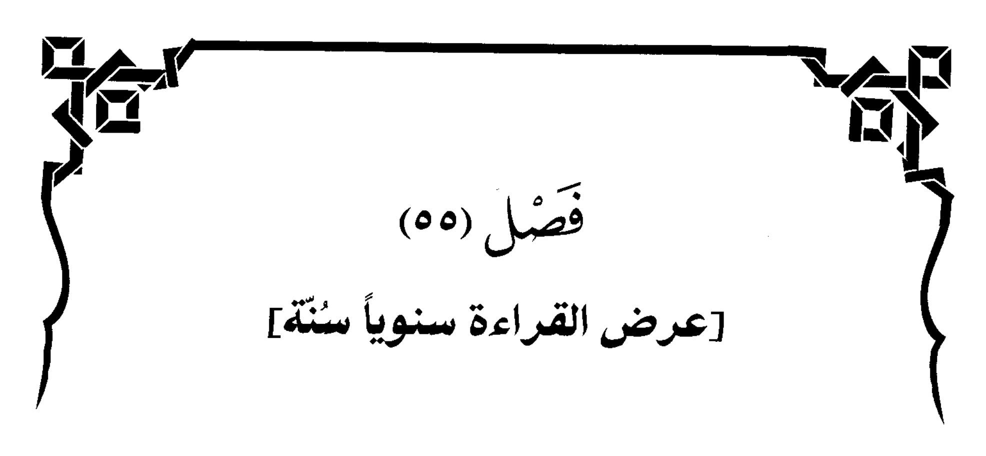
وسيأتي هذا الأثر عن عائشة رضي الله عنها بلفظ: (اقرؤوا مافي مصحفكم هذا على ما مضى لنا).

فيما قرأه، فمرة يقرأ بهذا؛ وأخرى بهذا؛ من غير تعريب ولا دعاية إلى ما يتوسع فيه. فالأولى بمثله أن [لا يجرد][1]بحال ما دام في الصلاة، بل يتخذ بما تيسر منه في الحال من الحروف، لئلا يَشْغَلَهُ تجريدُ الحروف عن الصلاة؛ ولا التفكرُ في أمر المختارين عن الذكر المخصوص به الصلاة.

كما أن حكمه في أحكام الصلاة وحدودها كذلك، لئلا يجري في خلده ما ليس من شرطها.

❐❐❐

(١) في الأصل: (لا يجر) سهو في النسخ.



فَصْل (٥٥)

[عرض القراءة سنوياً سُنّة]

فإن قيل: كيف تكون صورة تقليد القراءة؟[١]

[فالجواب: هي][٢] **أن يَعْرِضَها على العلماء ذوي البصيرة مما يوثق بدينه وعلمه، والمستحب لكل قارئ أن يَعْرِضَها كل سنة، ثم على قدر الحاجة**؛ وذلك لأن رسول الله ﷺ قد كان [أ/ ١١٤] يَعْرِضُ في كل سنة على جبريل عليه السلام[٣].

---

(١) مراده بـ (التقليد): الإتباع، كما تقدم.

(٢) في الأصل: (فهي).

(٣) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (كتاب الصوم ـ باب: أجود ما كان النبي ﷺ يكون (٢/ ٦٧٢) حديث: (١٨٠٣) و(كتاب المناقب ـ باب علامات النبوة في الإسلام (٣/ ١٣٢٦ حديث (٣٤٢٦))، ومسلم (كتاب الفضائل ـ باب كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير من (٤/ ١٨٠٣) حديث: (٢٣٠٨))، وأحمد (من مسند بني هاشم ـ مسند عبدالله بن العباس بن عبد المطلب (١/ ٣٢٥) حديث: (٣٠٠١)) و(من مسند بني هاشم ـ مسند عبدالله بن العباس بن عبد المطلب (١/ ٣٦٣) حديث: (٣٤٢٥)، وابن حبان (كتاب الصوم ـ باب فضل رمضان ـ ذكر استحباب الجود والإفضال على المسلمين بالعطايا في رمضان (٨/٣٢٥) حديث: (٣٤٤٠) والحاكم كتاب التفسير (٢/٢٥٠) حديث: (٢٩٠٣).

فصار العَرْضُ مُسانَهَة[1] **من آكد السنن**. وهذا بعد أن أُومن عليه السلام من النسيان بقوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئك فلا تنسى﴾[الأعلى: ٦][2].

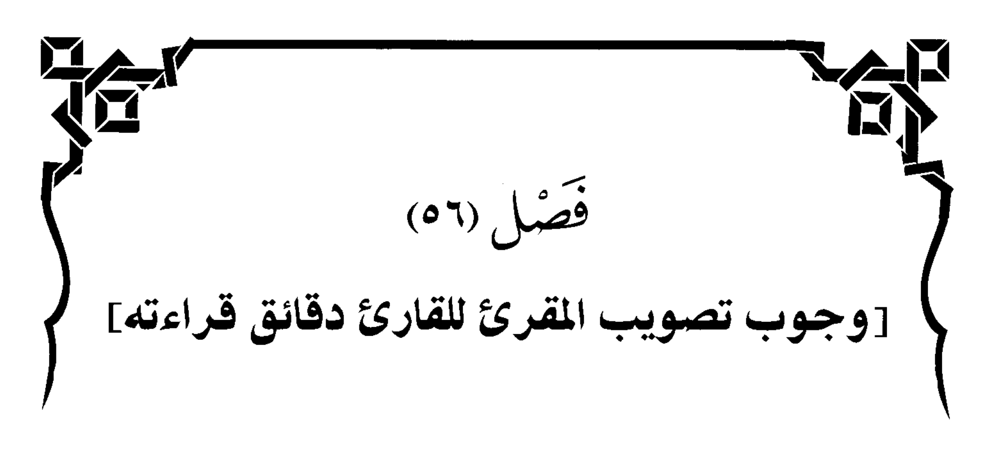
وقد كان يَعْرِضُ على أصحابه ﷺ ورضي عنهم لتتأسى به الأمة، ولئلا يستنكِفَ أحد في عَرْضه على من هو دونه في المحل؛ وتَعَلُّمِهِ منه؛ وجلوسِه بين يديه في ذلك، والأخبار في ذلك كثيرة.

والله أعلم.

❒❒❒

(١) قوله «مسانهة»: يعني سنوياً، وقد تقدم.

(٢) **أقول**: ومراد الإمام الرازي: أن القراء بعد رسول الله ﷺ يتأكد عليهم عرض القراءة سنوياً من باب أولى، فإنه ليس يُؤمن على أحدهم النسيان، خلافاً لرسول الله ﷺ.



فَصْل (٥٦)

[وجوب تصويب المقرئ للقارئ دقائق قراءته]

فإن قيل: فما الذي يجب رده من القراءة في عرضه إياها على غيره؟

[فالجواب: إن][1] **ذلك على ضربين:**

أحدهما: وَزْنُ القراءة وحقها، وما اختلف فيه الناس من الحروف. وذلك مما يلزم المعروض عليه أن يردَّ على العارض إذا كان ناقلاً عنه وقارئاً عليه، لمكان تجريد حرف إمام بعينه؛ وروايته عنه؛ وشهادته به، وأنه يَعْرِضُ عليه القرآن [أ/ ١١٥] على جهة التنزيل، ويتخذه حجة بينه وبين الله سبحانه في كفاية، ووسيطاً بينه وبين النبي ﷺ في كتاب ربه.

فليس يجب [على][2] هذا المقرئ أن يغادر شيئاً من الأداء؛ والوزن؛ والتجويد؛ وتجريد الحرف الذي يقصده؛ إلا استوفى عليه وطالبه.

---

(١) في الأصل: (فإن).

(٢) لفظ [على] إضافة أثناء التحقيق.

وذلك لمباينة نقل كلام الله غيرَه من الكلم. ولذلك تجد في تجويد القرآن [وأدائه][1] طريقاً لست تجده في غيره بحال، نحو المدِّ؛ والهمز؛ والسكت؛ والترتيل؛ وغير ذلك، مما يطول ذكره.

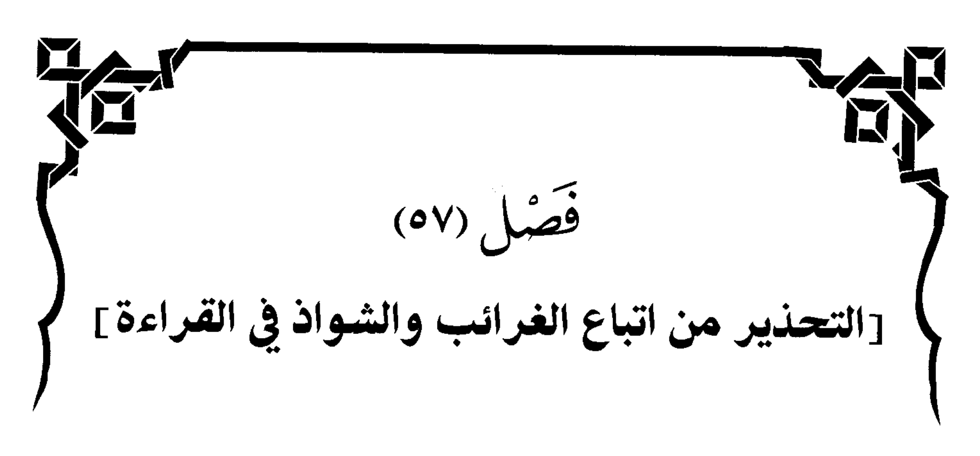
والضرب الثاني: مما يجب رده على القارئ: وذلك مما يلزم كلَّ من سمع من قارئ يقرأ القرآن فيلحن فيه لحن الفساد؛ أو يخطئ؛ أو يتنقل من موضع إلى آخر؛ ويأتي بالشواذ؛ وما يخالف به الإمام[2]، إلا إذا كان إماماً يصلي بقومٍ فلا يُرد عليه شيء **إلا ما تحقق أنه يؤدي إلى بطلان [أ/ ١١٦] الصلاة**، فإنه يُرَدُّ ويُقَبَّح عليه.

❐❐❐

---

(١) في الأصل: (واداله).

(٢) المراد بقوله: (يخالف به الامام): يخالف مصحف عثمان الإمام كما هو صراحة في أواخر الفصل ٥٩.



فَصْل (٥٧)

[التحذير من اتباع الغرائب والشواذ في القراءة]

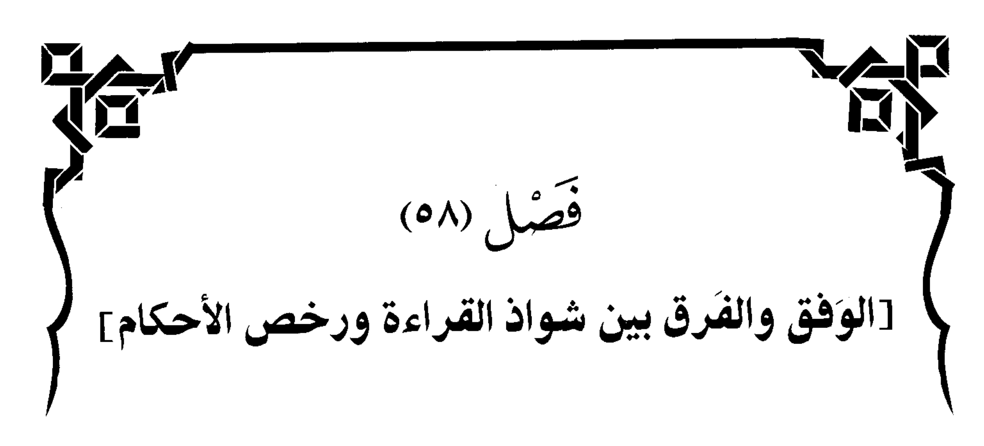
فإن قيل: فقد نجد كثيراً من الناس لا يتبعون في جُلّ أحوالهم إلا الغريبَ والشواذَّ والمتنافرَ من القراءة؟.

[فالجواب: إن][1] من لا يتتبع إلا مثل ذلك في قراءته بنفسه أو قراءة غيره أو كتابة المصاحف؛ **فهو كمن لايتخذ إلا بشبهة الأحكام ورُخَصِها المجتمعةِ في المذاهب المختلفة**. فهذا مما به لن يألوَ بذلك من الله وبالاً؛ ولا من المسلمين إنكاراً ونكالاً!!.

□□□

---

(١) في الأصل: (فإن).



فَصْل (٥٨)

[الوَفق والفَرق بين شواذ القراءة ورخص الأحكام]

فإن قيل: فأيُّ تشابهٍ بين القراءة والأحكام فيكونَ المتخذُ بشواذها كالمتخذ برخص الأحكام؟؟

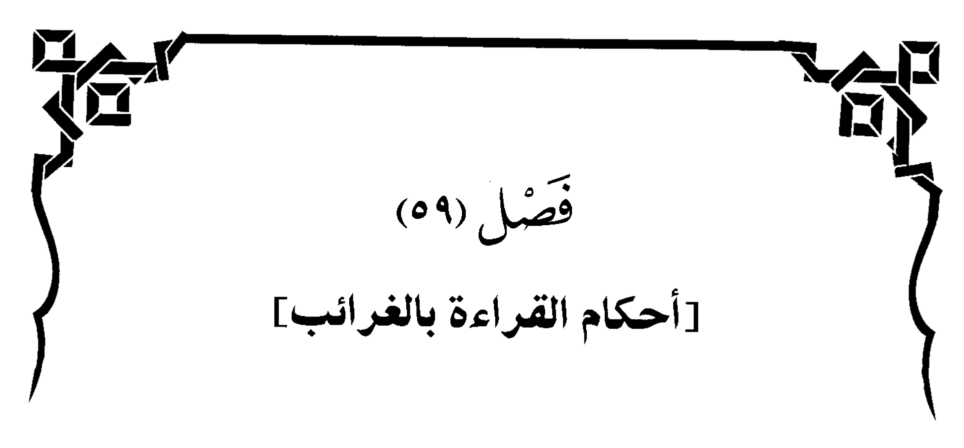
[فالجواب: إنهما][1] **يتشابهان** من حيث إن فيهما الرخصةَ والعزيمةَ؛ والجليَّ والخفيَّ؛ والناسخَ والمنسوخَ.

ويختلفان من حيث إن مبانيَ القرآن على الأثر لا غَيْرُ، وأن مبانيَ الأحكام قد تكون على النص والأثر و[الإجماع] والقياس، بعد أن [الإجماع][2] والقياس لا سبيل لهما إلى القراءة بحال.

❒❒❒

(١) في الأصل: (فإنهما).

(٢) في الأصل: (الاجتماع) بزيادة التاء، تصحيف في النسخ في الموضعين.



فَصْل (٥٩)

[أحكام القراءة بالغرائب]

فإن قيل: فهل [أ/ ١١٧] يُضْرَب عن غرائب القرآن جُملةً؟.

[فالجواب: إن][1] الوجه ذلك؛ من غير إنكار شيء منها، إلا ما كان مردوداً بإجماع.

لكن لابد لمن أراد أن يتمهّر في علم القراءة أن يتبحر فيها ليعلم صحيحَها من سقيمها، فيكونَ بذلك مَفْزَعاً لغيره. حتى إذا ما جرى شيء منه على لسان أحد في صلاته؛ لايَقْطَع ببطلانها بعد عِلْمِه بأن تلك اللفظة من القرآن؛ وإن كانت شاذة، أو تعذرتْ كلمةٌ من المشاهير قراءةً على قارئ لَقَّنَه بَدَلها من نحو ذلك، إلى أن يتيسر له المشهور، من دون أن [يُقَرِّرَ][2] القبيلين على الشاذ إلا في الضرورة[3].

---

(١) في الأصل المخطوط: (فإن).

(٢) في الأصل المخطوط: (يقر و).

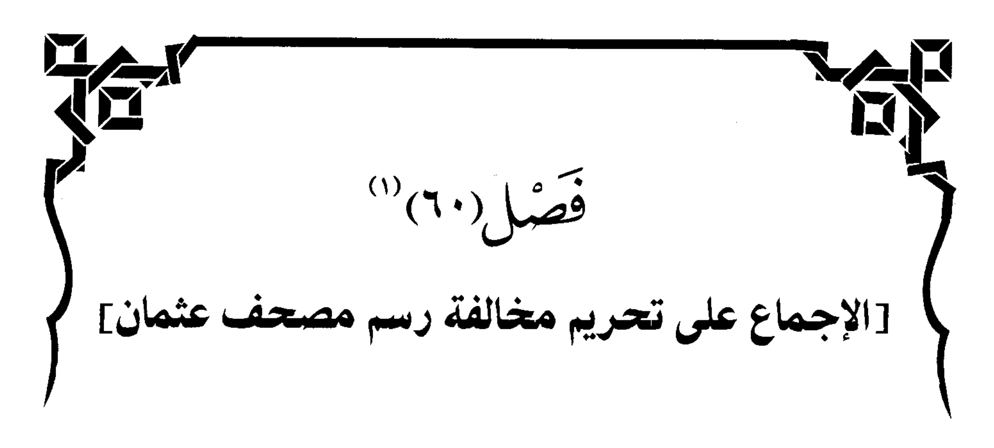
(٣) مراده: أن الماهر في القراءات يمكنه أن يساعد قبيلين أو فريقين من قراءة القرآن: أحدهما ـ من جرى على لسانه في صلاته لفظة لا تؤدي إلى بطلان الصلاة؛ وإن كانت من قراءة شاذة. =

أو إنْ أراد أحد من ذوي الأهواء المُضِلّة أن يُدَلّس حرفاً في اختلاف القراءة عرفه فأنكره ودفعه، إذْ لاسبيل لأحد في إيقاع الشبهة في شيء من القراءة إلا من هذا الوجه. ولولا كراهةُ التهجمِ على مِثلِ ما ذكرتُ من الحروف المُدَلّسة لذكرتُ أحرفاً؛ وإن كان على وجه الإنكار، لكن الله تعالى قد كفى أمر ذلك، فله الحمد.

ثم إن في بعض الغرائب الصحاح استدلالاً على الأحكام؛ ومعتبراً لعبرةٍ من مشاهير القراءة؛ **وتأييداً لِمواضعَ من التفاسير والمعاني،** لكن من عَدَل بها عن حدِّ ورودها من التحديث والاختيار والمذاكرة إلى التلاوة والتظاهر بها فقد خرق [أ/ ١١٨] **الإجماع، وخالف الإمام، الذي هو مصحف عثمان ﷺ، واستحق بذلك التعزير والتأديب، ووجب على المسلمين رَدْعُه عن ذلك** بأي وجه كان. ولا يسع أحداً من المسلمين تركُ شيء منها في أي مصحف كان مهما وجد إلى إصلاحه سبيلاً إما **تغييراً وإما غسلاً ودفناً.** وقد فعل مثلَ ذلك في وقتنا صاحبُ الأمر بمدينة السلام؛ بإجماع من العلماء؛ **بمصحف خالف الإمام.** •

❐❐❐

= ثانيهما ـ من تعذر عليه من المقرئين تلقين قارئ متعلم كلمة؛ فعلمه بدلها كلمة من القراءات الآحادية أو الشاذة مؤقتاً؛ لكن المقرئ الماهر لا يوافق أحداً من هذين الفريقين على قراءته تلك إلا للضرورة وبصورة مؤقتة إلى أن يتمكن من القراءة المشهورة.



فَصْل (٦٠)[1]

[الإجماع على تحريم مخالفة رسم مصحف عثمان]

فإن قيل: كيف لا يجوز مخالفة مصحف عثمان وقد وجدنا الأعلام من الأئمة قد خالفوه في حروف؟ وقد اتخذ بذلك المسلمون بتلك الحروف ائتماماً بهم؟

[فالجواب: إن][2] ذلك ليس بمخالفة؛ وإن قام ذلك في أنفس قوم، إنما ذلك ضرب من التوسع في حروف اللين؛ وما يَجْري مَجْراها من الهمز؛ وهاء الاستراحة؛ والنون الساكنة؛ وإبدال السين بالصاد؛ والصاد بالسين؛ وليس في ذلك تغيُّرُ كلمةٍ عن جهتها، بل تغايرُ صفات الحروف دون ذواتها؛ إلا في الندرة.

وهذه التوسعة في الكتابة والخط فرع على اللفظ، كما كان اللفظ فرعاً على ما في النفس من المعاني.

---

(١) (فصل ٦٠) إضافة في أثناء التحقيق، فإن مضمونه مختلف عن مضمون الفصل السابق؛ ويناسب جعلهُ في فصل مستقل انسجاماً مع صنيع الإمام الرازي في هذا الكتاب.

(٢) في الأصل المخطوط: (فإن).

وقد اختلفوا في صورة التوسع في الخط وسأبيِّن؛ فإنها على أوجه:

فأول ذلك: قد أجمع الأئمة على أنْ لا يجوزُ تغيير كلمة عن جهتها من رسم الإمام ولا تقديمُها [أ/ ١١٩] ولا تأخيرُها ولا إبدالُها بحال؛ إلا بما جاء من ذلك كذلك متفرقاً في المصاحف الخمسة.

الثاني: [ولا يجوز][1] حذفُ حرف فيها ولا إبدالُه بغيره منها؛ إلا ما ذكرنا من توسعهم في حروف اللين؛ وما ذُكر معها ويَجْري مَجْراها في الزيادة والنقصان. **وذلك مما يلحق اللفظ خاصة؛ دون الخط،** من غير أن يُجوِّز خط المصحف بحال لقراءة واحد من الأئمة وغيره. بل إذا جاء شيء من نحو ما ذكرتُ في قراءة الأئمة؛ **فإنه يكون لاحقاً باللفظ دون الخط.**

وقد جاء عن علي رضي الله عنه أنه «قيل له: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾[الواقعة: ٢٩] فقال: إنما هو (وطلعٍ منضود) ثم قرأ ﴿وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ﴾[الشعراء: ١٤٨] فقيل له: (ألا تحولها)؟ فقال: لاينبغي للقرآن أن يهاج ولايُحَوَّل»[2].

[والثالث: منهم][3] من ذهب إلى أن كتابة القرآن على ما هو بها لم

---

(١) في الأصل: (ولا).

(٢) جامع البيان في تفسير القرآن للطبري (سورة الواقعة ـ القول في تأويل قوله تعالى: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾[الواقعة: ٢٧] ـ وقوله: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾[الواقعة: ٢٩]). (٢٧/ ١٨٠ ـ ١٨١). والآية برقم (٢٩).

(٣) في الأصل: (ومنهم).

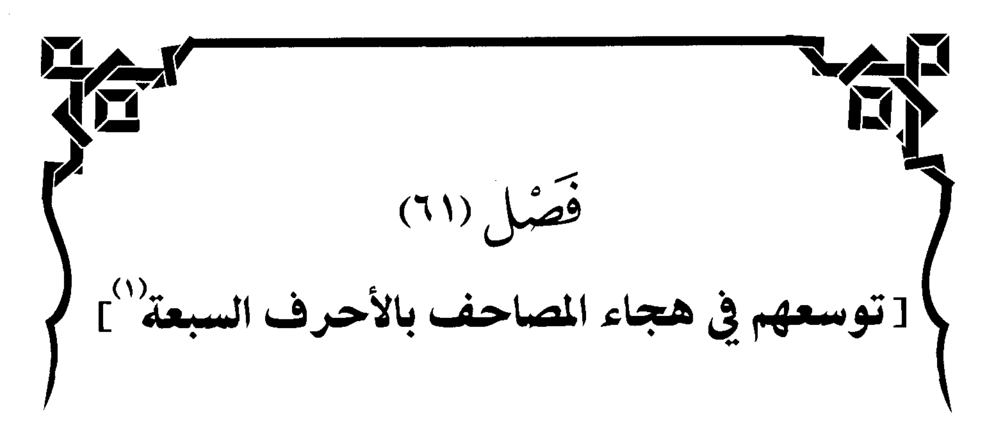
يكن إلا بوحي من الله سبحانه؛ بما حدّه جبريل عليه السلام لرسول الله ﷺ، وتعلّق بما رواه الزهري عن سليمان بن زيد بن ثابت عن أبيه أنه قال: (كنتُ أكتبُ الوحيَ عند رسول الله ﷺ وكان يَعْرَقُ ويشتد نَفَسُهُ، فأكتُبُ وهو يُملي عليَّ، فما أَفْرُغُ حتى يُسَرَّى عنه، فيقول: «اقرأ» فأقرأه عليه، فإن كان فيه سَقَطٌ أقامه، ثم يخرجه إلى الناس)(١).

فمن ذهب إلى ما ذكرنا؛ قال: لولا أنها كانت بحضرة جبريل وبأمره، لما اهتدى رسول الله ﷺ [أ/ ١٢٠] إلى إقامتها بعد كونه أُمّياً لا يخط ولا يستنبط.

ولذلك كان الكسائي يقول: «في رؤوس الآي عجائب، وفي خط المصحف عجائب وغرائب، تَحَيَّرُ فيها عقول العلماء».



(١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (باب الألف من اسمه أحمد ـ (٢/ ٢٥٧) حديث: (١٩١٣) وفي المعجم الكبير (باب الزاي من اسمه زيد ـ زيد بن ثابت الأنصاري يكنى أبا سعيد ويقال أبو خارجة ـ سليمان بن زيد بن ثابت (٥/ ١٤٢) حديث: (٤٨٨٨) و(٤٨٨٩)، والخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (المعارضة بالمجلس المكتوب وإتقانه وإصلاح ما أفسد منه زيغ القلم وطغيانه (٢/ ١٣٣) حديث: (١٤٠٦)، وانظر: مجمع الزوائد (١/ ١٥٢) و(٨/ ٢٥٧).



فَصْل (٦١)

[توسعهم في هجاء المصاحف بالأحرف السبعة[1]]

فأما صورة توسعهم في هجاء المصاحف في أصل التنـزيل والأحرف السبعة التي نزل عليها، فإنها على أربعة أوجه:

---

(١) **أقول**: هذا بحث مهم في علم الرسم أي رسم المصاحف العثمانية. وقد ذكر جانباً منه الإمام ابن الجزري إجمالاً فيما وقفت عليه في كتابه: (النشر في القراءات العشر: ١/ ١١ ـ ١٣). وأفاض في الكلام عنه العلامة المقرئ المحدث أحمد بن محمد البنا الدمياطي الشافعي في كتابه: (إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: ١/ ٣١٩ ـ ٣٣١).

لكن جاء بحث الإمام الرازي في كتابه هذا؛ بتنظيم فكري علمي جيد؛ لا أعلم أحداً سبقه إليه، وجعله في أربعة أوجه، سردها مفصلة في أعلاه، ونجملها فيما يلي:

ـ **الوجه الأول**: زيادة حرف أو كلمة أو نقص ذلك أو إبدال حرف بحرف أو تقديمه أو تأخيره، مما لم يُنسخ من الأحرف السبعة.

ـ **الوجه الثاني**: التوسع في خط المصحف بحمل الوصل على الوقف؛ وبالعكس.

ـ **الوجه الثالث**: التوسع في خط المصحف بحذف حرف اللين في موضع وإثباته في غيره.

ـ **الوجه الرابع**: التوسع في خط المصحف بجعل صورة الكلمة الواحدة تحتمل القراءة بأوجه من الأحرف السبعة، بكتابتها دون نقط ولا شكل.

[١ ـ زيادة أو نقصان كلمة أو حرف. . .][1]:

أحدها: إن ما لم [ينسخ][2] **من الأحرف السبعة؛ وكان زيادةَ حرف أو نقصانَه أو كلمة؛ أو إبدالَ حرف بحرف؛** أو تقديمَ أو تأخيرَ ما لم يمكن إثباته في مصحف واحد، **فإنه فُرِّق في المصاحف الخمسة**، نحو: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾[المائدة: ٥٣] في المائدة، ﴿مِن تَحۡتِهَا﴾[التوبة: ٧٢ ـ ٧٩] في التوبة، ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾[الحديد: ٢٤] في الحديد، وفي غيرها[3].

وقيل: إنّ ﴿أوصى بها﴾ وَ﴿يرتدد﴾[المائدة: ٥٤] في المائدة مكتوب على هجائين، ولعل من قال بذلك حملها على الإدغام، فيكون الألف في ﴿أوصى﴾ فيمن قرأ: ﴿وَوَصَّىٰ﴾[البقرة: ١٣٢] مكتوبة على نحو ألف. و﴿وَلَأَوۡضَعُواْ﴾[التوبة: ٤٧]. وقد كُفينا أمرَ الاحتجاج لهما بأن من قرأ بأحد الوجهين فيهما لم يكن مخالفاً للرسم لاختلاف الهجاء بهما في المصاحف.

---

(١) ما بين معقوفين عنوان جانبي، وضع في أثناء التحقيق هنا؛ وكذا ما سيأتي من نظائره.

(٢) في الأصل: (ينسَّج) بالسين المشددة المفتوحة وبالجيم. وهو خطأ في النسخ.

(٣) كذا في الأصل: (في غيرها) يقصد: وغيرها من الأمثلة الأخرى. وقد مرَّ هذا التعبير (في غيرها) من قبل كثيراً.

[٢ ـ حمل الوصل على الوقف] :

والوجه الثاني؛ في توسعهم في خط المصحف؛ هو: حَمْلُ الوصل على الوقف؛ وحمل الوقف على الوصل؛ لأنهما نوعان يتداخلان وذلك في تاء التأنيث وهاء الاستراحة والنون الساكنة والتنوين؛ في نحو ما كتبوا من التاء [أ/ ١٢١] التي تنقلب في مواضع بالهاء؛ حَمْلاً على الوقف، وفي أحرف بالتاء حملاً على الوصل.

وقد أثبتوا هاء السكت في مواضع؛ وفي نظائرها لم يثبتوا.

وقد أثبتوا للتنوين صورةً في كلمة واحدة على التكرار، وهو: ﴿وكأينٍ﴾[الطلاق: ٨][1] فيمن قال إنها تنوين، ولم يثبتوا في غيرها.

وقد أقروا الألف فيما حُذِف منه التنوين في الوقف في المنصوب خاصة، إلا أن يكون المنوَّنُ الهاءَ المنقلبة من التاء؛ أو بعضَ اللامات المعتلة فإنهم لم يُلْحِقوا.

وقد أَبدلوا في الوقف من النون الخفيفة ألفاً فحملوا الكتابة في مثل ذلك على الوقف ﴿لَنَسْفَعًا﴾[العلق: ١٥]، (إذاً) فأجروه مُجرى التنوين، فلم يقف القراء عليه؛ إلا على الألف؛ اتباعاً للخط؛ وإن كان النحاة يختلفون فيه.

وإنما جاءت هذه الأشياء بهذه الصورة التي أومأنا إليها، لئلا يكون مَنْ خالفَ بينها مخالفاً للرسم، لحمله الوصلَ والوقفَ أحدَهما

---

(١) ﴿كأين﴾ ذكرت ٧ مرات في القرآن الكريم.

على الآخر.

وعلى ذلك لم يكتبوا الواو والياء في نحو: ﴿عليهمُ ومنهُ وفيهِ﴾ ليكون المُثبِتُ لها بالوصل غيرَ مخالف في الرسم، **إذ الكتابة محمولة فيها على الوقف**. فلو كانت مُثبَتةً لكان الحاذف إياها مخالفاً للرسم.

كما أن ما أُثْبت فيه هاء السكت[1]؛ لم يختلفوا في الوقف بالهاء؛ لأن من حذفها صار به مخالفاً للرسم، فأما من حذفها في الوصل فلم يكن به مخالفاً؛ **إذ الكتابة [أ/ ١٢٢] فيها محمولة على الوقف**.

[٣ـ حذف حروف اللين أو إثباتها..]

والضرب الثالث؛ من توسعهم في خط الإمام؛ هو: تصرفهم **في حروف اللين حذفاً من موضع؛ وإثباتاً في غيره من نظائره؛ وزيادة** في الخط دون إرادة في المعنى؛ **ونقصاً** من الكتابة بإرادة في المعنى، وعليها أجروا **الهمز** في كثير من المواضع من حيث زادوها؛ ونقصوها؛ وخالفوا بين صورها، بعد أن لم يضعوا لها صورة في الخط؛ بل علامة، قد جعلوها مثل العين في مواضع، وقد استعاروا

(١) مثل حذف الهاء عند وصل الكلام عند بعض القراء العشر، كما في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبِيَهْ - حِسَابِيَهْ - مَالِيَهْ - سُلْطَٰنِيَهْ﴾[الحاقة: ٢٥ـ٢٦ـ٢٨ـ٢٩] في سورة الحاقة، وقوله: (ماهيه) في سورة القارعة. ولكن القراء العشر متفقون على الوقف بهاء السكت في تلك المواضع السبعة. (انظر التفصيل في إتحاف فضلاء البشر: ١/ ٣٢٣ـ ٣٢٤، وانظر ما حولهما).

لها صورة حروف اللين؛ على حسب ما قبلها من الحركات والسكون، وبمقتضى وقوعها من الكلمة إما حشواً؛ وإما أحد الطرفين.

فأما استعارتهم لها حروفَ اللين؛ فعلى التقريب منها، وأنها إذا انقلبت فإليها تنقلب، وكذلكَ إذا اقتضت صورة إياها تكتسي وأَولاها بها الألفُ، من حيث إنها في صورة الألف في ابتداء الكلم لا غَيْرُ.

فلو كانت الهمزة مما تبقى على حالة لوضعوا لها صورة على حِدة، كما وضعوا لسائر الحروف، لكنها لما كانت مما تُحذف وتُقلب وتُصيّر بين بين، وتُنقل حركتها إلى ما كان قبلها لم يفعلوا ذلك. فلو وضعوا لها صورة للزم تغييرها عند اختلاف الأحوال عليها. وشرح ذلك مما يطول.

وإنما جاز لهم [أ/ ١٢٣] هذا التصرف في حروف اللين؛ لأنها تَجْري مَجْرى الحركات، فكما أن تعاقب الحركات على الخط لا يحدُثُ فيه تغاير؛ فكذلك بهذه الحروف في كثير من المواضع.

وهذا الباب على التفصيل مما يتزيل جداً، لكن وَجْزُهُ[1] أنّ في عامة المواضع التي اختلفوا في شيء من حروف اللين، فإنْ كان [حرف][2] اللين فيها مثبتاً فإنّ من حذفها صار به مخالفاً، وإنْ كان

---

(١) قوله: (يتزيل جداً) بمعنى: يبعد كثيراً. وقوله: (وَجْزُهُ) بمعنى: موجزه، أو مختصره. (انظر مادة: «زال» و«وَجَزَ» في المعجم الوسيط؛ وفي غيره).

(٢) في الأصل: (حروف) بإثبات الجمع.

محذوفاً، فليس كل من أثبته صار به مخالفاً. كما أن من قيّد من الكلم بوجوه الإعراب صار من خالف تقييده مخالفاً للمعنى المقصود به، وما أُطلق ولم يُقيد واحْتَمَل وجوهاً من الإعراب لم يَصِرْ مَنْ قَيَّده بما أَحَبَّ واحتملَ من الإعراب؛ أَوْجَهَ من الآخر[1]؛ بعد أن كانت مطلقة[2].

وأمثلة ما نحن فيه نحو: ﴿ٱلْمُهْتَدِى﴾[الأعراف: ١٧٨] في الأعراف، لم يختلفوا فيها لثبات الياء فيها رسماً. وقد اختلفوا في الأقصى والكهف[3] لسقوطها منهما خطاً[4]. والذي في الأعراف بمنزلة المقيد، واللذان الآخران بمنزلة المطلق. فما حُذفت منه الياء

---

(١) أي لم يَصِرْ تقييده؛ بما أحب واحتمل من الإعراب؛ لم يصرْ أرجح من الوجه الآخر المحتمل في أوجه الإعراب والقراءة، لأن كلاً من هذه الأوجه لا تصح القراءة به إلا بناء على ثبوته بالأثر والتلقي عن المقرئين بإسنادهم إلى رسول الله ﷺ، مما أقرأ به أصحابه من الأحرف السبعة التي أنزل اللهُ القرآن الكريم عليها.

(٢) هكذا نص المخطوط، بمعنى: أنها مطلقة؛ أي محتملة القراءة بالوجوه المأثورة.

(٣) في آية ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ ٱلْمُهْتَدِى﴾[الأعراف: ١٧٨] بإثبات الياء. لكن في آية الأقصى أي الإسراء ﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾[الإسراء: ٩٧] بدون ياء في (المهتد) في خط المصحف الإمام، وكذا في آية ﴿ٱلْمُهْتَدِ﴾[الكهف: ١٧].

(٤) أي لسقوط الياء في خط المصحف الإمام من كلمة (المهتد) في الموضعين من الإسراء والكهف. يعني أن هذه الكلمة كتبت هكذا بدون ياء في أصل خط المصحف العثماني.

وأَثبتها من أثبتها؛ لم يكن بذلك مخالفاً للرسم من وجهين:

أحدهما: من حيث إن الكلمة فيه محمولةٌ على الوقف، والوقف موضع الحذف، فهو إذا وصل ألحق الياء، وإذا وقف حذف اتباعاً للخط. كما أن الحركات التي ذكرناها على الكلمة كذلك، فأما من أثبت في الحالين بعد [أ/ ١٢٤] كونه محذوفاً من الخط؛ فإنه أبعدُ ملاءمةً للرسم، لكنه قد يكون بمنزلة من وقف على الحركة في الوقف.

والوجه الثاني: أن الحذف يدل على إرادة الياء لأنها الأصل، وهو وإن خالف الخط فقد أخذ بالأصل، وله أن يقول إنما حذفت من الخط تخفيفاً؛ لِيُرَدَّ القارئُ إلى الأصل، على ما يكون منه في الإعراب المحذوف خطاً مما لابد في الوصل منه.

ومن ذلك من زاد الألف في: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾[الفاتحة: ٤] لم يكن مخالفاً للمرسوم، فإنه قد رده إلى المتفق عليه مما حذفت منه الألف ولم يكن بد من الألف لفظاً؛ نحو: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾[الفاتحة: ١]. وبعد أن لم يكنْ الزائد الألف قبل اللام مخالفاً للخط[1]، وكذلك أن لو اتخذ بقراءة من قرأ: (مَلاّك يوم الدين)، لكنْ وَرَدَ ﴿مَٰلِكِ﴾ على التواتر؛ و(ملاّكِ) من طريق الآحاد. فلذلك تُخُلِّف عن القراءة به، لا أنه

---

(١) أي في قوله تعالى: ﴿مالك...﴾. بمعنى: مع أنه ليست قراءة الألف قبل اللام مخالفة لخط المصحف الإمام، لأنه مبني على حذف الألفات المتوسطة.

مخالف للخط إذا حملته على: (الرحمن) وَ(العالمين) ونحوهما. فلو أُقِرَّت الألف في ﴿ملك﴾ رسماً لصار بذلك من حذفها مخالفاً للسواد.

وعلى هذا الوجه يُحمل: ﴿سِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾[هود: ٧][1] فيما اختلف فيه بين ﴿سَٰحِرٍ﴾[الأعراف: ١٠٩][2] وَ﴿سَحَّارٍ﴾[الشعراء: ٣٧]، وَ﴿عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ﴾[سبأ: ٣] في سبأ؛ فلما لم يكن فيها الألف خطاً؛ ولم يكن بد من إلحاقها لفظاً؛ لم يكن من ألحقها مخالفاً للرسم، ولم تكن زيادتها في أحد الموضعين ما قبل [الحاء][3] أوما بعدها أولى من الآخر. ألا ترى أن ما أُثبت فيه [أ/ ١٢٥] ألف بعد الحاء خطاً؛ وهو (سحَّار) في الشعراء؛ لم يختلفوا فيه، من حيث إن حذفَ الألف جملةً منه أو نَقْلَها إلى ما قبل الحاء صار خلافاً للمرسوم. وقد اتخذ به الأعمش، لكن لا يتخذ بقراءته لخروجه عن الرسم بذلك.

وعلى ذلك يجري: ﴿وَسَيَعۡلَمُ ٱلۡكُفَّٰرُ﴾[الرعد: ٤٢][4] بأن الكتابة بغير ألف، ولذلك جاز القراءة (بالكفار) وَ(الكافر).

ولو كان (الكفر) يؤدي معنىً في هذا الموضع أو ﴿عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ﴾[سبأ: ٣] في سبأ؛ وورد بهما الأثر؛ لاتُّخذ بهما، لأنهما أشد

---

(١) وفي سور كثيرة غيرها.

(٢) وفي مواطن أخرى غيرها.

(٣) في الأصل: (الهاء) تصحيف في النسخ.

(٤) قوله تعالى: ﴿وَسَيَعۡلَمُ ٱلۡكُفَّٰرُ لِمَنۡ عُقۡبَى ٱلدَّارِ﴾[الرعد: ٤٢].

موافقة للخط من زيادة الألف فيهما.

فإن قيل: فقد نرى أنهم اختلفوا في ﴿سِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾[هود: ٧] ما بين حذف الألف جملة أو زيادتها ما قبل الحاء؛ من غير أن اختلفوا فيما بعد الحاء؟.

[**فالجواب**: إنه][1] لم يرد به أثر، ولأن الإبانة[2] تكون من صفة السحر والساحر معاً، من غير أن يكون العلم من صفة السحر، إذ الأَعْرَاضُ لا تُوصفُ بالعلم، بل الأشخاصُ، فلذلك لم يقرؤوا: ﴿سِحْرٌ عليم﴾ على ما في الخط. وعلى ذلك ﴿وَسَيَعۡلَمُ ٱلۡكُفَّٰرُ﴾[الرعد: ٤٢] لا يصح إسناد الكفر إلى العلم بل [إلى][3] الكافر أو الكفار.

فإن قيل: فقد يصح أن يكون ﴿مُّبِينٌ﴾ صفة للسحَّار؛ كما صحَّ أن يكون صفة للسحر والساحر معه، ولم يقل مع: ﴿مُّبِينٌ﴾ إلا ﴿سِحۡرٌ﴾ أو ﴿سَٰحِرٌ﴾ كما قرئ مع ﴿عَلِيمٍ﴾ ﴿سَحَّارٍ﴾ وَ﴿ساحر﴾ معاً؟.

فالجواب: أن (سحار) اسم للمبالغة، وهم كانوا مما يَصِفُون به

---

(١) في الأصل المخطوط: (فإنه): أي لم يرد أثر يُثبت حذف الألف بعد الحاء في (سحار) من الشعراء: ٣٧، والألف ثابتة في خط المصحف الإمام، فلم يختلف القراء في ثبوتها في التلاوة: ﴿يَأۡتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ﴾.

(٢) قوله: (الإبانة) يريد من قوله تعالى: ﴿سِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾[هود: ٧].

(٣) (إلى) زيادة في أثناء التحقيق.

على المدح والمبالغة، وعلى ذلك يدلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾[الزخرف: ٤٩] فإن ذلك كان منهم في حال [أ/ ١٢٦] التضرع والاستكانة. ففي المواضع التي اختلفوا فيها فيما بين (ساحر) وَ(سحر) فإنهم لم يريدوا به المدح، وإنما أرادوا إما سحرٌ بيِّن، أو ساحرٌ مُبَيِّن، على صَرْفِ أمر الموصوف به إلى الحيلة والوضع منه. وفي المواضع التي وصف بها بالعلم[1] فإنما هي في قصة موسى؛ وكان القوم يطلبون المُبالِغَ في السحر المتناهيَ فيه؛ لِيُناقِضُوا به معجزة موسى بزعمهم. فلذلك ورد فيها (سحَّار) وَ(ساحرٍ) معاً. والله أعلم.

ومن ذلك: ﴿عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ﴾[المؤمنون: ٩] في المؤمنين، جاز جمعها وزيادة الألف، ولا يعتد به مخالفةَ المرسومِ لذلك، كما بينا في ﴿ملك﴾ عند زيادة الألف.

ولِمَنْ وحَّدها[2] أن يقول: لم أخالف الكتابة لأنها جاءت بها على الموحَّدة منها المفردةُ؛ نحو: (الصلوة والزكوة والحيوة) لأنهن مكتوباتٌ بالواو[3]. وإما حَمْلاً على الوصل، أو بتنحية الألف نحو الواو، وهي التي تسمى: **ألفَ تفخيم**.

---

(١) أي ساحر، سحَّار عليم.

(٢) أي (صلاتهم) بالإفراد للصلاة.

(٣) هذه طريقتهم في رسم المصحف الإمام لهذه الكلمات وأمثالها، ليحتمل الرسم القراءة بالأحرف السبعة.

فأما في (السائل) فإنها جاءت باتصال اللام منها [بالتاء][1]؛ من غير ألف ولا واو بينهما، ومن ثَمَّ وحَّدوها وزادوا الألف فيها لفظاً. ولم يكن ذلك مخالفة الخط، كما لم يكن لـ (الرحمن) كذلك.

وأما الهمزة فقد حذفت خطاً من ﴿يَسْـَٔلُ﴾[المعارج: ١٠]. فكذلك لم يكن المُتَّخذ بالهمز وغيرها خارجاً [عن][2] الرسم. فلو أُثْبِـتَتْ لكان مَنْ نقلَ حركتها مخالفاً للرسم، لأنه كان يلزمه حذفُ صورة الألف؛ إلا على لغة من قال: «سال يسال» بألفٍ دون الهمز، ولم تُحذف [أ/ ١٢٧]صورة الهمزة، من (سال) لأن القارئ بالأوجه الثلاثة يكون غير خارج عن الرسم، إذْ الألف إما يكون صورةَ الهمزة بالتحقيق، وإما أن يُجعل بين بين، وإما أن يُقلَب.

وأما (وسْئَلْ) فإنها كُتبت بغير همز، فلو أُثْبتت الهمزةُ لَكان من قرأ بغير همز مخالفاً للرسم، إذْ لم يُثبت جاز (اسئل وسَلْ وسْئَلْ).

---

(١) يريد الإمام المصنف أن كلمة (الصلاة) في سورة السائل أي سورة **المعارج**: ٢٣و٣٤، قد جاء حرف اللام فيها في الموضعين موصولاً بحرف التاء بدون ألف أوْ واو بينهما. فكانت كلمة (الصلاة) مفردة عند القراء الثقات.

أقول: والظاهر أن تطور خط المصحف إلى ما هو بأيدي الناس في زماننا قد أدى إلى إضافة حرف ألف بين اللام والتاء. وهذا في مصحف مجمع الملك فهد وفي المشهور من خط المصاحف المطبوعة في مصر، والله أعلم.

(٢) في الأصل المخطوط: (عند).

وعلى (يَسْئَل) كُتبت ﴿ولا يَتَلِ﴾[النور: ٢٢][1] في النور؛ فلذلك جاز أن يقرأ على أن (يَفْتَعِل) وَ(يَتَفَعَّل) مما ذهب لامه للجزم، فلو [أُقِرَّتِ][2] الهمزة لما أمكن إلا من بناء واحد؛ [ومن الوجهين][3] اللذين هما تحقيق الهمزة وتليينُها. فلما لم يثبت للهمزةِ صورةٌ أمْكنتْ من البنائين وأربعة أوجه ما بين التحقيق والتخفيف. ولم يكن [شيءٌ][4] من ذلك مخالفاً للسواد.

وإنما نَصِّي[5] على هذه الكلمة لأني وجدت الفرّاء [قال][6]: «مِنْ تَأَلَّيتُ» فلم أكن أرى في ذلك مخالفة الخط، إذْ الهمزة لم يثبت لها صورة بحال في أحد الموضعين من البنائين، فإن كان خارجاً عن الكتاب من قرأه على (يتفعّل) [فكذلك][7] يكون خارجاً من قرأ على (يَفْتَعِل) لأن كل واحد منهما قد زاد همزاً ليس في الكتابة.

ولقد تعجّبت من هذه المقالة عن مثل الفراء مع علمه، فلعله

(١) قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾[النور: ٢٢].

(٢) في الأصل المخطوط: (أقرب) وهو تصحيف ظاهر.

(٣) في الأصل المخطوط: (والوجهين) بدون (من).

(٤) في الأصل: (شيئاً) سهو في النسخ.

(٥) مراده: «إنما نصصتُ» فأتى بالمصدر نيابة عن الفعل.

(٦) كلمة (قال) زيادة في أثناء التحقيق.

(٧) في الأصل: (وكذلك) سهو في أثناء النسخ.

رأى مصحفاً قد كانت الهمزة فيه ثابتة [قبل][1] التاء على (يأتلِ) فَنَسَبَ من قرأه على (يتفعّل) إلى مخالفة الرسم. والله أعلم.

وكذلك في قراءتهم ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ بالسين؛ وبالإشمام، فليس في ذلك مخالفة الخط؛ وإن كانت الكتابة [أ/ ١٢٨] بالصاد في ذلك وأضرابه. إلا أن يكون في بعض مصاحف أهل مكة، فإنه حُكي أنها كانت بالسين.

فالقارئ إذا الْتَفَظَ بالسين لم يغير حرفاً بالكلية بل أذهب الإطباق فقط، بعد بقاء ما بين الصاد والسين من الاشتراك في المخرج؛ مما[2] فُويْق الثنايا وطرف اللسان والتساوي في الهمس.

وكذلك إذا أشْمَمْتَ الصاد قليلاً من جَهْر الزاي، فليس فيه مخالفة الرسم، لأن الصاد باقية على جهتها، غير أنها صارت مُشَمَّة، فازداد الصاد بذلك صفة بدون أن يُغيَّر بالكلية.

والذي دعاهم إلى كتابته بالصاد بعد أن كانت أصْلُه السينَ هو أن الأثر ورد بالأوجه الثلاثة، التي هي السين، وتصفية الصاد، وإشمامها قليلاً من الزاي، واستحال أن يكتبوا حرفاً واحداً في موضع بعينه على ثلاث جهات مختلفة على حسب ما فيه من اختلاف اللفظ، ولم يحتمل أن يكون زاياً؛ بعد أن لم يكن في الصاد إلا قليل منه فيمن

---

(١) في الأصل: (بعد) سهو في أثناء النسخ.

(٢) في الأصل: كلمة غير واضحة، رسمت هكذا: (منهين).

أَشَمَّ، وجَبَ أن يكتبوا صورة أحد الحرفين: إما الصاد، وإما السين.

فلما كان كذلك رأوا أن الصاد أَوْلى؛ إذ الصاد تدل على السين في هذا الموضع؛ لأنّ [الأصلَ][1] السينُ، كدلالة سائر الفروع على الأصول[2]. فلو كتبوها بالسين لما كان في الكلمة دلالةٌ على الصاد، ولم يكن يجوز القراءة بالصاد بحال، لأنه كان يؤدي إلى خلاف الرسم. وإنما لم يكن في السين من هذه الكلمة دلالة على الصاد أنْ لو كتبت بالسين، **لأن الأصل [أ/ ١٢٩] لا يدل على الفرع؛ كدلالة الفرع على الأصل.**

وهذا كما أنهم كتبوا ﴿ملك يوم الدين﴾[الفاتحة: ٤][3] بغير ألف، إذ [الحذفُ][4] في مثل ذلك يدل على الإثبات؛ من غير أن يدل الإثبات على الحذف.

فإن قيل: فهلا كتبت ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ بالزاي بعد أن أُشِمَّتِ الزايَ؛

---

(١) في الأصل: «أصل».

(٢) **أقول**: وزبدة مراده: أن كتابة (الصراط) بحرف الصاد أولى، لأنه يحتمل النطق بالسين، إذْ يتخفف اللفظ بالسين من الإطباق فحسب، ويظل حرف الصاد. ولو كتبت بالسين لما احتملت أن تقرأ بالصاد، وهي قراءة متواترة. وبهذا احتمل خط المصحف الإمام (مصحف عثمان) ما ثبت عندهم من الأحرف السبعة. والله أعلم.

(٣) انظر (إتحاف فضلاء البشر: ١/ ٣٦٨ ـ ٣٦٩).

(٤) في الأصل المخطوط: (الحرف) بالراء، وهو تصحيف في أثناء النسخ.

وبعدما قرأ قوم بالزاي الخالصة، وقد بينا من حروف الصفير في نحو هذه الأمثلة وفي الصفير[1].

فالجواب: أنهم إنما لم يكتبوها بالزاي **لضعف الزاي في الأثر**، وهو من شذوذ الكلام. وإنما كتبوه بالصاد لأنه من وجوه التواتر، وهي قراءة أكثر الصحابة.

فأما السين فإنها قراءة ابن عباس وابن الزبير، ولما كان ذلك من طريق الآحاد أيضاً لم يحملوها عليه، فكيف على الزاي التي لم يُسمَع بقراءتها كذلك في الصحابة!؟ ولعلها من اللغات المنسوخة[2].

ولو كتبت بالزاي لكان من قرأ بالصاد والسين مخالفاً للخط لا غير، ولم يكن في الزاي دليل على الحرفين الآخرين بحال، لأن الزاي ليست بأصل في الكلمة، ولا هي مشاكلة بالكلية لأحد الحرفين، لأنها مجهورةٌ مفتّحة، فلا هي مثلُ السين لمخالفتها إياها في الهمس وكونها مجهورة؛ ولا مثلُ الصاد لمفارقتها إياها بالجهر والانفتاح، ومع ذلك فإنها حرف منفصل في الخط في كل الأحوال، والسين والصاد ليستا كذلك بل يتصلان إذا تحشّتا.

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) كلام الإمام الرازي عن النطق بحرف الزاي كاملاً بدلاً من الصاد. لكنْ «قرأ خلف عن حمزة بإشمام الصادِ الزايَ في كل القرآن، ومعناه: مزج لفظ الصاد بالزاي». (إتحاف فضلاء البشر: ١/ ٣٦٥). وهذا الإشمام لغة لبعض العرب، كقيس. (حجة القراءات: ٨٠).

ولولا ما ذكرت من أن الصاد في ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾[الفاتحة: ٦] ونحوها قد يدل على السين ولا ينعكس ـ ذلك أن ﴿بَصۜۡطَةٗ﴾[الأعراف: ٦٩] في القراءة وَ﴿وَيَبۡصُۜطُ﴾[البقرة: ٢٤٥] في كل القرآن؛ سوى ما في البقرة؛ لم يُقرأ إلا بالسين ـ **لما كانت** كتابتها في أشباهٍ لها بالسين، ولم يُختلف فيها إلا على شذوذ الطرق بعد اختلافهم في ﴿وَيَبۡصُۜطُ﴾ [أ/١٣٠] في البقرة [البقرة: ٢٤٥] وَ﴿بَصۜۡطَةٗ﴾ في الأعراف [الأعراف: ٦٩]، على الشياع والتواتر لكتابتهما بالصاد.

ولو أراد المُتخذ بالصاد في ﴿بَسۡطَةٗ﴾[البقرة: ٢٤٧] التي هي بالسين في البقرة كتابةً، وفي نحوها من ﴿يَسۡطُرُونَ﴾[القلم: ١] وَ﴿يَسۡطُونَ﴾[الحج: ٧٢] وَ﴿مسيطرون﴾ وَ﴿بِٱلۡقِسۡطَاسِ﴾[الإسراء: ٣٥]، [الشعراء: ١٨٢][1]، في غيرها، فقال: إنما جازت القراءة بالصاد إن كانت الكتابة بالسين. وأصل جميع ذلك السين، لورود الأثر به؛ ولأنا قدْ وجدناهم **مجمعين** على جواز إيصال الحرف بالحرف من غير المثلين جال الإدغام وفي بعض الإخفاء، فيصير الحرف الأول بلفظ

(١) في الأصل المخطوط: (يصطرون) بالصاد، وهو سهو من الناسخ، والآية هي الأولى من سورة القلم. وفي المخطوط أيضاً (القصطاس) بالصاد بعد القاف وهو سهو أيضاً. والكلمة من قوله تعالى: ﴿وَزِنُواْ بِٱلۡقِسۡطَاسِ ٱلۡمُسۡتَقِيمِ﴾ في الآيتين: ٣٥ الإسراء، و١٨٢ الشعراء. والحرف هنا هو السين بالقراءات العشر جميعها، وهو بالسين كذلك في القراءات الشاذة في كتاب المحتسب، لابن جني، مما يؤكد سهو الناسخ.

الثاني لدخوله فيه مع بقاء صورته في الخط، من غير أن يعتدوه بمخالفة الخط، بعد أن قلبوه مماثلاً للثاني لفظاً حتى أمكن إدغامه.

وكذلك إذا قلبوا السين؛ في نحو ما ذكرنا؛ الصادَ في اللفظ مع بقاء صورة السين في الخط؛ لم يصر ذلك مخالفة الرسم، هذه صورة الإدغام.

فأما الإخفاء فإنك إذا أَخفيتَ النون الساكنة عند الباء تولدت مما بينهما ميم على جهتها في اللفظ خاصة من غير تغيير يلحق الخط، لا يكون الالتفاظ بالميم في نحو ذلك مخالفةً للخط، لأن ذلك حِلْيةً اكتساها المُدْغَم أو المُخْفَى باتصال الحرف بالحرف.

وكذلك الإطباق في السين من ﴿بَسْطَةً﴾ حتى يصير ﴿بَصْطَةً﴾ استفادتها السين باتصالها بالطاء المطبقة.

وعلى هذا فلو كانت ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ مكتوبة السين فقرأها قارئ **لما كان** بذلك خارجاً عن الرسم[1]. والله أعلم.

[٤ ـ تركهم الألفات المتوسطة والنقط والشكل]:

الوجه الرابع: من توسعهم في خط المصحف ليمكن القراءة من الصورة الواحدة فيه أوجهاً من الأحرف السبعة؛ هو: **كتابتهم**:

---

(١) **أقول**: هذا اجتهاد من المصنف رحمه الله. ولا أثر له عملياً. إنما كلامه عن افتراض لم يقع أصلاً، فلا يسع أحداً الأخذُ به. وقول المصنف (فلو كانت..) يذكرك أن (لو) حرف امتناع لامتناع. وبالله التوفيق.

[أ/ ١٣١] **المصاحف غُفْلاً دون إعجام ولا نقط ولا شكل.**

ولذلك قرؤوا هذه الوجوه الكثيرة التي تَغَايُرُها بالحركات والسكون والإنقاط، ولم يكن شيء منه مخالفاً لما رسموه فيها، فلو قيدوه بشيء من ذلك لوجَبَ ملازمته؛ ولكان القارئ بخلافه مخالفاً للمصحف؛ ولم يكن مسوغاً له[1] ولا جائزاً. **فإذْ كتبوها غُفلاً اتسع به وجوه الإعراب والإنقاط ما قد نجده من القراءات الكثيرة**. وقد بقي لوجوهٍ أُخَرَ مجالٌ في بعض ما كتبوه، مما لو قرئ به لجاز، ولم يكن يلزم بذلك صَرْفُ كلمةٍ مكتوبة إلى جهة غير ما هي بها.

ومثال ذلك: إن ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾[الفاتحة: ٤] مكتوبة على ثلاثة أحرف، وقد قُرِئ من الصورة الواحدة المكتوبة عَشَرَةُ أوجهٍ مأثورة ما بين الغريب والمشهور.

أحدها: (مَلِكِ) على فَعِلٍ.

والثاني: (مالِكِ) على فاعلٍ. وهما الوجهان المشهوران.

وعن عبد الوارث بن سعيد عن أبي عمروٍ: (مَلْكِ) بإسكان اللام.

وعن عطية بن عوف: (مَلَكَ يَوْمَ) بفتحِ اللام والكاف؛ ونَصْبِ (يومَ الدين).

وعن أبي حَيْوَةَ الشامي: (مَلِكُ) برفع الكاف مع كسر اللام.

---

(١) في الأصل المخطوط: بزيادة هكذا (يكن له) وهو سهو.

وجاء كذلك عن أبي هريرة وعمر بن عبد العزيز وأنس بن مالك: (مَلِكَ يَوْمِ) بكسر اللام ونصب الكاف.

وعن سَوْرَةَ عن الكسائي: (مالِكِ) بالإمالة.

وقد جاء عن قتيبة عنه، وعن عون بن الفضيل: (مالِكُ) بالألف ورفع الكاف.

والوجه العاشر: ما روي عن علي ﷺ من تشديده اللام مع الألف وكسر الكاف[1].

وقد [تتسع][2] هذه الصورة لسبعةَ عَشَرَ وجهاً آخر؛ مما لو قرئ به لجاز[3].

فأما من لم يعتدَّ (مالكاً) بالتنوين بمخالفة الرسم على ما قد روي عن اليماني [أ/ ١٣٢] أيضاً؛ أو (مليك) بالياء؛ وقد روي عن علي ﷺ أيضاً؛ فإنَّ الكلمة تبلغ بها اتساعاً لنحو من ثلاثين وجهاً أُخر؛ غيرَ العَشَرَةِ المقروءةِ التي أضفتُها إلى مَنْ قَرَأَ بها.

فلو قيدوا هذه الكلمة بحركاتها أو سكونها أو أقروا الألف فيها لما جاز القراءة إلا بما قُيدت به.

ولهذه الكلمة نظائرُ مما اختلفوا فيه بهذه الصورة؛ مما لم يؤد اختلافُ ألفاظهم إلى مخالفتهم بحال. وفي كل ذلك دليل على أن

(١) أي: (ملاَّكِ).

(٢) في الأصل: (يتسع) بالياء.

(٣) أي لجاز من ناحية قراءة الرسم العثماني إذا وردت به الآثار الثابتة.

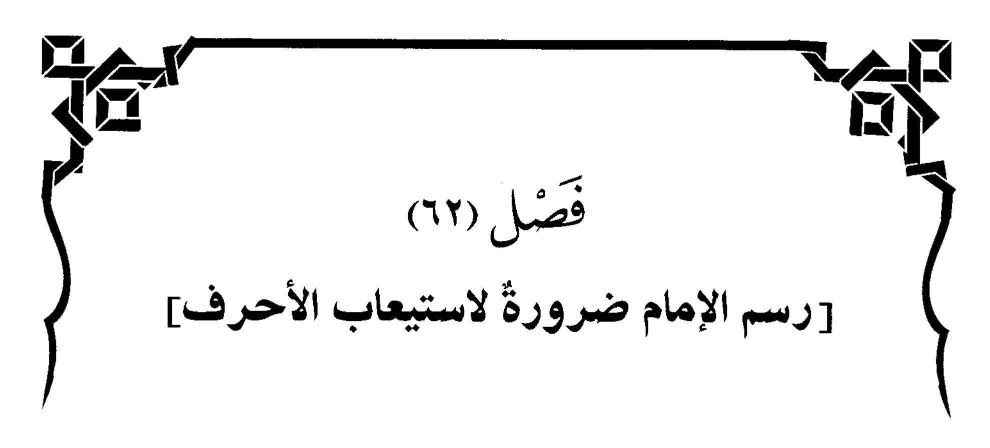
الأئمة الأعلام الذين [اتُّخِذت][1] اختياراتهم لم يخالفوا الإمام[2] إلا في الحروف التي لا يكون تَغَايرها من جملة خلافه، وأنْ لو خالفوه لما اتُّخذ بحروفهم، كما لم يُتخذ ببعض حروف بعض أسلافهم.

وإن هجاء المصاحف فيها من غوامض العلوم التي تذهل معها العقول، وإن المعرفة بما وافقه من القراءة أوْ خالفه عِلْمٌ على حدة. فسبحان من وفق أولئك لكتابة كتابه الكريم؛ على قُرب عهد منهم بالجاهلية؛ وحداثتهم في الكتابة، بل في ابتداء أمرهم، مع ما فيه من الحكم والعجائب. فله الحمد على ذلك كثيراً.

❐❐❐

(١) في الأصل: (اتخذ) بدون تاء.

(٢) مراده: بالإمام: مصحف عثمان ﷺ، وقد تكرر كثيراً من قبل.



فَصْل (٦٢)

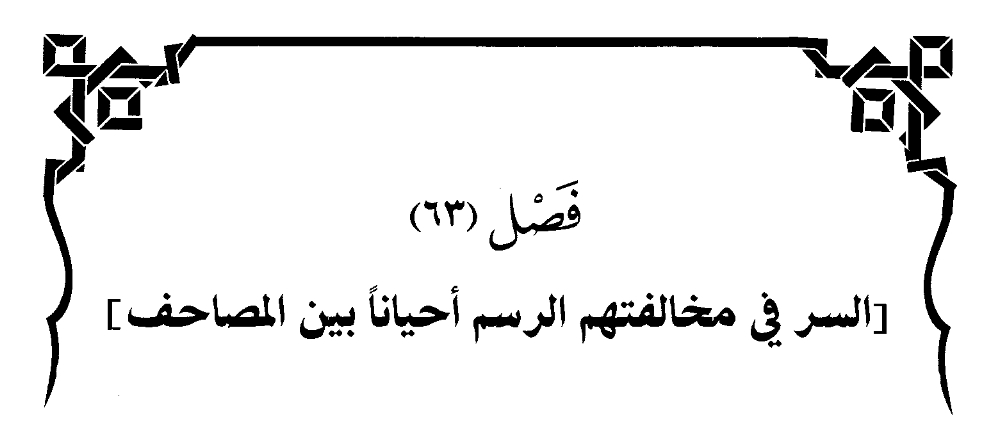
[رسم الإمام ضرورةٌ لاستيعاب الأحرف]

فإن قيل: فهلا كُتبت المصاحف كلها على حرفٍ واحدٍ مقيَّدةً مشكولةً مضبوطةً؛ بحذف ما يجب حذفَهُ، وإثباتِ ما يجب إثباته، فيكونَ بذلك **أبعدَ** من الإيهام والشبهة والإبهام، [وأَحْسَمَ][1] للجدال في شيء من القرآن؟.

فالجواب: أنه لم يكن لهم ذلك ولا كان إليهم، بل لما وُسّع على الأمة أن يقرؤوا بالأحرف السبعة توسعوا في الكتابة؛ ليكون توسُّعُ الخط دليلاً على تبسط اللفظ بالقرآن. والله أعلم.



(١) في الأصل المخطوط: (والحسم) وهو سهو في أثناء النسخ، وإلا كان المعنى مضطرباً.



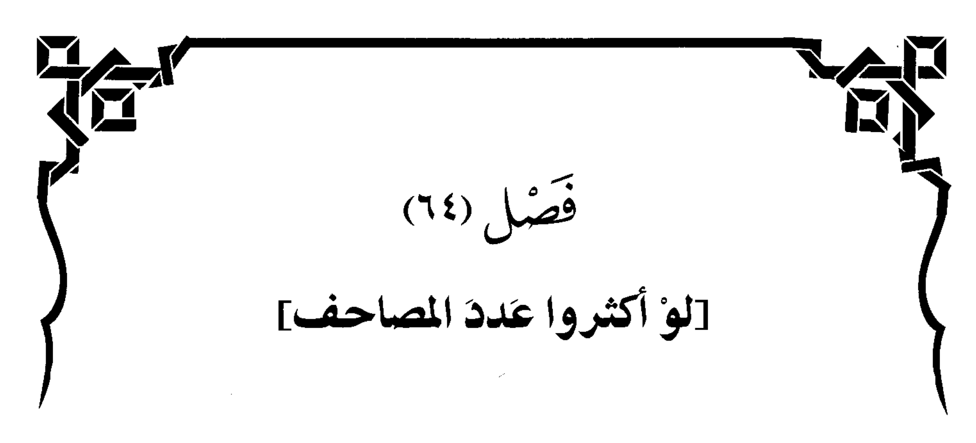
فَصْل (٦٣)

[السر في مخالفتهم الرسم أحياناً بين المصاحف]

فإن قيل: فهلا كتبت المصاحف [أ/ ١٣٣] الخمسة على صورة واحدةٍ، وفرَّقوا بين ما يَعْتَوِرُها من القراءات المختلفة بعلامات تدل على كل مَقْراءٍ منها على حدة!؟.

فإن ذلك مما يستحيل في بعض الكلم. وهو ما اختلف فيه بتغاير الحروف دون الحركات والسكون والنَقْطِ، لأنه قد مضى لنا أن لا يمكن كتابةُ كلمة واحدة على جهات مختلفة بالحروف نحو الزيادة والنقصان؛ والحذف والإثبات؛ والقلب والإبدال؛ والتقديم والتأخير. فإنْ تَعاطى مثلَ ذلك قومٌ من المتأخرين فإنَّ ذلك تكلُّفٌ منهم، ولم يَزْدَدْ بذلك من التمييز وجوه القراءات إلا حَيْرَةً وتشككاً، فأوجب أن يكتبوا نُسخاً ليتضمن جُمْلَتُها جُمَلَ القراءات المتضادة صورة وخطاً.

❐❐❐



فَصْل (٦٤)

[لوْ أكثروا عَددَ المصاحف]

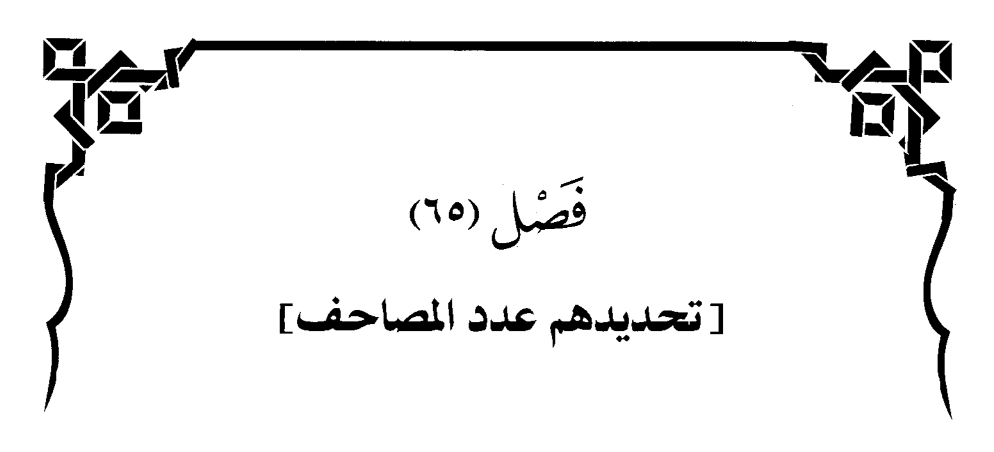
فإن قيل: فهلا كُتبت مصاحفُ على حسب حروف الاختلاف!؟

[فالجواب: إن][1] ذلك ما لا يتناهى فيُكْتَبَ على عدده المصاحف، ولو كتبت المصاحف أكثر من العدد الذي عُرف لمَا ازداد به أمر القراءة إلا التباساً واختلافاً ما بين المسلمين. وقد كان مع ذلك للمريب طريق إلى ادعاء حروف ليس فيها لكثرتها.

❐❐❐

---

(١) في الأصل: (فإن).



فَصْل (٦٥)

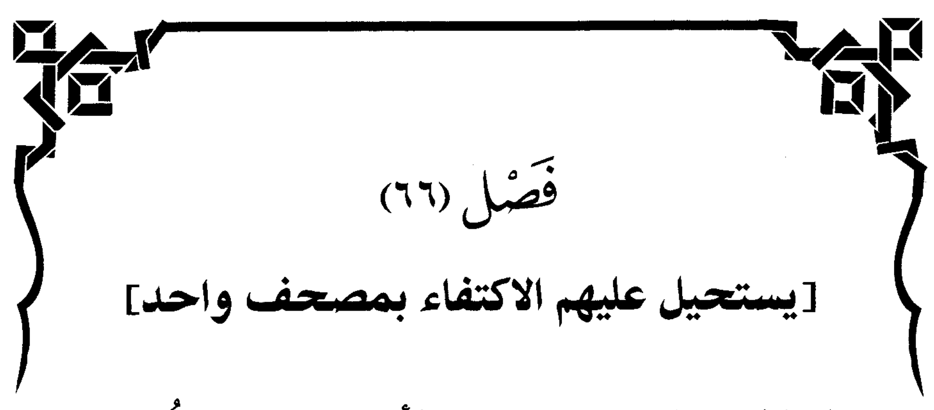
[تحديدهم عدد المصاحف]

فإن قيل: فما الذي دعاهم إلى أن يكتبوا خمسة مصاحف!؟

[فالجواب: لأن][1] أمهاتِ أمصارِ الإسلامِ كُنَّ هذه الخمسةَ الأمصارِ، فلما أرادوا أن يقطعوا الخلاف مما بين المسلمين كافة في القرآن بعثوا إلى كل مِصْرٍ منها مصحفاً، فحسموا المادة بذلك في جميع دار الإسلام.

❑❑❑

(١) في الأصل: (فلأن).



فَصْل (٦٦)

[يستحيل عليهم الاكتفاء بمصحف واحد]

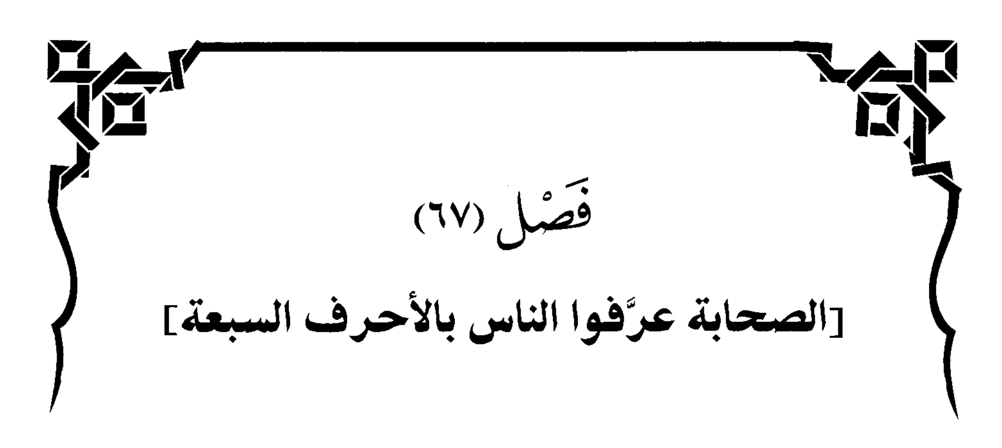
فإن قيل: فهلا كتبت مصاحف الأمصار كلها على نُسخة واحدة من غير خلاف في الحروف المعلومة التي اختلف فيها؟!

فالجواب: أنه لما كان [أ/ ١٣٤] الخلاف الذي ما بينها كلها؛ كان من **الأحرف السبعة المنزلة؛ ولم يمكن أن يَضْمَنَ جميعَ ذلك نسخةٌ واحدة؛ وفرَقوها في المصاحف الخمسة، بعثوا إلى كل** مصرٍ نسخة. فلو أوجبوا أن يقفوا على جميع النسخ للَزِمهم أن يبعثوا إلى كل مصرٍ خمسةً من النسخ. ولعل ذلك كان مما يتعذر عليهم أن تبلغ المصاحف في ذلك الوقت هذا العدد كلُّها بخط واحد من خط زيد بن ثابت ﷺ كاتب الوحي والمصاحف، بعد أن كان خطهِ حُجةً للقرآن. وإذْ ذاك لم يكن انتشارُ القرآن في الناس فيكونَ كل مكتوب منه رأوه حجة؛ بل كان يُتداول فيما بينهم نُسخٌ قد رُفعت جملة، فلذلك لم يَجُز إلا أن يكون بخط زيد بن ثابت. ولم يَسَعْ لزيد أن يكتب لكل مصرٍ خمسَ نسخ في تلك الحالة[1]، والله أعلم.

---

(١) أقول: ولو كان كُتّاب المصاحف العثمانية متعددين؛ كما في الأقوال؛ لما أمكنهم كتابة خمسة مصاحف لكل قطر، وذلك نظراً لوسائل الكتابة القديمة =

= أقلاماً وأوراقاً وحبراً، وللبساطة في خبرتهم في الكتابة، ونظراً للسرعة المطلوبة في الإنجاز لإطفاء نيران فتنة الاختلاف في تلاوة القرآن في الأمصار حتى بين المجاهدين أنفسهم.



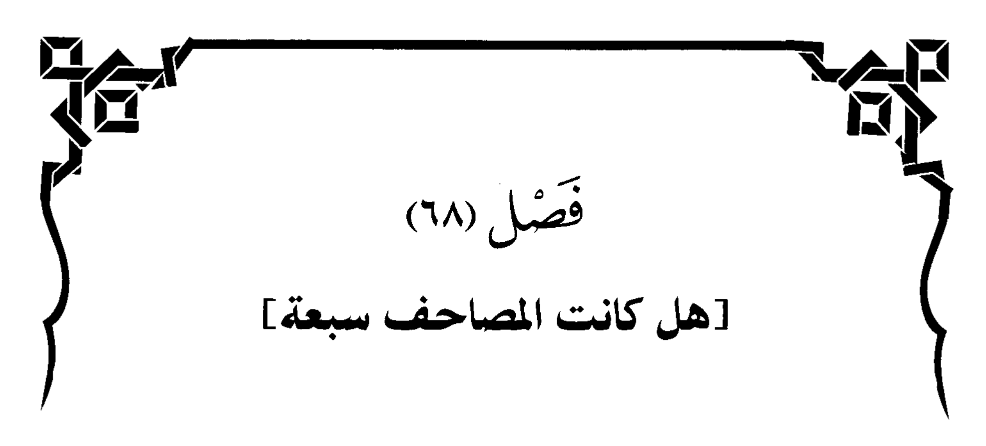
فَصْل (٦٧)

[الصحابة عرَّفوا الناس بالأحرف السبعة]

فإن قيل: كيف علم أهل الأمصار الخمسة أن الحروف التي اختلفت بها المصاحف من الأحرف السبعة ليست بأغاليط؟.

فالجواب: أن الصحابة قد كانوا تفرقوا فيها، وقد كانوا يكشفون لهم عن مثل ذلك، فَعَرَفُوا بهم حقيقةَ ذلك. والله أعلم.

❏ ❏ ❏



فَصْل (٦٨)

[هل كانت المصاحف سبعة]

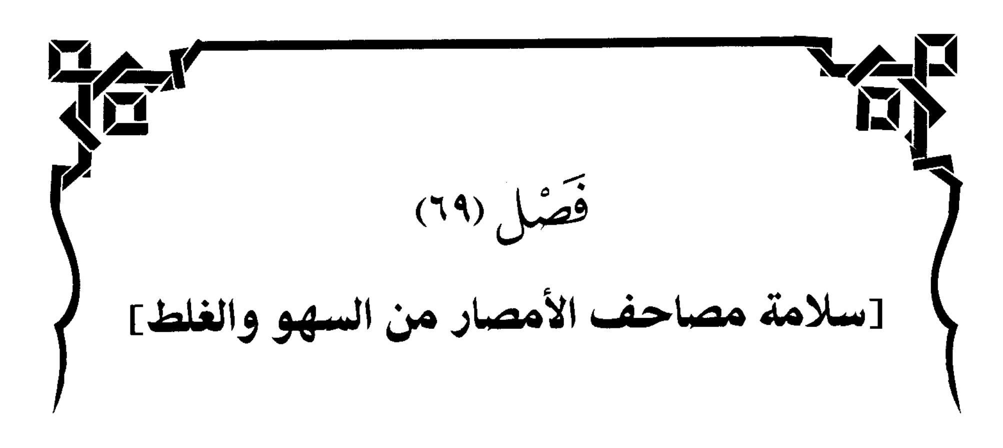
فإن قيل: فقد بلغنا أن المصاحف كانت سبعةً، مصحف بُعث إلى اليمن وآخر إلى البحرين؟

فالجواب: أنه لم يبلغنا أنه كان فيهما ما يخالف ما في الخمسة؛ إن صحَّ كونهما[1]. والله أعلم.

❑❑❑

(١) أي إن صحَّ وجود مصحفي اليمن والبحرين لأدّى ذلك لأن يصلنا شيء من الأحرف السبعة منهما!.

أقول: لكن هذا لا يمنع من إثبات وجود مصحف لدى الخليفة الراشد عثمان بن عفان وقد استشهد وهو يقرأ به، ومن إثبات وجود مصحف لدى أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، إذا أمكن إثبات ذلك بالرواية الصحيحة.



فَصْل (٦٩)

[سلامة مصاحف الأمصار من السهو والغلط]

فإن قيل: فهل يجوز أن يكون شيء من هذه الحروف المختلفة في مصاحف الأمصار خطأً سها فيه الكُتَّاب، أوْ غلطوا فيه، أوْ غَفَلُوا عنه؛ على ما يدعيه قوم؟.

وقد يقولون ذلك في حروف ثابتة في جميعها.

وقد يقولون: نَعَسَ الكاتب في كتابة: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾[الإسراء: ٢٣] [أ/ ١٣٥] فاتصلَ الواوَ بالصاد، وكان في الأصل: ﴿ووصَّى ربك﴾؟.

وكذلك قيل: في ﴿حَتَّىٰ تَسۡتَأۡنِسُواْ﴾[النور: ٢٧] أنه كان: ﴿تستأذنوا﴾، فاتصلت الذّال بما بعدها فتوهموها سيناً؟ في أشباهٍ لها.

فالجواب: أن هذه كلها من الدعاوي الباطلة ومن تدليس الملاحدة. وإن صح شيءٌ من نحو هذا الكلام عن أحد من الصدر الأول فإنه منه على توهم وظنٍّ دون تيقنٍ، لأنه قد حُكي عن ابن عباس أنه قرأ: ﴿ووصَّى ربُّك﴾ وقال: هي واو التصقت واوُها بما بعدها.

وعن ابن مسعود: ﴿وأوصى ربك﴾.

ولا يجوز أن مثل ابن عباس يقول: نَعَسَ الكاتب، فإن هذا من جملة الاستهزاء، ولم يكونوا مما يستهزؤون بحال، فكيف بالقرآن!!؟.

وكيف يجوز أن يكون شيءٌ من ذلك غَلَطاً أوْ سهواً ونَعَسَ فيه الكاتب، وقد صحَّ أن الرهْط القرشيين وزيدَ بنَ ثابت؛ وهم الذين اسْتَكْتَبَهُمْ عثمان رضي الله عنه المصاحفَ؛ لم يختلفوا في شيء منها إلا في (التابوت)[1] فأمرهم عثمان أن يكتبوه بالتاء، فإنها لغة قريش، ثم عرضوها على أصحاب رسول الله ﷺ عن آخرهم **فأجمعوا** عليها بعد التداول والتأمل والقراءة فيما بينهم، فَرَضُوها، ثم بعثوها إلى الأمصار.

وكان ابن الأنباري يقول: «الدليل على أن هذه **الحروف** لم يقع فيها سهوٌ ولا غفلة من الكاتب؛ صحّتُها كلها، وصحة معانيها على اختلافها، لأن المُغَيَّر المُزالَ عن منهاج الحق **سُبُلُها** التنافي» هذا قوله، وهو كما قال.

وكيف يجوز أن يكون شيء منه مَسْهُوّاً فيه، ولا يزدادَ على مرِّ الزمان وكثرة المعارضة من ذوي الأديان المختلفة والأهواء المُضِلة إلا تسديداً وتوسعاً وأدلة [أ/ ١٣٦] ينفصل بها عن دعاويهم الباطلة، على قُرب عهدِ كُتّابها بالإسلام؛ وطعنِهم في

(١) سورة البقرة الآية: ٢٤٨، سورة طه الآية: ٣٩

السن؛ وكونِهم أُمّيين؛ وظهورِ الكتابة العربية فيهم ابتداءً؛ ووقوعِها إليهم في الحال.

فلولا أنه كان بتوفيق من الله ﷻ؛ وإنجازِ وعده بهم في حفظه؛ لما تأتّى لهم ذلك. **فمن ادّعى على شيء من كتابة المصاحف بعد أن فُرِغَ منها، وأجمع الصحابة عليها**، أوْ على اختلاف المقارئ المأثورة التي يرسمها بأنه سُهي فيه، أو نُسي؛ أو غُيّر؛ أو حُرِّف؛ أو بُدِّل؛ أو صُحِّف أو زيد أو نُقِص؛ أوْ قيل فيه بالرأي؛ أو أكل الداجِنُ شيئاً من القرآن في ظروفه؛ أو غُيِّر، **فقد أعظم الفرية وخرق الإجماع.**

وكذلك من اسضعف شيئاً من هجائه مما كُتب في الإمام؛ أوْ تنقَّصَ منه.

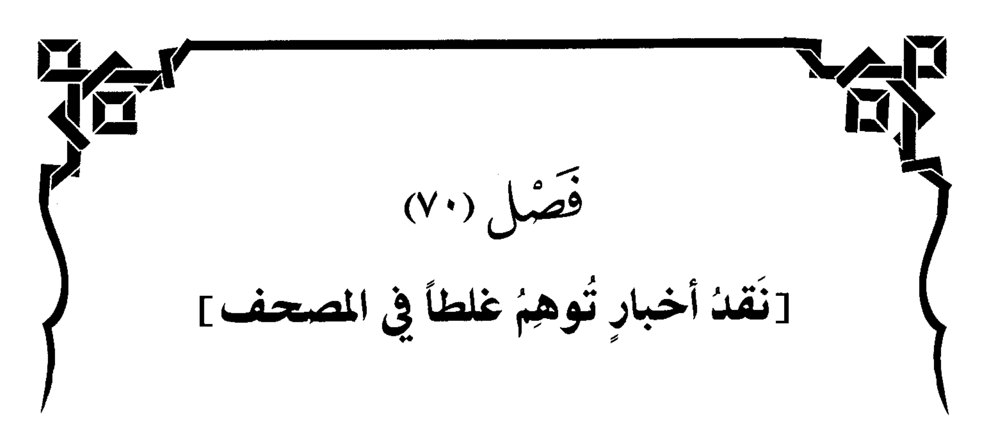
وذلك لأن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ۝١٧ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ۝١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾[القيامة: ١٧ ـ ١٩] وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[الحجر: ٩] وقال ﷻ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ۝٤١ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[فصلت: ٤١ ـ ٤٢].

وبالنبي ﷺ وأصحابه النجباء رضي الله عنهم أنجز الله حُسْنَ مَوْعوده في حفظ كتابه.

ومن الدليل على أن القراءة على جهة التنـزيل في نحو: ﴿حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُواْ﴾[النور: ٢٧] ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾[الإسراء: ٢٣]؛ في غيرها؛ هي

على ما في الإمام من غير سهو فيه ولا غلط، لأن الأعلام من الأئمة المختارين لم يقع اختيارهم في مثل ذلك إلا بما في الإمام. **فهم حجة بإجماعهم على ذلك لأنهم كانوا أئمةً** [أ/ ١٣٧] **ثقاتٍ مقبولين بإجماع المسلمين؛ وبقراءة الصحابة تتصل قراءتهم**. فلو كان الأمر على خلاف ما في المصحف لأَخبروا به؛ ولَدَخَلَ بعض ذلك فيما اختاروه. والله أعلم.

❐❐❐



فَصْل (٧٠)

[نَقدُ أخبارٍ تُوهِمُ غلطاً في المصحف]

فإن قيل: فقد قال عثمان ﷺ لمّا أُتي بالمصحف: «أَمَا إن فيه لَحْناً، وستُقيمُه العرب بألسنتها». وذلك فيما رواه أبو عمرو بن العلاء عن قتادة عن عثمان، وقد روى الزبير بن الخِرِّيت عن عكرمة عنه[1].

وقد جاء عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها سُئلت عن قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[طه: ٦٣] وعن قولهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[المائدة: ٦٩] وعن قولـهِ: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[النساء: ١٦٢] فقالت: «يا ابن أخي؛ هذا خطأٌ من الكاتب». أخبرناه الصيرفيّ عن الأصم عن ابن الجهم عن الفرَّاء قال حدثني أبو معاوية الضرير عن هشام بن عروة[2].

فالجواب في ذلك: أن قول عائشة في تغليطها الكاتب؛ إنْ صحَّ عنها؛ فلأنه عَدَلَ بهذا الحرف عن لغة قريش. ومن عادة العرب أن

---

(١) رواه ابن أبي داود في المصاحف: (اختلاف ألحان العرب في المصاحف) (١/ ١٠٤) حديث: (٨٤/ ٨٥/ ٨٦).

(٢) انظر: تفسير الرازي (١٠/ ٤٢٧).

يعدُّوا ما ليس من لغتهم لحْناً أو خطأً. وليس في ذلك تخطئةُ الحروف أوْ ردُّها، وإنما هو تخطئة الكاتب لمَّا حَمَل الكتابة على لغة غير لغة قريش، التي هي من لُغتها. ولولا ذلك لما قالت هي: «اقرؤوا ما في مصحفكم هذا على ما مضى لنا». [وإلا كانت][1] اسْتَثْنَتْ بهذه الحروف، فقالت: إلا هذه الحروف فلا تقرؤوا بها.

وأما وجه التركِ في المصحف ما كان نحو هذه [أ/ ١٣٨] الحروف، فلأن القرآن ما كان نزل بكل لسان العرب. فإنْ نُسخ كثير من لغاتهم مما كان في القرآن فقد تُرك بعض ذلك ولم يُنسخ.

والدليل على أن هذه الحروف الثلاثة من هذه الجملة أن العلماء قد بينوا وجوهها، وصرفوها على وجوه سائغة. ولو كانت خطأً لما احتملت هذه المعانيَ الكثيرةَ والوُجوهَ العِدّة. وإذا كانت كذلك في جوازها؛ ولم يُغيروا من المصحف؛ علمنا أنها لم تُنسخ كما ذكرناها من اللغات الأُخر لحِمْيَر وحَوْرانَ وأَزْدِ شنوءةٍ؛ في غيرهم، وكما كانت تلك الكلماتُ الأُخَرُ من السُّريانية والرومية والحبشية والفارسية؛ مما دخل في كلام العرب وصارت منه، ولم يُنسخ، كما ذكرناها من اللغات[2].

---

(١) في الأصل المخطوط: (إن قالت) سهو في أثناء النسخ.

(٢) تُفيد عبارته هذه ومثلها سابقتها، أنّ للإمام الرازي بحثاً في لغات قبائل العرب في بعض كتبه. ولعله لم يصلنا. والله أعلم.

وأما قول عثمان: (أَمَا إن فيه لَحْناً..) فإنا لما وجدنا أن اللحن قد يكون بمعنى الفساد والخطأ وغيرهما؛ علمنا أنه ﷺ لمْ يُرِدْ به لَحْنَ الفساد، بعد أن كان هو الذي جمع المصحف استكتاباً، ودفع ما وراءه من ظروف القرآن غسلاً ودفناً؛ وغير ذلك، وإليه نُسب المصحف.

وإنّ لِلَّحْنِ الذي قاله معنىً آخرَ غيرَ الخطأِ والفساد، **وكيف كان يسَعُهُ أن يترك ثلاثَ كلماتٍ فاسدةٍ مغلوطٍ فيها في القرآن؟! وكيف كان يرضى بذلك أصحاب رسول الله ﷺ ويُجمعُ المسلمون عليه!!؟؟** لأنها إذا كانت ملحونةً كانت من تحريف كتاب الله!! وما كان بهذه الصفة فلا يكون من كتاب الله؛ مما بلَّغه عنه [١٣٩/أ] رسول الله ﷺ!!

وكيف يدخل في عقل امرئ أن أمير المؤمنين عثمان ﷺ؛ مع شفقته على القرآن؛ وجمعه إياه؛ واحتياطه للأمة في كتاب الله، يرى لَحْناً فيما استكتبه؛ ليقطع به الخلاف فيما بين الأمة؛ ثم يرى فيه الخطأ في غير موضع؛ فلا يُغَيِّرُهُ؛ مع كونه في جميع النُّسخ؟! ولا يُفكر في أنه إذا وجهها إلى الأمصار؛ مع أنه لا ينقطع به الخلاف مما بين المسلمين؛ قد يتعلق به بعضُ أهل الأديان الأُخَرِ، ويجعلُ تلك المواضعَ حُجةً على دفع جميع القرآن؛ ورفع الدين [بها][1]!! فهذا مما لا يجوز بحال ولا يكون أبداً.

---

(١) في الأصل المخطوط: (بهما) سهو في أثناء النسخ.

وإذا لم يجُز ذلك احتمل هذا الخبر معنيين:

أحدهما: ما بلغني عن ابن الأنباري أنه قال: (خبر عثمانَ هذا مُرسلٌ؛ لأن قتادة وعكرمة لم يلحقا عثمان)، وكأنه أشار بذلك إلى أن المراسيل ليست حجةً ولا يُقطع بصحتها.

وإذا كان كذلك فبخبرٍ مُرسَلٍ لا يُقطع على تلحينِ القرآن وتمزيقِ الإجماع، وتصحيحِ الدعوى على عثمان ـ بأنه ترك لحناً في مصحفه ـ الذي صار إمام المسلمين بإجماع من الصحابة، على صلابة عثمان وجِدِّه واجتهاده في أمر المصحف.

والمعنى الثاني؛ إن قلنا بتصحيح الخبر؛ هو: ما قاله ابن الأنباري أيضاً؛ فيما أخبرنا به ابن الكاتب عنه أنه قال: «(فلان أَلْحَنُ بحجته»، معناه أَقْوَمُ بها وأَفْطَن لها).

قال ابن الأنباري: وسمعتُ أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي قال: (يقال لَحَن الرجلُ [أ/ ١٤٠] يَلْحَنُ لَحْناً: إذا أخطأ، وقد يَلْحِنُ لَحَناً: إذا أصاب وفَطَنَ. فإذا قيل: فلان لَحِنٌ، أي: هو مُصيب. وإذا قيل: لاحِنٌ؛ فمعناه: مُخْطِئ، وربما سكَّنوا المصدرَ من الفِطْنة، قال الله ﷻ: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ﴾[محمد: ٣٠]: أي في فطنته[1].

(١) هذه في كتاب «الأضواء في اللغة»؛ لابن الأنباري: ص ٢٠٨. ط. المطبعة الحسينية بمصر سنة ١٣٢٥هـ. ويقال: (فَطَنَ) الأمرَ يفطِن فِطْنَةً: تبيَّنَهُ وعلمه. وأما (فطِن يَفْطَنُ) للأمر «كَسْرُ فَتْحٍ»: صار ذا فِطنةٍ: أي نباهة (المعجم الوسيط: ٦٩٥).

قال ابن الأنباري: وحدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي حدثنا نصر بن علي حدثنا الأصمعي عن عيسى بن عمر قال: قال معاوية للناس: «كيف ابن زياد فيكم»؟ قالوا: ظريفٌ؛ على أنه يَلْحَنُ، قال: «فذاك أظرف له». ذهب معاوية إلى اللحن الذي هو فطنة، وذهبوا هم إلى اللحن الذي هو خطأ.

وروى شَرِيك عن أبي إسحاق عن ابن ميسرة أن ﴿ٱلْعَرِمِ﴾[سبأ: ١٦] هو المُسنَّاةُ بلحن اليمن: أي بلغتهم، انتهت الحكاية عن ابن الأنباري.

فإذا كان اللحن دلَّ على أن عثمان ﷺ لم يُرد باللحن إلا ما يُدرَك باللحون والفطنة، وعلى ذلك تدل الحروف التي أشار إليها باللحن، لأن كل واحد منها يحتمل من المعاني والوجوه [مما لا][(١)] يُدرك إلا بالفطنة، ولا يعرفه إلا العلماء.

فلو كانت تلك الحروف على الوجوه الظاهرة؛ لاستوى فيها الفطِن والبليد؛ ولم يحتمل كل واحد [منها][(٢)] إلا وجهاً واحداً ظاهراً.

فأما قوله: (وستُقيمه العرب بألسنتها):

فيحتمل أن معناه: أن كل واحد من العرب يقرؤها على ما في

(١) في الأصل: (مما لا لا) بتكرار النفي، وهو سهو من الناسخ.

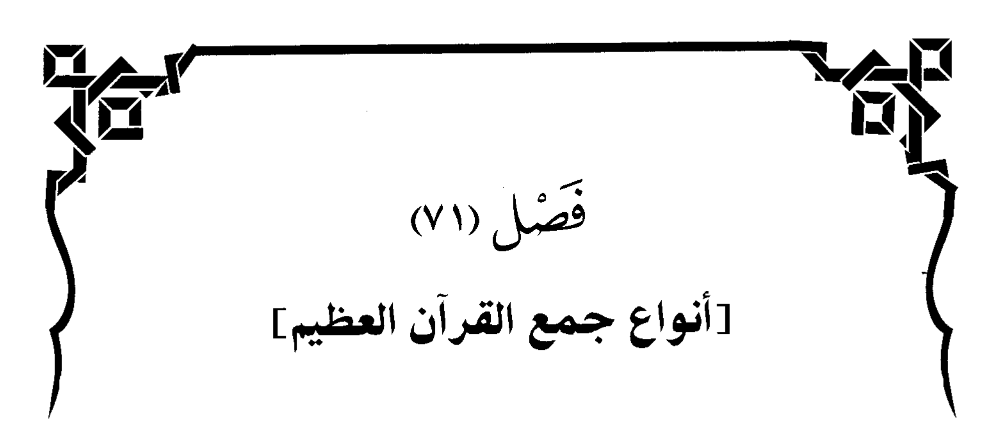
(٢) في الأصل: (منهما) بالتثنية، سهو في أثناء النسخ.

لغتـه؛ على ما قدمـنا من حكاية أبي عمـرو؛ من قوله: «وإني امرؤ من العرب».

وقـد يحتـمل أنـه أراد بهـم يوجّهونـها للوجـوه التي يـحتملـها ويتأولونها. والله أعلم.

وقد يكون اللحن في الكلام من الصواب لأن الحرف من الأضداد، وقد يكون اللحن من ألحان الغناء وأصوات الطيور وغيرها، ولا يصلح شيء من ذلك أن يكون معنى للخبر.





فَصْل (٧١)

[أنواع جمع القرآن العظيم]

فإن قيل: كيف يجوز أن يُقال: جُمع القرآن لعثمان ﷺ وقد قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾[القيامة: ١٧] وقد جاء في الخبر: (أن قوماً جمعوا القرآن على عهد [أ/ ١٤١] رسول الله ﷺ، وأنه لم يَجْمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ إلا أربعة)(١)، (وأن أبا بكر ﷺ جمعَ القرآنَ مَقْتلَ اليمامة)(٢)، وأن علياً ﷺ قال بعد وفاة رسول الله ﷺ:

(١) أخرجه البخاري في مناقب الأنصار: باب مناقب زيد بن ثابت ﷺ، الحديث: (٣٨١٠) وفي كتاب فضائل القرآن: باب القراء في أصحاب رسول الله ﷺ، الحديث: (٥٠٠٣) و(٥٠٠٤). وأخرجه أحمد ٣/ ٢٧٧ ومسلم في فضائل الصحابة: باب في فضائل أُبي بن كعب، الحديث: (٢٤٦٥) (١١٩). والترمذي في المناقب: باب مناقب معاذ وزيد وأبي (٣٧٩٤). وابن حبان، الحديث: (٧١٣٠) والنسائي في السنن الكبرى: كتاب فضائل القرآن، باب ذكر الأربعة الذين جمعوا القرآن على عهد رسول الله ﷺ، الحديث: (٧٩٤٦).

(٢) القصة في صحيح الإمام البخاري: كتاب فضائل القرآن: باب جمع القرآن، الحديث: (٤٩٨٦).

«جعلت على نفسي أنْ لا أرتديَ إلا للصلاة حتى أجمعَ القرآن للناس»[1].

فالجواب: أن معنى هذه الجموع على أربعة أوجه:

أحدها: جمع التنـزيل بأن جُمع للنبي ﷺ والأمةِ بالنجوم المتفرقة والنَّظْم والتأليف، من تأليف الحروف في الكلم؛ وإيصال الكلم بعضـهِ ببعض في نظم الآيات؛ وجَمْعِها في السُّوَرِ، وتحزيبِ السُّوَرِ. **وهذا الجمع لم يكن لأحد إلا لله** ﷻ.

والدليل على ذلك ما جاء عن ابن عباس ﵄ قال: (آخر آية نزل بها جبريل عليه السلام: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾[البقرة: ٢٨١] هذه الآية، ثم قال: ضَعْها في رأس الثمانين والمئتين من البقرة)[2].

---

(١) أخرجه أبو بكر ابن أبي شيبة في المصنف ١٠/ ٥٤٥ الحديث: (٣٢٣). وابن أبي داود في المصاحف قال ابـن حـجر في الفـتح ٩/ ٩: إسـناده ضعيف لانقطاعه.

(٢) أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا﴾، الحديث: (١٠٩٩١) وأخرجه البخاري في التفسير، باب ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ . . .﴾ الحديث: (٤٥٤٤) بلفظ: «آخر آية» نزلت على النبي ﷺ آية «الربا».

قال أخي الشقيق العلامة: أ. د. نور الدين عتر حفظه الله في علوم القرآن ص٣٧ «وهذا ليس منافياً لما ثبت عن ابن عباس في الآية السابقة ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا﴾، لأن مراد ابن عباس أنها آخر مانزل في الربا. كما أشار لذلك الإمام البخاري ﵁» ا.هـ. وانظر فتح الباري: ٨/ ١٤١ ـ ١٤٢.

أخبرناه الصيرفي عن الأصم عن ابن الجهم عن الفرّاء قال: حدثني أبو بكرٍ بن عياش عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس.

فقام الدليل من هذا الخبر على أن نظم الآيِ لم يكن إلا من عند الله ﷻ. وكذلك تسمية السور.

وقد جاء أيضاً في الخبر ما كان يقرؤه رسول الله ﷺ: (لا نعلم خَتمَ السورةِ حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم)[1]. **ففي كل ذلك دليل على أن نظم الآيات على ما بقي به من التنزيل، وكذلك أسماء السور.**

«الأنفال من أوائل ما أُنزل بالمدينة؛ وبراءةُ من آخر القرآن؛ وكانت قصتُها شبيهةً بقصتها، وقُبِضَ رسولُ الله ﷺ ولم يبين لنا أنها منها. فمِنْ ثَمَّ قَرَنْتُ بينهما، ولم أكتُبْ سطرَ بسم الله الرحمن الرحيم»[2].

---

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب من جهر بها ١/ ٢٠٩. الحديث: (٧٨٨) وصححه الحاكم في المستدرك ١/ ٢٣١ وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. واللفظ موافق لرواية الحاكم.

(٢) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب من جهر بها، الحديث: (٧٨٦)، ١/ ٢٠٨، ٢٠٩ وأخرجه الترمذي في التفسير: باب ومن سورة التوبة وقال: حسن صحيح ٥/ ٢٧٢. رقم ٣٠٨٦. وأخرجه الإمام أحمد في المسند ١/ ٥٧ و٥٩ والنسائي في الكبرى في فضائل القرآن، باب السورة التي يذكر فيها كذا. رقم (٧٩٥٣) وصححه ابن حبان ١/ ٢٣٠ رقم: ٤٣ وصححه الحاكم ٢/ ٣٣٠ وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي. =

[أ/ ١٤٢] ذكره أبو حاتم في كتابه، فقال: يحيى بن سعيد حدثنا عوف حدثنا يزيد الرَّقَاشي قال: قال ابن عباس: قلت لعثمانَ الحديثَ.

ففي كل ما ذكرنا قام الدليل على أن ما ذكرتُ من الجمع بصفته لم يكن إلا إلى الله ﷻ. وهو أحد مُعْجِز القرآن جمعاً.

[نظم القرآن وحي إلهي معجز][1]:

فإن قيل: كيف يكون هذا الجمع بوحي؛ وهم كانوا مما يطلبون الشاهِدَيْنِ على الآية في أنها من القرآن؛ عند جمع أبي بكر رضي الله عنه؟

فالجواب: أنهم كانوا يستظهرون بذلك على كون الآيات من مواضعها نظماً، ليتحقق من له ِعلمٌ بالنظم؛ أنهم لم ينظموها من تلقاء أنفسهم[2].

= وقال أحمد شاكر رحمه الله تعالى إلى أن هذا الحديث لا أصل له. انظر ما قاله في تعليقه على المسند ١/ ٣٢٩ ط دار المعارف بمصر.

(١) ما بين معقوفين عنوان أدرجته في أثناء التحقيق. وسيمر بك أمثاله.

(٢) كانوا يطلبون الشاهدين التزاماً لأصول الإثبات في الشريعة الإسلامية، واحترازاً من أدنى توهم لأي مسلم قريب أو بعيد! يضاف إلى هذا أن القائِمِينَ على جمع القرآن، زيدَ بنَ ثابت ومن معه، كانوا قد حفظوا القرآن بين يَدَيْ رسول الله ﷺ، فكانوا يجدون ما جاءهم من القرآن أثناء الجمع موافقاً لحفظهم، فيقبلونه. وكان جمع القرآن علناً وليس سراً، بإشراف الصحابة واطلاعهم، وفيهم خيرة الحفاظ الأثبات المتقنين. فتعاظم يقين المسلمين بالقرآن العظيم كلام الله رب العالمين، وبتحقق وعده المبين: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[الحجر: ٩].

وفي هذه أيضاً دليل على كون نظمه بوحيٍ، من غير أن اشتبه عليهم شيء من أصل التنـزيل ولفظ المُعجِز، فيثبتوه بشهادة رجلين فقط، **بل كانت معرفتهم بالقرآن وتمييزه من غيره من الكلام حملهم على الإسلام وحقائق الإيمان.**

وقد كان من رسول الله ﷺ من التجاهر به والمواظبة على تلاوته مُداوماً والتذكير به، مع ما كان من مباينته كلامَ الخَلْق، ما لم يحتاجوا معه إلى الشاهدَيْن في كون شيء منه قرآناً؛ بعد أنّ **أولئك الذين كانوا يجمعونه من أخص الصحابة بالنبي ﷺ وأكثرِهم ملازمةً له وأَهَمِّ الناس بما خوطبوا في القرآن،** أفتُراهم غَفَلوا عن شيء منه حتى أَثْبتوا بشهادة رجلين فقط؟! **بل كان أمره فيما بينهم على التواتر.**

فإن قيل: فإذا كان أمر القرآن على ذلك من التواتر والحفظ؛ فما الذي حملهم [أ/ ١٤٣] على أن ينقلوه من الظروف في زمن أبي بكر رضي الله عنه إلى الصُّحف؟ فهلا اعتمدوا الأحفاظ، ومنهم نقلوه؟

فالجواب: أن ذلك كان منهم استيثاقاً فيه، ليقع التقابل ما بين المحفوظ والمكتوب، ولئلا يُخالفَ ما يُتداوَلُ به ما بين الأمة كتابةَ ما سبقه عند نزول الوحي به؛ والمعروضِ منه على النبي ﷺ حال التنـزيل، مما يستصلحه عليه السلام بأمر من الوحي، على ما مضى.

فلذلك جمعوا بين الأمرين، لا أن العلم بالقرآن كان مُستفاداً من جهة الظروف التي كان مكتوباً عليها. والدليل على ذلك ما رواه خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه قال: (فقدْتُ آيةً من الأحزاب حين

نسخنا المصحف، وقد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرؤها، فالْتمسناها، فوجدناها مع خُزيمة بن ثابت: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾[الأحزاب: ٢٣] وألحقناها في سورتها من المصحف[1] خرَّجه البخاري.

فلولا أنهم كانوا مما يستظهرون بالجمع بين الأمرين لاقتصروا على سماعها من رسول الله ﷺ قراءةً وأثبتوها كذلك.

فإن قيل: فقد جاء عن زيد بن ثابت أيضاً في حديثِ جمعِ القرآنِ زَمَنَ أبي بكر: (حتى وجدتُ من سورة التوبة آيتين مع خزيمة بن ثابت لم [أجدهما] مع غيره)؟[2].

فالجواب: أنه أراد به **الكتابة**، وإنما كانتا كذلك؛ لأن [سورة] التوبة من آخر ما أنزل الله على رسول الله ﷺ، [وهو] مَنْ أمضى شهادته بشهادة رجلين، [أ/ ١٤٤] وكان يُسمى بذي الشهادتين لذلك[3]. ولعلهم لو تتبعوا الآية لوجدوها [مكتوبة] عند غيره، لكنه

---

(١) البخاري، كتاب التفسير، سورة الأحزاب، باب (فمنهم من قضى نحبه) ٦/ ١١٦.

انفرد به البخاري دون مسلم. وأخرجه الإمام أحمد ٥/ ١٨٨، ١٨٩.

(٢) أخرجه البخاري في فضائل القرآن، باب جمع القرآن ٦/ ١٨٣. وفي الأصل بلفظ: (أجدها) بالإفراد.

(٣) قصة خزيمة ﷺ وتسميته بذي الشهادتين أخرجها أبو داود ٣/ ٣٠٨: في كتاب القضاء باب إذا الحاكم صدق شهادة الواحد يجوز له أن يقضي به. الحديث: (٣٦٠٧) والمسند ٥٠/ ٢١٥، ٢١٦. وما بين المعقوفين إضافة أثناء التحقيق.

كان لهم فيه مَقْنَع. والله أعلم.

وأما الجمع الثاني: فإنه جَمْعُ حِفْظٍ وقراءةٍ وكتابةٍ ونحوها، على ما جاء في الخبر أنْ (لم يَجْمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ إلا أربعةٌ كلُّهم من الأنصار: أُبيٌّ ومعاذ وزيدٌ وأبو زيد رجلٌ من الأنصار)[١].

فمعنى ذلك أنهم جمعوه حِفْظاً، على ما يُقال: جَمع فلانٌ القرآنَ في ليلة، أي قرأ فيها كلَّه.

فهذا الخبر يحتمل أن هؤلاء الأربعة كانوا ممن كَمُلَ لهم الحفظ على عهد رسول الله ﷺ على ترتيب أحزاب القرآن.

ويجوز أنه أُريد به **الكتابة**، لأنه قد جاء في الخبر الآخر: (خذوا القرآن من أربعةٍ من ابن مسعود؛ وأُبَيِّ بنِ كعب؛ وسالمٍ مولى أبي حذيفة، ومُعاذٍ)[٢] ولم يُؤمر بأخذ القرآن منهم إلا لحفظهم إياه.

---

(١) أخرجه البخاري في فضائل القرآن باب القراء من أصحاب رسول الله ﷺ: ٦/ ١٨٦.

(٢) أخرجه البخاري في فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب رسول الله ﷺ. الحديث (٤٩٩٩). وفي كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب أبي بن كعب الحديث (٣٨٠٨). وفي كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب سالم مولى أبي حذيفة، الحديث: (٣٧٥٨) وأخرجه مسلم في فضائل الصحابة: باب من فضائل عبدالله بن مسعود (٢٤٦٤) (١١٨) وأحمد ٢/ ١٩٥ و١٦٣ و١٧٥ و١٩٠.
=

ويجوز أنه أمر بذلك لأنهم كانوا **أَفرغَ** لذلك، أو **أعرفَ** بطريق التعليم؛ أو **أجودَ** لفظاً بالقرآن.

وعلى أحد الوجهين يُحمل قول علي رضي الله عنه: (حتى أَجْمع القرآن للناس)[1] فإن أراد بذلك الجمعَ في شيء واحد فقد يجوز أنه فعل ذلك. ثم رجع إلى جمع عثمان على ما كان من غيره من الصحابة، ولولا ذلك لما قال: (رَحِمَ الله عثمانَ، ليس أحدٌ أعظمَ أجراً في القرآن من عثمان)[2] يعني لجمعه، ثم قال: (والله لو لم يَفْعَلْ لفعلتُهُ).

وقد يجوز أنه أراد جمع الكتابة، فإنما لم نقف له على جمع، والله أعلم بما أراد.

وأما الوجه الثالث من الجمع: فهو جمعُ أبي بكرٍ [أ/ ١٤٥] **الصديقِ**، على ما رواه الزبيري عن ابن السَبَّاق عن زيد بن ثابت، وكان ممن يكتب الوحي، قال: (أرسلَ إليّ أبو بكر مَقْتَلَ أهلِ اليمامةِ؛

= والترمذي في المناقب: باب مناقب عبدالله بن مسعود، الحديث: (٣٨١٠).
وابن أبي شيبة في المصنف ١٠/ ٥١٨.
وأخرجه الإمام الطحاوي في شرح مشكل الآثار. الحديث (٥٥٨١) وله رحمه الله كلام في الإجابة عن الحديث وما يتوهم من إشكال. انظره إن شئت في ١٤/ ٢٢٢ وما بعدها. ط مؤسسة الرسالة.

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف: ص ١٩ و٣٠. ط. دار الكتب العلمية.

وعنده عُمر، فقال أبو بكر: إن عمر أتاني، فقال: إن القتلَ قد اسْتَحَرَّ يوم اليمامة بالناس، وإني أخشى أن يسْتَحِرَّ القتل بالقُرّاء في المواطن، فيذهبَ كثيرٌ من القرآن، إلا أن يَجْمَعوه، وإني لأرى أن تجمعَ القرآنَ.

قال أبو بكرٍ: فقلتُ لعمر: كيف أفعلُ شيئاً لم يفعلْه رسولُ الله ﷺ!؟ فقال عمر: هو والله خير، فلم يَزلْ عمرُ يُراجعني فيه حتى شرح الله لذلك صدري، ورأيت الذي رأى عمر.

قال زيد بن ثابت: وعمرُ جالس عنده لا يتكلم، فقال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل، ولا نتهمك، كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فتَتَبَّعِ القرآنَ فاجْمَعْه. فوالله لو كلَّفني نَقْلَ جبلٍ من الجبال ما كان أثقلَ عليّ مما أمرني به من جمع القرآن! قلت: كيف تفعلان شيئاً لم يفعلْه النبي ﷺ!؟ فقال أبو بكر: هو والله خير، فلمْ أَزَلْ أُراجعُه حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدرَ أبي بكر وعمر.

فقمتُ فتتبَّعْتُ القرآن أجمعه من الرِّقَاعِ والأكتافِ والعُسُبِ وصدور الرجال، حتى وجدتُ من سورة التوبة آيتين مع خزيمة الأنصاري لم أَجِدْهُما مع غيره: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ﴾[التوبة: ١٢٨] إلى آخر السورة.

فكانت الصُّحفُ التي جُمع فيها القرآنُ عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حتى توفاه الله، ثم عند حفصةَ بنتِ عمر)[1].

---

(١) أخرجه البخاري في فضائل القرآن، باب جمع القرآن. الحديث: (٤٩٨٦) و(٤٩٨٧)و(٤٩٨٨) والترمذي في التفسير، باب من سورة التوبة، الحديث: =

وجاء من طريق عبد الرحمن بن خالد عن الزهري (.. أبي خزيمة [أ/ ١٤٦] الأنصاري)[١].

فهذا الجمع كان **جمعَ كتابة**. وهو الذي ذكره السُّدِّيُّ عن عبدِ خَيْرٍ عن علي ﵁ أنه قال: (أولُ من جمع القرآن بين اللَّوْحَيْنِ أبو بكر ﵁) وكان على هذا الجمع في أحفاظ الرجال في آخر حياة رسول الله ﷺ، وهو العَرْضَةُ الأخيرة، وكذلك قدَّموا زيدَ بْنَ ثابت، لأنه كان آخرَ مَنْ كتب الوحيَ لرسول الله ﷺ، وشهد العَرْضَتَيْنِ الأخيرتين، فكان بذلك أعرفَهم بالناسخ من المنسوخ[٢].

[الحكمة من عدم جمعه أمام الرسول]:

فإن قيل: فهلاّ جُمع مثلُ هذا الجمع في زمن رسول الله ﷺ؟

قيل: لم يفعلوا لقرب عهدهم بالإسلام، وكونِهم أُميين، بل استظهروه حِفْظاً، على ما كان لهم من العادة [حينئذ][٣] من حفظ

= (٣١٠٣) و(٣١٠٤) والنسائي في الكبرى، كتاب فضائل القرآن، باب ذكر كاتب الوحي، الحديث: (٧٩٤١). والإمام أحمد في المسند ٥/ ١٨٨ ـ ١٨٩.

(١) هذا الإسناد أيضاً في البخاري، الحديث: (٤٦٧٩).

(٢) أخرجه أبو بكر ابن أبي شيبة في المصنف كتاب فضائل القرآن باب أول من جمع القرآن ١٠/ ٥٤٤ الحديث: (٣٠٢٢٩).

(٣) في الأصل المخطوط حاء ممدودة هكذا (حـ) وهي اختصار من بعض النساخ لكلمة: (حينئذ). وهذا من جملة اصطلاحات هذا المخطوط.

كلامهم وأيامهم وأشعارهم وخطبهم ونحوها[1].

وأيضاً فإنهم لم يجمعوه في شيء في زمن رسول الله ﷺ **فإنهم لم يكونوا يأمنون من النسخِ؛ وزيادةِ النـزول**، على ما جاء أنْ كُلَّما جاءت آية وآيتان فما فوقهما فإنّ جبريلَ كان يأمره أن يجعلها في سورة كذا إلى جنب آية كذا. وقد مضى ذلك من حديث عثمان.

وقد روى عاصمٌ عن زِرّ قال: قال لي أُبي بن كعب: كَأَيِّنْ تَعُدُّون سورةَ الأحزاب؟ فقلت: إما ثلاثاً وسبعين أو أربعاً وسبعين. فقال: أقطّ؛ كانت لَتُوازي سورةَ البقرة أو أطولَ منها[2]!

وإنما أراد بذلك أن ما زاد على ما في المصحف قد نُسخ ورُفع. فلو أنهم كانوا مما يجمعونه في زمن [أ/ ١٤٧] النبي ﷺ؛ إذاً كان شأنه ما ذكرنا من النسخ؛ لَما بُدّ من بلوغ المجموع منه الأقاصيَ من الديار، فإذا نُسخ منه شيء ولم يَعْلَمْ بذلك منْ بَعُدتْ داره؛ ربما أدّاهم

---

(١) **أقول**: إن حفظ الصحابة للقرآن أيام النبي ﷺ مع كتابته في الرقاع وغيرها، كما أفاد من قبل، كان أعظم صوناً له من مجرد جمعه خطياً بوسائلهم وظروفهم يومئذ.

(٢) أخرجه النسائي في الكبرى كتاب الرجم، باب تثبيت الرجم ٦/ ٤٠٨ الحديث: (٧١١٢). وابن حبان ١٠/ ٢٧٤. الحديث: (٤٤٢٩). وعبد الرزاق في المصنف، الحديث: (٥٩٩٠) والبيهقي في السنن الكبرى ٨/ ٢١١.

قلتُ: وفي إسناده عاصم بن أبي النجود، وقد ضُعف. قاله الهيثمي في الزوائد ٢/ ٧٨٧.

ذلك إلى الاختلاف العظيم والفتنة. فلذلك لم يجمعوه. والله أعلم.

فلما أَمِنوا بعد وفاة رسول الله ﷺ من النسخ، واستيقنوا كمالَ التنـزيل وتمامَه؛ وانقطاعَ الوحي؛ قَيَّضَ الله أبا بكر وعمر لجمعه، ووفَّقَ زيدَ بْنَ ثابت لكتابته وأرشده لها، وأجمعَ عليه الصحابةُ.

وهذا كما أن الله ﷻ أكمل الشريعةَ كلَّها لنبيه ﷺ بأحكامها، ولم ينكشف لسائرهم إلا بوفاته ﷺ، وكذلك كان هذا الجمعُ.

فإن قيل: فإذا كان جَمْعُهم القرآنَ من هذا الطريق الذي هو جَمْعُ مُتَفَرِّقِهِ من الأَحفاظ والظروف، وكان تأليفَه تَأْيِيّةً وتسويراً وتحزيباً من الله سبحانه؛ دون أحد من الخلق، فهل يمكن أن يُقال: ما بيننا من النظم في مصاحفنا هو على ما في اللوح المحفوظ الذي هو أمُّ الكتاب؟

فالجواب: أننا لم نُكَلَّفْ هذا، وإذا لم نُكلَّفْ معرفةَ ذلك، ولم يتقدمْ به أثرٌ، فالقطعُ به على هذا الوجه بدعة.

لكنا قد أيقنّا أن جميع ما كان وما يكون وما هو كائن من آثار الخلق وقراءتهم وأقوالهم وأفعالهم غيرُ خارج من ذلك بحال، على ما أخبر الله ﷻ عن موسى عليه السلام لما سأله فرعون عن القرون الأولى، فأجابه قال: ﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢].

[أ/ ١٤٨] فلما كان إيقانُ ذلك والإيمانُ به والاستسلامُ له من الإسلام، ووجدنا أن القرآنَ قد جُمع كذلك في صدورنا ومصاحفنا، وكذلك تتداوله الأمة قراءة على خَتَمَاتٍ لا يُحصِي عددَها أحدٌ إلا الله،

علمنا أن جميع ذلك مما أُثبت على ترتيبه في اللوح، والظنُّ بالله أن عامة ما قُرئ من القرآن على هذا النظم مما وافق رضاه. ولم نُكَلَّفْ من هذه المسألة أكثرَ مما قلتُ؛ بعد أني سُئلت عنها بنيسابور.

وأما الجمع الرابع ومعناه: فهو ما جمعه عثمان ﷺ من صُحف أبي بكر ﷺ إلى مصاحفه. وذلك (لأن حذيفة بن اليمان دخل على عثمان فقال: يا أمير المؤمنين! أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في القرآن اختلافَ اليهود والنصارى، فخطب عثمان ﷺ فقال: إنما قُبض نبيكم، أو كما قال منذ [بِضْعَ][(1)] عَشْرَةَ سنة، وقد اختلفتم في القرآن؛ عزمْتُ على من عنده شيء من القرآن لَمَا أتاني به، وبعث إلى حفصة، وأخذ من حفصة الصحف.

وأمر زيدَ بْنَ ثابت؛ وسعيدَ بنَ العاص؛ وعبدَ الرحمنِ بنَ الحارثِ بنِ هشام، وعبدَالله بنَ الزبير أن ينسخوها في المصاحف، وقال للرهط القرشيين: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم.

ثُم رَدَّ الصُّحُفَ إلى حفصة ووجَّه إلى البلدانِ المصاحفَ، وأمر بأن يُمحى ما عندهم، ففعلوا)[(2)].

---

(1) ليست في الأصل وتراجع في الكتب أصول المخطوط.

(2) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، ٦/ ٢٨٣، ٢٨٤. من حديث أنس بن مالك ﷺ.

وفي حديث شَبَابَةَ عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن مصعب بن سعد قال: (لما كَثُرَ اختلافُ الناس في القرآن قالوا: قراءة ابن مسعود؛ [أ/ ١٤٩] وقراءة أُبَيّ؛ وقراءة سالم مولى أبي حُذيفة، جَمَعَ عثمان ﷺ أصحاب رسول الله ﷺ فقال: «إني رأيتُ أن أكتب مصاحِفَ على حرفِ زيدِ بنِ ثابت، ثم أبعثَ بها إلى الأمصار، قالوا: نِعْمَ ما رأيتَ. قال: فأيُّ الناس أَعْرَبُ؟ قالوا: سعيد بن العاص، قال: وأيّ الناس أَكْتَبُ؟ قالوا: زيدُ بن ثابت كاتبُ الوحي، قال: فَلْيُمْلِ سعيدُ بن العاص، ولْيَكْتُبْ زيدُ ابن ثابت». ثم كتب مصاحفَ، فبعث بها إلى الأمصار. قال: فرأيتُ أصحابَ محمدٍ ﷺ قالوا: **أَحْسَنَ والله عثمان، أحسن والله عثمان**)[1].

فهذه صورة الجمع الرابع الذي وُفِّق له عثمان ﷺ، وبه وقف المسلمون كافةً في الأمصار المتفرقة على جمع القرآن الذي كان عليه الناس في آخر حياة رسول الله ﷺ، وعلى ما جمعه أبو بكر ﷺ في الصحف مَقْتَل اليمامة[2].

[لماذا لم يرجع جميع المسلمين إلى صحف الصديق]:

وإنما لم يَقِفْ على جمع أبي بكر جميعُ المسلمين لأنه كان في نُسخة واحدة، ولم يكن لكل أحد وصولٌ إليها، [ولاسيّما][3] مَنْ كان

---

(١) أخرجه ابن أبي داود في كتاب المصاحف.

(٢) مراده: مقتل القراء أصحاب رسول الله ﷺ في غزوة اليمامة.

(٣) في الأصل المخطوط: (وسيما). والصواب لغةً كما أثبتُ أعلاه.

في الشاسعة منهم[1]، بعدما احتسب أصحاب رسول الله ﷺ في دَفْع ما كان قِبَلَهم من جُموع القرآن إلى عثمان، لمّا جمع القرآنَ في صُحفه وعزم عليهم في ذلك، حتى رفع ما عدا مصحَفَه مما خالفه على الصورة المعلومة.

لكنْ قد كانت مصاحف قد انتشرت في ديار الإسلام على نُسخ مختلفة، لأن مَنْ كان من الصحابة يرجع إلى الكتابة والعناية بالقرآن، قد كان يَجْمعُه على حسب ما يحفظه، أوْ يظفرُ به، فكثر ذلك، وتَنقَّلَ في الآفاق إلى إمارة الحجَّاج على العراق، فبعث عاصماً الجَحْدَرِيَّ وناجيةَ [أ/ ١٥٠] ابن مُخٍّ وعلي بن أصمع الباهليّ، ووكَّلهم بتتابُعِ المصاحف، وأمرهم أن يُقَطِّعُوا كل مُصحف وجدوه مخالفاً لمصحف عثمان، ويُعطوا صاحبه شرى دِرهماً[2].

---

(١) أي من كان في المواقع الشاسعة البعد عن المدينة المنورة يومئذ.

(٢) قوله: (شرى درهماً): كذا في المخطوط.

قال ابن منظور: (وشَرَى الشيءَ، يشرِيه شِرَىً وشِراءً واشتراه سواء. وشراه واشتراه: باعه... وشَرْوى الشيءِ: مثله.. وشرواه وشَرِيَّهُ: مثله).

(انظر لسان العرب: ١٩/ ١٥٦ ـ ١٥٧ والقاموس المحيط: ٤/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦) ولم أقفْ في كتب الأمثال على هذا التعبير.

أقول: ويحتمل أن يكون التصحيف قد دخل هذا التعبير، ولعل أصله (شروى درهم) بمعنى: وأن يعطوا صاحبه مثل درهم أو نحو درهم، أي ليس ثمناً حقيقياً، إنما هو رمزي فحسب؛ بمقابل تكاليف مواد الكتابة، والله أعلم.

وقصة الحجاج ذكرها الباقلاني في كتابه الانتصار: ص(٣٩٧).

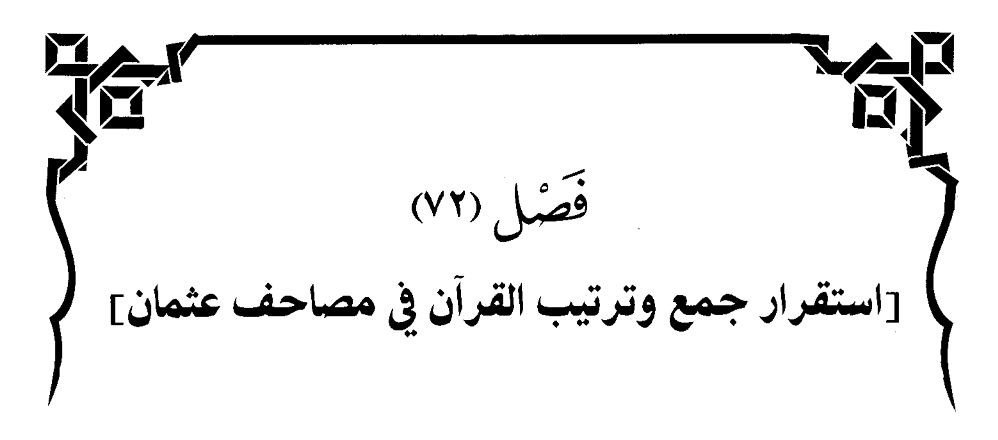
بذلك أخبرني ابنُ فَنَّاكي إجازة على شكٍّ من تحديثه عن الرُّوياني عن أبي حاتم عن الأصمعي، وعن الروياني عن ابن قُتيبة.

فبهذا الجمع وَقَفَ جميع المسلمين على القرآن كله؛ وعلى ناسخه ومنسوخه، ووقفوا على إنجاز وعدِ الله في كتابه من قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾[القيامة: ١٧]، ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[الحجر: ٩] كما تبينوا صدقَ وعدِه من: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾[التوبة: ٣٣]، [الصف: ٩] **إذْ لمْ يَبْقَ من أهل [الأديان][1] المختلفة إلا وقد [ظهرت][2] عليه الأمة، إما عَنْوَةً بالسيف؛ وإما غلبة بالنظر؛ وإما ظهوراً عليهم بمكاثرة العلم وتوسعاً فيه**. وكما شاهدوا من ترتيب الخلافة على ما سبق من وعده ﷻ بقوله: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِى ٱلْأَرْضِ﴾[النور: ٥٥].

❐❐❐

(١) في الأصل: (الإيمان) وهو تصحيف.

(٢) في الأصل: (ظهر).



فَصْل (٧٢)

[استقرار جمع وترتيب القرآن في مصاحف عثمان]

فإن قيل: كيف قلتَ: إن عثمان رضي الله عنه جمعه من صُحُفِ أبي بكر رضي الله عنه التي كانت عند حفصة، وقد مضى من حديث ابن عباس أنه قال: قلت لعثمان: (ما حَمَلَكم على أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني، وإلى براءة وهي من المئين؛ فقرنتم بينهما؟) الحديث. إلى أن قال عثمان: (فَظَنَنَّا أنها منها، فمن ثَمَّ قرنتُ بينهما)[١]؟

فالجواب: أن هذا مما يحتمل أنه أخبر عما كان منهم في الجمع

---

(١) رواه أحمد في مسنده (مسند العشرة المبشرين بالجنة ـ مسند الخلفاء الراشدين ـ مسند عثمان بن عفان رضي الله عنه (١/ ٥٧) حديث: (٣٩٩) و(١/ ٦٩) حديث: (٤٩٩)، والترمذي في (الذبائح ـ أبواب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ باب ومن سورة التوبة (٥/ ٢٧٢) حديث: (٣٠٨٦)، والحاكم في (كتاب التفسير (٢/ ٢٤١) (٢٨٧٥) و(كتاب التفسير ـ تفسير سورة التوبة (٢/ ٣٦٠) حديث: (٣٢٧٢)، والنسائي في السنن الكبرى (كتاب فضائل القرآن ـ السورة التي يذكر فيها كذا (٥/ ١٠) حديث: (٨٠٠٧). وانظر طرف الحديث وتخريجه في أوائل الفصل (٧١).

الأول في زمن أبي بكر ﷺ، لأن ابن عباس [أ/ ١٥١] حينئذ[١] لم يبلغ بَعدُ، **وقد كان ذلك بإجماع من الصحابة**. وقد كان عثمان حينئذ[٢] من مشايخ الصحابة، وزيدٌ من شُبّانهم، وإنما اختاروه لمكان الخَطّ.

فأما في جمع عثمان فإن ابن عباس كان قد اسْتُجْمِعَ له الرجوليةُ والعلمُ، وكان مُشاهداً معهم، ولم يكن مما[٣] يحتاج في تلك الحال إلى هذا السؤال[٤].

❐❐❐

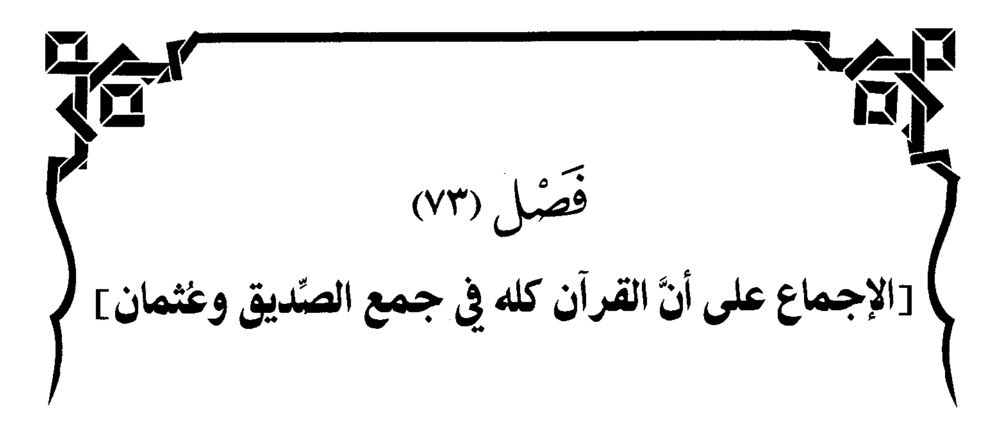
---

(١) في الأصل: (حـ) حاء ممدودة، وهو اصطلاح من الناسخ كما تقدم، وهو اختصار لكلمة (حينئذ).

(٢) في الأصل: (حـ).

(٣) قوله: (مما) كذا في الأصل المخطوط، وهذا استعمال (ما) موضع (من) ونحوه كثير في مناحيه.

(٤) **أقول**: هذا الجواب لا ينسجم مع كلام عثمان في نص الحديث السابق. والله أعلم.



فَصْل (٧٣)

[الإجماع على أنَّ القرآن كله في جمع الصِّديق وعُثمان]

فإن قيل: كيف يجوز أن يكون القرآن ما في مصاحفنا من غير زيادة ولا نقصان إلا ما نُسخ منه؛ وقد كان ابن مسعود يَحُكّ المعوِّذتين من مصاحفه ويقول: «لا تخلطوا فيه ما ليس منه»[1] على ما حكاه عبد الرحمن بن يزيد؛ قال: رأيته يفعل ذلك. وقد سأل زِرُّ بنُ حُبيش أُبَيَّ ابنَ كعب عن المعوِّذتين فقال: قال النبي ﷺ: «قيل لي، فقلتُ»، قال: «فنحن نقول ما قال»[2].

---

(١) رواه ابن حبان في صحيحه (كتاب الحدود ـ باب الزنى وحده ـ ذكر الأمر بالرجم للمحصنين إذا زنيا قصد التنكيل بهما (١٠/ ٢٧٤) (٤٤٢٩)، وأحمد في مسند الأنصار ـ حديث زر بن حبيش (٥/ ١٢٩) (٢١٢٢٦)، والطبراني في المعجم الكبير (من اسمه عبدالله ـ عبدالله بن مسعود الهذلي (٩/ ٢٣٤) حديث: (٩١٤٨).

(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في كتاب تفسير القرآن باب: سورة قل أعوذ برب الفلق (٤/ ١٩٠٤) حديث: (٤٩٧٦)، وأحمد في مسند الأنصار حديث زر بن حبيش (٥/ ١٢٩) حديث: (٢١٢٢٠) و(٢١٢٢١)، وابن حبان في كتاب الرقائق ـ باب قراءة القرآن ـ ذكر الإخبار عما يستحب =

وقد جاء أن ابن مسعود لم يكتب الفاتحة في مصحفه، أوْ كانت مكتوبة فأخرجها منه[1]. وعن آخرين في الرجم والرضاع أنهما من القرآن. وقد روى سليمانُ التَّيْمِيُّ عن عروة بن الزبير أنه قال: «قرأت في مصحف أُبَيٍّ هاتين السورتين: اللهم إنا نستعينك... اللهم إياك نعبد»[2] وقد رواه جعفر بن بُرقان عن ميمونِ بنِ مِهرانَ كذلك.

فالجواب: أن جميع هذه الأخبار من جُملة الآحاد والأفراد، وما صحّ من ذلك فإن له من **التأويل** مالا مَغْمَزَ معه من أمر القرآن وجمعِهِ في مصحف عثمان، لأن ذلك مما أَجْمَعَ عليه الخلفاء الراشدون؛ فَمَنْ بعدهم من العشرة؛ والبدريون؛ والعَقَبِـيون؛ ومَنْ عداهم من المهاجرين والأنصار.

وذلك لأنهم أجمعوا على أن القرآن [أ/ ١٥٢] كلَّه مما نزل على النبي ﷺ؛ من غير زيادة ولا نقصان؛ هو الذي جمعوه بإجماعهم في صُحف أبي بكر، إلا ما نُسخ منه فرُفعْ حُكماً وخطاً.

= للمرء قراءة المعوذتين في أسبابه (٣/ ٧٧) حديث: (٧٩٧)، والبيهقي في كتاب الصلاة ـ جماع أبواب القراءة ـ ٤٨٦ ـ باب في المعوذتين (٢/ ٣٩٣ ـ ٣٩٤) حديث: (٣٨٥٠) و(٣٨٥١).

(١) انظر مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ٣٢٧) لمحمد عبد العظيم الزرقاني، لبنان، دار الفكر، (ط: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م).

(٢) راجعه في فضائل القرآن؛ للقاسم بن سلام (باب الرواية من الحروف التي خولف بها الخط في القرآن (٢/ ١٣٢)، حديث: (٥٧٦).

ثم أجمعوا ثانياً؛ إلا من مضى منهم لسبيله؛ على أن المنقول إلى مصاحف عثمان هو الذي كان في مصحف أبي بكر من غير زيادة ولا نقصان. وهو الذي تتداولُه الأمةُ خلفاً بعد سلف إلى وقتنا هذا وإلى القيامة.

فإن كان من بعضهم تَلَكُّؤٌ في جمع عثمان فإنه عَاوَدَ الإجماعَ، وجاز أن يكون منهم تَوَقُّفٌ أو تَلَكُّؤٌ، لأنهم كانوا قوماً في ابتداء الشرع مجتهدين، وربما لم يكن لأحد منهم عِلْمٌ بما نُسخ من القرآن أو السنة، لأن عِلْمَ ذلك كان فيما بينهم متفرقاً؛ مما اجتمع للواحد من بعدهم، من قِبَل جماعتهم.

وكان الواحد منهم ربما علم بنـزولِ آيةٍ أو سورةٍ أو وجهٍ من القرآن أو ظهورِ حُكمٍ؛ ولم يعلم بضده أو بنسخه؛ فكان يَثْبُتُ من ذلك على علمه أو ظنه. ولم يكن ذلك منه خطأً بل كان ذلك جائزاً له وسائغاً؛ وإن كان الصواب في ضده؛ إلى أن تيقَّن وجهَ الصواب من جهةِ مَنْ هو أكبرُ منه؛ أو ممن هو أكثر [علماً][1] منه، على نحو ما كان منهم في التَّطْبِيقِ[2] والصَّرْفِ؛ والمُتْعةِ؛ وتأخير السَّحُور إلى الإسفار؛

---

(١) كلمة (علماً) إضافة إلى النص في أثناء التحقيق.

(٢) قوله: **(التطبيق)** وهو من أبحاث الركوع، وقد خفي على ابن مسعود نسخ التطبيق. وصورته أن يُطبق راحتي كَفَّيْه ببعضهما ويضعهما بين فخذيه أثناء الركوع، ثم نُسخ. =

وتركِ الغُسْل من التقاء الختانين؛ وجوازِ أكلِ البَرَدِ للصائم؛ وبيعِ أُمهاتِ الأولادِ ضرورةً؛ والتزوجِ بأم المرأة من بعد تطليق المرأة إنْ لم يكن ممن دخل بها؛ تسوية بينها وبين الربيبة في شرط المنصوص.

فهذه المسائل ونحوها كانت منهم على علم أو ظن، ولم يكونوا مُخطئين به. فأما من بعدهم ممن [أ/ ١٥٣] اتخذ بها فلم يَخْلُ من جهل أو تعدٍّ، وصار بها على الخطأ؛ لإجماع الفقهاء على ضدها؛ إن كان من أهل الاجتهاد.

وقد كان عمر ﷺ على مرتبته في القرآن والعلم قرأ: ﴿والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار الذين اتبعوهم بإحسان﴾[التوبة: ١٠٠] بغير واوٍ. فقال له زيد: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾[التوبة: ١٠٠] بالواو، فقال عمر: ﴿الذين اتبعوهم بإحسان﴾ فقال زيد: أميرُ المؤمنين أعلَمُ. فقال عمر: ائتوني بأُبيٍّ بنِ كعب، فأتاه؛ فسأله عن ذلك؛ فقال أُبَيٌّ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾[التوبة: ١٠٠]، فقال عمر: نعم إذاً. فتابَع أُبيّاً.

= وكان معاوية يجيز صرف الذهب بالذهب مع زيادة في أحد العوضين، ولا يرى فيه رباً، فلما علم بتحريم ذلك ترك تجويزه. ونكاح المتعة لم يعلم ابن عباس بنسخه إلا متأخراً.

أقول: ذكر الإمام المصنف الرازي ثمانية مسائل عرف فيها بعض الصحابة وجه الحق أو النسخ متأخرين، فرجعوا إليه راضين، فانظر باقي المسائل أعلاه موفقاً بالله.

ذكره أبو حاتم في كتابه فقال: القاسم عن الحجاج عن هارون عن حبيب بن الشهيد عن ابن عامر الأنصاري أن عمر بن الخطاب، وذَكَر الحكاية[1].

وإذا كان الأمر على ما ذكرنا **بأن إجماع الصحابة لا يَتْرُكُ أحاديثَ الآحاد**، وطلبنا وجه تأويل نحو ذلك؛ فإنّ ذلك على ما أنا ذاكره.

[التزام ابن مسعود بقرآنية الفاتحة والمعوذتين]:

فأما تَرْكُ عبدالله الفاتحةَ إخراجاً عن مصحفه، فهو ما سُئل، فقال مرة: «ما علمتُ أحداً ينسى فأكتب!»[2] وقال مرةً أخرى: «لو كَتَبْتُها لكتبتها مع كل سورة، إذ كانت تتقدَّمُها في الصلاة».

وقال في المُعوِّذتين: «صارتا عُوذةً كالعاذة فلا تُنْسى».

ففي تركِهِ الفاتحةَ كتابةً عن مصحفه قام الدليلُ على اعتقاده أن المعوِّذتين من القرآن، وإنما ترك كتابتَهُما في المصحف على حدِّ تركِهِ

(١) انظر الدر المنثور (٤/ ٢٦٨)، وجامع البيان في تفسير القرآن للطبري (سورة التوبة ـ القول في تأويل قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ﴾[التوبة: ١٠٠] (١١/ ٨)، وفضائل القرآن؛ للقاسم بن سلام (باب الرواية من الحروف التي خولف بها الخط في القرآن) (٢/ ٦٦) رقم: (٥١٠).

(٢) انظر تفسير القرطبي (١/ ١١٥).

الفاتحةَ لِيُعْتَمَدَ فيها على الحفظ فقط، من غير أَنْ يَجُوزَ أنّ عبدَالله؛ مع علمه وسابقته في الإسلام؛ كان يشك في أن الفاتحة من القرآن، بعد أن كان [أ/ ١٥٤] يصلي مع رسول الله ﷺ أيام حياته [ويسمعه][1] يقرؤها في كل ركعة، ويسميها فاتحةَ الكتاب؛ وأمَّ القرآن؛ والسبعَ المثاني؛ ونحو ذلك.

ثم كذلك كان عبدالله مع الأئمة الثلاثة بعده عليه الصلاة والسلام إلى أن تُوفي زَمَنَ عثمان.

فعلى ذلك وَجَبَ أن يكون تركُهُ إياهما كتابةً لتكونا ما نُدِب له من القراءة في الصلاة بعد الفاتحة؛ لمن لا يتيسر له في الحال شيء من القرآن من غيرهما؛ أو كان منه ظناً، ثم عاد إلى الإجماع كما كان منه في التطبيق.

[التزام أُبيّ بعدم قرآنية دعاء القنوت]:

وأما أُبيٌّ بنُ كعب في إلحاقه دعاء القنوت بآخر مصحفه؛ فإن ذلك مما يحتمل وجهين:

أحدهما: أنه ظن [أنه][2] من القرآن، ثم تيقّن ضدَّهُ، **فرجع إلى الإجماع.**

والثاني: أنه أَلْحقه بآخر مصحفه لِيُدْعى به عند ختمات القرآن،

---

(١) في الأصل: (ويسمع).

(٢) في الأصل: (أنهما).

وقد يُفعل مثل ذلك بالمصاحف، لا أنه اعتقد أنه قراءةٌ على جهة التنـزيل.

[اعتقاد عمر عدم قرآنية آية الرجم الشيخ والشيخة]:

وأما ما جاء عن عمر رضي الله عنه أنه قال: (لولا أن يقول الناس: زاد عمر في القرآن؛ لكتبت آية الرجم في حاشية المصحف، الشيخ والشيخة إذا زَنَيا فارجموهما)[1] فإنما قال ذلك لشدة تمسكه بالسنة في ذلك، فقال: (لولا أن يصيـرَ كالقرآن) من غير أنْ اعتقدَ أنه منه، ولولا[2] اعتقد ذلك؛ فعلم أن ذلك من القرآن لما وَسِعَهُ تركُه من المصحف بعد أنه كان من أولي الأمر.

---

(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (باب الشهادة تكون عند الحاكم، في ولايته القضاء أو قبل ذلك للخصم (٦/ ٢٦٢٢)، والإمام أحمد مسند العشرة المبشرين بالجنة ـ مسند الخلفاء الراشدين ـ أول مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه (١/ ٢٣) حديث: (١٥٦)، وابن حبان في كتاب البر والإحسان ـ باب حق الوالدين ـ ذكر الزجر عن أن يرغب المرء عن آبائه (٢/ ١٤٧ حديث: (٤١٣)، ومالك كتاب المدبر ـ باب ما جاء في الرجم (٢/ ٨٢٤) حديث: (١٥٠٦)، وأبو داود كتاب الحدود ـ باب في الرجم (٤/ ١٤٤) حديث: (٤٤١٨)، والبيهقي كتاب القسامة باب ما يستدل به على أن جلد المائة ثابت على البكرين (٨/ ٢١٢) حديث: (١٦٦٩٧).

(٢) أي اعتقد عمر عدم قرآنية هذا النص، ويحتمل أن نجعل العبارة (ولو اعتقد..) بدلاً من قوله أعلاه: (ولولا اعتقد..).

فأما قوله: (آية الرجم) فإنّ معنى الآية: **العلامة**؛ أي علامة الرجم، ولم يُرِدْ به الآية من القرآن[1].

فإن قيل: فقد قال رسول الله ﷺ: (سأقضي بينكما [أ/ ١٥٥] بالقرآن؛ بكتاب الله، ثم قضى بالرجم)[2]. فقام من ذلك الدليل على أنه أراد بآية الرجم من القرآن، وإنما خرجَتْ عن مصحف عثمان؟.

فالجواب: أن رسول الله ﷺ لم يُرِدْ بكتاب الله ههنا القرآنَ؛ بل أراد به: بما كتب الله؛ وبما قضى، أو أراد به التوراةَ، فإنه عليه الصلاة والسلام قضى بالرجم على اليهودِيَّيْنِ، وأراهم ذلك من التوراةِ[3]،

---

(١) أقول: أوْ أطلق عليها لفظ آية باعتبار توهم الناس ذلك، أوْ لاعتبار أنها كانت كذلك ثم نسخت، **ولم يَبْقَ لفظها محفوظاً كما نزلتْ أولاً**، وهذا التوجيه الأخير أولى من سابقه. والله أعلم.

(٢) لم أجد حديثاً بهذا اللفظ. (لعله حديث رجم اليهوديين)، جاء في إحدى روايات حديث العسيف أن النبي ﷺ قال: (لأقضين بينكما بكتاب الله...) السنن المأثورة للشافعي (حديث ٥٠٧)، ولكن في قصة العسيف قضى النبي ﷺ بالجلد لأحدهما والرجم للآخر.

(٣) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في كتاب المناقب باب: قول الله تعالى ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[البقرة: ١٤٦] (٣/ ١٣٣٠) حديث (٣٤٣٦) وفي كتاب تفسير القرآن ـ سورة البقرة ـ باب: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[آل عمران: ٩٣] (٤/ ١٦٦٠) حديث (٤٢٨٠)، ومسلم في كتاب الحدود ـ باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنى (٣/ ١٣٢٦) حديث: (١٦٩٩)، والدارمي في كتاب الحدود ـ باب في الحكم بين أهل الكتاب إذا تحاكموا إلى حكام =

وهـذا كمـا قـال الله ﷻ: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾[المائدة: ٤٥].

[اعتقاد عائشة عدم قرآنية عدد الرضعات المحرمات]:

وأمـا مـا جـاء عن عائشـة رضي الله عـنها أنهـا قالت: (كان فيما أنزل الله تعالى: «عَشْرُ رَضَعَاتٍ مُحَرِّماتٌ»، فنُسخن بـ «خمسٌ محرماتٌ» وكنا نتلوها على عهد رسول الله ﷺ)[1].

فإن قولها: (فيما أنزل الله) فقد كانت السنة وأحكام الشريعة كُلُّها مما أنزل الله، وإن لمْ يكن من وجه القرآن.

وأما النسخ من قولها؛ فقد كانت السنة مما يُنسخ بالسُّنة الأخرى، نحو: (نَهَيْتُكُم عن زيارة القبور فزوروها، ونهيتكم عن الظروف فانتُبِـذُوا

= المسلمين (٢/ ٢٣٣) حديث: (٢٣٢١)، والنسائي في السنن الكبرى كتاب الرجم ـ إقامة الإمام الحد على أهل الكتاب إذا تحاكموا إليه (٣/ ٢٩٨) حديث: (٥٤٤٨).

(١) أخرجه الإمام مسلم في كتاب الرضاع ـ باب التحريم بخمس رضعات (٢/ ١٠٧٥) حديث: (١٤٥٢)، وأبو داود كتاب النكاح ـ باب هل يحرم ما دون خمس رضعات (٢/ ٢٢٣) حديث: (٢٠٦٢)، وابن ماجه كتاب النكاح ـ باب لا تحرم المصة ولا المصتان (١/ ٦٢٥) حديث: (١٩٤٢)، والترمـذي أبـواب الرضـاع ـ بـاب ما جـاء لا تـحرم المـصة ولا المـصتان (٣/ ٤٥٦) حديث: (١١٥٠)، ومالك كتاب الرضاع ـ باب جامع ما جاء في الرضاعة (٢/ ٦٠٨) حديث: (١٢٧٠).

فيها؛ واجتنبوا كُلَّ مُسْكِر)[1].

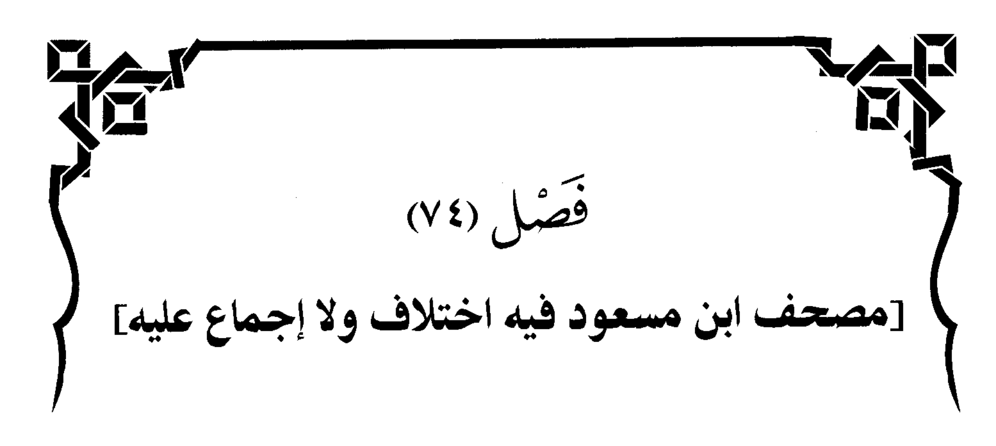
وأما قولها: (كنا نتلوها) فإن السنة مما يُتلى كالقرآن، وأصل التلاوةِ إتباعُ بعضها بعضاً، وقد جمع الله بين الكتاب والسنة في التلاوة، فقال تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِ﴾[الأحزاب: ٣٤].

فلو كانت هذه الأشياءُ ونحوُها قرآناً؛ كالفاتحة وغيرها؛ لما خَفِيَ على عثمان فَيُخِلَّ بها إخراجاً من المصحف، بعد أنْ لم يكن في إلحاقه إياها بالمصحف عليه ضرر. وما كانت الصحابة مما[2] يرضى بإخراجها منه، ولا كانوا مما يُجْمِعون على مصحفه إذا علموا بخروج شيء من القرآن [أ/ ١٥٦] منه. ولا يجوز أن يكون شيءٌ من القرآن تفرَّد به آحادٌ من الصحابة؛ فلا يعرفه الأكثر منهم؛ فلا يدخل في المصحف. والله أعلم.

❐❐❐

(١) أخرجه الإمام مسلم كتاب الجنائز ـ باب استئذان النبي ﷺ ربه ﷻ في زيارة قبر أمه (٢/ ٦٧٢)، حديث (٩٧٧) وكتاب الأضاحي باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام وبيان نسخه (٣/ ١٥٦٣) حديث: (١٩٧٧)، والترمذي أبواب الجنائز باب ما جاء في الرخصة في زيارة القبور (٣/ ٣٧٠) حديث: (١٠٥٤) وفي كتاب الذبائح ـ أبواب الأشربة عن رسول الله ﷺ ـ باب ما جاء في الرخصة أن ينبذ في الظروف (٤/ ٢٥٩) حديث: (١٨٦٩) و(١٨٧٠) ورواه أبو داود كتاب الأشربة ـ باب في الأوعية (٣/ ٣٣٢) حديث: (٣٦٩٨) ومالك كتاب الضحايا ـ باب ادخار لحوم الأضاحي (٢/ ٤٨٥) حديث: (١٠٣١).

(٢) قوله: «مما...» كذا في الأصل على عادة الإمام في استعمال (ما) للعاقل كثيراً.



فَصْل (٧٤)

[مصحف ابن مسعود فيه اختلاف ولا إجماع عليه]

فإن قيل: كيف يُدَّعى الإجماع على مصحف عثمان، وقد يُرى مصاحفُ أُخَرُ؛ فيها نحوُ هذه الحروفِ وغيرِها؛ ولها ترتيبٌ بخلاف الإمام[1] في كثير من المواضع، مما يُنْسَب إلى عبدالله أوْ إلى غيره؟.

فالجواب: أنا لا نعرف لعبدالله[2] في الحال مصحفاً غيرَ هذا؛ ولا لغيرِه؛ وإنْ كان منهم [اختلاف][3] قبل الجمع.

وقد كان أصحاب رسول الله ﷺ قد يختلفون في الشيء ويذهبون به مذاهب إذا لم يعرفوا فيه نصاً، ثم بعده يُجمعون على شيء واحد.

كما أنهم اختلفوا في أصحاب الرِّدة بين أن يتوكوهم؛ وبين أن يقاتلوهم، والأكثر منهم كانوا على تركهم، ثم إنهم **أجمعوا** على قتالهم لمّا أيقنوا بأن الصواب في ذلك ما أدّى إليه اجتهادُ الصّدّيق.

---

(١) قوله: (الإمام): أراد المصحف الإمام وهو مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه؛ لإجماع الأمة عليه؛ وعلى اعتماده الأصل في نسخ المصاحف وحده.

(٢) المراد بـ (عبدالله) كلما ورد هكذا مطلقاً، المراد به عبدالله بن مسعود الهذلي؛ وهو صحابي جليل، سادس ستة في الإسلام وقد استمع النبي ﷺ لقراءته القرآن. وقد تكرر ورود اسم (عبدالله) مطلقاً في هذا الكتاب كثيراً.

(٣) في الأصل: (اختلافاً) وهو سهو من الناسخ.

وقد كان أمر جمع القرآن على ذلك، اختلفوا فيه؛ **ثم أجمعوا على مصحف عثمان، وأنه ضمَّ المُنْزَلَ أجْمَعَ إلا ما نُسخ فرُفِعَ.**

فأما هذه المصاحف التي تُنْسَب إلى عبدالله أو إلى غيره؛ فلو كانت مما يتصل بنا من قِبَل الثِّقات؛ فكنا نَصرِفُ أمر ما [فيها][1]؛ مما لا يوافق ترتيبَ الإمام أوْ حُكمَه؛ إلى النسخ أو إلى الظّن. **فإذا لم يجيء شيء منها مُتّصلاً، بل كل ذلك ورد مُنْقطعاً، ثم لم يتوافق نُسختان من ذلك؛ لمْ يُؤمَنْ أنّ ذلك من تدليس الملحدين. فلا يسعنا مع هذه المصاحف إلا الغسلُ والدفنُ بحال.** [أ/ ١٥٧]

وقد كان بلغني عن أبي عليّ القرشي الـنَّقَّار الكوفي المُقرئ أنه قال: «**رأيْتُ عدةً من المصاحف مما يُنسب كُلها إلى عبدالله بالكوفة فلم أرَ مصحفين منها يتفقان على نظْم أو ترتيب**»[2]، أو كما قال، سمعتُ الحكاية مقطوعة؛ بعدما أدركت جماعةً من أصحاب أبي علي النَّقار الكوفي.

وقد طالعتُ أيضاً أنا بنفسي عِدّة نُسخ من هذا النحو، فكانت في المخالفة على ما ذكره أبو علي، وقد [قاله][3] غيره من العلماء. **فرَفْعُ أمثال هذه المصاحف وغسْلُها ودَفنها من القربات، وفيه اقتداء بالسلف الصالح** ﷺ.

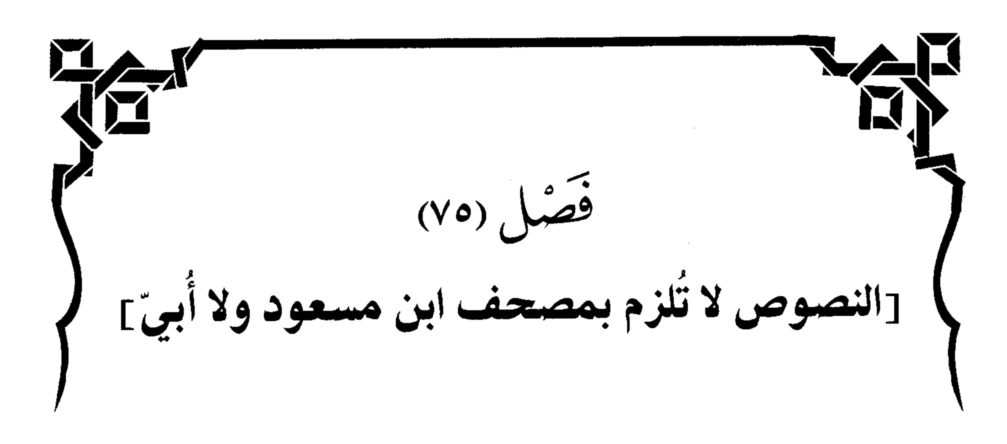


---

(١) في الأصل: (فيه) وهو سهو من الناسخ.

(٢) **أقول:** هذا النص وأمثاله يدل على عدم ضبط النقل عن مصحف عبدالله بن مسعود، فجاء مصحف عثمان بأوثق طرق النسخ رحمة من الله بعباده بحفظ كتابه.

(٣) في الأصل: (قال).



فَصْل (٧٥)

[النصوص لا تُلزم بمصحف ابن مسعود ولا أُبيّ]

فإن قيل: كيف يجوز الاتخاذ بمصحف عثمان بادّعاء الإجماع عليه بعد ورود النص لعبدالله؛ وقراءته؛ وأخذِ القرآن منه؛ بقوله عليه الصلاة والسلام: (خذوا القرآنَ من أربعةٍ مِنِ ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ. . .)[1] فبدأ

---

(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه كتاب المناقب ـ باب مناقب أبي بن كعب رضي الله عنه (٣/ ١٣٨٥) حديث: (٣٥٩٧) وكتاب فضائل القرآن ـ باب القراء من أصحاب النبي ﷺ (٤/ ١٩١٢) حديث: (٤٧١٣)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم ـ باب من فضائل عبد الله بن مسعود وأمه رضي الله تعالى عنهما (٤/ ١٩١٣) حديث: (٢٤٦٤)، وأحمد (٢/ ١٦٣) حديث: (٦٥٢٣)، و(٢/ ١٩٠) حديث: (٦٧٨٦) و(٢/ ١٩١) حديث: (٦٧٩٥)، والترمذي في كتاب الذبائح ـ أبواب المناقب عن رسول الله ﷺ ـ باب مناقب عبدالله بن مسعود رضي الله عنه (٥/ ٦٧٤) حديث: (٣٨١٠)، وابن أبي شيبة كتاب فضائل القرآن ـ ممن يؤخذ بالقرآن؟ (٦/ ١٣٨) حديث: (٣٠١٢٧) والنسائي في السنن الكبرى كتاب المناقب ـ مناقب أصحاب رسول الله ﷺ من المهاجرين والأنصار ـ أبي بن كعب رضي الله عنه (٥/ ٦٧) حديث: (٨٢٤٠) وكتاب المناقب ـ باب مناقب أصحاب رسول الله ﷺ من المهاجرين والأنصار ـ سالم مولى أبي حذيفة رضي الله عنه (٥/ ٧٦) حديث: (٨٢٨٠).

به. وقال عليه الصلاة والسلام: (مَنْ أرادَ أنْ يسمعَ القرآنَ غضاً كما أُنزل فَلْيسمعْ من قراءةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ)[1] وإذا كان كذلك فقراءته أولى، والاتخاذ بمصحفه، إذْ الإجماع يصح فيما لم يَرد فيه نص، لأن النص

---

(١) لم أجده بهذا اللفظ. والذي ورد من حديث عبدالله بن مسعود أن أبا بكر وعمر رضوان الله عليهما، بَشَّراه أن رسول الله ﷺ قال: «من سره ـ وفي رواية: من أحب ـ أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد».

رواه الإمام أحمد في مسنده في مسند العشرة المبشرين بالجنة ـ مسند الخلفاء الراشدين ـ مسند أبي بكر الصديق ﷺ (١/ ٧) حديث: (٣٥) وأول مسند الكوفيين حديث عمرو بن الحارث بن المصطلق (٤/ ١٧٨) حديث: (١٨٤٨٠)، وابن حبان، كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة ـ ذكر الأمر بقراءة القرآن على ما كان يقرؤه عبدالله بن مسعود (١٥/ ٥٤٢) حديث: (٧٠٦٦) وكتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة ـ ذكر السبب الذي من أجله (١٥/ ٥٤٣) حديث: (٧٠٦٧)، والحاكم كتاب التفسير (٢/ ٢٤٧) حديث: (٢٨٩٤) وكتاب معرفة الصحابة ﷺ ـ ذكر مناقب عبدالله بن مسعود ﷺ (٣/ ٣٥٩) حديث: (٥٣٩٠)، وابن ماجه المقدمة ـ باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ ـ فضل عبدالله بن مسعود ﷺ (١/ ٤٩) حديث: (١٣٨)، والنسائي في السنن الكبرى (كتاب المناقب ـ مناقب أصحاب رسول الله ﷺ من المهاجرين والأنصار ـ عبدالله بن مسعود ﷺ (٥/ ٧١) حديث: (٨٢٥٥)، والبيهقي كتاب الصلاة ـ ذكر جماع أبواب الأذان والإقامة ـ باب كراهية النوم قبل العشاء حتى يتأخر عن وقتها وكراهية الحديث. (١/ ٤٥٢) حديث: (١٩٦٨) وكتاب الصلاة ـ جماع أبواب صفة الصلاة ـ باب الدعاء في الصلاة (٢/ ١٥٣) حديث: (٢٧٠٠).

مقدم على الإجماع!؟.

فالجواب: أن هذا ليس من النص المطلق الذي لا يجوز العدول منه إلى غيره، ومالا يجوز به أخذ القراءة إلا من عبدالله، ولا أن يساويه فيها أحد، بل هو ضرب من التفضيل ما بين الأقران؛ أو على قوم دون آخرين؛ أو في حالة دون أخرى.

كما أنه عليه الصلاة والسلام خَصَّ جماعة من أكابر أصحابه بنوع من العلم، ثم إنهم خولفوا في ذلك نحو: «أقضاكم فلان ـ [أ/ ١٥٨] وأعلمكم بالحلال والحرام فلان ـ وأفرضكم فلان»[(١)]. كل ذلك في شيء مخصوص، أو في وقت معلوم، أو على قوم بأعيانهم.

ومن ذلك: (ما أَظَلَّتِ الخضراءُ ولا أَقَلَّتِ الغَبْرَاءُ من ذي لَهْجَةٍ

---

(١) أخرج الترمذي في المناقب: باب مناقب معاذ وزيد وأُبي وأبي عبيدة. الحديث: (٣٧٩١) وقال: حسن صحيح. وابن ماجه (١٥٤) في المقدمة: باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ. وأخرجه النسائي في الكبرى (مناقب زيد بن ثابت) الحديث: (٨١٨٥ و٨٢٢٩) وأخرجه أحمد ٣/ ١٨٤ وصححه ابن حبان. الحديث: (٧١٣١) والحاكم في المستدرك ٣/ ٤٢٢ وقال: هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة إنما اتفقا بإسناده هذا على ذكر أبي عبيدة فقط، ووافقه الذهبي. وهذا لفظ الحديث: عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «أرحم أمتي بأمتي أبو بكر وأشدهم في أمر الله عمر، وأصدقهم حياء عثمان، وأقرؤهم لكتاب الله أُبي بن كعب، وأفرضهم زيد بن ثابت، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل... ولكلِ أمةٍ أمينٌ وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح». ا.هـ.

أَصْدَقَ من أبي ذَرّ)[1] ولعل ذلك كان في كلمة عرفها أو في وقت، إذ لا يجوز أن يكون أبو ذر أَصْدَقَ في جميع أحواله ومقالاته من الأئمة الأربعة.

وهذا أبو بكر الصديق وقد قال فيه رسول الله ﷺ: (لو وُزِنَ إيمانُ أهل الأرض بإيمان أبي بكر لَرَجَحَ إيمان أبي بكر)[2] أفَتُرى كان أبو ذر

---

(١) أخرجه الترمذي في المناقب: باب مناقب أبي ذر رضي الله عنه. الحديث: (٣٨٠٢) وأخرجه أحمد ٥/ ١٩٧. وصححه الحاكم على شرط مسلم ووافقه الذهبي ٣/ ٣٤٢ وصححه ابن حبان أيضاً. الحديث: (٧١٣٢).

(٢) ورد نص الحديث في كشف الخفاء وتخريجه هكذا: (لو وزن إيمان أبي بكر بإيمان الناس لَرَجح إيمان أبي بكر). رواه إسحاق بن راهويه والبيهقي في الشعب بسند صحيح عن عمر من قوله، وأخرجه ابن عدي والديلمي كلاهما عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «لَوْ وُضِع إيمان أبي بكر على إيمان هذه الأمة لرجح بها». وفي سنده عيسى بن عبدالله ضعيف، لكن يُقويه ما أخرجه ابن عدي أيضاً من طريق أخرى بلفظِ: «لوْ وُزن إيمان أبي بكر بإيمان أهل الأرض لرجحهم»، وله شاهد أيضاً في السنن عن أبي بكرة مرفوعاً أن رجلاً قال: يا رسول الله: كأن ميزاناً نزل من السماء فوُزِنتَ أنت وأبو بكر فرجحتَ أنت، ثم وُزن أبو بكر بمن بقي فرجح ـ الحديث». (كشف الخفاء، للعجلوني: ٢/ ٢١٦).

وذكر الحديث الحافظ ابن حجر في المطالب العالية ٣٧/٤ موقوفاً على عمر رضي الله عنه. وأخرجه الإمام أحمد في المسند من حديث أبي أُمامة ٥/ ٢٥٩. لكن ضعف الهيثمي فيه راويَيْن، مجمع الزوائد: ٩/ ٥٩ ـ ٦٠. وأورد له شواهد، منها ما رواه الطبراني في الكبير ١/ ١٨٦. الحديث: (٤٩٠) وفيه عبدالله علي بن أبي المساور، وكذبه ابن معين، كما في التقريب. =

أصدقَ في إيمانه من أبي بكر، وبعدما وُصِف أبو بكر بالصديقية!؟ وهذه صفة التناهي في الصدق والمبالغة؛ قد لزمت أبا بكر في كل أحواله، حتى إذا ما أُطلقت فقيل: (الصّدّيق) لا يسبق إلى وهم أحدٍ من الموافق والمُخالف إلا أنه يُراد به أبو بكر.

وهذا دليل آخر على أن ما جاء في عبدالله في القراءة نوع من التفضيل، وليس بنص عليه على الإطلاق بأنْ لا يُؤخذَ القرآنُ من غيره ما دام موجوداً، وهو ما جاء في أُبَيٍّ ﷺ وهو قوله عليه الصلاة والسلام: (أَقْرَأُ أُمتي أُبَيٌّ)[1]، (وإنّ الله أمرني أن أقرأ على أُبَيٍّ)، وَ(إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن)[2] فلما رأينا أنّ رسول الله ﷺ لم يقرأ إلا على أُبيٍّ علمنا أنّ ما جاء في عبدالله كان على ما ذكرتُ على وجهِ الإباحة؛ دون اللزوم، وذلك لمعرفته بالتلقين أو فراغه له.

= **أقول**: وله شاهد آخر، أخرجه الحاكم في المستدرك من حديث أبي بكرة ﷺ ٣/ ٧١. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(١) تقدم تخريجه، ولفظه: (وأقرؤهم لكتاب الله أُبي بن كعب) ا.هـ.

(٢) أخرجه البخاري في مناقب الأنصار، باب مناقب أُبي بن كعب (٣٨٠٩). وأخرجه مسلم في صلاة المسافرين: باب استحباب قراءة القرآن على أهل الفضل والحذاق فيه. الحديث: (٧٩٩) و(٢٤٥). وفي فضائل الصحابة: باب في فضائل أبي بن كعب. الحديث: (١٩١٥) و(١٢٠). والترمذي في المناقب: باب مناقب معاذ وزيد وأُبي وأبي عبيدة. الحديث: (٣٧٩٢). والنسائي في الكبرى: كتاب المناقب باب مناقب أُبي بن كعب. الحديث: (٨١٨١). وأحمد ٣/ ١٣٠ و٢٧٣.

وأن قوله عليه الصلاة والسلام: (أَقْرَؤُكُم ابنُ أُمِّ عَبْدٍ)[1] قال لجماعة فيهم دون آخرين؛ أو هو قارئكم كما جاء في معنى ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[الروم: ٢٧]: أيْ هيّن عليه، إذ لا يجوز أن يكون ذلك من باب الترجيح فيكونَ شيءٌ أهونَ على الله من آخر.

ويجوز أنه عليه الصلاة والسلام خصّه بجودة الفَكّ [أ/ ١٥٩] وحُسْن الصوت، بقوله: (أقرؤكم) فلا يكون بذلك نصّ على أن لا يؤخذ القرآن إلا منه.

فإن قيل: فهل يجوز أن يكون النص عليهما معاً في ذلك؟.

فالجواب: أنه كان يمكن ذلك أنْ لو اتفقا في القراءة، فلما لم يتفقا وكان عبدالله ممن أخرج المعوذتين من مصحفه، وأَلْحَقَ أُبيٌّ دعاء القنوت به، علمنا على أن الأمر على ما أجمع عليه الصحابة من جَمْعِ عثمان.

فإن قيل: فهل يجوز أن يكون النص على أُبي وحده في جميع القرآن لقراءة النبي ﷺ؟.

---

(١) لم أجد هذا اللفظ، إنما أخرج الإمام أحمد في المسند ١/ ٧ وابن ماجه (١٣٨) في المقدمة: باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ وابن حبان الحديث: (٧٠٦٦) كلهم من حديث أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «من سرَّه أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل فليقرأ على قراءة ابنِ أم عبد».
وفي البخاري كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عبدالله بن مسعود: الحديث: (٣٧٦٠) «استقرئوا القرآن من أربعة: من عبدالله بن مسعود وسالم مولى أبي حذيفة...» الحديث.

فالجواب: أن مثل هذا قد ورد في عمر بن الخطاب. وذلك قوله عليه الصلاة والسلام: (إني أُمِرْتُ أن أقرأ القرآن على ابن الخطاب)[1] وإذا كان كذلك فإن عمر أَوْلى لأنه مع عَرْضِ رسول الله ﷺ قد كان من أُولي الأمر.

[فوائد من قراءته ﷺ على أُبي بن كعب][2]:

فأما وجه قراءته على أُبيّ بن كعب فهو مما يحتمل معاني:

أحدها: ما قاله الطفيل بن أُبيّ بن كعب فإنه قال: ليأخذَ من ألفاظه ﷺ.

والثاني: لئلا يُنقل القرآن في الأمة إلا ملافظة ومحافظة.

والثالث: لئلا يستنكف أحد بقراءته على من هو دونه في المنزلة والعلم.

والرابع: طلب التواضع لكتاب الله ﷻ.

والخامس: تسوية بين نفسه وبين أمته في القرآن.

---

(١) رواه البزار في كتابه كشف الأستار عن زوائد البزار ٣/ ٧٣. الحديث: (٢٤٧٩).

قال الهيثمي في المجمع ٩/ ٧٢: «رواه الطبراني والبزار، وفي إسناد الطبراني من لم أعرفهم. وإسناد البزار ضعيف».

(٢) وهذا مبحث طريف لم أقف عليه في كتاب آخر. وهو وأمثاله من دلائل عبقرية الإمام الرازي رحمه الله.

والسادس: لِيُعلم أنه بشر ممن يجوز عليه النسيان.

والسابع: استَنَّ في القراءة عليه ليقتدي به أصحابه، فلا يُشغل عليه الصلاة والسلام [أ/ ١٦٠] عن أمور الدين ووفود العرب. وللسنّة التي سنّها رسول الله ﷺ قرأ عليه بعد ذلك عامة الصحابة.

والثامن: لتعليم الأمة كيفية أخذ القرآن وآداب ذلك..

من غير أن يخلو الخبر من غيره من الفوائد والله أعلم.

[من دلائل عدم إلزام الصحابة بجمع ابن مسعود ولا أُبي][1]:

ومن الدليل أيضاً على أنه لم يكن هناك نصٌّ على عبدالله بأنه يكون أَوْلى [بجمع][2] القرآن من غيره؛ ولا على أُبيّ؛ ولا غيرهما؛ هو اتباعهما الصحابة حيث كانوا يَجْمَعون القرآن، ويُجْمِعون على مصحف عثمان. ولو علموا ذلك لما كانوا يدفعونه عن حقه بالنص عليه، ولَمَا جاز لعبدالله أن يتَّبِعَهم بحال. وقد كان من ابن مسعود توقُّعٌ بأنْ يُفرَد لذلك ويُندَب إليه، فإنه قد جاء عنه أنه قال: «يا معشر المسلمين أُعْزَلُ عن كتاب الله؛ ويُولّى رجلٌ؛ والله لقد أسلمتُ وإنه لفي صلب كافر»[3] وقال مرة أُخرى:

---

(١) قارن ما يليه مع ما أورده الإمام في أوائل هذا الفصل (٧٥).

(٢) في الأصل أ «بجميع» وهو سهو في أثناء النسخ.

(٣) هذه الرواية أخرجها الترمذي بلفظ: (يامعشر المسلمين أُعزلُ عن نسخِ كتابةِ المصحف ويتولاها رجلٌ والله لقد أسلمتُ وإنه لفي صلبِ رجلٍ كافر...) الحديث: (٣١٠٤) وقال الإمام الترمذي هذا حديث حسن صحيح. ا.هـ. انظر تعليق ابن حجر في فتح الباري على هذه الرواية ٩/ ١٥ ـ ١٦.

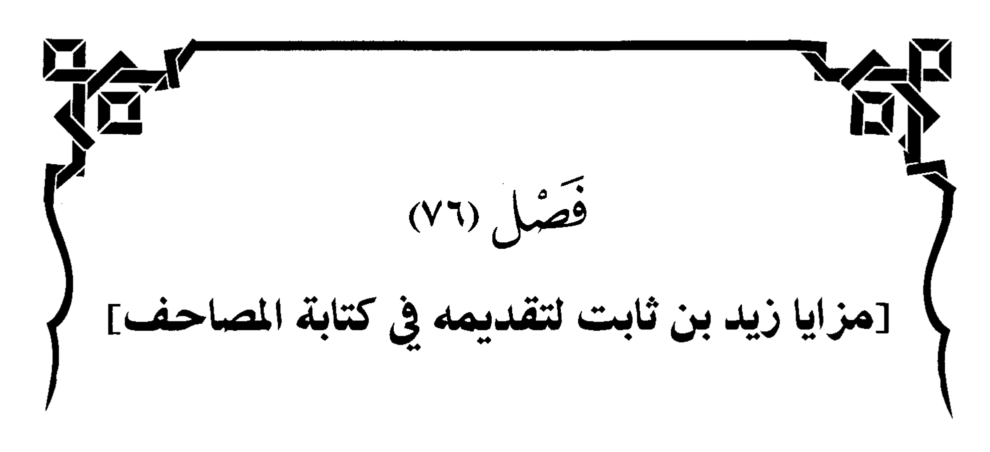
«أُعْزَل من المصاحف وقد أخذتُ منْ فِيِّ رسول الله ﷺ سبعين سورة وزيد ابن ثابت ذو ذُؤابتَيْن يلعب مع الصبيان»(١) إلى أن سمع عثمان بن عفان بذلك فقال: «من يعذرني من ابن مسعودٍ يغضب أنْ لمْ أُوَلِّه نسخ القرآن، فهلاّ غضب على أبي بكر وعمر وهما ولَّياه زيد بن ثابت!؟»(٢) فلما سمع ابن مسعود وعلم أن القول هو ما قال عثمان وكَرِه له أصحابه مخالفته استحياءً من كلامه، فقال: «ما أنا بخيركم [أ/ ١٦١] ثم نزل». يعني من المنبر، ودفع مصحفه إلى عثمان. وانتقل إلى جمعه، وصار من جُملة الإجماع. ولو كان هناك نصٌّ على عبدالله لكان يقول: أُعزَل عن كتاب الله وقد نَصَّ رسول الله ﷺ على أن لا يُؤخذ القرآنُ إلا مني(٣)!؟.

❐❐❐

(١) أخرجه النسائي في الزينة: باب الذؤابة ٨/ ١٣٤ [ما عدا الجملة الأولى] وأحمد ١/ ٣٨٩ و٤٠٥ و٤١٤ و٤٤٢. والحاكم ٢/ ٢٨٨ وقال: صحيح على شرط الشيخين، ونحوه في الصحيحين: البخاري في فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب رسول الله ﷺ (٥٠٠٠) ومسلم في فضائل الصحابة: باب من فضائل عبدالله بن مسعود وأمه (٢٤٦٢).

(٢) أورده الباقلاني في كتابه الانتصار ص ٣٦٣.

(٣) أي ولكنه لمَّا لم يقل نحو ذلك؛ ثبت أنه لم يكن هذا مُراد النبي ﷺ من كلامه في حق ابن مسعود. والله أعلم.



فَصْل (٧٦)

[مزايا زيد بن ثابت لتقديمه في كتابة المصاحف]

فإن قيل: فما الذي أوْجب تقديم زيد بن ثابت في شبابه على عبدالله ومشايخ الصحابة في كتابة المصاحف؟[1].

فلأنه كان أَجْوَدَ خطاً؛ وأعرفهم بالناسخ والمنسوخ؛ وأعلمهم بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله ﷺ؛ لأنه كان آخر من كتب الوحي لرسول الله ﷺ؛ وشهد العَرْضتين الأخيرتين من القرآن وكَتَبَهُما.

وقد كان رسول الله ﷺ قدَّمه لمكاتبة الملوك، ودعا له بأن يسَهِّل الله له الخطوط، فتعلَّم الخطوط الأعجمية بأمر رسول الله ﷺ، فكان يَسْتَكْتِبُهُ بها إلى ملوك الأعاجم.

---

(١) وانظر إضافة لما أبداه المصنف ما ذكره ابن حجر في الفتح: ٩/ ١٣. وقد ترجم البخاري في كتاب فضائل القرآن فقال: بابُ كاتِب النبي ﷺ، ولم يذكر سوى زيد بن ثابت. وتأمل ملياً تعليل ابن حجر لهذا الإطلاق «كاتب النبي» إذ قال:
«.. **وأما بالمدينة فأكثر ما كان يكتب زيد، ولكثرة تعاطيه ذلك أُطلق عليه الكاتب؛ بلام العهد**. كما في حديث البراء بن عازب ثاني حديثي الباب، ولهذا قال أبو بكر: إنك كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ...».
(فتح الباري: ٩/ ٢٢).

وعن أبي عبد الرحمن عبدالله بن حبيب السُّلميّ أنه قال: قرأ زيد على رسول الله في العام الذي توفّاه الله مرّتين، وفي العرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل عليه السلام بيَّن ما نُسخ من القرآن وما بقي. وزيدٌ الذي شهدها وكتَبَها، وكان يُقرئ بها حتى مات ﷺ. فلما قدَّمه رسول الله ﷺ [أ/ ١٦٢] لذلك؛ جرتْ السّنّة به، فقدّمه أبو بكر لجمعه، وكذلك عثمان لكتابة المصاحف[١].

فلم يكن المُراعى في الجَمْع السِّنَّ والسابقةَ فيُقدّم غيره، بل الشباب أنهض بمثل ذلك من الشيوخ. والله أعلم.

وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي أيضاً: كانت قراءة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت والمهاجرين والأنصار واحدة.

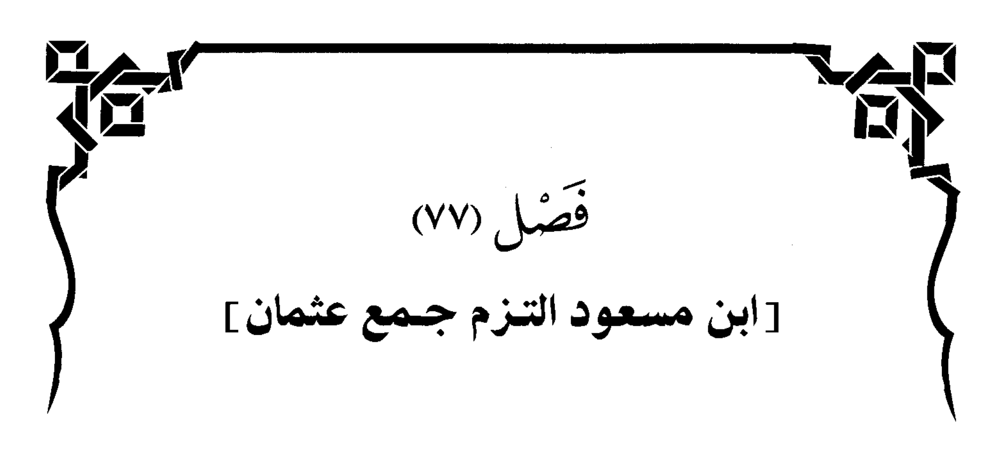
وقال أيضاً: كانوا يقرؤون قراءة العامة، وهي القراءة التي قرأها رسول الله ﷺ على جبريل مرتين في العام التي قُبض فيه، ولم يكتبها إلا زيد بن ثابت، فلذلك قدّموه. والله أعلم[٢].

❑❑❑

---

(١) لم أجده فيما بين يدي من المصادر. يُنظر وأمثاله في كتاب المصاحف لابن أبي داود وغيره. وإنَّ سَرْدَ هذه المزايا كلها لزيد بن ثابت؛ من جملة مزايا هذا الكتاب.

(٢) راجع تخريج أحاديث معارضة جبريل للرسول ﷺ بالقرآن فيما تقدم؛ في آخر الفصل (٢٦).



فَصْل (٧٧)

[ابن مسعود التزم جمع عثمان]

فإن قيل: كيف يكون زيد [شاهدَ][١] العرضة الأخيرة؛ وقد قال ابن مسعود: «لو أعلم أحداً أعلم بالعرضة الأخيرة مني لأتيته»[٢]؟

فالجواب: أن لو قال عبدالله على تيقن منه لكان كذلك، لكنه قال على التّوَهّم؛ من حيث قال: لو أعلم علماً، بَانَ له وعَلِمَ؛ اتَّبع جَمْع عثمان، وهو العرضة الأخيرة التي شهدها زيد. والله أعلم[٣].

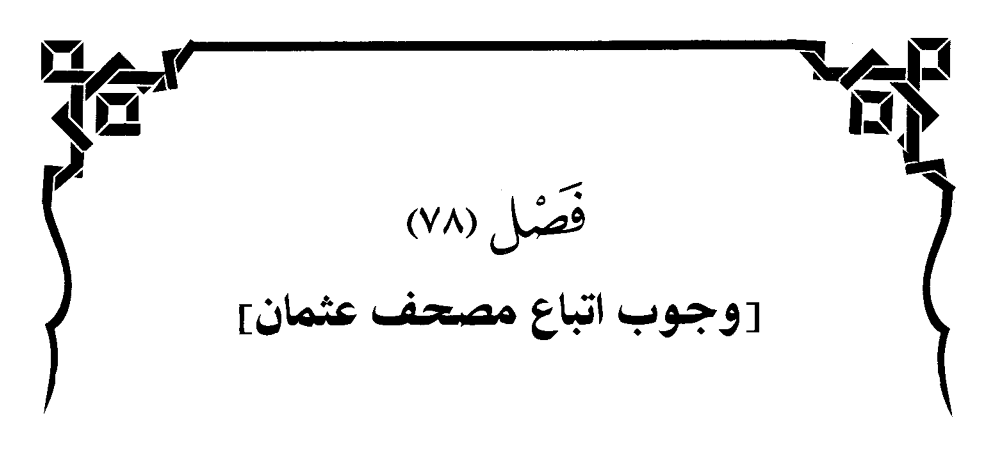
---

(١) في الأصل أ «الشاهد» سهو في أثناء النسخ.

(٢) أخرجه النسائي في الكبرى في كتاب فضائل القرآن، باب ذكر قراء القرآن. الحديث: (٧٩٤٣). ويشهد له ما أخرجه النسائي أيضاً عن ابن عباس قال: أيَّ القراءتين تقرؤون؟ قلنا: قراءة عبدالله، قال: (إن رسول الله ﷺ كان يُعرَضُ عليه القرآن في كل عام مرة، وإنه عُرِضَ عليه في العام الذي قُبِضَ فيه مرتين. فشهد عبدالله النسخ). الحديث أيضاً في المسند ١/ ٣٦٣.
قال الهيثمي في المجمع ٩/ ٢٨٨: رواه أحمد والبزار ورجالُ أحمد رجال الصحيح. وانظر كشف الأستار: ٣/ ٢٥١.

(٣) **تضافرت جهود العلماء في مختلف عصور الازدهار العلمي في بحث توهم تخصيص النبي ﷺ لزوم أخذ القرآن من أربعة من الصحابة فقط،** =

= وقدم الأئمة والعلماء إجابات قطعية وفيرة ومناقشات علمية، تدمغ الملحدين وتزيل شبهات الواهمين. وهذا موفور في فتح الباري وغيره من شروح صحيح البخاري. وعقد الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (باب بيان مشكل ما رُوي عن رسول الله ﷺ: (خذوا القرآن من أربعة) وسدد إجابته في ذلك (شرح مشكل الآثار: ١٤/ ٢١٨ ـ ٢٢٣. ط مؤسسة الرسالة) وأفاض في البحث أستاذنا الجليل العلامة الأستاذ الدكتور عبد الوهاب غزلان؛ رحمه الله؛ بما لا يكاد يحتمل المزيد عليه؛ في كتابه: (البيان في مباحث من علوم القرآن: ١٥٢ ـ ١٥٩. ط مصر) ووردت في كتب علوم القرآن القديمة والمعاصرة مباحث كثيرة حوله. وأكتفي بهذه الإحالة عن الإطالة. والله ولي التوفيق.



فَصْل (٧٨)

[وجوب اتباع مصحف عثمان]

ومن وراء ما ذكرنا؛ فلو لم يكن هناك إجماع من الصحابة على جمع عثمان؛ لَوَجَبَ أن يصيروا [إليه][١] عن آخرهم بالمسلمين كافةً بعد جمعه، بعد أن صحَّ أنه جمع أبي بكر وعمر وفي جميع أمور الدين من بعد رسول الله ﷺ؛ لقول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ [أ/ ١٦٣] وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء: ٥٩].

وقد كان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما بإجماع مَنْ ينعقد بهم الإجماع؛ وبِتَصوّرٍ من أولي الأمر؛ ولقول النبي ﷺ: (اقتدوا باللّذَيْن من بعدي أبي بكر وعمر)[٢] على ما أخبرنا به أبو مسلم ابن الكاتب بمصر حدثنا أبو القاسم البغوي حدثنا مُحْرِزُ بن عونٍ حدثنا سفيان عن عبد الملك بن عُمير عن رِبْعي بن حِراش عن حذيفة قال قال رسول الله ﷺ: (اقتدُوا بِاللّذَيْنِ من بعدي أبي بكر وعمر)[٣].

---

(١) قول: [إليه] إضافة في أثناء التحقيق؛ رعاية للسياق.

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب المناقب باب مناقب عبدالله بن مسعود. الحديث: (٣٨٠٥).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٥/ ٣٩٩. والترمذي في المناقب: باب في مناقب أبي بكر وعمر. الحديث: (٣٦٦٣) وابن حبان. الحديث: (٦٩٠٢).

وفي حديث أبي الدرداء: (اقتدوا باللّذَيْن [من بعدي][1] أبي بكر وعمر، فإنهما حبْلُ الله الممدود، فمن تمسّك بهما فقد تمسّك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها)[2] حدّثنيه أبي أحمد بن الحسن الرازي حدثنا الطبراني حدثنا عبد الرحمن بن مُعاوية العُتبي حدثنا محمد بن نصر الفارسي قال: حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع حدثنا إسماعيل بن عيّاش عن المُطْعِم بن المقدام الصَّنْعاني عن عنبسة بن عبدالله الكلاعي عن أبي إدريس الخَوْلانيّ عن أبي الدرداء.

وقد خرّج خبر الاقتداء أبو عبدالله بن مَنْدَه في الصحيح، فهذا الخبر هو النص المُطْلق مما لمْ يَسَعْ معه أحداً من بعد رسول الله ﷺ؛ في جمع القرآن وغيره؛ من أُمور الدين **إلا الاقتداءُ بهما والإئتمار بهما.**

فلو ادّعى أحدٌ النصّ عليهما في جميع القرآن [أ/ ١٦٤] من الخبر، وأنه كان بنصّ دون إجماع؛ لكان له ذلك، ملدخول ذلك تحت الاقتداء.

فجزى الله الجميع عنّا أفضل الجزاء. فلقد كفونا الخطب العظيم في كتاب الله الكريم الذي: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[فصلت: ٤٢].

---

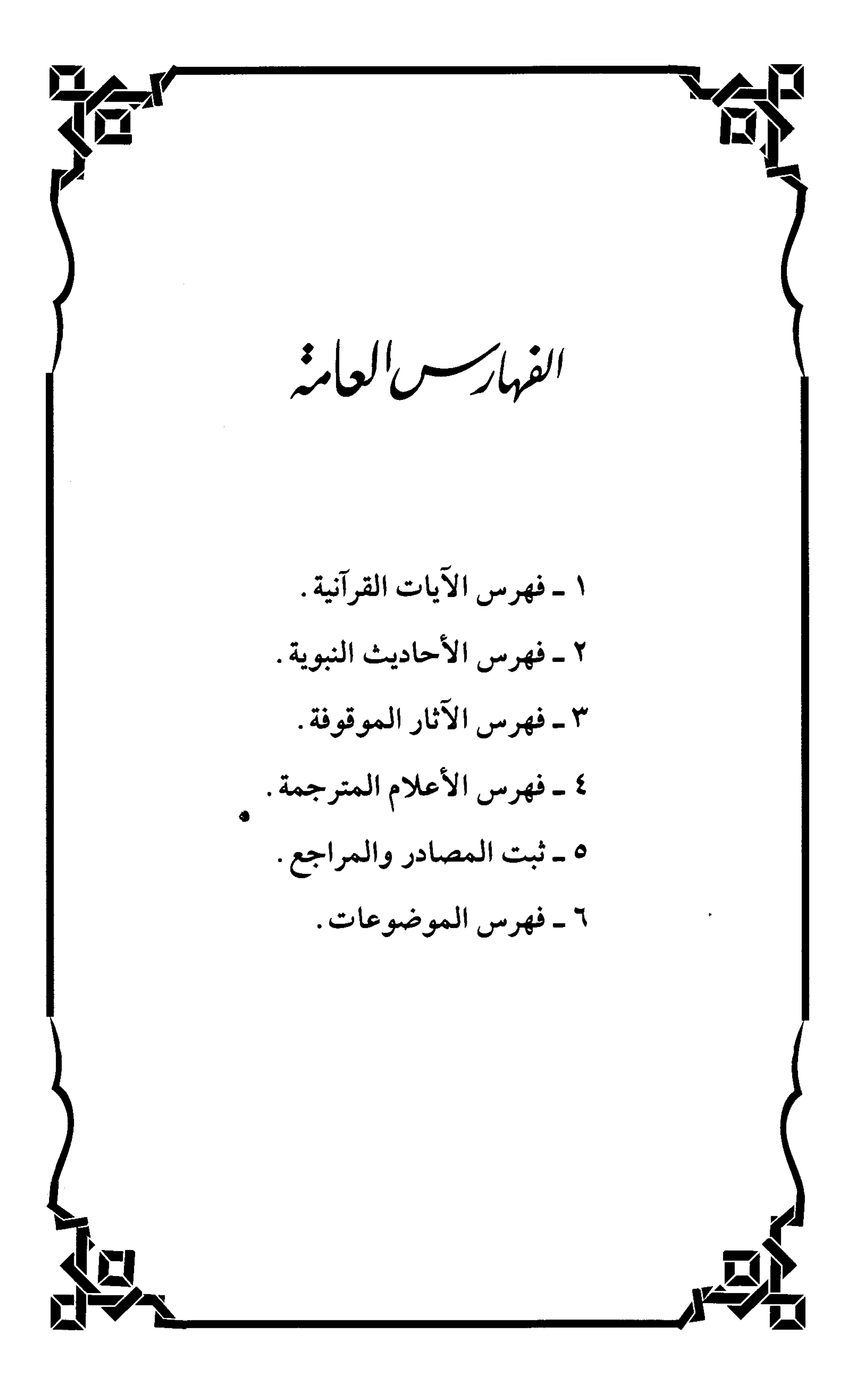
(١) قوله: [من بعدي] من مجمع الزوائد. وسقط من الأصل أ، سهواً من الناسخ.

(٢) قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ٥٣: رواه الطبراني وفيه من لم أعرفهم. ا.هـ.

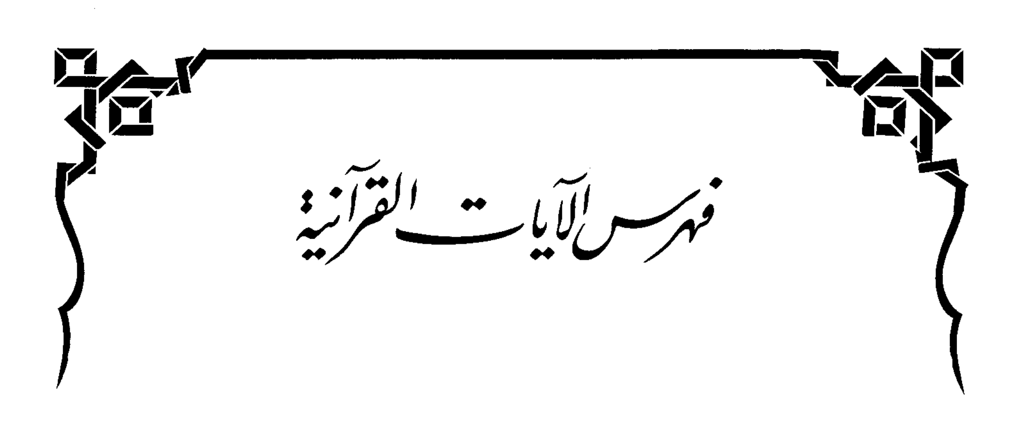
تمّ الكتاب ولله الحمد بمصر المحروسة في سابع ليلة، وهي ليلة الجمعة المباركة من شهر جمادى الأولى من شهور سنة تسعةٍ وستين وألف [١٠٦٩هـ] من الهجرة النبوية، عليه أفضل صلاة وأكرم تحية.

كتبه بيده الفانية الفقير إلى الله تعالى عبد القادر البغدادي لطف الله به في الدنيا والآخرة نقلها من نُسخة صحيحة بخط المُقري الهمداني. وهذا كلامه في آخره: «ووقع الفراغ منه على يدي العبد الضعيف الراجي عفو الله سبحانه وتعالى وغفرانه عمر بن الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن أبي حفص الهمداني، غفر الله له ولوالديه، وذلك ببلدة أصفهان، حماها الله من حوادث الزمان؛ في جمادى الأولى من سنة إحدى وسبعين وخمسمائة».

❐❐❐

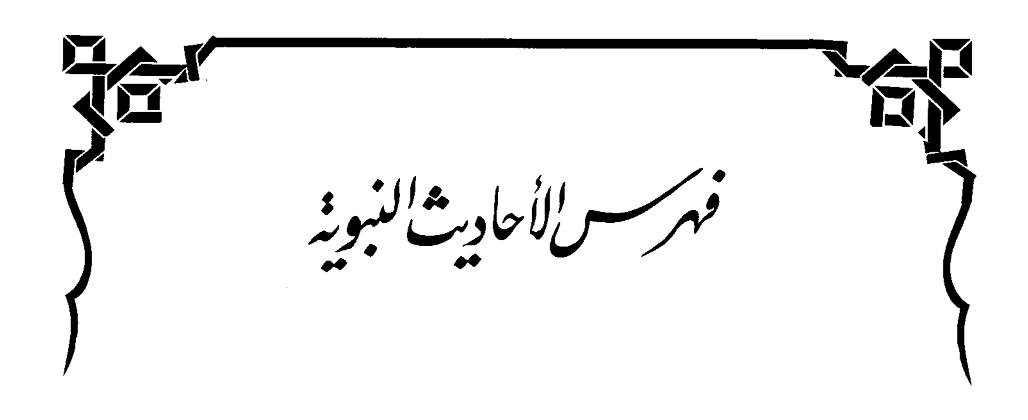


الفهارس العامة



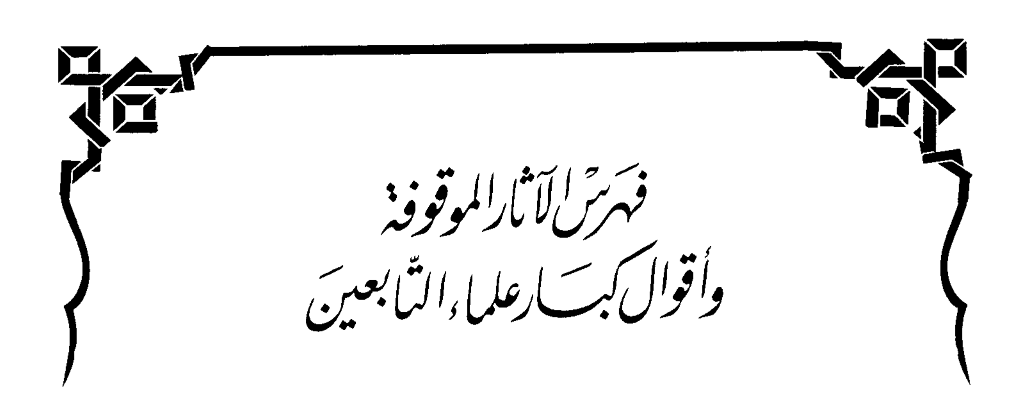
(١) إشارة إلى وجوده في التعليق للمحقق في الصفحة ذاتها.

❐ ❐ ❐



فهرس الأحاديث النبوية





طرف الأثر	الصفحة

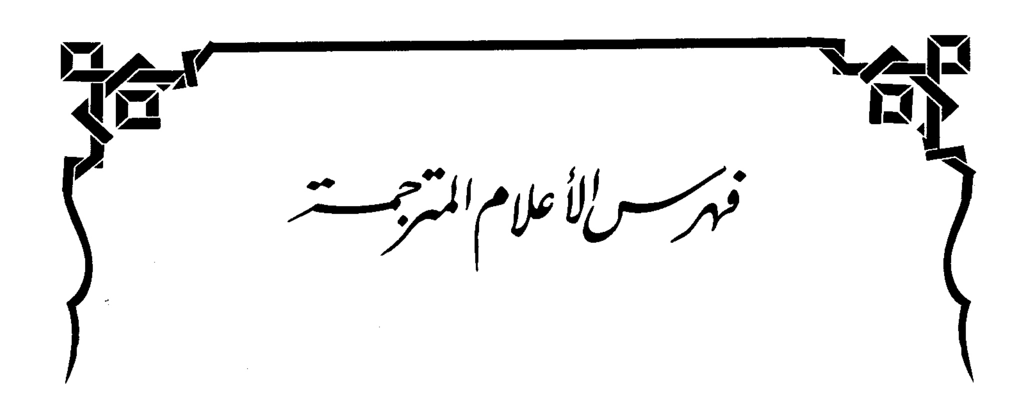
ـ أ، ب ـ

طرف الأثر	الصفحة

طرف الأثر	الصفحة

ـ ن، هـ، و، ي ـ

❒ ❒ ❒

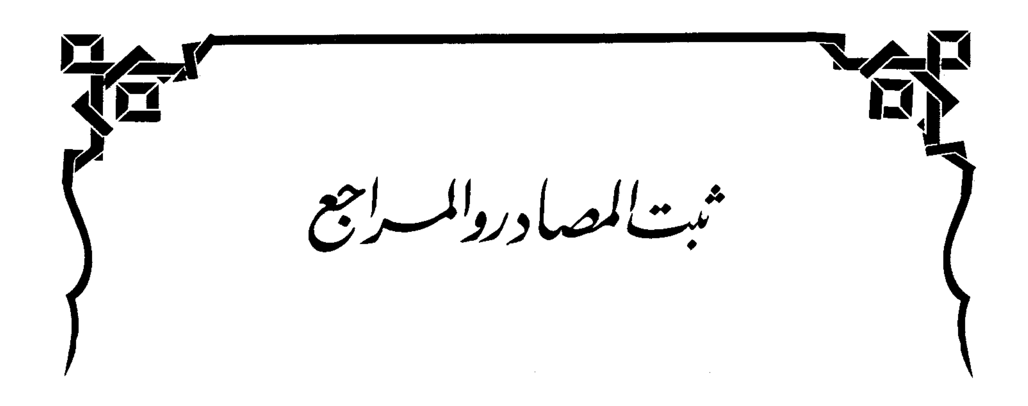


فهرس الأعلام المترجمة

اسم العلم	الصفحة

اسم العلم	الصفحة
ـ عبد الرحمن بن أبي حماد	١٨٥
ـ عبد الرحمن بن أبي الزناد	٣١١
ـ عبد الرحمن بن أبي ليلى	٢٢٧
ـ عبد الرحمن بن سعدان السكري	٢٦٨
ـ عبد الرحمن بن عبدالله بن ذكوان القرشي	٣١٢
ـ عبد الرحمن بن عمرو أبو عثمان البجلي الحراني	١٩٥
ـ عبد الرحمن بن عمرو = الأوزاعي	٢٧٠
ـ عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري	٢٤٢
ـ عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعاني	١٧٩
ـ عبد العزيز بن عبدالله المنصوري الهاشمي	١٨٩
ـ عبدالله بن أبي طلحة، ابن زيد بن سهل	١٧٣
ـ عبدالله بن أحمد بن موسى بن عبدان	٢٣١
ـ عبدالله بن بكر	٢٢٣
ـ عبدالله بن سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري	٢٥١
ـ عبدالله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني	٢٤٩
ـ عبدالله بن عباس بن عبد المطلب	٢٣٣
ـ عبدالله بن عمر بن الخطاب	٢٣٢
ـ عبدالله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى	٢٢٧
ـ عبدالله بن مسعود بن غافل الهذلي	١٩٥
ـ عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم	٢٠٤

❐ ❐ ❐



ثبت المصادر والمراجع

(أ) القرآن وعلومه:

١ ـ القرآن الكريم، تنزيل العزيز العليم.

٢ ـ إبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي شامة، ط. مصر.

٣ ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، أحمد الدمياطي البناء، ط. مصطفى البابي الحلبي، مصر. وط. أولى عالم الكتب، بيروت، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، سنة ١٤٠٧هـ.

٤ ـ الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، د. حسن ضياء الدين عتر، ط. أولى، دار البشائر، بيروت.

٥ ـ إعجاز القرآن، مصطفى صادق الرافعي، طبعة سادسة، مصر.

٦ ـ الإبانة، مكي بن أبي طالب، ط. مصر.

٧ ـ الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، طبعة ثالثة بمصر. وط. أولى، المشهد الحسيني، القاهرة، تحقيق الشيخ محمد أبو الفضل إبراهيم، سنة ١٣٨٧هـ.

٨ ـ الانتصار، محمد بن الطيب الباقلاني، مخطوط.

٩ ـ البرهان في علوم القرآن، للزركشي، ط. مصر.

١٠ ـ تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.

١١ ـ تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) لابن جرير الطبري، ط. دار المعارف بمصر.

١٢ ـ تفسير القاسمي (محاسن التأويل) محمد جمال القاسمي، ط. مصر.

١٣ ـ تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي، ط. دار الكتب المصرية.

١٤ ـ التسهيل لعلوم التنزيل، محمد بن جزي، ط. مصر.

١٥ ـ التبيان لبعض المباحث المتعلقة بعلوم القرآن، طاهر الجزائري، ط. مصر.

١٦ ـ حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٧ ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف، المعروف بابن السمين الحلبي، تحقيق أ. د. أحمد الخراط، ط. دار القلم بدمشق.

١٨ ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود الآلوسي، ط. المنيرية، تصوير بيروت.

١٩ ـ الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين، سليمان الجمل، ط. بولاق.

٢٠ ـ فضائل القرآن وتلاوته وخصائص تُلاتِهِ وحَمَلَتِهِ، أبو الفضل عبد الرحمن ابن أحمد بن الحسن الرازي، ط. دار البشائر، بيروت.

٢١ ـ القراءات واللهجات، عبد الوهاب حمودة، ط. مصر.

٢٢ ـ كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، ط. ثانية، دار المعارف، القاهرة.

٢٣ ـ الكشاف، للزمخشري، ط. المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.

٢٤ ـ الكلمات الحسان، محمد بخيت المطيعي، المطبعة الخيرية للخشاب، مصر.

٢٥ ـ اللباب في علوم الكتاب، عمر بن علي بن عادل الدمشقي، مخطوط، قيد التحقيق.

٢٦ ـ مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، ط. بيروت.

٢٧ ـ معالم التنزيل، للبغوي، على هامش تفسير الخازن، ط. مصر.

٢٨ ـ المعجزة الخالدة، أ. د. حسن ضياء الدين عتر، ط. رابعة، مكتبة اليمامة، دمشق.

٢٩ ـ المحتسب، لابن جني، ط. القاهرة.

٣٠ ـ مقدمة تفسير ابن عطية، مقدمة في علوم القرآن، ط. مصر.

٣١ ـ مقدمة كتاب المباني، مقدمة في علوم القرآن، ط. مصر.

٣٢ ـ مناهل العرفان، عبد العظيم الزرقاني، طبعة ثالثة بمصر.

٣٣ ـ منجد المقرئين ومرشد الطالبين، محمد بن الجزري، ط. مصر.

٣٤ ـ منهج الفرقان في علوم القرآن، محمد بن علي سلامة، مطبعة شبرا، مصر.

٣٥ ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن غالب بن عطية، ط. وزارة الأوقاف بالمغرب.

٣٦ ـ المرشد الوجيز، عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة، ط. دار صادر ببيروت سنة ١٣٩٥هـ.

٣٧ ـ المهذب في القراءات العشر، د. م سالم محيسن، ط. ثانية سنة ١٣٨٩هـ بمصر.

٣٨ ـ النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ط. مصر.

٣٩ ـ فنون الأفنان في عيون علوم القرآن، عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي، دار البشائر الإسلامية ببيروت.

(ب) الحديث وعلومه:

٤٠ ـ تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، السيوطي، طبعة أولى.

٤١ ـ تيسير الوصول إلى جامع الأصول، ابن الديبع الشيباني، ط. مصر.

٤٢ ـ جامع الأصول من أحاديث الرسول، لابن الأثير الجزري، ط. دمشق.

٤٣ ـ الجامع، للإمام الترمذي، مطبعة الصاوي.

٤٤ ـ زهر الربى شرح المجتبى، السيوطي، المطبعة الميمنية.

٤٥ ـ السنن، للإمام أبي داود السجستاني، المطبعة التجارية، وط. أولى، دار القبلة بجدة، تحقيق الشيخ محمد عوامة. سنة ١٤١٤هـ.

٤٦ ـ سنن النسائي، المطبعة الميمونية.

٤٧ ـ السنن، للدارمي، ط. دمشق.

٤٨ ـ شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، تحقيق أ. د. نور الدين عتر.

٤٩ ـ شرح السنة، للبغوي، ط. بيروت.

٥٠ ـ صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، بحاشية السندي، ط. عيسى البابي الحلبي، مصر.

٥١ ـ صحيح مسلم بن الحجاج، المطبعة الأزهرية، القاهرة.

٥٢ ـ عارضة الأحوذي شرح جامع الترمذي، لابن العربي، ط. الصاوي.

٥٣ ـ علوم الحديث، لابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، ط. حلب.

٥٤ ـ عمل اليوم والليلة، للنسائي، ط. مؤسسة الرسالة، دمشق.

٥٥ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، المطبعة السلفية، مصر.

٥٦ ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي، ط. مصطفى محمد، مصر.

٥٧ ـ كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي، مؤسسة الرسالة، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٥٨ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي، ط. مصر.

٥٩ ـ مستدرك الحاكم، ط. الهند.

٦٠ ـ مسند الإمام أحمد، المطبعة الميمنية، مصر.

٦١ ـ مشكل الآثار، للطحاوي، ط. دار صادر، بيروت، وطبعة مؤسسة الرسالة، سنة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٦٢ ـ المسند، لأبي داود الطيالسي، ط. الهند.

٦٣ ـ المصنف، عبدالله بن أبي شيبة، ط. أولى، الهند ١٤٠٠م.

٦٤ ـ المصاحف، لابن أبي داود، ط. مصر.

٦٥ ـ المصنف، عبد الرزاق بن هَمَّام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ط. بيروت.

٦٦ ـ منهج النقد في علوم الحديث، أ. د. نور الدين عتر، ط. دمشق.

٦٧ ـ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر العسقلاني، ط. الكويت، ١٣٩٠هـ.

٦٨ ـ اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي، ط. مصر.

٦٩ ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس، للعجلوني، ط. مؤسسة الرسالة.

٧٠ ـ كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي، مؤسسة الرسالة، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٧١ ـ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي، المطبعة الأزهرية.

٧٢ ـ الموطأ، للإمام مالك بن أنس، عُني به محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، سنة ١٣٧٠هـ.

٧٣ ـ النهاية في غريب الأثر، ابن الأثير، المطبعة الخيرية للخشاب.

٧٤ ـ هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر، ط. المنيرية.

(ج) اللغة العربية وعلومها:

٧٥ ـ أساس البلاغة، للزمخشري، ط. دار الكتب ١٩٧٢م.

٧٦ ـ أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، سعيد الأفغاني، طبعة ثانية، دمشق.

٧٧ ـ ألف باء، للبلوي، ط. مصر.

٧٨ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ط. ثالثة، مصر.

٧٩ ـ تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، ط. مصر.

٨٠ ـ الخصائص، عثمان بن جني، دار الكتب المصرية.

٨١ ـ شرح شذور الذهب، ابن هشام، طبعة عاشرة.

٨٢ ـ الصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس، المكتبة السلفية، مصر.

٨٣ ـ العصر الجاهلي، شوقي ضيف، ط. دار المعارف، مصر.

٨٤ ـ القاموس المحيط، للفيروز أبادي، ط. ثانية، الحسينية، مصر.

٨٥ ـ لسان العرب، ابن منظور، ط. بيروت.

٨٦ ـ المعجم الوسيط، ط. دار الدعوة، استانبول، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

٨٧ ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، ط. ثالثة، مصر.

٨٨ ـ المصطلحات العلمية في اللغة العربية، الأمير مصطفى الشهابي، طبعة ثانية، الترقي، دمشق.

٨٩ ـ المعرّب من الكلام الأعجمي، الجواليقي، ط. دار الكتب المصرية.

(د) التاريخ والتراجم:

٩٠ ـ الاستيعاب في أسماء الأصحاب، لابن عبد البر، ومعه الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، تصوير لبنان.

٩١ ـ الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، ط. المكتبة التجارية، القاهرة، ١٣٥٨هـ ـ ١٩٣٩م.

٩٢ ـ الأعلام، لخير الدين الزركلي، ط. ثالثة، بيروت.

٩٣ ـ الإكمال، لابن ماكولا، حيدرآباد، الهند.

٩٤ ـ إنباه الرواة على أنباء النحاة، علي بن يوسف القفطي، ط. أولى، ١٤٠٦هـ، دار الفكر العربي، القاهرة.

٩٥ ـ الأنساب، للسمعاني، ط. بيروت.

٩٦ ـ البداية والنهاية، لابن كثير، ط. دار الكتب العلمية ببيروت.

٩٧ ـ تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، المكتبة السلفية بالمدينة.

٩٨ ـ تذكرة الحفاظ، للذهبي، حيدرآباد، الهند.

٩٩ ـ تعجيل المنفعة، لابن حجر، حيدرآباد، الهند.

١٠٠ ـ تقريب التهذيب، لابن حجر، دار المعرفة، ط. ثانية، بيروت، ١٣٩٥هـ. وط. أولى، دار الرشيد، تحقيق الشيخ محمد عوامة، سنة ١٤٠٦هـ.

١٠١ ـ توضيح المشتبه، لابن ناصر الدمشقي، ط. بيروت.

١٠٢ ـ تهذيب التهذيب، لابن حجر، حيدرآباد، الهند.

١٠٣ ـ الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، حيدرآباد، الهند.

١٠٤ ـ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، للخزرجي، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب.

١٠٥ ـ ذكر أخبار أصبهان، لأبي نعيم، طبع ليدن، ١٩٣٤م.

١٠٦ ـ ذيل تاريخ بغداد، محمد بن محمود بن الحسن المعروف بابن النجار، ط. أولى، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند.

١٠٧ ـ ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب الحنبلي، دار المعرفة، بيروت.

١٠٨ ـ سير أعلام النبلاء، للذهبي، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٠٩ ـ شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، دار المسيرة، بيروت.

١١٠ ـ طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، ط. عيسى البابي الحلبي، مصر.

١١١ ـ طبقات الحنابلة، لأبي يعلى، تحقيق محمد حامد الفقي.

١١٢ ـ طبقات المفسرين، للداودي، مكتبة وهبة بمصر، ط. أولى، ١٣٩٢هـ.

١١٣ ـ الطبقات الكبرى، لابن سعد، ط. بيروت.

١١٤ ـ العبر في خبر من غبر، للذهبي، ط. بيروت، ١٤٠٥هـ.

١١٥ ـ غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

١١٦ ـ الكامل، لابن الأثير، ط. دار صادر، ببيروت.

١١٧ ـ كشف الظنون، لحاجي خليفة، المطبعة البهية باستانبول، ١٣٦٥هـ.

١١٨ ـ الكنى، للدولابي، طبع الهند.

١١٩ ـ اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير، ط. دار صادر، بيروت.

١٢٠ ـ لسان الميزان، لابن حجر، ط. أولى، الهند، ١٣٢٩هـ.

١٢١ ـ مرآة الزمان، ليوسف قزغلي، ببيروت.

١٢٢ ـ معجم المؤلفين، لرضا كحالة، ط. الترقي بدمشق، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٨م.

١٢٣ ـ معرفة القراء الكبار، للذهبي، تحقيق بشار عواد وزملاؤه، مؤسسة الرسالة، ط. أولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٢٤ ـ المغني في الضعفاء والمتروكين، للذهبي، تحقيق د. نور الدين عتر، ط. دار إحياء التراث الإسلامي، قطر.

١٢٥ ـ المنتظم، لابن الجوزي، ط. مطبعة دار المعارف العثمانية بحيدر آبادكن، ١٣٥٨هـ.

١٢٦ ـ ميزان الاعتدال، للذهبي، تحقيق البجاوي، ط. بيروت.

١٢٧ ـ النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط. أولى، ١٣٤٨هـ.

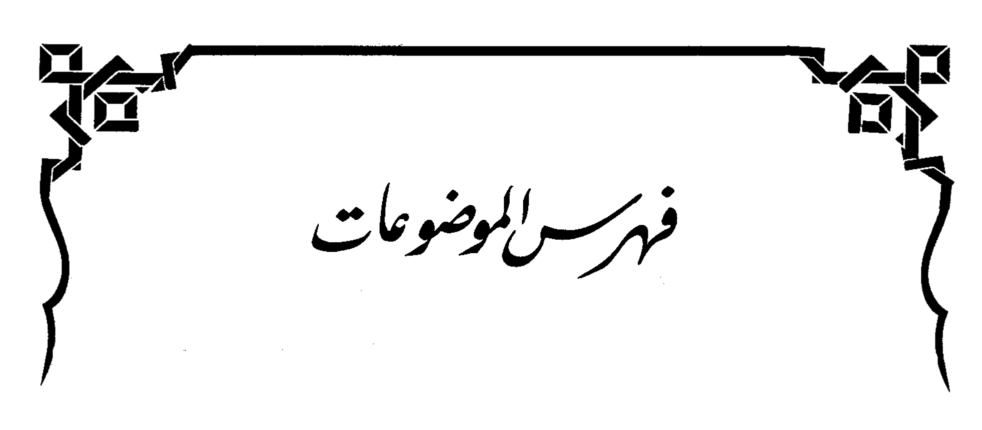
١٢٨ ـ وفيات الأعيان، لابن خلكان، ط. دار صادر، بيروت، وط. الميمنية بمصر، ١٣١٠هـ.

١٢٩ ـ الوافي بالوفيات، للصفدي، ط. بيروت.

(هـ) موضوعات متنوعة:

الثقافة الإسلامية والحياة المعاصرة، مجموعة أبحاث مؤتمر برنسون، ١٩٦٣م، جمع محمد خلف الله، ط. مكتبة النهضة، مصر.





فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

القسم الأول

دراسة مخطوط كتاب

معاني قول النبي ﷺ

أنزل القرآن على سبعة أحرف

الموضوع	الصفحة

القِسْمُ الثَّانِي

نَصُّ الكِتَابِ مُحَقَّقًا

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة



نبذة تعريفية في الإدارة العامة للأوقاف

الـــوقف: علامة فارقة في مسيرة الحضارة الإسلامية، وقد أثبت دوره ومكانته في مجالات التعليم والصحة، والعمل الثقافي والاجتماعي بمختلف أشكاله، وما زالت المساجد والمدارس والمعاهد والمستشفيات تقف شاهدة على عظمة وأهمية الوقف عبر تاريخنا المجيد.

وفي هذا السياق من العطاء والتواصل الإنساني تهدف **"الإدارة العامة للأوقاف"** التي أُعلن عن إنشائها بالقرار الأميري رقم /٤١/ لسنة /٢٠٠٦م/ إلى إدارة الأموال الوقفية، واستثمارها على أسس اقتصادية، وفق ضوابط شرعية بما يكفل نماءها، وتحقيق شروط الواقفين، وتعد الأوقاف إحدى أهم مؤسسات المجتمع المدني، سواء من ناحية النشأة والقدم، أو الاختصاصات المناطة بها.

وانطلاقاً من النهضة الوقفية المعاصرة تم توسيع نطاق الوقف، وتنويع مصارفه من خلال إنشاء المصارف الوقفية الستة المشتملة على مختلف نواحي الحياة الثقافية والتربوية والصحية والاجتماعية ..إلخ، وذلك تشجيعاً لأهل الخير، وإرشاداً لهم لوقف أموالهم على المشاريع الخيرية التنموية، وتنظيماً لقنوات الصرف والإنفاق المساهمة في بناء المجتمع الإسلامي الحضاري.

وأما المصارف الستة فهي:

١ ــ المصرف الوقفي لخدمة القرآن والسنة.

٢ ــ المصرف الوقفي لرعاية المساجد.

٣ ــ المصرف الوقفي لرعاية الأسرة والطفولة.

٤ ــ المصرف الوقفي للرعاية والتقوى.

٥ ــ المصرف الوقفي للرعاية الصحية.

٦ ــ المصرف الوقفي للتنمية العلمية والثقافية.

فانطلاقاً من الإيمان العميق بدور العلم الشرعي، والثقافة الإسلامية بشكل خاص، والعلوم التطبيقية بشكل عام في تقدم الأمة وتطورها، جاء إنشاء المصرف الوقفي للتنمية العلمية والثقافية؛ ليكون رافداً غنياً للعطاء الثقافي والعلمي ضمن نطاق اختصاصاته، وأبرز مثال في إطار أعمال وإنجازات هذا المصرف رحلات العمرة للمتميزين؛ إلى جانب إقامة العديد من الدورات العلمية.

ولا ننسى الإشارة إلى الدور المهم الذي نهض به الوقف تاريخاً في تنشيط الحركة العلمية والثقافية، وذلك بإقامة المدارس، والمكتبات والمعاهد وغيرها، ليصنع بذلك حضارة أفادت منها الإنسانية جمعاء.

❖ أهـــــــداقه:

١ ـــ تشجيع ودعم إقامة الأنشطة والفعاليات العلمية والثقافية.

٢ ـــ الحث على الاهتمام بالتعليم، وبيان دوره في رقي الإنسان ونمو المجتمعات.

٣ ـــ نشر العلم الشرعي والثقافة الإسلامية على أوسع نطاق، والارتقاء بمستوى العاملين في هذا المجال.

❖ وســـــائله:

١ ـــ إقامة المؤتمرات والندوات، وحلقات الحوار والمهرجانات، والمعارض والمراكز الثقافية الدائمة والموسمية.

٢ ـــ دعم وإنشاء المكتبات العامة.

٣ ـــ دعم تنظيم الدورات التدريبية التأهيلية لتنمية المهارات والقدرات في مختلف المجالات العلمية والثقافية.

وبالله التوفيق